



ت. كريستيان ميلر

ضريبة الدم

مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر


ketab.me
Best Books

ضريبة الدم

ضريبة الدم

مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق

تأليف: ت. كريستيان ميلر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

Originally published as: **Blood Money**

This edition was published by arrangement with

Little, Brown and Company, New York, NY, USA. All Rights Reserved

الطبعة الأولى ٢٠١٠

ISBN: 978-9953-88-227-7

ترجمة: سعيد حسنية

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

القسم الأول: أيام اللهو

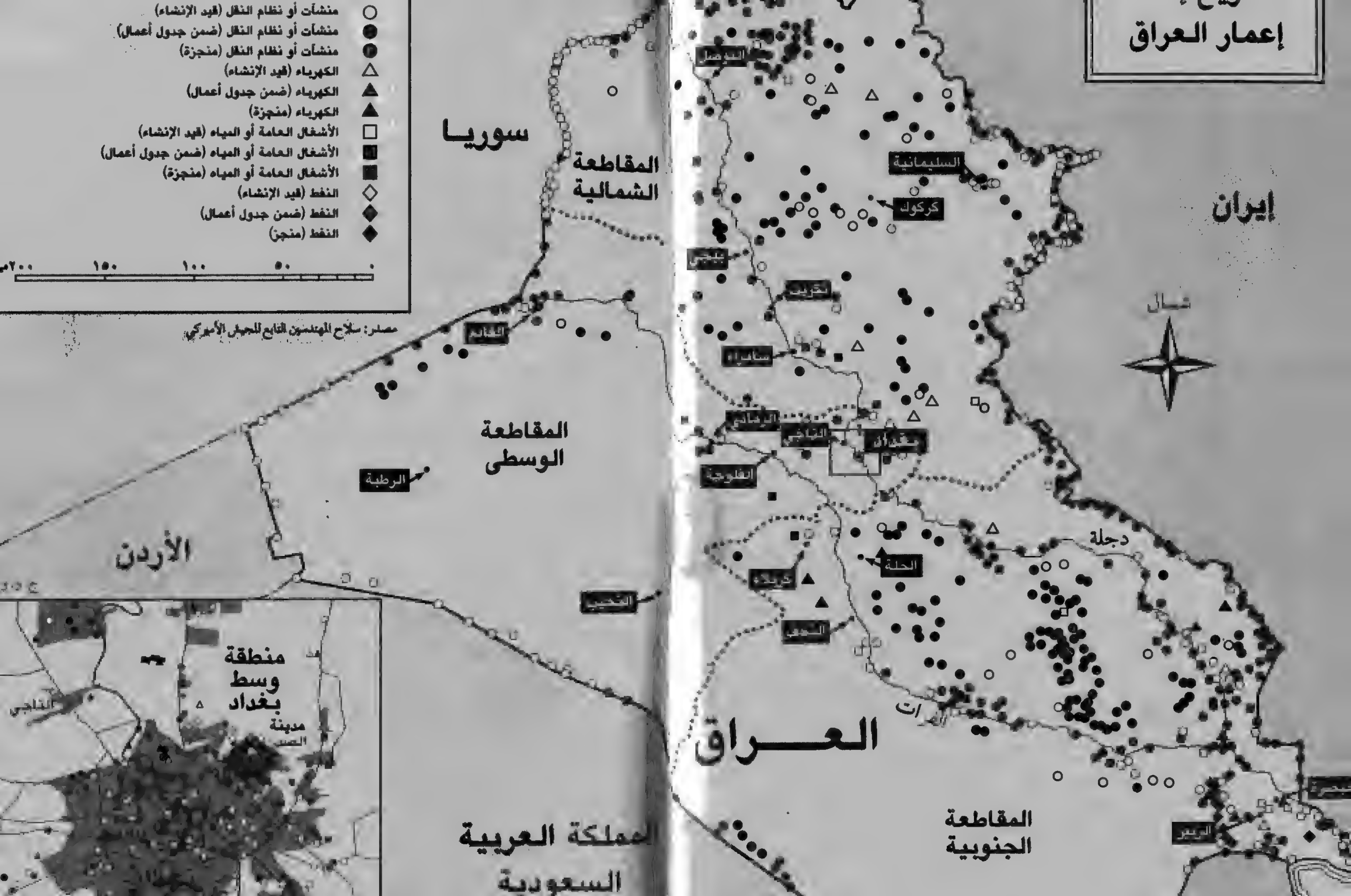
القسم الثاني: تدوير التراب

القسم الثالث: ارفعوا أيديكم

إلى والديّ اللذين لطالما تحلّيا بالإيمان؛
إلى زوجتي وأطفالي الذين لطالما تحلّوا بالصبر؛
وأيضاً إلى دوريس تورك التي لطالما تحلّت بالأمل.

«الفوضى لا تحمل سعراً.. ولا الخلاص»

آلن و. دولز، خطة مارشال



إعمار العراق
منشآت أو نظام النقل (قيد الإنشاء)
منشآت أو نظام النقل (ضمن جدول أعمال)
منشآت أو نظام النقل (منجزة)
الكهرباء (قيد الإنشاء)
الكهرباء (ضمن جدول أعمال)
الكهرباء (منجزة)
الأشغال العامة أو المياه (قيد الإنشاء)
الأشغال العامة أو المياه (ضمن جدول أعمال)
الأشغال العامة أو المياه (منجزة)
النفط (قيد الإنشاء)
النفط (ضمن جدول أعمال)
النفط (منجز)
٠
٥٠
١٠٠
١٥٠
٢٠٠
مصدر: سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي
سوريا
المقاطعة الشمالية
المقاطعة الوسطى
المقاطعة الجنوبية
الأردن
المملكة العربية السعودية
إيران
العراق
شمال
دجلة
الموصل
السليمانية
كركوك
بيجي
تكريت
سامراء
القائم
الرطبة
بغداد
الفلوجة
الحلة
كربلاء
النجف
الزبير
منطقة وسط بغداد
مدينة الصدر



التسلسل الزمني للأحداث الرئيسية في حرب العراق وإعادة بنائه

٩/ ١١/ ٢٠٠١: إرهابيو القاعدة يصدمون بطائراتهم المختطفة مبنيَي مركز التجارة العالمي والبنتاغون. المسؤولون في إدارة بوش يبدأون مناقشة الاحتمالات المتوافرة لمهاجمة العراق.

٢٩/ ١/ ٢٠٠٢: الرئيس بوش يعلن في خطابه عن حالة الاتحاد أنّ العراق يشكل محور الشر مع إيران وكوريا الشمالية.

٩/ ٤/ ٢٠٠٢: وزارة الخارجيّة تطلق مشروع مستقبل العراق. تسرّب أولى الخطط عن عراق ما بعد الحرب في أثناء حفل غداء أقيم للنواب في البيت الأبيض، وضمّ كبار المسؤولين من البنتاغون، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الخارجية، وبعض الوكالات الأخرى.

١٠/ ١٠/ ٢٠٠٢: الكونغرس الأميركي يقرّ مشروع قانون يعطي بوش سلطة استخدام القوّة في العراق «كلما رأى ذلك ضرورياً ومناسباً».

٨/ ١١/ ٢٠٠٢: الأمم المتحدة تصادق على القرار رقم ١٤٤١، الذي يحذّر العراق من عواقب وخيمة إذا لم يلتزم صدّام حسين العقوبات، ويوافق على التعاون مع فرق التفتيش عن الأسلحة.

١١/ ١١/ ٢٠٠٢: البنتاغون يمنح شركة هالبرتون المتفرّعة من KBR ، أول عقدٍ

إنشائيّ يتضمّن التخطيط لإصلاح الصناعة النفطية في عراق ما بعد الحرب. وكالة يو. أس. آيد، وبعض الوكالات الأخرى تضع أولى الخطط لتوفير الأطعمة الطارئة، والمأوى، والمواد الطبّية.

٢٠/٠١/٢٠٠٣: بوش يوقّع أمراً رئاسياً بإنشاء مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانيّة. ترأس الجنرال المتقاعد جاي غارنر هذا المكتب الذي يُعتبر أول وكالة أميركيّة لإعادة الإعمار.

٢٧/٠١/٢٠٠٣: كبير مفتّشي الأسلحة في الأمم المتّحدة هانز بليكس يثير شكوكاً حول تعاون صدّام حسين مع لجان التفتيش في التقرير الذي قدّمه إلى مجلس الأمن الدوليّ.

٥/٠٢/٢٠٠٣: كولين باول، وزير الخارجيّة، يتوجّه إلى الأمم المتحدة كي يشرح ضرورة الحرب.

٨/٠٣/٢٠٠٣: سلاح الهندسة في الجيش الأميركيّ يمنح شركة هالبرتون عقداً بقيمة ٧ مليارات دولار من أجل إعادة بناء الصناعة النفطيّة العراقيّة.

١٧/٣/٢٠٠٣: بوش يُصدر إنذاراً يطلب بموجبه من صدّام حسين وأولاده مغادرة العراق في غضون ثماني وأربعين ساعة.

١٩/٣/٢٠٠٣: اجتياح العراق يبدأ بغاراتٍ على أماكن اختباء صدّام حسين المفترضة. الجيش الأميركيّ ومشاة البحريّة يبدأون باجتياحٍ برّي في اليوم التالي. مهندسو شركة هالبرتون يتبعون بعد ثماني وأربعين ساعة.

٩/٠٤/٢٠٣: القوّات الأميركيّة تسيطر على بغداد. مشاة البحرية، والعراقيّون المبتهجون يحطّمون تمثال صدّام حسين في ساحة الفردوس. إعلان يوم التحرير. انتشار عمليات النهب في أنحاء العراق كافة.

١٢/٠٤/٢٠٠٣: الكونغرس يصادق على أول دفعة من مساعدات إعادة إعمار العراق، بمجموع ٢,٤ مليارات دولار.

١٧/٠٤/٢٠٠٣: وكالة يو. أس. آيد تمنح شركة بيتشل، التي تتمركز في سان فرانسيسكو، ثاني أكبر عقدٍ رئيسيّ تصل قيمته إلى ٦٨٠ مليون دولار، من أجل إعادة بناء المدارس، وشبكات الكهرباء، وشبكات المياه، ومعامل معالجة المياه المبتذلة.

٢١/٠٤/٢٠٠٣: وصول الجنرال غارنر إلى بغداد بعد تمضية أسابيع في الكويت، ويبدأ نشاطه في المنطقة الخضراء في بغداد، انطلاقاً من قصرٍ سابقٍ لصدّام حسين. اكتشف الجنرال أنّ معظم الأبنية الحكومية قد تعرّضت للنهب.

٢٢/٠٤/٢٠٠٣: هالبرتون تنجح في إعادة ضخ النفط لأول مرة منذ الاجتياح.

٠١/٠٥/٢٠٠٣: بوش يصل جوّاً إلى حاملة الطائرات الأميركيّة أبرهام لينكولن، ويعلن انتهاء «العمليات القتالية الرئيسيّة»، وانطلاق جهود إعادة الإعمار.

١٢/٠٥/٢٠٠٣: السفير أل. بول بريمر III يصل إلى البلاد كي يترأس السلطة الموقّتة للتحالف، وحكومة الاحتلال الأميركيّة. شركة بيتشل تبدأ أعمال إصلاح شبكة الطاقة الكهربائيّة في البلاد، والتي تُنتج حوالى ٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء.

١٥/٠٦/٢٠٠٣: مكتب مراجعة برنامج إعادة الإعمار الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة يبدأ بإنفاق إيرادات النفط المجمّعة في صندوق تنمية العراق. سيُنفق الصندوق أكثر من ٢٠ مليار دولار.

تموز/يوليو/٢٠٠٣: دافيد أل. ناش رئيس مشروع التحالف لإعادة البناء، وكبير المسؤولين الماليين، دافيد أوليفر، يبدءان معاً بوضع لائحة بمشاريع الإعمار التي تشكّل أساس إعادة إعمار العراق.

١٣/٠٧/٢٠٠٣: تأسيس مجلس الحكم العراقيّ للمساعدة على وضع مسوّدة الدستور الجديد.

٢٢/٠٧/٢٠٠٣: ابنا صدّام، عديّ وقصيّ، يُقتلان برصاص القوّات الأميركيّة في المكان الذي كانا يختبئان فيه في الموصل، وسط علامات متزايدة على التمرّد بين صفوف العراقيين.

آب/أغسطس/٢٠٠٣: هجمات بسيارتين مفخّختين على سفارة الأردن، ومجمّع الأمم المتحدة. بقيت الولايات المتحدة وحدها من أجل تنفيذ مشاريع إعادة البناء وسط تقلّص الدور الذي تقوم به المنظّمات الدوليّة نتيجة أعمال العنف.

٠٨/٠٨/٢٠٠٣: بوش يُبلغ المراسلين الصحفيين أنّ هدف إعادة البناء هو جعل البنية التحتيّة في العراق الفضلى في المنطقة.

٠٧/٠٩/٢٠٠٣: بوش يُعلن أنه سيسعى إلى الحصول على مبلغ ٢٠ مليار دولار إضافيّ من أجل إعادة إعمار العراق، ويقول إنّ الولايات المتّحدة «ستُنفق ما هو ضروريّ»، للوصول إلى النصر.

٠٥/١٠/٢٠٠٣: إنتاج الكهرباء يصل إلى الحدّ الذي وضعته الولايات المتّحدة، وهو ٤،٤٠٠ ميغاوات. وضع حدٍّ جديد، وهو ٦،٠٠٠ ميغاوات مع نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ .

٢٣/١٠/٢٠٠٣: الدول المانحة المجتمعة في مدريد تعد بتقديم مبلغ ١٣ مليار دولار من أجل إعادة إعمار العراق. لم يقدَّم معظم هذا المبلغ فعلياً بسبب تراجع الدول المانحة.

٠٢/ ١١/ ٢٠٠٣: الكونغرس يصادق على مبلغ ١٨,٤ مليار دولار كدفعة ثانية من أموال إعادة البناء. أُطلق على المشروع اسم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويُعتبر أضخم رزمة مساعدات لبلدٍ بمفرده منذ مشروع مارشال.

٠٩/ ١٢/ ٢٠٠٣: بول ولفوويتز، نائب وزير الدفاع، يمنع فرنسا وألمانيا، وشركات أخرى من خارج دول التحالف من الحصول على عقود كبيرة لإعادة الإعمار. ظهور خلافات بين وزارة الخارجيّة والبنتاغون حول التحكّم في الأموال، وهو الأمر الذي أحدث تأخيراً في تنفيذ العقود.

١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣: القوات الأميركيّة تقبض على صدّام حسين الذي كان يختبئ في بيت ريفيّ يقع بالقرب من تكريت.

٢٨/ ٠١/ ٢٠٠٤: دايفيد كاي، كبير المفتشين الأميركيين عن الأسلحة في العراق يُبلغ مجلس الشيوخ أنّه لم يعثر على أسلحة الدمار الشامل، وأنّ المعلومات الاستخباريّة في فترة ما قبل الحرب كانت خاطئة.

آذار/ مارس/ ٢٠٠٤: شركات أميركيّة عملاقة متعدّدة القوميّات، من أمثال بيتشل، فلور، مجموعة واشنطن الدوليّة، شركة بيريني، بارسونز، لوسينت، وشركة CH2M هيل، تحصل على عقود بقيمة ١٢ مليار دولار.

٠٨/ ٠٣/ ٢٠٠٤: مجلس الحكم العراقيّ يوقّع قانوناً إداريّاً موقّتاً، وهو دستور موقّت، ويضع برنامجاً زمنيّاً للحكومة العراقيّة الجديدة.

٣١/ ٠٣/ ٢٠٠٤: مقتل أربعة مقاولين أمنيين يعملون مع شركة بلاك واتر الأميركيّة في الفلّوجة. أدّى هذا الحادث إلى أول اجتياحٍ أميركيّ لهذه المدينة ذات الأغلبيّة السنّية.

نيسان/ أبريل/ ٢٠٠٤: قوّات التحالف، والقوى الأمنيّة الخاصّة، تخوض معركة ضدّ المتمرّدين في مدينة الصدر التي تقع في وسط جنوب العراق. ينتمي المتمرّدون إلى جيش المهديّ، الذي يرأسه رجل الدّين الشيعيّ مقتدى الصدر. وقعت مواجهات بين مقاتلين غالبيتهم من السنّة، وبين القوّات الأميركية في الفلّوجة والرماديّ في غرب العراق.

٠٩/ ٠٤/ ٢٠٠٤: مهاجمة قافلة صهاريج وقود تابعة لشركة هالبرتون في منطقةٍ تقع خارج بغداد. مقتل جنديين أميركيين، وفقدان جنديّ آخر اعتُبر في عداد الموتى. مقتل ستّة من سائقيّ الشاحنات، وفقدان سائق آخر اعتُبر ميتاً، في أسوأ حادث يتعرّض له المقاولون الأميركيّون في العراق.

٢٨/ ٠٤/ ٢٠٠٤: الكشف عن فضيحةٍ في سجن أبو غريب. اتهام المقاولين، الذين استأجرهم الجيش الأميركيّ للمساعدة في عمليات التحقيق، بالمشاركة في أعمال التعذيب.

١٥/ ٠٥/ ٢٠٠٤: مجلس مراجعة برنامج إعادة الإعمار يوافق على إنفاق مبلغ ١,٩ مليار دولار من الأموال العراقيّة على شكل عقود تُمنح قبل ستّة أسابيع من تسليم مجلس الحكم للعراقيين.

آب/ أغسطس/ ٢٠٠٤: بريمر يسلّم مجلس الحكم في العراق إلى حكومةٍ موقتة اختارتها الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة. تعيين الزعيم العراقيّ أياد علّاوي، الذي كان في المنفى، رئيساً جديداً للحكومة العراقيّة. تسلّم جون نيغروبونتي مهام السفير الأميركيّ في العراق. إنتاج الطاقة الكهربائيّة في العراق يراوح في حدود ٤,٤٠٠ ميغاوات، وهو رقم يبقى دون الحدّ الذي وضعته الولايات المتّحدة.

أيلول/ سبتمبر/ ٢٠٠٤: القوّات الأميركيّة، والقوّات العراقيّة، تقاتل قوّات جيش المهديّ المختبئة في مرقد الإمام عليّ في النجف، وفي مدينة الصدر. العراق يسجّل إنتاج ٤،٧٠٠ ميغاواتات يوميّاً، وهو أعلى رقم يسجّل بعد الحرب.

٠٤/ ٠٩/ ٢٠٠٤: السفير بيل تايلور يتسلّم رئاسة مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقيّ، الوكالة الجديدة لإعادة الإعمار أوكلت إلى المكتب مهمّة الإشراف على يو. أس. آيد، ومكتب المشاريع والمقاولات، بالإضافة إلى وكالات أخرى مشاركة في عمليّة إعادة الإعمار. العراق يصل بإنتاجه النفطيّ إلى الذروة في فترة ما بعد الحرب، أي ٢,٥ مليون برميل يوميّاً. المسؤول في وزارة الدفاع العراقيّة، الذي عيّنته الولايات المتّحدة، زياد قطّان، يوقّع أول عقود الأسلحة والتجهيزات بقيمة نحو ١,٣ مليار دولار تُدفع من صناديق الأموال العراقيّة. اتهم العراقيون قطّان، فيما بعد، بقضايا فسادٍ تتعلّق بمعظم العقود.

١٤/ ٠٩/ ٢٠٠٤: وزارة الخارجيّة تعلن استراتيجيّة جديدة لإعادة الإعمار، وهي الاستراتيجيّة التي تقضي بتخصيص مليارات الدولارات لقضايا الأمن. أدّت هذه السياسة الجديدة إلى اقتطاع أموال مخصّصة لمشاريع المياه، والصحّة، والكهرباء. الولايات المتّحدة تقرّر أيضاً تسليم العراقيين المزيد من الصلاحيات من أجل إدارة البنى التحتيّة التي تمّ تشييدها حديثاً.

٠٧/ ١١/ ٢٠٠٤: القوّات الأميركيّة تبدأ هجوماً جديداً من أجل استعادة الفلّوجة من المتمرّدين. أعلن القادة العسكريّون في وقتٍ لاحقٍ من هذا الشهر أنّ المدينة باتت تحت السيطرة.

٣٠/ ٠١/ ٢٠٠٥: العراقيون يدلون بأصواتهم من أجل اختيار حكومة انتقالية

تكون مهمتها وضع الدستور الجديد. اعتُبرت عمليّة الاقتراع هذه أوّل عمليّة انتخابات حرّة ونزيهة تجري في تاريخ العرب الحديث. فازت لائحة التحالف العراقيّ، وهي ائتلاف يضمّ المجموعات الشيعيّة بنصف الأصوات تقريباً.

ستيوارت براون، المفتّش العام المختصّ بقضايا إعادة إعمار العراق، يعلن نتيجة التدقيق في حسابات صندوق تطوير العراق. عجزت عمليّة التدقيق عن كشف الطريقة التي صُرفت فيها ٩ مليارات دولار من أموال الصندوق.

٠٧/٠٤/٢٠٠٥: اختيار ابراهيم جعفري رئيساً جديداً للوزراء.

٢٨/٠٤/٢٠٠٥: مجلس الأمّة العراقيّ يعطي ثقته للوزارة الجديدة بعد أشهر من التجاذب الحزبيّ السنيّ، والشيعيّ، والكرديّ.

١١/٠٥/٢٠٠٥: توقيع قانون الدفعة الثالثة من المساعدات الأميركيّة المخصّصة لإعادة الإعمار بقيمة ٥,٤ مليارات دولار، وهي الدفعة التي خُصّص معظمها للتدريب وتجهيز قوّات الأمن.

٢١/٠٦/٢٠٠٥: زالماي خليل زادة يتسلّم مهمّاته بصفته سفيراً للولايات المتّحدة في العراق. السفير يبدأ سياسة جديدة أكثر صرامةً تجاه العراقيين، سواء من الناحية السياسيّة، أم من نواحي إعادة الإعمار.

١٠/٠٩/٢٠٠٥: القوّات الأميركيّة والعراقيّة تبدء هجوماً كبيراً على المتمرّدين في تلّ أعفر في شمال العراق. انتهاء العمليّات بعد ثلاثة أيام، والإعلان عن مقتل مئتي متمرّد.

١٥/١٠/٢٠٠٥: إقرار الدستور العراقيّ بالتصويت الشعبيّ.

١٩/١٠/٢٠٠٥: بدء محاكمة صدّام حسين.

١١/١١/٢٠٠٥: كونداليزا رايس، وزيرة الخارجيّة، تُعلن تشكيل أوّل مجلسٍ إقليمي لإعادة الإعمار في الموصل. يُعتبر تشكيل المجلس أحدث مبادرة لإعادة الإعمار.

٠٥/١٢/٢٠٠٥: مكتب المشاريع والمقاولات، وهو أوّل وكالة من أجل إعادة الإعمار، يحلّ رسميّاً، ويضمّ إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركيّ.

٠٧/١٢/٢٠٠٥: الرئيس بوش يعترف في أول خطابٍ له عن إعادة إعمار العراق بأنّ «عمليّة إعادة البناء لم تسِر دائماً كما خطّطنا لها».

٠٨/١٢/٢٠٠٥: اللواء في الجيش الأميركيّ بيل ماكوي يعلن أنّ الولايات المتّحدة «لم تقصد قط إعادة إعمار العراق كليّاً».

١٥/١٢/٢٠٠٥: إجراء انتخابات نيابيّة بغية اختيار حكومة عراقيّة دائمة للمرّة الأولى منذ سقوط صدّام حسين.

٢٢/٠٤/٢٠٠٦: نوري المالكيّ يحتلّ مكان الجعفريّ في رئاسة الوزارة.

٢٠/٠٥/٢٠٠٦: تعيين أول حكومة عراقيّة دائمة. تمّ التعاقد على ما نسبته ٩٠ بالمئة من أموال إعادة الإعمار، وإعلان أنّ الانتهاء من معظم المشاريع سيتمّ مع نهاية ٢٠٠٦.



وعود

راح بول ولفوويتز ينثر الوعود يمنةً ويسرةً في غرفة مزدحمة.

أبلغ نائب وزير الدفاع صفّاً طويلاً من النوّاب أنّ حرب العراق أبعد ما تكون عن الانتهاء، وذلك بعد مرور أسبوعٍ واحدٍ على الاجتياح الذي حدث في شهر آذار/مارس. أضاف أنّ الولايات المتّحدة جاهزة تماماً للتدخّل كي تبدأ عملية إعادة بناء البلاد، لكن بعد سقوط صدّام حسين. الخطط جاهزة، والخبرة متوافرة، وكذلك كانت الأموال.

قال ولفوويتز: «هناك ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف إعادة البناء. إنّنا نعمل في بلدٍ يستطيع تمويل تكاليف إعادة بنائه، وفي وقتٍ قريب نسبيّاً».

أخطأ ولفوويتز في كلّ نقطة تقريباً من النقاط التي أثارها في ذلك المساء. لم تكن الخطط، ولا الخبراء، ولا الأموال، جاهزة. ستنضمّ هذه العناصر في النهاية إلى مجموعة الأوهام التي تخيّم على العراق، والتي تضمّ أسلحة الدمار الشامل. كان الفريق الذي اختاره الرئيس بوش بغية الإشراف على إعادة الإعمار، قد اجتمع سرّاً للمرّة الأولى بكامل هيئته قبل أربعة وثلاثين يوماً، في يوم مثلجٍ في جامعة الدفاع القوميّ في واشنطن العاصمة[1]. انتقى البنتاغون أفراد الفريق فرداً فرداً، لكنّه جاء قليل العدد على نحو لافت، كما أنّه لم يكن مستعداً لما سيأتي. افتقد الفريق الخبرة في شؤون الشرق الأوسط، كما أن عدد المترجمين الذين كانوا متوافرين لديه لم يكن كافياً[2].

---

(١) Mark Fineman, Robin Wright, and Doyle McManus, "Washington's Battle Plan; Preparing for War, Stumbling to Peace; U.S. Is Paying the Price for Mis-steps Made on Iraq," *Los Angeles Times*, July 18, 2003, p.A1.

(٢) David Rieff, "Blueprint for a Mess," *New York Times Magazine*, November 2, 2003, p. 28.

كان الخطأ الأكبر مع ذلك هو القول بأنّ دافعي الضرائب الأميركيين لن يتحمّلوا عبء إعادة بناء بلدٍ يمتلك ثالث أكبر مخزون نفطيّ احتياطيّ في العالم. قدّمت الولايات المتّحدة في السنوات الثلاث التالية أكثر من ٣٠ مليار دولار من أجل إعادة إعمار العراق، ويزيد هذا المبلغ على مجموع موازنات وزارات النقل، والداخليّة، والتجارة، معاً[١]. لم يتسلّم أي بلدٍ آخر مثل هذا القدر من المساعدات الأجنبيّة في تاريخ الولايات المتّحدة، ولا حتّى الدول التي دمّرتها الحرب العالميّة الثانية، واستفادت من مشروع مارشال الذي انطلق بعد هذه الحرب، وأدّى إلى ظهور أوروبا الحديثة. إن جهود إعادة الإعمار لم تصل أبداً إلى ما حقّقته الإنجازات الكبيرة التي أنجزها مشروع مارشال، ولم تطلق شرارة التجدّد الاقتصاديّ في البلاد. لم تكسب هذه الجهود ثقة الشعب المنهك، ولم تجلب السلام للعراق.

تُعتبر قصّة فشل إعمار العراق بمثل شموليّة، وأهميّة، ومأساويّة الحرب ذاتها. عمل ألوف الأميركيين المخلصين ساعاتٍ طويلة في ظروفٍ مفزعة، ووسط أعمال عنفٍ مستمرّة، من أجل إنجاح عمليّة إعادة البناء. تخلّى البيروقراطيون المدنيّون عن وسائل الرفاهيّة التي يتمتّعون بها، وذلك كي يعملوا ساعات طويلة في العراق. شحذ الجنود الأميركيّون مواهبهم كي يعملوا في طلاء أبنية المدارس، وفي إصلاح آبار المياه في القرى. وضع رجال الأعمال الأميركيّون مهنهم جانباً، وتناسوا متطلّبات سلامتهم، وكرّسوا أنفسهم كي يوفّروا الطاقة الكهربائيّة، والمياه، والآمال، للعراقيين. قدّم كثير من هؤلاء أقصى ما يُمكنهم من تضحيات: مات ما يزيد على خمسمئة مقاول وهم يحاولون جعل العراق مكاناً أفضل للعيش.

لم تجد جهود هؤلاء الأميركيين تردّداً لها عند المستويات العليا لإدارة بوش. ولم تكن أخطاء ولفوويتز في الحسابات سوى حلقة البداية التي ترافقت

(١) Available at http://www.whitehouse.gov/omb/budget/fy2006/pdf/06msr.pdf.

مع عمليّة بناء دولة نفذت بعقليّةٍ تشبه ما تُبنى به قصور الرمال. لم تتقدّم أيّة شخصيّة، ولا حتّى أيّة وكالة بمفردها، بالإشراف على عمليّة إعادة البناء والتحكّم فيها.

توزّعت مسؤوليّة الإشراف على هذه العمليّة بين مختلف الوكالات والأشخاص بينما تدفّقت الأموال من الخزائن، في حين تمّ وضع سياسات إنفاقها بعجلة. سار برنامج إعادة البناء مثل جرّافة هائلة، وكأنّ أحداً وضع حجراً على دوّاسة وقودها، ثم راحت تندفع إلى الأمام بسرعة هائلة، لكنّها لم تتمكّن في النهاية إلا من إنجاز القليل من الأعمال.

ضخت الإدارة المزيد والمزيد من المال في هذا المشروع، فتدافعت الخطوات المتسارعة واحدة في إثر أخرى بشكلٍ يثير الدهشة. نالت مجموعة متنوّعة من الموظّفين الجمهوريين السابقين، ورجال الأعمال الأميركيين، والمنفيين العراقيين بماضيهم المشكوك فيه ودوافعهم المشتبهة، القسم الأكبر من كعكة الأموال. تلقّت الشركات الأميركيّة العملاقة من أمثال هالبرتون، وبيتشل دعواتٍ سريّة كي تقدّم عروضاً لتنفيذ عقود حكوميّة تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات، مع أرباحٍ مضمونة. أقدم رجال الأعمال على استئجار العمّال الفقراء بعد أن وضعوا العقود في جيوبهم. جلبوا العمّال من الأماكن النائية في أميركا، ومن أرياف نيبال، كي يعملوا بأجورٍ بخسة، وأرسلوهم كي يُذبحوا في أراضي العراق المقفرة.

تدافع السياسيّون في واشنطن كي يضمنوا مشاركة أصدقائهم في هذا العمل الضخم. عمد الأميركيون في بغداد إلى اختيار تاجر سيّارات مستعملة وأوكلوا إليه مهمّة شراء أسلحة للجيش العراقي، كما عيّنوا أحد وسطاء الأسلحة الدوليين كي ينقل مواد البناء، ثم أوكلوا إلى أحد المرتزقة المشهورين مهمّة حماية العمّال الحكوميين. عمد المسؤولون الأميركيّون في بعض الحالات إلى تسليم رزم ضخمة من الأموال النقديّة إلى المقاولين، ولم ينسوا إبقاء بعضها لأنفسهم كي يشتروا بها سيّاراتٍ فخمة وساعات بريتلنغ. فُقدت مليارات الدولارات من الأموال الأميركيّة والعراقيّة في هذه العمليّة، كما عمد

المسؤولون الأميركيّون إلى تغيير استراتيجياتهم كلّما تعثّرت هذه العمليّة، فتكاثرت الأموال المسحوبة بحجّة التكاليف الأمنيّة. عمد هؤلاء إلى تقليص المشاريع، كما قلّت عمليّة وضع أهدافٍ معيّنة، وانخفضت نسبة تحقيق هذه الأهداف. أُعلنت الإنجازات بالطريقة ذاتها التي يُعلن فيها القتلى: طلاء مئة مدرسة أخرى، وتمّ فتح عيادة أخرى، كما تمّ توظيف ألف عراقيّ آخر. أفصحت هذه الإحصاءات عن أشياء قليلة جدّاً ممّا يحدث على الأرض. جرت عمليّة البناء من دون أن يشرف عليها شخص محدّد، وكذلك من دون وضع الخطط المناسبة لها.

كان من المفترض أن تأخذ هذه العمليّة شكلاً آخر، وأن تُظهر أميركا في أبهى مظاهرها. ألم يكن من الأجدر أن يتماثل هذا الجهد مع الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في اليابان وألمانيا، أي أن تبني مجتمعاً حرّاً، ومزدهراً، وديموقراطيّاً؟ ألم يكن من المفترض أن تنير محطّات الطاقة الجديدة المدن العراقيّة بعد أن أظلمت في عهد صدّام حسين، وكذلك بالنسبة إلى محطّات المياه التي تسبّب تعطلها بموت عشرات ألوف الأطفال العراقيين، والتي كان من المفترض أن تعود إلى العمل مجدّداً؟ كان من المفترض كذلك أن ترسل الحكومة الأميركيّة، والقطاع الصناعيّ، أفضل تقنييهما كي يعلّموا العراقيين أحدث وسائل العناية الصحيّة، والإدارة الحديثة، ووسائل تطبيق القانون.

تضمّنت العمليّة عناصر تتعدّى الإيثار بالطبع، لأنّ إعادة البناء اشتملت على الهدف الاستراتيجيّ الذي لا رجوع عنه، وهو حماية أرواح الأميركيين. هدفت الفكرة إلى تهدئة الأجواء في البلاد عن طريق تحسين ظروف معيشة شعبها الذي عانى طويلاً. فالوظائف الجديدة ستوفر مجالات العمل أمام جيل الشباب العراقيّ الذي يعاني البطالة، وهم الذين كانوا فريسة سهلة للمنظمات المتمرّدة التي ضمّت أعداداً كبيرة منهم إلى صفوفها. أمّا تحسين الخدمات العامة في البلاد فمن شأنه إزالة المخاوف التي أوحت بأنّ الولايات المتّحدة قد اجتاحت العراق فقط من أجل السيطرة على ثروته النفطيّة. سادت الآمال أيضاً بأنّ هذه

التحسينات سوف تقف حاجزاً منيعاً أمام أعمال العنف، فما هو السبب الذي يدفع إلى مقاتلة دولة ـ حتّى ولو كانت محتلّة ـ تجهد من أجل تحسين ظروف الحياة لجميع السكّان في البلاد؟

وضع مخطّطو السياسة الأميركيّة هدفاً يتعدّى العراق، لأنّه كان من المفترض أن تؤدّي عملية إعادة بناء العراق دوراً أوسع في الحرب على الإرهاب. سيتحوّل العراق الحرّ والديموقراطيّ بأسواقه المفتوحة، وبناتجه المحلّيّ الإجمالي المتزايد، إلى واحةٍ من الديموقراطيّة في صحارى الشرق الأوسط. ستؤدّي هذه العملية في النهاية إلى لجوء الحكّام العرب المستبدّين إلى إدخال الإصلاحات على أنظمة بلادهم. كان من المفترض في هذه العمليّة التخفيف من القمع السياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ الذي أدّى إلى تكوين غليانٍ بين جماهير المسلمين. وستغيّر هذه العمليّة نظرة جيل الشباب الذين أغضبهم الدعم الذي قدّمته أميركا للحكّام المستبدّين، وسيرون في هذه تهديداً أقل من الماضي، وحتّى إنهم سيرون فيها حليفاً محتملاً في سعيهم للمشاركة في حكم بلادهم. أملَ المخطّطون أيضاً أن تحلّ المقالات الصحفيّة الغاضبة مكان التفجيرات الانتحارية كوسيلةٍ للتعبير عن الرأي. سيؤدّي ذلك [بحسب رأيهم] إلى أن تتمتّع الولايات المتّحدة والعالم بأمان أكبر.

ماذا بشأن النتائج؟ حصل العراقيّون بعد مرور ثلاث سنوات على بدء الإعمار على طاقة كهربائيّة في منازلهم أقلّ ممّا كانوا يحصلون عليه في أيّام صدّام حسين. افتقدت وحدات الأطفال حديثيّ الولادة في المستشفيات الكهرباء، وشاهد الأطبّاء الأطفال يموتون. عانت العائلات العراقيّة أيضاً القيظ الشديد في الصيف، حيث وصلت الحرارة القاتلة إلى ١٣٠ درجة [فهرنهايت]. أقفلت المصانع أبوابها بسبب قلّة توافر الطاقة الكهربائيّة اللازمة لتشغيل آلاتها، بينما بقي الإنتاج النفطيّ أقلّ بكثير من معدّلاته التي كان عليها قبل الحرب. تعرّضت أنابيب النفط في الشمال إلى النسف غير مرّة، أمّا ناقلات النفط الراسية في الموانئ الجنوبيّة من البلاد فاضطرّت إلى الانتظار عدّة أيّام قبل ملئها بالنفط. عانى الفقراء من العراقيين في أحيائهم انتشار أمراضٍ يسهل الوقاية

منها، مثل التهاب الكبد، وذلك بسبب افتقاد مياه الشرب النظيفة، أو العناية الصحيّة. تخبّط الأطفال المتوجّهون إلى مدارسهم في برك من المياه المبتذلة المتسرّبة من أنابيب الصرف الصحّي.

لا يعني ما أوردناه عدم وجود نجاحات. تمّ تدريب مئات آلاف الجنود العراقيين، وتلقّى عشرات آلاف الأطفال العراقيين لقاحات من أمراضٍ مختلفة. رُمّمت آلاف المدارس، كما جهّزت بالكتب المدرسيّة الحديثة، وبالتجهيزات الدراسيّة، وبالمرافق الصحيّة المناسبة. يُضاف إلى كلّ ذلك توفير الأثاث لعشرات المكاتب الحكوميّة، ومراكز الشرطة، والمراكز الحدوديّة. أمّا المستنقعات (الأهوار) المترامية الأطراف في جنوب العراق، التي تضرّرت كثيراً بعد أن عمد صدام حسين إلى تجفيفها من أجل معاقبة السكّان الشيعة على تمرّدهم، فلن يمرّ وقت طويل قبل الانتهاء من إصلاحها. تبقى هذه الإنجازات دون المستوى المطلوب الكافي لتحسين مستويات معيشة العراقيين العاديين بصورة ملموسة.

إن أبلغ دلالة على فشل المشروع هو تزايد أعمال العنف المستمرّة في البلاد. لقي آلاف الجنود الأميركيين مصرعهم وهم يقاتلون الشبّان الغاضبين الذين كان من المفترض فيهم الحضور إلى أماكن أعمالهم. قُتل أيضاً كثيرٌ من المقاولين المستقلّين، وموظّفي المساعدات الاجتماعيّة، والعمال المدنيين المثاليين، في أثناء عملهم في مشاريع كان من المفترض فيها أن تكوّن جمهوراً يشعر بالعرفان تجاههم. مات عشرات آلاف العراقيين في حرب عصابات وحشيّة، وصراعات طائفيّة تستمد مقاتليها من العراقيين العاديين الذين يشعرون بالغضب.

أصابت مظاهر التقصير كلّ وجهٍ من أوجه عمليّة إعادة البناء تقريباً. لم تفلح إدارة بوش والمخطّطون من بين المحافظين الجدد، الذين خطّطوا للحرب في توقّع نتائج هذه العمليّة. لم ينجح القادة العسكريّون الأميركيّون في تقليص أعداد الهجمات التي يتعرّض جنودهم لها. وعانى المقاولون كثيراً نتيجة تقليص تمويلهم، كما تلطّخت سمعتهم، بالإضافة إلى مقتل موظّفيهم. لكنّ الإحباط

الأكبر كان من نصيب العراقيين أنفسهم، وهم الذين اعتقدوا أنّه بإمكان الولايات المتّحدة إعادة اللحمة إلى الأمّة التي مزّقها نظام حكم مستبدٍ، وحربان متعاقبتان، واثنا عشر عاماً من العقوبات. عبّر العراقيون شهراً بعد شهر عن الدهشة من عدم تحقيق تقدّم في عمليّة إعادة البناء. تساءل الكثيرون كيف يمكن لدولةٍ استطاعت إيصال رجلٍ إلى القمر أن تعجز عن إيصال المياه إلى حمّامات وسط بغداد.

إن هذا الكتاب هو محاولة للإجابة عن ذلك السؤال، وهو طريقة صريحة لمحاولة فهم كيف يُمكن لأقوى دولةٍ على الأرض أن تعجز عن إتمام مهمّةٍ حيويّة، مثل إعادة بناء الدولة. آمل أيضاً أن يكون هذا الكتاب بمثابة تحذير. بدا لي عند شروعي في إعداد هذا الكتاب أنّ الولايات المتّحدة قد بدأت بالتراجع عن خططها الطموحة الهادفة إلى إعادة إعمار العراق. يُذكر أنّ إدارة بوش تمتلك القليل من التمويل الكافي الذي يمكّنها من متابعة برنامجها الحاليّ، وذلك بسبب التقارير الكثيرة عن الهدر، وإساءة استخدام الأموال، لكنّ معظم أعمال إعادة البناء ستنتهي في نهاية العام ٢٠٠٦. أمّا آخر محطّات الطاقة الكهربائيّة، ومحطّات معالجة المياه فستنتهي بعد مرور سنة أخرى. يلاحظ في هذا المجال أنّ الإدارة لم تخصّص أموالاً كافية لمساعدة العراقيين على دفع تكاليف تشغيل مشاريع البنى التحتيّة الضخمة وصيانتها، وهي المشاريع التي كلّف بناؤها مليارات الدولارات. أدّى النقص في الأموال إلى تعريض الاستثمارات الأميركيّة في العراق للخطر. ويشكّل تراجع الإدارة عن عمليّة إعادة البناء سابقةً تاريخيّة. أظهرت دراسة أجرتها مؤسّسة راند أنّ عمليّات إعادة بناء الدول الناجحة التي جرت سابقاً في دولٍ مثل ألمانيا واليابان، قد استغرقت ما لا يقلّ عن خمسة أعوام كي تُنجز. انتهى التقرير إلى القول: «إن بقاء [دولة الاحتلال] طويلاً لا يضمن النجاح، لكنّ الانسحاب باكراً يعني الفشل المحتّم»[١].

---

(١) James Dobbins et al., *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq* (Santa Monica: RAND, 2003), p. xxiv.

لم يفت الوقت بعد من أجل رسم مسارٍ جديد تماماً. وإذا اقتنعنا بأنّنا ندين للعراق بشيء، فإنّ هذا الشيء ليس إلاّ تقديم فرصة إعادة الاستقرار إليه. افتقدت القيادة الأميركية حتّى الآن الذكاء والنزاهة اللازمين من أجل إيجاد الأساسيّات الأخلاقيّة الضروريّة التي تسمح بتحسين حياة الناس، والتي تضرّرت كثيراً نتيجة قوّة النيران والقسوة في فرض النظام. لا يعني ذلك أنّه من المحتّم أن تمضي الأمور على هذا المنوال. كان ولفوويتز وشركاؤه على حقٍ في أمرٍ واحدٍ في النهاية: إنّ إعادة بناء العراق هي واحدة من أهمّ الأهداف التي تجعل من أميركا، والعالم، أمكنة أكثر أماناً. أما المأساة الكامنة في هذا الأمر برمته فهي فشل عمليّة إعادة البناء حتّى الآن. وإذا لم تنجح هذه العمليّة في النهاية فإنّنا سنضطرّ جميعاً إلى دفع ثمن هذا الفشل، في الأرواح التي تُزهق، وفي الأموال التي تُهدر، وفي الفرص الضائعة.

القسم الأول

أيام اللهو

١

رجل الشرف

أكبّ اللواء تيد ويستهوزينغ على دراسة حروب قديمة بينما كان رفقاؤه من الجنود يتهيأون لبدء واحدة من أشد الهجمات ضراوة في التاريخ العسكريّ الحديث. كان تيد في الأشهر الأخيرة من كتابة أطروحة الدكتوراه التي حضّرها في كلّية الفلسفة التابعة لجامعة إيموري، والتي كان من المقرّر أن يقدّمها في ربيع العام ٢٠٠٣. اختار اللواء تيد موضوع الشرف لأطروحته. انكبّ اللواء ويستهوزينغ على دراسة النصوص اليونانيّة القديمة التي تشبه تلك النصوص التي حُفظت ذات يوم في بغداد، وقارن هذه النصوص بالروايات التي تتحدّث عن الحروب الأهليّة الحديثة، بالإضافة إلى القصص التي تتحدّث عن الشجاعة في الحروب التي حدثت في أوقات أحدث. كان الرجل عالم آثار يتفحص تاريخ العنف البشريّ: الفظاعات التي ارتكبها أخيل في طروادة، والتعاطف الذي أظهره اللواء روبرت إي. لي مع أحد تابعيه، والتنظيم الجيّد الذي أسبغه اللواء ماثيو ريدجواي على انسحاب الجيش الثامن من كوريا. سعى تيد إلى فهم ما كان الإغريق يسمّونه آريت ـ أي المهارة، والامتياز أو الفضيلة ـ لأنّه يريد أن يعرف، وبالتحديد، ماذا يفهم الجندي الأميركي الحديث من الشرف. كتب اللواء: «ولدت كي أكون محارباً، أريد الحصول على هذه الأجوبة ليس فقط لأسبابٍ فلسفيّة، لكن من أجل معرفة الذات»[١].

---

(١) T.S. Westhusing, "The Competitive and Cooperative *Aretai* Within the American Warfighting Ethos" (PhD diss., Emory University, 2003).

وقف ويستهوزينغ في حرم جامعة إيموري الأخضر، الذي لا يبعد كثيراً عن وسط أتلانتا. كان أكبر بمرّتين من بعض أقرانه من زملائه المتخرّجين، وبرز في منطقة جبهته جرح شحب لونه. ظهر المتخرجون في الجامعة بالسراويل القصيرة والأحذية الخفيفة، بينما ارتدى ويستهوزينغ سروالاً فضفاضاً وانتعل حذاءً رياضيّاً. اعتاد هؤلاء الزملاء البقاء في حرم الجامعة حتى وقتٍ متأخر، لكن ويستهوزينغ كان متزوّجاً ولديه ثلاثة أطفال. كان المتخرّجون أصغر منه سنّاً، أمّا هو فكان أسرع منهم. تمتّع تيد بروح تنافسي شديد، كما تمتّع ببنيةٍ جسديّة رشيقة وصلبة مثل حدّ الفأس. رآه كثيرون راكضاً في الأحياء المنتشرة على المرتفعات المجاورة للحرم الجامعي. تعوّد الرجل ارتداء ملابس مموّهة وانتعال أحذية عسكريّة في أثناء جولاته هذه، وكانت تظهر معه جربندية (حقيبة جلدية) كاملة مربوطة إلى ظهره. تحدّى الرجل زملاءه الطلّاب كي يسابقوه في الركض. صرخ ذات مرة عندما مرّ أمام أحد الطلاب: «رأينا أكبر منك بعشر سنوات يا رجل. لن تصمد أكثر من خمس دقائق في الجيش!»[1] أنهى تيد أطروحته في غضون ثلاث سنوات ـ أي قبل عام واحد أو عامين من معظم الطلّاب. تناقل الطلاب قصّة دفاعه عن أطروحته كالأسطورة. قيل أنه دخل إلى القاعة مرتدياً زيّه الرسميّ الكامل، ثمّ ما لبث أن جلس قبالة مستشاريه، ووضع ساعده على الطاولة قبالته من دون أن يتكلم. بدا الأمر غريباً للوهلة الأولى، لكنّه لم يكن كذلك بالفعل نظراً إلى سمعته الصارمة التي تنبع من العناد، والثقة الشديدة بالنفس، والكثير من الشجاعة العسكريّة.

إنّ إيمان ويستهوزينغ الراسخ بالولايات المتّحدة جعل منه رجلاً عنيداً بما يؤمن به. تميّز الرجل في الكليّة، الملأى بالمتشكّكين المهنيين، بأنّه المؤمن الحازم. اعتاد تيد أن يرى الأمور إمّا سوداء أو بيضاء، وإمّا صحيحة أو خاطئة. لم يكن في عالم ويستهوزينغ أي مجال للنسبيّة، وهو الذي كان كاثوليكيّاً مؤمناً

(١) Aaron Fichtelberg, "Mourning the Loss of a Friend, a Soldier," *Philadelphia Inquirer*, June 19, 2005, p. C7.

يواظب على حضور القداس كلّ يوم أحدٍ تقريباً. تردّدت وطنيّة الرجل الصادقة في أرجاء المقاهي، ولدى أكثر المؤسّسات ليبراليّة. أحبّ بلاده، وأحبّ أن يخدمها، كما أحبّ أن يدافع عنها. قال تيد: «لدينا أفضل قوّة مقاتلة وُجدت على الإطلاق. سوف نقوم بالمهمّة مهما كانت»[١]. اعتبر بعض الناس أن معتقداته مبالغ فيها. دخل ويستهوزينغ في جدالات شرسة مع زملائه الطلاب، واعتاد أن يترك في صناديق بريدهم قصاصات من مقالات الجرائد التي أشار إلى بعضها بقلمه. أحبّ أيضاً أن يجادل في أرسطو، وإبيكتيتوس، وكانط، وويتغنشتاين. قال عنه أحد زملائه، وهو آرون فيشتلبيرغ الذي أصبح أستاذاً في جامعة ديلاواير، عندما تحدّثنا عن ويستهوزينغ في خريف عام ٢٠٠٥: «كان يستمتع بكونه صوت المعارضة، وتمتّع بروحٍ معارض قوي».

اعتبره آخرون رجلاً عنيداً لا يتمتّع بالمرونة. بدا بالنسبة إلى بعضهم غير مهتمٍّ بالبحث في عمق القضايا المطروحة، أو كأنّه خائف من أيّ التباسٍ أخلاقيّ قد يعثر عليه في أثناء النقاش. اقترحَ عليه أحد الزملاء ذات يوم مناقشة مقالة كتبتها الفيلسوفة مارتا نوسباوم، وهي المقالة التي شكّكت فيها من قيمة الوطنيّة. رفض ويستهوزينغ مجرّد حضور حلقة المناقشة، لكنّه أرسل ردّاً مطبوعاً مؤلّفاً من ثلاث صفحات ينتقد فيه تلك المقالة. أبلغني فيتشلبيرغ: «توضّح لدينا أنّ هناك أموراً يرفض تيد أن يناقشها. كانت الوطنيّة أحد هذه الأمور».

برز ويستهوزينغ في الجيش أيضاً، إذ نال المرتبة الثالثة في صفّه عندما تخرّج في كلية ويست بوينت. عمل تيد بصفته رانجر (أحد أفراد قوّة الطوارئ في الجيش)، ومدرّباً للقوّات الخاصّة في الكتيبة المحمولة الثانية والثمانين الأسطوريّة، التي عملت في أشدّ الأماكن سخونة في العالم: برلين الغربيّة قبل سقوط الجدار، أميركا الوسطى خلال الحروب التي كانت تنشأ بالوكالة ما بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ، وفي المنطقة المنزوعة السلاح التي

---

(١) Ibid.

تفصل ما بين كوريا الشماليّة والجنوبية. أحبّ الرجل أيضاً العمل مع الجنود في ميادين القتال، لكنّ ذلك لم يكن كافياً بالنسبة إليه، لأنّه آمن بأنّه يستطيع أن يكون ذا فائدة أكبر إذا درّب الجيل القادم من الضبّاط في أميركا. قرّر ذات يوم أن يدرّس في ويست بوينت.

عاد هناك إلى موضوعه المفضّل: الشرف. يعتقد ويستهوزينغ أنّ الشرف هو ما يميّز الجنديّ عن باقي أفراد المجتمع. يعطي الشرف الجنديّ المعنى، والقوّة العسكريّة، والنسيج الاجتماعي. برز تيد في ويست بوينت باعتباره أكبر المهتمّين بالأخلاقيّات في الجيش، وكتب مقالات عديدة في الصحف العسكريّة عالج فيها أصعب قضايا الحرب الحديثة. كانت جامعة إيموري فرصته من أجل تعميق معرفته. تعلّم الرجل اللغة اليونانيّة القديمة، والإيطاليّة الحديثة. كان تيد في سنة تخرّجه، أي في العام ٢٠٠٣ واحداً من أربعة عشر ضابطاً فقط من بين الذين يحملون درجة دكتوراه في الفلسفة، من أصل ثمانين ألف ضابط في الجيش الأميركيّ.

يأسف ويستهوزينغ على أمرٍ واحد في انغماسه في الدراسات الجامعيّة، وهو عدم مشاركته في أيّة معركة. أسف الرجل كثيراً لأنّه لم يشارك في حرب الخليج الأولى، وهي الحرب التي جرت عندما كان يحضّر للحصول على درجة الماجستير. لم يشهد تيد الأعمال القتاليّة التي جرت في البوسنة، أو في كوسوفو، أو في أيّ نزاع من النزاعات المتعدّدة التي خاضتها أميركا. قال فيشتلبيرغ: «تعوّد القول إنه لم تُطلق عليه أية رصاصة معادية. استشعرت شيئاً من خيبة الأمل عندما كان يقول ذلك». اهتم ويستهوزينغ أخيراً بمسألة الأخلاقيات التطبيقية. لم يكن الرجل مهتمّاً بالفلسفة لذاتها. كتب تيد مراراً عن مراحل المعرفة التي يتعيّن على القائد أخذها في الاعتبار قبل أن يأمر بتنفيذ غارةٍ جوية. كتب كذلك عن قواعد الاشتباك التي يجب أن يأخذها الجنديّ في الاعتبار قبل أن يطلق النار عندما ينفّذ مهمّة حفظ السلام. إنّ غرفة الصف هي مكان مناسب للمناقشة، لكنّ ميدان المعركة هو المكان المناسب من أجل اختبار المثل العليا. كتب ذات يوم: «إن الحرب هي أقسى الأمكنة التي يمكن للإنسان أن يتّخذ قراراتٍ أخلاقيّة فيها».

المحارب المفكر

ولد ويستهوزينغ في العام ١٩٦٠، وكان ثالث ولدٍ في أسرةٍ وثيقة الوشائج تضمّ سبعة أبناء نشأوا في تكساس وأوكلاهوما. شارك والده، كيث ويستهوزينغ، في الحرب الكوريّة وكان قائداً احتياطيّاً في البحريّة الأميركيّة. كان كيث أحد علماء الفيزياء الأرضيّة الذين عملوا مع النازا خلال عمليّة السير على القمر، كما تربّى الأخوة ويستهوزينغ مع أبناء روّاد الفضاء العاملين في مشروع أبولو. انتقلت العائلة من تكساس إلى أوكلاهوما عندما كان ويستهوزينغ في الصف الثامن. سكنت العائلة في جينكس، وهي ضاحية نائية من ضواحي تولسا تقع على ضفاف نهر آركنساس، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن جامعة أورال روبرتس. قال تيم ويستهوزينغ، الأخ الأكبر في العائلة، إنّ شقيقه الأصغر أدّى دور الوسيط بين أفراد العائلة المتنافسين عندما كانوا يمضون العطلات الصيفية في مباريات كرة المضرب، وكرة السلّة معاً. قال عنه تيم، وهو أحد المسؤولين عن الاتصالات اللاسلكيّة: «كان فعلاً الشخص الذي يستطيع أن يهدّئ عائلة مؤلّفة من تسعة أفراد. كان ديبلوماسيّاً».

لعب تيد ويستهوزينغ، برغم صغر سنّه، مع فريق الطروادبين التابع لمدرسة جينكس الثانويّة. تميّز باندفاعٍ شديد في اللعب الدفاعيّ مع الفريق. قال جو هولاداي الذي درّب ويستهوزينغ قبل أن يصبح مساعد مدرب في جامعة كارولاينا الشماليّة، إنه كان يحضر إلى الملعب عند السابعة صباحاً لأنّه كان يريد التمرّن على مئة رميةٍ إضافيّة. اقترب فريقه من إحراز بطولة الولاية عندما كان في سنة تخرّجه. قال هولاداي: «لم يكن هناك شكّ في المجهود الذي يضعه في اللعب، أو في المجهود الذي يضعه في أي شيء آخر. كان يقوم بأيّ شيء، مهما كان، بطريقة حسنة. كان تيد الأفضل، والمميّز بين الجميع».

تمتّع ويستهوزينغ بموهبةٍ على الصعيد الأكاديميّ أيضاً، مع ميله الشديد إلى الرياضيات والعلوم. حصل تيد على منحة دراسيّة قوميّة، وكان نائب رئيس أخويّة من الرياضيين المسيحيين. (كان على وشك أن يصبح طالب المدرسة

المتفوّق لولا علامة B نالها في مادة تثقيف السائقين). عرف الطلّاب والأساتذة بأن ويستهوزينغ يتميّز بشيء خاص. قال مايك مينز، مدير فريق جينكس الذي درّب ويستهوزينغ: «كان رياضيّاً لامعاً جدّاً وناجحاً، لكنّه لم يكن يتفاخر بذلك. امتلك الرجل مستوًى عالياً من النضج في ما يتعلّق بشخصيّته وقيَمه».

فكّر ويستهوزينغ في الذهاب إلى جامعة نوتردام، أو جامعة ديوك، لكنّه التحق أخيراً بجامعة ويست بوينت. اضطرت والدته، تيري، إلى مغادرة منزلها مع عائلتها عندما تعرّضت بيرل هاربور للهجوم، كما أنّ ويستهوزينغ كان مدهوشاً على الدوام بالماضي العسكريّ لعائلته. أظهر ذلك الرجل الذي يهوى المنافسة في عائلة ويستهوزينغ ميله إلى الالتحاق بأقدم أكاديميّة عسكريّة في البلاد. لم تكن هذه الأكاديميّة تقبل إلّا طالباً واحداً من أصل عشرة مرشّحين يتقدّمون للالتحاق فيها. وضعت الأكاديميّة علامة ٣,٥ كأدنى معدّل لدخول الصفوف، وضمّت ٢٠ رئيس صفٍ فيها، و٦٠ بالمئة من رؤساء الفرق الجامعيين[١]. يتضمّن سجّل المتخرّجين في هذه الأكاديميّة بعض الأبطال في التاريخ العسكريّ الأميركيّ، ابتداءً من روبرت. إي. لي (من صف العام ١٨٢٩)، إلى الجنرال جون «بلاك جاك» بيرشينغ (من صف العام ١٨٨٦)، إلى دوايت دي. أيزنهاور (١٩١٥)، إلى الجنرال نورمان شوارزكوف (١٩٥٦).

دخل ويستهوزينغ جامعة ويست بوينت في العام ١٩٧٩، أي عندما كانت هذه المؤسّسة التي تحافظ على التقاليد تمرّ بفترة من الاضطراب. كانت أول دفعة من الطالبات العسكريّات تدخل إلى هذه المؤسّسة، ولم تمضِ سنة واحدة حتى عيّنت الجامعة أوّل نقيب أسود اللون، والذي تسلّم منصب قائد فيلق الطلاب العسكريين. أدّى الكشف عن فضيحة إقدام عشرات الطلّاب العسكريين على الغشّ في امتحانات الهندسة التي أجريت في العام ١٩٧٦، إلى عقد جلسات استماع في الكونغرس، وإلى احتجاجاتٍ في أوساط الرأي العام. التزم

(١) David Lipsky, *Absolutely American: Four Years at West Point* (New York: Random House, 2004), p. 8.

الجيش في إثر هذه الفضيحة إعادة التركيز على القواعد الأخلاقيّة للأكاديميّة. بدأ الطلّاب العسكريّون بتلقي دروس في قيمة الواجب، والشرف، والبلاد. تمرّن الطلاب على تطبيق القاعدة الأخلاقيّة المتّبعة في ويست بوينت: لن يُقدم الطالب العسكريّ على الكذب، أو الغشّ، أو السرقة ـ كما لن يتسامح مع الذين يفعلون ذلك.

تبنّى ويستهوزينغ متطلّبات هذه القوانين والقواعد القاسية. تمكّن تيد من أن يكون ممثّل الشرف لفرقته في السنة الأولى من دخوله الكليّة، وخدم في لجنة الطلّاب العسكريين المكلّفة مراجعة كلّ الخروقات، والتي تعطي توصيات بشأن العقوبات المترتّبة عليها. عُيّن ويستهوزينغ عندما أصبح في صفوف عليا قائد شرف، وهو أعلى منصب أخلاقيّ في فيلق الطلّاب العسكريين. إنّه منصب يتضمّن تحمّل مسؤوليّات كبيرة، لكن مع القدرة على اتخاذ قرارات تستطيع تدمير مستقبل الذين يطمحون إلى أن يصبحوا ضبّاطاً. كانت اللجنة تستعرض ما يقرب من مئة قضيّة خرق للشرف في كلّ عام. راوحت هذه القضايا ما بين اتهامات بالكذب، أو الغشّ، أو السرقة. تسبّبت هذه الخروقات بعقوباتٍ مثل إجبار الطالب على إعادة السنة الدراسيّة، لكن ١٠ بالمئة من الحالات تضمّنت العقوبة الكبرى: فصل المذنب عن الأكاديميّة. قال الكولونيل تيم ترايبنور، وهو زميل تيد في الصفّ، وأستاذ في ويست بوينت، إنّ ويستهوزينغ كان صارماً مع الطلّاب العسكريين، لكنّه كان ينظر بعين العطف إلى مشاكلهم. يتذكّره ترايبنور لكونه «يتمتّع بنظرةٍ معمّقة إلى الأمور». قال اللواء ويليام بلاند، وهو زميل وأستاذ آخر في الكليّة، إن ويستهوزينغ استطاع الفوز باحترام الطلّاب على الرغم من صرامته الشديدة. قال بلاند عنه: «كان رجلاً ذكيّاً، ومفكّراً، وحنوناً. كان الرجل جدّيّاً ومتأمّلاً أيضاً».

الفضيلة الخدّاعة

عُيّن ويستهوزينغ بعد تخرجه قائداً لفصيل مشاة. تدرّب على مهمّات الرانجر (قوّات الطوارئ) والقوّات المحمولة جوّاً، كما انخرط في دورات مخصصة

لحرب الغابات في باناما. ترقّى تيد ليصبح ضابط عمليّات فرقة، ورئيس أركان الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً التي تتمركز في فورت براغ، الواقعة في كارولاينا الشماليّة حيث عمل مع الجنرال دافيد بيتراوس. أحبّ تيد قيادة الجنود. أبلغ ويستهوزينغ أصدقاءه أن إحدى أحبّ المهمّات التي شغلها كانت قرب المنطقة المنزوعة السلاح، التي تفصل ما بين كوريا الشماليّة وكوريا الجنوبيّة. عاش الرجل مع فصيله بعيداً عن وسائل الراحة التي تؤمّنها القاعدة العسكريّة. أخبرني مستشار أطروحته نيك فوشن: «أحبّ مركزه هذا لأنّه كان برفقة الذين يحبّهم، وكان يعيش معهم. قال تيد «هذه أفضل طريقة لقيادة الجنود. تقودهم عندما تكون معهم، بدلاً من أن تكون موجوداً في فيلا مريحة»».

انجذب ويستهوزينغ مع ذلك إلى الأمور الفكريّة. كتب في أطروحته لنيل الدكتوراه عن زيارته التي قام بها إلى قرية شيبيونغ ـ ني النائية في كوريا الجنوبيّة، وهي الموقع الذي شهد مجابهة بين القوّات الأميركيّة والفرنسيّة في أثناء الحرب الكوريّة. كتب في أطروحته «مشيت في ميدان المعركة ودرسته بالتفصيل»، وذلك في محاولة منه للتمييز بين الشرف المزور والشرف الحقيقيّ. كتب تيد يقول: «إنّ الحرب قاسية بطبيعتها، لكنّ الأفضليّة تبقى للشجاعة»، و«تتطلب المعرفة الحقيقيّة للذات، التي تأخذ صيغة الفضيلة الأخلاقيّة المتمثلة بالشرف، وعلى المحارب أن يدرك تلك الحقيقة الأساسيّة الشائعة».

توجّه الرجل إلى جامعة إيموري مرّتين: مرّة للحصول على درجة الماجستير في مطلع التسعينيّات من القرن الماضي، أمّا المرّة الثانية فكانت في العام ٢٠٠٠، من أجل الحصول على درجة الدكتوراه. اختار تيد جامعة إيموري، جزئيّاً، لأنّ كلية الفلسفة فيها تشتمل في منهاجها على أحد البرامج القليلة في البلاد الذي يبحث في الأخلاقيّات العسكريّة التطبيقيّة. اختارها أيضاً لأنّها تشتهر بأنّها معقل الفلسفة اليونانيّة الكلاسيكيّة. تجنّب ويستهوزينغ التعاطي مع نظرية المعرفة الحديثة (أبلغ أحد أصدقائه بأنّ المجتمع قد «سار على الطريق الخطأ بعد ديكارت»)، لكنّه أحبّ سقراط، وأرسطو، وأفلاطون. كان يردّد قولاً

مأثوراً عن سقراط ورد في كتاب أفلاطون Phaedo «إنّ الذين يتفلسفون بحقّ يتمرّنون على الموت».

قال فيشتلبيرغ عنه: «اعتبر نفسه إنساناً من العصور القديمة. شعر بأنّه متشاغل باليونان القديمة أكثر منها بالعالم الحديث. كان مفارقةً تاريخيّة في ذاته». التحق ويستهوزينغ بدورة صيفيّة مكثّفة في جامعة تكساس، وذلك لكي يتقن اللغة اليونانيّة القديمة. يتذكّر أستاذ ويستهوزينغ ، طوم بالايما، كيف تمسّك بهذه الفرصة لكي يشارك في تمثيل مسرحيّة أرسطوفانيس The Acharnians. أدّى تيد دور لاماخوس، الجنرال المتبجّح والمهرّج. بدا عندئذ كأنّه يستمتع بهذه الفرصة كي يسخر من نفسه، ومن جيشه الذي يحبّه كثيراً. قال بالايما: «اندمج في الدور، وبالسخرية الشديدة من الذات التي سمحت له بأن يقوم بهذا الدور. كان مدهشاً جداً».

تُعتبر أطروحة ويستهوزينغ في الدكتوراه، المؤلّفة من **٣٥٢** صفحة، جهداً مكثّفاً وبحثيّاً، وشخصيّاً أحياناً، يهدف إلى تحديد الروح المثالي للجنديّ الأميركيّ المعاصر. رفع الرجل مصباحه [من أجل البحث عن المعرفة] عالياً، واستخرج أمثلة محدّدة من التاريخ، ثم جعل من كلّ مثل بحثاً عن المحارب المثاليّ. كان آخيل محارباً شرساً، بارعاً في استخدام رمحه، مستعيناً ببنيته الجسديّة القويّة. دنّس آخيل قبر هيكتور، واهتاج بأنانيّة في الكواليس بينما كاد الطرواديّون يقضون على الإغريق. كان ريدجواي قائداً شجاعاً للرجال، لكنّ ويستهويينغ يقول عنه إنّه كان يهفو كثيراً إلى مجده الشخصيّ. يتمثّل الجسر ما بين الفضائل المتصارعة أحياناً، والمتمثلة في المنافسة والتعاون، في الشرف، الذي هو توق الجندي إلى الحصول على رضا زملائه الرجال، ورضا بلاده. أطلق ويستهوزينغ عليه اسم «الفضيلة الخدّاعة» ـ وهي فضيلة يصعب تحديدها، كما يصعب تمييزها. تتمثّل مهمّة الجنديّ الأميركيّ بالنسبة إليه في تبنّي الصيغة الحقيقيّة.

حذّر ويستهوزينغ من أن الالتزام بالشرف قد يذهب بنا مذهباً بعيداً جدّاً. كان الشرف العسكريّ عند المشاة البريطانيين في العصر الفيكتوريّ صارماً جدّاً، إذ كان الضبّاط الذين يقترفون زلّة أخلاقيّة بسيطة، يلجأون إلى الانتحار بدلاً من مواجهة العار. أطلق ويستهوزينغ على هذه الحالة اسم المفهوم الوحش. قال تيد «يدفع هذا الإحساس بالشرف العسكريّ إلى تقييد عظمة العقل، ومدّ يد الإحسان، وتشويهها»، وهما المكوّنان الضروريّان للشرف الحقيقيّ.

الإثبات

عاد ويستهوزينغ إلى تدريس مادتيّ الفلسفة واللغة الإنجليزيّة في جامعة ويست بوينت، كما خطّط لذلك. أعطي لقب أستاذ أكاديميّ، وهو التعبير العسكريّ الذي يعادل أستاذاً مقيماً في الجامعات الأخرى. استقرّ الرجل مع زوجته ميشيل، وأبنائه الثلاثة الصغار، في عمله المضمون لمدى الحياة داخل حرم الجامعة. دأب تيد في ممارسة لعبة كرة السلّة في أيّام نهاية الأسبوع، وكم ابتهج عندما استطاع التغلّب على الطلّاب العسكريين في جولة بالدراجات الهوائيّة إلى الجبل المجاور. لم يكن الرجل وديّاً بشكل خاص. تشكّلت دائرة حياته من أسرته وعددٍ قليل من الأصدقاء المقرّبين. تميّزت علاقاته بزملائه بالمهنيّة واللطف. يُذكر أنّ ويستهوزينغ شغل نفسه خارج الجامعة أيضاً. عمل تيد مع بالايما في إعادة إحياء معركة طروادة لمصلحة قناة ديسكوفري التلفزيونيّة. شارك تيد أيضاً في مؤتمر عُقد في سان لويس، كان الهدف منه ربط آخيل بالعراق الحديث.

بقي الرجل ملتزماً بعمق الأخلاقيّات، كما كان على الدوام. عمل أيضاً في برنامج أُطلق عليه اسم شرف الطلّاب العسكريين، بصفته مستشار الكليّة. ردّ ويستهوزينغ بحدّة على طوم بالايما عندما كتب أستاذه السابق مقالة صحفيّة تشكّك في حادثة اقتباس غير مقصودة في الظاهر، وكانت وردت في كتاب أصدره كريس هيدجز، مراسل نيويورك تايمز، وحمل عنوان الحرب هي القوّة

التي تعطي حياتنا معناها. ظنّ بالايما، الذي عمل بصفته كاتب مقالات في صحيفة محلّية، أن هيدجز قد نقل مقطعاً من روايةٍ كتبها هيمنغواي من دون الإشارة إلى الكاتب الأصليّ[1]. سخر ويستهوزينغ من الأعذار، وكتب يقول: «أتعرف ماذا ينبغي لهيدجز أن يفعل في المجتمع الذي أديره؟ إذا كان الاقتباس غير مقصود، وكان هيدجز من الطلاب العسكريين، فإنه سيكون محظوظاً إذا خضع فقط لمئة ساعة من العقاب. يعني ذلك أنه سيمضي ١٠٠ ساعة من أوقات فراغه وهو يسير جيئة وذهاباً في شمس المنطقة الوسطى، وهو سيقوم بذلك مرتدياً زيّه العسكريّ الكامل متأمّلاً في عواقب ما اقترفه. أما إذا كان عمله مقصوداً فإنّه سيُطرد من الكليّة ويغادرها نهائيّاً».

كان ويستهوزينغ قلقاً مع ذلك. اشتعلت حرب العراق، واحتلّت عناوين الصحف على الدوام. آمن ويستهوزينغ بعمقٍ وحماسة بجدوى الجهود التي تُبذل هناك. عبّر الرجل ذات مرّة عن انتقاده كلينتون لأنّه استخدم الجنود في إعادة بناء البوسنة. قال أحد أصدقاء ويستهوزينغ إنّ موقفه كان «تدرّب الجنود على قتل الناس، وليس على بناء المدارس والجسور». غيّر تيد رأيه بعد ذلك، لأنّه آمن بأن الحرب هي طريقة من أجل نشر الديموقراطيّة، ومن أجل جعل الحياة أفضل للعراقيين. كان الأمر شخصيّاً بالنسبة إليه أيضاً، لأن العراق أصبح طريقة من أجل الحصول على الإثبات [صحة النظريّات]... وكذلك من أجل إضفاء الأصالة على وضعه، ليس بصفته جنديّاً فقط، لكن أيضاً بصفته أستاذاً في وست بوينت، كما قال والده كيث ويستهوزينغ. آمن الرجل أيضاً بأنّ الحرب ستجعله جنديّاً أفضل، وأستاذاً أفضل، ورجلاً أفضل. لم يتردّد ويستهوزينغ عندما تلقّى مكالمةً هاتفيّة من أحد قادته السابقين في الكتيبة الثانية والثمانين المحمولة جوّاً، وذلك في خريف العام ٢٠٠٤. قال فوشن، مستشاره في

---

(١) طوم بالايما، من مقالةٍ نُشرت في مجلة أوستن أميركان ـ ستايتسمان، في عددها الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣ بعنوان «بعض الاحتيال فيه من الخطورة ما يكفي لتقليص إيماننا». ص E1. أورد بالايما في هذه المقالة إنه حينما اتصل بهيدجز، وضع ذلك الصحفي اللوم على «الاقتباس الخاطئ» لمقطع من السؤال الذي تم تغييره لاحقاً في الطبعات ذات الغلاف الورقي.

أطروحة الدكتوراه: «أراد أن يخدم بلاده، وأراد أن يستخدم مواهبه، ولعلّه أراد الحصول على قليلٍ من المجد. أراد حقيقة أن يذهب».

امتلأ ويستهوزينغ بالحماسة، كما كان على الدوام، عندما سافر إلى العراق في شهر كانون الثاني/يناير. أثمرت دراساته الطويلة، والمتأنّية، بعد كل شيء. كان على وشك أن يقوم بما أراد على الدوام، أي أن يخدم بلاده في الحرب. كُلّف الرجل مهمّة من أصعب المهمّات في عملية إعادة بناء العراق، وهي تدريب القوّات الأمنيّة العراقيّة الجديدة، وهي التي ستخفّف بعض العبء عن عواتق القوات الأميركيّة. لم يعد الآن يكتفي بتعليم جيلٍ جديد من الجنود كي يصبحوا ضبّاطاً، بل إنّه يدرّب أمّةً جديدة على أمورٍ مثل الشرف، والحريّة، والديموقراطيّة. بدا المستقبل مشرقاً.

٢

المساء العظيم

استخدم إرهابيون من تنظيم القاعدة، يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، طائرات مختطفة كي يقتلوا نحو ثلاثة آلاف شخص في مدينة نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا. لم تكد تمضي خمس ساعات على هذه الهجمات، وكان الدخان ما زال يتصاعد من الهجمة على مبنى البنتاغون، حتى بدأ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، بالتفكير في ديكتاتور العراق، صدّام حسين. لم يخفِ الرجل أهدافه المطلوبة، وذلك في اجتماعٍ عُقد في مركز العمليّات الذي يقع أسفل مبنى البنتاغون. «إضربوا ص.ح في الوقت ذاته، وليس أ. ب. ل فقط». جاء في مذكّرات كتبها أحد المساعدين أنّ رامسفيلد راح يفكّر بصوتٍ عالٍ. استخدم المساعد الأحرف الأولى من اسمَي صدام حسين وأسامة بن لادن، زعيم منظّمة القاعدة الإرهابيّة[١].

قرّر الرئيس جورج دبليو بوش، بدلاً من ذلك، أن يشنّ أولاً هجوماً على أفغانستان، التي قدّمت حكومة الطالبان فيها المأوى إلى بن لادن، ودعمته لسنواتٍ طويلة. أبلغ الرئيس الجنرال هوغ شيلتون، الذي كان وقتئذ رئيساً للأركان المشتركة، في اجتماع عقد في منتجع كامب دافيد بعد مرور أربعة أيام على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، بأنه سيتعامل مع صدّام في الوقت المناسب. قال الرئيس: «سوف ننال من هذا الرجل، لكن في الوقت والزمان اللذين

(١) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2004), p. 25.

نختارهما نحن»[١]. انهمك البنتاغون، حتّى مع توسيع الحملة العسكريّة في أفغانستان، في تحديث الخطّة التي تحمل رقم OPLAN 1003-98، وهي الخطة السريّة التي حضّرها الجيش سلفاً من أجل غزو العراق.

كان تحديث الخطّة ضروريّاً لأنّ رامسفيلد أراد نهجاً جديداً، أي إنه أراد هجوماً يستخدم عدداً أقلّ من الجنود، ويتطلّب وقتاً أقلّ للتحضير. أمر الوزير رامسفيلد الجنرال طومي فرانكس، وهو قائد (سينتكوم)، أي القيادة الوسطى، وهي القيادة العسكريّة الأميركية المسؤولة عن العمليّات في الشرق الأوسط، بتخفيض عدد الجنود، من ٤٠٠,٠٠٠ جندي الذين تلحظهم الخطّة الموضوعة، وبتقليص الوقت اللازم في نشرهم في ما وراء الحدود. قدّم فرانكس في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٢، خطّة الاجتياح الجديدة لأوّل مرة. تضمّنت الخطّة الاستراتيجيّات الناجحة التي استُخدمت في حرب الخليج في العام ١٩٩١، وكذلك في الحرب الجارية في أفغانستان. لحظت هذه الخطّة القصف الدقيق، وإطلاق صواريخ توماهوك، من أجل استهداف صدّام وحلقة قيادته، بالإضافة إلى وحدات النخبة في الجيش العراقيّ، مثل الحرس الجمهوريّ الخاص. تضمنت الخطّة أيضاً عمليّاتٍ للقوّات الخاصّة التي ستتمكّن من دخول العراق وحماية المنشآت النفطيّة. ستتمكن الولايات المتّحدة، بدعمٍ كاملٍ من شركائها الدوليين، من وضع ٢٣٠,٠٠٠ جنديّ في المنطقة في وقتٍ لا يتعدّى ثلاثة أشهر، وذلك بحسب أفضل سيناريو أبرزته الخطّة. كان اجتياحاً بنصف كلفة حرب الخليج[٢].

وضع بوش برنامجاً جسوراً للسياسة الخارجية، وذلك في خطابه عن حالة الاتّحاد الذي شاهده ثاني أكبر عددٍ من الناس بعد خطاب الرئيس بيل كلينتون الذي ألقاه في فترة الأحاديث عن فضيحة مونيكا لوينسكي الجنسيّة. أوضح بوش كذلك أنّه لم يعد بوسع أميركا الاستكانة بينما تقوم الدول المارقة بتطوير

(١) Michael R. Gordon and Gen. Bernard E. Trainor, *Cobra II*: The *Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq* (New York: Pantheon, 2006), p. 17.

(٢) Woodward, *Plan of Attack*, p. 62.

أسلحة الدمار الشامل. برز خطرٌ كبير في وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين، الذين قد يبادرون إلى استخدامها ضدّ الولايات المتّحدة وحلفائها. أعلن بوش في هذا الخطاب أنّ ثلاث دول، من بينها كوريا الشمالية، والعراق، تشكل «محور الشر». قال الرئيس وسط عاصفة من التصفيق: «لن أقف مكتوف اليدين أمام الأحداث، وبروز المخاطر. لن أقف متفرّجاً بينما يقترب الخطر منّا أكثر فأكثر. ولن تسمح الولايات المتّحدة لأكثر أنظمة العالم خطورة بأن تهدّدنا بأكثر الأسلحة فتكاً في العالم».. كان هذا الحديث أوّل إشارة تدلّ على أنّ أميركا سوف تتصرّف من الآن فصاعداً بطريقةٍ وقائيّة، أي إنّها ستبادر إلى ضرب دولٍ أخرى قبل أن تمتلك هذه الأخيرة الفرصة كي تهاجمها. وضعت الإدارة مبدأ الضربات الوقائيّة قيد التنفيذ بشكلٍ رسميّ في شهر حزيران/يونيو، وذلك في خطابٍ ألقاه الرئيس بوش أمام الطلاّب العسكريين المتخرّجين في جامعة وست بوينت، وهي أبرز جامعة حاضنة للمواهب العسكريّة التي يمتلكها الجيش. قال بوش إنّ أيّام انتظارنا الآخرين ليهاجمونا قد ولّت إلى غير رجعة.

جاء هذا الموقف العدوانيّ الجديد كنتيجة لمنحى التفكير الجديد الذي اتّخذته إدارة بوش إزاء المخاطر في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. اعتقد الرئيس وفريقه أنّ أكبر خطرٍ يتهدّد الولايات المتّحدة، يتمثّل في مجموعةٍ من المنظّمات الإرهابيّة، من أمثال القاعدة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الدولِ الثلاث التي ذكر الرئيس بوش أنها أظهرت استعداداً لإنتاج الأسلحة الكيميائيّة، والنوويّة، أو البيولوجيّة. قطعت كوريا الشماليّة الشوط الأكبر في تطوير الأسلحة النوويّة، كما طوّرت إيران علاقات وثيقة بالجماعات الإرهابيّة، لكنّ العراق وحده هو الذي كان في عدسة رماية إدارة بوش.

تجمّعت عدّة أسباب وراء هذا الموقف. كان العراق أسهل هدفٍ من بين الأهداف الثلاثة، بينما بدت إيران وكوريا الشماليّة كمعضلتين استراتيجيتين صعبتين. كانت كوريا الشماليّة في مرمى مدفعيّة سيول، عاصمة كوريا الجنوبية. أما إيران فتتميّز بعدد سكّانها الهائل، وتتمتع بدعم الحلفاء الأوروبيين للولايات

المتّحدة، بينما كان صدّام حسين عرضة للإدانة الدوليّة. فرضت الأمم المتّحدة، في الواقع، عقوباتٍ على العراق بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وهي العقوبات التي حدّت من القدرات العسكريّة للبلاد، وحدّت كذلك من سيطرة [صدام حسين] على السلطة السياسيّة. بدا صدّام ضعيفاً، وبدون أصدقاء، وخطِراً.

برز نائب الرئيس ديك تشيني، ومساعد وزير الدفاع بول ولفوويتز، كأقوى المدافعين في الإدارة الأميركيّة عن فكرة مهاجمة صدّام حسين. قام الرجلان بدور مهمّ في حرب الخليج الأولى. كان تشيني وقتئذ وزيراً للخارجيّة، بينما كان ولفوويتز أبرز مسؤول سياسيّ عمل لديه. اهتمّ الرجلان جزئياً بمهاجمة العراق لأنّهما أرادا أن يُتمّما العمل الذي لم ينتهِ بعد. امتنع التحالف الدوليّ، الذي كان بقيادة الولايات المتّحدة، في العام ١٩٩١، عن إزاحة صدّام حسين عن السلطة، وهو القرار الذي ندم عليه تشيني وولفوويتز فيما بعد. تمكّن صدّام حسين، نتيجة ذلك القرار، من مهاجمة الشيعة والأكراد الذين استجابوا للنداءات الأميركيّة الداعية إلى الثورة، وقتل الآلاف منهم بكل وحشيّة، بالأسلحة الكيميائيّة. أمضى الرجل الأعوام الاثني عشر التالية متحدّياً المفتّشين الدوليين، الذين كان من المفترض فيهم إيقاف برنامج تسلّحه، كما أقدمت قوّاته على إطلاق النار على الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة التي كانت تجوب منطقتَي حظر الطيران، والتي كان القصد من إنشائها تحجيمه [صدّام حسين]. قدّمت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فرصةً للتخلّص من صدّام حسين، بحسب ما صرّح به رامسفيلد ذات مرة[١].

أبلغني أحد المسؤولين الأميركيين الكبار: «كان من المحتّم إزاحة صدّام حسين بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. كانت إزاحته أمراً حتميّاً وضروريّاً. رأينا من الضروريّ أن نستخدم كلّ الوسائل التي نمتلكها من أجل القضاء عليه. تحتّم عليه التخلّي عن السلطة، أمّا نحن فتركنا للآخرين تحديد ما إذا كنّا بحاجةٍ إلى الأعذار».

---

(١) Ibid., p. 25.

كان تشيني وولفوويتز جزءاً من مجموعة من الجمهوريين داخل الإدارة الذين رأوا في إزاحة صدّام حسين عن السلطة طريقة من أجل إعادة رسم خريطة العالم العربيّ. دأب بعض المحافظين الجدد في المطالبة بضرورة التخلّص من صدّام حسين. ضمّ هؤلاء أشخاصاً مثل ريتشارد بيرل، الذي ترأّس مكتب السياسات الدفاعيّة الذي يُعتبر هيئة استشاريّة للبنتاغون، ودوغ فايث، الذي كان مساعد ولفوويتز حينئذ. عملت هذه المجموعة على إقرار قانون تحرير العراق الذي أعدّته إدارة كلينتون في العام ١٩٩٨، وهو القانون الذي جعل عمليّة التخلّص من الطاغية سياسة أميركيّة معتمدة رسميّاً. اعتقد المحافظون الجدد أنّ التخلّص من صدّام حسين سيمنح الولايات المتّحدة فرصة إنشاء مجتمع ديموقراطيّ، وحرّ، ومنفتح في الشرق الأوسط، وهي إحدى أشد المناطق تخلّفاً من الناحيتين السياسيّة والاقتصاديّة في العالم. إنّ إنشاء دولةٍ كهذه من شأنه المساعدة على تحويل العداوة العميقة التي يشعر بها الشارع العربيّ نحو الولايات المتّحدة، وهي التي دعمت الأنظمة الاستبداديّة طويلاً، والتي يحمّلها العرب مسؤوليّة الهجمات الإسرائيليّة على الفلسطينيين. قال تشيني: «لدينا التزام يقضي بالدفاع عن الديموقراطيّة، كما يتعيّن علينا تغيير هذا المكان جذريّاً»[1].

نهايات ديبلوماسيّة

تصاعدت أصوات طبول الحرب مع قدوم صيف العام ٢٠٠٢. لم يكن السؤال الذي يتردّد في واشنطن عمّا إذا كانت الولايات المتّحدة ستهاجم العراق أو لا، بل متى. كان وزير الخارجيّة كولين باول من بين الوزراء غير المستعجلين أبداً للبدء في الاجتياح. زار باول الرئيس بوش في آب/أغسطس، لكي يقدّم تحذيره الشهير المعروف باسم «مستودع الفخّار». قال باول إنّ اجتياح العراق سيؤدّي إلى تدميره، كما أنّ الولايات المتّحدة ستكون مسؤولة عن إعادة إعماره. شجّع باول الرئيس بوش كي يذهب إلى الأمم المتّحدة من أجل كسب

(١) Ibid., p. 284.

الدعم الدوليّ لأيّ عملٍ عسكريّ قد يلجأ إليه. كان تشيني أكثر تشكّكاً، لكن رئيس الوزراء البريطانيّ طوني بلير، وبعض الحلفاء المقرّبين الآخرين انضمّوا إلى باول في طلبه هذا. وافق بوش في نهاية الأمر(١).

جهّزت إدارة بوش دعوتها إلى الحرب ذلك الخريف. ادّعى تشيني في خطابٍ ألقاه أمام المؤتمر القوميّ لقدامى محاربيّ الحروب الخارجيّة في ناشفيل، بأنّه ما من شكّ في أنّ صدّام يمتلك أسلحة الدمار الشامل. قال نائب الرئيس: «إنّه يجمّع هذه الأسلحة كي يستخدمها ضدّ أصدقائنا، وضدّ حلفائنا، وضدّنا نحن». صرّحت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القوميّ في ذلك الحين، في حديث لمحطّة سي. أن. أن. أنّ الولايات المتّحدة تمتلك الأدلّة التي تحتاج إليها، ومضت تقول: «لا نريد أن يتحوّل الدليل الذي نمتلكه إلى سحابة فطر (السحابة الناتجة عن انفجار قنبلة نووية)». ورد في تقرير صادرٍ عن هيئة الاستخبارات القوميّة، وهو التقييم المشترك لوكالات الاستخبارات الأميركيّة، تأكيد بأنّ العراق كان يُنتج الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، وأنّه كان على وشك الحصول على أسلحةٍ نوويّة. كانت هناك تحذيرات طبعاً، لكنّ الإجماع كان أنّ صدّام يمتلك أسلحة الدمار الشامل.

أعلن كبار المسؤولين في إدارة بوش، في الوقت ذاته، وجود روابط ما بين صدّام والقاعدة. أشار مكتب تشيني إلى اجتماع مفترض عُقد في براغ ما بين محمّد عطا، وهو أحد الخاطفين المشاركين في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وبين وكالات الاستخبارات العراقيّة، كما أبرز فايث لائحة طويلة من الاتصالات التي جرت ما بين مجموعتين، وهي لائحة سرّبت إلى ويكلي ستاندرد جورنال، وهي مجلة تتبنّى وجهة نظر المحافظين الجدد. بدت هذه المزاعم مثيرة للجدل وغير موثوقة، حتّى داخل إدارة بوش. ذكرت هيئة الاستخبارات القومية أنّ صدّام قد يلجأ إلى القاعدة إذا شعر بالتهديد، ولذلك اعتبرت معلوماتٍ كهذه «غير موثوقة». لم يتحوّل الشكّ في المحافل الخاصة إلى شكوك عند عموم الناس.

(١) Gordon, *Cobra II*, p. 71.

أقرّ مجلس النواب ومجلس الشيوخ، في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر، مشروع قرار يفوّض إلى بوش استخدام القوة ضدّ العراق. أقرّ المجلسان هذا القرار بأغلبيّة فاقت تلك التي نالها القرار الذي اتّخذ بشأن حرب الخليج الأولى. أظهرت الوقائع فيما بعد أنّ صدّام لم يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولم تكن لديه روابط بالقاعدة، لكن الكونغرس فتح الطريق أمام شنّ الحرب.

تبيّن أنّ المعركة في الأمم المتّحدة هي من النوع الصعب. كافح باول لمدّة أسابيع من أجل استصدار قرار من الأمم المتّحدة يجيز استخدام القوة ضدّ العراق، وذلك بسبب خرقه العقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة من قبل. قبِل باول حلّاً وسطاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أقر مجلس الأمن الدوليّ ـ الذي يضمّ بريطانيا، فرنسا، روسيا، وحتّى سوريا ـ في اقتراعٍ سرّي القرار رقم ١٤٤١، الذي كشف أنّ العراق يخرق بالفعل التزاماته في نزع أسلحته. حذّر القرار من عواقب وخيمة إذا لم يسمح العراق بعودة مفتّشي الأسلحة الذين طردهم في العام ١٩٩٨، وإذا لم يقدّم كشفاً جديداً لبرنامج تسلّحه. لم تكن لهجة القرار مصادقةً على الاجتياح، لكنّ إدارة بوش رأت فيه ما يكفي من الغموض بشكلٍ يسمح للولايات المتّحدة بأن تقرّر شنّ الحرب من جانب واحد، إذا كان ذلك ضروريّاً.

قدّم العراق في شهر كانون الأوّل/ديسمبر تقريراً يتألّف من اثني عشر ألف صفحة يعرض فيه برامج تسلّحه. أورد التقرير كلّ مخزونات الأسلحة التي تمّ تدميرها. بدأ مفتّشو الأسلحة التابعون للأمم المتّحدة، والذين يرأسهم السويديّ هانز بليكس، في تفحّص القواعد العسكريّة العراقيّة والمجمّعات الرئاسيّة. شمل التفتيش مواقع كانت خارج نطاق الأماكن المشمولة سابقاً بنظام التفتيش. لم يجد بليكس شيئاً، على الرغم من أنّه اتّهم صدام حسين بأنّه رفض التعاون نهائياً مع فريق المفتشين، وذلك في تقريره الأوّل الذي قدّمه في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٣. لم يكشف العراق عن أماكن وجود ٦,٥٠٠ قنبلة محشوة بالأسلحة الكيميائية، وهي الكمية التي تساوي أكثر من ٢,٠٠٠ غالون من الأنثراكس. تحدّث بليكس عن «احتمال وجود» مخزونات قاتلة من ذلك المحفّز [البيولوجي].

أذاع بوش في اليوم التالي خطابه عن حالة الاتّحاد، وهو الخطاب الذي ادّعى فيه بجرأة بأنّ الحكومة البريطانيّة تمتلك تقارير تتحدّث عن محاولة صدّام الحصول على اليورانيوم، من أجل استخدامه في سلاحٍ نوويّ سيحصل عليه من دولة إفريقيّة. كانت هذه المعلومات غامضة من الناحية التقنيّة. تسلّم البريطانيون تقارير في هذا الاتّجاه، لكنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة لم تعتبرها معلومات استخبارية موثوقة. أقدم ستيفن هادلي، الذي كان نائب الأمن القوميّ في ذلك الحين، على تقديم الاعتذار في النهاية عن تضمين تلك العبارة في الخطاب بطريقة غير مقصودة. لم يأتِ الاعتذار في الوقت المناسب، وكذلك لم تقدّم إدارة بوش أي توضيح.

اعتقدَ بعض أقرب المستشارين إلى بوش أنّ الرئيس قرّر نهائيّاً شنّ الحرب. أصيب بوش بخيبة أمل شديدة بسبب الجدالات الدائرة في الأمم المتّحدة. ظنّ الرئيس أنّ صدّام كان يقوم بالألاعيب ذاتها التي تعوّدها في الماضي، وهي محاولة تأخير أيّ تحرّك ضدّه كي يضمن البقاء. أبلغ بوش رايس في وقتٍ مبكر من كانون الثاني/يناير: «الوقت ليس إلى جانبنا هنا. يتعيّن علينا أن نجعله إلى جانبنا، سنمضي إلى الحرب». أدركت رايس أنّ الرئيس اتّخذ قراراً نهائيّاً ببدء القتال[1]. التقى بوش رئيس الوزراء البريطانيّ طوني بلير في المكتب البيضوي في نهاية الشهر، أي قبل إلقاء خطابه عن حالة الاتّحاد. أبلغ بوش بلير أنّ الولايات المتّحدة ستخوض الحرب، بغضّ النظر عن نتائج الجهود الديبلوماسيّة التي تهدف إلى استصدار قرارٍ ثانٍ يجيز استخدام القوّة ضدّ صدّام. ورد في مذكّرات أعدّها مساعد بلير أنّ بوش علّق بالقول: «إنه ليس مستعجلاً لشنّ الحرب، لكنّنا لا نستطيع السماح لصدّام بالاستمرار في العبث معنا»[2].

ظهر باول بشكل مثير في الأمم المتّحدة في شهر شباط/فبراير، وذلك في محاولة منه إثبات أنّ العراق قد أقدم على الكذب. فضّل بوش إرسال الوزير

(١) Woodward, *Plan of Attack*, p. 254.

(٢) Don Van Natta Jr., "Bush Was Set on Path to War, Memo by British Adviser Says," *New York Times*, March 27, 2006, p. A1.

لأنّه المتحدّث باسم الإدارة الذي يتمتّع بأكبر قدرٍ من المصداقيّة، أي إنه الشخص الأقدر على إقناع العالم بأنّ الحرب على العراق هي أمرٌ ضروري. أمضى باول أربعة أيامٍ في مراجعة أهمّ تقارير وكالة الاستخبارات المركزيّة، وذلك قبل وصوله إلى نيويورك. بدت معظم الأدلّة ضعيفة جداً، لكنّه استعان بها.

ركّز باول في الأمم المتّحدة على حصول العراق على أنابيب ألومينيوم عالية الدقة. أخبر الوزير العالم بأنّ الأنابيب يُمكن استخدامها من أجل تخصيب اليورانيوم، كما أن بعض الأدلة تشير إلى اهتمام العراق المتجدّد في صنع القنبلة النووية. ركّز باول على شهادة قدّمها أحد الفارّين العراقيين الذي ادّعى أنّ العراق كان يستخدم الشاحنات كمختبرات متنقّلة من أجل تطوير الأسلحة البيولوجيّة واختبارها. تبيّن أن المنشقّ الذي عُرف باسم كيرفبال، كان رجلاً عراقيّاً غير متّزن من الناحية العاطفيّة، كما سبق له أن زوّر أدلة[1]. قال باول: «نعرف أنّ صدّام حسين مصمّم على الاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. إنّه مصمّم على صنع المزيد منها».

حاول باول كسب الدعم من أجل إصدار قرارٍ ثانٍ من الأمم المتحدة يجيز استخدام القوة، لكن كان من الواضح أنّه لا يمتلك الأصوات اللازمة لذلك. أدّى التقرير الثاني الذي قدّمه بليكس إلى إلحاق ضررٍ أكبر بجهود باول. جاء التقرير أكثر غموضاً بشأن برنامج صدّام للتسلح. نجح رجال بليكس في شهر شباط/ فبراير في تفتيش آلاف المواقع، لكنهم لم يخرجوا بأية أدلة على وجود برنامج تسلّح. أكدت فرنسا، التي تمتلك حقّ النقض، أنها لن تصادق على شن الحرب. قال دومينيك دوفيلبان، وزير الخارجية الفرنسيّ، إن لا شيء يبرّر الحرب.

انتهت الديبلوماسيّة عند هذا الحدّ. قرّر بوش أنّ الولايات المتّحدة لا

(١) Bob Drogin and John Goetz, "The Curveball Saga," *Los Angeles Times*, November 20, 2005, p. A1.

تحتاج إلى قرار جديد من الأمم المتّحدة. أبلغ الرئيس رايس: «لا بدّ من أن ينتهي الأمر»[1]. سحبت الإدارة طلبها من الأمم المتّحدة صباح يوم ١٧ آذار/ مارس. ظهر بوش مساء ذلك اليوم على شاشات التلفزة كي يعلن أنه يمنح صدّام حسين وأولاده ثماني وأربعين ساعة لمغادرة العراق. أضاف إنهم إذا لم يغادروا البلاد فإنّ الولايات المتّحدة ستبدأ الهجوم. قال الرئيس إن انتظار العراق، أو القاعدة، كي يبادروا إلى الهجوم هو مخاطرة كبرى. أعلن بوش: «قرّرنا أن نواجه ذلك الخطر الآن، وحيثما يظهر، وقبل أن يظهر فجأة في سمائنا ومدننا».

أمر بوش بعد مضيّ يومين بإطلاق صواريخ توماهوك، وصاروخَي ف ـ ١١٧، على مجمّع سكني في بغداد يُعتقد أنّ صدّام حسين موجود فيه. كانت هذه المعلومة خاطئة، كما كانت الحال دائماً مع معلومات الاستخبارات التي أدّت إلى الحرب.

غداء النواب

لم تنهمك أية وكالة حكومية أميركية، عدا تلك المختصّة بالحرب، في الإشراف على التخطيط لعراق ما بعد الحرب. بدأ كبار المسؤولين في مجلس الأمن القوميّ، والبنتاغون، ووزارة الخارجيّة اجتماعات في البيت الأبيض في ربيع العام ٢٠٠٢. هدفت هذه الاجتماعات إلى التخطيط لاجتياح محتمل، والإعداد لما يحمله من نتائج. فُرضت إجراءات أمنيّة مشددّة. أخبرَني مسؤول أميركيّ رفيع أنّه بما أنّ إدارة بوش سعت علناً من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل، التي يُفترض وجودها عند صدّام حسين، فإنّ هذه الاجتماعات بقيت سرية، حتى بالنسبة إلى الجميع ما عدا الوزراء، والمدراء العامّين للوزارات ونوابهم. عُقدت الاجتماعات مرّة في الأسبوع في وقت تناول الغداء، وأعطيت الاسم البريء في الظاهر، غداء النوّاب. لم يعرف الرأي العام، ولا بقية أعضاء

(١) Woodward, *Plan of Attack*, p. 342.

الحكومة، الغاية الحقيقيّة لهذه الاجتماعات. نجحت هذه الوسائل، لأنّ أخبار غداءات العمل هذه لم تتسرّب قطّ.

كان من بين المشاركين الدائمين في هذه الغداءات ولفوويتز، نائب وزير الخارجيّة، ومساعده دوغلاس فايث، ونائب وزير الخارجيّة ريتشارد آرميتاج، ووكيل وزارة الخارجيّة مارك غروسمان، ونائب مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة، جون إي. ماكلوغلين، بالإضافة إلى فرانك ميلر وزالماي خليل زادة العضوين في مجلس الأمن القومي. تحوّلت غداءات العمل هذه إلى مناقشات غير رسميّة عن مستقبل البلاد [العراق]. طُرحت أسئلة عن الجهة التي ستدير شؤون البلاد بعد سقوط صدّام حسين، وكيفيّة عمل قوّات الشرطة، والنظام القضائيّ في البلاد، وكيفية تمكّن الشعب العراقيّ من الحصول على الطعام، والمياه، والكهرباء، وكيف يجدر بالعراق توزيع مداخيله النفطيّة. لم تساعد هذه الاجتماعات إلا في الحديث عن هذه القضايا. لم تخرج الاجتماعات المذكورة بأية خطّة حقيقيّة ومفصّلة.

أخذت وزارة الخارجيّة على عاتقها مهمّة التواصل مع المنفيين العراقيين. عقدت الوزارة في ٩ نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٢، اجتماعها الأوّل بخصوص مشروع مستقبل العراق[١]. استطاع المشروع، الذي ترأّسه توماس واريك، جذب ما يزيد على المئتي رجلٍ عراقيّ، وسبع عشرة وكالة اتّحاديّة مختلفة، إبتداءً بوكالة الاستخبارات المركزيّة، والوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة، ووزارة الدفاع. عقدت هذه المجموعة سلسلة من الاجتماعات من أجل التخطيط للفترة الانتقالية التي ستأتي بعد إطاحة صدّام حسين. لم تكن كلّ الاجتماعات مفيدة. غاب العراقيّون عن المؤتمرات التي تعقد عن طريق وسائل الاتصالات، كما

---

(١) أدين بالكثير من إعادة ترتيب الأحداث المحيطة بإنشاء مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى تقارير زملائي مارك فاينمان، وروبين رايت، ودويل ماك مانوس. وضع الثلاثة معاً أساس أولى الروايات وأكثرها دقة للفوضى التي رافقت مخططات ما قبل الحرب. مات فاينمان فيما بعد في العراق نتيجة نوبة قلبية. أنظر كتاب فاينمان، رايت، ماك مانوس «خطة واشنطن القتالية».

تجاهلوا واجباتهم في تقديم مقترحات. لم تكن العمليّة سهلة بشكلٍ خاصٍ أيضاً. وصلت الجماعات العراقيّة المتعارضة إلى حدّ الوقوع في شجار علنيّ حول أفضل الصيغ الحكوميّة بعد سقوط بغداد، وذلك في أثناء مؤتمر صحفيّ مطوّل عُقد في لندن[1]. أعلن كنعان مكيّة، وهو منشقٌ عراقيّ بارز، ويحظى بدعم من كبار المسؤولين في البنتاغون بسبب اعتناقه الديموقراطيّة الليبراليّة: «إنها كارثة كاملة بالنسبة إلى العراق»[2].

لم يسفر مشروع مستقبل العراق في خطّةٍ كاملة ومتماسكة، لكنّ المجموعة المشاركة فيه بذلت أكبر جهدٍ مستمرّ قامت به حكومة الولايات المتّحدة بغية فهم الحقائق التي ستواجهها في عراق ما بعد الحرب. طلعت المجموعة بتقرير يتألّف من ألفي صفحة، توزّعت على ثلاثة عشر مجلّداً غطّت مختلف المواضيع من التعليم إلى الصحّة، إلى الزراعة. كانت بعض التقارير في هذه المجلّدات عبارة عن صفحات تصف، مطوّلاً، حالة البنية التحتيّة للعراق، وتركيبته السياسيّة والاقتصاديّة. احتوى التقرير على بعض المقترحات العمليّة. وضع الفريق المكلفّ دراسة القانون القضائيّ العراقيّ تقريراً يتحدّث عن الإصلاحات، ويتألّف من ستمئة صفحة. تضمّنت الاقتراحات التي وُضعت عن البنية التحتيّة في العراق مقترحات من أجل إنشاء محطّات صغيرة لتوليد الطاقة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الانهيار المتوقّع لنظام الطاقة الكهربائيّة العراقيّ. تضمّن التقرير كذلك مقترحات عن إنشاء شبكات هاتفيّة خلويّة موقّتة. وردت في التقرير فكرة طموحة جدّاً تقضي باستخدام ٥٠٠,٠٠٠ رجل من القوّات المسلّحة العراقيّة ليكونوا أداة إعادة الإعمار. أورد الاقتراح إمكانيّة تدريب الجنود على إصلاح المطارات، والجسور، والسدود، والمكوّنات الأخرى للبنية التحتيّة.

---

(١) David L. Phillips, *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco* (Boulder, Colo: Westview Press, 2005), p. 37.

(٢) Daniel Williams and Peter Slevin, "Leagues Apart, Iraqi Exiles Convene in London; Infighting, Absence of Key Figures and Diminished Importance to U.S. Will Limit Meeting's Relevance," *Washington Post*, December 13, 2002, p. A50.

يوفّر الجنود أيضاً اليد العاملة، والبديل الأرخص، عن المقاولين الأميركيين الذين يكلّفون كثيراً[(١)].

وقع اختيار البنتاغون على فايث، وهو محام صارم وجادّ عن شركات كبرى، وأحد أبرز المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية، لكي يضع خططاً للإدارة المدنيّة في عراق ما بعد الحرب. عمل فايث مع ريتشارد بيرل في سنوات إدارة ريغان، وكان أحد أكبر أنصار إسرائيل وحزب الليكود المتشدد. آمن الرجل بضرورة التخلّص من صدّام حسين. أنشأ بيرل، في أثناء تزايد التحضيرات للحرب في خريف العام ٢٠٠٢، مكتب الخطط الخاصّة. تمّ اختيار هذا الاسم كي يكون مضلّلاً قصداً. اعترف الرجل فيما بعد: «لو وقع اختيارنا على اسم مكتب التخطيط للعراق، لكان هذا ألحق ضرراً بجهودنا الديبلوماسيّة المتعلّقة بالعراق في الأمم المتّحدة، وفي أماكن أخرى»[(٢)]. خصّص الموظّفون، الذين بلغ عددهم نحو الثلاثين رجلاً، معظم أوقاتهم في دراسة منع وقوع كارثةٍ إنسانيّة بعد تنفيذ الاجتياح. قلق هؤلاء بشأن النقص في المواد الغذائيّة وانتشار الأمراض والأوبئة، وأرادوا أن يتأكّدوا من العثور على أيّة كميّات من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها.

أنشأ فايث مجموعة ثانية ركّزت فقط على أكبر كنزٍ في العراق: النفط. يستأهل النفط اهتماماً خاصّاً لعدة أسباب، منها استعداد صدّام لتحويله إلى سلاح. استخدم جنود صدّام في حرب الخليج الأولى متفجّرات C4، من أجل إشعال النيران في أكثر من سبعمئة بئر نفطيّ في الكويت. استمرت النيران التي اشتعلت حينها عدة أشهر، وشلّت اقتصاد الكويت، كما أنتجت سحابةً من الدخان على امتداد ثمانمئة ميل في الهواء. عيّن فايث أحد أكثر نوابه ثقة، وهو مايكل موبس في مركز رئيس مجموعة البنية التحتيّة للطاقة، وكان شريكاً سابقاً

(١) Eric Schmitt and Joel Brinkley, "State Department Study Foresaw Trouble Now Plaguing Iraq," *New York Times*, October 19, 2003, p. 1.

(٢) Doug Feith and William Luti. Pentagon briefing, June 4, 2003.

في مكتب محاماة. بدأ موبس في إعداد دراسة تدور حول أوضاع البنية التحتيّة النفطيّة العراقيّة. لم تُنشر الدراسة علناً، لكنّها استنتجت أنّ نظام النفط كان في وضعٍ أسوأ ممّا كان يُعتقد سابقاً. كانت مستويات الضخ منخفضة جداً، أمّا نظام المصافي النفطيّة فكان متداعياً[١]. استنتج موبس أنّه ما من وكالةٍ حكومية تمتلك بمفردها الخبرة الضروريّة اللازمة التي تمكّنها من إطفاء نيران الآبار المشتعلة، وإعادة تشغيل صناعة النفط في البلاد. مهّد موبس الطريق أمام البنتاغون كي يعطي شركة هالبرتون هذه المهمّة، وهي الشركة التي أدارها في وقتٍ سابقٍ نائب الرئيس، ديك تشيني، وكان ذلك أوّل قرار بخصوص منح الالتزامات في عمليّة إعادة إعمار العراق.

•

أكمل الجيش أيضاً خطط عمليّاته للمرحلة الرابعة ـ وهو الاسم الذي أُعطي للفترة التي ستتبع سقوط بغداد. امتلك الجنرال فرانكس المسؤوليّة الكاملة لإدارة العراق، وذلك بصفته قائد قوات الاحتلال، لكنّه لم يبدِ حماسةً لهذه المهمّة. أصرّ فرانكس على أن تتولّى الوكالات الحكوميّة الأميركيّة، مثل وزارة الخارجيّة هذه المهمّة، وأبلغ الرئيس أنّ الجيش لا يستطيع القيام بمهمّات إعادة بناء الدولة بشكلٍ جيد[٢]. أراد الرجل فعلاً أن يدخل إلى العراق، وأن يخرج منه، في أسرع وقتٍ ممكن. (لم يعمل فرانكس، على عكس كثيرٍ من كبار الضبّاط، في البلقان حيث اختبر الجيش مهمّة إعادة البناء). قال اللواء جون أغوغليا، وهو أحد كبار المخطّطين في القيادة الوسطى: «لم يُبذل قدر كبير من الجهود الفكريّة في الإعداد للمرحلة الرابعة»[٣]. أبلغ الجنرال فرانكس كبار القادة بوجوب البدء في التخطيط لسحب القوات من البلاد في غضون ثلاثين إلى ستين يوماً، وذلك فور وصوله إلى بغداد بعد سقوط صدّام حسين[٤].

(١) Jeff Gerth, "Report Offered Bleak Outlook About Iraq Oil", *New York Times*, October, 5, 2003, p. A1.

(٢) Woodward, *Plan of Attack*, p. 62.

(٣) Gordon, *Cobra II*, p. 140.

(٤) Ibid., p. 459.

أعدّ قادة الأركان المشتركة من جانبهم خطةً من أجل تطبيق الحكم العسكريّ على العراق. قرّر القادة إنشاء مركز قيادة في العراق تكون مهمّته تنسيق عمل مختلف الوكالات الحكوميّة قبل تسليم الحكم إلى سفيرٍ أميركيّ. عدّل رامسفيلد هذه الخطّة كي يتأكّد من سيطرة وزارة الدفاع على النشاطات كافة في فترة ما بعد الحرب. جاءت هذه الخطوة بمثابة تحوّلٍ مهم. سبق لوزارة الخارجيّة أن أشرفت على مشاريع إعادة البناء، وذلك منذ أن تولى الجيش الأميركيّ إعادة بناء اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية مباشرة. أراد رامسفيلد، على الرغم من ذلك، قيادةً موحّدة للمشروع، ولم يمانع باول من جهته[١].

إنّ مجهود التخطيط الذي أعدّه قادة الأركان المشتركة لم يتمّ تبنّيه من القيادة الوسطى، أو من فريق العمل المدنيّ الذي يعمل تحت إشراف رامسفيلد. أمِل الفريق جورج كايسي، الذي كان في ذلك الوقت مدير مكتب عمليّات التخطيط التابع للأركان المشتركة، ثمّ أصبح فيما بعد القائد الأعلى في العراق، ردم الهوّة [بين المخطّطين]، فأمر بتعيين اللواء ستيف هاوكينز من فيلق الهندسة في الجيش الأميركيّ، لكي يقوم بمساعدة القيادة الوسطى. لقي هاوكينز استقبالاً بارداً جدّاً، وانتهى إلى البحث عن اللوازم المكتبيّة من معرضٍ تجاريّ عُقد في مركز القيادة الوسطى في تامبا[٢]. حصل الرجل على دفاتر ملاحظات وأقلام الحبر من بين أشياء أخرى. لم يكترث مكتب رامسفيلد للردّ على أية مقترحات في هذا الشأن. عمد بعض الضبّاط في رئاسة الأركان إلى إطلاق تسمية الثقب[٣] الأسود على العمليّات المدنيّة في البنتاغون.

نفّذ اللواء دافيد ماكيرنان، قائد القوّات البريّة في الحرب المزيد من التخطيط مع ذلك. صمّم ماكيرنان خطةً أطلق عليها تسمية كسوف II، وذلك على اسم الخطّة التي وُضعت لألمانيا عقب الحرب العالميّة الثانية. دعت خطة

(١) Ibid., p. 141.

(٢) Ibid., p. 144.

(٣) Ibid., p. 142.

كسوف II القوّات الحليفة إلى دعم إمّا حكومة عسكريّة، وإما مدنيّة، مدّة شهرين. تمثّل دور الجيش في حماية البنية التحتيّة، والمساعدة على استعادة عمل الخدمات الأساسيّة، والحفاظ على النظام العام، لكنّ أحد مساعِدِي ماكيرنان لاحظ أنّ «الخطة» لم تكن متوازنة داخليّاً. دعت استراتيجية الهجوم، في الوقت ذاته، إلى تدمير جميع وسائل صدّام حسين التي وضعها لقيادة قوّاته والسيطرة عليها. لاحظ الرجل أنّ خطّة كسوف II تعتمد أساساً على الجيش العراقيّ، والبيروقراطيّة العراقيّة، من أجل إعادة الإعمار. بدت الاستراتيجيتان على تناقض تام.

لم يكن الجيش، ابتداءً برامسفيلد وفرانكس، ونزولاً في سلسلة القيادة، مهتمين في عملية إعادة بناء الدولة بغضّ النظر عن الخطط والمخطّطين. لم تتضمّن أيّة خطّة من الخطط التي وضعها الجيش أيّة تفاصيل محدّدة، كما أنّها لم تكن منسّقةً وموزّعة توزيعاً مناسباً، حتّى إن قيادات الوحدات البريّة كانت تجهل وجود هذه الخطط. أصدرت فرقة المشاة الثالثة التي احتلّت بغداد تقريراً عقب الحرب اشتكت فيه من غياب التوجيهات. «لم تقدّم مراكز القيادة العليا خطّة المرحلة الرابعة العائدة إلى فرقة المشاة الثالثة (المؤللة)»[١]. قال الجنرال فرانكس يومئذ: «أمامي حرب يتعيّن عليّ خوضها»[٢]. كانت هذه العبارة كافية بالنسبة إليه، وللكثيرين غيره في البنتاغون.

السعادة للعراق

كان من المفترض أن تكون غداءات النواب الحلقة التي تربط كافة الجهات البيروقراطيّة الكثيرة للحكومة الاتحاديّة بعضها ببعض، وبالنسبة إلى مشروع إعادة إعمار العراق. فشلت هذه الاجتماعات السرّية في ردم الهوّة العميقة الموجودة داخل إدارة بوش ما بين وزارة الخارجيّة ووكالة الاستخبارات المركزيّة من

(١) Rieff, "Blueprint for a Mess".

(٢) Woodward, *Plan of Attack*, p. 413.

جهة، وبين البنتاغون ومكتب نائب الرئيس من جهة ثانية، وذلكَ بسبب افتقاد هذه الاجتماعات قوة الإقناع والقدرة على رؤية [المشاكل على الأرض].

تعب المستعربون في وزارة الخارجيّة من البنتاغون، وخططه الرامية إلى تحويل العراق إلى ديموقراطيّة ليبراليّة. عُقد اجتماع في ميتشغان ضمّ العراقيين الأميركيين، وأقدم فيه واريك، وهو خبير في شؤون العراق، على إبلاغ المجتمعين تحذيراً حاداً بشأن ولفوويتز، وهو مهندس فلسفة الحرب: «إذا تعاملتم مع بول ولفوويتز، فإنّ وزارة الخارجيّة لن تعطيكم أي شيء»[1]. أمّا في البنتاغون فإنّ ولفوويتز، وفايث، وبقيّة المحافظين الجدد، كانوا يعتقدون بأنّ وزارة الخارجيّة كانت حذرةً جدّاً، وملتزمةً جدّاً، بالأمر الواقع في [العراق]. ظنّ هؤلاء أنّ الولايات المتّحدة تستطيع أن تقهر العراق، وأن تسلّم الإدارة إلى العراقيين، ثمّ تغادر البلاد بسرعة، ويتمّ بعد ذلك تحويل العراق إلى دولةٍ ديموقراطيّة. أمّا عمليّة إعادة الإعمار فستكون على شكل مساعداتٍ طارئة تهدف إلى مساعدة العراقيين على تأسيس حكومتهم الخاصّة بهم.

تميّز الخلاف القائم حول شخص واحد بشيء من الحدّة: أحمد شلبي، وهو رجل متعجرف، وخرّيج معهد ماساشوسيتس للتقنية، وفي التاسعة والخمسين من عمره، كما حُكم عليه بتهمة اختلاس مصرفيّ. أمضى شلبي، وهو سليل عائلة فرّت من العراق في سنة ١٩٥٦، أعواماً عديدة في تنظيم معارضة عراقيّة في المنفى لنظام صدّام. طوّر الرجل منظومة من العملاء هدفها تمرير المعلومات الاستخبارية إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة، التي تبيّن فيما بعد أن معظمها معلومات مغلوطة. أدّى شلبي دوراً فعّالاً في إقناع الكونغرس الأميركي، وإدارة كلينتون، من أجل إقرار قانون تحرير العراق. رأى البنتاغون في شلبي رجلاً يستطيع قيادة العراق على دروب الديموقراطيّة التحرريّة. اعتبرت وزارة الخارجيّة، ووكالة الاستخبارات المركزيّة، الرجل مجرّد نصّاب غير جدير بالثقة.

---

(١) Phillips, *Losing Iraq*, p. 127.

قضى هذا الانقسام على الجهود الهادفة إلى رسم استراتيجيّة منسّقة لعراق ما بعد الحرب. حدث التخطيط من خلال الحكومة، لكنّه كان مجزّءاً، وغير مترابط. بقيت وزارة الخارجيّة على وجه الخصوص خارج هذه العمليّة، كما أنّ البنتاغون لم يقرّ الكثير من التوصيات التي وردت في مشروع مستقبل العراق. قال محمد فاعور، وهو رائدٌ سابق في القوّات الخاصّة العراقيّة، والذي ترأس مجموعة العمل الدفاعيّة في المشروع: «لقد وضعونا جانباً»[1]. أمّا أسباب ذلك فتعود إلى السياسة، أكثر من الاستراتيجيّة أو المكاسب الفعليّة.

قال دافيد أل. فيليبس، وهو مقاولٌ يعمل مع وزارة الخارجيّة، وكان رئيساً في عمليّة مشروع مستقبل العراق: «لم يكن يجدر بالمسؤولين الأميركيين أن يسمحوا لمشاعرهم الشخصيّة بتسميم العمليّة القائمة بين الوكالات الحكوميّة، بغضّ النظر عن خلافاتهم المتعلّقة بالسياسات المتّبعة، لكنهم فعلوا ذلك بالطبع». «إنّ العداوات الشخصيّة التي تضافرت مع المناهج المتعارضة لفترة ما بعد الحرب، سوف تؤدّي في النهاية إلى القضاء على مشروع مستقبل العراق»[2].

يستطيع أيّ شخص يُحسن قراءة الإشارات الدقيقة التي وردت في جلسات الاستماع الحكوميّة، أن يرى مدى تزايد اتساع الفجوة. شهد فايث، الذي مثّل البنتاغون، وغروسمان، الذي مثّل وزارة الخارجيّة، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ١١ شباط/فبراير، وذلك قبل شهرين من الاجتياح. وصف غروسمان مشروع مستقبل العراق مع بعض التفصيل، بما في ذلك تصوّران لمدة سنتين من أجل إعادة البناء في مجالات التعليم، والصحّة، والمياه، والصرف الصحّي، والكهرباء، والإسكان، والنقل، وفرض حكم القانون، والزراعة، والاتصالات، والاقتصاد، والسياسات الماليّة. أمّا فايث، في المقابل، فكان مراوغاً وغامضاً بعض الشيء. رفض الرجل أن يحدّد كم ستكون تكلفة المشروع، أو من سيتحمّل هذه التكلفة. تهرّب فايث من الأسئلة

(١) Fineman, Wright, and McManus, "Washington's Battle Plan".

(٢) Phillips, *Losing Iraq*, p. 16.

التي طُرحت عليه عن الدول الأخرى التي ستُقدم على المساعدة. أشار الرجل ثلاث مرّات إلى خطط البنتاغون التي وضعها من أجل استعادة عمل المنشآت النفطيّة العراقيّة، لكنه بالكاد ذكر مهمّات إعادة الإعمار الأخرى.

ألحّت اللجنة في طرح سؤال على فايث عن احتمال استمرار إعادة البناء لمدّة عامين، فما كان منه إلّا أن أشار إلى أنّه لم يشر شخصيّاً إلى الرقم، بل إنّ «زميله المحترم» غروسمان هو الذي حدّد الرقم. استخدم فايث عبارةً كان يُمكن أن تأتي فقط من رواية أليس في بلاد العجائب، فقال إنّ موقف وزارة الدفاع يستند إلى «التزامٍ بالبقاء، والتزامٍ بالمغادرة». وإذا جاز لنا أن نشبّه غروسمان بتلميذ المدرسة الذي يحرص على إرضاء أساتذته، فإنّ فايث كان الرجل النافذ الذي يحتفظ لنفسه بالأسرار التي يمتلكها. قال فايث: «يصعب عليّ كثيراً أن أخبركم بدقّة عن الأعمال التي نخطّط للقيام بها لأنّ الكثير... يتعلّق بما يتمخّض من أحداث؛ لكني أستطيع أن أخبركم بأننا فكّرنا كثيراً في أنواع الخيارات الضروريّة من أجل إنجاح سياساتنا، واحتمالات جلب السعادة للعراق في المستقبل».

أغضب هذا النوع من الأداء كلّاً من الديموقراطيين والجمهوريين، وكانت اعتراضاتهم في محلّها بشكلٍ مدهش. قال السيناتور كريستوفر دود من كونكتيكت: «من المهمّ جدّاً أن نكون صادقين مع الجماهير الأميركيّة بشأن هذا الموضوع. سيكون الأمر مكلفاً جدّاً، كما أنّه سيستغرق وقتاً طويلاً جدّاً. سنبقى سنين عديدة في محاولة منّا إتمام هذه المهمّة». إنّ مثل هذا الإدراك العميق لما سيحدث لم يُترجم إلى فعل. لم يُجبَر فايث، ولا أي شخصٍ آخر، على أن يبرهن أنّ الولايات المتّحدة تمتلك أيّة خطّة حقيقيّة للتنفيذ.

لا خطة

أدرك فايث، سواء أكان متجاوباً أم لا، أنّ مسألة التنسيق كانت تمثّل مشكلة في ذاتها. عمد الرجل إلى المساعدة على تأسيس وكالةٍ جديدة تكون مهمّتها الإشراف على إعادة إعمار العراق، وذلك في جهدٍ أخير منه لإيجاد

رابطٍ يجمع شتات تلك الخطّة غير المنسّقة، التي انتقلت من الجيش الأميركي إلى الحكومة عبر وكالة يو. أس. آيد. وقّع بوش في شهر كانون الثاني/يناير التوجيه الرئاسي للأمن القومي الذي حمل الرقم ٢٤، والذي وضع مسوّدته فايث بالاشتراك مع هادلي، الذي كان يشغل منصب نائب مستشار الأمن القوميّ. تأسّس بموجب هذا التوجيه مكتب المساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار ORHA، أُنيطت بالوكالة الجديدة مهمّة تنسيق الخطط التي تقدّمها مختلف الوكالات، ثمّ تنفيذها ميدانياً في العراق كونها وحدة استطلاعيّة.

أوكل تنفيذ هذه المهمّة شبه المستحيلة إلى جاي غارنر. وجد غارنر، وهو الجنرال المتقاعد، نفسه مكبّلاً برامسفيلد، وهو الذي شارك في حرب الخليج الأولى قبل أن يُشرف على جهود الإغاثة الطارئة التي ساعدت الأكراد. إنّ إطعام وإسكان آلاف اللاجئين الهاربين من وجه قوّات صدّام حسين، كان ذروة عمله. علّق غارنر على جدران مكتبه في البنتاغون رسائل الشكر المكتوبة بالحبر الملوّن التي أرسلها إليه أطفال العراق[1]. تمكّن الرجل من منع وقوع كارثة إنسانيّة كانت وشيكة الوقوع. أحاط به الأكراد الذين راحوا يهتفون: «نعم لأميركا!» عندما غادر منصبه.

تضمّن القسم الأخير من عمل غارنر مهمّة تطبيق مبادرة الدرع الصاروخية لحرب النجوم، ثم تقاعد في العام ١٩٩٧، وكان حينئذ جنرالاً بثلاثة نجوم. تعرّف الرجل برامسفيلد عندما كان رئيساً للجنة الرئاسيّة للدفاع الفضائيّ والصاروخي. عمل غارنر بعد تقاعده من الجيش رئيساً لشركة سايكولمان، وهي شركة متفرّعة من شركة L3 للاتصالات، المتعاقدة مع وزارة الدفاع. طلب غارنر الحصول على معلومات تقنعه بقبول الوظيفة، وذلك عندما اتصل به فايث هاتفيّاً. كان الرجل يرتدي بذلة عملٍ رسميّة بعد أن انتهى من تقديم تقريرٍ عن مداخيل شركته السنويّة. قال غارنر لفايث: «لدي شركةٌ هنا، وأنا أدير ألفي

(١) Sydney, J. Freedberg Jr., Corine Hegland, and John Maggs, "A Postwar Who's Who," *National Journal*, March 29, 2003.

موظّف فيها، ولديّ زوجتي التي اقترنت بها منذ أكثر من أربعين عاماً. يتعيّن عليّ الحصول على موافقةٍ منهما».

حصل غارنر على الموافقة، لذلك وافق على تولّي الوظيفة، ودخل إلى مكتبه في البنتاغون للمرّة الأولى في ١٧ كانون الثاني/يناير، ثمّ انطلق كي يبدأ وظيفته في إتمام خطط إعادة بناء العراق. وظّف الرجل أصدقاءه القدامى في الجيش ليكونوا مساعدين موثوقين لديه، ثم جمع كلّ اللاعبين [المشاركين] معاً في جامعة الدفاع القوميّ في واشنطن يوم ٢١ شباط/فبراير الذي كان يوماً مثلجاً، للمشاركة في تمارين الحجارة ـ وهو تعبير استخدمه غارنر يرمز فيه إلى تقليب الحجارة من أجل كشف المشاكل المخفيّة. وجد المشاركون مشاكل من النوع السيئ. كان ذلك الاجتماع الأوّل لكلّ الوكالات المتنوّعة التي ستشارك في عمليّة إعادة بناء العراق، لكنّ أياً منهم لم يكن يعلم أن الهجوم كان على وشك أن يبدأ بعد ستّة وعشرين يوماً، لكنهم كانوا على علم بأن الهجوم كان وشيكاً. تميزت هذه الحلقة بطرح أسئلة أكثر من تقديم أجوبة. عُيّن غوردون دبليو. رود ليكون مؤرّخاً يعمل لدى فريق ORHA. تضايق الرجل من شخصٍ كان يجلس بالقرب منه في القاعة، لأنّه كان يطرح أسئلة وتعليقات كثيرة. قال رود: «أدركت فجأة أنّه يمتلك معلوماتٍ أكثر منّا جميعاً». كان الرجل الآخر طوم واريك من وزارة الخارجيّة. لم يلتقِ غارنر، في أثناء تأديته مهمّاته على مدى شهر، الرجل الذي أمضى عاماً في العمل على إعادة بناء العراق[1].

أكّد تمرين الحجارة للكثيرين الذين شاركوا في إعادة الإعمار أنّ البرنامج الأميركيّ يعاني مشاكل كثيرة حتى قبل انطلاقته. قال جوديت يافي، المحلّل السابق في وكالة الاستخبارات المركزيّة، الذي حضر حلقة العمل: «لا يستطيع أحد، حتى المسيح ذاته، أن ينظّم برنامجاً كافياً للإغاثة، وإعادة الإعمار، في مثل هذا الوقت القصير»[2]. يتذكّر لاري كراندال، وهو مدير سابق لمنظّمة يو.

(١) George Packer, *The Assassin's Gate: America in Iraq* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2005), p. 123.

(٢) Fineman, Wright, and McManus, "Washington's Battle Plan".

أس. آيد، أنّه توجّه إلى جناح مكاتب غارنر في البنتاغون، وأنّه رأى خلال زيارته هذه جداراً تغطّيه دزّينتان من الأوراق يبلغ قياس الواحدة منها ٨١/ ١١،٢ بوصة. بدا له أنّ الأوراق تحتوي على تلخيصات دروسٍ أساسيّة في الاقتصاد أكثر منها استراتيجيّات تنمية. قال كراندال: «تطلّعت من حولي، ثمّ تطلعت نحو زميلي وقلت له، هممم، ثمّ بدأت في طرح الأسئلة عن الموظّفينن المسؤولين عن قصاصات الورق المعلّقة على الجدار. بدأنا بعد ذلك بالتفكير في أنّ أولئك الأشخاص لم يفهموا المهمّة على حقيقتها. لم يكن هناك من خطة»[١].

وضع غارنر نفسه أخيراً في بؤرة الحرب القائمة باستمرار، والمتصاعدة في الحدّة، ما بين وزارة الخارجيّة والبنتاغون، حول إدارة عراق ما بعد الحرب. دعا غارنر واريك، ومسؤول آخر في وزارة الخارجيّة يدعى ميغان أو سوليفان، إلى الانضمام إلى ORHA. أمر رامسفيلد غارنر بعد أسابيع قليلة بشطب اسميهما. اكتشف غارنر فيما بعد أن تشيني نفسه منع تعيينهما. قرّر نائب الرئيس أنّ واريك وأو سوليفان كانا معتدلين جدّاً في نهجيهما تجاه العراق[٢]. أقدم رامسفيلد شخصياً فيما بعد على منع ثمانية متطوّعين آخرين من وزارة الخارجيّة من الذهاب إلى العراق. اعتبر رامسفيلد أنّهما لا يتمتّعان بالشخصيّة المؤثرة التي تؤهّلهما لتولّي زمام وزاراتٍ مهمّة مثل النفط والكهرباء. أخذ وزير الخارجيّة كولين باول هذا الأمر بمثابة تحدٍّ آخر لوزارته، ودعا رامسفيلد إلى تقديم شكوى. وافق رامسفيلد في نهاية الأمر على أربعة أسماء فقط، ولكن بعد مرور أسابيع عديدة من التأخير.

الفراغ

بدأ غارنر عمله في منطقة الحرب الحقيقيّة وسط المعركة البيروقراطيّة الدائرة في واشنطن. سافر الرجل جوّاً إلى الكويت في ١٦ آذار/مارس، وأسّس مركز

(١) Larry Crandall, interview by Larry Plotkin, United States Institute of Peace, September 20, 2004.

(٢) Packer, *Assassin's Gate*, p. 124.

عمله في فيلاتٍ تقع على شاطئ البحر تابعة لفندق الهيلتون، إلى الجنوب من العاصمة. بدأت الحرب بعد ثلاثة أيّام مع توجيه صواريخ توماهوك نحو بغداد. بدأت القوّات العسكريّة المتحالفة زحفها نحو بغداد في ٢٠ آذار/مارس، وبدأ معها غارنر وفريقه الاستطلاعي المؤلف من ٣٠٠ رجل من الديبلوماسيين، والجنود، والمقاولين المستقلين، بمشاهدة محطّة سي. أن. أن انتظاراً لنهاية المعركة. أمضى غارنر أيّامه محاطاً برفقائه العسكريين، ورعاة البقر الفضائيين الذين قطعوا فترة تقاعدهم من أجل المشاركة في عمليّة إعادة الإعمار. احتاج الرجل إلى ارتداء قمصان مفتوحة الياقة، وكان مظهره يوحي بالثقة على الدوام. تحدّث الرجل في أثناء فترات الغداء عن عودته إلى الوطن بحلول شهر آب/أغسطس[١].

بدأت حفنة من موظّفي وزارة الخارجيّة المنتظرين في الكويت بالشعور بالتوتّر. شعروا بأنّهم معزولون عن الدائرة الداخليّة لغارنر، وبأنّهم معزولون عن واشنطن، وبأنّ كلّ عملهم حتّى ذلك الوقت اقتصر على ترقب أخبار تطوّرات الحرب على شاشة سي. أن. ذكر أحد الرجال أنّه شعر بالرعب في أثناء عرض مشاهد احتراق الوزارات العراقيّة. راح الرجل يتساءل عن كيفيّة تمكّن الولايات المتّحدة من إدارة حكومة من دون مبانٍ. يتذكر روبين رافايل، ذو العينين الزرقاوين، والنظرات الفولاذيّة، والذي ترأس فيما بعد أعمال إعادة البناء في وزارة الخارجيّة، أنّه شعر بأجواءٍ توحي بالرعب. لم تكن الولايات المتّحدة قوّة استعماريّة، لذلك لم تمتلك القدرة على إدارة بلاد في فترة ما بعد الحرب. «قلت لنفسي عندما كنّا في الكويت، وفي أوقات سخريتنا من الموت، لا تقلق، ففي غضون أسابيع قليلة سنزحف زحفاً إلى الأمم المتّحدة لأنّنا لا نستطيع القيام بهذه المهمّة»[٢].

---

(١) Ibid., p. 133.

(٢) Robin Raphel, interview by Charles Stuart Kennedy, United States Institute of Peace, July 13, 2004.

سقطت بغداد في ٩ نيسان/أبريل. بقي فريق غارنر في الكويت مدّة أسبوعين إضافيين، ولم يستطِع دخول البلاد بسبب القتال المستمر. طلب غارنر الإذن بالسفر جوّاً من صديقه القديم طومي فرانكس مباشرةً، وحصل عليه. شعر غارنر، وهو الرجل الممتلئ الجسم، بالتوتر هو الآخر بسبب التأخّر في دخول العراق. أبلغ غارنر بعض المراسلين في الكويت قبل أيام قليلة من توجّهه إلى بغداد: «إذا تغيّبنا طويلاً جدّاً بينما تزداد التوقّعات المنتظرة من حكومتنا... ستنشأ حالة من الفراغ... وإذا تغيّبت طويلاً فإنّ الفراغ سيُملأ بطرقٍ لا تريدها».

وصل غارنر، وقسم صغير من فريقه، إلى بغداد في ٢١ نيسان/أبريل، بينما وصل بقيّة أفراد فريقه بعد أيّام قليلة في قافلة من حافلات شيفي ساب إيربان[١]. أقام أفراد الفريق مراكزَ لهم في القصر الجمهوريّ، أي في المكان الذي كانت تعقد فيه حكومة صدّام حسين اجتماعاتها. كانت حالة المجمّع الكبير، المنتشر على ضفاف نهر دجلة، أوّل دلالةٍ على أن جهود إعادة الإعمار تمرّ في أزمة. كانت النوافذ محطّمة، كما أنّ طبقةً رقيقةً من الغبار غطّت كل شيء. لم تتوافر المياه الجارية ولا الكهرباء. أمّا الطعام الوحيد المتوافر فكان الحصص العسكريّة. نام أفراد الفريق على أسرّة صغيرة، وفضّل بعضهم النوم تحت مناشف مبلّلة من أجل تخفيف الحرارة. لم يتوافر سوى عدد قليل من المراحيض النقّالة، كما كانت الاتصالات في حالةٍ سيّئة جدّاً. لم يجد الأميركيّون معهم سوى الهواتف التي تعمل على الأقمار الصناعيّة، والتي يتطلّب استخدامها الوجود في الخارج، وتوجيه الهاتف باتجاه السماء للتمكّن من التقاط الإشارات. عجز المسؤولون الأميركيون المحبطون عن التحدّث مع الولايات المتّحدة في مرّاتٍ كثيرة، وحتّى إنّهم عجزوا عن الاتصال بعضهم مع بعض. لم يفكّر أحد في جلب هواتف موتورولا التي تؤمّن الاتصال في الاتجاهين، والموجودة في أكشاك بيع الهواتف المنتشرة في الوطن، أمّا الجيش فلم يكن عنده وحدات فائضة. دُهش دافيد دنفورد، وهو سفير سابق في عُمان، ورافق

(١) Fineman, Wright, and McManus, "Washington's Battle Plan".

غارنر إلى العراق [من عدم توافر الهواتف النقّالة]. «إننا نحمل هواتف اتصالات في الاتجاهين عندما أقوم بجولاتي لمراقبة الطيور في جنوب أريزونا، لكنّ هؤلاء الرجال لا يمتلكون أيّة هواتف نقّالة»[١].

كانت الحالة في شوارع بغداد أسوأ من ذلك. صُدم رجال فريق غارنر بما شاهدوه عندما غامروا بالتوجّه إلى مراكز الوزارات. جرّد اللصوص الأبنية الحكومية من كل شيء. لم تكن أبنية الوزارات أكثر من أبنية فارغة مجرّدة من الطاولات والكراسي، وحتّى من الفواصل المعدنية التي يُفترض وجودها بين الجدران. حطّم اللصوص محطّات الكهرباء والنفط، وحُطّمت لوحات التحكّم فيها، وبدا ذلك عملاً مقصوداً من أجل تخريب الشبكة الكهربائيّة. كان يمكن للمرء أن يشاهد أجهزة الحواسيب الحكوميّة، وهي معروضة للبيع على أرصفة الشوارع بسعر لا يتعدّى ٣٥ دولاراً للجهاز الواحد. تعرّض سبعة عشر مبنًى للتدمير من أصل مباني الوزارات العراقيّة الواحد والعشرين[٢]. روى أحد المستشارين الكبار أنه عقد اجتماعاً مع أحد الوزراء في غرفةٍ فارغة، كما وقف الرجلان في أثناء حديثهما بسبب عدم وجود مقاعد يجلسان عليها. قال غارنر: «تضمنت عملية تخطيطنا الحاجة إلى ترميم الوزارات، لأنّ تلك هي الطريقة الوحيدة التني تمكّننا من استعادة الخدمات الحكوميّة، وإعادة مرافق البلاد إلى العمل مجدّداً. لم نجد شيئاً أمامنا عند وصولنا»[٣].

لم يواجه فريق العمل كثيراً من المشاكل التي توقّع مواجهتها عندما كان التخطيط جارياً في واشنطن. لم تنتشر أوبئة الكوليرا، على سبيل المثال. ولم يكن هناك نقص في المواد الغذائيّة، كما أنّ الوحدات الخاصّة تمكّنت من منع الهجمات على آبار النفط. (نجحت هالبرتون في إطفاء تسع حرائق نشبت في آبارٍ نفطية). تبيّن أنّ المخطّطين قد خطّطوا لحربٍ من نوعٍ آخر. لم يقدّم أحدٌ

(١) David Dunford, interview by Bernard Engel, United States Institute of Peace, August 25, 2004.

(٢) Fineman, Wright, and McManus, "Washington's Battle Plan".

(٣) Ibid.

أيّة اعتذارات. قال فايث إنّ البنتاغون قد وضع رهانه على كوارث من نوع آخر [غير التي توقّعها]، فتصرّف بذلك مثل لاعب البوكر الذي أساء تقدير الأوراق التي يمتلكها الخصم. توقّع المخطّطون الذين يعملون مع فايث حصول أعمال النهب والفوضى، لكنّهم ركّزوا على مواجهة مخاطر مثل حرائق آبار النفط، وموجات اللاجئين، أو المجاعة. قال فايث: «عندما تضع خططك... فإنك ستفكّر في مختلف أنواع المخاطر، وتقول في نفسك «لا أستطيع القيام بكلّ شيء. هذه هي الحياة»[1].

وجد غارنر ورفقاؤه أمامهم مجتمعاً على شفير الانهيار ـ ماديّاً، وأخلاقيّاً، وفكريّاً. عانى هذا المجتمع ويلات حربين، واثنتي عشرة سنة من العقوبات، وعانى فوق كل ذلك ثلاثة عقودٍ من الحكم الاستبدادي الذي تسبّب في إفلاس العراق. كانت كلّ محطّة من محطّات الطاقة في البلاد على وشك الانهيار، كما أنّ نظام الاتصالات الهاتفيّة قد أصابه الدمار نتيجة القصف. فرّت النخبة المثقّفة من البلاد، أو أُجبرت على الاستسلام، وسُحقت طبقة رجال الأعمال تحت وطأة واحد من أسوأ الاقتصادات في العالم. أمّا العراقيّون العاديّون فكانوا خائفين، وعاجزين، ومستسلمين للخوف. لم تفهم الحكومة الأميركيّة حقيقة الحكم الاستبداديّ، على الرغم من أحاديثها المطوّلة عن الديموقراطيّة.

وجد دنفورد، سفير الولايات المتحدة في عُمان، نفسه بعد تقاعده غير قادر على الذهاب إلى العراق نتيجة المواجهة القائمة ما بين وزارتَي الخارجيّة والدفاع. حصل الرجل أخيراً على الإذن بالذهاب إلى العراق في منتصف نيسان/أبريل، أي بعد نشوب الحرب. كُلّف دنفورد مهمّة إعادة بناء وزارة الخارجيّة العراقيّة. تضمّنت التعليمات التي حملها خمس صفحات كتبها المتدرّب الصيفي في وزارة الخارجيّة. لم يكن لدى الرجل قائمة بأسماء سفراء العراق في الخارج، أو حتى قائمة بأماكن وجود السفارات العراقيّة. نجح الرجل

(١) Ibid.

في تكوين أوراق الوزارة عندما نسخ (بالماسحة الإلكترونية) ورقةً معنونة كان قد وجدها بين ركام مبنى الوزارة القديم الذي أحرقه الأشخاص الذين نهبوا المبنى. أقدم دنفورد على فتح عنوانٍ على البريد الإلكتروني هوت مايل: hotmail.com@iraqmfa، وقال: «لم يكن لدينا تعليمات أو توجيهات عن كيفيّة القيام بهذا»[1].

تزايد القلق في العراق، وفي واشنطن، بسبب الفوضى السائدة في العراق. انتشرت شكاوى تقول إنّ غارنر كان يُمضي قدراً كبيراً من وقته في المنطقة الخضراء، وهي التسمية التي أطلقت على القصر الجمهوريّ. اشتكى العراقيون من أنّه ليس لديهم كهرباء، ولا مياه، ولا توجيهات سياسيّة. حاول غارنر تنظيم عقد اجتماعات سياسيّة مع العراقيين في بغداد وجنوب العراق، لكنّ هذه الاجتماعات تحوّلت إلى ما يشبه الفوضى نظراً لما تضمّنته من صراخ، وتوجيه الأصابع. أمّا في الولايات المتّحدة فإنّ البيروقراطيين كانوا يتحرّكون من دون شعورٍ بوجود حالة من الاضطرار، أو الإلحاح. تولّت وكالة يو. أس. آيد مسؤولية استعادة الطاقة الكهربائيّة إلى طبيعتها. لم تقدّم هذه الوكالة في واشنطن على منح أيّ عقدٍ للبدء في إصلاح شبكات الكهرباء حتى ١٧ نيسان/أبريل - أي بعد مرور قرابة شهرٍ من الزمن على بدء الاجتياح.

تلقّى غارنر بعد وقتٍ قصيرٍ من وصوله إلى بغداد مكالمة هاتفيّة من رامسفيلد. قال له إنّ رجلاً سيحلّ مكانه في العمل، وهو في طريقه إلى بغداد. قرّر بوش أن يعيّن مسؤولاً مدنيّاً جديداً في العراق، وهو السفير أل. بول بريمر الثالث، الخبير في وزارة الخارجيّة في شؤون مكافحة الإرهاب، ويُعرف بلقب جيري. أصرّ البنتاغون على أنّه لم يطرد غارنر، لكنّ الخطّة قضت بإبداله بمسؤولٍ ديبلوماسيّ أعلى منه رتبة. أربكت مغادرة غارنر المفاجئة الأعمال التي بدأها، وتركت العراقيين والكونغرس، على السواء بفكرة أنّ الولايات المتّحدة كانت تعمل جاهدة من أجل إصلاح خطأ ما، [أو فوضى قائمة]. دُهش غارنر

(١) Dunford interview.

لهذه المكالمة، وهي مثل أشياء كثيرة تولّاها رامسفيلد في العراق وكان صارماً فيها، وتفتقد التفاصيل الدقيقة.

سأل غارنر رامسفيلد: «كم من الوقت تريدني أن أبقى؟»

ردّ رامسفيلد على الفور: «رتّب المسألة مع جيري»[١].

طار الرئيس بوش في اليوم الأول من شهر أيار/مايو، وحطّ على متن المدمّرة الأميركيّة يو. أس. أس أبراهام لينكولن. أعلن الرئيس، وقد وقف على متن السفينة تحت لافتة كبيرة كُتب عليها «أُنجزت المهمّة» انتهاء العمليّات القتاليّة الرئيسيّة. أعلن الرئيس أيضاً وسط عرض عسكريّ متواضع أن عمليّة إعادة بناء العراق قد بدأت. قال الرئيس: «ستبقى قوّات التحالف [في العراق] حتى ينتهي عملنا، وسنغادر البلاد بعد ذلك. سنترك وراءنا عراقاً حرّاً». وصل بريمر إلى بغداد بعد ذلك بأحد عشر يوماً. تمّ حلّ ORHA مكتب المساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار، واستُبدل بسلطة التحالف الموقّتة. غادر غارنر العراق بهدوء في نهاية الشهر. انتهت عندها أوّل مرحلة من مراحل إعادة البناء.

أصرّ فايث في مقابلة أجريت معه بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على الاجتياح على القول إنّ إدارة بوش قد خطّطت للعراق بطريقة سليمة. عمل الرجل في تأليف كتابٍ عن العراق، وتكدّست الوثائق في كلّ مكان من مكتبة بيته، الذي يقع في إحدى ضواحي واشنطن. كانت الأوراق سجلّات ماديّة للمناقشات التي دارت حول موضوع العراق داخل إدارة بوش. قال عنها إنها أدلّة حيّة تشهد على التخطيط الذي قامت الإدارة به. اعترف الرجل أمامي بأنّ مكتبه لم يرسم أية خطط مفصّلة، وأضاف أن ذلك كان من مهمة الجيش. قال لي فايث إنّ تقريره المؤلّف من خمس صفحات، والذي يحتوي على خطوطٍ عريضة تدور حول إعادة بناء دولةٍ ما، هو كل ما يمكن توقّعه من مسؤول رفيع المستوى. «تسمّى كلّها خططاً، لكن بعض الصحفيين وبعض الأشخاص الآخرين يخلطون ما بين التسميات».

(١) Fineman, Wright, and McManus, "Washington's Battle Plan".

اعترف فايث بأنّ مكتب المساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار لم يقم بوظيفته كما كان مأمولاً منه. أبلغني أيضاً أنّه تصوّر أنّ ORHA لم يكن سوى جهازٍ تمّ توصيله فيما بعد بالقيادة الوسطى، وهي السلطة التي تحمّلت مسؤوليّة عراق ما بعد الحرب. كان من المقرّر أن يعمل فرانكس مع غارنر، الذي سيكون حلقة الوصل للجيش مع العالم المدنيّ الذي تمثّله وزارة الخارجيّة ويو. أس. آيد. لم تتوافق الجهتان في العمل، وكانت كلّ جهة تشير إلى الجهة الأخرى بضمير «هم». كشف انعدام التنسيق عيباً أساسيّاً: لم تكن البيروقراطيّة الأميركيّة مهيّأة كي تؤدّي دور الاحتلال.

«أصبح ORHA جزءاً من القيادة الوسطى عند انتقاله إلى الكويت. لم يعتد موظفو ORHA، والعاملون في القيادة الوسطى التحدث وكأنهم يعملون في المؤسّسة ذاتها. أبلغني فايث أنه «لم يكن من المؤمل التوصل إلى حالة الاندماج. يصعب دفع المؤسسات في طريق الاندماج، وعلى الأخص إذا لم يسبق لأفرادها العمل معاً لمدّة عدة سنوات. يصدق هذا الأمر حتى بين المؤسسات العسكريّة، لكنّ الأمر يصبح أكثر صعوبة إذا كان الأمر يتعلق بإدماج مؤسسة مدنيّة في مؤسسة عسكريّة. مثّلت هذه الظاهرة مشكلة حقيقيّة بالنسبة إلى الحكومة الأميركية منذ عدة عقودٍ».

الإفلاس التام

تمكّن جيري بريمر من أخذ فكرةٍ عن سوء الفهم الجذريّ، الذي يحكم البنية التحتية والاقتصاد العراقيين، في ليلته الأولى التي أمضاها في العراق. كان في استقبال الرجل، بعد وصوله بالسيارة من المطار إلى القصر الجمهوري، رائحة وقود الديزل، ورائحة المياه المبتذلة الفائضة من المراحيض النقالة. عقد الرجل في الليلة ذاتها اجتماعاً «ذا شجون» قصيراً مع كبار مستشاريه، وهم من الأميركيين الملحقين في كل وزارة من الوزارات العراقية بغية إعادتها إلى العمل. أبلغ بيتي جيبسون، وهو مستشار رفيع ملحقٌ بوزارة الطاقة الكهربائية، بريمر أنّ

البلاد بأسرها لا تنتج سوى ٣٠٠ ميغاوات من الطاقة ـ وهي كمية لا تكفي لإضاءة مدينة صغيرة في الولايات المتحدة[١].

بدأ بريمر على مدى الشهر التالي في تلقّي تقارير أشدّ قتامةً من كبار مستشاريه. أفاد أحد التقارير بأنّ الصناعة النفطية تعاني افتقاد الاستثمارات منذ ما يزيد على عقدٍ من الزمان. ورد في التقرير أيضاً أنّ العراق، الذي يقبع فوق محيط من النفط، تعجز مصافيه عن تكرير حاجة البلاد الداخلية من البنزين ووقود (غاز) الطبخ. اصطفّت السيارات في صفوفٍ طويلة أمام محطّات الوقود، كما أنّ أعمال الشغب بدأت بالظهور. وقف الاقتصاد العراقي على حافة الانهيار. أمّا صناعات البلاد المملوكة من الدولة، وهي بقايا الشركات العاجزة والمتخمة بالموظفين من عهد حكومة صدّام حسين الاشتراكية، فكانت مفلسة، وتحتاج إلى نحو مليار دولار سنويّاً على شكل مساعدات كي تبقى عائمة. أمّا الدينار العراقي فبقيت قيمته تتأرجح كثيراً في مبادلات السوق غير الرسمية. أفادت التقارير أيضاً أنّ نصف مدارس العراق، التي يبلغ عددها خمسة عشر ألف مدرسة، كانت في حاجةٍ إلى الترميم. قيل أيضاً إنه يتوافر كتاب واحد لكلّ ستّة تلاميذ، وإنّ الأنابيب المتهرّئة تقلّل كثيراً من كميّات المياه النظيفة الصالحة للشرب. لم تكن أيّة محطّة من محطّات المياه المبتذلة صالحة للعمل، وهكذا كانت هذه المحطات ترسل نصف مليون غالون من المياه المبتذلة إلى نهر دجلة يومياً[٢]. صُعق بريمر، الذي لم يحصل من خلال سلسلة متواصلة من الاجتماعات التي عُقدت في واشنطن، على فكرة تدلّ على مدى السوء والتهرّؤ الذي لحق بالعراق نتيجة اثني عشر عاماً من العقوبات، التي فرضتها الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، على صدّام.

(١) L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 18.

(٢) Ibid., pp. 54-67.

قال بريمر: «لم يعطني أيّ شخص أيّ إحساس عن مدى الإفلاس الخطير الذي تعانيه البلاد»[1].

السيرك

تطلّبت ضخامة المشاكل المادية التي تعانيها المعامل في البلاد انتباه بريمر الكامل. فضّل بريمر، بدلاً من ذلك، الانغماس في شؤون تأليف الحكومة العراقية الجديدة. اتخذ الرجل قرارين مثيرين للجدل، أثّرا كثيراً في إمكانيات نجاح مهمته. أصدر في البداية قراراً طرد بموجبه مسؤولي حزب البعث الكبار جميعاً من الوظائف العامّة. اعتقد البنتاغون أنّ إجراءات الطرد هذه كانت ضرورية من أجل إثبات أنّ الولايات المتّحدة كانت جادّة في إزاحة صدّام حسين وأعوانه عن السلطة. كان الانتساب إلى الحزب ضرورياً من أجل الترقّي في الوظائف، لذلك فإن الأمر الذي أصدره بريمر أدّى عملياً إلى إزاحة كلّ المدراء الحكوميين الذين يتمتّعون بالخبرة. وجد كبار مستشاري الوزارات أنفسهم وهم يعملون مع بيروقراطيين من الدرجة الثالثة والرابعة، الذين لا فكرة لديهم عن كيفية إدارة المؤسّسات الكبيرة. لم يُظهر هؤلاء أيضاً أية حماسة من أجل تحسين أدائهم الوظيفي.

أصدر بريمر أمراً ثانياً قضى بتسريح الجيش. وصف الرجل قراره هذا بأنّه اعتراف بالواقع. كان الجيش العراقي قد اختفى عملياً من أمام القوات العسكريّة المتحالفة. تتبّع الملازمون الذين يعملون بإمرة بريمر بعض جنرالات الجيش العراقي، وتحدّثوا في اجتماعات عقدوها معهم عن إمكانية إشراكهم في عملية بناء بلدٍ جديد. أدّى التغيير المفاجئ في الخطط إلى امتعاضٍ عميقٍ في القيادة العسكرية العراقية، وعلى الأخص بين كبار القادة من السنّة، الذين كانوا على استعداد لقيادة المقاومة العراقيّة. ضمّت صفوف المسرّحين جنوداً من مختلف

---

(١) Ibid., p. 18.

الرتب، لذلك كوّن بريمر لنفسه ٥٠٠,٠٠٠ جندي معادٍ محتمل بشحطة قلم. تحوّل، لهذا السبب، عدد كبير من الجنود العراقيين إلى تخريب بلدهم، بدلاً من المشاركة في إعادة إعماره، مثلما تصوّرت وزارة الخارجيّة طبيعة عمل مشروع مستقبل العراق.

تحوّلت المسؤوليّة الفعليّة عن إعادة بناء العراق لهذا السبب، وتوزعت بين كبار المسؤولين الأميركيين الموزعين على مختلف الوزارات، وعلى الجنود المختصين بالشؤون المدنية، وعلى الوكالات الأميركية مثل يو. أس. آيد، بالإضافة إلى فيلق المهندسين في الجيش الأميركي. لم يعيّن بريمر شخصاً بعينه مكلّفاً مهمة إعادة البناء، لذلك وقعت المهمّة برمتها على بريمر، الذي كان شخصاً بمفرده يقوم بمهمّة تأليف حكومة جديدة، بالإضافة إلى التشاور مع الجيش الأميركي بخصوص هذه الحملة المستمرّة، وكذلك بشأن تأسيس مجتمعٍ جديد. ظهر جهد إعادة البناء في المرتبة الأخيرة من بين كل تلك الأولويات.

أما في واشنطن فقد بدأ جهد يهدف إلى العثور على أشخاص مستعدّين للخدمة في العراق. وقعت مسؤولية هذه المهمّة على مكتب الموظّفين في البيت الأبيض، وهو المسؤول عن إسناد الوظائف السياسيّة في البنتاغون. كان جيم أوبريان وجيري جونز مسؤولَين في المكتب. خدم جونز في منصبٍ مماثل في أثناء إدارتَي نيكسون وفورد. برز أوبريان شخصاً ثابتاً في المشهد المحافظ، أمّا زوجته كايت أوبريان فكانت محرّرة ناشيونال ريفيو في واشنطن. توجّه الرجلان إلى نخبة معارفهما: الجمهوريين، وأصدقائهم في الإدارة الحاليّة والإدارات السابقة، وكانت مؤهّلات بعض هؤلاء الأشخاص مشكوكاً فيها. كان داريل ترينت واحداً من هؤلاء، وهو رجل في السادسة والستين من عمره، وكان وزيراً للنقل في السابق وصديقاً لدونالد رامسفيلد. وقع الاختيار على ترينت كي يشرف على وزارة النقل والاتصالات العراقية، لكنه طُرد فيما بعد لأنّه بدأ مفاوضات تهدف إلى بيع شركة الطيران المملوكة من الدولة إلى شركة ورد اسمها في فضيحة النفط ـ مقابل ـ الغذاء. برز اسم آخر هو توماس فولي، وهو أحد

المتبرّعين الجمهوريين، وكان زميل صف الرئيس بوش، ومختصّاً في شؤون إنقاذ الشركات. أُوكلت إلى فولي مسؤولية بيع الشركات العراقية المملوكة للدولة. اعتُبرت جهوده من أجل تخصيص الاقتصاد على أنها فشل ذريع. كان بيرني كيريك، المفوّض في شرطة نيويورك، شخصاً آخر اختارته إدارة بوش بناء على توصيات صديقته النافذة، وارتباطاته المزعومة بالمافيا. حصل الرجل على وظيفة تدريب قوة شرطة جديدة [في العراق]، وكان من المقرر أن يغادر البلاد في غضون أشهرٍ قليلة. عيّنت الإدارة أيضاً مايك كرم، وهو مستشار سبق له أن تورط في فضيحة إسكانية وتطوير مُدُني. عُيّن الرجل كبير مستشاري وزارة الإسكان والتعمير، لكنه أُجبر على ترك وظيفته بعد أن اتهمه ضباط مسؤولون في قوات التحالف بعقد اجتماعاتٍ سريّة من أجل إبرام صفقاتٍ ما بين المتعهدين الأميركيين ونظرائهم العراقيين. كان الولاء لقضية الجمهوريين من بين أحد العوامل التي ساعدت على عملية توظيفه. خضع أحد طالبي تولّي المهمّات إلى امتحان بشأن آرائه المتعلّقة بقضيّة رو مقابل وايد[١]. نفى أوبريان بشدة أن يكون الولاء السياسي قد قام بأيّ دورٍ في تعيينه. تحوّل موكب المعينين لأسبابٍ سياسية إلى هدف دعابة تقول: «ليس من العبث أنهم يطلقون عليه اسم القصر الجمهوري»[٢].

انضمّ خريجو الجامعات الشبان من المحافظين، الذين لا يمتلكون خبرة، إلى مجموعة الموظفين المحظوظين. ضمّ هؤلاء: جاي هالين، وهو خريج جامعة يال ويبلغ الرابعة والعشرين من عمره، وسبق له أن قدّم طلباً كي يعمل في البيت الأبيض. تخصّص هالين في العلوم السياسية، لكن أُسندت إليه مهمّة الإشراف على فتح بورصة بغداد الجديدة. فوجئ هالين عندما أُبلغ ضرورة الالتحاق بالعمل في غضون شهرٍ واحد. قال هالين: «من الطبيعي أنني شعرت

(١) Daniel W. Drezner, blog entry, May 28, 2004. Available at http://www.danieldrezner.com/archives/001326.html.

(٢) Joshua Micah Marshall, Laura Rozen, and Colin Soloway, "The Washington Monthly's Who's Who," *Washington Monthly*, December 2003.

[في البداية] بحالةٍ من الصدمة الخفيفة»[1]. برزت من بين هؤلاء الموظفين سايمون ليدين التي تبلغ التاسعة والعشرين من عمرها، وهي ابنة مايكل ليدين، الذي يُعتبر من أبرز المحافظين الجدد، وهو باحث في معهد الاستثمارات الأميركي المحافظ. أصبحت سايمون المديرة الماليّة الفعليّة لمشروع إعادة البناء. اتّصل البنتاغون ذات مرة بمؤسّسة هيريتاج، وطلب من مؤسّسة الأبحاث المحافظة تلك قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص الذين قدّموا طلبات توظيف. وفّرت طلبات المرشّحين لتولّي الوظائف فرصة للاطلاع على أسماء المرشّحين الشبان، والمتحمّسين، والمتشدّدين عقائدياً، والذين لا يتمتعون بالخبرة. قال المقدّم براد جاكسون، وهو مستشار لدى القوات المتحالفة، إنّه تلقّى سيلاً من الطلبات غير العمليّة من فريق عمل ليدين المالي للحصول على معلومات. قال جاكسون: «يوجد كثير من الأشخاص الذين يحملون شهادات في العلوم السياسيّة، ولا يعرفون كيف يحضّرون بيانات المداخيل. إنهم يطلبون المستحيل... وبصراحة، يسبّب لنا هذا كثيراً من الألم». كانت ليدين ذاتها على علم بنقائص الموظّفين الشبّان. قالت ليدين: «كنّا على علم بأنّ عددنا قليل جداً»[2]. فكّر جايمس دوبينز، وهو محلّل يعمل لدى مؤسّسة راند، في تعبير يُبرز ذلك المزيج من النيّات الطيبة، والتنافسيّة المشكوك فيها. قال إنّ فريق موظّفي القوّات المتحالفة يضمّ «هواةً أبطالاً».

أرسل البيت الأبيض الشبان والمتقدّمين في السنّ كي يؤدّوا دور الحكومة العراقية الجديدة. تدفّق الجشعون الذين يظهرون في أوقات الحروب إلى البلاد. إنّهم رجال الأعمال الذين أحسّوا بالفرصة التي تمنحهم إيّاها الفوضى. كان فيكتور باوت أحد أوائل الوافدين، وهو سمسار أسلحة روسيّة، ومتّهم بخرق العقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة. بدأ المقاولون، وضباط القوات

(١) Yochi J. Dreazen, "One Baby-Faced American Is Tasked with Delivering a Reborn Iraq Stock Market - Playing a Lead Role from a Trailer, Mr. Hallen, 24, Shows Growing Pains", *Wall Street Journal*, January 28, 2004, p. A1.

(٢) Ariana Eunjung Cha, "In Iraq, the Job Opportunity of a Lifetime; Managing a $13 Billion Budget with No Experience," *Washington Post*, May 23, 2004, p. A1.

المتحالفة، في استخدام الطائرات التابعة لشركات مرتبطة مع باوت في نقل الأجهزة الكهربائية ومعداتٍ أخرى. أما وكالة الاستخبارات المركزية فحذّرت من التعامل مع باوت، لكن الشركات المرتبطة بشبكته كانت من بين شركات طيران قليلة في العالم من التي تخاطر في تسيير رحلاتٍ لنقل السلع إلى مطار بغداد المحاط بالخطر(١). كان آي. هودا فاروقي رجل أعمالٍ آخر، وهو رجل يُعرف في المجتمعات الراقية بأنه صديق مقرّب من أحمد شلبي. تمكّن فاروقي من تعويم شركته التي كانت على شفير الإفلاس عن طريق قرضٍ حصل عليه من مصرف الأردن الذي يمتلكه شلبي. لم يمتلك فاروقي أية خبرة في مجال تجارة الأسلحة، لكن شركته فازت بعقدٍ قيمته ٨٠ مليون دولار من أجل حماية أنابيب النفط العراقيّة، كما فازت بعقدٍ آخر من أجل تزويد جيش العراق الناشئ الأسلحة والعتاد. يبرز أيضاً دايل ستوفل، وهو ضابط استخبارات بحريّة سابق. أتُّهم ستوفل ذات مرة، في تقرير أصدرته هيومان رايتس ووتش، بأنه مهرّب أسلحة. واجه الرجل أيضاً اتهامات بعقد صفقة مع شركة بوينغ لصناعة الطائرات من أجل تزويد الشركة صاروخاً بحرياً روسياً، بالغ السريّة، بغية إجراء التجارب عليه، لكنّ الرجل ما لبث أن خرج بريئاً من هذه التهمة. وجد ستوفل نفسه وسط صفقة مشتبهة تقضي بتزويد العراقيين الدبابات، لكنّه ما لبث أن قُتل في هجوم غامضٍ شنّه رجال يدّعون بأنهم متمردون.

بدا القصر الجمهوريّ في ذلك الصيف الحار، وبذلك الحشد الكبير من الناس المتصبّبين عرقاً الذين ملأوا أروقته وغرف اجتماعاته، أشبه شيء بمقهى ومطعم، من ذلك النوع الذي يظهر في فيلم حرب النجوم. ظهر أكثر من عشرين شخصاً من الأميركيين الذين يرتدون ملابس Gap. اختلط هؤلاء مع كبار الضباط الأميركيين الذين يرتدون أحذية عسكرية تناسب الصحراء. ظهر أيضاً في ذلك المكان مغتربون عراقيون ينتعلون ملابس مموّهة من صنع دولتشي وغابانا،

(١) Stephen Braun, Judy Pasternak, and T. Christian Miller, "Blacklisted Russian Tied to Iraq Deals; The Alleged Arms Broker Is Behind Four Air Cargo Firms Used by U.S. Contractors, Officials Say," *Los Angeles Times*, December 14, 2004, p. A1.

وكانوا منهمكين في إبرام عقودٍ مع قادة قبائل من السنّة الذين ارتدوا أزياءهم المعروفة من الكوفيات والعباءات. جلس خارج القاعة رجال أقوياء البنية أتوا من جزر فيجي، وأشخاص نيباليون يتميّزون بقاماتٍ نحيلة، وكذلك رجال حرس من ذوي العضلات المفتولة قدموا من جنوب أفريقيا. جال هؤلاء في شوارع بغداد بعربات رياضية مدرّعة، كما برزت من نوافذ العربات رشاشات مصوّبة إلى الخارج. ظهر أيضاً رجال قدموا من الهند وباكستان يقودون صهاريج محمّلة بالوقود ويتوجّهون إلى محطّات الوقود، حيث أحاطت بهم حشود غاضبة من العراقيين. أكبّ مهندسون أميركيون يضعون على رؤوسهم خوذات صلبة على محطات الطاقة الكهربائية المنتشرة في العراق، ودهشوا عندما رأوا الأجهزة التي ما تزال تعمل على الرغم من مرور خمسين عاماً على تركيبها.

استولى الهلع على كبار الضبّاط الأميركيين والبريطانيين الذين أمضوا حياتهم في خدمة حكوماتهم. أرادت إدارة بوش أن تُظهر للعراقيين فوائد النظام الديموقراطي. أظهرت الحكومة، بدلاً من ذلك، ما يشبه السيرك، أو نسخة كاريكاتورية عن الحكومة أعدّتها شركة لوني تيونز للصور المتحرّكة. بدا وكأن السيرك جُمع في وقتٍ قصير، وأحضِر بطريقة عشوائية، وبدأ بالعمل من دون تعليمات من أحد. لم يكن هناك من قواعد محدّدة ما عدا القاعدة المعتادة التي تقول إن من المفيد أن يكون للمرء أصدقاء حقيقيون، وتعاطف عقائدي، مع الحلقة المقربة من إدارة بوش. لكن على الأرض لم يكن هناك من وجود للحكّام، ولا لإشراف الكبار. كان كلّ شيء ممكناً، في الوقت الذي كان العراقيون ينتظرون أن يروا ماذا يستطيع سادتهم الجدد أن يفعلوا.

قال روبين رافاييل: «سيطر علينا إحساس عميق بأنّنا سوف ننهار في غضون أسابيع. أيقن الجميع ذلك. بدا لي جيّداً أنّنا لا نستطيع القيام بهذا العمل. إنّنا لا نستطيع إدارة بلادٍ لم نفهمها قطّ... شعرنا بأنّنا لسنا سوى جماعة من الهواة»[١].

---

(١) Raphel interview.

يضع الخبراء في بناء الدول اسماً آخر لتلك الفترة التي تلي انهيار حكومةٍ ما. إنهم يُطلقون اسم الساعة الذهبية، وهم يشيرون بذلك إلى قولٍ يشيع في غرف العناية الفائقة حيث تتوافر فترة قصيرة جدّاً من الوقت من أجل إنقاذ حياة مريضٍ ما. تمتلك الحكومة الجديدة [في أي بلد] فرصة قصيرة جدّاً تُظهر خلالها أنها تمثّل فرصة التغيير نحو الأفضل. كان صيف العام **٢٠٠٣**، الساعة الذهبية في العراق، لكن ليس بالنسبة إلى رجال الأعمال، ولا إلى العراقيين. تجاهلت إدارة بوش كلّ التصوّرات التي تتعلّق بالعراقيين، والتي تناقض رؤيتها الورديّة التي تتميّز بها نجاحات ما بعد الحرب. ظهرت الحقائق على الأرض مناقضة لهذه التصوّرات، لذلك لم تمتلك الإدارة أيّة فكرة عمّا ينتظرها في المستقبل، أو عن مدى التكلفة التي ستكابدها. أمّا على طاولة التشخيص فظهر فوقها رجل مريض يلفظ أنفاسه الأخيرة، لكنّ أحداً لم يعرف ما العمل.



٣

عودة إلى المزرعة

كانت الحرارة في مكتب جيري بريمر قد تعدّت المئة درجة عند الساعة ٧:٣٠ في أحد صباحات شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، عندما ظهر المدير المالي الذي عيّنه، وهو قائد غوّاصة نوويّة سابق، جادّ الملامح ويدعى دافيد أوليفر. تلقى بريمر من مستشاريه طوال ذلك الشهر، تقارير عن الحالة المتداعية للبنية التحتية في العراق. خلصت التقارير إلى هذه النتيجة: إذا كان العراق سيارة مستعملة، فإنّ الولايات المتّحدة قد أقدمت على شرائها قبل أن يتعطّل محرّكها مباشرة. وصلت أنباءٌ أكثر سوءاً، مفادها أنّ مداخيل العراق النفطيّة لن تكون كافية لجعل حركة الحياة تدور مجدّداً. أشارت التقارير أيضاً إلى أنّ الحكومة الائتلافية لن تجد أموالاً في الخزينة بحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر. قال أوليفر، وهو المشرف على الميزانية: «إننا على وشك الإفلاس يا سيّدي»[1].

كان التحليل الذي أعدّه أوليفر أوّل تلميح تحصل عليه إدارة بوش يشير إلى أنّ عمليّة إعادة الإعمار في البلاد سوف تكلّف أكثر بكثير ممّا خطّط له. خصّص بوش في البداية مبلغ ٢,٤ مليار دولار من أجل إتمام هذه المهمّة. تبيّن فيما بعد أنّ الولايات المتّحدة ساهمت بمبلغ يزيد على ٣٠ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل إعادة إعمار البلاد. دفعت أميركا هذا المبلغ على شكل سيولة نقديّة فاقت تلك التي نالتها أية دولةٍ أوروبية بمفردها بموجب خطّة مارشال. مثّل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف المبلغ الذي تلقّته ألمانيا التي، بخلاف

---

(١) Bremer, *My Year*, p. 109.

العراق، سوّيَت بنيتها التحتية، ومدنها، بالأرض في أثناء القصف الذي تعرّضت له في الحرب. يزيد مبلغ الثلاثين مليار دولار على الناتج القومي المحلّي السنويّ لدولة لوكسمبورغ، والسلفادور، أو الأردن، ويزيد هذا المبلغ في الواقع على الناتج القوميّ لأيّة دولةٍ من دول العالم. كان العراق سيوضع بين أكبر خمسين شركةٍ أميركيّة من حيث المداخيل، لو كان شركة في الولايات المتّحدة الأميركية.

لا نستطيع أن نقول إنّ الرئيس بوش، أو الكونغرس، لم يتميّزا بالكرم، وذلك إذا نظرنا إلى أرقام إعادة بناء العراق وحده. يتعيّن أن نذكر هنا أن قدراً كبيراً من هذا المبلغ لم يجد طريقه إلى العراق. لم يستطِع السياسيون في واشنطن مقاومة إغراء المليارات تِلْوَ المليارات من الأموال وهي تمر من أمام عيونهم. تدخّل هؤلاء بشكلٍ مستمرٍ في عملية إعادة إعمار العراق كي يتمكّن أصدقاؤهم، وقواعدهم الانتخابية، وشركاؤهم التجاريون في بعض الأحيان من الاستفادة. أدّى هذا التدخّل في العادة إلى مساعدة الشركات الأميركية، أكثر ممّا ساعد العراقيين الفقراء. جرت هذه الوساطات بحسب الطريقة المتّبعة عادةً في واشنطن، أي وراء الأبواب المغلقة، وبين مناصريّ الشركات في اجتماعات اللجان التي لا تترك آثاراً وراءها. إنّ ما كان يُعتبر برنامجاً سخيّاً للمساعدات الخارجيّة لم يكن في حقيقة الأمر سوى برنامج من الهبات الداخليّة التي استفادت منها الشركات [الأميركية] الكبيرة. تحوّل العراق، ذو الغالبية المسلمة، إلى مصدرٍ غنيٍّ تتسلّل منه المساعدات الحكوميّة.

أطلق بوش حملة إعادة إعمار العراق بعد مرور أسبوعٍ واحد على انتهاء الغزو. اقترح الرئيس في البداية تخصيص مبلغ ٢,٤ ملياراتِ دولار (من أجل المساعدات الإنسانية، وإصلاح محطّات توليد الطاقة الكهربائية، والمنشآت النفطية)، لكنّ المبلغ بدا متواضعاً جدّاً، لذلك راح المشرّعون في البلاد يتساءلون عمّا إذا كان ذلك المبلغ كافياً. أكّد بول ولفوويتز أمام الكونغرس أنّ هذا المبلغ سيكون كافياً. قال بول إنّ إعادة البناء لن تستغرق أكثر من فترة ستّة أشهر، كما أنّ هذا العبء لن يقع على عاتق الأميركيين. أوضح ولفوويتز أنّ

الدول المتحالفة ستضخّ الأموال من جهتها. تفاخر الرجل أيضاً بأنّ العراق سيتحمّل تكاليف إعادة بنائه، وقال إن الاحتياطات النفطيّة ستكون قادرة على تأمين مبلغ ١٠٠ مليار دولار على امتداد السنوات الثلاث التالية، وهو مبلغ أكثر من كافٍ لتغطية النفقات.

يُعتبر مبلغ ٢,٤ مليار دولار مبلغاً ضئيلاً بالنسبة إلى ضخامة المهمّة، لكنه مثّل، مع ذلك، مبلغاً محترماً بالنسبة إلى الشركة التي تستطيع وضع يدها عليه. مدّت شركات كثيرة أيديها، ومعظمها قدّم هباتٍ سخيّة للحزبين، بالإضافة إلى امتلاكها عدداً من النافذين من أنصارها داخل الإدارة. وجدت أول دفعةٍ من هذا المبلغ طريقها إلى مجموعة من الشركات الأميركية المتعدّدة القوميات، وكانت على شكل عمليّة منح تعهّدات رافقتها خلافات كثيرة. أعطى فيلق الهندسة في الجيش الأميركي في ٨ آذار/مارس أول جائزة كبرى من جوائز الحرب، وكانت عبارة عن صفقة إطفاء الحرائق النفطيّة بقيمة ٧ مليارات دولار، إلى شركة تدعى KBR، وهي شركة متفرّعة من هالبرتون، وكان من المقرّر أن تموَّل هذه الصفقة بأموالٍ أميركية وعراقية. جرت المفاوضات من أجل إتمام هذه الصفقة بطريقة سرّية، ولم يُسمح لشركاتٍ أخرى بالتنافس من أجلها. لم يكن الرئيس السابق لمجلس إدارة هذه الشركة سوى نائب الرئيس ديك تشيني. ثار الديموقراطيون عندما تسرّبت أنباء هذه الصفقة. قال النائب الديموقراطي البارز عن ولاية كاليفورنيا، ماكسين واترز: «نظراً إلى الشكوك التي تساور كثيرين من الأميركيين بشأن السبب الذي يدفعنا إلى شنّ هذه الحرب، أعتقد أنه يتعيّن على نائب الرئيس أن يفعل كل ما بوسعه... من أجل إزالة كل ما يدلّ على تعارض في المصالح». لم يكترث أحد في البيت الأبيض لكلامه هذا.

مرّ شهر آخر قبل أن تحصل شركة بيتشل، وهي شركة هندسيّة خاصّة تعمل من سان فرانسيسكو، والتي يضمّ مجلس إدارتها أشخاصاً بارزين في واشنطن من أمثال جورج شولتز، وزير الخارجية الأسبق في عهد ريغان، وهي الشركة التي حصلت على ثاني أكبر جائزة من جوائز الحرب. منحت يو. أس. آيد هذه الشركة عقداً بقيمة ٦٨٠ مليون دولار، في عمليّة جرت بسريّة تامّة، ولم تُدعَ

إلى المشاركة فيها غير نخبة قليلة من الشركات المتعددة القوميّات. كان من المفترض أن يكون عقد شركة بيتشل الخطوة الأولى في عملية إعادة بناء العراق. التزمت الشركة بناء كل جسرٍ، وطريق، ومحطّة طاقة، ومدرسة، من التي تعتبرها الحكومة الاتّحادية ضروريّة. تظاهر المناوئون للحرب أمام مراكز الشركة في سان فرانسيسكو مدّة أسبوعين، لكنّهم لم يستطيعوا تغيير أي شيء، لأنّ الولايات المتّحدة قد انتهت تواً من تلزيم بناء دولة.

المشروع النموذجي

انهمك بريمر وأوليفر في تحليل الأرقام في ذلك اليوم الصيفيّ، وسرعان ما اتّضح لهما أنّ مبلغ ٢,٤ مليار دولار لم يكن سوى الدفعة الأولى، التي دُفعت نقداً، على حساب الإصلاحات التي يحتاج إليها العراق كي تتحرّك عجلة الحياة مجدداً فيه. جال أوليفر، وصديق له من الجيش يتميّز باللطف والدماثة، وهو رجل أشيب الشعر، وأميرال سابق، يدعى دافيد أل. ناش، على كبار المستشارين الأميركيين من الذين ينفّذون ما يدعى: التمرين الحرّ. عُهِد إلى كل مستشارٍ أميركي مهمّة التحدّث مع نظيره العراقي الذي عيّنته الولايات المتحدة في الوزارات العراقية، وذلك من أجل وضع قائمة بالمشاريع التي تحتاج إلى تمويل. جاءت النتيجة بكثيرٍ من المشاريع التي تحتاج إلى مواد البناء، مثل المدارس، والمستشفيات، ومحطّات الطاقة، الجديدة. بدت اللائحة أقرب إلى قائمة هدايا عيد الميلاد ممّا هي خطة يُقصد منها بناء دولةٍ ديموقراطيّة جديدة. أخذت يو. أس. آيد على عاتقها مهمّة إعادة البناء. لم يستطِع بعض موظفي هذه الوكالة أن يصدّقوا أنّ البنتاغون يُمكن أن يُقدم على خطوةٍ غير مسؤولة مثل تنحيتهم جانباً. قال لاري كراندال، وهو مدير سابق لوكالة يو. أس. أيد في هايتي، ثمّ تولى بعد ذلك مركز القيادة الثاني في مشروع إعادة بناء العراق: «لم يتعلّق الأمر فقط بإصلاح طريق، أو إصلاح محطّة كهرباء، أو إعادة تعبئة المتاجر والمستودعات بالسلع الاستهلاكية، أو ترميم المدارس، بل إن المهمّ كان في [كيفية] جعل كلّ تلك النشاطات ذات معنى من الناحية السياسية». لم

يُبلّغ أحد من الوزراء العراقيين ضرورة تحديد طلباتهم من المشاريع، أمّا مساعدوهم فقد افترضوا أنّ كلّ رغباتهم ستتحقّق. أضاف كراندال: «كثرت الوعود الشفهيّة وامتدّت لأشهرٍ وأشهر، وهو الأمر الذي تسبّب في النهاية بنوعٍ من الصحوة من جانب الأفراد الذين كانوا يحلمون في إقامة مشاريع إعادة بناءٍ حقيقية، والذين كانوا يتحدّثون عن تنمية اقتصاديّة جديّة»(١).

قام بريمر في أواخر شهر تموز/يوليو بأول زيارة عودة له إلى الولايات المتحدة، وذلك على أمل أن ينجح في إقناع البيت الأبيض بزيادة مبلغ ٥ مليارات دولار(٢). حصل الرجل على مبلغٍ أكبر من الذي طلبه بفضل دوغ فايث. لم يكن فايث، على غرار أوليفر وناش، يمتلك خبرة كبيرة في عمليّة التطوير التي تجري بعد الحرب. نظر الرجل إلى عمليّة إعادة الإعمار وكأنها صفقة تجارية. أجرى مكتب فايث دراسةً تحليلية خرج في نهايتها باستنتاج مفاده أنّ زيادة الإنفاق على مشاريع إعادة البناء من شأنها تخفيض الإنفاق على العمليات العسكرية. أضافت الدراسة التحليلية أنه كلما تسارعت عملية إعادة بناء العراق، تسارعت معها عودة القوات الأميركية إلى بلادها، أي إن العملية كانت مسألة قيمة داخلة وقيمة خارجة. لم يفكّر أحد بجديّة في ما إذا كان الاقتصاد العراقيّ المحطّم يستطيع التعامل مع عملية ضخّ كل هذه الكمية الكبيرة من السيولة النقدية. لم يفكّر أحد في ما إذا كان العراقيون يمتلكون التدريب الكافي، والمهارات الإدارية التي تمكّنهم من إدارة استثمارات كبيرة كهذه، وكذلك لم يفكّر أحد في ما إذا كانت البلاد تستطيع دعم مشاريع كهذه في المستقبل. قارن فايث البلاد بشركة، وراح يحلّل كم تستطيع هذه الشركة أن توفّر عن طريق «تحديد التكاليف مسبقاً» في عملية الاستثمار، ولذلك شجّع بريمر على أن يوسع طموحاته بالنسبة إلى إعادة البناء.

(١) Larry Crandall, interview by Larry Plotkin, United States Institute of Peace, September 20, 2004.

(٢) Bremer, *My Year*, p. 119.

أطلقت الإدارة بعد مرور أسبوعين على زيارة بريمر حملة علاقات عامة [دعاية] من أجل تهيئة الكونغرس والشعب الأميركي لتقبّل أنباء زيادة الكلفة الموضوعة لإعادة إعمار العراق. اجتمع بوش في مزرعته الواقعة في كراوفورد، تكساس، بالمراسلين الصحفيين بعد أن أمضى صباحه في صيد السمك برفقة تشيني. أبلغ الرئيس المراسلين بأن الحالة في العراق إلى تحسّن، بل إنّ أياماً أفضل بكثير تنتظر البلاد. «أصبحت البنية التحتيّة في أمكنة كثيرة أفضل بكثير ممّا كانت عليه قبل الحرب، وهي مرضية الآن، لكنّها ليست في مستوى طموحاتنا. إنّ ما نطمح إليه هو أن تصبح البنية التحتيّة الفضلى في المنطقة»[١].

جاء إعلان الرئيس هذا فور إعلام البيت الأبيض بأنّ وضع الاحتلال سيزداد صعوبة. دمّرت في شهر آب/أغسطس سيّارات مفخخة، السفارة الأردنيّة، ومجمّع الأمم المتحدة، في بغداد. قُتل في هذا الحادث سيرجيو فيرا دي ميليو، سفير الأمم المتحدة، وما لبث سائر الموظّفين والخبراء الذين كانوا يعملون في تطوير البلاد في فترة ما بعد الحرب، أن غادروا بعد وقتٍ قصير. حذت بعض الوكالات الدولية حذو بعثة الأمم المتحدة.

أعلن بوش رسميّاً في شهر أيلول/سبتمبر: أراد البيت الأبيض الحصول على ٨٧ مليار دولار من أجل الحرب في العراق. أراد الرئيس معظم هذا المبلغ لأجل الجيش، الذي يحتاج إلى أربعة مليارات دولار شهرياً، لكن الرئيس يريد تخصيص ٢٠,٣ مليار دولار من أجل إعادة بناء العراق وأفغانستان. وضعت الإدارة على مدى الشهر التالي خططاً أكثر تفصيلاً. قدّم بريمر لائحة غنية بالمشاريع، وهي اللائحة التي أعدّها أوليفر وناش عن طريق التمرين الحرّ، كما شارك فيها البنك الدولي الذي قال إن البلاد تحتاج إلى ٥٥ مليار دولار من

---

(١) يُعتبر تصريح بوش هنا في منتهى الأهمية. لم يكن هناك قطّ تصريح بسياسة واحدة، وواضحة، تبيّن الهدف الشامل لعملية إعادة الإعمار. هل ستقدم أميركا على إصلاح الأضرار التي نتجت عن الحرب؟ أو هل تنوي إعادة الخدمات في العراق إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب؟ أم هل تنوي تحسين الظروف المعيشية للعراقيين؟ يُعتبر إعلان بوش هنا أحد التعهدات القليلة الواضحة التي تفيد بتحسين البنى التحتية في البلاد.

الاستثمارات. ارتفعت كلّ الأسعار منذ آخر مرّة تدخلت فيها إدارة بوش، وهي التي لا تتدخل كثيراً [في التحقق من الأسعار]. تصدّرت اللائحة مشاريع الطاقة الكهربائية، والأمن، والنفط، والمياه. تضمّن الاقتراح الذي قدّمته الإدارة مبلغ ٥,٧ مليارات دولار من أجل إعادة إنشاء نظام الطاقة الكهربائية في البلاد، بالإضافة إلى مبلغ ٥,١ مليارات دولار للتدريب وتجهيز قوّات الأمن بالمعدّات اللازمة، وكذلك مبلغ ٣,٧ مليارات دولار من أجل توفير مياه الشرب إلى نحو تسعين بالمئة من مجموع السكّان، وأخيراً تضمّنت اللائحة مبلغ ٢,١ مليار دولار من أجل إعادة بناء الصناعة النفطيّة في العراق.

تسبّبت قائمة الكلفة في نشوء حالةٍ من الاضطراب في الكونغرس. استفاد الديموقراطيون من طلب بريمر، ومن اقتراب سنة الانتخابات، كدليل في أيديهم يُثبت أن الإدارة قدّمت قليلاً من الخطط، وحتّى إنها فعلت ذلك متأخرة كثيراً. شجب آخرون «الأرباح الفاحشة» التي تأخذ طريقها إلى جيوب المقاولين. اعترض أيضاً بعض الجمهوريين الذين لم يعتادوا الاعتراض في السابق. قال السيناتور عن كارولاينا الجنوبية، ليندسي أو. غراهام، المعروف بصراحته: «يصعب أن أذهب إلى المنزل كي أشرح لماذا يتعيّن علينا أن نعطي ٢٠ مليار دولار إلى بلدٍ يتربّع فوق ما قيمته تريليون دولار من النفط»[١].

نال بوش كلّ ما طلبه تقريباً على الرغم من الاعتراضات. خصص القانون العام الذي حمل رقم ١٠٨ ـ ١٠٦ مبلغ ١٨,٤ مليار دولار من أجل إعادة إعمار العراق، أي إن قائمة هدايا عيد الميلاد التي أعدّها ناش وأوليفر قد نالت الموافقة عليها. وقّع بوش القانون في احتفالٍ أُقيم في البيت الأبيض في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، من العام ٢٠٠٣. اعتبر الرئيس هذا القانون «أكبر التزام من نوعه منذ خطّة [مشروع] مارشال». قال بوش: «أظهرنا في هذا العملً الروح الكريم لبلادنا، كما خدمنا مصلحة بلادنا».

(١) David Firestone, "Lawmakers Back Request by Bush on Funds for Iraq," *New York Times*, October 18, 2003, p. 1.

فعل الرئيس أقصى ما في وسعه كي يشير إلى أهمّية هذا الجهد، لكنّ هذا المشروع سرعان ما علق في براثن البيروقراطية، وجشع الشركات العملاقة، والعنف. كانت زوجة الرئيس من بين الذين تدخّلوا في هذه العمليّة.

المستشفى الرابض فوق التلة

انهمك البيت الأبيض في صيف العام ٢٠٠٣، في إعداد صفقات التمويل من أجل إعادة إعمار العراق. أمّا لورا بوش فطلبت من صديقٍ لعائلة بوش أن يقوم بزيارة إلى العراق كي يخلص إلى تقديم التوصيات من أجل تحسين العناية الصحّية في البلاد. سارع جون. بي. هاو الثالث إلى الموافقة فوراً. سبق لعائلة بوش أن تعرّفت إلى هاو في تكساس، حيث كان جورج بوش حاكم تلك الولاية. كان هاو في ذلك الوقت مدير مركز سان أنطونيو للعلوم الصحية التابع لجامعة تكساس، ويُعتبر ذلك المركز من أبرز المراكز الصحّية في تلك الولاية. استقال من منصبه بعد تعرّضه لحادث تزلج على الماء في العام ٢٠٠٠، ثم راح يبحث عن وظيفة جديدة تمكّنه من الحصول على نفوذ على صعيد البلاد[(١)]. وجد ضالّته في منصب رئيس مشروع HOPE، الذي أطلقته مجموعة صحية دولية تتّخذ من فرجينيا مركزاً لها. بنت هذه المجموعة شهرتها من الباخرة المستشفى التي تحمل ذلك الاسم الرمزي [الأمل]. زارت هذه الباخرة المستشفى الدول النامية في أنحاء العالم، لكنّها توقّفت عن العمل في العام ١٩٧٤، لكنّ مشروع HOPE يشارك هذه الأيام في مشاريع صحية تنتشر في أنحاء العالم كافة، ابتداءً بحملات التوعية ضدّ الإيدز في إفريقيا، وانتهاءً بمشروع مستشفى الأطفال في شانغهاي.

تبيّن لها أنّ نظام العناية الصحيّة في العراق هو في حالة انهيار تام. يُذكر أنّ نظام العناية الصحيّة في العراق، الذي كان الأفضل في العالم العربي، بدأ في

(١) Nicole Foy, "Injury Sent UTHSC Chief Down Path of Self-discovery," *San Antonio Express-News*, February 6, 2000, p. B1.

التدهور بنتيجة اثني عشر عاماً من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. قدّرت وزارة الصحة أنّ نحو ٢٥ بالمئة من أصل الأطباء العراقيين الذين يبلغ عددهم ١٨,٠٠٠ طبيب فرّوا من البلاد بعد الاجتياح العسكريّ الذي قادته الولايات المتّحدة. عجز الأطباء الذين بقوا في البلاد عن متابعة التطورات الجديدة في عالم الطب. أمّا التجهيزات الطبيّة والأدوية فوصلت إلى حالٍ يرثى لها، وذلك بفضل عمليّات الفساد والغشّ التي رافقت برنامج النفط ـ مقابل ـ الغذاء، وهو نظام تبادل النفط العراقي مع المساعدات الإنسانيّة، الذي فرضه نظام العقوبات المفروض من قِبل الأمم المتحدة. وجدت المستشفيات والعيادات الطبية نفسها في حالةٍ مزرية. أظهرت إحدى الدراسات أنّ أقلّ من ثلث العيادات في العراق مجهزة بمراحيض «نظيفة نسبياً». كانت النساء والأطفال أكثر الفئات معاناة بنتيجة هذا الوضع. وبيّنت إحصاءات أخرى أن ١٥٠ طفلاً من أصل ١٠٠٠ طفلٍ، يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة، وتعُتبر هذه النسبة العليا في منطقة الشرق الأوسط. أمّا توقعات الأعمار فقد انخفضت في العراق إلى ما دون سن الستين.

أطلق هاو على رحلته هذه وصف «الجولة التي تفتح الأعين[١] [على الواقع]». واجه هاو نظام العناية الصحية السائد في العالم الثالث، لكنه اقترح حلاً يصلح للعالم الأول [المتقدم]، وهو الحل الذي يعطي دفعاً دعائيّاً لمساعي أعمال الخير التي تقوم بها مؤسّسته، وللشركات الداعمة لها، وآل بوش. أقنع هاو السيدة بوش بأنّ العراق سيكون المكان المثالي لمستشفى أطفالٍ راقٍ مماثل لمستشفيات HOPE، وهي المستشفيات التي انطلقت أولاً في بولندا والصين. عمل هاو مع شيرين طاهر خيلي، وهي مديرة رفيعة المستوى لدى كوندوليزا رايس، وتهتمّ بشؤون الديموقراطية وحقوق الإنسان، والعمليات الدولية. عمل الاثنان من أجل تطوير خطة بناء مستشفى يقع على إحدى التلال بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار. قُصد لهذا المستشفى أن يكون أرقى مركز صحّي للعناية بالأطفال،

(١) Ala'din Alwan, *Health in Iraq: The Current Situation, Our Vision for the Future and Areas of Work* (Iraq Ministry of Health, 2nd ed., December 2004), p. 54.

وأن يقدّم خدماتٍ متخصّصة لمرضى السرطان من الأطفال، وخدماتٍ لحالات الحمل المحفوفة بالمخاطر، بالإضافة إلى حالات التعرّض للاحتراق، وشمل المستشفى أخيراً عيادة للجراحة التجميليّة. تعهّدت الولايات المتحدة بتقديم الأموال اللازمة لبناء المستشفى، وذلك بواسطة عقدٍ تمنحه يو. أس. آيد مع شركة بيتشل. وعد هاو أنّ مجموعته ستهتمّ بكل ما تبقّى: سيقدم مشروع HOPE التدريب للعاملين والمدراء العراقيين، أمّا الأدوية، والتجهيزات والمعدّات الطبيّة فسوف يؤمّنها الداعمون لمشروع HOPE، وهم الذين يقدّمون معظم التبرعات. حصلت، بالمقابل، الشركات الطبية والصيدلانية، من أمثال بفايزر، غلاكسو سميث كلاين، وجونسون آند جونسون لأنظمة العناية الصحية، على أمكنة لعرض منتوجاتها.

أثار هذا المشروع القلق داخل مؤسسة HOPE، لأنّ مستشفى الأطفال في كراكوف عبء لوجستيّ وماليّ. برزت شكاوى داخلية مفادها أنّ هاو، الذي تمتّع بالشهرة على الدوام، يعمد إلى وضع رغبته في الشهرة فوق المهمّة الأساسيّة للمشروع، والمتمثّلة في تقديم المساعدات الإنسانيّة. ترمز الأحرف التي تؤلف كلمة HOPE إلى الفرص الصحيّة للناس، لكنّ بعض العاملين الساخطين وضعوا لها تفسيراً آخر يعني مشروع هاو الشخصي. قال أحد المدراء التنفيذيين السابقين في المؤسسة إن اقتراح بناء المستشفى أظهر أنّ هاو يهتمّ بملاحقة الدولارات أكثر من اهتمامه بالمشاريع العالية النوعية.

تسبّب المشروع أيضاً بضجّة كبيرة في صفوف خبراء الصحّة الدوليين في يو. أس. آيد. لم يكن هناك من شكّ في أنّ العراق يحتاج إلى مستشفى للأطفال، لكنّ العراق كان بحاجةٍ إلى أشياء كثيرةٍ أيضاً. لم يكن مستشفى الأطفال الجديد والمرتفع الكلفة على رأس قائمة هذه المشاريع الضرورية. كانت البلاد في حاجةٍ ماسة إلى الأساسيات: عيادات جديدة، وإمدادات المياه النظيفة، واللقاحات، وحملات التوعية الصحية. كانت المسألة تتعلّق بتمويل المشاريع الصحية. نلاحظ هنا أن إنفاق مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على تقديم الأدوية الأساسية، كان من شأنه إنقاذ أرواح أطفال أكثر بكثير من إنفاقه على مستشفى جديد.

يُعتبر ريتشارد غارفيلد، وهو أستاذ الصحة العامة في جامعة كولومبيا، أحد أبرز الخبراء في العالم في نظام العناية الصحية العراقي. قام غارفيلد، بوصفه مستشاراً لدى يو. أس. آيد، ومنظمة الصحة العالمية، بزيارات متكرّرة إلى العراق على مدى عقدٍ من الزمان، وكانت زيارته الأولى في أثناء فترة فرض العقوبات، أمّا زياراته التالية فكانت بعد الاجتياح الأميركي. طلبت يو. أس. آيد من غارفيلد تحليل خطة بناء المستشفى. طلب الرجل معلومات إضافية، لكنه لم يحصل إلّا على رسالة بالفاكس من العراق مؤلّفة من ثماني صفحات. كانت الرسالة غير مقروءة تقريباً، أمّا التفاصيل فكانت قليلة. أبلغني غارفيلد: «كان الجميع في آيد يشتكون ويتذمرون. فهم الجميع أنّ الإقدام على هذا العمل هو أمر خاطئ. أعتقد أنه من الأسرع والأرخص بكثير ترميم مستشفى قديم. كان من الواضح أنّ هذا المستشفى الجديد، وهو رمز الدعم الأميركي، لن يبدأ في تقديم خدماته قبل مرور ثمانية أعوام على أقلّ تقدير. كان الأمر برمّته يدعو إلى السخرية». حاول خبراء الوكالة منع تنفيذ المشروع، لكنّ المسؤولين فيها تمكّنوا من فرض إرادتهم. أراد البيت الأبيض المضي قدماً في بناء المستشفى. أبلغني أحد كبار المسؤولين الأميركيين: «اتفقنا في النهاية... على أن لا نتّفق».

مرحلة الترخيص

لقي اقتراح بناء المستشفى تشكيكاً أكبر عندما وصل إلى الكونغرس. اتفق الجمهوريون والديموقراطيون على معارضته. عارض النائب جيم كولبي، وهو الجمهوري المعتدل الذي يمثّل أريزونا، المشروع بشكلٍ كلّي، وهو يشرف على العمليات الخارجية في لجنة الاعتمادات التابعة للكونغرس. لم يستطِع النائب كولبي أن يستوعب كيف سيتمكّن البلد الذي يفتقر إلى طاقةٍ كهربائية موثوقة، أو إلى إمدادات مياهٍ، أن يدعم مثل هذه المنشأة الراقية. طرح أحد الموظّفين السؤال التالي: «لماذا نعتزم بناء مستشفى للأطفال أولاً، في وقتٍ يحتاج أطفال العراق إلى مياهٍ نظيفة؟» وافق السيناتور باتريك ليهي، وهو ديموقراطي من ولاية فيرمونت على إعطاء ما يلزم من أموالٍ تغطّي تكاليف الرسومات الهندسية، ولم

يرغب في الموافقة على دفع أيّ مبلغٍ إضافي. أخبرني أحد كبار الموظّفين في مجلس الشيوخ: «لا نشكّ في وجود احتياجاتٍ كثيرة، لكننا نمتلك أسئلة ينبغي طرحها. إنها مبادرة تقف الدوافع السياسيّة وراءها، ولم تكن انعكاساً لأكثر الاحتياجات الصحية إلحاحاً في البلاد». تلقّى ليهي وكولبي زياراتٍ من البيت الأبيض، كما أوضح كبار الموظّفين في مجلس الأمن القومي أنّ لورا بوش ذاتها ترغب في أن يُبنى المستشفى. وافق ليهي وكولبي على مضض، لكن بعد إدخال بعض التعديلات.

تضمّنت التسوية تخفيض حجم المستشفى وكلفته حتى أصبحت ٥٠ مليون دولار. وافق مشروع HOPE على إضافة مبلغ ٣٠ مليون دولار للتدريب والتجهيزات. تقرّر أن يحتوي المستشفى على أربعة وتسعين سريراً، وأجنحة خاصة بالأطفال الذين يعانون أوراماً، وعلى مسرّع طولي، وعلى أجهزة طبية ماسحة ـ وكلها أشياء لم تكن معروفة في العراق. تقرّر أن يعاد تجهيز المستشفى في وقتٍ لاحقٍ كي يستطيع تقديم خدماتٍ طبية كذلك. قال ليهي بعد انتهاء المفاوضات «إننا نريد، طبعاً، تحسين العناية الصحية في العراق، لكن علينا أن نركّز على المشاكل الملحّة والشائعة، مثل الافتقار إلى المياه الصالحة، وتلقيح الأطفال، وعيادات الأحياء التي تستطيع تلبية المتطلبات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس. إنني قلقٌ بشأن إنفاق مبالغ كبيرة على مستشفى من الدرجة الأولى، والذي قد يكون إنشاؤه نتيجة ضغطٍ سياسي أكثر من أن يكون إنفاقاً لأموال دافعي الضرائب بالطريقة الفضلى».

قال البيت الأبيض إنّ العراقيين أرادوا بناء هذا المستشفى. أراد بعض العراقيين أن يتمّ تشييد المستشفى فعلاً، لكن لأسبابٍ تختلف عن تلك التي تمتلكها الإدارة. سبق لوزارة الصحة العراقية أن وثّقت في سجلاتها أن حالات السرطان بين الأطفال تزيد بثمانية أضعاف عن أمثالها في دول الغرب. لوحظ أنّ البصرة هي أكثر الأماكن التي تظهر فيها شدة المشكلة، حيث زادت فيها نسبة الإصابة باللوكيميا (سرطان الدم) بنسبة ٧٠ بالمئة منذ العام ١٩٨٩. استخدم صدّام نسبة الإصابات العالية بالسرطان كسلاحٍ دعائي في يده. أرجع صدّام هذه

الزيادة إلى فترة حرب الخليج الأولى، حيث استخدمت القوات الأميركية قذائف محشوّة باليورانيوم المستنفد. آمن العراقيون بهذه الفرضية، وبأنّها السبب في ارتفاع نسبة الإصابات، على الرغم من من عدم وجود دليلٍ علمي يؤيدها. رأى العراقيون، ببساطة، أن إنشاء مستشفى للأورام السرطانية هو الوسيلة التي يكفّر بواسطتها الابن عن أخطاء أبيه. قال فيصل أحمد، وهو رجلٌ مصرفي يعمل في البصرة، وكان أحد كبار المسؤولين في الشرطة سابقاً: «من المفيد جداً لسكان البصرة أن يُبنى في مدينتهم مستشفى حديث للأطفال، وهذا أفضل من إنفاق الأموال في أية خدمات أخرى. يعاني الأطفال في البصرة أكثر من أي مكان آخر في العراق».

أبدى عراقيون آخرون تشكّكهم في المشروع. جهد فخري الموسوي، وهو الحاكم العام في المدينة، من أجل الحصول على الكهرباء، ومياه الشرب النظيفة، وإزالة أكوام الخضار المتعفّنة، وكلّ الخردة الحديديّة المنتشرة على طرقات البصرة الملأى بالحفر. أقدمت جماعات على سرقة أكثر من ٨٠ بالمئة من التجهيزات المكتبيّة، والمعدّات، والعربات، من الأبنية الحكومية في هذه المدينة، وذلك بعد سقوط نظام صدّام. عمد مسؤولو المدينة، نتيجة لهذا الوضع، إلى استئجار السيارات كي يجولوا في المدينة. قال الموسوي: «أفضّل أن تُنفق الأموال على الخدمات والبنية التحتية التي نحتاج إليها الآن». يُعتبر مبلغ خمسين مليون دولار [بعد تقليص المبلغ الأساسي] ثروةً كبيرة إذا ما استُخدم في الاحتياجات الصحية العامة بصورة سليمة.

اعترفت لورا بوش بدورها بدعم مشروع المستشفى، وذلك عندما فاجأها أحد زملائي بطرح سؤالٍ عليها، في أثناء مقابلة أجراها معها في العام ٢٠٠٤. لم ترغب السيدة بوش في مناقشة التفاصيل لأنها المصادقة النهائية على المشروع لم تكن قد أُنجزت بعد. قالت السيدة بوش: «سيكون مستشفى مجهزاً بأجهزة جديدة وجيدة. آمل أن ننجح في الحصول على الترخيص».

لغز البصرة

جاء الترخيص بعد مرور ثمانية عشر شهراً. بدأ بعد ذلك غبار هديّة لورا بوش إلى الشعب العراقي يرتفع من قطعة أرضٍ تقع في ضواحي البصرة. زرت المنطقة في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥، ورأيت أربعة وعشرين شخصاً عراقياً يرتدون بذلات عملٍ زرقاء، ويعتمرون قبّعات معدنيّة صفراء اللون. انهمك العمال في إقامة العتلات الكبيرة حول الموقع الذي تبلغ مساحته ثلاثة عشر هكتاراً. كان هؤلاء مقاولين ثانويين يعملون لمصلحة شركة لبنانيّة تعمل بدورها كمقاولٍ ثانوي لشركة بيكتل. كانت الرافعات تقوم بتنزيل رزمٍ من الفولاذ. انتشر الغبار في أنحاء المكان الذي أحيط بجدارٍ إسمنتي بعلو عشر أقدام، ومشيدٍ بالحجارة الإسمنتية الرمادية اللون. جال حراس مسلّحون في الخارج ببذلات عملهم التي حملت بطاقات كُتب عليها شركة ساوث آكشن للأمن والحماية. قال المشرف على العاملين في المشروع، الذي لم يرغب في كشف اسمه خوفاً من أن يصبح هدفاً للمتمرّدين، إنّ ضابطاً في الشرطة قتل على الطريق في وقت سابقٍ من ذلك الشهر. أضاف الرجل: «إننا نكافح الآن، والحالة الأمنيّة ليست في أفضل حالاتها».

يبدو المستشفى من الطريق العام مثل قلعة، أو مثل سجن لربّما. انصرف الرعاة إلى بيع الخراف من أكشاك متداعية مصنوعة من الخشب والصفيح المضلّع مقامة بمحاذاة الطريق [الذي يواجه المستشفى]. امتلأ الهواء بأصوات الخراف، وأصوات السيّارات المتسارعة، ورائحة السماد. يصعب على المرء أن يتصوّر إقامة هذا المستشفى المتألّق الذي سيرتفع وسط هذا الجو الصاخب. كان من الصعب علينا أن نحدّد كذلك ما إذا كان العراقيون سوف يتقبّلون بادرةً كهذه. تغيّرت معطيات كثيرة في العراق منذ تقديم اقتراح تشييد هذا المشروع، ولم يعد أحد يكترث للقول إنّ المشروع هو هديّة أميركا. يصعب كثيراً، بل ومن الخطِر جداً بكل بساطة، أن يُربط المستشفى باسم أميركا، حتى في مكانٍ هادئ نسبيّاً. تشير اللوحة الموضوعة أمام مدخل المشروع إلى أنّ وزارة الصحة العراقية تقوم ببناء هذا المشروع.

أضفت السريّة جوّاً من الغموض على هذا المشروع، لكن بعض المراقبين في البصرة يقولون إنّ الكوريين لهم يد فيه. ويعتقد آخرون أنّ زوجة الرئيس [الأميركي] هي التي أمرت ببنائه. يمتلك كثيرون، ومنهم عبد الأمير خفاجي، رئيس قسم طب الأطفال في أكبر مستشفيات البصرة، تساؤلاتٍ عمّا يتمّ تشييده. فوجئ خفاجي عندما أبلغتُه أنّ البناء يُفترض أن يكون مستشفى للأطفال. جلس الرجل على أريكة مريحة في مكتبه وأشار بيده نحو المستشفى الذي يحيط بمكتبه، وهو المستشفى الذي بُني في العام ١٩٣٨. ظهرت التشقّقات في الجدران. أظهرت بعض الجدران على طول الممرّات الضيّقة علاماتٍ على قرب تصدّعها. لاحظتُ غرفة المستشفى التابعة له صغيرة نسبيّاً، وهو الأمر الذي استلزم أن يتشارك ولدان، أو حتى ثلاثة أولاد في الأسرّة. يُضاف إلى ذلك أنّ الممرّضين والممرّضات، وكذلك الأطباء، افتقدوا التدريب الحديث. هزّ خفاجي رأسه عند فكرة أنّ أميركا كانت تبني عيادة طبية للأطفال في بلدته، ومن دون علمه. بعث إليّ الرجل رسالة بالبريد الإلكتروني تتألّف من ست صفحات، وهي عبارة عن عرض باور بوينت، وطلب منّي أن أرسلها إلى بوش. عرض الرجل أفكاره الخاصّة به في ما يتعلّق بالإصلاحات المتعلّقة بالعناية الصحيّة. قال خفاجي: «لدينا أولويّات أهمّ بكثير من أجل حلّ مشاكلنا الصحيّة الضاغطة».

يعطي مستشفى لورا بوش مثالاً واضحاً على المشاكل التي تكتنف الجهود الأميركية الرامية إلى تحسين نظام العناية الصحيّة العراقي. يتمّ التركيز مرّةً بعد أخرى على البناء، وليس على التثقيف، وعلى ضخّ الأموال الطائلة في خزائن الشركات الأميركية العملاقة، وليس على منح العراقيين العاديين مستوى أفضل للحياة. أعطي أكبر مشروع أميركي مستقل للعناية الصحية إلى شركة بارسونز، وهي إحدى أكبر الشركات الهندسيّة في البلاد. بدا الأمر مثل تكليف فرانك غيري تصميم مستودعٍ منزليّ صغير. عكست الخطّة تشييد أبنية بسيطة تتألّف من طبقتين تكون منتشرةً في أحياء مدن العراق وقراه. يُذكر أيضاً أنّ مستشفيات العراق الموجودة تحتاج إلى التنظيف، وإعادة التأثيث والتجهيز، وهي العملية

التي كان بوسع الشركات العراقية القيام بها. قالت كارين دورهام ـ آغيليرا، التي أشرفت على برامج إعادة البناء لمصلحة فيلق الهندسة في الجيش الأميركي: «إذا كنت تتحدث عن عملٍ يحتاج إلى تخصصٍ عميق، مثل صناعة النفط، أو توليد الطاقة الكهربائية، فسيكون عندئذ استخدام الشركات المتخصّصة أمراً منطقيّاً. أمّا عندما يتحدّث المرء عن أعمال البناء بالحجر والإسمنت، أي عندما نتحدّث عن منشآتٍ صحيّة صغيرة... فإنّ الأمر لا يعود منطقيّاً أبداً».

ترنّحت مبادرة أخرى من مبادرات العناية الصحيّة جراء مشاكل مع المتعهدين. منحت يو. أس. آيد في شهر نيسان/أبريل من العام **٢٠٠٣**، عقداً بقيمة **٤٣** مليون دولار إلى شركة آي. بي. تي، وهي شركة استشارات تتّخذ مقرّاً لها في ماساشوستس، وذلك من أجل تحديث وزارة الصحّة العراقيّة وتزويدها التجهيزات المطلوبة. لم يمضِ وقت طويل حتّى عانت الشركة، التي عملت كثيراً في مجال قضايا العناية الصحية في دول العالم النامي، مشاكل كثيرة، وذلك بحسب ما قاله المفتّش العام في وكالة يو. أس. آيد. أبدى مسؤولو الشركة تباطؤاً شديداً في التحرّك، لكن ما إن تحركوا حتّى تخاصموا مع العراقيين، ومع المسؤولين في سلطة دول التحالف الموقتة. لم يعترف أحد مدراء شركة آي. بي. تي بالمحاسب المحلّف على أنه مرجعيّة قانونيّة، وذلك بحسب ما قاله مدقّق الحسابات. تأخّر تسليم التجهيزات الطبية العائدة إلى ستمائة عيادة لمدة ثمانية أشهر، بالإضافة إلى احتوائها على تجهيزات معطوبة لا فائدة منها. قال أحد المتعهّدين الثانويين لدى يو. أس. آيد، والذي شارك في عملية التسليم بأنه «لم يشهد مأساة كهذه» خلال عشرين سنة من عمله مع الوكالة. أقدم مسؤولو يو. أس. آيد على تخفيض قيمة عقد آي. بي. تي، فأصبحت **٢٣** مليون دولار. قال ريتشارد غارفيلد، الذي كان في العراق في أثناء فترة عمل آي. بي. تي: «لاحظت تقصيراً كبيراً إذ إنّه كان مكلفاً أكثر من الفساد العراقي». أضاف الرجل قائلاً: «كانت الولايات المتحدة تضخّ أموالاً في بالوعة».

عندما يُخذل الأطفال

كانت الإحصائيّات الموثوقة نادرة، إلّا أنّه بدا أنّ الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة لم تحسّن الصورة الكئيبة للعناية الصحية العراقية بشكلٍ ملموس. ظلّت حالات يسهل علاجها، مثل الإسهال والأمراض التنفّسيّة، تشكّل نحو ٧٠ بالمئة من أسباب الوفيات بين الأطفال، وذلك بحسب ما ورد في دراسة أصدرتها وزارة الصحّة العراقية في العام ٢٠٠٤. بيّنت دراسة أجرتها الأمم المتحدة بعد مرور عام كامل أنّ ثلث الأطفال الذين يعيشون في وسط العراق وجنوبه يعانون سوء التغذية، أي إنّ النسبة بقيت كما كانت في العام ٢٠٠٣. غضب المسؤولون العراقيون الذين شاركوا في الحملة، وقال لي أحد المسؤولين: «لو شهدت الولايات المتحدة نسبة وفيات الأطفال الذين ماتوا في عهد صدام، أو منذ وقوع هذه الأزمة، لكان الأمر تسبّب في ضجيج كبير. كان بإمكاننا أن نفعل أكثر بكثير ممّا أنجزناه». أبرزت دراسة قامت بها مؤسسة راند في العام ٢٠٠٦، عواقب عجز الولايات المتحدة عن تحسين وضع العناية الصحية في العراق. تفحّصت الدراسة سبع حملات إعادة بناء دول من تلك التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية، وخلصت إلى القول إنّ التحسينات في مستوى العناية الصحية أدّت دوراً حاسماً في نجاح عملية البناء. لاحظت الدراسة وجود رابطٍ ما بين العناية الصحية والأمن. ساهم منظر المسؤولين الأميركيين وهم يسلّمون الحليب المجفّف إلى طلاب المدارس اليابانيين عقب الحرب العالمية الثانية، في بناء الثقة التي قامت بدور كبير في المحافظة على بيئة أمنيّة سليمة. جاء الاستنتاج النهائي للدراسة صريحاً: «لا يمكن لحملات بناء الدول أن تنجح من دون عناية كبيرة بالصحة العامة»[١].

(١) Seth G. Jones et al., "Securing Health: Lessons from Nation-Building Missions," Rand Center for Domestic and International Health Security, 2006. Available at http://www.rand.org/pubs/monographs/2006/RAND_MG321.pdf.

لم تعطِ الإدارة الأميركية أولويات خبرائها الذين أرسلتهم سوى اهتمام عرضي في واشنطن. انهمك مسؤولو يو. أس. آيد في تعداد الإنجازات، وأصدروا بيانات صحفية شهرية يثنون فيها على هذه الإنجازات. أدّت حملة صحةٍ عامة إلى إعطاء لقاحات لما نسبته ٩٨ بالمئة من الأطفال العراقيين. أقدمت الولايات المتحدة أيضاً على إعطاء زياداتٍ سخيّة في أجور الأطباء والممرّضين، فزادت ميزانية وزارة الصحة من ١٦ مليون دولار، كما كانت في عهد إدارة صدّام، إلى ٢١٠ ملايين دولار في العام ٢٠٠٣. نظّم الأميركيون أيضاً برنامجاً تدريبياً للممرّضين والأطباء. قالت متحدّثة باسم الإدارة الأميركية إن التركيز على الأبنية [الحجر] سيؤتي ثماره هو الآخر. قالت هيثر لايمان، المتحدّثة باسم وكالة يو. أس. آيد: «إننا نبني للمستقبل. نؤمن بأنّ التخطيط للمستقبل، ووضع أهداف طموحة يساعد العراقيين في النهاية على تحقيق أهدافهم».

بدت أجواء الطموح واضحة في احتفالٍ أقامته لورا بوش في أمسيةٍ باردة في واشنطن في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٥. أقيم حفل العشاء في قاعة آندرو دبليو. ميلون، وهي صالة تبلغ مساحتها ٨,٠٠٠ قدم مربع، ولا تبعد سوى مسافة قريبة عن البيت الأبيض، وكان الهدف منه جمع مبلغ مليون دولار لمصلحة مشروع مستشفى HOPE. ارتفعت الأعمدة المزخرفة حتّى السقف الذي تتدلى منه أربع ثريات من الكريستال. جلس المدعوون الذين يرتدون البذلات الرسميّة، وعباءات السهرة الفاخرة في هذه القاعة المركزيّة الفسيحة، وتحلّقوا حول طاولات وضعت فوقها الأواني الفضية والورود الحمراء. راحت لورا بوش، وكوندوليزا رايس، وجون هاو يهنّئون بعضهم بعضاً على مشروع المستشفى. قال هاو: «إنّ المرضى والمصابين من أطفال العراق الذين يعانون كثيراً يحتاجون إلى مساعدتنا. سنلمس شغاف قلوبهم، وقلوب عائلاتهم. لا نستطيع أن نخذل هؤلاء الأطفال».

وصفت كوندوليزا رايس المستشفى بأنّه «جزء واحد من صورة واعدةٍ أكبر». أثنت رايس على لورا بوش، وقالت إن دعمها «كان وسيبقى ضرورياً جداً».

هتف الحشد بحفاوةٍ بالغة عندما نهضت السيدة الأولى كي تتكلّم. قالت السيدة بوش إن مساهمات الحاضرين تساعد على بناء مستقبل أفضل في العراق، وأضافت: «يعتمد نجاح أي بلدٍ على صحّة أطفاله ورفاههم. إننا إذا عملنا معاً فسنساعد الأجيال المقبلة للأطفال العراقيين على النموّ أقوياء وأصحاء».

قال ريتشارد غارفيلد، وهو أحد أطبّاء جامعة كولومبيا، إنّ الوقت فات بالنسبة إلى بعض الأطفال العراقيين. أضاف غارفيلد إنه يخشى أن يلاقي مشروع المستشفى مصير العديد من المشاريع الطموحة في العالم الثالث، لأنّ العراقيين عاجزون عن المحافظة عليه بعد مغادرة الأميركيين ومشروع HOPE البلاد. وقال أيضاً: «كان من الممكن تفادي وفياتٍ كثيرة، لو أنّه تمّ تخصيص كلّ هذه المبالغ من أجل إقامة عيادات لمعالجة الإسهال والأمراض التنفّسيّة. كان من الغباوة [الإقدام على هكذا مشروع].

النفط والهواء

أظهرت حالة واحدة على الأقل كيف تمكّنت الوساطات السياسيّة، وجشع الشركات العملاقة من خنق عمليّة إعادة البناء منذ بدايتها. بدأ ذلك في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٣، عندما أقدم أحد النافذين، وهو جوناس نيهارد، على زيارة مكاتب النائب داريل عيسى، وهو نائب جمهوريّ عن ولاية كاليفورنيا. كان نيهارد يمثّل شركة كوالكوم، وهي شركة اتصالات تعمل في سان دييغو، القريبة من موطن عيسى. أراد الرجل التحدّث في شؤون العمل[١].

كانت يو. أس. آيد ترغب في منح عقد يقضي بإنشاء شبكة اتصالات هاتفيّة خلويّة في بغداد، وذلك بعد انتهاء عهد صدّام حسين. أبلغ نيهارد الفريق الذي يعمل مع عيسى بأنّه قلق بشأن الإشاعات القائلة بأنّ هذا المشروع يسير لمصلحة شركة تقنية هاتفيّة، خلويّة، أوروبيّة تدعى غلوبال سيستمّ للاتصالات

(١) Available at http://www.qualcomm.com/press/releases/1998/press811_print.html.

النقّالة، أو GSM. سبق لشركة كوالكوم أن سجّلت براءة تقنية منافسة تدعى كود ديفيجن ملتيبل آكسس، أو CDMA. تنافس هذان النظامان في معركة شاملة للسيطرة على أنظمة الاتصالات في العالم، وهو صراع يذكّرنا في هذه الأيام بالصراع الذي دار في الماضي ما بين مايكروسوفت وآبل. كانت وجهة نظر نيهارد بسيطة جداً: إذا جشمت الولايات المتّحدة نفسها عناء اجتياح العراق، ألا يجدر بالشركات الأميركية أن تحصد المكاسب؟

وافق عيسى على كلام زائره، وهو الذي يمتلك شركة لبيع أجهزة إنذار للسيارات، والذي تمتلئ مقاطعته بموظّفي شركة كوالكوم. كتب عيسى رسالة إلى وزير الدفاع دون رامسفيلد جاء فيها: «توشك الحكومة الأميركية على تسليم أموال مكلّفي الضرائب الأميركيين إلى شركات الهواتف الخلويّة الفرنسيّة، والألمانيّة، وشركات الهواتف الخلويّة الأوروبيّة الأخرى، وذلك من أجل بناء نظام اتصالات خلوي عراقي جديد. إن هذا ليس مقبولاً أبداً». قدّم عيسى في ٢٦ آذار/مارس، أي في اليوم الذي كان الجنود الأميركيون يتقدّمون نحو بغداد، مشروع قانون إلى الكونغرس يطالب بأن تعطي الحكومة الأميركية أفضلية للشركات الأميركيّة في منح العقود في العراق. طالب مشروع القانون على الأخصّ بأن تستخدم مشاريع الهواتف الخلويّة تقنيّة CDMA ـ وهو الأمر الذي يضمن لشركة كوالكوم جني مبالغ طائلة بنتيجة الحرب. لم ينجح عيسى في تمرير مشروع القانون هذا، لكنّ قرار المجلس الذي حمل الرقم ١٤٤١ كان الإشارة الأولى إلى أنّ العراق هو بلد مفتوح أمام الشركات الأميركيّة، أمّا الفضل في ذلك فيرجع إلى أصدقاء هذه الشركات في الكونغرس.

تكشّف السباق على بناء أوّل نظام هاتفيّ نقّال في العراق، عن واحدة من أكبر فضائح عمليّة إعادة البناء. أدّت هذه الفضيحة إلى تدمير الحياة المهنية لرجلَين أميركيين من العاملين في حقل الخدمة المدنيّة اللذين أثارا الفضيحة، كما تسبّبت في فتح مكتب التحقيقات الاتحادية للتحقيق، وكذلك إلى إلغاء قسم من عقدٍ رابح، وإلى استقالة مرشّح جمهوري لمنصب سياسي رفيع، بالإضافة إلى مبادرة الكونغرس فتح تحقيق من أجل التدقيق في حسابات المراقب العام

لوزارة الدفاع. تضمّنت لائحة أبطال هذه القضيّة تيد ستيفنس، وهو السيناتور الجمهوريّ الذي مثّل آلاسكا، وخدم في الكونغرس أطول مدة. طالت هذه القضية أيضاً مهندس مصاعد سابقاً، تحوّل إلى وزير للاتّصالات في العراق، وشابٍ جسورٍ متخصّص في الإنترنت، وكذلك مموّلٍ دولي يشكُّ في وجود علاقة ربطته بصدّام حسين، بالإضافة إلى عددٍ كبير من مواطني آلاسكا. ترددت أصداء هذه القضية من العراق إلى حلقات البنتاغون، وحتّى الدائرة القطبية. شكّلت هذه القضية، من دون شك، أغرب فصلٍ من فصول إعادة الإعمار.

لم يكن محور هذه القضية أشهر موردٍ طبيعي للعراق، أي النفط، بل كان حول أكبر مجالٍ لم يخضع للاستغلال حتّى ذلك الوقت، أي الهواء. منع صدّام إنشاء نظامٍ للهاتف الخلوي في بلاده، وذلك على امتداد الأعوام الطويلة لحكمه الاستبداديّ، ونظراً إلى خوفه من التهديد الذي تمثله الأجهزة النقّالة. كان العراق عشية الحرب آخر سوقٍ مهمة غير مستغلة في العالم ـ الدولة التي تضم ٢٦ مليون إنسان، لكن من دون أجهزة خلوية. قدّر المحللون أنّ سوق البلاد تساوي في مداخيلها ما بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار أميركي سنويّاً، وذلك بالنسبة إلى الشركة التي ستبني هذا النظام وتدير شبكته. كان ذلك مبلغاً كبيراً بالمقاييس كافة، ومثّل نداءً عاجلاً لا يمكن أن يمرّ من دون أن تلاحظه واشنطن.

مثّلت موجات الهواء الحرّة هذه نقطة جذبٍ مهمّة بالنسبة إلى شركة كوالكوم، التي كافحت كثيراً كي تتمكّن تقنيتها من وضع قدمها خارج الولايات المتّحدة. تمتلك تقنية كوالكوم حسناتٍ عديدة ـ لأنها تتطلّب أبراجاً خليوية أقلّ، كما أنها أكثر تقدّماً في قدرتها على نقل كميات كبيرة من المعطيات. كانت التقنية الأوروبية، التي طوّرت في فرنسا أوسع انتشاراً، كما أنها كانت مستخدمة في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، حيث استخدمتها شركات مثل تي ـ موبايل، سينغيولار، وآي. تي آند تي. أمّا سيطرة النظام جي. أس. أم في الشرق الأوسط فكانت تامّة، وكانت هذه التقنية هي المعتمدة في كل بلد. أعطى هذا الواقع شركة كوالكوم فرصةً ضئيلة لاختراق السوق، لأنّ النظامين كانا غير

متوافقين. (لا تستطيع معظم الهواتف التي تستخدم التقنية الأوروبية الوصول إلى شبكة مستندة CDMA، والعكس صحيح أيضاً). أمّا في حالة اختيار العراق تقنية كوالكوم كي تكون أساساً لشبكته، فإنّ كلّ رجل أعمال عربيّ يسافر إلى العراق سيضطرّ إلى شراء هاتفٍ خلويّ جديد، لأنه سيحتاج إلى هاتفٍ كي يستخدمه داخل العراق، وهاتفٍ آخر كي يستخدمه في بلاده. بدت التقنية الأميركية نتيجة لهذا على شفير الخسارة، إلّا إذا أظهرت حكومة الولايات المتّحدة استعدادها لمساعدة الشركة.

معرض جاك

فشلت أول محاولتين قامت بهما كوالكوم في دخول السوق العراقية. منحت وزارة الدفاع في أواخر شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، عقداً صغيراً إلى شركة MCI بقيمة ٤٥ مليون دولار، بالنيابة عن سلطة التحالف الموقّتة. يقضي العقد بإنشاء شبكة صغيرة للهاتف الخلويّ. عزّز العقد مداخيل شركةٍ أميركية أخرى. وصلت شركة MCI، التي كانت تدعى سابقاً ورلد كوم، إلى حالة الإفلاس في العام ٢٠٠٢، بسبب فضيحةٍ في حساباتها رتّبت عليها دفع غرامة ٥٠٠ مليون دولار قضت بها لجنة التأمينات والأسهم. أفلحت شركة MCI، على الرغم من ماضيها المريب، في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣، في تأسيس نظام هاتفٍ خلويّ عراقيّ ناجحٍ، وإن كان غير موثوقٍ، يستخدم تقنية جي. أس. أم الأوروبيّة.

جاءت محاولة كوالكوم الثانية في الصيف، أي عندما أعلنت قوات التحالف منافسة لمنح ثلاث رخص لشركات هاتفيّة خلويّة كي تعمل في العراق. انضمت كوالكوم إلى اتحاد ماليّ يدعى ليبرتي موبايل يترأسه مقاول إيرلندي غامض يدعى ديكلان غانلي. جال هذا الملياردير الذي يقود سيارات رولز ـ رويس ومرسيدس بالتناوب، أنحاء أوروبا بطائرته الهليكوبتر التي يركنها في قصره الفخم الكائن في غالواي، ويُعرف عنه إقامة الحفلات الباذخة. امتنع الرجل في مقابلاته مع مراسليّ الصحف عن إعطاء تفاصيل كثيرة عن ثروته، لكن كان من

الواضح أنه يعرف كيفية العمل في الأسواق الناشئة، أي في أماكن تخيّم عليها أحوال الفوضى والقوانين المرنة. جنى الرجل ثروته بنتيجة تجارة الأخشاب الروسيّة بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، ثمّ استثمر أمواله في شركات الإنترنت، والاتصالات، وفي مشاريع أخرى في بلادٍ مثل لاتفيا، وبلغاريا، وألبانيا. كان العراق أحدث سوقٍ جديدة تعد بالثروات الطائلة مقابل مخاطر جسيمة.

أعلن وزير الاتصالات العراقيّ، حيدر العباديّ، في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، أسماء الشركات الفائزة النهائيّة في منافسة الهاتف الخلويّ، لكنّ شركة ليبرتي موبايل لم تكن من بينها. ذهبت الرخص الثلاث إلى الشركات التي تعتمد نظام جي. أس. أم، وهي شركات لديها تاريخ ناجح في الشرق الأوسط: أوراسكوم، المجموعة التي تعمل انطلاقاً من مصر؛ وآجيا سيل للاتصالات، وهي شركة كرديّة تعتمد نظام جي. أس. أم؛ ومجموعة أثير، وهي اتحاد شركات عراقيّة يشمل شركة أم. تي. سي، وهي الشركة الكويتيّة التي تعتمد نظام جي. أس. أم. لم يصل عرض شركة ليبرتي موبايل إلى آخر عشر شركات تمّ استعراض اقتراحاتها[١].

بدا عند هذا الحد أنّ أبواب العراق قد أُقفلت في وجه تقنيّة كوالكوم. كان من حسن حظ كوالكوم أن تجد نصيراً قويّاً لها في شخص جاك شو، نائب وكيل وزارة الدفاع.

يصلح شو كي يكون شخصيّة كاريكاتوريّة من ضمن مجتمع النخبة البيروقراطي في واشنطن. كان الرجل متحزّباً ويحب نشر الإشاعات، والذي رأى في هذا المجتمع نوعاً من نادي منافسة يعمل لمصلحة المعينين السياسيين في الوظائف العامّة. يقول أصدقاؤه إنّه نشأ وسط أسرةٍ ثريّة بدّدت قسماً من ثروتها في فرنسا عندما كان شابّاً، ثمّ ما لبث أن تزوّج فتاة ثريّة من هيوستن[٢]. كان الرجل عضواً مميّزاً من نخبةٍ اجتماعيّة، واستمتع بعشاءات

(١) Interview with Daniel Sudnick.

(٢) Interviews with Shaw friends in May and June 2004.

طويلة في نادي متروبوليتان، الذي يقع البيت الأبيض في ناحيته المقابلة من الشارع. أبدى ذلك الرجل الأصلع والبدين إخلاصاً شديداً تجاه أسياده الذين ضمنوا له الوظائف في كلّ مرّة تسلّم الجمهوريون إدارة البلاد. تسلّم الرجل وظائف من المستوى المتوسط بوصفه أحد المعينين السياسيين تحت إدارات جيرالد فورد، ورونالد ريغان، وبوش الأب، كما عُيّن مساعد وزير في وزارة التجارة. أمّا في الأوقات التي تخلّلت حكم الجمهوريين فكان يعمل في القطاع الخاص. ساعد الرجل على بناء مدنٍ صناعيّة نفطيّة في المملكة العربيّة السعوديّة لمصلحة شركة بوز آلين هاميلتون، وهي شركة استشارات في شؤون الكهرباء العاملة في واشنطن، كما عمل بصفته زميلاً رفيعاً في اللجنة الاستشاريّة التابعة لمركز الاستشارات الاستراتيجيّة والدوليّة(١).

كانت سنوات كلينتون سنوات صعبة. مع ذلك عمل شو في تقديم الاستشارات، لكنه ما لبث أن أصبح في العام ١٩٩٨، رئيساً لشركة تدعى أميركان أوفر سيز كلينكس (العيادات الأميركية لما وراء البحار)، وهي شركة طبية كانت تجد صعوبات في جني الأرباح. لم يضمّن الرجل أية موجودات لشركته في لائحة الكشف التي قدّمها في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠١، إلى البنتاغون. أضاف أنه في مرحلة تحكيم مع العيادات، وأنّه لم يتسلم «مدخولاً» عن السنة الماضية. ذكر الرجل أيضاً أنّه يترتب عليه دينٌ في حساب بطاقته الائتمانية يقدّر ما بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ١٥ دولار، وبنسبة فائدة تبلغ ١٩ بالمئة(٢).

تبدّلت أحوال الرجل مع انتخاب جورج دبليو. بوش. عيّنه رامسفيلد مساعد وكيل وزارة الدفاع لقضايا الأمن التكنولوجيّ الدوليّة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر في العام ٢٠٠١. كان شو، من الناحية النظريّة مسؤولاً عن مراقبة نقل

(١) Department of Defense official biography, John A. Shaw.

(٢) Executive Branch Personnel Public Financial Disclosure Report for John A. Shaw, Department of Defense, 2001.

المعلومات التكنولوجيّة الحسّاسة إلى البلدان الأجنبيّة، وهي المهمّة التي تشبه عمله في وزارة التجارة. وتبيّن وجود نائب وكيل وزارة آخر يتحمّل المسؤوليات ذاتها. ضمِنَ شو في وظيفته الجديدة لقباً، وفريقاً صغيراً من الموظّفين، في حلقة المدراء التنفيذيين، وقد غطى أحد جدرانه بصوره، والصور التي تجمعه ببعض النافذين، لكنّه لم يكن ملتزماً القيام بالكثير من العمل.

أتت حرب العراق بعد ذلك. لم يكن لدى الرجل أيّة خلفيّة في مجال الالتزامات الدفاعيّة، ولا في مجال الاتصالات، لكنّ البيت الأبيض عيّنه مع ذلك ليكون ضابط ارتباط البنتاغون بالعراق في قضايا الاتصالات. عُيّن شو ليكون مساعد كبير مستشاريّ قوات التحالف في العراق، والذي يعمل مع وزير الاتصالات العراقيّ، لذلك استطاع شو أن يكون في الواجهة عندما اندلع الصراع على الهاتف الخلوي. شجّع عيسى، والسيناتور كونراد بيرنز، وهو جمهوريّ من مونتانا تربطه علاقات وثيقة بشركة كوالكوم، شو على أن يعمل على حصول تقنية شركته على حصةٍ لها في العراق. قال الرجلان إنه توجد أسباب أمنيّة قوميّة وراء هذا الطلب: يُعتبر التنصّت على تقنية كوالكوم أصعب من التنصّت على نظيرتها الأوروبية، وهو الأمر الذي يعني أنّ وكالات الاستخبارات الأميركيّة ـ وليس وكالات الأعداء ـ هي التي تستطيع التنصت على الاتصالات.

لم يعرف أحد أنّ شو يمتلك سبباً شخصيّاً يدفعه إلى مساندة مجهود كوالكوم. كان دون دي مارينو، وهو رجل أعمال أشيب الشعر ورقيق المظهر، ومن المشاركين في ليبرتي موبايل كونسورتيوم، أحد أقرب الأصدقاء إلى شو. عمل دي مارينو تحت إشراف شو في وزارة التجارة قبل أن يصبح رئيس غرفة التجارة الأميركيّة ـ العربيّة. عرّف دي مارينو كلاً من شو وديكلان غانلي أحدهما بالآخر. أقدم دي مارينو وغانلي بعد ذلك على إقناع شو بأنّ تقنية كوالكوم هي أكثر ما يناسب احتياجات العراق التجاريّة، وذلك على الرغم من أنّ شو قال إنّ طبيعة دور صديقه في الكونسورتيوم لم يكن واضحاً بالنسبة إليه.

اعترف شو بوجود «صفٍ طويل من الأشخاص الكبار في السن الذين يدخلون مكتبي». وقع شو في ورطة بعدما حُرمت ليبرتي موبايل من السوق العراقية: إذ كيف سيتمكّن من حفظ حصّة الشركة التي يعمل فيها صديقه؟

حدث بعد ذلك أنّه فكّر في الإسكيمو.

العم تيد

اشتُهر السيناتور تيد ستيفنز، الرجل الصلب الذي يبدو الغضب على محياه، بقدرته على نقل الأموال [الدولارات] الاتحادية إلى ولايته التي يمثّلها. تنتشر في آلاسكا المراكز التي تتوزّع على مساحاتها الشاسعة، والتي تربط فيما بينها الطرق والجسور المؤدّية إليها، وكلّ ذلك بفضل العمّ تيد، وهو لقب التحببّ الذي يعكس مشاعر الودّ والإعجاب التي يكنّها الناس هناك لذلك الطيّار الصغير البنية، لكن الشرس الطباع، الذي خدم في الحرب العالمية الثانية. لكن الجسور والطرقات ليست إلّا قمّة جبل الجليد فقط. يحصل المواطن الواحد في آلاسكا على ضعف ما يحصل عليه أيّ فردٍ آخر في أيّة ولاية أخرى. أقدمت إحدى لجان المراقبة الحكومية، وتدعى «مواطنون ضد الهدر في الأموال الحكومية»، على تسمية ستيفنز كونه أبرز رجل يسدي خدماتٍ،، وأموالاً حكومية لمدّة ستّ سنواتٍ على التوالي[١]. أراد ستيفنز أن يحصل مواطنوه على حصّة من كل حفنة من المال تبرز أمامه، وبالتأكيد كان العراق حفنة كبيرة، وكبيرة جداً.

كان ستيفنز يتصرف بأقصى جهوده العائليّة [وكأنّه ذلك العمّ المحبوب] المعروفة عنه، وذلك عندما أدخل بنداً في آخر لحظة إلى برنامج قانون إعادة بناء العراق، وهو القانون الذي وقّعه بوش في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣. ضمن القانون امتيازات خاصّة لمجموعة من الناخبين الذين

(١) Citizens Against Government Waste, 2005 *Congressional Pig Book* (Washington, DC, 2005). Available at http://www.cagw.org.

يزوّدونه ليس الأصوات فقط، لكن حصة مهمّة من مدخوله الشخصيّ التي تؤمّنها له آلاسكا نايتيف كوربورايشنز.

تأسّست آلاسكا نايتيف كوربورايشنز، أو ACSs، الاسم الذي عرفت به في السبعينيّات بمساعدةٍ من ستيفنز، لتكون بمثابة تسوية للخصومات القائمة حول الأراضي التي طالب بها سكان آلاسكا من القبائل. تألّفت بموجب هذه التسوية ثلاث عشرة شركة إقليميّة، وعشرات من الشركات القرويّة الصغيرة، والتي احتفظ فيها أفراد القبائل بأسهم فيها. كانت الفكرة أن تكون الشركات قادرة على استخدام حقوق النفط، والمناجم، والأخشاب من أجل تزويد أفراد القبائل الفقراء المداخيل، وإتاحة الفرصة لهم بتولي الوظائف. عانت شركات كثيرة تراكم الديون في الثمانينيّات، حتّى إنّ بعضها وصل إلى حافة الإفلاس. أقدم ستيفنز على إدخال سلسلة من الوظائف الخاصة في قانون التعهّدات الاتحاديّ في الثمانينيات، وذلك بغية حماية هذه الشركات من الانهيار. كان أبرز نقطة في مجموعة المنافع التي حملها القانون هي تمكّن الحكومة الاتّحاديّة من تلزيم عدد غير محدود من العقود، ومن دون استدراج عروض، للشركات الصغيرة التي تديرها المؤسّسات الإقليمية. كانت امتيازات التعاقد هذه استثنائية جداً، إنّها لم تتوافر لأية مجموعة أخرى من الأقليّات.

كان المنطق من وراء هذه الالتزامات هو أن تتمكّن العقود التي تتمّ من دون استدراج عروض، من تأمين نموّ الشركات، والتي ستوفر بدورها منافع للمواطنين الفقراء، الذين عاش كثير منهم في قرى نائية محرومة من إمدادات المياه الجارية، أو من مدارس محترمة. تميّزت قوانين العطاءات الخاصّة بوجود سجلّات متداخلة.

تقلّصت نسبة أعداد السكّان الأصليين الذين يعيشون في حالة الفقر إلى النصف منذ العام ١٩٧٠، لكنّهم لم يصلوا إلى ما وصل إليه أفراد المجموعات الأخرى في البلاد. بلغ مدخول الفرد عند سكان آلاسكا الأصليين في العام ٢٠٠٠، ١٢,٥٠٠ دولار بالمقارنة مع ٢٦,٤١٨ دولاراً للسكّان البيض.

أحرزت القوانين الخاصّة نجاحاتٍ كبيرة في مجالاتٍ أخرى. فتحت هذه القوانين منافذ هائلة بالنسبة إلى متعهّديّ اللوازم الدفاعيّة. لم تكن شركات آلاسكا المحلّية ملتزمة توظيف أفراد القبائل، وكذلك لم تكن ملزمة تنفيذ كلّ الأعمال فعلياً. لم يكن من المستغرب أيضاً أن تفوز إحدى شركات آلاسكا المحلّية بعقدٍ من دون الدخول في منافسة، ثمّ تعمد إلى تلزيم معظم الأعمال إلى أحد المتعهّدين (المقاولين) الفرعيين الكبار الذي لا يمتّ إلى القبيلة بصلة. ظهرت أسماء شركات مثل لوكهيد مارتين، وبيكتل، وآلاسكا نايتيف كوربورايشنز في مجلّة فورتشون ٥٠٠. كانت الشركة المحلية تضمن الحصول على العقد، بينما يؤمّن المقاول العمل.

ازدهرت أعمال آلاسكا نايتيف كوربورايشنز في الوقت الذي انطلقت فيه أعمال إعادة البناء في العراق. أظهر سجلّ الشركات الصغيرة الأميركي في العام ٢٠٠٢، أنّ شركات آلاسكا المحليّة التي تشكّل ما نسبته ٢ بالمئة من مجموع الشركات الصغيرة في البلاد، فازت بما نسبته ١٢ بالمئة من العقود الحكومية التي خصّصت للشركات الصغيرة.

كان المستفيد الأخير من نجاح آلاسكا نايتيف كوربورايشنز هو ستيفنز ذاته. استثمر ستيفنز مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار في العام ١٩٩٧، مع مقاول أبنية سكنية يدعى جوناثان بي. روبيني. أقدم الأخير على استخدام هذا المبلغ في تأليف شراكة تدعى جاي. أل. أس العقارية. ساعدت جاي. أل. أس بدورها على تمويل إنشاء برج مكاتب شركات بكلفة ٣٥ مليون دولار يقع في وسط مدينة آنكوراج. عُرف ذلك البرج باسم سنتربوينت I، وما لبث أن أصبح مركزاً رئيسياً لشركة آركتيك سلوب ريجينال كوربورايشن، وهي أكبر شركات آلاسكا نايتيف. دفعت آركتيك سلوب مبلغاً كبيراً، أي ستة ملايين دولار سنويّاً مقابل استئجار هذا البرج لمدّة عشرين سنة. نستنتج من كل ذلك أنّ ستيفنز كان يتكفل بالتشريعات التي تفيد آركتيك سلوب، وهي بدورها تدفع الأموال إلى الشركات الاستثماريّة التي يمتلكها ستيفنز.

لا ينظر ستيفنز، ولا آركتيك سلوب، إلى المسألة بهذه الطريقة بطبيعة

الحال. أصرّت آركتيك سلوب على القول بأنّها لا تعرف شيئاً عن علاقة ستيفنز بقضيّة توقيع عقد الإيجار. لم يُبدِ ستيفنز من جهته أية أعذار عندما واجهه اثنان من زملائي كانا يدقّقان في كيفيّة تمكّن السيناتور من تجميع ثروة على نحوٍ مفاجئ. نفى الرجل معرفته بالتفاصيل المتعلّقة بتوقيع عقد الإيجار، وأضاف إنه لم يتعامل مع آركتيك سلوب مباشرةً. التزم الرجل صراحةً المضيّ قُدُماً في سياسة إبرام قوانين تستفيد منها شركات آلاسكا نايتيف. تمكّن ستيفنز، على ذكر هذا الموضوع، من جني ربحٍ ختتل يساوي ٠٠٠ ٨٢٢ دولار عندما باع حصّته في شركة JLS في العام ٢٠٠٤(١).

الإسكيمو في العراق

غضب الديموقراطيون والجمهوريون على السواء بنتيجة الجولة الأولى من توزيع العقود، التي أُبرمت من دون استدراج عروض. أراد الكونغرس تحسين الشفافية عندما أقر اقتراح إنفاق مبلغٍ ١٨,٤ مليار دولار إضافي. أدخل كلّ من السيناتور سوزان كولينز، وهي جمهورية معتدلة من ماين، والسيناتور رون وايدن، وهو ديموقراطيّ من أوريغون، متطلباتٍ خاصة على قانون إعادة الإعمار كان من بينها وجوب وجود منافسة علنيّة وكاملة على سائر العقود باستثناء تلك المتعلّقة بقضايا الأمن القومي. أراد وايدن أن يسترجع شيئاً من النظام: «رأيي الخاص في الوقت الحاضر هو أنّ عمليّة إعادة البناء تبدو بعض الشيء مثل مدينة دودج قبل ظهور القانون الاتحادي»(٢).

أثار إصرار السيناتورين على وجوب قيام منافسة كاملة وعلنيّة [بشأن العقود] اهتمام شركات الصناعات الدقيقة في واشنطن التي تغذّي بدورها آلاسكا نايتيف.

---

(١) Chuck Neubauer, "Scrutinized Investment Made Senator $822,000," *Los Angeles Times*, June 15, 2005, p. A13.

(٢) Congressional Record, 108th Session. Debate on Emergency Supplemental Appropriations for Iraq and Afghanistan Security and Reconstruction Act, 2004, p. S12354.

كان العراق، وقبل كل شيء، منطقة العقود الجديدة، لذلك أرادت آلاسكا نايتيف كوربورايشن الحصول على حصّةٍ في هذه المعمعة. برزت شركة تدعى نانا باسيفيك، وهي شركة تتّخذ من آنكوراج مقرّاً لها، وكانت أكثر هذه الشركات نشاطاً في هذا المجال. كانت نانا باسيفيك شركة متفرّعة من شركة نانا ريجينال كوربورايشن، وهي الشركة التي كان مساهموها الذين بلغ عددهم ٧,٢٠٠ من قبيلة إينوبياك، ويتوزعون على دزينة من التجمّعات السكنية التي تمتدّ حول الدائرة القطبية، في الأماكن الشماليّة الغربيّة النائية من آلاسكا. كانت نانا شركة كبيرة تتضمّن عملياتها التعدين، والتنقيب عن النفط، بينما كانت نانا باسيفيك ذراعها التجارية الصغيرة. ركّزت نانا باسيفيك على هندسة أنظمة المجاري الصحيّة والمياه. أبلغت جانيت رايزر، رئيسة نانا باسيفيك (لكنها لا تنتمي إلى إينوبياك) ستيفنز وأعضاء آخرين من مندوبي آلاسكا أنّ شركات هذه الولاية تريد أن تشارك في حملة السباق على الذهب الجارية في العراق، وذلك في أثناء مناقشة مشروع القانون. تمثّلت النقطة الرئيسية في حملتها في أن شركات آلاسكا، بالاشتراك مع الشركات الأميركية، تستطيع تسريع عملية التعاقد، لأنه كان من غير الممكن تضييع الوقت من أجل تجميع العروض المتنافسة. عقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ اجتماعات نهائية بغية الاتفاق على الصياغة النهائيّة لتفاصيل مشروع قانون إعادة البناء، لكنّ ستيفنز استغلّ سلطة مركزه، بالإضافة إلى حراجة الوضع، من أجل إدخال عبارات في مشروع القانون من شأنها حماية شركات آلاسكا نايتيف. تجاهلت رايزر التعليقات الساخرة التي ارتفعت في مبنى الكونغرس بشأن ذهاب الإسكيمو إلى العمل في العراق. أبلغتني رايزر: «إذا استبدلتَ الثلوج بالرمال، ستجد أن العمل في العراق يشبه العمل الذي قمنا به في آلاسكا. إننا نعرف كيفية إيصال الإمدادات إلى المناطق النائية». مضت عة شهور على إقرار القانون، وما لبثت شركة رايزر بعدها أن أوشكت على الفوز بعقدٍ كبير في العراق، وكل ذلك بفضل شو.

إعداد الخطة

استقبل شو في خريف العام ٢٠٠٣، صديقاً حميماً آخر، وهو ديك باورز الناشط في جماعات الضغط الذي كان يمثّل شركة نانا باسيفيك. كانت نانا مهتمّة في ذلك الوقت بالفوز بعقدٍ يتضمّن جرف ميناء أم قصر في جنوب العراق، ويتضمّن إشراك أس. أس. آي، وهي شركة تفريغ بحري مقرّها في سياتل، في الأعمال الجارية. أدرك شو، إضافة إلى ذلك أنّ نانا تستطيع أن تتشارك، بسهولة مماثلة، مع ليبرتي موبايل وكوالكوم ـ أي من دون منافسة أو استدراج عروض، وهذا ما يضمن حصول الشركة على العقد. بقيت هناك مشكلة واحدة فقط: لم يكن لدى قوات التحالف أية خططٍ جاهزة من أجل إبرام عقد جديد لإنشاء شركة هاتف خلويّ جديدة.

رأى شو أنّ برنامجاً يهدف إلى إنشاء نظام اتصالات راديوي جديد للشرطة في العراق، يربط كل القوى الأمنية العراقية بعضها ببعض، الفرصة التي احتاج إليها. أدرك شو أنّه بالإمكان تعديل عقد اتصالات الشرطة بشكلٍ يسمح لشركة ليبرتي موبايل بإنشاء سلسلة من أبراج الاتصالات الخلوية التي تستخدم تقنية، CDMA. التي طورتها شركة كوالكوم. يعني هذا في الواقع منح أصدقائه موطئ القدم الذي سعوا طويلاً من أجل الحصول عليه. وصف الرجل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣ خطّته في رسالة بالبريد الإلكتروني جاء فيها: «أعتقد أننا نستطيع تدبير ترتيب جديد لعرض ليبرتي CDMA، وذلك بعد تطعيمه بوضع نظام طارئ في مقدّمته... سيكون لدينا مقاول أميركي بالضرورة، ويكون مستعدّاً للتّحرّك، ومستعدّاً لأن يبني نظاماً بكلفة قليلة، أو من دونها». قال الرجل في رسالةٍ إلكترونية أخرى إنّ الولايات المتّحدة تستطيع تطعيم عقد الشرطة بنظام CDMA، كي تنتقل بعد ذلك إلى «الخدمات التجارية بعد أن نضمن هيمنتنا الكاملة على هذه الأنظمة».

رتّب شو، وبغية تنفيذ خطّته، أن يقوم رايزر بدعوة غانلي إلى أن يناقش عرض الهاتف الخلويّ. تفاوض الرجلان على مدى أربعة أشهر في قيام تحالف

بينهما، حتّى إنّ رايزر زار غانلي في آيرلندا من أجل إتمام بنود الاتفاق. اتفق الرجلان في شهر كانون الثاني/يناير على العمل سويّة. ستتمكّن نانا، بموجب الاتفاق، من الحصول على عقد اتصالات الشرطة مستخدمةً قدرات الشركة الخاصّة في عدم الحاجة إلى الدخول في منافسة استدراج العروض. ستعمد الشركة بعد ذلك إلى تلزيم العمل الفعليّ ثانيةً إلى غانلي، الذي أسس شركة جديدة تدعى غارديان نيت، خصوصاً من أجل هذه الغاية. جاء مجلس إدارة هذه الشركة الجديدة مماثلاً تقريباً لمجلس إدارة ليبرتي موبايل. شارك غانلي ودي مارينو في مجلسَي إدارة الشركتين، أي مثلما كان وضع بول فيسكنيس، وهو نائب رئيس رفيع لشركة كوالكوم[(١)].

عقد شو في ١٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤، اجتماعاً في مكتبه في البنتاغون. حضر الاجتماع المذكور غانلي، شو، ومندوبان من شركة نانا وكوالكوم. أوضح غانلي في بيانٍ له أنّ تصوّره على المدى البعيد لشبكة اتصالات الشرطة ـ التي أطلق عليها اسم أول شبكة مجيبة ـ وقال إنها رخصة هاتفٍ خلويّ تجاريّة، وإنها تستخدم تقنية كوالكوم. أضاف البيان: «ستمتلك نانا باسيفيك وغارديان نيت حقّ تقديم تغطية خلويّة على مدى البلاد بطريقةٍ ستعزّز أمن العراق الشامل». روى أحد الحاضرين أنّ شو كان واثقاً جداً بترويج شراكة نانا ـ غارديان. أبلغني أحد الذين حضروا الاجتماع: «قال [شو] إنه عقدٌ مبرم، كان الأمر كذلك على الدوام، أريد نانا باسيفيك وأريد كذلك CDMA. هذا هو الحلّ الذي نقدّمه، هناك نوعية متقدّمة في هذه التقنية. لا يستطيع أحد أن يفعل شيئاً، لأننا نمتلك الحلّ. لا يستطيع أحد أن يقف في طريقنا».

إذا كانت هناك أيّة رسالة في ذلك التصريح، فإن شخصين لم يدركا مغزاها: دان صنديك وبوني كارول.

---

(١) حصلت على قائمة بأعضاء مجلس الإدارة للشركتين من وثائق استدراج العروض السرية التي راجعتُها من سلطة التحالف الموقتة، وكذلك من العرض الذي قدّمته NANA إلى شو في البنتاغون في ١٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤، والتي حصلتُ على نسخةٍ منه. ضمّت لوائح أسماء أعضاء مجالس الإدارة في ملف التحقيقات الجرمية.

الأرملة وكشاف النسر

عمل دانيال صنديك في قطاع الاتصالات لمدّة ثلاثة عقود تقريباً، وذلك قبل أن يتوجّه إلى العراق كي يعمل بصفة مستشار رفيع لدى وزارة الاتصالات. يتميّز الرجل بقامة طويلة وكتفين عريضتين، وكان عضواً في كشافة النسر، وضابطاً متقاعداً في الجيش، ومقاولاً يعمل في مجال التجهيزات الدفاعيّة. نشأ الرجل في بيئة عسكريّة، وكان والده رائداً في مشاة البحريّة، كما سبق له أن عمل ممرّضاً في البحريّة خلال الحرب العالميّة الثانية. أخذته أمّه عندما كان طفلاً لمشاهدة حفل تنصيب دوايت آيزنهاور. نشأ دانيال في مجموعة من القواعد العسكريّة الموجود معظمها في جنوب كاليفورنيا. التحق بجامعة كاليفورنيا في سانتا كروز وبيركلي. شبّ صنديك باستقامة مميزة وسط أكثر مراكز الحُرُم الجامعية تحرّراً، في فترة الغليان الاجتماعي التي ميّزت أواخر الستينيات. تخصّص دانيال في الهندسة والكيمياء، ثم التحق بمدرسة تدريب ضبّاط البحرية خلال أشهر الصيف. نظر دانيال إلى الشبان المحتجّين على الدوام، وكأنّهم من كوكبٍ آخر. «أستطيع القول بكل ثقة إنّه لو منعني أمرٌ ما من الالتحاق بالجيش، لما فعلت مثلهم. إنها المبادئ الأخلاقيّة التي نشأت عليها في شبابي».

أراد صنديك بعد تخرّجه أن يوازن حياته العمليّة. وجد ذلك المفكّر، والباحث الذي لا يهدأ، نفسه قريباً من الحياة الجامعيّة وبعيداً عن الجيش، لكنّ جذوره التي كانت ضاربة في الحياة العسكريّة جعلته أقرب إلى التفكير العملي من الحياة الجامعيّة. دفع سلاح البحرية تكاليف دراسته التي حصل بعدها على درجة دكتوراه فلسفة في الكيمياء الفيزيائية من جامعة ولاية بنسلفانيا، وهناك استخدم اللايزر من أجل تفكيك أسرار عناصر اللانثانايد، مثل اليوربيوم والتيربيوم. فضّل دانيال أن يعمل في مختبرات بيل التابعة لشركة آي. تي. آند تي. كانت وظيفته التي استمرت عشرين سنة غنية في جانب تطوير آر آند دي. صنع الرجل آلات من أجل تفحّص أخطاء لوحات المكوّنات الكهربائية، كما صمّم شبكات نقل المعطيات الطبيّة عبر المحيط. تفكّكت شركة آي. تي. آند تي للمرة الأولى في العام ١٩٨٤، وكان صنديك وقتئذ مديراً يشرف على وحداتٍ

تجارية تبلغ مداخيلها السنوية ٥٠ مليون دولار. قرّر الرجل أنّه رأى ما يكفي من موبايل ومتفرّعاتها عندما فكّكت آي. تي. آند تي نفسها مرّة ثانية في العام ١٩٩٧، وانصرفَ إلى العمل التجاريّ بمفرده.

كان صنديك قد أمضى سنواتٍ عديدة في التجوال ما بين عالمَي الإدارة، والاستشارات الدفاعية. برز جيري جونز من بين شركائه التجاريين، وهو الرجل الذي أوكل إليه البيت الأبيض مهمّة توظيف الشخصيّات المهمّة للعمل في العراق. اتصل جونز بصنديك عندما كان مع والده المقعد في عطلة الرابع من شهر تموز/يوليو. أراد الرجل أن يعمل صنديك بصفته محاسباً مجازاً تكون مهمّته مراقبة حسابات وزارة الطاقة العراقيّة. وافق صنديك على العرض لأنّه رأى فيه الفرصة التي انتظرها طويلاً. إنّها الوظيفة المهمّة التي تجمع الفكر، والخبرة، والوطنية. «تجمّعت لديهم رزمة كبيرة من ملخّصات السيَر المهنيّة التي أعدّها نحو عشرين من الطامحين من خريجي جامعة جورجتاون، الذين يريدون تولّي منصب وزير الخارجيّة في المرّة التالية، أي قبل أن يبلغوا الثامنة والثلاثين من أعمارهم. كان هناك كثير من هؤلاء المرشّحين. أراد البيت الأبيض أن يختار لهذه الوظيفة الرفيعة رجلاً يعرف شؤون الاتصالات بالإضافة إلى معرفته بالجيش. أرادوا رجلاً يعرف كيفية إدارة برامجه الكبيرة. كنت أنا الرجل الذي يبحثون عنه».

أمضى صنديك عطلته مع حاسوبه الشخصيّ وهو يتنقّل ما بين موقع غوغل وآخر، واطّلع على بعض الدراسات القديمة التي أجرتها الأمم المتّحدة حول شبكة الاتصالات الهاتفيّة العراقية التي كانت موجودة قبل الحرب. وضع الرجل خطته وقدّمها إلى البنتاغون بحلول عطلة نهاية الأسبوع، ثمّ ما لبث أن انطلق في طريقه إلى العراق.

أجرى صنديك في ذلك الصيف منافسة للحصول على ترخيص إنشاء الشبكة الخلويّة. كانت عمليّة قاسية ومتعبة. تسلّمت سلطات التحالف خمسة وثلاثين طلباً رسميّاً من أجل تأسيس خدماتٍ خلوية. راجع صنديك شخصيّاً عمليّة

اختيار الفائزين. استمرّت مجموعة غانلي في هذه الأثناء بالشكوى من التحيّز ضد التقنية الأميركية. وصل الأمر عند بيرنز، السيناتور الذي يمثّل مونتانا، حدّ الذهاب إلى بغداد للاطلاع على الوضع بنفسه، وأعلن عند عودته إلى واشنطن أنه راضٍ شخصيّاً.

برز جدال كثير بعد الإعلان عن أسماء الفائزين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. نظّمت إحدى الجهات الفائزة اعتراضاً على النتيجة. بدأت المقالات التي تتحدّث عن الفساد بالظهور في الفايننشال تايمز، وفي صحفٍ أخرى، وكانت كلّ مقالة أكثر حدّة من سابقاتها. لم يعلم صنديك في ذلك الوقت أنّ شو كان وراء نشر المقالات. قصد شو من وراء نشر المقالات أن يشوّه سمعة العمليّة فتعمد الولايات المتّحدة إلى الإعلان عن تنظيم منافسة جديدة. أقدم شو أيضاً على الاتصال بالمراقب العام في وزارة الدفاع وقدّم شكوى إليه. استهلك التحقيق في هذه القضية كثيراً من الوقت والمال، ولم يكشف عن أدلة تشير إلى ارتكاب أخطاء، لكنّه أدّى إلى إضفاء ضبابيّة متزايدة على الجهود التي تبذلها الولايات المتّحدة في العراق. بدت الولايات المتّحدة وكأنها تتمرّغ في حالة الفساد والغش ذاتها التي ميّزت حكم صدّام حسين، وذلك بفضل مقالات شو المدسوسة. جاء في إحدى مقالات الفايننشال تايمز ما يلي: «يتّفق كثيرون على أنّ العمليّة التي تمتلك رمزيةً كبيرة، وأهمّية اقتصاديّة كبيرة، أصبحت في حالة مزرية»[١].

طلب صنديك دعم شو، لكن لم يكنْ يعلم ما يجري. استجاب شو في شهر كانون الأول/ديسمبر بأن عيّن أحد أخلص صديقاته، بوني كارول، للمساعدة في العراق. عُرف عن كارول أنها من الجمهوريين المخلصين، ومن المخضرمين في واشنطن، بالإضافة إلى كونها ذات شعر أحمر، وأرملة رجل عسكريّ.

---

(١) Joshua Chaffin, James Drummond, Stephen Fidler, Roula Khalaf, Nicolas Pelham, and Demetri Sevastopulo, "Reconstruction on Hold - How the Contest for Iraq's Mobile Telephone Contracts Sank Into Disarray," *Financial Times*, November 26, 2003, p. 19.

تمكّنت بوني من مزج روح التهكّم التي تميّز مجتمع النخبة في واشنطن مع إحساسٍ خالص وعميقٍ بتأدية واجباتها الوطنية. عملت كارول في البيت الأبيض تحت إدارة ريغان وبوش الأب، وذلك قبل أن تتزوّج طوم كارول، وكان عندئذ برتبة عميد، كما سبق له أن ترأّس الحرس الوطنيّ في آلاسكا. قُتل كارول في حادث تحطّم طائرة عسكريّة في العام ١٩٩٢، وقُتل معه بعض أفراد الحرس الوطني، فما كان من بوني إلا أن ألقت على عاتقها مهمّةً جديدة. أسّست منظمة لا تستهدف الربح، مخصّصةً لمساعدة كلّ الذين يتضرّرون من مقتل العسكريين في الجيش. سمّيت هذه المنظمة «برنامج مساعدة الناجين في حالات الكوارث»، أو TAPS. ساعدت المؤسّسة الناجين على تحمل خسارتهم، بما في ذلك الذين لا يستفيدون من برامج البنتاغون، مثل الأبناء غير الشرعيين للرقباء، أو أرملة أحد مشاة البحرية التي أقدم زوجها على الانتحار. تفتخر كارول بالتصرّف بشراسة من أجل تحصيل المساعدات للعائلات التي تحتاج إليها، وكذلك بالنسبة إلى تأكّدها من أنّ النظام [التأمينات] يعمل بالمستوى المطلوب. تشبّعت كارول بالوطنية، لكنها واجهت قدراً كبيراً من اللامبالاة التي تميّز بيروقراطيّة البنتاغون.

عندما اندلعت الحرب في العراق كانت كارول تشغل منصب ضابط ارتباط البيت الأبيض بوزارة شؤون قدامى المحاربين، وهو المنصب الذي حصلت عليه كمكافأةٍ لها على تأمين حصول بوش على أصوات قدامى المحاربين في حملته الانتخابية التي جرت عام ٢٠٠٠. تبرّعت كارول بالمساعدة في العراق وعيّنت كي تعمل في مكتب شو. علم شو أنّها من آلاسكا، لذلك حرص على تقديمها إلى رايزر، رئيسة نانا باسيفيك، ومساعدها إد كرونيك. تبيّن حينئذ أن كارول قد التقت سابقاً رايزر في أنكوراج، موطنها الأصلي. كان صنديك وكارول على علمٍ بالدعم الذي يقدمه شو إلى تقنية كوالكوم. دأب الرجل في إبراز ميزات هذه التقنية على الدوام، على الرغم من أنه بدا وكأنه يعرف القليل عنها. أظهر شو بعض الاضطراب في بعض الأحيان، وراح يخطئ في أحرف الاختصارات. علم صنديك وكارول أيضاً أنّ شو أراد أن يشترك اتحاد كوالكوم مع نايتيف

آلاسكانز كي يصبحا المصدر الوحيد الذي سيسمح لهما بالفوز في صفقة اتصالات الشرطة. أبلغتني كارول أنّ شو بدا مسروراً جدّاً بشأن هذه الخطة، وأظهر سروره على الأخصّ إزاء فكرة استخدام الاسم المختصر لآلاسكانز. قالت كارول: «بدا مثل طفلٍ صغير. كان مهتاجاً جدّاً». لم تعرف كارول ولا صنديك شيئاً عن وجود صديق شو في مجلس إدارة ليبرتي موبايل، كما لم يأخذا خططه الرامية إلى توسيع نظام الاتصال الراديوي للشرطة كي يصبح شبكة هاتفية خلوية على محمل الجد. عمد صنديك في النهاية إلى إرسال مذكراتٍ إلى شو أوضح فيها أنّ المشروعين منفصلان كلياً.

رافقت كارول شو في شهر كانون الأول/ديسمبر في رحلةٍ خاصّة إلى العراق لتقصّي الحقائق. تميّزت هذه الرحلة بخصوصيّة شديدة. ارتدى شو في أثنائها ملابس غريبة متنكّراً بزي عاملٍ من عمال هالبرتون وسعى إلى التسلّل من الكويت عبر الحدود العراقيّة. قصد الرجل أن يختبر [الإجرءات الأمنيّة في] مرفأ أم قصر. شعرت كارول بالرعب لدى رؤيتها ألاعيب شو، لكنّها تأثرت بهذه المهمّة التي قامت بها إلى العراق إلى درجةٍ دفعتها إلى أن تتبرّع بالعمل مع صنديك في بغداد. نشأت بين الاثنين صداقة عميقة في وقتٍ قصير. كان صنديك رجلاً يمتلك رؤيته الخاصّة لشبكة الاتصالات الخلويّة العراقيّة المزمع إنشاؤها، في حين ساعدت بوني على إنشاء هذه الشبكة. أُعجب صنديك بمعرفتها العميقة بما يجري في واشنطن. أُعجبت بوني كثيراً، بدورها، بإخلاصه لعمله ومعرفته: «كان أحد أفضل الرجال الذين عملوا مع بريمر في العراق».

إيقاع العقود

أرسلت نانا باسيفيك، بعد مرور أيام قليلة على الاجتماع الذي عُقد في مكتب شو في واشنطن في ١٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤، رسالةً إلى بغداد تطلب فيها الحصول على عقدٍ من دون استدراج عروض، من أجل إنشاء الشبكة الراديوية للشرطة. تصاعدت الضغوط يومئذ على المستويات كافة في واشنطن في تلك الفترة من أجل إنشاء الشبكة. بدأ التمرّد في هذه الأثناء يزداد سوءاً، كما

بدا أن شبكة اتصالات الشرطة هي عامل مهمّ باتجاه تحسين جهوزية القوات الأمنية العراقية. طار صنديك في ٢٤ شباط/فبراير عائداً إلى واشنطن كي يقدّم ملخصاً [عن الأوضاع في العراق] إلى مجلس الأمن القومي. حضر الاجتماع كلٌ من تشيني، وباول، ورايس، وولفوويتز، وآرميتاج. أصغى الجميع إلى صنديك باهتمامٍ شديد عندما أبلغهم أنّ الشركات الثلاث التي فازت في منافسة شبكات الهاتفٍ الخلوي ـ تعتمد الشركات الثلاث التقنية الأوروبية ـ تتسابق في إقامة أبراج الاتصالات. أمّا استخدام الهاتف الخلوي بين العراقيين فكان يسجّل قفزاتٍ كبيرة. شدّد صنديك على أن الوكالات الاستخبارية الأميركية ستكون قادرة على مراقبة الحركة في شبكات الهاتف الخلوي. (وافق العراقيون والشركات التي حصلت على التراخيص على إدخال سلطة التحالف عبارة التنصّت القانوني على اتفاقيات التراخيص). كان مشروع اتصالات الشرطة مشروع الاتصالات الكبير التالي، كما قدّر صنديك أن المكوّنات الرئيسية لهذا المشروع ستكون جاهزة قبل مغادرة الولايات المتحدة العراق في ذلك الصيف.

شعر صنديك بالارتياح بعد الاجتماع. أعطي الرجل في البداية مهلة عشر دقائق للكلام، لكن سُمح له بالمتابعة لمدّة تقارب الساعة من الوقت. لم يقل تشيني شيئاً، بينما بدا ولفوويتز عدائياً، لكن باول، ورايس، وآخرين شكروه بحرارة. اتفق كلٌ من تشيني، رايس، وآخرون فيما بعد على أن نظام الاتصالات للشرطة كان «الأولوية الأكثر أهمية من بين مشاريع الاتصالات [بالنسبة إلى الولايات المتحدة] في العراق»، وذلك بحسب ما جاء في برقية أرسلها باول إلى بريمر بعد وقتٍ قصير من عقد الاجتماع[1].

اشتملت البرقية أيضاً على سلسلةٍ من الاستفسارات الملحّة التي وجّهتها وزارة الخارجية إلى بريمر. أشار أحد هذه التساؤلات إلى الشائعات التي تتحدّث عن خطة غريبة تهدف إلى استخدام أفراد قبائل آلاسكا من أجل تنفيذ مشروع الشبكة. لم يكن صنديك متأكداً من مصدر هذا السؤال، لكن أحدهم في

(١) State Department Cable from Secretary of State Colin Powell to Amb. L. Paul Bremer, March 9, 2004. Author copy.

وزارة الخارجية قال إنه سمع ما يُحكى عن خطة شو. أرسل شو في ٤ آذار/ مارس أكثر تعليماته صراحة حتّى ذلك الحين، التي أمر فيها صنديك بأن يتأكّد من حصول نانا على عقد الالتزام، وأن تعتمد التقنية الأميركية، وأن يُسمح لشركة غارديان نيت، التي يمتلكها ديكلان غانلي، أن تبني هذه الشبكة. جاء في رسالة بعثها بواسطة البريد الإلكتروني في ٣ آذار/مارس: «أعاق الروتين المتّبع في العقود ما يتعيّن أن يكون جزءاً من مشروع نانا/غارديان... إن هذه الخطوة الأولى هي الأساس الضروري من أجل بناء شبكة [اتصالات الشرطة] وطنية حقاً تستخدم تقنية CDMA. يضمن القانون أن تحصل نانا على أول عقد، وهو الذي سيكون المدخل إلى العقود الإضافية الضرورية من أجل بناء الشبكة الوطنية».

أرسلت نانا في ٧ آذار/مارس عرضاً بشأن العقد إلى بغداد. تضمّن هذا العقد عبارات شبيهة بتلك التي وردت في رسالة شو بالبريد الإلكتروني. جاء في العرض الجديد أن شبكة اتصالات الشرطة التي ستبنيها نانا وغارديان نيت «سوف تصمّم بحيث يتمكّن مشغّلو الشبكة من تقديم خدمات هاتفية خلوية تجارية على امتداد العراق بكامله». شعرت كارول بالارتباك، وراحت تتساءل عن مصدر هذه اللغة؟ لماذا تتحدّث نانا عن إنشاء شبكة خلوية تجارية تغطّي مساحة البلاد؟ أوضح صنديك في وقتٍ سابقٍ أن الشيء الوحيد الذي تريده سلطة التحالف هو نظام اتصالات الشرطة.

اتصلت كارول برايزر الذي أخبرها بدوره أن غانلي هو الذي اقترح هذا التغيير. اتصلت كارول بعد ذلك بغانلي، الذي كان موجوداً في مطار ستانستيد في لندن، عبر هاتفه الخلوي. كان غانلي منهمكاً في تناول فطوره المؤلّف من النقانق والبيض المخفوق، لكنه شرح لكارول أنه هو الذي قرّر إدخال العبارة التي تسمح بإنشاء شبكة هاتف خلوية تجارية، وجديدة. كفلت العبارة للمشغّلين في المستقبل «أياً كانوا» خياراً تجارياً مفتوحاً أمامهم. أبلغ كارول أنه عندما لاحظ أن العقد يخلو من هذه العبارة كان الليل قد انتصف في بغداد، لذلك أجرى مكالمة مع شو كي يطلب إليه الإذن لإضافتها. أضاف إن شو سمح له

بإدخال هذه الفقرة الجديدة. أبلغ الرجل شو فيما بعد بأنه استغرب أسئلة كارول الاتهامية، كما أورد في رسالة إلكترونية بعثها إلى شو ما يلي: «فكّرت أن الأمر كان عادياً، لأننا نتحدث عن خيار فقط، وليس عن صفقة كبيرة. كان رأيي أن أية معارضة حقيقية لهذه الفكرة ليست منطقية أبداً»[1].

ذهل صنديك وكارول لجواب غانلي، وأخذا يدقّقان في كل الوثائق التي جمعاها في أثناء عملية الترخيص للهاتف الخلوي. بدأ الاثنان بتجميع معطيات الخطة التي أعدها شو. أدرك الاثنان للمرة الأولى أن غارديان نيت كانت شركة ليبرتي موبايل ذاتها، أي الشركة التي خسرت ترخيص إنشاء شبكة خلوية، وأن عقد اتصالات الشرطة ما هو إلا الباب الخلفيّ الذي تتسلل منه كوالكوم من أجل إقامة شبكتها الخلوية الخاصة بها. أدركت كارول وصنديك في تلك الليلة أن شو كان يتلاعب بهما منذ بداية العملية، فأسرعا وسط غضبهما إلى التحدث مع المسؤولين في سلطة التحالف من أجل استبعاد نانا من العقد. كانت حركة محفوفة بالمخاطر، لأنهما عرفا أنهما يواجهان مسؤولين أقوياء، بمن فيهم مسؤول في البنتاغون لديه أصدقاء نافذون، بالإضافة إلى شركة أميركية عملاقة. التفتت كارول نحو صنديك ما إن انتهيا، وقالت له: «لقد انتهت حياتنا المهنية». ألغت سلطة التحالف ذلك الجزء من عقد نانا المتعلق بأجهزة الراديو التابعة للشرطة، كما هو متوقّع (على الرغم من أن الشركة تابعت عملها في جرف ميناء أم قصر). تبيّن كذلك أن حدس كارول كان صائباً.

مكالمة عند الثانية فجراً

كانت كارول تعمل في مكتبها الذي يقع في القصر الجمهوري في ٩ آذار/

---

(١) رسالة بعثها ديكلان غانلي بالبريد الإلكتروني إلى شو في ٢٨ نيسان/إبريل، ٢٠٠٤، والتي حصلتُ على نسخة منها. ردّ غانلي بغضب على سؤال ما إذا كان شو يمتلك مصلحة مالية في هذه الصفقة. قال غانلي في مقابلة هاتفية في نيسان/إبريل من العام ٢٠٠٤: «إن هذه الفكرة غير معقولة من أساسها». هددني محامو غانلي فيما بعد بإقامة دعوى قضائية ضدي، وقالوا إن المقالات التي كتبتها في هذا الموضوع هي من نوع «التشهير الخطير». لم ترفع أية دعوى على أية حال.

مارس عندما اتصل شو. لم يكن هذا الوقت بالمستغرب بالنسبة إلى الذين يعملون في سلطة التحالف. أكبّ أربعة زملاء آخرين على حواسيبهم. لوّحت كارول نحوهم بحماسةٍ، ثم أبعدت هاتفها الخلوي عن أذنها، نقرت على زرّ سماعة الهاتف. أخذ شو بالصراخ. أمرها الرجل بإبقاء تلك العبارة في العقد. تابع الرجل الصراخ، وقال: «سندفع مبلغاً كبيراً من المال. أنت لا تعلمين مدى ضخامة هذا الأمر». أنهى المكالمة بعد ذلك على الفور.

دُهشت كارول عندما قام شيخ قبيلة سنّي يدعى سامي مجّون، في وقتٍ لاحق من ذلك اليوم بزيارة مفاجئة إلى مكتبها. حاول شو في وقتٍ سابق ترقية مجّون إلى منصب وزير الاتصالات العراقي، لكن من دون أن ينجح في ذلك. كان مجّون عضواً في مجلس إدارة ليبرتي موبايل، لكن لم يعلم أي شخص بذلك غير شو وزمرته في ذلك الوقت. طلب مجّون إلى كارول أن ترافقه في «نزهة» خارج القصر الجمهوري. دُهشت كارول لهذه الدعوة المقدّمة إليها على طريقة زعماء المافيا، ثم غادرت إلى مكتبٍ آخر والتقت ضابطاً عسكرياً، وذلك قبل أن ترفض الدعوة. (أجرى مراسل ماذر جونز مقابلة مع مجّون في منزله في صيف العام ٢٠٠٤. أنكر مجّون في هذه المقابلة وجود أية حصة له في كونسورتيوم كوالكوم. لم ينتبه مجّون إلى وجود المترجم، على ما يبدو، عندما التفت إلى شخصٍ آخر موجودٍ في الغرفة وقال له بالعربية، «طبعاً لدي علاقة بالعقود، لكني لن أتحدث عن هذا الموضوع مطلقاً»).

صبّ شو جام غضبه بعد يوم واحد على صنديك. كتب الرجل أن «جماعة كوالكوم» قلقوا كثيراً بنتيجة العقدِ الملغى، وأن الجيش قد شعر بالإحباط، أمّا السيناتور ستيفنز فكان غير مسرور لأن العقد الملغى من شأنه تهديد الإسكيمو. هدّد شو بإقالة كارول، كما اقترح أن يقدّم صنديك استقالته. أرسل شو إلى صنديك في يوم ١١ آذار/مارس رسالة شديدة اللهجة بالبريد الإلكتروني. كانت الرسالة مشبعة بلغة التهديد والوعيد المألوفة عند البيروقراطيين في البنتاغون:

صمتك يصمّ الآذان. اشتكيتَ قبل عدة أشهرٍبأنك لن تسمح لنفسك «بالركون إلى الفشل». ركنتَ إلى الفشل في النهاية. دعني أقترح عليك، كوني الداعم

الرئيسي لك [في وزارة الدفاع]، أن تتنحى جانباً كي تصبح جزءاً من الحل العاجل بدل استمرارك جزءاً من المشكلة. دعني أقل لك اليوم إنك على وشك أن تخسر ثقة الجميع بقدرتك على الإدارة. إن رخصة إنشاء شبكة خلوية [للشرطة] أصبحت مهدّدة الآن، وهي التي كانت آخر فرصة لإنشاء شبكة خلوية قابلة للاستمرار، وتكون قادرة على الاستجابة لاحتياجاتنا ومتطلّباتنا. إن عدم اكتراثك، وتأخّرك المقصود في التنفيذ، كادا يُجهزان على الخطة الموضوعة، وهو الأمر الذي لربما قصدتَه. إذا كنت عاجزاً عن القيادة، أو اتّباع الآخرين فإني أنصحك بالتنحّي[١].

عمل شو في واشنطن كل ما بوسعه كي يزيح صنديك عن الطريق، وامتلأت أروقة البنتاغون بأحاديث الممرّات عن فساد صنديك. أرسل مكتب ولفوويتز رسائل يطلب فيها نسخاً من رخص الهاتف الخلوي. أرسلت نانا بدورها رسالة إلى سلطة التحالف تهدّد فيها باللجوء إلى المحاكم في حال ألغي عقدها، بالإضافة إلى تأخير تنفيذ الشبكة المجيبة الأولى. لم يكن من المفاجئ أن يمتلك شو نفوذاً أكثر من صنديك في البنتاغون. استدعى نائب الأدميرال المتقاعد في البحرية الأميركية، سكوت ريد، الذي عيّن حديثاً نائباً لبريمر للعمليات، إلى مكتبه في ٢٣ آذار/مارس طالباً إليه تقديم استقالته. شعر صنديك بالمرارة وبتخلّي الآخرين عنه، فوافق على هذا الطلب. قدّمت كارول استقالتها بعد مرور وقتٍ قصير.

جلس صنديك في صالة المغادرة في مطار بغداد، وراح يفكّر في الإعصار الذي أطاحه. لم يستطِع فهم ما حدث تماماً، والسبب الذي دفعه إلى خسارة ثقة عددٍ كبيرٍ من الناس. استنتج الرجل: «تعرّضت للتضليل، والعدوان والخداع، لكن الناس تعرضت للموت بسبب التأخير في إبرام العقد». رأى صنديك ريد، الذي كان في المطار أيضاً، قبل صعوده إلى الطائرة التي كانت ستقلّه إلى خارج العراق. سار نائب بريمر، الذي بدا منزعجاً، باتجاهه وهمس

(١) E-mail from Jack Shaw to Daniel Sudnick, March 11, 2004. Author copy.

له بتعليق غامضٍ في أذنه: «كنتَ إلى جانب الصواب فيما يتعلق بقضية شو». سار الرجل مبتعداً عنه على الفور. كانت تلك هي المرّة الوحيدة التي سمع فيها صنديك شيئاً يشبه الاعتذار.

الانفجار

قدّم صنديك فور عودته تقريراً عن هواجسه إلى المفتّش العام في البنتاغون، وهو رجل عيّنه بوش يدعى جوزيف شميتز. حدث تحوّل غريب آخر عندما صادق شميتز على اتفاقية غير اعتيادية ورد فيها تعيين شو بمنصب يشبه مستشار المفتّش العام. حوّل شميتز القضية، بنتيجة ذلك إلى مكتب التحقيقات الاتحادي، وتحدّث عن احتمال وجود تعارض في المصالح. كان إرسال القضية إلى مكتب التحقيقات الاتحادي بمثابة قبلة الموت. ركّز المكتب اهتمامه على الإرهاب أكثر من تركيزه على الفساد في الدوائر الرسمية. عارض كبار المحققين الذين يعملون لدى شميتز تحويل القضية، واعتبروا القرار خطوة مقصودة لمساعدة أحد الزملاء المعيّنين سياسياً. لم يكن من المستغرب أن لا يصل التحقيق في هذه القضية إلى أية نتيجة، وأُقفل في النهاية. لم يؤكّد المكتب، أو يُنكر، الإقفال النهائي لهذه القضية، لكن أحد كبار المسؤولين في مكتب المفتّش العام، والذي حافظ على اتصاله بالوكالة، أبلغني أن القضية ضُمّت إلى رزمة القضايا الصعبة. تعرّض شميتز نفسه في وقتٍ لاحق إلى تحقيقٍ ترأّسه السيناتور الجمهوري عن ولاية آيوا، تشارلز غرازلي، الذي اتهم شميتز بتعمد تأخير التحقيقات التي تطال شو، وبعض كبار الجمهوريين لأسبابٍ سياسية[1].

---

(١) اتهم السناتور غراسلي، الذي تبنى كاشفي الفضائح، شميتز برفض التعاون مع التحقيقات التي تطال عدة مسؤولين جمهوريين داخل إدارة بوش، بمن فيهم شو. ركّز غراسلي في بيان صحفي على أن شميتز ساعد التخطيط في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤. بدا البيان على أنه تبرئة لشو، وأورد أنه «لم يكن الآن، ولم يكن في أي وقتٍ آخر عرضة للتحقيقات» التي يجريها المفتش العام. كان البيان كاذباً، وما لبث شميتز أن استقال في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥، بينما كان التحقيق الذي يجريه غراسلي ما زال مستمراً. عزا شميتز قرار ترك وظيفته إلى تلقيه عرضاً من الشركة الأم لبلاك ووتر يو أس آي، وهي شركة أمنية خاصة ناشطة في العراق.

تابع شو من جهته تكديس الاتهامات الموجّهة إلى صنديك، وكان التوسّع في هذه الاتهامات يقود إلى أمورٍ أكثر غرابة. تمكّن شو في النهاية من إتمام تقرير من ١١٨ صفحة، وكان بمثابة قصة مثيرة تتحدّث عن الدسائس الدولية. روى شو أن مموّلاً مشتبهاً فيه من عهد صدّام يدعى نظمي عوشي قد تلاعب سرّاً بعملية الترخيص للشبكة الهاتفية الخلوية، كي يضمن سيطرته على الشبكة بأسرها في العراق، عن طريق تحالف تجاري غامض. بنى شو تقريره على رسائل بالبريد الإلكتروني، وعلى معلوماتٍ تلقّاها من غانلي ودي مارينو، بالإضافة إلى الشائعات التي جمعها من الشارع العربي. تربط نظريته ما بين فضيحة النفط ـ مقابل ـ الغذاء الشهيرة، وبين المعادل الفرنسي للبعثة الثلاثية الجهات التي تدعى لا سيركل، وبين شركة اتصالات غامضة في لوكسمبورغ[١]. زادت تشعبات القضية مع ظهور تفصيلاتٍ جديدة. اعتقد شو في النهاية أن المؤامرة تشمل دوغ فايث، نائب وكيل وزارة الدفاع، وأحمد شلبي، ولاري دي ريتا، ورئيس أركان رامسفيلد[٢]. خلطت هذه اللائحة أيضاً ما بين جون لا كاير وجوزف هيلر. أبلغني شو فيما بعد بأنه «امتلك دليلاً ظرفياً بأننا نواجه أكبر عملية غسل للأموال تديرها جماعة شرسة، مثل الجماعات الشرسة الأخرى التي تجدها في أي مكانٍ آخر من العالم».

كان من المقرّر أن يبقى شو في منصبه حتى خريف العام ٢٠٠٤، وهو الوقت الذي ستنفجر فيه مجدداً كل نظريات المؤامرة التي وضعها. صادف هذا في آخر أيام الحملة الانتخابية. نشرت صحيفة نيويورك تايمز رواية اتهامية شديدة اللهجة في صفحتها الأولى من عددها الصادر في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر. تحدّثت المقالة عن عجز البنتاغون عن تأمين مستودعٍ آمن للأسلحة خلال عملية اجتياح العراق. اختفت كميّة تقدّر ب ٣٨٠ طنّاً من المتفجّرات من

(١) Preliminary Findings: Report to the Inspector General into Mobile Telecommunications Licenses in Iraq. International Armament and Technology Trade Director. Office of the Deputy Undersecretary of Defense, May 11, 2004.

(٢) Letter from Jack Shaw to Donald Rumsfeld, December 3, 2004. Author copy.

منشآت القعقاع التي تقع جنوب العراق[١]. استغلّ السيناتور جون كيري نشر هذه المقالة كونها دليلاً على أحد أكبر الأخطاء الفاحشة التي رافقت حرب العراق. تفجّرت قضية هذه المتفجّرات المختفية في آخر أيام سباقٍ صعبٍ على الرئاسة، وأصبحت قضيّة مهمّة في الحملة الرئاسية.

تدخّل شو، ذلك الجندي بطبعه، في الفوضى القائمة. استدعى أصدقاءه من المراسلين في صحيفتَي واشنطن تايمز وفاينتشال تايمز. ادّعى شو أن مكتبه حصل على معلومات موثوقة من مصدرين من مصادر الاستخبارات الأوروبية تفيد بأن مقاتلين [فدائيين] روس قد تسلّلوا إلى العراق قبل وقوع الاجتياح الأميركي مباشرة من أجل تهريب المتفجّرات [إلى خارج البلاد]. تغيّر مسار القصة في غضون أربع وعشرين ساعة. نشر معلّقون محافظون، بالإضافة إلى شبكات التلفزة الأخبار التي تقول إن مسؤولاً رفيعاً في البنتاغون قد رفع الملامة عن بوش [في هذه القضية]. كانت هذه القصة غير منطقية طبعاً، وهكذا توافد المسؤولون في إدارة بوش الواحد تلو الآخر كي ينفوا تقرير شو، حتى ولو ساعد الرئيس. قال ريتشارد آرميتاج، وهو نائب وزير الخارجية، إنه «لم يرَ معلومات كهذه من قبل إطلاقاً». أصدر رامسفيلد ذاته نفياً قاطعاً للتقرير: «لا أمتلك أية معلومات عن هذه القضية، وليس بوسعي تأكيدها حتى في أقل مقدار»[٢].

كانت قصة الفدائيين الروس المختلقة بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير. طلب البنتاغون إلى شو الاستقالة، وذلك بعد عجزه عن تغطية ألاعيبه. رفض شو مغادرة منصبه بصمت، وفضّل المقاومة مهدّداً بكشف تفاصيل غامضة ومحرجة حول مسؤولين كبار في وزارة الدفاع، وهي من النوع سيؤدّي إلى إطلاق فضيحة ثانية على غرار إيران ـ كونترا. جاء في إحدى الرسائل

(١) James Glanz, William J. Broad and David E. Sanger, "Huge Cache of Explosives Vanished from Site in Iraq," *New York Times*, October 25, 2004, p. 1.

(٢) "Rumsfeld Discounts Report of Russian Assistance," Associated Press, October 29, 2004; *Seattle Times*, p. A10.

الإلكترونية التي كتبها: «أعتقد أنكم... على علم بمدى المرونة التي التزمتها من أجل عدم التسبّب بأي إحراجٍ لهذه الإدارة»[١]. توجّه شو إلى رامسفيلد مباشرةً كي يشرح له أن تعليقاته كانت من ضمن جهوده الرامية إلى حماية بوش. كتب ذات مرة: «لعلّني كنت الشخص الوحيد في البلاد الذي يستطيع نفي القصة»، أي قصة المتفجرات المختفية. يُحتمل أنه كتب ذلك تحت تأثير جنون العظمة، أو لأنه أراد تسجيل إدانةٍ جديدة لقدرات وكالات الاستخبارات الأميركية. قال الرجل إنه تعرّض للملاحقة بسبب الأمور التي اكتشفها في أثناء التحقيق في قضية رخَصِ الهاتف الخلوي. كتب شو: «لا أستطيع تقديم استقالتي إليكم إلا إذا توضّح لديّ أن الحملة المنظّمة التي شنّت من أجل إعاقة العدالة، وطمس الحقائق التي اكتشفها مكتبي، قد أوقفت وعولجت بالطريقة المناسبة». انتهت الانتخابات [الرئاسية] بسلام مع قدوم يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر، ورفض شو حينئذ فرصةً أخيرة أتاحت له تقديم استقالته. لم يمضِ وقت طويل قبل أن يُطرد من منصبه.

لم يُفِد طرد شو كثيراً في توضيح ألغاز فضيحة الهاتف الخلوي. لم يواجه شو أية اتهامات، ولم يبدُ أنه جنى أية مبالغ مالية نتيجة الصفقة. ادّعى أصدقاء شو وحلفاؤه تكراراً أنه كان رجلاً لا يهمّه المال. أضافوا إنه كان رجلاً وطنياً يؤدّي مهمّة، وأثبتت الأيام أن المسعى الذي بذله لمصلحة الشركة التي يمتلكها صديقه كان جهداً متحمّساً، وغريباً، أقدم عليه في سبيل ما رآه صائباً: حماية التجارة الأميركية، ومصالح الاستخبارات في العراق. أخبرني ذات مرة: «انتبهوا. لقد ربحنا الحرب. أليس من مصلحتنا أن نمتلك نظاماً متقدّماً، أي ذلك النظام المرشّح لأن يكون الأفضل، والمسيطر، في المنطقة؟» نفى شو نفياً قاطعاً وجود أية مصالح مالية له، أو وعودٍ بالتوظيف في المستقبل، مع الشركات المعنيّة. اعترف الرجل بأن آخرين في البنتاغون شكّكوا في سلامته العقلية إذ إنهم تحدّثوا عن هذا الاحتمال في اجتماع قمّة عقدته وكالات

(١) E-mail from Jack Shaw to Ray Dubois and Jim O'Beirne, November 18, 2004. Author copy.

الاستخبارات تحت «رعاية خاصة» في شهر شباط/فبراير في العام ٢٠٠٦. قال شو: «همس دي ريتا بصوت هادئ إلى المراسلين الصحفيين بأن لا صحة للمعلومات التي سبق لي أن أدليت بها، وأنها كانت نتيجة وجود عقلٍ مضطرب»[١].

لم يفِد رحيل شو عن البنتاغون في شيء في تبرئة صنديك. سبق لصنديك ذاته أن رُشّح لتولّي وظيفة نائب مدير في البنتاغون. وجد الرجل نفسه منسيّاً في المجال المهني، وعجز عن إيجاد وظيفة له في أي مكان. خيمت الاتهامات التي وجّهها شو إليه، ولاحقته في كل مكان. أدّت سمعته في كونه ناشر فضائح إلى أن يصبح مشتبهاً، ورفض الجميع الاقتراب منه. عمل صنديك مع كارول التي عادت إلى العمل في مجموعتها التي لا تستهدف الربح. بذل الاثنان جهوداً خاصة من أجل توجيه عمل TAPS نحو العراق. أرادا أن تكون المجموعة جسراً بين الدول، وأن ترتبط الأرامل في الولايات المتحدة بأمثالهن في العراق. قال صنديك إن تجربته هذه أراحته كثيراً.

وجدت الولايات المتحدة نفسها، بعد مغادرة صنديك، مضطرّةً للبدء من جديد في عملية شبكة اتصالات الشرطة. استغرق الأمر سنتين إضافيتين قبل أن يبدأ نظام الشرطة، الذي أطلق عليه اسم أول شبكة مجيبة، العمل بشكلٍ كامل. ركّبت شركة لوسينت التقنية النهائية مستخدمةً معياراً أوروبياً مختصاً باتصالات الطوارئ. قُتل خلال هذه المدة الألوف من الجنود الأميركيين ورجال الشرطة العراقيين، ويُعتقد أنه كان بالإمكان إنقاذ حياة بعضهم على الأقل، فيما لو استطاعوا تناول سمّاعة الهاتف وطلب المساعدة. كانت القضية برمّتها مجرد انتصار مخزٍ للمصالح التجارية الضيقة على السياسة الاستراتيجية الحيوية. يصدق كثير مما قلناه أعلاه على صناعة النفط العراقية.

---

(١) Kenneth R. Timmerman, "Ex-Official: Russia Moved Saddam's WMD," NewsMax.com, February 19, 2006. Available at http://newsmax.com/archives/articles/2006/2/18/233023.shtml.



٤

عصابة هالبرتون

لم يسبق أن ارتبط اسم شركة بالحرب في التاريخ الأميركي مثلما ارتبط اسم شركة هالبرتون بالعراق. ولم يسبق أن ارتبطت أية حربٍ في تاريخ هذا البلد بشركة واحدة كما ارتبطت بها. يعتمد الجيش الأميركي في وجوده على هالبرتون في كل شيء بدءاً بوقت إيقاظ الجنود، وحتى إطفاء الأنوار. تتكفل الشركة بإطعام معظم الجنود وإسكانهم، وشؤون نظافتهم. بنت هذه الشركة عشرات القواعد العسكرية على امتداد البلاد، كما شيّدت مدناً صغيرة من أجل إيواء آلاف الناس، وذلك بعد أن جهّزت بالمطاعم، وقاعات السينما، والمحطات الكهربائية، ومعامل معالجة المياه. تتحرك شاحنات هذه الشركة وهي محمّلة بوجبات الطعام والبريد، وقطع الغيار، والمولدات الكهربائية، والإطارات، والثلاجات، والتجهيزات الأخرى التي يستفيد الجنود منها. يعتمد العراقيون بدورهم على هذه الشركة. تضمن هذه الشركة أيضاً استمرار تدفّق النفط العراقي، كما أمّنت وصول الغاز الطبيعي الذي يُستخدم من أجل الطبخ في منازل العراقيين وتدفئتها، بالإضافة إلى الوقود اللازم لتسيير سياراتهم. انتشرت أعمال هالبرتون في كل مكان في العراق، وكانت بمثابة الأم الحنون التي تعد بإيصال أي شيء يحتاج إليه القائد بإشارة من يده.

لم تكن هذه المرّة الأولى التي تتحالف فيها واشنطن مع الشركات التجارية خلال زمن الحرب، لكن العلاقة مع هالبرتون كانت من النوع الذي لم يسبق له مثيل، وذلك بفضل ديك تشيني. لا نغالي في القول إن نائب الرئيس والشركة كانا مترابطين ترابطاً وثيقاً لا يمكن فصله. أقدم تشيني في مطلع التسعينيات، أي

عندما كان وزيراً للدفاع، على توجيه تلزيمات بعض أعمال الجيش للشركات الخاصة. كانت هالبرتون من بين أكبر الشركات التي فازت بالعقود. شهدت الشركة زيادة كبيرة في عقودها الحكومية، وفي أعمالها الخارجية، ما بين عامَي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، أي عندما كان تشيني مديرها التنفيذي. أقدم الرجل على الدفع باتجاه شنّ الحرب التي أمّنت للشركة مداخيل إضافية. خصّصت الحكومة الاتحادية نصف قيمة العقود المعطاة في العراق إلى شركة هالبرتون، وهذا يعني مبلغاً يصل إلى قرابة ٢٢ مليار دولار[١]. ارتفع سعر سهم الشركة من ٢٠ دولاراً إلى ٨٣ دولاراً بسبب الحرب في العراق، أي إن قيمة السهم سجلت قفزةً مدهشة بمقدار ٣٠٠ بالمئة. لا يرجع السبب إلى حرب العراق وحدها طبعاً، لأن الشركة استفادت من ارتفاع أسعار النفط، مثلما كانت الحال مع كل شركات الطاقة. يدلّ هذا المثال بشكلٍ واضح على مدى الفائدة التي يجنيها المرء إذا كان أصدقاؤه يحتلّون مناصب عالية.

حوّل الديموقراطيون، وكل المعارضين للحرب، هذا الرابط إلى سلاحٍ سياسي في أيديهم في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٤. زعم هؤلاء أن تشيني وهالبرتون يعطيان مثالاً حياً على أن الدافع وراء الحرب في العراق كان جني الأرباح، وليس الديموقراطية، أي إن أموال دافعي الضرائب الأميركيين قد ذهبت لمساعدة الجمهوريين وأعوانهم في تجارة النفط. تزعّم النائب هنري واكسمان، الذي يمثّل كاليفورنيا، والسيناتور فرانك لوتنبيرغ، الذي يمثّل نيوجيرسي، هذه الحملة. اتهم هؤلاء هالبرتون بتبديد مليارات الدولارات في العراق، وذلك بواسطة التقارير، وجلسات الاستماع في الكونغرس، والمؤتمرات الصحفية. أثيرت في هذه الوسائل مسألة أن صفقة تقاعد تشيني [من الشركة] التي من بينها حق تملّك الأسهم، وشيكاً مؤجّلاً بالراتب، تضمّنت أن يحصل نائب الرئيس على منافع مالية مستمرّة من أعمال

(١) تقرير الأقلية الذي أعدته لجنة الإصلاح الحكومي في مجلس النواب، ولجنة السياسات الديموقراطية في مجلس الشيوخ، ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٥، والذي جاء فيه «استجواب هالبرتون، والتكاليف غير المدعومة بوثائق تفوق قيمتها مبلغ ١,٤ مليار دولار».

الشركة[١]. قال واكسمان: «يعني ذلك أن هالبرتون تبتزّ دافع الضرائب، لكن من دون أن تُظهر إدارة بوش أي اكتراث». كانت الرسالة واضحة: إن كل دولار تبذّره هالبرتون يعني زيادة المبالغ التي تدخل جيب نائب الرئيس.

قال الديموقراطيون أيضاً إن تشيني كذب بشأن معرفته بعقود الشركة الرابحة في العراق، وهي العقود التي مُنحت سرّاً ومن دون منافسة لهذه الشركة. قال تشيني أيضاً إنه «لا يمتلك مطلقاً أي نفوذ، أو تورّط، أو معرفةٍ بأية طريقة من الطرق، بشأن شكل أو صيغة العقود التي تصدر عن فيلق المهندسين، أو عن أية جهة أخرى في الحكومة الاتحادية»[٢]. لم يوافق واكسمان على هذا الكلام، وأشار إلى أن وزارة الدفاع كشفت أمام موظّفيه أن تشيني أُبلغ بشأن عقود هالبرتون قبل إصدارها. أكّد دوغ فايث في مقابلة أجريتها معه كلام واكسمان. قال فايث إن مكتبه حاول إخطار تشيني بشأن نيّة البنتاغون منح العقود إلى هالبرتون، وذلك من أجل تجنيب نائب الرئيس إحراجاً سياسياً محتملاً. أضاف إن الردّ أتى على هذا النحو: يريد نائب الرئيس من وزارة الدفاع أن تقوم بما هو مناسب من أجل إتمام المهمة، وهو مستعد لتحمّل العبء السياسي الناجم عنها. أخبرني فايث أيضاً أنه لمن دواعي السخرية والأسف أن يكون موقف تشيني مشوّشاً بالنسبة إلى المزاعم بشأن هالبرتون، التي ربحت شركتها الفرعية KBR العقود العراقية. قال فايث: «إن روابط نائب الرئيس السابقة جعلت المسؤولين في الحكومة متردّدين في منح العقد [إلى تلك

(١) أخذ تشيني خطوات من أجل تحييد تضارب مصالح منصبه مع هالبرتون، وذلك بعد موافقته على الترشح إلى منصب نائب الرئيس، وذلك قبل وقت طويل من إثارة قضية العراق. حصل تشيني على خيارات أسهم تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات، وذلك كجزء من تسوية «تعويض مؤجل من الشركة» وهي بمثابة شك مؤجل الدفع، ويساوي آلاف الدولارات سنوياً. تعهد تشيني بالتبرع بأية إيرادات من خيارات أسهمه. اشترى الرجل بوليصة تأمين تضمن دفع الراتب المؤجل بغض النظر عن وضع الشركة المالي. قررت لجنة الأبحاث غير الحزبية في الكونغرس بأن هذه الإجراءات غير كافية. ما زال تشيني يمتلك «مصلحة مالية»، ولا يستطيع تشيني طمس الحديث عن هذا الموضوع.

(٢) Interviewed by Tim Russert, *Meet the Press*, September 14, 2003.

الشركة]، ولم يعودوا متلهّفين إلى ذلك، بالرغم من أن منح العقد إلى KBR كان أمراً صائباً».

لا يوجد دليل قاطع يدلّ على أن تشيني تدخّل شخصياً كي يجلب الثروة لنفسه، أو إلى شركته السابقة، لكن تحقيقات الديموقراطيين الحثيثة كشفت أن الحكومة الاتحادية قد أهملت كلياً مراقبة مقاولها الرئيسي في العراق. كانت هالبرتون شركةً في النهاية، وهدفها تأمين الأرباح. إذا كانت هالبرتون قد بذّرت الأموال فلا شك في أن الولايات المتحدة سمحت لها بذلك. كسر المسؤولون الاتحاديون القواعد مراراً، أو أنهم أشاحوا وجوههم إلى الناحية الأخرى، عندما أضافت هالبرتون أكثر من مليار دولار بصورة تكاليف إضافية مشكوكٍ فيها. اتهمت هيئة الرقابة الحكومية هالبرتون بتبذير الأموال، أو على الأقل بالعجز عن توضيح المبالغ التي أنفقتها، لكن البنتاغون كان يدفع على أية حال. أقدمت الحكومة على نقض آراء، أو تجاهل، الموظفين الذين اجترأوا على إثارة الأسئلة، بل حتى إنها وصلت إلى حدّ معاقبتهم. تجاهل كبار المسؤولين العسكريين القوانين المصمّمة للمحاسبة. أقدم البنتاغون أيضاً على تغطية تسريب معلوماتٍ محرجة من السجلات العامة نزولاً على طلب من الشركة. تعرّض بعض الذين يثيرون الفضائح إلى الطرد لكونهم جهلة، أو يمتلكون معلومات مغلوطة. أوضحت الأدلة أيضاً أن ظلّ نائب الرئيس، على الأقل، قد أدّى دوراً في معاملة تلك الشركة. تردد بعض القادة في فيلق المهندسين في الجيش في تحدي الشركة، أو إحراج نائب الرئيس. أقدم هؤلاء على تخفيض رتبة أحد أشد منتقدي الشركة بعد إصرارها على أن بنوداً في العقد كانت أقل كفاءة من المستوى الذي وعدت به هالبرتون. اعترف أحد كبار محامي الجيش، في مثالٍ آخر، في رسالة بالبريد الإلكتروني بأنه أرسل الوثائق المتعلقة بشركة هالبرتون إلى دوائر عليا طلباً للموافقة عليها. أضاف ذلك المحامي: «لو كان الأمر يتعلّق بشركة أخرى، لكنا فعلنا هذا وقدّمنا الوثائق من دون أي تعليق»[1].

لقيت هالبرتون معاملةً تختلف عن معاملة بقية شركات التعهدات، لأنها

(١) E-mail from William Ryals to David L. Petersen, July 29, 2004. Author copy.

كانت تختلف عن بقية الشركات. أرسلت هالبرتون بعثتين كبيرتين إلى العراق جعلتا منها شركة لا يستغنى عنها. أخذت البعثة الأولى، وهي الأكبر، مهمة أساسيةً على عاتقها، وهي إسكان وإطعام ٢٠٠ ٠٠٠ جندي من قوات الجيش الأميركي وقوات التحالف، ومن المدنيين أيضاً، في العراق. أمّا المهمة الأساسية الأخرى التي أخذتها الشركة على عاتقها فكانت إعادة إصلاح البنية التحتية النفطية في البلاد. لم تكن الولايات المتحدة قادرة على اتخاذ إجراءات شديدة ضد هالبرتون، لأن دورها كان كبيراً جداً، ومهماً جداً، وحيوياً جداً بالنسبة إلى المهمّة التي تقوم بها أميركا في العراق. لم تكن القضية في أن هالبرتون قد استفادت من الولايات المتحدة بقدر ما كانت أن أميركا لم تكن قادرة على الاستفادة من العراق من دون هالبرتون.

مقاولون في ميدان المعركة

اعتمد الجيش الأميركي دائماً على شركات المقاولة للمساعدة. دأب مسؤولو الشركة على الإشارة إلى أن شركة خاصة زوّدت الجيش الأميركي [الكونتيننتال] بالذخيرة خلال الثورة الأميركية[١]. قام المقاولون خلال الحرب الأهلية بتأمين الوجبات الغذائية والخيَم، وأقاموا أعمدة التلغراف. شيّد المقاولون أيضاً المطارات والمهابط، التي استخدمها مشاة البحرية في تنقلهم من جزيرة إلى جزيرة في الحرب العالمية الثانية، عندما كانوا في طريقهم إلى اليابان. حدث ذات مرّة أن ألقى اليابانيون القبض على مئات المقاولين الذين كانوا ينشئون مهبطاً، وقتلوا عدداً كبيراً منهم. تصاعد الاعتماد على المقاولين بصورة متفاوتة على مر الزمن: عمل مدني واحد مقابل عشرين جندياً في الحرب العالمية الأولى، وعمل مدني واحد مقابل سبعة جنود في الحرب العالمية الثانية، أمّا في حرب فييتنام فعمل مدني واحد مقابل ستة جنود[٢]. شهدت نهاية الحرب

(١) Jane Mayer, "Contract Sport," *The New Yorker*, February 16, 2004.

(٢) Col. Steven J. Zamparelli, "Contractors on the Battlefield: What Have We Signed Up For?" *Air Force Journal of Logistics* 23, no. 3 (fall 1999).

الباردة زيادةً كبيرة. مع ذلك ملأ المقاولون النقص الذي نشأ عن تقلّص عدد الجنود الأميركيين، وما إن بدأت حرب الخليج الأولى حتى توافد المقاولون العسكريون إلى ميدان المعركة، وانشغلوا في إصلاح أنظمة الأسلحة مثل دبابات أم ـ ١، وبطاريات صواريخ باتريوت[١].

ولّد الاعتماد المتزايد على المقاولين جوّاً من القلق في أوساط الجيش. تعلقت القضية الكبرى بميادين القتال. كان المقاولون موظّفين وليسوا جنوداً. يعني ذلك أنهم يستطيعون التخلي، ببساطة، عن مهماتهم إذا ساءت الأمور. (حدث أمر كهذا في كوريا الجنوبية في السبعينيات، أي عندما غادر المقاولون العاملون مع الجيش البلاد، بعد تردّد أنباء هجوم محتمل تعتزم كوريا الشمالية القيام به»[٢]. ترافق هذا الوضع مع مسألة أخرى: من هي الجهة التي يُفترض فيها حماية المقاولين في أثناء القتال؟ وهل يمتلك القادة الحاليون عدداً كافياً من الجنود للقيام بهذه المهمّة؟

واجه المقاولون الذين يعملون في زمن الحرب مشاكل قانونية. عرّفت اتفاقيات جنيف، وقانون لاهاي، المقاولين على أساس أنهم غير مقاتلين، وأبعدتهم عن دائرة الاستهداف، ومنحتهم حماية أسرى الحرب في حال وقعوا في الأسر. ما إن بدأ المقاولون في تأدية المهمّات التي كان الجنود يقومون بها حتى بات من الصعب المحافظة على وضعهم ذاك. ضمن المقاولون حسن عمل الدبابات، كما حلّلوا الأهداف العسكرية واقترحوها. حقّق المقاولون أيضاً مع الأعداء الذين قُبض عليهم. زادت التساؤلات غموضاً على الخصوص عن الشركات الأمنية الخاصة، وهي الشركات التي وظّفت حرّاساً مدجّجين بالأسلحة من أجل حماية المسؤولين الأميركيين. ادّعت هذه الشركات استمرار تمتعها بوضعها غير القتالي لأنها تقوم بمهمّات دفاعية فقط. دخلت هذه الشركات في معارك استمرّت ساعات طويلة مع المتمرّدين، وقامت بحماية الأهداف الحيوية مثل القيادات الأميركية والعراقية، كما اعتادت إطلاق النار

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

على السيارات التي يشتبه في أنها مفخّخة. هل تُعتبر هذه الأعمال هجومية، أم دفاعية؟ وهل عملها هذا يجعل من المقاولين العسكريين أهدافاً مشروعة؟

أحدث المقاولون الذين وجّهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم في أثناء عملهم لمصلحة الحكومة مشكلة قانونية معقّدة أخرى. يخضع الجنود دائماً لقانون الانضباط العسكري في كل مكانٍ من العالم، لكن المقاولين لا يخضعون له، باستثناء حالات الحروب التي يعلنها الكونغرس. يواجه المقاول الذي يتّهم في ارتكاب خطأ ما، من الناحية النظرية، المقاضاة أمام المحاكم في البلد المضيف، لكن من الناحية العملية فإن القضية تغرق في متاهة قانونية. تردّد المسؤولون الأميركيون أحياناً في تسليم بعض المقاولين تمهيداً لمحاكمتهم أمام المحاكم الأجنبية. تردّد المحققون الأجانب في بعض الحالات الأخرى في جرائم لا تتناول مواطنيهم. يُفترض أن يحلّ قانون الاختصاص العسكري الخارجي لعام ٢٠٠٠، هذه المشكلة وذلك عن طريق جعل المقاولين مسؤولين أمام المحاكم الأميركية. بقيت معظم المسائل القانونية، التي تبحث في الجهة المسؤولة عن سلوك المقاول، غير محلولة عندما اندلعت الحرب في العراق.

كتب العقيد في سلاح الجو الأميركي، ستيفين زامبارالي دراسةً مؤثّرةً في أواخر التسعينيات. بعثت هذه الدراسة التي كتبت في الأصل لمصلحة كليّة الحرب الجويّة، القلق في نفوس الضبّاط، وتسبّبت في إحداث ضجّة لما تضمّنته من كشفٍ صريحٍ لمدى اعتماد الجيش على شركاء معيّنين من أجل تحقيق النصر. انتقدت الدراسة وزارة الدفاع لعجزها عن تطوير استراتيجية متماسكة تنظّم عمل المقاولين في ميادين المعارك. قال زامباراليِ: «أعتقد أن ذلك يعرّض قادتنا الميدانيين للخطر»[1].

يمثّل العراق ذروة مجهود الاعتماد على التلزيم الخارجي. يوجد في هذا البلد ٥٠,٠٠٠ مقاول يقدّمون الدعم إلى ١٣٠ ٠٠٠ جندي، أي إن كل مدني يعمل مقابل ٢,٦ من الجنود الأميركيين في العراق. لم يسبق أن وصل الأمر إلى

---

(١) Ibid.

هذه النسبة إلّا في حالة واحدةٍ فقط، أي خلال الحرب الكورية. اختلف الأمر هذه المرّة في أن الجبهة ليست محدّدة بخط عرضٍ معروف، إذ إنه لا وجود لجبهة معروفة في العراق، فالقتال يحدث في كل مكان. وجد المقاولون أنفسهم، للمرّة الأولى في تاريخ الجيش الأميركي، وسط معارك حقيقية حيث يقاتلون ويموتون إلى جانب الجنود، ولا يكتفون بتقديم الدعم الحربي فقط. أخبرني العقيد في الجيش الأميركي، جو شوايتزر، خلال زيارةٍ قمت بها إلى مستودعٍ في المنطقة الخضراء يمتلئ بشاشات التلفزة المخصّصة لتتبّع نشاطات المقاولين: «لا يميّز الجيش بين كونك في زيك العسكري لا. إنها معركة إعادة الإعمار. يجد المرء بصمات هالبرتون على كل أنشطة هذه العملية.

بيغ ريد

جاء تحرّك هالبرتون نحو خطوط القتال في العراق كنتيجةٍ لخطّة عملٍ تلقّت بموجبها، ومنذ زمن طويل، العقود السياسية، والعسكرية، والاتحادية. تعود هذه الشركة بجذورها إلى شركتين تبعتا مسارين مختلفين للنجاح. تأسست الشركة الأولى في حقول نفط أوكلاهوما في العام ١٩١٩، على يد إيرل بي. هالبرتون، وهو مغامرٌ شرسٌ يكره الحكومات القوية[١]. أسّس هذا الرجل الشركة كي تكون شركة خدمات بترولية تساعد المنقّبين على البترول في صيانة معداتهم، وعلى زيادة إنتاج آبارهم. أُطلق عليه لقب بيغ ريد. اكتسب الرجل شهرةً ومصداقيةً واسعة نظراً لاستعداد مهندسي الشركة للذهاب إلى أي مكان والقيام بأية مهمة.

وضعت هالبرتون كراهيتها الموروثة للحكومات جانباً في العام ١٩٦٢، وذلك عندما اشترت شركة براون آند روت، وهي شركة هندسة ومقاولات تعمل

(١) Peter Elkind, "The Truth About Halliburton: No-bid Contracts, Cronyism, Profiteering - Scandal Clings to This Company Like Lint on a $100 Bag of Laundry. But the Really Ugly Tale About Halliburton? Its Business," *Fortune*, April 18, 2005, p. 190.

في تكساس، وتمتلك ماضياً سياسياً. أسّس الشقيقان جورج وهيرمان براون شركتهما من خلال التعاقد مع الحكومة. ويرجع ذلك غالباً إلى علاقتهما بشابٍ ديموقراطي من تكساس يدعى ليندون جونسون. أدّى جونسون دوراً حاسماً في عملية إقرارِ تشريعات في مجلس النواب من شأنها أن تضمن حصول براون آند روت على أول مشروعٍ كبيرٍ لها. كان المشروع عبارةً عن بناء سدٍّ في منطقة تكساس هيل كونتري. قامت التبرعات التي قدّمتها براون آند روت بدور حاسم في أول نصرٍ سياسي كبير يسجّله جونسون. حدث ذلك عندما رشّح جونسون نفسه لنيل مقعدٍ في مجلس الشيوخ في العام ١٩٤٨، أي عندما نجح بفارقٍ ضئيلٍ من الأصوات. حرصت براون آند روت في ذلك الوقت على تقديم عدة أكياسٍ ملأى بآلاف الدولارات إلى حملة جونسون[١]. تزامن تصاعد نجم جونسون سياسياً مع تصاعد حظوظ براون آند روت مالياً. فازت الشركة بقائمةٍ مذهلةٍ من العقود الاتحادية. تضمّنت هذه العقود بناء قواعد عسكرية في الخارج، وبناء السفن خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى بناء مركز جونسون الفضائي في هيوستون. أصبحت براون آند روت مع حلول عام ١٩٦٩، أكبر شركة بناءٍ في البلاد، ووصلت مبيعاتها في ذلك العام إلى ١,٦ مليار دولار[٢].

أعطت حرب فييتنام براون آند روت آخر دفعٍ لها نحو القمة. انضمّت هذه الشركة، بعد أن اشترتها هالبرتون، إلى تحالفٍ يتألّف من أربع شركات في فييتنام من أجل بناء ما قيمته مليارا دولار من منشآت مهابط الطائرات، والمستشفيات، والقواعد العسكرية، ما بين عامَي ١٩٦٥ و١٩٧٢[٣]. ألقى مكتب المحاسبة العمومية اللوم في العام ١٩٦٧، على «بنّائي فييتنام» نظراً إلى

(١) Dan Briody, *The Halliburton Agenda: The Politics of Oil and Money* (Hoboken, N.J.: Wiley, 2004), p. 130.

(٢) Ibid., p. 169.

(٣) James M. Carter, "The Merchants of Blood: War Profiteering from Vietnam to Iraq," *CounterPunch*, December 11, 2003, Available at http://www.counter punch.org/carter12112003.html.

الثغرات المحاسبية الكبيرة، والسماح بسرقة اللوازم. تحوّلت شركة براون آند روت إلى هدفٍ عند المحتجّين على الحرب، وهم الذين أطلقوا على الشركة اسم بيرن آند لوت [أي أحرِق واسرِق]. استدعت هذه الإشكالات الشجب من جانب نائب جمهوري شابٍ من إيلينوي. جاءت عبارات الشجب هذه بمثابة صدى مماثلٍ تماماً للملاحظات التي ساقها الديموقراطيون عن الشركة ذاتها بعد مرور أربعين عاماً. قال ذلك النائب الشاب: «لا أفهم أبداً لماذا لم يتم التدقيق بشكلٍ كافٍ في هذا العقد الضخم، وهو ما زال غير خاضع للتدقيق حتى الآن. إن مجال الهدر وكسب الأرباح في عقدٍ كهذا كبير جداً»[١]. سأكشف الآن عن اسم ذلك النائب: إنه دونالد رامسفيلد.

تموين ونقل

عزّزت هالبرتون أهميتها بالنسبة إلى الجيش الأميركي في التسعينيات، وذلك بفضل نهاية الحرب الباردة من جهة، وصعود ديك تشيني من جهةٍ ثانية. كان تشيني حينئذ وزير دفاع في حكومة بوش الأب. أقدم الرجل على تخفيض الإنفاق العسكري بحدود ١٠ مليارات دولار، كما أنقص عديد الجنود من ٢,٢ مليون رجلٍ إلى ١,٦ مليون رجل[٢]. تبنّى تشيني فكرة تلزيم الأعمال للقطاع الخاص كي يستطيع تنفيذ هذه التخفيضات. كلّف الرجل شركةً من أجل درس ما إذا كان الجيش يستطيع إسناد بعض أعمال التموين والنقل التي يقوم بها إلى الشركات الخاصة. فازت شركة براون آند روت بعقد القيام بهذه الدراسة.

أدّت الدراسة التي قامت بها براون آند روت إلى تأسيس برنامج إدماج الأعمال اللوجستية المدنية، أو LOGCAP اختصاراً. أدى LOGCAP عملياً إلى تسليم عمليات التموين التي يقوم بها الجيش إلى شركة خاصة. كان العمل رهيباً: يتعيّن على المقاول [الملتزم] أن يكون جاهزاً على الفور لتأمين وجبات

(١) Ibid.

(٢) Briody, *Halliburton*, p. 196.

الطعام والإسكان لنحو ٢٠ ٠٠٠ جندي منتشرين في مجموعة منوّعة من البقاع الساخنة في العالم، ولمدة ١٨٠ يوماً[1]. ما اسم الشركة الأولى التي فازت بالعقد؟ إنها هالبرتون. فازت الشركة في العام ١٩٩٢، بعقدٍ لمدة خمس سنوات، وذلك في منافسةٍ مع ستٍ وثلاثين من الشركات الأخرى التي قدّمت العطاءات، ولعل ذلك لم يكن بالأمر المدهش، بما أنها كانت هي الشركة التي أعدّت الخطط.

كان عقد التموين من نوع ما فوق الكلفة، وهي عبارةٌ بشعة مع أن فكرتها بسيطة. تضمّنت عقود ما فوق الكلفة الربح بصورة أساسية. تدفع الحكومة بموجب هذا العقد أية تكاليف يكابدها المتعاقد، بالإضافة إلى هامش ربح ضئيل. تستند الفكرة إلى أن هذه العقود تزيل المخاطر المالية التي من المحتمل أن تثني الشركات المؤهّلة عن التقدّم بعروضها.

يُفترض أساساً أن يكون مجال استخدام عقود ما فوق الكلفة محدوداً، أي أنه ينحصر في الحالات التي لا يكون فيها المتعاقد متأكّداً من حجم المبالغ المطلوبة للقيام بالمهمة، وذلك لأن الحكومة والهيئات الرقابية تعتبر العقود دعوة إلى الغش. وبدلاً من أن تقع مسؤولية تخفيض الأكلاف على المقاول الذي يفوز بالعقد، أي مثلما يحصل في العقود ذات المبالغ الثابتة، نرى أن هذا النوع من العقود يضع المسؤولية كاملة على الحكومة.

لم يكن هامش الربح في أول عقد تموين ونقل فازت به هالبرتون أكبر من واحد بالمئة، لكن كان من المفهوم أنه لو سار العمل في الشركة على مايرام، أي إذا استطاعت تخفيض الأكلاف، فيمكن للجيش عندئذ أن يزيد نسبة الربح إلى ٩ بالمئة. بقي الجيش معتمداً على مساعدة هالبرتون طوال فترة التسعينيات، لكنه كان مضطراً إلى ذلك لأن عديده وصل إلى أصغر رقم له منذ الحرب الكورية عندما ترك تشيني منصبه في العام ١٩٩٣. شيّدت هالبرتّون المعسكرات، وقدّمت الغذاء والماء إلى الجنود الأميركيين في الصومال، هايتي، رواندا، الكويت، والبلقان. تزايدت في هذه الأثناء شعبية هذا البرنامج لأنه مكّن القادة

(١) Ibid., p. 184.

العسكريين من زيادة نسبة الجنود المدجّجين بالسلاح على جنود الخطوط الخلفية، وهو الأمر الذي يسمح للمزيد من الجنود في القتال بدلاً من تحضير الطعام. أحب الجنود هذا الترتيب أيضاً. استُبدلت الخيم، والوجبات المحفوظة في الأكياس، ودلاء المياه الباردة، بالمقطورات المزوّدة بأجهزة تكييف الهواء، والمطاعم، والمياه الساخنة للاستحمام. كانت هالبرتون سعيدة مع هذه الترتيبات هي الأخرى. أمّنت الشركة دخلاً بلغ ٢,٢ مليار دولار بنتيجة أعمالها في البلقان في عام ٢٠٠٠، كما ضمنت الشركة ٩٨ بالمئة على الأقل من العلاوة المتّفق عليها.

لم يسعد الجميع بنتيجة هذه الترتيبات. اشتكى مدقّقو حسابات الحكومة وضباط الجيش من هذا الهدر. قال مدقّقو حسابات الحكومة إن بعض قادة الجيش تساءلوا عما إذا كان «مستوى الخدمات أعلى من ذاك الذي نحتاج إليه في الواقع». انتشرت تقارير تفيد أن هالبرتون استخدمت عدداً هائلاً من الموظفين في البلقان بحيث إن المكاتب كانت تنظّف أربع مراتٍ يومياً. لم تؤثر هذه الشكاوى في أرباح هالبرتون. حدث في العام ١٩٩٧، أي في وقت تجديد العقد، أن خسرت هالبرتون أمام شركة داينا كورب، لكنها كانت نكسةً موقتة فقط. قصد الجيش حدوث هذا الاستثناء من أجل السماح للشركة بإكمال العمل في البلقان. حان وقت تجديد عقد التموين والنقل ثانيةً في العام ٢٠٠١، وعندئذ فازت هالبرتون ثانية، وذلك عن طريق شركتها الفرعية KBR وهي الشركة التي نشأت بنتيجة اندماج براون آند روت وأم. دبليو. كيلوغ.

كانت مدّة العقد عشر سنين، لكن هوامش الربح كانت أصغر. ضمنت KBR ربحاً بلغت نسبته واحداً بالمئة، لكن لم تتمكّن الشركة هذه المرة من كسب أكثر من ٢ بالمئة عن الأداء الجيد. لم يحدّد العقد طبيعة الطلبيات المسلّمة، وأبقى الكميات من دون سقف محدّد، وهو الأمر الذي يفرض أن تبقى KBR جاهزة لتقديم أي شيء تريده الحكومة بغض النظر عن طول المدة اللازمة، أو الكميات المطلوبة[1]. أدّت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والحرب

(١) Elkind, "The Truth About Halliburton".

في العراق إلى وضع الشركة، وفلسفة الجيش الكاملة، أمام امتحانٍ بشكلٍ لم يسبق له مثيل.

المعمودية وبيرغر كينغ

لم تخطط الحكومة الأميركية ولا شركة هالبرتون لمدّة الاحتلال الطويلة هذه التي يقوم بها ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ جندي ينتشرون على امتداد دولة بحجم كاليفورنيا. بدأ الجيش في زيادة طلباته الضخمة والمتغيرة على الدوام من KBR، ولم يكن من المستغرب أن تحاول الشركة تلبية هذه الطلبات. ساهمت أولويات فترة ما بعد الحرب في حالة الفوضى التي نتجت بعد ذلك. اكتشف مدقّقو الحكومة، مثلاً، أن البنتاغون لم يضع طلباته المتعلقة بإسكان الجنود وإطعامهم في العراق عند KBR إلا في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، أي بعد مرور سبعة أشهر تقريباً على طلبه من الشركة البدء بالتخطيط للإشراف على حقول النفط العراقية.

تطلّبت مهمّة KBR في البداية إنشاء ستة معسكرات في الكويت، بسعةٍ قصوى تبلغ ٥٠,٠٠٠ جندي. اتسعت المهمّة بسرعة في غضون أشهر من الاجتياح الأميركي. أعطت الولايات المتحدة KBR في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣، مهلة ثلاثة أسابيع فقط من أجل إقامة أربعة وعشرين معسكراً، وكذلك من أجل تقديم الوجبات الغذائية إلى ١٢٠ ٠٠٠ جندي تابعين للجيش الخامس الأميركي. توالت الطلبات بعد ذلك تباعاً. بدأت KBR، ببطء، تسليم الطلبات في أوقاتها المحددة. تمكّنت الشركة، بعد مرور سنة على الغزو من بناء ما يعادل ستين بلدة أميركية على امتداد العراق. فعلت الشركة ذلك في أماكن وعرة وتحت تهديد النيران. ضمّت هذه المعسكرات ٢١١ ٠٠٠ جندي أميركي وجنوداً من قوات التحالف. وقدّمت الشركة ٦٠ مليون وجبة طعام، ونقلت ثلاثة ملايين متر مكعب من النفايات، ونظّفت مليون مرحاض نقّال، كما غسلت ١,٥ مليون حزمة من الثياب[١].

---

(١) KBR press release, July 2004.

لم تساورني أية شكوك أينما توجّهت في العراق في أن KBR هي التي تقدّم التموين للجنود الأميركيين. قامت الشركة بعملٍ مدهشٍ شمل الإسكان، وتقديم الوجبات الغذائية، والاعتناء بالجيش، وذلك بدءاً بكركوك وحتى البصرة. إن معسكر ليبرتي [الحرية]، وهو مقرّ قيادة الجيش الأميركي في العراق، هو أبرز مثالٍ على الجهد الذي قامت به الشركة. يقع هذا المعسكر، الذي كان بمثابة مدينة صغيرة، قرب مطار بغداد. تردّد الجنود إلى منشآت التموين التابعة لشركة KBR، أو «دي فاكز» كما تسمّى. قدّمت قاعات الطعام الجماعية الإسبانية ـ الأميركية، واشتملت على حانات البوريتو، ووقف الطباخون يعدّون النقانق المقلية، وشرائح اللحم المقلية (الهامبرغر) بحسب الكميات المطلوبة منهم. اشتملت هذه القاعات أيضاً على الأكشاك المعدّة لبيع المثلّجات التي تعلوها الكريما من ماركة باسكين روبنز. قدّمت KBR التموين إلى المطاعم الأخرى أيضاً: احتل مطعم صابواي مكاناً له في مهبطٍ للطائرات العسكرية، واتخذ بيرغر كينغ مقطورةً بيضاء يعلوها الغبار استقدمها على دواليب، كي يقدم أطعمته. أما مطعم فوكس فقد اختار أن يقدّم خدماته صالات مكيفة الهواء ومزوّدة بأرائك جلدية، بالإضافة إلى أجهزة التلفزة الموصولة بالشبكات الفضائية. نام الجنود غير المحظوظين في خيَم مكيفة تابعة لـ KBR، أمّا الجنود الأكثر حظاً فقد نام كل اثنين منهم في مقطورة واحدة، واستخدما مرحاضاً مشتركاً.

ساعدت KBR الجيش على تركيب بي. أكس في قاعدة بحجم حظيرة طائرة. باعت الشركة كل شيء بدءاً بالأقراص المدمجة التي تصنعها فاتبوي سليم، ودايف ماثيوز، وبايونس إلى رقاقات لحم الخنزير المشوي، وريد بول، وغايم بوي. اشتمل مركز القيادة ليبرتي على غرف تمارين رياضية، وقاعات لرقصة السالسا، وصفوفٍ من الحواسيب الموصولة مع شبكة الإنترنت. نشطت الحافلات التي يقودها باكستانيون في أنحاء القاعدة على نحوٍ منتظم، بينما صدحت أنغام البوب الشرق أوسطية الهادئة من مكبّرات صوت ركّبت فيها. ضمّ معسكر سترايكر، المجاور لمعسكر ليبرتي، خيمة طويلة من «الجنفاص» منخفضة

السقف. ضمّت الخيمة صندوقاً خشبياً مخصصاً لعمادة كاملة على طريقة المعمدانية الجنوبية. كان هذا معسكراً واحداً فقط من أصل عشرات المعسكرات الأخرى المشابهة، والمنتشرة على امتداد العراق. عمدت KBR إلى نقل أقسام من مدن أميركا وبعثرتها فوق رمال الصحراء على بعد ستة آلاف ميلٍ من البلاد.

لم يكن توفير الرفاهية الموجودة في الوطن رخيصاً. بدا للمراقب أن تصرّفات بعض الشركات تتميز بالاستهتار والتبذير. أقدم بعض المدقّقين على وصف البيئة الفوضوية، حيث يضطر الموظفون إلى تحضير ما يزيد على مئة طلب شراء يومياً، مع العلم بأنهم يعملون من اثنتي عشرة إلى أربع عشرة ساعة يومياً، سبعة أيامٍ في الأسبوع. قال المدقّقون إن العمال وقعوا في أخطاء كثيرة بنتيجة إسراعهمً في القيام بمهماتهم. وصف لي جون مانشيني، الذي يعمل بصفة مشرف مشتريات أن هالبرتون اشترت في إحدى المرّات عربة إطفاء الحرائق بقيمة ٧٥٠ ٠٠٠ دولار، لكن تبيّن أنها من دون نفع لأن فتحات خراطيم المياه فيها لا تتناسب مع صنابير إطفاء الحرائق الكويتية. اشترت الشركة في مناسبة أخرى خمسة وعشرين طناً من المسامير، لكن تبيّن أنها أطول من المطلوب. طُمرت المسامير في قطعة أرضٍ مسوّرة في مكان مجهول. لم تكن عملية الهدر هذه عرضيةً تماماً. عمل هنري بنتينغ بصفة مشترٍ ميداني للشركة في الكويت. قال لي إن الشركة اشترت مناشف ذات لون أصفر فاقع، لكنها تحمل شارة KBR مقابل ٧,٥٠ دولارات للقطعة الواحدة، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه ثمن منشفة الحمام العادية ٢,٥٠ دولار. رفع السيناتور بايرون دورغان الذي يمثّل داكوتا الشمالية واحدةً من هذه المناشف في أثناء إحدى جلسات الاستماع، ثم أعلن أنها نموذج عن الهدر الذي تمثّله KBR . أقدمت الشركة بعد ذلك على إزالة رمزها عن كل مشترياتها في العراق. حافظت هالبرتون على وجودها، سواء مع رموزٍ أو بدونها.

عملت ماري دي يونغ، ذات الشعر الأدكن مرشدةً دينية في الجيش، غير أنّها انضمّت إلى هالبرتون على أمل الذهاب إلى العراق، لكنها عُيّنت في الكويت. عملت ماري مدّة ستة أشهر مع هالبرتون. أبلغتني بأنها دهشت من الفوضى والتبذير اللذين كانت تلاحظهما يومياً. أخبرتني أيضاً بأنها حاولت عدة

مرات المفاوضة من أجل الحصول على أسعار أقل، لكن المسؤولين ذوي الرتب العليا منعوها من ذلك، ولم يُظهروا رغبتهم في تخفيض الأسعار. أخبرتني ماري أن الشركة كانت تدفع مبلغ ١,٢ مليون دولار شهرياً إلى شركةٍ تدعى لا نوفيل مقابل ١٢٠٠٠ كيسٍ من الثياب المعدّة للغسل، أي بكلفة ١٠٠ دولار للكيس الواحد. (واجه أحد موظّفي لا نوفيل اتهاماتٍ مع أحد مدراء هالبرتون في قضية تورطهما في عملية رشوة تبلغ قيمتها ٥,٥ ملايين دولار من ضمن صفقة تخزين وقود). قالت لي دي يونغ التي استقالت باشمئزاز في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، وعادت إلى الجامعة كي تحصل على درجة دكتوراه في التعليم، وتحليل السياسات العامة: «ساد مفهوم يقول بأننا قادرون على إنفاق قدر ما نريد، لأن الحكومة لن تقوم بأية إجراءات صارمة في السنة الأولى من الحرب. لم تمتلك الشركة أي حافزٍ يدفعها إلى التعقّل، لأن عقودها كانت تضمن لهم الربح ما فوق الكلفة».

أكلاف مشكوكٍ فيها

تسبّبت طريقة الإنفاق التي تتّبعها KBR في ظهور القلق بين بعض أصحاب المراكز العليا أيضاً. عمدت وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وهي مكتب التدقيق الرئيسي التابع للبنتاغون، إلى التدقيق عن كثب في حسابات هالبرتون بعدما تضخّمت عقودها. خلُص المدقّقون إلى أن أنظمة الشركة الداخلية لا تكفي لتتبع مسارات الأموال الداخلة والخارجة، وعلى الأخص ما يتعلق بحسابات عشرات الآلاف من مقاوليها الفرعيين. أبلغت الشركة الحكومة في إحدى المرّات أنها تنفق ٧٠ مليون دولار على خدمات الوجبات الغذائية، هذا في الوقت الذي عمدت الشركة إلى إلغاء الاتفاقيات المتعلقة بالخدمات المشار إليها. ألقت KBR باللائمة في هذه القضية على الحجم الضخم للعقود التي تنفّذها[1].

(١) Defense Contract Audit Agency, "Memorandum for Corporate Administrative Contracting Officer," January 13, 2004, p. 2.

شعرت وكالة التدقيق بقلقٍ متزايد إذ إنّ KBR طالبت بمبلغٍ وصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لقاء وجبات طعام لم تقدم للجنود فعلياً. قال المدقّقون إنه يتعيّن على KBR أن تحصّل مبالغ لقاء الخدمات التي تُقدّم لكل جندي فعلياً. جادلت الشركة، في المقابل بأنها تتصرف مثل الذي يقدّم الطعام لحفلة عرسٍ. وأضافت إنه إذا طلب الجيش إلى الشركة تقديم الوجبات الغذائية إلى ٤,٠٠٠ جندي، لكن لم يظهر [في قاعة المطعم] سوى ٣ ٥٠٠ جندي فقط، فإن الجيش يظل ملزماً بالدفع عن العدد المتّفق عليه. توصّل الجانبان إلى حلٍّ في النهاية بأن قبضت KBR المبلغ بعد حسم ٥٥ مليون دولار من المبلغ موضوع النزاع(١). تضخّمت المبالغ شهراً بعد شهر [مثل كرةٍ ثلجٍ متدحرجة]، واستمر ذلك حتى شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، حين طالبت الشركة بمبلغٍ يفوق مليار دولار مقابل أكلافٍ مشكوكٍ فيها(٢). وصل الأمر إلى حدّ اعتراف شركة هالبرتون أنها أيقنت أن المهمّات التي تقوم بها تفوق قدرتها بكثير. أبلغ ألفريد نيفجين، وهو رئيس العمليات المسؤول عن العمليات الحكومية، الكونغرس في شهر تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٤: «لن يجرؤ أحد في KBR على القول بعدم وجود عيوب في عملياتنا التي نقوم بها في هذه الظروف. اقترفنا، من دون شك، بعض الأخطاء، لكننا واثقون بأن KBR قدّمت خدماتها، وأتمت مهمتها مقابل كلفة عادلة ومعقولة».

تمثّلت متاعب KBR في تنفيذ مهمّاتها المطلوبة منها تجاه الجنود بالأمور المحاسبية أساساً، وليس حول أدائها. قدّمت الشركة خدماتها لكنها هدرت المال في أثناء العملية. كُتب الكثير في الماضي عن أن الولايات المتحدة ليس لديها ما يكفي من الجنود من أجل ضمان أمن العراق. يصدق الأمر ذاته بالنسبة إلى المسؤولين عن العقود، وهم الذين من المفترض فيهم التفكير في دافعي

---

(١) U.S. Army Field Support Command, Press Release, April 5, 2005.

(٢) تقرير الأقلية الذي أعدته لجنة الإصلاح الحكومي في مجلس النواب، ولجنة السياسات الديموقراطية في مجلس الشيوخ، ٢٧ حزيران/يونيو، ٢٠٠٥، والذي جاء فيه «استجواب هالبرتون، والتكاليف غير المرفقة بوثائق تفوق قيمتها مبلغ ١,٤ مليار دولار».

الضرائب عندما يشرفون على الشركات الخاصة التي تعمل لمصلحة الحكومة الاتحادية. لا يمتلك الجيش العدد الكافي من الموظفين، ولا المعلومات، ولا الوقت من أجل تخفيض الأكلاف المتضخمة. برزت المشكلة على الأرض بشكلٍ خاص. بقيت الفرقة ١٠١ المحمولة جواً من دون ضابط مكلفٍ بالإشراف على العقود مع هالبرتون في العراق، وذلك على الرغم من أن القادة العسكريين ظلوا يقدّمون طلبات شراء التجهيزات والإمدادات إلى الشركة(١). أسرع الجيش إلى إرسال ضباط من الاحتياط لم يتلقّوا سوى أقل من أسبوعين من التدريب، وذلك من أجل التعويض عن هذا النقص.

أصدر الجيش، وبعد كل هذه الجهود، شيكاً مفتوحاً [على بياض] لمصلحة هالبرتون التي دأبت في تحديد الأسعار التي تطلبها، وكان الجيش يدفع على الدوام. اعتبر الجيش أن القواعد والشروط أصبحت من التفاصيل التي لا يمتلك الجيش وقتاً، أو رغبةً، في التحقيق فيها، فضلاً عن التشكيك فيها. سجّل تقرير أصدرته وكالة تدقيق حسابات الجيش في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٤، كل هذه الفوضى. طلب الجيش إلى هالبرتون في إحدى المرات أن توظف مشرفاً على المعسكر لمدّة سنة ـ لكنه عمد عند تحرير اتفاقية العقد إلى إعطاء هذا المشرف أجور سنتين. سجّلت هالبرتون في حالةٍ أخرى على الحكومة مبلغ ٦١٧,٠٠٠ دولار ثمن مشروبات غازية استهلكها ٢,٥٠٠ جندي ـ وهو مبلغ يعني أن الجندي الواحد قد استهلك ما قيمته ٢٤٧ دولاراً من هذه المشروبات. أحصت الوكالة مبلغ ٤٠ مليون دولار لقاء أكلافٍ مشكوكٍ فيها تقدّمت بها هالبرتون عن فترة ثمانية عشر شهراً تنتهي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٤. خلُص التقرير إلى القول: «يرجع التقصير الواضح في أداء الشركة، وبشكلٍ أساسي، إلى ما قامت به الحكومة، أو ما لم تقم به».

أجرى مكتب التدقيق في حسابات الحكومة بدوره مراجعةً معمّقة لعمليات

(١) David Walker, Testimony Before the House Government Reform Committee, June 15, 2004.

التموين التي نفذتها الشركة، ووصل إلى استنتاجٍ مماثل. أبلغ دافيد والكر، وهو رئيس هذه الوكالة غير الحزبية، الكونغرس في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، أنه لا شركة KBR، ولا الجيش مهتمّان بتخفيض الأكلاف التي يتضمنها عقد التموين. لم يصدر الجيش أوامر محددة إلى القادة العسكريين كي يطلب إليهم التوفير في أكلاف هذا العقد حتى شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، أي بعد مرور تسعة أشهر على بداية الحرب. أنحى البنتاغون بمسؤولية الأخطاء على ضغوط الأيام الأولى للحرب، لكن والكر قال إن المفتشين الذين يعملون بإمرته اكتشفوا وجود هدرٍ مستمرٍ بعد مرور سنةٍ على الاجتياح. قال الرجل: «لاحظنا قدراً ضئيلاً من الاهتمام بخفض الكلفة»[1]. أبلغ والكر مجموعةً من المراسلين أن مجموع الهدر قد يصل إلى مليارات الدولارات. يتضح لنا أن ملياراً من هنا، وملياراً من هناك، يشكّلان مبلغاً مقدراً.

شخص يدعى موبس

شكّل عقد تموين شركة KBR نقطة الانطلاق للفوز بثاني عقدٍ لها، والذي أثار جدلاً أكبر: إعادة إحياء الصناعة النفطية في العراق. أقدم فايث، وكيل وزارة الدفاع، الذي عمل كثيراً في خريف سنة ٢٠٠٢، في التخطيط لفترة ما بعد الحرب، على تكليف أكبر مساعديه، وهو مايكل موبس، معالجة قضية نفط العراق. كان موبس محامياً، ويجيد الروسية، أي أشبه ما يكون بزيليغ، الذي ينتمي إلى المحافظين الجدد، وبرز في سلسلة من المناظرات الصغيرة. (لعل أبرزها كان تقديمه في إحدى المراحل إعلان موبس»، وهو تصريح أدلى به تحت القسم افترض فيه أن الحكومة تستطيع توقيف أي شخصٍ يُشتبه في أنه إرهابي لمدة غير محددة، ومن دون أن توجّه إليه أية اتهامات. رفض قاضي المحكمة هذه الحجة: «تقتضي العملية شيئاً غير ذلك الزعم المبدئي من شخصٍ

---

(١) Ibid.

يدعى موبس»[١]) لم تكن عملية إعادة إعمار صناعة العراق النفطية، سوى مهمة موقتة أخرى [بالنسبة إليه] في الحرب على الإرهاب.

استنتج موبس أن الصناعة النفطية العراقية في حالة سيئة ـ أي في حالة أسوأ مما اعترف به علناً أي شخصٍ في الإدارة بعد بداية الغزو. حصل موبس من مسؤولين سابقين كانوا يعملون في شركات نفطية، وفي الجيش، وفي وكالاتٍ حكومية على معلوماتٍ غير رسمية، وذلك كي يتمكن من تحديد الأشخاص الذين يستطيعون معالجة العدد الكبير من المشاكل القائمة في هذه الصناعة. تبيّن له أن نظام الآبار، والأنابيب، والمصافي النفطية المتقادم، يحتاج إلى إصلاحاتٍ جدّية. تردّد في هذه الأثناء اسم شركة واحدة: هالبرتون، وهي الشركة المتخصصة في الخدمات النفطية، أي الإصلاح والترميم، والصيانة، والأعمال الأخرى المرتبطة بعملية استخراج النفط من باطن الأرض. امتلكت الشركة ميزةً إضافية عن غيرها من الشركات التي تستطيع القيام بالمهمة، فشركتها الفرعية KBR حصلت فعلاً على عقد تموين ونقل، وهو الأمر الذي يعني أن هذه الشركة الفرعية قد بدأت بالعمل فعلاً، أي إنها تعمل مع الجيش عن كثب من أجل التخطيط لغزو العراق[٢]. عمد الجيش الأميركي، وبناءً على إلحاح موبس، إلى منح عقدٍ إلى شركة KBR قيمته ١,٩ مليون دولار أميركي، لقاء إجرائها دراسةً تخطيطية عن إصلاح البنية التحتية النفطية في العراق. يُفترض هنا أن يكون المسؤولون الحكوميون عن منح العقود، وهم أنفسهم الذين وقّعوا العقد عن الحكومة الأميركية، متحرّرين من أية ضغوط قد تؤثّر في قراراتهم. عمد موبس، وهو المعيّن بنفوذٍ سياسي، إلى توجيه ضغوطه كي يُمنح العقد إلى الشركة التي اعتقد أنها الفضلى. كان منح العقد بهذه الطريقة أول مثالٍ يبرهن على أن الولايات المتحدة قد خرقت القواعد المتّبعة لمصلحة هالبرتون.

---

(١) Freedberg, Hegland, and Maggs, "A Postwar Who's Who."

(٢) استقيت معظم المعلومات المتعلقة بدور موبس من مقابلات أجريتها مع موظف يعمل في مكتب النائب هنري واكسمان، الذي تسلّم تلخيصاً من موبس. يُحتمل أن تكون هذه الرواية متحيزة، لكن لم يقدم أحد على التشكيك فيها. رفض موبس طلب إجراء مقابلة معه.

استخدم موبس، من جهةٍ ثانية، عقد التموين والنقل الذي حصلت عليه KBR، كي يسوّق عقد التخطيط. وكلّف المسؤولون الحكوميون شركة KBR القيام بمهمّات ـ سميّت أوامر مهمّة ـ بموجب هذا العقد، والتي تتولى الشركة تنفيذها بعد ذلك. قرّر موبس أن يجعل التخطيط للحرب من ضمن أوامر المهمة هذه. قدّم اثنان من محامي الجيش اعتراضاً على هذا التدبير: من المفترض أن يُستخدم عقد التموين من أجل تقديم الوجبات الغذائية للجنود، وليس من أجل التخطيط للعقود النفطية. توجّه موبس إلى محامٍ يعمل في مكتب رامسفيلد، وحصل من هناك على الموافقة التي كان يسعى إليها. توصّل مكتب التدقيق في الحسابات الحكومية في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، إلى استنتاجٍ يقول إن استخدام موبس عقد التموين كان في غير محلّه. جاء هذا الاستنتاج متأخراً جداً، ولم يعد بالإمكان عمل أي شيء في ذلك الوقت. أخبرني تشارلز تايفر، وهو أستاذ القانون في جامعة بلتيمور: «دفع المحامون السياسيون الذين يعملون في مكتب رامسفيلد أولئك الموظفين إلى الضغط من أجل قبول عقد هاليبرتون السرّي. أعطت هذه التصرفات فكرةً مقلقةً عن طريقة ممارسة النفوذ».

أدرك المعنيون، أخيراً، أن الفترة الزمنية القصيرة التي حدّدت لبدء الحرب تحتّم أن تقوم الشركة التي وضعت الخطط بتنفيذها[1]. مثّل هذا خرقاً فاضحاً لقواعد منح العقود، وهو الأمر الذي شجّع الشركات الأخرى على عدم التقدم بعروضٍ من أجل تنفيذ المهمّات التي ساعدت على خلقها. كانت KBR في الواقع تضع مواصفات المهمة التي ستقوم بها.

دخول بوناتين على الخط

اصطدمت جهود تدوير الزوايا من أجل منح عقد النفط إلى هاليبرتون، والتي بذلها البنتاغون خلال فصل الشتاء، بصخرةٍ معارضةٍ قوية اسمها بوناتين

---

(١) يعتقد المخططون في DOD أن عقد التصميم «سوف يتسبب في تأهيل كيلوغ براون آند روت بشكلٍ حصري كي تنفذ هذا التصميم». من شهادة دافيد والكر في الكونغرس.

غرينهاوس. شقتّ غرينهاوس، وهي امرأة سوداء طويلة القامة وعريضة المنكبين، طريقها وسط بيئة معظمها من البيض والذكور، كي تصبح أرفع مسؤول عن منح العقود في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. وهناك قصّة طويلة لهذه المرأة التي نشأت وسط أسرةٍ فقيرة في بلدة راي فيل، لويزيانا، وهي بلدة تكثر فيها زراعة القطن، وتميزت في الماضي بسياسة الفصل العنصري. لم يستطع والدها اجتياز الصف الثالث، لكنه أشرف على مكبس القطن في البلدة. جهدت والدتها، في المقابل، أن ينال أولادها جميعاً قسطهم من التعليم، وأن يكونوا فخورين. أخبرتني غرينهاوس: «لم يكن هناك شيء يمنعني من التفوّق في كل شيء أقوم به. لم أستطِع الالتزام بما تمثله صورة راي فيل، لويزيانا، لأنه لا بد من وجود طريقة حياةٍ تختلف عنها». تمكّن معظم أشقاء غرينهاوس وشقيقاتها من نيل شهاداتٍ عالية. أما شقيقها إلفين هايز فتمكّن من تأمين مكان له في قاعة المشاهير في كرة السلة عندما لعب مع هيوستون روكيتس (صواريخ هيوستون). أمّا شقيقتها فكانت واحدة من أوائل الأساتذة السود في جامعة ولاية لويزيانا، وهي متخصّصة في أدب شوسر. تستطيع غرينهاوس [الشقيقة] الآن أن تتلو المقاطع الشعرية الأولى الواردة في حكايات كانتربري باللهجة الإنجليزية الوسيطة.

وجدت غرينهاوس مكاناً لها في عالم العقود الحكومية. تزوجت في العام ١٩٦٥، صديق طفولتها ألوسيوس غرينهاوس، ثم رافقته في أثناء تنقلاته المتعددة مع الجيش. رافقته أخيراً في أثناء تولّيه منصب ضابط عقود الشراء، وحصلت في هذه الفترة على ثلاث درجات ماجستير. نجحت أخيراً في مهنة تطلّبت منها التفوق في دراسة دليل القواعد في منح عقود الشراء الاتحادية، وهو الدليل الذي يتألف من ١,٩٢٣ صفحة. تُعتبر غرينهاوس من نوع النساء المتشددات، والمتّزنات، والمتمسكات بالقوانين. تحتفظ هذه المرأة أيضاً بإيمانٍ ديني عميق، وتمتلك إحساساً بالخطأ والصواب. أدركت أيضاً أن قوانين التعاقد قد كُتبت للتأكّد من أن كل شركة ـ سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، غنية أم فقيرة ـ تمتلك فرصةً معقولة [من الحصول على العقود الحكومية]. آمنت غرينهاوس بعمق بهذا المبدأ، ولهذا تضايقت عندما رأت مدى العلاقة العميقة التي تربط ما بين سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وبين هالبرتون.

شاركت غرينهاوس في اجتماعٍ عُقد في البنتاغون في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣، أي قبل ثلاثة أسابيع من بداية الحرب. ضمّ الاجتماع اللاعبين الرئيسيين المشاركين في مجهود إعادة البناء: وزارة الخارجية، البنتاغون، وUSAID. كان موضوع الاجتماع عقد النفط [العراقي]، وأراد فيلق الهندسة أن يمنحه إلى KBR. انزعجت غرينهاوس من الفكرة برمّتها، لأنها لم تستطِع أن تفهم سبب إسناد مهمة الإشراف على صناعة النفط العراقية إلى سلاح الهندسة. لم يمتلك ذلك السلاح أي خبرة سابقة في مجال صناعة النفط. شيّد سلاح الهندسة في الماضي السدود، والجسور، والقنوات المائية، لكن لا علاقة له بآبار النفط. الأمر الثاني الذي أقلقها كان القوانين التي لا تشجّع الحكومة على منح المهمات إلى الشركة ذاتها التي تضع خطط هذه المهمات. فكّرت غرينهاوس في سبب اختيار KBR من الأساس، وذُهلت أكثر لوجود ممثّلين عن هذه الشركة في الاجتماع. حضرت الشركة الاجتماع، وساعدت على تقرير شروط العقد الذي سيُمنح لها. اعتبرت غرينهاوس أن اقتراح منح العقد لم يكن منطقياً قط. اقترح سلاح الهندسة أن تُمنح KBR عقداً من نوع الزيادة على الكلفة، وهو الأمر الذي يضمن لهذه الشركة الحصول على ربح تبلغ نسبته ٢ بالمئة، بالإضافة إلى منحةٍ قدرها ٥ بالمئة. كان الأسوأ من كلّ ذلك أن منح العقد يتم سرّاً، ومن دون عروضٍ منافسة، ولمدة خمس سنوات. تمكّنت غرينهاوس من إدراك سبب منح العقد سرّاً ومن دون عروضٍ منافسة، وذلك بسبب الحرب. أعطت أيضاً بعض التبرير الذي منع من تقديم عروضٍ منافسة، وذلك بسبب قِصَر مدة الوقت المتبقي، لكنها لم تستطِع أن تفهم قط السبب الذي يقف وراء مدّة العقد الطويلة. لماذا لا تكون مدة العقد سنةً واحدة، ثم تُمدّد إذا كان ذلك ضرورياً؟

توجّهت غرينهاوس إلى الجنرال كارل ستروك، الذي كان يرأس الاجتماع، والذي أصبح في ما بعد قائداً لسلاح الهندسة في الجيش. همست في أذنه أن يطلب إلى ممثلي KBR مغادرة الاجتماع. تابع ستروك، وسائر المجتمعين الآخرين، الإصرار على منح العقد إلى KBR، حتى بعد مغادرة ممثلي الشركة.

أخبرها ستروك في ما بعد أنه بسبب ضيق الوقت، فإن تلك الشركة هي الوحيدة التي تمتلك القدرة على القيام بالمهمة. شرحت لي غرينهاوس في وقت لاحق: «قلت لهم إن هذا خط أحمر، لأنّ الشركة إذا رسمت خطة الطوارئ فمعنى ذلك أنها غير مؤهلة للمشاركة فيها. يُعتبر ذلك تضارباً في المصالح... لا يريد أحد أن يحدث هذا».

لم تعلم غرينهاوس في ذلك الوقت أن ستروك كان يعمل بموجب توجيهاتٍ مباشرة من وزير الدفاع. اعتبر رامسفيلد أن طرح العقد في منافسةٍ علنية ليس إلا تضييعاً للوقت، وعلى الخصوص مع اقتراب موعد بدء الحرب. أراد الوزير أن يقوم سلاح الهندسة بتوقيع العقد مع KBR في مهلةٍ قصيرة. وجّه رامسفيلد في ٢٢ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٣، مذكّرة إلى الجيش تدعوه إلى «التفاوض مع KBR [من أجل تنفيذ الخطة، ولكن من دون منح هذا العقد [على الفور]، مع إمكانية منحه فور تسلّم سلاح الهندسة في الجيش توجيهاتٍ بتنفيذ الخطة». أضاف سلاح الهندسة تبريره الخاص في هذه المذكرة: «لا يمكن السماح بأي تأخير»[1].

تسلّمت غرينهاوس العقد بعد أربعة أيامٍ للموافقة عليه، لكنها لاحظت أنه يخلو من أية اقتراحاتٍ تقدّمت بها. بقيتً مدّة العقد كما كانت، أي خمس سنوات. اضطرّت غرينهاوس إلى توقيع العقد بعد أن شعرت أنها مرغمة على ذلك، وعلى الرغم من الشكوك التي ساورتها. أقدمت أخيراً على تنفيذ آخر مظهر من مظاهر مقاومتها، وذلك عندما قررت أن تكتب اعتراضاتها على العقد مباشرة. كانت تلك الطريقة الوحيدة التي تضمن لها احترام قَسَمها في حماية أموال دافعي الضرائب من احتمال هدرها، وسرقتها، أو إساءة استخدامها. كتبت غرينهاوس الجملة التالية، وبخط صغير، تحت توقيعها: «أحذّر من أنّ

(١) Rumsfeld memorandum cited in "Justification for Other Than Full and Open Competition," Section E, Contract DACA63-03-D-0005, obtained through Judicial Watch Freedom of Information Act Request.

تمديد هذه المهمة الوحيدة لأكثر من سنة واحدة من شأنه إعطاء انطباعٍ خاطئ يوحي بعدم وجود نية قوية في إجراء منافسةٍ ولو محدودة».

اندفعت قوات برية أميركية، وأخرى تابعة للتحالف، من الكويت إلى العراق بعد مرور ثلاثة أسابيع. لم يتأخر مهندسو KBR في اللحاق بهم في اليوم التالي. خسرت غرينهاوس بهذا أول جولة لها في المعركة التي خاضتها ضد هالبرتون، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد.

صب الزيت على النار

أنهت هالبرتون، بعد مرور شهر واحد على بدء الاجتياح، مهمتها التمهيدية التي ينص عليها العقد النفطي. لم تنشب حرائق الحقول النفطية التي توقعها كثيرون، وهي الحرائق التي ظلّت مندلعة أشهراً عديدة بعد حرب الخليج الأولى. مع ذلك، ظهرت أزمة أخرى، أذهلت الولايات المتحدة تماماً. كانت المصافي القديمة العهد قد عجزت عن تلبية كل احتياجات العراق للكاز، والديزل، والغازولين (البنزين)، وهي المواد التي يحتاج إليها العراقيون في إشعال مواقد مطابخهم، وتعبئة خزانات سياراتهم. أتت أعمال النهب على هذه المصافي فأقفلتها تماماً، كما أن الحرب أعاقت عمليات الاستيراد. وجد العراق، وهو البلد الغني بالنفط، نفسه في أيار/مايو من العام **٢٠٠٣**، بلداً يخلو من وقود السيارات [البنزين] نتيجةً لهذا الوضع. وقفت السيارات في طوابير طويلة أمام محطات الوقود. غضب العراقيون الذين اعتادوا توافر هذه المادة، واعتبروها من حقهم الطبيعي. قُتل جندي أميركي واحد على الأقل في أثناء محاولته تهدئة أعمال شغب بسبب النقص الحاصل في الوقود. قرّرت القيادة الأميركية الوسطى، أمام هذا الوضع، أن تبدأ بنقل الوقود بالشاحنات، وإلا ستقع [العمليات الحربية في] أزمة خطرة.

تطلّع الجيش في ورطته هذه نحو هالبرتون. نصّ العقد النفطي، الذي تبلغ قيمته **٧** مليارات دولار، مع هذه الشركة على إطفاء الحرائق النفطية، وعلى إعادة بناء البنية النفطية التحتية في البلاد. حوى هذا العقد عبارات فضفاضة

بحيث يسمح بإضافة نقل الوقود إليه. اعترض سلاح الهندسة في الجيش بحجة أن إرسال الوقود إلى العراق من شأنه عرقلة تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إعادة تدفّق النفط[١]. أقدمت القيادة الوسطى على نقض هذا الاعتراض. أمر فيلق الهندسة في الجيش شركة KBR أن تبدأ بإرسال الوقود إلى العراق في غضون ست وتسعين ساعة.

تحوّل هذا القرار السريع إلى إحدى المهمات التي اضطلعت هالبرتون بها، كما أضحت المهمة، في الوقت ذاته، إحدى أكبر متاعب الشركة. سلّمت الشركة ٤٦٣ مليون غالون من وقود السيارات [الغازولين] شهرياً على مدى الأشهر الأحد عشر التالية. شكّلت الشركة نتيجة لذلك أسطول نقلٍ يماثل رابع أكبر أسطول نقل في الولايات المتحدة. حشدت الشركة كل صهريج وقود متوافر في الكويت، واستوردت مئاتٍ الصهاريج الأخرى من السعودية، والأردن، وتركيا. وظّفت الشركة كذلك آلاف سائقي الشاحنات من الهند، وباكستان، والفليبين، كما شيّدت معسكرات كثيرة من أجل إسكانهم وإطعامهم. تمكنت الشركة هكذا من تجنيب البلاد كارثة إنسانية ناتجة عن الوقود، إلّا أنها فعلت ذلك لقاء كلفةٍ كبيرة. كشف موظفو واكسمان عن أرقامٍ تثبت أن هالبرتون تتقاضى ٢,٦٤ دولار عن كل غالون واحد من الوقود الذي تورّده إلى العراق. تبيّن أن وكالة الوقود التابعة للبنتاغون، وهي مركز دعم الطاقة الدفاعية، تمتلك عقداً لاستيراد الوقود العسكري بنصف الكلفة، أي بكلفة ١,٠٨ دولار للغالون الواحد.

تمخّضت الأشهر القليلة التالية عن أنباءٍ أسوأ. وُضعت هجمات واكسمان جانباً بكونها أخباراً دعائية، لكن وكالة تدقيق العقود الدفاعية عقدت مؤتمراً صحفياً عاجلاً في ١١ كانون الأول/ديسمبر أكّدت فيه تلك النتائج. أجرت الوكالة تحقيقاً طارئاً توصّلت بنتيجته إلى أن هالبرتون قد كلّفت دافع الضرائب الأميركي مبلغ ٦١ مليون دولار إضافي على شكل تكاليف وقود، وأن هذه

---

(١) Col. Emmett Du Bose Jr., Testimony Before the House Government Reform Committee, June 21, 2004.

الشركة فشلت في استدراج عروض أرخص من مورّدي وقود آخرين. تدخّل الرئيس في اليوم التالي، وقال ردّاً على سؤالٍ من أحد الصحفيين: «سوف نراقب مجريات الأمور، وسنتأكّد من أن كل الأموال التي نصرفها في العراق تُصرف بطريقةٍ صحيحةٍ وحكيمة. إذا اكتشفنا وجود زيادة في الأسعار، كما نشك، فإننا سوف نعمل على استعادة هذه المبالغ».

الكويتيون

سيتبيّن، مرةً أخرى، أن الشركة كانت تتجاوب مع أوامر يائسة ومشوّشة مصدرها الحكومة الأميركية. لجأت هالبرتون بعد تلقّيها أول طلب من الحكومة الأميركية بشراء الوقود إلى شركة تدعى التنمية، وهي شركة كويتية لا تمتلك خبرةً سابقة في توريد الوقود. لم يتّضح من يقف وراء شركة التنمية، لكن ساد الاعتقاد بأنها ترتبط بوزير النفط الكويتي، وببعض أفراد الأسرة المالكة[١]. أبلغ مسؤولون كويتيون السفارة الأميركية أن التنمية هي الشركة الوحيدة في الكويت التي تمتلك ترخيصاً يمكّنها من بيع الوقود إلى الشركات الخاصة[٢]. دخلت الشركتان في صيف العام ٢٠٠٣، في نزاعٍ حول ما إذا كانت التنمية قد وفت بالتزاماتها بموجب هذه الصفقة، وسرعان ما بدأت هالبرتون في البحث عن مورّدي وقود آخرين.

تطوّر النزاع التجاري سريعاً ليصبح نزاعاً سياسياً. اتصل الكويتيون بالسفارة الأميركية وطلبوا تدخّلها، ثم اتّهموا هالبرتون بطلب رشى، مع أنهم لم يقدموا أي دليل على اتهامهم هذا. نقل مسؤول في السفارة عن المدير العام لشركة التنمية، وليد الحميدي، قوله: «افترضت التنمية أن دوافع سياسية، أو طلب

(١) رسالة من النائب هنري واكسمان إلى كوندوليزا رايس في ١٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤.

(٢) رسالة بالبريد الإلكتروني إلى السفير ريتشارد جونز تتحدث عن شركة التنمية، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣، التي حصل عليها النائب هنري واكسمان من خلال طلب قدمه بموجب قانون حرية المعلومات.

رشى هي التي تقف وراء شكاوى KBR بشأن أداء الشركة[١]. اتّهمت التنمية مديراً تنفيذياً في هالبرتون بأنه طلب الحصول على ساعة كارتييه من مقاولٍ ثانوي، لكن متحدّثاً باسم شركة هالبرتون أكّد أن ساعةً بقيمة ٦٠٠ ٢ دولار قد سُرقت من فندقٍ يقيم فيه موظفو هالبرتون، وأضاف إن المدير التنفيذي طلب إلى الفندق، وليس إلى المقاول الثانوي، بديلاً منها[٢].

حاولت هالبرتون إيجاد مورّدي وقودٍ بأسعار أقل، لكن الكويت حثّت السفارة الأميركية على إجبار هالبرتون على توقيع العقد [مع شركة التنمية]. اتصل وكيل وزارة الخارجية الكويتية، خالد جار الله، بالسفارة بناءً على تعليماتٍ من رئيس الوزراء وقال إن الكويت تشعر بأنها تعرّضت للخيانة والخداع، لأن هالبرتون رفضت توقيع العقد مع التنمية. قلق المسؤولون الأميركيون من أن يؤدي إغضاب الكويت إلى إعاقة المساعي الأميركية الأخرى، بما في ذلك التزام كويتي بدفع مئات ملايين الدولارات للمساعدة في المجهود الحربي في العراق[٣]. أسفرت كل هذه المساعي عن تدخل ريتشارد ها. جونز، السفير الأميركي في الكويت، ونائب بريمر الأعلى في الوقت ذاته، في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٣. أمر جونز، وهو الخبير المحنّك في السلك الخارجي، والذي يمتلك خبرةً كبيرة في شؤون الشرق الأوسط، بشراء كمياتٍ

(١) لم يتحدث الحميدي علناً عن الاتهامات الموجهة إليه، بينما أسقط البرلمان الكويتي التحقيق في ملكية التنمية.

(٢) توفر رسالة بالبريد الإلكتروني تُنشر بموجب طلب بحسب قانون واكسمان المتعلق بحرية المعلومات، تفصيلات أكثر لهذه الرواية. يقول كميل جحا، إن مديرة المبيعات في مجمّع هيلتون مدينة الكويت، السيدة كروم فقدت ساعتها «المرصعة بالألماس» في المجمع، وطلبت من موظفي الفندق مساعدتها على إيجاد الساعة. اتصلت السيدة كروم بعد مرور عدة أيام بجحا وذكّرته بأن هالبرتون تنفق ما بين ٧٥٠ ٠٠٠ دولار إلى ١,٥ مليون دولار شهرياً في الفندق. أبلغ السيد كروم جحا أن «تحرّك، ثم ضع زوجتي في سيارة، واحصل لها على ساعة». أجرى جحا تحليلاً للأكلاف نفّذ بعدها ما طلبه منه كروم، وطلب من متجر في مجمع تجاري كبير أن يفتح أبوابه في منتصف الليل.

(٣) رسالة بالبريد الإلكتروني مؤرخة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، إلى السفير ريتشارد جونز تصف الخلفية التي تقف وراء إنشاء شركة التنمية.

إضافية من الوقود من التنمية. كتب جونز في رسالة بعثها بالبريد الإلكتروني إلى مسؤول أميركي لم يُكشف النقاب عن اسمه: «أبلِغوا KBR من فضلكم أن تتحرك بسرعة كي توقّع العقود مع الكويت الآن! أبلغوهم بأننا نريد توقيع العقد مع التنمية في خلال ٢٤ ساعة، وأننا لا نقبل أية أعذار»[١].

حاول حينئذ بعض المسؤولين في الحكومة أن يعارضوا. كتبت مسؤولة توقيع العقود في سلاح الهندسة، والتي كانت تقيم في فندق فلسطين في بغداد، رسالةً إلى شركة هالبرتون، التي سبق لها أن طلبت مبلغاً إضافياً من أجل شراء الوقود من شركة التنمية بأسعارٍ أعلى. أبلغت المسؤولة الشركة أنها عثرت على شركتين أخريين على الأقل تستطيعان توريد الوقود بأسعارٍ أفضل. كتبت ماري روبرتسون، مسؤولة العقود في سلاح الهندسة، أنها لا تستطيع الموافقة على شراء الوقود بأسعارٍ أعلى: «لأن الحكومة الأميركية هي التي تدفع مقابل هذه الخدمات، وأنا لن أسمح للضغوط السياسية التي تمارسها [الحكومة الكويتية] أو السفارة الأميركية بأن تؤثّر في نزاهتي [إذا ما وافقتُ] على دفع أسعارٍ أعلى من الأسعار السائدة للوقود. إذا تلقيت أوامر بهذا الصدد من مسؤولين أعلى مني، فسيتعيّن على سلاح الهندسة إيجاد [مسؤول عقود] غيري لهذه المهمة»[٢].

تفجر الجدال في الوطن [أميركا] بعد مرور أسبوعين من الزمن، وأقدم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على منح هالبرتون المخرج الذي تريده. منح الجنرال روبرت فلورز، وهو قائد سلاح الهندسة في الجيش، تنازلاً استثنائياً للشركة يعفيها فيه من تقديم معطيات مصدّقة حول التسعير في عقد الوقود معها. أدّى هذا الأمر الذي أصدره فلورز إلى منع وكالة التدقيق في البنتاغون من إجراء أية تحقيقاتٍ إضافية في حسابات هالبرتون أو التنمية. قال فلورز إنه أصدر الإعفاء لأن العراق كان في خضمّ أزمة وقود. شرح فلورز بالقول: «لو لم أفعل

(١) رسالة بالبريد الإلكتروني من ريتشارد جونز إلى مسؤول في السفارة الأميركية في الكويت، ومؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والتي حصل المؤرخ على نسخةٍ منها.

(٢) رسالة من ماري روبنسون، التي عملت في فيلق المهندسين التابع للجيش الأميركي، مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣.

هذا لكان من المستحيل تلبية الطلب على الوقود، وكان من الممكن أن تحدث أشياء أسوأ»[١]. أوصى مدقّقو الحسابات في النهاية بأن تحسم الولايات المتحدة مبلغ ٢٦٣ مليون دولار من فاتورة شركة KBR، التي قدّمتها عن مشتريات الوقود وتجهيزاتٍ أخرى. تجاهلت وزارة الدفاع هذه التوصية ودفعت المبلغ الكامل إلى KBR، بعد حسم مبلغ ١٠ ملايين دولار من الفاتورة[٢].

بوناتين مجدّداً

اضطرت هالبرتون مجدّداً إلى المرور عبر غرينهاوس من أجل إصدار أمر الإعفاء. كانت غرينهاوس مخوّلة توقيع مثل هذه الإعفاءات بصفتها أعلى مسؤولٍ عسكري عن العقود في سلاح الهندسة. كانت تعمل في منزلها عندما أُرسل الإعفاء إلى مكتبها على عَجَل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣. كان من الضروري إرسال الوثائق جوّاً من سان أنطونيو، حيث يقيم كبار مسؤولي العقود النفطية في سلاح الهندسة، إلى واشنطن كي يضع فلورز توقيعه النهائي عليها. وقّعت غرينهاوس وثائق أخرى تعود إلى سلاح الهندسة في ذلك اليوم، لكن لم يتصل بها أحد من أجل توقيع الإعفاء. أقدم نائبها، وهو المقدّم ألبرت كاستالدو، على التوقيع بدلاً منها. وصف كاستالدو دوره في مذكرة داخلية محفوظة بأنه كان رجل نعم أساساً، حيث يقتصر دوره على السماح لكبار المسؤولين في سلاح الهندسة بتخطّي غرينهاوس. كتب كاستالدو يقول: «كان من المتعارف عليه أن مهمتي تقتصر على القيام بدور قم بهذا وكفى[٣]». كانت هذه الوثيقة إحدى أكثر الوثائق التي تدين الحكومة الأميركية بوضوح، والتي تظهر

(١) Jackie Spinner, "Corps of Engineers Defends KBR Deal; Fuel Averted Crisis, General Says," *Washington Post*, January 13, 2004, p. E01.

(٢) James Glanz, "Army to Pay Halliburton Unit Most Costs Disputed by Audit," *New York Times*, February 27, 2006, p. A1.

(٣) Lt. Col. Albert Castaldo, U.S. Army Corps of Engineers. Memorandum for the record, July 21, 2004. Author copy.

مدى استعداد الحكومة للقيام بأي شيء كي تغطّي الفوضى التي تسبّبت بها مع هالبرتون.

تحوّلت غرينهاوس إلى هدف في هذه الأثناء. بدأ الأمر باستبعادها من كل الاجتماعات التي تتعلّق بهالبرتون. دخلت المرأة في صدامٍ آخر حول تلك الشركة. حدث ذلك في صيف العام ٢٠٠٤، أي عندما اعترضت على قرار سلاح الهندسة منح هالبرتون عقداً من نوع المورّد الوحيد، وهو عقد التموين والنقل الآخر الذي تحصل عليه الشركة من أجل تزويد الجنود الأميركيين الموجودين في البلقان. كتبت غرينهاوس تعليقاتها مجدداً فوق الوثائق معترضةً على ما اعتبرته تحليلاً أحمقَ. كتبت غرينهاوس على إحدى نسخ العقد: «لا أستطيع الموافقة على هذا. إنها غير صحيحة! الآن! كيف!» و«يا للسبب الذي لا قيمة له». كانت هذه هي القشّة التي قصمت ظهر البعير، لأنها استُدعيت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر وأُبلغت بتخفيض رتبتها. جرى تخفيض راتبها أيضاً، وتمّ سحب الموظّفين الذين كانوا يعملون لديها، كما تمّ تكليفها وظيفة أقل شأناً.

أمضت غرينهاوس ساعات عديدة تفكّر في وضعها. لم تؤمن هذه المرأة بنظريات المؤامرة، كما لم تعتقد بأن نائب الرئيس تشيني، أو أي مسؤولٍ آخر في هالبرتون، قد أمر بتجريدها من وظيفتها الأساسية. تميل غرينهاوس إلى الاعتقاد بأن كبار قادة فيلق الهندسة قد تصرّفوا بناءً على مجهودٍ في غير محله من أجل إبقاء نائب الرئيس سعيداً. كانت فكرة القادة العسكريين القائلة بأنهم يستطيعون إنقاذ إدارة بوش من الإحراج الذي أوقعت نفسها فيه خلال سنة الانتخابات هذه، من القوة بحيث دفعت بمسؤولٍ رفيع في سلاح الهندسة كي يحضر إلى مكتبها. أخبرتني غرينهاوس فيما بعد: «أتمنى أن يخبرني أحدهم عما فعلته. أريدهم أن يفعلوا هذا حقاً. كنت أقوم بوظيفتي فحسب. هذا هو كل شيء».

جاءت معاملة الحكومة الجارحة لغرينهاوس نموذجية فيما يتعلق بالتعامل مع هالبرتون. يشبه وضع الولايات المتحدة مع هالبرتون، التي تُركت على حريتها، وضعَ مدير قسم الشرطة في بلدةٍ تمكّن اللصوص من السيطرة عليها. كان من

السهل على ديك تشيني أن يستخدم مركزه كي يفرض محاسبةً أشد صرامةً على تلك الشركة، لكن نائب الرئيس أظهر قليلاً من الاكتراث في الانقضاض على ربّ عمله السابق. تحوّلت هذه الشركة خلال الحرب إلى صانعة قوانين خلال فترة الاجتياح الأميركي للعراق واحتلاله، وطالبت الحكومة بما شاءت من مبالغ في الوقت الذي تهرّبت من العقاب. قابل الجيش الأميركي سلوك الشركة بتكليفها القيام بالمزيد من المهمات، وكان يودع مع كل مهمة جديدة مبالغ كبيرة في حساب الشركة المصرفي. لم تخيّب الشركة بدورها ظن الجيش بها: تلقّى معظم الجنود المتمركزين في العراق تغذيةً جيدة، وسكناً ملائماً. أحسنت هالبرتون القيام بالمهمة على الرغم من أسعارها المرتفعة. أما عندما يسوقنا الحديث إلى المشاريع النفطية فالقصة تتغيّر تماماً.

٥

منجم الذهب

أمضيت ساعةً ونصف الساعة خارج البصرة، وأحاطتني صحراء جنوب العراق من كل الجوانب. وقفت قليلاً على مفترق طرق حيث يقع مجمّعٌ صغير من المباني يدعى البرجيسية. تلوح هناك، وعلى نحوٍ مفاجئ، واحة من مجمّع سكني صغيرٍ تظهر فيه الجدران الإسمنتية، وتكثر فيه الأشجار الباسقة. بقي هذا المكان محظوراً على الأجانب لفترةٍ طويلة. يضمّ هذا المكان شركة التنقيب عن البترول العراقية، وهي التي تضمّ أسرار ٣٠٠ ٢ بئرٍ نفطية. تتخذ الشركة مركزاً لها في مبنى طويل ومنخفض الارتفاع ويشتمل على نوافذ مظلّلة تشبه تلك الموجودة في مبنى مدرسةٍ ابتدائية. شيّدت شركة نفطية عراقية هذا المبنى، الذي بدا عليه مرور السنين، في الخمسينيات من القرن الماضي كي يكون مجمّع تنقيب. برزت رقائق الطلاء وكأنها تتهيأ للسقوط كما ظهرت الأسلاك الكهربائية في الداخل متدليةً من حول مصابيح الفلوريسنت. فاحت الروائح التي تصاعدت من المياه المبتذلة التي سالت من المراحيض ووصلت حتى الرواق الرئيسي.

شاهدت في ذلك اليوم الذي أمضيته هناك، والذي تتخلّله جولة قمت بها واستمرّت أسبوعاً على المنشآت النفطية العراقية، غرفاً تفوح منها رائحة الدسائس. رأيت شيوخاً يرتدون عباءاتٍ طويلة، ويضعون كوفيات على رؤوسهم وهم يتناقشون بأصواتٍ عالية مع البيروقراطيين الذين يرتدون بذلات قاتمة الألوان. رافَقَنا أحد الحراس إلى غرفة المدير، والتقينا هناك كاظم عوض، وهو رجل عراقي يميل إلى السمرة، وتلوح ابتسامة دائمة فوق وجهه، وهو يعمل مستشاراً في تلك الشركة المملوكة للدولة. ظننته مستشاراً أميركياً عندما دخلت.

اعتمر الرجل قبعة كانساس سيتي رويالز، وارتدى قميصاً مخططاً ذا كمين قصيرين، وبنطالاً من الجينز الأزرق، وانتعل حذاءً رياضياً. أمضى الرجل معظم حياته منغمساً في صناعة النفط العراقية، حيث شارك منذ صغره في أعمال بناء المبنى الذي كنا موجودين فيه. أخبرني الرجل بأنه عمل في بادئ الأمر مع الكويتيين، ثم مع شركات النفط الخاصة، قبل أن يضيف مازحاً أنه عمل مع رئيسٍ أميركي. (عمل عوض موظفاً لدى شركة سانتا الدولية أيام كان جيرالد فورد عضواً في مجلس إدارتها في الثمانينيات من القرن الماضي). استقر الرجل أخيراً في وظيفة مع شركة النفط العراقية المملوكة منَ الدولة بصفة مشرفٍ على حفر الآبار في كركوك، الواقعة في شمال البلاد، وفي الرميلة التي تقع في الجنوب. أصبح عوض الآن في الستينيات من عمره، وهو يُعتبر أحد القليلين الذين يمتلكون خبرة في حقول النفط العراقية. جمع الرجل خبرة دولية مع المعرفة الميدانية، وأعرب أمامي عن عدم رضاه عن KBR.

قدم مهندسون يعملون مع KBR بعد عدة أشهر من الاجتياح من أجل معاينة أوضاع الصناعة النفطية على الأرض. مدّ الناهبون أيديهم إلى مراكز الإدارة العامة لشركات التنقيب، كما حدث في مجالاتٍ أخرى. اختفت المضخّات، والمحرّكات، والأسلاك الكهربائية. امتدّت يد السرقة أيضاً إلى قطع من منصّات الحفر، التي تعتبر ضرورية في أغراض الصيانة. قال لي عوض: «لم يتبقَّ لدينا سوى الهياكل الحديدية، وهذه الأجزاء المتبقّية من هذا البناء». وعد مهندسون من KBR خلال الزيارات العديدة التي قاموا بها بتسوية الأمر: أي إنهم وعدوا بإحضار التجهيزات اللازمة من أجل منصّات التنقيب، حتى إنهم وعدوا باستبدال الأثاث، لكن لم يحدث شي من ذلك. «وعدوا، لكنهم لم يفوا بوعودهم. قالوا لنا إننا سنعطيكم ونعطيكم، لكنهم لم يفعلوا أي شيء». استرخى عوض في أريكة جلدية وثيرة، وربّت ذراعيه: «جاءت KBR إلى هنا مراتٍ ومرات. أعددنا قائمة باحتياجاتنا، لكننا لم نتسلم أي شيء».

تردّدت قصّة عوض على مسامعي في صيف العام ٢٠٠٥، مرّة بعد أخرى في أثناء تجوالي على مواقع شركة نفط العراق المنتشرة في أنحاء جنوب البلاد.

لم تستجب الولايات المتحدة، ولا المقاول الرئيسي آنئذ، أي هالبرتون، عندما كان الأمر يتعلّق بإعادة إصلاح البنية التحتية للمنشآت النفطية العراقية. تعبّر الأرقام عن الوضع بطريقة فضلى. وصل إنتاج النفط العراقي قبل الحرب إلى نحو ٢,٥ مليون برميل في اليوم، وتفاوت هذا الرقم بحسب الجهة التي كانت تجري التقديرات[١]. بقي الإنتاج النفطي العراقي ما دون المليونَي برميل يومياً، وذلك بعد مرور سنتين، وإنفاق مبلغ يزيد على مليارَي دولار. بقيَ هذا الرقم ما دون الحدّ الذي تريد أميركا أن تصل إليه، وهو ثلاثة ملايين برميل يومياً بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٤. يُعتبر هذا الرقم أدنى كثيراً ممّا يحتاج إليه العراق كي يدفع تكاليف إعادة بنائه. شكّل هذا النقص خسارةً بلغت ٨ مليارات دولار من المبلغ الذي يحتاج إليه العراق من أجل بناء المدارس، والعيادات الطبيّة، ولإعادة بناء جيشه.

يُعتبر عجز الولايات المتحدة عن تعزيز الإنتاج النفطي مدهشاً، وذلك نظراً إلى أهميّة النفط بالنسبة إلى العراق وإلى برنامج إعادة بنائه. اعتمد كبار المسؤولين في البنتاغون منذ البداية على النفط من أجل تمويل برنامج إعادة البناء. اعتقد هؤلاء أن صناعة النفط العراقية تستطيع تأمين مبلغ يصل إلى ١٠٠ مليار دولار في فترة ثلاثة أعوام، أي بما معدّله ٣٠ مليار دولار سنوياً. كان من المفترض أن تتمكّن المداخيل النفطية من سداد الدين الخارجي العراقي، وتأمين زيادة في رواتب البيروقراطيين الحكوميين، وتمويل عملية إعادة البناء. بلغت المداخيل النفطية للبلاد نسبة ٩٨ بالمئة من الصادرات، و٩٠ بالمئة من موازنة

(١) هناك حقيقة مهمة بشأن عملية إعادة الإعمار وهي أن أحداً لا يعرف فعلاً كمية النفط المستخرجة من أرض العراق. لم يمتلك العراق حتى وقتٍ قريب عدادات تقيس إنتاج الآبار، بخلاف البلدان الأخرى المنتجة للنفط، وكذلك لم تركّب الولايات المتحدة أية عدادات حتى وقتٍ قريب، على الرغم من الطلبات المتكررة للأمم المتحدة بهذا الخصوص. إن تقديرات الإنتاج النفطي مستقاة من كمية النفط التي تمر في شبكة الأنابيب. تسمح هذه الطريقة بسرقة كميات لا حدّ لها من النفط في المسافة ما بين فتحة البئر النفطية وخط الأنابيب، أو صهاريج الوقود. تصل تقديرات كميات النفط المهربة من العراق إلى ١٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً.

الحكومة. أعربت الولايات المتحدة عن وجهة نظرٍ بسيطة، وهي كما عبّر عنها الفريق في الجيش الأميركي جون فاينز، قائد القوات الأميركية في العراق: «إن النفط هو شريان الحياة للعراق»(١).

يمتلك العراق، في واقع الأمر، إمكانية أن يصبح مملكة عربية سعودية ثانية نظراً إلى وجود احتياطٍ نفطي لديه يبلغ ١١٥ مليار برميل. سنُدهش أكثر إذا ما علمنا أنه لم يتمّ بعد مسح معظم البلاد نفطياً. تتفاوت التقديرات بشأن هذه الكمية غير المكتشفة بعد في العراق، لكن هذه الكمية قد تراوح ما بين ٤٥ ملياراً، و٢١٤ مليار برميل من النفط. إن الفشل في إعادة إطلاق صناعة النفط العراقية يضع إمكانيات البلاد في مجال الشك. أعرب لي الخبراء النفطيون الذين قابلتهم في واشنطن، ولندن، وعمّان عن قلقهم البالغ من أن تكون احتياطات النفط العراقية، التي تأتي في المركز الثالث عالمياً، قد تعرّضت لأضرار دائمة، وذلك بسبب عمليات إعادة التأهيل الفاسدة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة، وشريكتها الرئيسية KBR. تبدو الصورة الآن قاتمة ومذهلة: لم يقتصر الأمر على عجز أميركا عن زيادة تدفّق النفط العراقي، لكنها دمّرت إمكانيات أكبر مرافق البلاد إنتاجيةً.

حملت أعمال العنف التي يقوم بها المتمرّدون تأثيراً أقل، بخلاف الاعتقاد السائد، على قطاع إنتاج النفط مما حملته بالنسبة إلى الميادين الأخرى من ميادين برنامج إعادة الإعمار، على الرغم من أن تأثيرها لم يكن بالقليل في هذا القطاع. يمتلك العراق منطقتين للإنتاج النفطي إحداهما حول كركوك في الشمال، ومنطقة أخرى في الجنوب تضمّ المجموعة الكبرى من الآبار النفطية الموجودة حول البصرة، وهي الحقول التي كانت تساهم في ثلثي إنتاج البلاد من النفط. دأب المتمرّدون في تفجير الأنابيب النفطية الموجودة قرب كركوك، وهي الأنابيب التي تمرّ من خلال مناطق يهيمن عليها السكان السنّة المتشددون. تقول الإحصائيات إن معظم ما يقرب من ثلاثمئة هجوم من تلك التي سجّل

(١) Eric Schmitt, "Iraq Facing Hurdles, U.S. General Warns," *New York Times*, January 6, 2006, p. 10.

وقوعها على أنابيب النفط العراقية في الفترة الواقعة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قد حدث في الشمال[1]. تدنّى الإنتاج النفطي في الشمال إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً، وهو الأمر الذي أثّر كثيراً في الإنتاج.

عانت منطقة جنوب العراق، حيث نفذّت KBR معظم عملها، وهي المنطقة التي تحتوي على أكبر احتياطات العراق النفطية، مشاكل أقل. تعرّضت حقول الرميلة النفطية، ونظام الأنابيب فيها إلى أعمال عنفٍ قليلة، وعلى الخصوص بعد أن توصّلت الولايات المتحدة في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، إلى اتفاقية سلام مع مقتدى الصدر، وهو رجل الدين الشيعي المتشدّد، الذي يستقطب عدداً كبيراً من الأتباع في البصرة. يعني ذلك أن الحقول النفطية في الجنوب كانت المكان المناسب الذي يتمكّن فيه برنامج إعادة الإعمار من إحداث فرقٍ كبير. جاءت النتائج كارثية نتيجةً لذلك. قال جعفر الطائي، الذي كان كبير المخططين في وزارة النفط قبل أن يعمل مستشاراً في مجموعة تبوك للطاقة. «شاهدنا أسوأ نوعية من الخدمات، والموظّفين، والشركات الأميركية. سمعنا كثيراً من التصريحات، لكننا لمسنا الحدّ الأدنى من النتائج على الأرض». أشارت هالبرتون من ناحيتها إلى واشنطن. قال مسؤولو شركة KBR إن شركتهم كانت تنفّذ الأوامر المعطاة إليها. وصرّحت ميليسا نوركروس، وهي متحدّثة باسم الشركة بالقول: «تشدّد KBR على القول إنها تقوم بكل أعمالها بناءً على توجيهاتٍ من الحكومة الأميركية. إننا نقوم فقط بما انتُدبنا لأجل القيام به».

شريان الحياة

ولدت دولة العراق الحديثة فعلياً من رحم النفط. تصارع الفرنسيون والبريطانيون بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على السيطرة على المقاطعات

(١) Iraq Pipeline Watch, Institute for the Analysis of Global Security. Available at http://www.iags.org/iraqpipelinewatch.htm.

الثلاث التي كانت تتبع الامبراطورية العثمانية سابقاً، وهي المقاطعات التي تؤلف هذه الأيام العراق الحديث. توجّه رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو إلى لندن بعد مرور عشرة أيام على توقيع اتفاقية الهدنة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩١٨، وذلك كي يجتمع برئيس الوزراء البريطاني دافيد لويد جورج. أرادت فرنسا الحصول على أراضٍ تقع إلى الشمال من الموصل، لكن بريطانيا أرادت السيطرة على المساحة ذاتها. توصل الرجلان في اجتماعٍ عقداه في السفارة الفرنسية في باريس إلى اتفاقية موقتة فيما بينهما: ستعترف بريطانيا بسيطرة فرنسا على سوريا، وستعترف فرنسا بدورها بسيطرة بريطانيا على العراق ـ ما دامت تتسلم هذه الأخيرة حصة من الإنتاج النفطي المنتظر في الموصل. وافق لويد جورج على هذا الطلب[1].

لم يكن العراق قد بدأ بإنتاج النفط آنئذ، لكن ثارت عدة شكوك في إمكانية احتواء البلاد على احتياطاتٍ نفطية. قيل وقتئذ إن أربعاً وعشرين حفرة في منطقة تدعى بابا غرغور، وتقع إلى الشمال من كركوك، كانت تنفث ألسنة لهب من الغاز الطبيعي منذ أقدم الأزمنة. وقيل أيضاً إن الهولنديين، والإنجليز، والألمان، والأتراك، كانوا يخطّطون للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في هذه المنطقة قبل عقدٍ من بداية الحرب. نجحت منصّة تنقيب، أخيراً، في العثور على النفط في الساعة الثالثة من فجر ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٢٧. علت هتافات الترحيب في المكان، وتدفّق النفط إلى علو خمسين قدماً فوق المنصّة، وبنسبة تقارب ٩٥ ٠٠٠ برميلٍ يومياً، وهي كمّية لا يستهان بها في تلك الفترة. خيّم على الفور شبح غرق مدينة كركوك في فيضان من النفط، وانتشار الغازات السامة، فتطوّع نحو سبعمئة من رجال القبائل من أجل بناء خنادق وسدودٍ من أجل احتواء النفط[2].

(١) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Free Press, 1992), p. 184.

(٢) Ibid, p. 204.

تزايد إنتاج النفط في العراق ببطء حتى العام ١٩٧١، أي عندما أمّمت الدولة آخر قسم من امتياز التنقيب الذي مُنح سابقاً لشركة نفط العراق، وهي تكتّل من الشركات الأميركية، وشركات النفط المملوكة من الدول، ومن الرأسمال الخاص. ساعدت شركة النفط العراقية المملوكة من الدولة على التبشير بعصر من الازدهار يطل على العراق، ويتذكر العراقيون بشغف فترة السبعينيات من القرن الماضي على أنها فترة الذروة التي كان العراق يتأهب فيها لدخول العالم الحديث [المتمدن]. انتشرت في البلاد أحدث المستشفيات، والجامعات، وازدهر الاقتصاد، كما وصلت قيمة الدينار العراقي إلى ثلاثة دولارات أميركية. مكّنت فترة الازدهار النفطي هذه صدّام حسين من تمويل طموحاته الإقليمية. ترأس محمود عثمان، وهو رجل كردي يعلو الشيب رأسه، هيئةً استشارية في بغداد. لاحظت نبرة من الحزن في صوته عندما قال لي: «لولا ثروة النفط لما تمكّن نظامه من شنّ ثلاث حروب، ولما استطاع غزو الكويت، ولما تمكّن من شراء هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة».

وصل العراق إلى ذروة إنتاجه النفطي في العام ١٩٧٩، عندما سجّل إنتاج ٣,٧ ملايين برميل يومياً، لكن هذا الإنتاج سجّل بعد ذلك هبوطاً طويلاً وغير متسق. جلبت حرب العراق وإيران، وحرب الخليج الأولى، الدمار للبلاد. أدّى القصف الذي قادته أميركا إلى تدمير المستودعات، ومحطات الضخ، بالإضافة إلى محطة البكر لتصدير النفط الواقعة على شط العرب. هبط إنتاج النفط في الجنوب من نحو ٢ مليوني برميل إلى ٧٥,٠٠٠ برميل يومياً[١]. أعاقت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عملية إصلاح المرافق النفطية، بالإضافة إلى برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تبع هذه العقوبات. كان من المفترض أن يقوم صدّام حسين بموجب هذا البرنامج الذي بدأ في العام ١٩٩٦، ببيع النفط مقابل شراء الاحتياجات الإنسانية الملحّة. أقدم العراق خلال السنوات السبع التي استغرقها البرنامج على إيداع مبلغ ٧٠ مليار دولار من مداخيل النفط في

(١) إدارة معلومات الطاقة الأميركية، تحليل عن بلاد العراق، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. أنظر الموقع http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/oil.html .

حساب مصرفي للأمم المتحدة، وهو الحساب الذي أشرفت عليه لجنة تابعة للأمم المتحدة، كان من المفترض فيها التأكّد من أنّ هذه المبالغ تستخدم بغرض شراء المواد الإنسانية [التي لا تستخدم في أغراض الحرب]، مثل الأغذية والأدوية، وأن تمنع شراء المواد التي يمكن استخدامها من أجل إنتاج أسلحة الدمار الشامل. عمد ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في اللجنة إلى تأخير شراء قطع الغيار والتجهيزات المستخدمة في إنتاج النفط. منعت العقوبات أيضاً تدفّق الاستثمارات الخارجية التي تحتاج إليها البلاد بشدّة. اضطر العراق إلى أن يتوجّه نحو موردين من الدرجة الثانية والثالثة من أجل شراء تجهيزاتٍ مستعملة، أو تأجيل المشتريات. وصف تقرير أعدّته الأمم المتحدة حالة الصناعة في العراق بأنها «مثيرة للحزن»[١].

تسبّب برنامج النفط مقابل الغذاء أيضاً في تدمير البنية التحتية لصناعة النفط العراقية. تحوّل برنامج النفط مقابل الغذاء إلى مشروع إجرامي كبير بفضل مسؤولي الأمم المتحدة الفاسدين، وحكومة صدّام. تمكن صدّام من تجنب تأثير العقوبات عن طريق دفع رشى، والتي وصلت قيمتها إلى نحو ١,٨ مليارات دولار، والتي دفعها عدد يزيد عن ألفي شركة أجنبية تعمل في مجال بيع المواد الإنسانية، أو في مجال تجارة النفط مع النظام[٢]. عمد صدّام إلى التخلص من التكنوقراطيين الذين اعتمد عليهم طويلاً في السابق من أجل إدارة وزارة النفط .عمد أعوان صدّام الذين تسلموا إدارة الوزارة بعد ذلك إلى منح عقود الاستكشاف والإدارة

(١) United Nations, "Report of the Group of Experts Established Pursuant to Paragraph 12 of Security Council Resolution 1153," 1998, p. 6.

(٢) التقرير النهائي الذي أعدته لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي نظمته الأمم المتحدة [تسمى أيضاً لجنة فولكر]، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥. أنظر الموقع http://www.iic-offp.org/story27oct05.html. والأهم من ذلك كله أن حسين قد نقل، وبطريقة غير قانونية، كميات من النفط تبلغ قيمتها ١١ مليار دولار من النفط إلى سوريا، والأردن، وتركيا، وذلك خلال فترة الحظر. كانت عملية التهريب هذه سراً مكشوفاً، لكن الولايات المتحدة غضّت النظر عن هذه الشحنات لأنها ساعدت حلفاءها.

إلى الشركات الروسية والصينية. لم تتمكن المشاريع من الانطلاق على الرغم من ذلك، وهكذا تدهورت حال البنية التحتية لصناعة النفط العراقية.

وصلت صناعة النفط العراقية إلى مرحلةٍ قصوى من التهرؤ خلال الأشهر الأخيرة من حكم صدّام، وجاء الاجتياح الأميركي بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير. عمدت القاذفات الأميركية إلى تفادي ضرب المنشآت النفطية، لكن عمليات السلب التي تبعت الغزو تركت أثراً تدميرياً في هذه المنشآت، ويمكننا أن نعزو نحو ٨٠ بالمئة من الأضرار التي لحقت بالنظام النفطي إلى هذه الأعمال[1]. أظهر أحد التقارير التحليلية التي أجرتها قوات التحالف في العام ٢٠٠٣ أن اللصوص نهبوا، أو دمّروا، ما تزيد قيمته على ٩٠٠ مليون دولار من التجهيزات الموجودة في المنشآت النفطية العراقية[2]. تبيّن للمسؤولين الأميركيين أن جزءاً كبيراً من المسروقات حصل على يد موظفين من الداخل، وذلك لأن الناهبين اختاروا معداتٍ وتجهيزاتٍ معيّنة، كما أنهم تمكّنوا من الوصول إلى أماكن حساسة جداً. تمكن هؤلاء في إحدى المرات من اختراق أكبر مجمعٍ للمصافي، ثمّ تسلّلوا إلى غرفة التحكم التي تقع على عمقٍ كبير تحت الأرض، ثم حطموا لوحات القيادة. يصعب أن يكون ذلك عملاً مرتجلاً. تسبّبت أعمال النهب هذه بأضرارٍ تعادل عملياً الأضرار التي سببتها نيران الآبار النفطية التي أشعلها الفدائيون العراقيون عند انسحابهم من الكويت في العام ١٩٩١. يعني ذلك أن هذه الأعمال قد تسبّبت في شل عمليات إنتاج النفط، وصعّبت عمليات الإصلاح، كما تسبّبت كثيراً في تقليل المداخيل النفطية.

تسلّم عصام شلبي وزارة النفط قبل أن يعيّن صدّام شقيقه «كمال» في هذا المنصب بعد مرور شهر على الاجتياح العراقي للكويت الذي حدث في شهر

---

(١) U.S. Energy Administration Information, Iraq Country Analysis, December 2005.

(٢) Government Accountability Office, "Rebuilding Iraq: Stabilization, Reconstruction, and Financing Challenges," February 8, 2006, p. 15.

آب/أغسطس من العام ١٩٩٠. انتقل شلبي إلى عمّان بعد حرب الخليج، وهو الذي ألقى ذات مرة محاضرة في لندن كان موضوعها الهندسة [النفطية] في جامعة لندن. بقي الرجل يراقب تدهور أوضاع الوزارة، والبلاد، إلى الحضيض ببطء. «كان يمكن للنفط أن يشكّل حلاً لكل مشاكل العراق، وما زال كذلك». أبلغني شلبي في أثناء تناولنا الغداء ذات مرة في مطعم يقع في عمّان، حيث كان يعمل بصفته مستشاراً نفطياً: «كنا بغنى عن هذه المساعدات».

الذهاب والإياب

استدعت أهمية النفط في تاريخ العراق، واقتصاده، وتكوينه، اهتمام الولايات المتحدة الكامل. خيّم النفط على كواليس كل النقاشات التي واجهتها البلاد بعد الاجتياح. خيّم بقوة ثابتة ومخيفة شابهت أصوات بحرٍ هائجٍ. ماذا بشأن مشاكل العراق الاقتصادية؟ هل تسبّب بها النقص الكبير في الكمّيات المنتجة من النفط؟ وماذا بشأن أعمال العنف والتمرّد في العراق؟ هل تموّلها عمليات تهريب النفط؟ وماذا بشأن الانقسام العرقي في البلاد؟ وهل النفط هو الذي يغذّي الانقسامات الداخلية، لأنه يقدّم الأساس الاقتصادي لأحلام الكيانات المستقلة؟ برز موضوع تقسيم إيرادات النفط بقوةٍ أيضاً عندما تطرق البحث إلى الدستور العراقي في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥. أراد الأكراد إبقاء ما نسبته ٦٥ بالمئة من إيرادات النفط في مناطقهم الشمالية. أما الشيعة فأرادوا الحصول على النسبة نفسها لمناطقهم الجنوبية. رفض السكان السنّة خطة التوزيع هذه لأن المحافظات التي يقطنها السنّة لا تنتج النفط. تم الاتفاق في النهاية على إرجاء الموضوع إلى الحكومة التي ستشكّل فيما بعد.

فشلت الولايات المتحدة، إزاء هذه المهمّة الحيوية، في ممارسة قيادة قوية ومركزية. وكان من المفترض أن يشكّل كبار المستشارين الذين عيّنتهم الولايات المتحدة، ومعظمهم من مدراء الشركات النفطية المتقاعدين، صلة الوصل

الرئيسة ما بين العراقيين والحكومة الأميركية. اعتاد هؤلاء المجيء والذهاب كل ثلاثة أو ستة أشهر، وهو الأمر الذي جعل من الصعب عليهم القيام بمبادراتٍ تستمر مدةً طويلة الأمد بسبب قصر مدة مناوبتهم، وصعب عليهم لهذا السبب أن يتفهّموا تعقيدات مشاكل الصناعة النفطية في البلاد، أو أن يتأقلموا مع الطريقة العراقية في التجارة. أخبرني أحد المستشارين الكبار بأنه ذُهل عندما لاحظ أن الاجتماعات التي كانت تستغرق ساعاتٍ طوالاً، وتغرق في متاهاتٍ كثيرة من دون أن تكون لها غاية ولا هدف. واعتاد المدراء العراقيون استخدام الهواتف الخلوية في أثناء هذه الاجتماعات، بحيث كانوا ينسحبون منها كي يعودوا ثانية. قال لي الرجل: «تبدو هذه التصرفات فوضوية وغير فعالة في أعين الغربيين». عيّنت الولايات المتحدة في فترةٍ، امتدت أربعة وعشرين شهراً، خمسة من كبار المستشارين المستقلّين لوزارة النفط. أصابت هذه التغييرات المستمرّة العراقيين بالإحباط. قال لي تيمور الغضبان، وهو أحد وزراء النفط السابقين: «حدثت تغييرات كثيرة بين صفوف المسؤولين. كانوا يختفون ويظهرون كل ثلاثة أشهر».

امتلك بعض المستشارين خلفيّات تثير كثيراً من التساؤلات. عمل روبرت دبليو. هوغان بصفته مستشاراً رفيعاً في العام ٢٠٠٤، لكن سبق له أن عمل مديراً تنفيذياً في شركة كوستال كوربورايشن، وهي الشركة التي تمتلك سجلاً كبيراً ومثيراً للجدل في العراق. كان أوسكار وايت، المدير التنفيذي في شركة كوستال، رجل نفط من تكساس ومحبّاً للمظاهر، هو الرجل الذي اعتاد شراء النفط العراقي منذ السبعينيات من القرن الماضي. كسب وايت قدراً من الشهرة عندما استخدم طائرة شركته كي ينقذ شخصياً بعض المغتربين الأميركيين الذين احتُجزوا كرهائن في فندق الرشيد، وذلك قبل اندلاع حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١. لم يقترن اسم هوغان بأية أعمال مريبة، لكن وايت أُدين في العام ٢٠٠٥، بتهمة دفع رشى إلى صدّام حسين كجزءٍ من فضيحة النفط مقابل الغذاء. كان بوب تودور مستشاراً رفيعاً آخر، وسبق له أن كان مديراً تنفيذياً سابقاً في

شركة أونوكال انترناشيونال، التي حام حولها ضجيج كبير بعد المفاوضات التي أجرتها مع طالبان بهدف إقامة أنبوبٍ [نفطي] يمر في أفغانستان[١].

لقي الاضطراب في صفوف الأميركيين ما يماثله في صفوف العراقيين، وإن كان اللوم يقع في ذلك على الولايات المتحدة مرةً أخرى. كان ابراهيم بحر العلوم أول وزير نفطٍ تعيّنه الولايات المتحدة، وهو محلل آبارٍ نفطية، ويحمل درجة دكتوراه فلسفة في الهندسة البترولية من جامعة نيو مكسيكو. امتلك هذا الرجل القصير والبدين ذو الشعر الغزير الأسود، خبرةً ميدانية قليلة في هذه الصناعة، لكنه احتفظ بعلاقاتٍ وثيقةٍ بالشيعة، بصفته ابن رجل دين ناشط في حركة المعارضة خارج العراق. جاء تعيينه بمثابة خطوةٍ سياسية في الأساس. جرى استبدال بحر العلوم بالغضبان، وهو من التكنوقراط المؤهلين وحليف أياد علاوي، رئيس الحكومة الموقتة، وذلك عندما تسلّم العراقيون إدارة البلاد في شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٤. كان الغضبان رجلاً طويلاً ونحيلاً أمضى ثلاثين عاماً من عمره في وزارة النفط العراقية. تمتع هذا الرجل المهذب والصريح بحظوةٍ عند المستشارين الأميركيين، لأنهم رأوا فيه رجلاً براغماتياً. أسفر الانتصار الكاسح الذي حققه الشيعة في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٥، عن عودة بحر العلوم إلى السلطة في شهر نيسان/ أبريل من ذلك العام. لكن الانتخابات التي جرت في شهر كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام أدت إلى استقالته، فجرى استبداله موقتاً بأحمد شلبي، وهو الرجل الذي كان مفضّلاً في السابق لدى البنتاغون، لكن لم يتبقَّ له سوى أصدقاء قليلين في المنطقة التي تحمل الرمز ٢٠٢.

أدّت التغييرات المستمرّة في القيادة إلى تأجيل حسم أية قضية من القضايا الصعبة التي تواجه صناعة النفط العراقية. تمثّل أفضل مثالٍ على هذا المستوى

(١) "Unocal and Bidas Pulling Taliban for Gas Pipeline," *Alexander's Gas ans Oil Connections*, December 8, 1997. Available at http://www.gasandoil.com/goc/company/cnc80415.htm.

في استخدامات موارد الغاز الطبيعي في البلاد. يمتلك العراق احتياطيات من هذا الغاز تقدّر بـ ١١٠ تريليون قدمٍ مكعب منه. ينطلق معظم هذا الغاز من باطن الأرض في الوقت ذاته الذي ينطلق النفط الخام، كنتيجةٍ ثانوية لعمليات استخراج البترول. تعمد أكثر الدول تقدّماً في إنتاج البترول إلى حصر هذا الغاز، والاستفادة منه عند انطلاقه، وعلى الخصوص في تشغيل المولّدات الكهربائية. يكتفي العراقيون، ببساطة، بحرق هذا الغاز، ولذلك ترى صحراء العراق الجنوبية مضاءةً ليلاً بشموعٍ عملاقة تشتعل باستمرار في الظلمة، وهي مكوّنة من ألسنةٍ مرتفعة من الغاز الطبيعي. تردّد الأميركيون كثيراً في ما يتوجب عليهم عمله بشأن هذه الموارد الضخمة والضائعة. نصح بعضهم العراقيين ببناء خطوط أنابيبٍ ومنشآتٍ جديدة من أجل استخدام هذا الغاز، بينما نصحهم مستشارون آخرون بتأخير مشاريع الغاز الطبيعي لمصلحة تعزيز إنتاج النفط بسرعة، وذلك من أجل الحصول على مداخيل كبرى. ظل الغاز الطبيعي في هذا الوقت يحترق هباءً.

تمتعت قضية خصخصة الصناعة النفطية بأكبر قدرٍ من الحساسية السياسية، لأن البنية النفطية المتداعية في العراق تحتاج إلى مبلغ ٣٥ مليار دولار من الاستثمارات من أجل تعزيز الإنتاج، بحيث يصل إلى خمسة ملايين برميل من النفط يومياً. بدا مبلغ ملياري دولار من الاستثمارات الأميركية مجرد دفعةٍ أولى، وتعيّن على القطاع الصناعي الخاص أن يموّل الباقي. اعتقد كبار المستشارين الأميركيين أنه من الضروري إدخال الشركات الأجنبية كي تساهم بتمويلها وخبرتها في عملية إصلاح النظام النفطي، لكنهم، ومع إدراكهم هذه الحقيقة، تردّدوا كثيراً في السماح للعراقيين بإدخال هذه الشركات إلى البلاد. عمد جيري بريمر إلى استثناء أهم الشركات على الإطلاق في العراق، أي شركة النفط المملوكة من الدولة تحديداً، عندما كشف عن خططه الرامية إلى بيع الشركات المملوكة من الدولة إلى مستثمري القطاع الخاص. تحوّل المشرفون النفطيون الأميركيون إلى مستشارين بعد تسليم الولايات المتحدة الحكم إلى العراقيين في شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٤، ولهذا اكتفوا بأداء أدوارٍ ثانوية. أخبرني أحد كبار المستشارين: «حاولنا إعطاء معلوماتٍ، أو اقتراحاتٍ،

حول كيفية القيام بهذا العمل. حاولنا فعلاً التركيز على هذا الدور بدلاً من أن تتدخل مباشرةً في عملية اتخاذ القرارات».

تبيّن أن العراقيين منقسمون بدورهم. اعتقد بعضهم أنه من الضروري إدخال الشركات الأجنبية إلى البلاد بما لديها من خبرة ورأسمال. تكوّن مع ذلك إجماعٌ عام على أن صفقاتٍ كهذه يجب أن تكون محدودة، اي إنها يمكن أن تشمل النشاطات الأوليّة من الصناعة، مثل تكرير النفط، أو نقله، بدلاً من إنتاجه. أبلَغني الغضبان: «لا نستطيع فعلاً أن نعتمد [اعتماداً كاملاً] على المساعدات الأجنبية. يتعيّن على العراق أن يعتمد على نفسه، وعلى طرقه ووسائله الخاصة». وقف عراقيون آخرون، وعلى الخصوص النقابات [الاتحادات العمالية] التي ظهرت حديثاً، ضد أي تدخل أجنبي. سبق لصدّام أن منع نشاطات كل الاتحادات العمالية، وذلك في خطابه المتلفز الشهير الذي أذاعه على الأمة في العام **١٩٨٧**، لكن بعد مرور شهرٍ واحد على الغزو الذي حدث في شهر آذار/مارس من العام **٢٠٠٣**، اجتمعت حفنة من عمال النفط العراقيين، وأعلنت إعادة إطلاق الحركة العمّالية. أعلن الاتحاد العام لموظفي قطاع البترول أنه بات يضم خمسة وعشرين ألف عضوٍ في صفوفه. اتخذ الاتحاد «لا للخصخصة» شعاراً رئيسياً له، ولذلك خاض أولى مواجهاته مع شركة KBR. تسربت أنباء في صيف العام **٢٠٠٣**، مفادها أن KBR تعتزم استقدام آلاف الموظفين الفليبينيين للعمل بدلاً من العراقيين، بسبب رخص أجورهم، فأقدم أعضاء الاتحاد على تنظيم احتجاجٍ عاجلٍ مستخدمين رافعةً طاقتها خمسون طنّاً من أجل سد الطريق المؤدية إلى محطة فصل الغاز عن النفط. أصدر الاتحاد في **٢٠** آب/أغسطس، بياناً طالب فيه أن تتخلّى KBR عن عملها في القطاع النفطي. رفضت الشركة التحدث إليه، فأقدم الاتحاد على منع تصدير النفط لمدة يومين.

نظّم حسن جمعة، الرجل البدين ذو الرقبة الثخينة الذي يعمل في شركة البترول، الاحتجاجات بصفته رئيس الاتحاد [النقابة]. بدا جمعة وكأنه رئيس اتحادٍ عمّالي في كليفلاند بيديه الثخينتين، ورأسه المربّع، لولا مسبحتا الصلاة الزرقاوان اللتان يحملهما بيديه. قصّ عليّ الرجل رؤيته في أثناء تناوله غداءً غنياً

مؤلفاً من اللحم المشوي، والبندورة [الطماطم] المشوية، وأكواب الشاي المحلّي. قال لي إن الاتحاد يقف مع العراق، ولهذا فهو لن ينظّم إضراباً يؤدي إلى شل الصناعة النفطية، لأن ذلك سوف يضر كثيراً بمصلحة البلاد. أضاف إن الاتحاد لا ينوي السماح بإعطاء الشركات الأجنبية أي حصةٍ في صناعة النفط العراقية. قال لي الرجل أيضاً إن تجربتهم مع KBR قد أقنعتهم بأن الشركات الأميركية ما هي إلا وكيلة للاحتلال الأميركي. قال جمعة: «ترتبط الشركة بالبنتاغون وهو الذي يموّلها. لم تفعل KBR شيئاً للمساعدة في قطاع النفط، بل كانت عبئاً عليه فقط».

النفط والمياه

بدأت KBR عملياتها في العراق بعد مرور ثماني وأربعين ساعة على الاجتياح الذي بدأ في ١٩ آذار/مارس. دُهش مهندسو الشركة بالأعطال التي وجدوها. وجدوا في إحدى المحطات المضخات الضاغطة مربوطة بعضها ببعض بأسرها جلدية[١]. وجدوا أيضاً أن منصّتَي حفر صالحتان للعمل في البلاد بكاملها. قال لي شارل «ستوني» كوكس، وهو نائب رئيس شركة KBR للعمليات: «اعترضتنا الألغام، والذخائر غير المنفجرة، والقنابل الموقوتة، وعصابات متنقلة من اللصوص»[٢].

تمكّن العراق، على الرغم من هذه الصعوبات كلها من إعادة ضخ نفطه في الأنابيب يوم ٢٢ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣، أي بعد مرور خمسة أسابيع فقط على بدء الحرب. بدأت شركة النفط الوطنية في بيع البترول مجدداً بحلول شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٣[٣]. تزايد ضخ البترول مع مرور كل شهر،

---

(١) Alfred Neffgen, Statement to U.S. House Committee on Government Reform, July 22, 2004.

(٢) Charles "Stoney" Cox, Statement to U.S. House Committee on Government Reform, July 22, 2004.

(٣) U.S. Energy Information Administration, Iraq Country Analysis, December 2005.

فوصل إنتاج البترول العراقي إلى ٢,٤ مليون برميل يومياً، وذلك لأول مرة منذ الغزو. وضع المخططون المتفائلون هدفاً جديداً لهم وهو الوصول بالإنتاج إلى رقم يراوح ما بين ٢,٨ إلى ٣ ملايين برميل يومياً مع نهاية العام ٢٠٠٤. بدا وقتئذ أن توقعات إدارة بوش في تعزيز ضخ النفط العراقي كي يصل إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وكذلك في أن يتمكّن العراق من تمويل مشروع إعادة إعماره، قد أضحت في متناول اليد. قال مايك واين، وكيل المشتريات بالنيابة في وزارة الدفاع، وأرفع مسؤولٍ عن العقود في البنتاغون، في تصريح له أمام الكونغرس في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤: «يتدفّق النفط، في واقع الأمر، بشكل رائع. (ومن هم السبب في ذلك؟) إنهم رجال هالبرتون»(١).

لم يصمد هذا الوضع طويلاً، فبعد أن وصل إنتاج البترول الشهري إلى ذروته في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٤، بدأ الإنتاج مسيرة هبوطه الطويلة والثابتة. وصل الإنتاج في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٤، أي في الشهر الذي توقّعت فيه واشنطن أن يبلغ إنتاج البلاد نحو ٣ ملايين طن يومياً، إلى ٢,٢ مليون برميل في اليوم. تدنّى الإنتاج بعد مرور شهرين ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، فاضطرّت الولايات المتحدة عندئذ إلى تخفيض توقعاتها. وضع المسؤولون حينئذ هدفاً جديداً في وصول الإنتاج إلى ٢,٥ مليون برميل في اليوم. هبط إنتاج النفط، على الرغم من ذلك، إلى ١,٥ مليون برميل يومياً، وهو هبوط آخر عن ذروة الإنتاج في فترة ما بعد الحرب الذي كلّف الحكومة العراقية، والولايات المتحدة الداعمة لها، مبلغ ٥٤ مليون دولار يومياً من المداخيل المحتملة، وذلك بحسب أسعار السوق السائدة في العام ٢٠٠٦، وهو مبلغ يكفي السيدة لورا بوش كي تبني مستشفى جديداً في كل يوم من أيام الأسبوع. أعلنت وزارة الطاقة أن غزو العراق هو ثالث أكبر سبب عرقل تدفق البترول منذ الحرب العالمية الثانية، أي بعد تأميم حقول النفط الإيرانية في

(١) Mike Wynn Testimony Before the House Armed Services Readiness Subcommittee, June 24, 2004.

مطلع الخمسينيات، والثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩[١]. علّق جمال القرشي الذي يعمل محلّلاً نفطياً لدى بي. أف. سي. إنرجي في واشنطن: «بدا أن كل الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ»[٢].

أسهمت ثلاثة مشاريع فاسدة في هذا الهبوط في الإنتاج، وحمل كل مشروع منها دلالةً على القيادة الضعيفة التي أظهرتها الولايات المتحدة، وكذلك على التنفيذ السيئ الذي قامت به KBR. كانت إحدى أولى المهمات التي أسندتها الولايات المتحدة إلى KBR، هي إصلاح محطة كرمة علي المخصصة لمعالجة المياه، وهي عبارة عن مجمّعٍ كبير من الأنابيب الملتوية، والألواح المعدنية الصدئة الموجودة وسط أراضٍ قاحلة ملأى بالغبار، وتقع على بعد أميالٍ قليلة إلى الشمال من البصرة في جنوب العراق. اعتبرت الولايات المتحدة، وكذلك العراق، أن إصلاح محطة معالجة المياه هي أولوية قصوى. يرتفع النفط من الأرض في جنوب العراق بسبب الضغط الطبيعي للرمال، وكلما زادت كميات النفط المستخرجة خفّ الضغط، وهو الأمر الذي يجعل من عملية الاستخراج مهمّة أصعب. لجأ العراقيون، في سعيهم إلى معالجة المشكلة، إلى ضخ المياه ثانية إلى الأرض بغية المحافظة على الضغط في الحقل النفطي، ومن أجل ضمان استمرار الضخ. يتعيّن مع ذلك تنظيف المياه أولاً في كرمة علي وذلك كي لا تعمد الجسيمات، أو البكتيريا، إلى سد المسامات في التربة التي تسمح بارتفاع النفط.

تمكّنت KBR في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، من إتمام معظم الإصلاحات في المحطة التي ساءت حالتها كثيراً خلال فترة العقوبات، وبسبب

(١) Chip Cummins and Hassan Hafidh, "Iraqi Oil Output Sinks as New Woes Surface - Battles of Politics and Regionalization Quash Earlier Gains," *Wall Street Journal*, February 21, 2006, p. A2.

(٢) Chris Kraul, "Decline in Oil Output Dims Iraq's Recovery; As U.S. Financial Aid Winds Down, Concerns Grow, with No Quick Turnaround in Sight," *Los Angeles Times*, January 25, 2006, p. A1.

عمليات النهب التي أعقبت عملية الاجتياح. أعدّت KBR تجهيز المحركات، وجدّدت المضخات، كما ركّبت المولّدات الكهربائية، وأنظمة إضافة الكلور والمواد المقاومة للصدأ. لم تستطع الأنابيب المتداعية المدفونة تحت الأرض، والتي تصل إلى حقل الرميلة النفطي الأسطوري، تحمّل الضغط المتزايد بعد أن فتح موظفو KBR الصنابير من أجل إرسال المياه المعالجة في هذه الأنابيب. تكرّرت حوادث تفجّر الأنابيب، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تأخير العمل عدة أسابيع. نجحت الشركة في تأمين ضخ المياه في الأنابيب لمدة تسعة وعشرين يوماً فقط في فترة خمسة أشهر في خريف العام ٢٠٠٤. زاد مزارعو المنطقة من تفاقم الأمور عندما أقدموا على ثقب الأنابيب بهدف ريّ حقولهم. عثرت KBR على أحد المواطنين الذي كان يروي كامل بستانه المزروع بالبندورة (الطماطم) بفضل أنبوبٍ تابع لمحطة كرمة علي. لم تتمكّن هذه المحطة عند حلول شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥، من تأمين كميةٍ تعادل أكثر من ثلث طاقتها من المياه.

لم يبادر المسؤولون عن إعادة الإعمار إلى تكليف KBR مهمة إصلاح الأنابيب القديمة المتداعية، على الرغم من المشاكل التي تحدّثنا عنها. أبلغني بوب تودور، وهو مستشار نفطي أميركي رفيع يعمل لدى العراقيين، بأنه عندما اتضح حجم المشكلة كانت معظم المبالغ المتوافرة في الجنوب قد حوّلت إلى مشاريع أخرى. حاولت الولايات المتحدة أن تضغط على العراقيين كي يتحملوا تكاليف إصلاح الأنابيب، لكنهم لم يوفقوا في ذلك. عانى العراقيون من جهتهم عجزاً في موازنتهم، ويرجع عجزهم هذا، جزئياً، إلى تناقص المداخيل النفطية. ذهبت معظم مبالغ العراقيين في اتجاه دفع معاشات الموظفين الحكوميين، والدعم الذي تقدمه الحكومة للوقود، والكهرباء، والمواد الغذائية. أبلَغَني تودور: «لم يمتلك العراقيون ما يكفي من المال للقيام بأعمال الإصلاح».

زرت هذا المجمّع الكبير، الذي يرجع تاريخ بنائه إلى عدة عقود، في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥، ولاحظتُ آثار التهرُّء باديةً في المكان. شاهدت جدراناً متشققة، أمّا المحرّكات، والصمامات، والأنابيب، فكانت صدئة كلها.

شاهدت التراب والوحول تغطي أرضية المجمع. لاحظت أيضاً أن مضختين فقط من المضخات الخمس التي أصلحتها KBR صالحتان للعمل. أبلغني أحد المهندسين العراقيين أن إحدى الآلات التي تستخدم من أجل إضافة المواد الكيميائية هي في حالةٍ غير صالحة للاستخدام. أضاف إن نظاماً آخر يُستخدم من أجل حماية الأنابيب من الداخل لم يوضع قيد الاستخدام خوفاً من أن تؤدي المواد المضافة، المضادة للصدأ، إلى إلحاق الضرر بالحقول النفطية. لم تقدِّم الولايات المتحدة ولا KBR، الصيانة الإضافية، أو الأموال اللازمة لتشغيل المحطة بعد تسليمها إلى العراقيين. قال العراقيون من جهتهم إن KBR قامت بتركيب تجهيزات دون المستوى، لكنها لم توفّر التدريب الكافي للعمال.

خيّم شعور بالكآبة على تلك المنطقة الصناعية، وهو الشعور الذي يوحي بأنها ما زالت بعيدة عن النهضة العمرانية. تجمّعت في إحدى الزوايا مجموعة من العراقيين متجهّمي الوجوه حول مشعل لحام واحد، وانهمكوا في إصلاح أحد أنابيب المياه الذي يحمل مياه الشرب إلى العاملين في المحطة. وانشغلت جماعة من رجال الأعمال الروس داخل المكتب الرئيسي، في مناقشةٍ مع مدير المحطة، ودار موضوعها حول تزويد المحطة مادة الكلور. كانت هذه المحطات الواسعة بحجم حظائر الطائرات. سمعت في الداخل أصوات عددٍ قليل من المضخات بينما لاذت المضخات الأخرى بالصمت. رأيت مساعد مدير المحطة، وهو شابٌ عراقي يتكلم قليلاً من الإنجليزية. لاحظتُ ابتسامته الحزينة. قال لي ذلك المهندس العراقي الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لأسبابٍ أمنية: «لا فائدة. إننا نمتلك المواد التي أحضرتها KBR، لكننا لا نمتلك الوثائق التي تشرح لنا كيفية استخدامها».

لم تسفِر الاستثمارات التي قدّمتها الولايات المتحدة عن تمكّن محطة كرمة علي من إنتاج ما يكفي من المياه من أجل ضمان الوصول إلى أقصى حدٍ من طاقتها بشكلٍ آمن، بالإضافة إلى عدم إمكانية توصيل المياه بشكل موثوق إلى محطات الضخ، وهي التي تحتاج إلى الإصلاح بدورها. أمّا النتيجة العملية لهذا الوضع فهي أن كل نقصٍ في كميات المياه يعني أن العراق يتخلّى عن إنتاج

٢٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط يومياً، أي إنه يُحرم من مبلغٍ يعادل ١٢ مليون دولار في اليوم. قال لي ابراهيم بحر العلوم، وزير النفط العراقي، في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥: «إنه مشروع حيوي بالنسبة إلينا، كما نحتاج إلى الوصول إلى رقم الإنتاج الذي حدّدناه لأنفسنا في أسرع وقتٍ ممكن». أقدم المسؤولون عن إعادة الإعمار في العام ٢٠٠٥ إلى إعفاء KBR من القيام بأعمال الصيانة، واستبدلوها بالشراكة المعقودة ما بين شركة ورلي بارسونز، وهي شركة استرالية، وبين شركة بارسونز، وهي شركة تعمل انطلاقاً من كاليفورنيا، والتي سبق لها أن فازت بعقدٍ يهدف إلى إصلاح الحقول النفطية في شمال البلاد. أعلنت الولايات المتحدة رسمياً أن لا علاقة لهذا القرار بنوعية الأعمال التي نفّذتها KBR. تحرّكت شركة KBR ببطء في البلاد بسبب قلة حذر العراقيين.

أدّى الجدال حول نقص ضخ المياه بشكلٍ موثوق، إلى التساؤل عمّا إذا كانت أعمال إعادة البناء، التي تقودها الولايات المتحدة، قد أسفرت عن إلحاق الضرر الدائم بالحقول النفطية في جنوب العراق. أعرب بعض الخبراء النفطيين عن خشيَتهم من أن يكون فشل الأميركيين في إصلاح الأعطال قد زاد من سوء الأضرار التي بدأت بالظهور خلال عهد صدّام حسين، مع أن أحداً لم يستطع تأكيد هذه الفرضيات. أبلغ خبراء تابعون للأمم المتحدة الحكومة الأميركية أن سوء إدارة بعض مخزونات النفط في جنوب العراق قد أدى إلى استعادة ما تراوح نسبته ما بين ١٥ إلى ٢٥ بالمئة من كمية النفط، وهي النسبة التي تقل كثيراً عن النسب المعتادة، أي ما بين ٣٥ إلى ٦٠ بالمئة، وذلك بحسب ما أورده تقرير صادر عن وزارة الطاقة. عمل نورم زيدلوسكي، وهو أحد المدراء التنفيذيين السابقين في شركة شيفرون، بصفته مستشاراً أميركياً رفيعاً لدى وزارة النفط [العراقية]. وصف الرجل إمكانية وجود ضررٍ دائم في الآبار بأنها مقلقة كثيراً.

قال لي نورم: «لا يُعرف في الواقع مدى الضرر المحتمل الذي حصل».

أمّا حالة المخزونات النفطية في شمال البلاد فتثير أنواعاً أخرى من القلق.

ما إن يبدأ استخراج البترول من إحدى آبار البترول حتى يصبح من الصعب إقفالها. أدّت الهجمات المتكررة على أنابيب النفط في الشمال إلى عدم قدرة العراقيين على تصدير النفط أو تخزينه. اضطر العراقيون إلى إعادة ضخ البترول إلى الأرض عندما يتعذر إنتاج النفط، وهو عمل مدان في هذه الصناعة. ضخَّ العراق في العام ٢٠٠٥ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً إلى باطن الأرض، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيض أرقام الإنتاج الفعلية. قال لي فاروق قاسم، وهو خبيرٌ نفطي عراقي، عندما التقيته في مؤتمر عُقد في لندن في العام ٢٠٠٥: «ما إن تُلحق الضرر في بئر، حتى يصبح من المتعذر عليك، تقريباً، أن تفعل شيئاً. كان العامان الماضيان كابوساً بالنسبة إلينا».

الجسر

يقدّم لنا مشروع الأنابيب المارّة من أسفل جسر الفتّاح مثالاً ثانياً عن المشاريع الفاسدة في البلاد. قصفت القاذفات الأميركية هذا الجسر المؤلف من الإسمنت والفولاذ، والذي يصل ما بين ضفتي نهر دجلة في شمال العراق، خلال الاجتياح الأميركي للبلاد الذي نفّذته في العام ٢٠٠٣. دمّر الهجوم قسماً من الجسر، ودمّر معه شبكةً من أنابيب النفط والغاز التي تمرّ أسفله. كانت الأنابيب الستة عشر التي لحقها الدمار جزءاً مهماً من البنية النفطية المتداعية، وهي التي يمر عبرها النفط الخام، والمنتجات البترولية الأخرى، من الآبار الشمالية التي تحيط بمدينة كركوك إلى البايجي، وهي بقعة تقع إلى الجنوب من الجسر يكسوها الغبار، وتحتوي على مصفاةٍ للتكرير. قرّرت الولايات المتحدة أن إصلاح هذه الأنابيب هو أحد أهمّ الخطوات في سبيل إعادة تدفق النفط في الشمال.

قام بعض المسؤولين والمقاولين الأميركيين في صيف العام ٢٠٠٣، بزيارةٍ إلى موقع الجسر الذي يقع وسط أراضٍ قاحلة تتألف من مرتفعات ترابية، وتحيط ببقعة هادئة وخضراء من النهر. قررت يو. أس. آيد في البداية إصلاح الجسر عن طريق شركة بيكتل، وهي الشركة التي تمتلك عقداً يقضي بإصلاح

البنية التحتية. أوردت وثائق يو. أس. آيد أن بيكتل وضعت تقديراتها لكلفة العمل بحوالى ٤٫٣ ملايين دولار، وحدّدت مهلة الإنجاز بثلاثة أشهر. قرّر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، الذي كان مسؤولاً عن إعادة تأهيل القطاع النفطي، أن يكلّف KBR مدّ الأنابيب تحت قاع النهر، وقدّر المسافة بأكثر من ثمانمئة ياردة. اعتقد سلاح الهندسة في الجيش و KBR أن عملية الإصلاح ستكون سريعة.

قال أحد المسؤولين في سلاح الهندسة في خريف العام ٢٠٠٣، وهو من المطّلعين على المشروع، إن سلاح الهندسة كلّف إحدى الجهات إعداد دراسةٍ أثارت كثيراً من التساؤلات الجدية بشأن استقرار التربة تحت قاع النهر. تجاهل سلاح الهندسة في الجيش هذه التحذيرات وأمر KBR أن تشرع في تنفيذ خطة العمل التي تتضمّن الحفر. أُرسل المسؤول الذي وصف المشروع بأنه مجرّد «وضع أنبوب في صندوق من الحصى» إلى بلاده. حاولت أن أتصل به بعد حصولي على نسخة من الرسائل الإلكترونية التي بعثها، وأورد فيها وصفاً للمشاكل التي تعترض المشروع. رفض الرجل أن يتحدث معي عن هذا الموضوع، لكنه أرسل إليّ رسالة بالبريد الإلكتروني، اكتفى فيها بالقول إنه «خائف جداً [من الكلام عن هذا الموضوع]».

بدأت المتاعب بعد وقتٍ قصير من بدء العمل بالمشروع في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٤. تبيّن أن التربة غير مستقرة فعلاً، وسرعان ما انهارت الحفرة التي أُحدثت كي تحتوي الأنابيب، أي كما كان متوقعاً تماماً. تحوّل المشروع، الذي كان من المتوقع في البداية أن يستغرق تنفيذه عشرة أسابيع، إلى عملٍ امتد على مدى سنةٍ كاملة. ارتفعت التكاليف مع مرور الأشهر. حذّرت KBR بشأن هذه الأكلاف المتزايدة، لكن سلاح الهندسة في الجيش أمرها بمتابعة العمل، ووافق على إنفاق المزيد من الأموال على هذا المشروع المثير للجدل. تمكّنت KBR في النهاية من تركيب ستة أنابيب من أصل ستة عشر أنبوباً خُطّط لها سلفاً. استقرّت الكلفة النهائية لهذه المهمة غير المكتملة على ٧٦ مليوناً، أي بزيادة نحو ٥٠ مليوناً عن الموازنة الأولية. قال تودور،

وهو مستشار يعمل في وزارة النفط: «يُحتمل أنه كان يجدر بنا أن نتصرّف بشكلٍ مختلفٍ لو فكّرنا في الأمر جيداً». كرّر المسؤولون عن إعادة الإعمار تكليفَ شراكة ورلي بارسونز وبارسونز بإنجاز الأنابيب العابرة من تحت الجسر. أصدر المسؤولون الأميركيون بياناً أوردوا فيه أن ما جرى لا يعطي صورة عن قدرات KBR. أمضت شراكة ورلي بارسونز سنة أخرى في إتمام المشروع بكلفة إضافية بلغت ٦٢ مليون دولار. أنهت الشراكة ذلك المشروع في العام ٢٠٠٦، أي بعد أن استغرق إتمامه عامين، وبزيادة ١٥٠ مليون دولار عن التقديرات الأولية.

استنتج تقرير حكومي أن الجهة التي دقت ناقوس الخطر كانت على حق: أقدم سلاح الهندسة في الجيش، وشركة KBR، على تجاهل الإشارات التحذيرية في الدراسة التقييمية. أشار تقرير أصدره المفتش العام في مشاريع إعادة الإعمار العراقية في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦: «لم تكن التعقيدات الجيولوجية التي سبّبت فشل المشروع واضحة فقط، لكنها كانت متوقعة». قدّر التقرير، وإن بتحفظ، أن التأخير في إصلاح خط الأنابيب قد كلّف الحكومة العراقية مبلغ ١,٥ مليار دولار،[١] وهو المبلغ الذي كان يكفي من أجل تشييد عدة محطات توليد كهربائية، ومئاتٍ من العيادات الطبية والمستشفيات، بالإضافة إلى شراء الأسلحة والتجهيزات التي يحتاج إليها الجيش العراقي كي يُبعد الجنود الأميركيين عن دائرة الخطر. غرقت تحت جسر الفتّاح ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين، هكذا وبكل بساطة.

أدّى مشروع ثالث، وهو تنظيف الآبار، الذي كُلّفت به KBR إلى حدوث تأخيرات عن التاريخ المحدد. إن من شأن أعمال التنظيف أن تؤدي إلى تحسّن إنتاجية آبار النفط. أراد مكتب المشاريع والعقود، وهو وكالة إعادة إعمار

(١) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Al Fathah River Crossing Tie Ins," March 15, 2006; U.S. Energy Information Administration, Iraq Country Analysis, December 2005.

حكومية، أن تقوم KBR بتنظيف ثلاثين بئراً في جنوب العراق لقاء مبلغ ٣٧ مليون دولار. تمثّل الهدف في هذا المشروع في توقّع زيادة كمية ٣٠٠,٠٠٠ برميل من النفط يومياً. قال مسؤول أميركي رفيع إن المفاوضات قد توقفت عندما طلبت KBR أن تقوم الولايات المتحدة بالتعويض عليها في حالة خسارتها الدعاوى القضائية التي من الممكن أن تنشأ نتيجة للأعمال. أصرّت الشركة على الحصول على الكفالة، وقالت إن الحكومات في العالم أجمع تقدّم تعويضاً كهذا. تمثّل موقف الولايات المتحدة في أن الحكومة العراقية وحدها، وبصفتها دولة ذات سيادة، هي التي تستطيع تقديم مثل هذه الضمانة. وصل الجانبان في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٥ إلى طريق مسدود، فأقدم المسؤولون الأميركيون عندئذ على إيقاف المشروع، وقرّروا بدلاً من ذلك أن يوكلوا العمل إلى العراقيين.

لم يكن هذا النوع من النزاعات أمراً نادراً. دأبت KBR منذ أن وصلت إلى العراق في مواجهة مسؤولي شركة النفط العراقية، ونقابات عمال النفط العراقيين، والمستشارين النفطيين الأميركيين. قال جبار العويبي، وهو المدير العام لشركة نفط الجنوب، أكبر منتج للبترول في العراق: «أريد أنا أن أتبع هذا المسار، لكنهم اختاروا مساراً مختلفاً. ركّب مهندسو KBR مولدات كهربائية حديثة تعمل على الغاز، لكن العراقيين لم يعرفوا طريقة استخدامها، لذلك عجزوا عن تشغيلها. دخل محامو شركة KBR في خلافات على العقود مع حكومة الولايات المتحدة، فأدى ذلك إلى تأخير مشاريع مهمة. يُضاف إلى ذلك أن وكلاء المشتريات في الشركة وجدوا صعوبة في الحصول على قطع الغيار، والتجهيزات اللازمة، للمصافي في سوق عالمية متقلبة. بدأت الأوقات المحددة لإنهاء المشاريع بالتأخر».

بدا عويبي غير متأكد من احتمالات النجاح خلال المقابلة التي أجريتها معه في مكتبه الخاص بباقات من الزهور الصناعية. قال لي إن المهندسين والعمال العراقيين «أساساً» هم الذين أعادوا قطاع النفط إلى العمل، وذلك مع بعض المساعدة من جانب KBR. قال لي الرجل إن رفض الشركة القيام بأعمال

تنظيف الآبار قد وضعه في موقفٍ صعب. وأضاف: «إنه عمل صعب، بل إنه نوع من التحدّي، لكننا سننجح. إننا نحتاج إلى أية مساعدة يمكننا الحصول عليها».

امبراطورية الفولاذ

كانت آخر محطة لي في الجولة التي قمت بها على المنشآت العراقية النفطية هي شركة الغاز الجنوبية. تقوم المحطة باستخدام الغاز المختلط ـ أي الغاز الطبيعي الذي يخرج من باطن الأرض مع البترول ـ وتحوّله إلى غاز بترولي سائل تستفيد منه محطات الطاقة الكهربائية، وإلى غاز البيوتان وغازات أخرى تستخدم للطهو، والتدفئة المنزلية. يقع هذا المجمّع وسط صحراء سمراء حارقة تمتد على مساحةٍ تعادل ستة ملاعب كرة قدم. يشبه المجمع رسماً من رسوم إيشر ـ أي ذلك الذي يمثّل أحجية صناعية مؤلفة من كراتٍ وأنابيب فولاذية هائلة ملتفة بعضها حول بعض باتجاه اللانهاية. بدا المجمع هادئاً بشكلٍ مخيف. ولاحظت ان زاوية صغيرة منه ما تزال تعمل ويصدر عنها أصوات خافتة تشبه أصوات أكبر حشرة مجنحة، وسط حرارة تبلغ ١١٠ درجات.

جلس عبد الرؤوف ابراهيم، وهو رئيس هذه الامبراطورية الصناعية وحده في مكتبه المظلم، ملتزماً صمتاً مطبقاً. اعتاد عمال المصنع الحضور إلى أعمالهم كل صباح ليغادروا المكان في وقت مبكر من بعد الظهر. لم تكن لديهم أعمال كثيرة. كان المصنع، وهو الأكبر في العراق قبل الحرب، يضخ ٣٠٠٠ طن متري من الغاز يومياً، وكانت هذه الكمية تكفي تقريباً حاجة الاستهلاك الداخلي في العراق. أمّا الآن، وبعد مرور ما يزيد على عامٍ على الاجتياح فإن المصنع استمر في العمل منتجاً ١٠٠٠ طن متري يومياً. يعوّض العراق هذا النقص الحاصل في كمية الإنتاج عن طريق استيراد الوقود، مثل الغازولين [البنزين]، والديزل، والكاز، من بلدانٍ أخرى. تكلّف هذه المستوردات العراق نحو ٤٠٠ مليون دولار شهرياً. يبيع العراق نفطه إلى البلدان الأخرى، ليعود ويشتريه مجدداً بعد تكريره. يعود السبب في ذلك إلى أن

الولايات المتحدة عجزت عن إصلاح المصافي، مثل تلك الموجودة في شركة الغاز الجنوبية، وبذلك فشلت في إعادتها إلى العمل مجدداً. حمل هذا الوضع السائد في الشرق الأوسط شبهاً بقضية مناجم الفحم بالنسبة إلى نيوكاستل.

دفع الغموض الذي يحيط بصناعة النفط العراقية بشركات النفط العملاقة إلى الابتعاد عن المسرح العراقي. بقي العراق، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الاجتياح، من دون قانون ينظّم هذه الصناعة، ويضع شروط التعاقد مع الشركات الأجنبية. لم يعقد العراق، حتى العام ٢٠٠٥، اتفاقيات غير تلك التي وقّعها مع بعض شركات النفط الكبيرة، والتي تحدّد شكل العلاقات التجارية في المستقبل. وقّعت شيفرون، على سبيل المثال عقداً تقدّم بموجبه التدريب المجّاني للمهندسين العراقيين. تبيّن أن الشركات العملاقة كانت مترددة في تقديم الأموال، أو اليد العاملة، ما عدا تلك الشراكة الرمزية. فازت شركة رويال داتش/شل بعقد ينص على المساعدة على تحليل احتياطات النفط الموجودة في البلاد، لكنها امتنعت عن تقديم عرضٍ ينص على تطوير حقلٍ نفطي بالقرب من كركوك. أصدرت الشركة تصريحاً جاء فيه: «إننا نرحّب بفرصة مساعدة العراق على إعادة بناء صناعة الطاقة فيه، وذلك ما إن تسمح الحالة الأمنية بذلك، وبعد أن تتشكل حكومة عراقية معترف بها دولياً»(١).

كان ابراهيم رجلاً قصيراً، ومتغضن الوجه، وبدا أن شعره يميل إلى الشيب ببطء. اجتمع الرجل مع ممثلين من KBR في كل مرةٍ كانوا يزورون موقعه المنعزل، مع أن هذه الزيارات كانت متباعدة. أخبرني أن المندوبين جلبوا له الرافعات الشوكية، والرافعات، ووحدات التبريد، لكن معظمها أتى من مستودعات الشركة الخاصة. لم تحضر له KBR لوحات التحكم من أجل استبدال اللوحات التي حطّمها الناهبون، وكذلك لم تساعد على بناء أنبوبٍ جديد يجلب مزيداً من الغاز. قال لي: «ليست هذه خطتنا. إنها خطتهم، ونحن

(١) Joanna Chung and Clay Harris, "Shell Puts Iraq Project on Hold," *Financial Times*, May 5, 2004, p. 23.

مجبرون على السير فيها». أبلغ مهندسو KBR ابراهيم منذ وقتٍ قريب أن الطلب الكبير الذي طرأ على معدات البنية التحتية النفطية، جعل من الصعب الحصول على التجهيزات المطلوبة. كان أحدث وعدٍ تلقّاه ابراهيم من المهندسين أن تلك المعدات ستصل في غضون اثني عشر شهراً أو نحو ذلك. لاحظت نوعاً من العبوس الشديد على وجهه المتعب. تطّلع الرجل نحو مشرفٍ في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي الذي كان يرافقني في زيارة الموقع، ثم تردد قليلاً. شجّع المهندس الأميركي ابراهيم كي يتكلم بحرية، فما كان من هذا الأخير إلا أن أخذ نَفَساً عميقاً.

قال ابراهيم: «أقول لكما بصراحة لست راضياً عن عمل KBR. إن ما شاهدناه من هذه الشركة، وأدائها لا يرقى إلى مستوى توقعاتنا. سمعنا الكثير عن KBR، لكننا لسنا راضين، لأننا لم نلمس شيئاً على الأرض». لم يستفِد العراقيون كثيراً من هالبرتون، لكن الشركة استفادت الكثير من العراق. جنت هالبرتون ربحاً يقدّر بمبلغ ٢,٥ مليار دولار من عقد النفط، ولا شك في أن معظم هذا المبلغ جاء على حساب دافعي الضرائب الأميركيين، أما القسم الآخر فقد جاء على حساب العراقيين أنفسهم. أليس من الغرابة أن لا يتساءل أحد عن السبب الذي منع الشركة التي شيّدت مركز جونسون الفضائي، من النجاح في وضع ثمانمئة ياردة من الأنابيب تحت مجرى نهر.

دفعت الولايات المتحدة ثمناً غالياً في ذلك الصيف المجنون الذي ميّز عام ٢٠٠٣، وذلك لقاء عجزها عن التخطيط من أجل بناء ديموقراطية جديدة. اعتمد المسؤولون في إدارة بوش، من أمثال دونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس على أن تتمكن الحكومة العراقية من النهوض وإتمام العمل. لم تصدق تلك التوقعات، وعندئذ عمد البيت الأبيض إلى توكيل جماعةٍ متنافرة من الهواة [في بناء الدول] الذين لم يكونوا مدربين، ولم يكونوا مستعدين لإنجاز الأعمال التي كانت تنتظرهم. سيطر المتعاقدون [المقاولون] على المسرح، ورفعوا أسعارهم إلى مستوياتٍ قياسية، لكن من دون أدنى اكتراث لما إذا كانت مشاريعهم قد حققت شيئاً ملموساً. تهيأ الاسكيمو لبناء شبكة هاتفية خلوية، بينما جهدت زوجة

الرئيس في سبيل تشييد مستشفى للحيوانات الأليفة. لزّمت أميركا بناء الدولة، لكنها تجاهلت موضوع إرسال مشرفٍ على هذه العملية برمتها. تجاهل كثيرون في حالاتٍ عديدة أموراً مثل الهدر في إنفاق النقود، والأخلاقيات، والقواعد، والقوانين، والمنطق السليم، والحذر. بدأ الجزر مع انتهاء المد في ذلك الصيف. كان التغيّر شديداً إذ استطاع إيقاف عملية البناء لمدة سنة تقريباً.

القسم الثاني

تدوير التراب



٦

البنّاء

احتشد ذات صباح قارس البرودة، وقبل أسابيع قليلة من عيد الشكر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣، ألوفٌ من المقاولين الاتحاديين، وجماعات الضغط، وموظّفي الحكومة، وجميعهم يرتدون البذلات الدكناء والمعاطف. دخل الجميع إلى صالةٍ فسيحة داخل فندق كريستال غايتواي ماريوت، الذي يقع على بعد خطواتٍ قليلة من البنتاغون. ملأ المجتمعون القاعة، كما تفرق بعضهم في الممرات التي تحيط بها، والتي اكتظت برجال الأعمال الذين يلوّحون بمناشير. نادى أحد الرجال عندما مرّ بعض الأشخاص من أمامه: «دروع بشرية. آمل أن تحصلوا على عقدٍ كبير»[١].

ظهرت داخل القاعة الخافتة الأضواء صور لجنود تابعين للفرقة ١٠١ المحمولة جواً، والمتمركزة في العراق، على شاشات عرضٍ بيضاء. صدحت موسيقى القِرَب بألحان «الشرف الرائع». دخل رجل نحيل، وممشوق القامة، وأشيب الشعر، ويضع نظاراتٍ واسعة، وهو الأمر الذي أعطاه مظهر أحد الجدود. اعتلى المسرح عندما امتلأت القاعة بالأضواء. ترك دافيد ناش وظيفته في الشركة الهندسية، وهي الوظيفة التي كان يشغلها حتى وقتٍ سابقٍ من ذلك الصيف، وذلك كي يبدأ العمل في العراق للمرة الأولى. نجح الرجل في الشهور الأربعة التالية في تصميم هيكلية أكبر برنامج مساعدة خارجية أميركي منذ خطة [مشروع] مارشال. حان الوقت الآن لتسويق خطته هذه في العالم.

(١) Jackie Spinner, "Contract Meeting Draws 1.300 U.S. Sponsors Conference on Iraq Reconstruction Awards," *Washington Post*, November 20, 2003, p. E6.

أوضح ناش أمام الحشد الخطة التي أقرّها الكونغرس تواً، والتي تقضي بإنفاق مبلغ ١٨,٤ مليار دولار من أجل إعادة إعمار العراق. خصّص معظم المبلغ في الخطة للشركات التي يمثلها الحشد، وهي شركات متعددة القوميات من الولايات المتحدة ودول التحالف. ستقوم الولايات المتحدة بموجب هذه الخطة بتخصيص عقود من أجل إعادة الإعمار في ستة قطاعات مختلفة: النفط، الكهرباء، المياه، الأمن، النقل والاتصالات، والإسكان والصحة. ستشكل الشركات التي فازت بهذه العقود فرق إعادة البناء على الأرض، وسيقوم الرجال والنساء الذين يضعون قبعات متينة فوق رؤوسهم بتنفيذ الأعمال الصعبة.

توجد طبقتان إضافيتان من المقاولين فوق المتعهدين المجتمعين، على استعداد لمدّ يد العون إلى ناش وفريقه في إدارة أعمالهم. تحوّل هؤلاء المقاولون في الواقع إلى بيروقراطيين مسؤولين عن إعادة البناء، ومدراء، وكتّاب مسؤولين عن الملفات، ومساعدين. بدا ناش وكأنه مدير المسرح المسؤول عن توزيع الأدوار، والمكلّف تنسيق عمل الجماعات الأخرى المشاركة في عملية إعادة البناء. تضم هذه الجماعات: سلاح الهندسة في الجيش، يو أس آيد، الجيش، أربعاً وعشرين وزارة عراقية مع أموال جاهزة للإنفاق، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المتبرعين الدوليين بقيادة البنك الدولي، وهي المؤسسة التي تبرعت بمزيدٍ من الأموال في مؤتمر مدريد الذي عُقد قبل شهرٍ من الزمان.

أبلغ ناش مستمعيه أن العمل لن يتحرك بسرعة الضوء، لكن سيسير وسط أقصى حدٍّ من الشفافية. أوضح الكونغرس أنه يريد أن تُجرى هذه المجموعة من العقود في جوٍّ من الانفتاح والتنافس. أضاف ناش أنه لن تمنح بعد اليوم عقود إلى الشركات المفضّلة سرّاً، ومن دون استدراج عروض. يتعيّن على الشركات منذ اليوم أن تتنافس على كل عقدٍ بحسب ما تنص عليه القواعد الواردة في التعليمات الاتحادية. أنهى المسؤولون في قوات التحالف وضع اللمسات الأخيرة على خطط ما يزيد على ألفي مشروع مستقل، وهو عددٌ مرشح لتخطي الثلاثة آلاف. سترسل اللائحة النهائية عن هذه المشاريع إلى جيري بريمر الموجود في العراق كي يضع عليها موافقته، وذلك قبل أن تُرسل إلى

الكونغرس. قال ناش إن الشركات سوف تقدم عروض مشاريعها في وقت ما من شهر كانون الأول/ديسمبر، كما أن فِرَقاً مؤلفة من المسؤولين عن منح العقود سوف تقوم بفرز العروض، وستتخذ قراراتها النهائية المتعلقة بالشركات الفائزة بهذه العقود في الأول من شباط/فبراير، أي بعد مرور أربعة وسبعين يوماً.

عرض ناش ملفّاً معدّاً بواسطة برنامج باور بوينت يهدف إلى شرح هذه العملية. بدت الشرائح المعروضة مثل طبقٍ من السباغيتي، وذلك بفضل ما تحتويه من أسطر الشروحات، ومربعات التعليق، التي تفيض في كل مكان. ضاقت الشاشة بحجم هذا الرسم التوضيحي، حتى إن ناش اعترف بنفسه بأنه رسم معقد. بقي ذلك الرسم مع ذلك خطة إعادة إعمار العراق. قال الرجل: «يعتمد تنفيذ هذه الخطة عليكم، وعلى صناعتنا. أما رأيي الشخصي فيتلخص في وجود أشخاصٍ قليلين، وهيئاتٍ قليلة، في العالم تستطيع القيام بعملٍ بهذا الحجم. نريد، لهذه الأسباب، أن تبذلوا أقصى طاقاتكم».

جاءت الخطة التي وضعها ناش بعيدة أشد البعد عن نظام منح العقود الحكومية الذي يتّسم بالتنظيم وبالتروي. حاول الرجل أن يزاوج ما بين نظام المشتريات الاتحادي المشدّد، وبين الاحتياجات الملحّة لدولة ترزح تحت ظروف الحرب. اقترح ناش عملياً منح خمسة وعشرين عقداً في مدة شهرين، وذلك وسط نظام يعتبر أن العقد الذي يتطلّب تسعين يوماً من أجل الموافقة عليه هو عقد مستعجل. حوّلت الخطة عمل الحكومة الاعتيادي في مراجعة الموازنات، وهي العملية التي تستغرق سنتين عادةً، إلى عملية تستغرق شهرين فقط. استدعت الخطة توظيف مقاولين للقيام بأعمال يقوم بها عادةً موظفون حكوميون. أطلق ناش وصفاً فريداً ومدعوماً بقوة على نهجه هذا.

يضم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي جهازاً من ثلاثين ألف شخص، مع ميزانية تبلغ ١٢ مليار دولار، من أجل القيام بأعمالٍ تماثل الأعمال التي فكّر فيها ناش. لم يستطع ناش أن يجنّد أكثر من خمسين موظفاً حكومياً، لكن مع ميزانية تبلغ ١٨,٤ مليار دولار.

عقد ناش مؤتمراً صحفياً على وجه السرعة في غرفة اجتماعات صغيرة تقع خارج الردهة الرئيسية للفندق. لم يقدّم الرجل تفاصيل كثيرة في هذا المؤتمر، لكنه قال إنه ليس متأكّداً من اللائحة النهائية للمشاريع. لم يكن الرجل متأكّداً بعد ممّا إذا كان سيُسمح للشركات من خارج قوى التحالف، مثل فرنسا، أو ألمانيا، بالمشاركة في استدارج عروض المشاريع. لم يكن الرجل متأكّداً أيضاً من الاسم الذي ستحمله مؤسسته. قال بلهجة تحمل نوعاً من الأسى: «ما زلنا نفكّر في هذا الموضوع». عمد مكتب إعادة بناء البنية التحتية إلى تغيير اسمه مرتين بعد ذلك، واختار في البداية اسم مكتب إدارة البرامج، وذلك قبل أن يستقر أخيراً على اسم مكتب المشاريع والعقود.

بدا التعب واضحاً على ناش، وكان يعاني سعالاً متقطّعاً أرجع سببه إلى عاصفةٍ رملية ضربت بغداد بأسرها قبل مغادرته لها. ظهر الرجل مجهداً، ومتضايقاً، ومنهكاً. لم تكن هذه سوى البداية، لأنه أمضى القسم الأكبر من السنة التالية في مواجهاتٍ داخليةٍ مريرة، وفي حالةٍ من الفوضى المستشرية، وإراقة الدماء، التي عمّت البلاد.

ملك النحل

أمضى ناش معظم حياته العملية في مجالات يتقاطع فيها القطاع العسكري مع الصناعات الخاصة. نشأ الرجل في جبل فيرنون، وهي مدينة صغيرة تقع في أوهايو الوسطى حيث عمل والده بصفة كاتب في مصنع لإنتاج محركات محطات الطاقة الكهربائية، وكانت أسرته متوسطة الحال. تخرّج في معهد إنديانا للتكنولوجيا الذي يقع في فورت واين، ودخل بعد ذلك في سلاح البحرية بصفته مهندساً، وكان ذلك في أوج حرب فييتنام. جرّب الرجل حلاوة العقود الحكومية هناك، حيث عمل مع اتحاد شركات إنشاءات يضم براون آند روت، في بناء الطرقات، والجسور، والمرافئ.

ترقّى ناش في مراكز مسؤوليات البناء في سلاح البحرية حتى حاز لقب ملك النحل، أو رئيس «سي بيز [نحل البحار]»، وهي الفرقة التي اشتهرت في

فيلم من أفلام جون واين السينمائية[1]. تُعتبر السي بيز فرقة النخبة بين المهندسين في الجيش، وهي الفرقة التي تُستدعى من أجل بناء مهابط الطائرات، والمساكن الموقتة، وأنواع أخرى من المنشآت في ظروف المعارك. رقي ناش إلى رتبة أميرال في العام ١٩٩٣، وهو المنصب الذي رشّحه له وزير الدفاع، ديك تشيني، في آخر يوم عمل رسمي لإدارة بوش الأب[2]. كان ناش قد وصل إلى رتبة مدير برنامج البناء في سلاح البحرية عندما حان وقت تقاعده في العام ١٩٩٨، وكان مشرفاً على ميزانية تبلغ ٨ مليارات دولار، وعلى عشرين ألف جندي، وتسعة آلاف مهندس. كان الرجل مسؤولاً عن كل شيء بدءاً من التنظيف البيئي في قواعد سلاح البحرية إلى تحديث المرافئ والموانئ، وإلى الإشراف على أعمال الإغاثة التي تقوم بها السي بيز في أوقات الكوارث. لم يشاطره خبرته في أمور التعاقد والبناء سوى رجال قليلين.

انتهى ناش من العمل مع الحكومة فتوظّف على الفور في القطاع الخاص، وامتهن العمل الذي يجيده أكثر من غيره: البناء. عمل الرجل بصفته مديراً تنفيذياً في شركة بارسونز برنكرهوف، وهي مؤسسة هندسية متخصصة في أعمال النقل وفي أعمال القطاع العام. تسلّم ناش الإشراف على تجديد معسكر ضخم تابع لشركة جنرال موتورز في وارن، ميتشيغان، حيث يعمل المهندسون على تصميم سيارات جديدة. تلقى بعد وقتٍ قصير عرضاً للعمل يترأس بموجبه مجموعة جديدة في شركة BE&K، وهي شركة هندسية خاصة مهتمة بتوسيع أعمالها مع الحكومة الاتحادية. لم يكد ناش يقبل العرض في شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣، حتى تلقّى اتصالاً من صديقٍ قديمٍ له، وهو الجنرال المتقاعد فالد هايبرغ، الذي كان رئيساً لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي،

---

(١) أنشئت فرقة سي بيز [نحل البحر] في العام ١٩٤٢، لسببٍ محدد وهو أن سلاح البحرية في ذلك الوقت قرّر أن المقاولين المدنيين يجب أن لا يوجدوا في منطقة معارك الحرب العالمية الثانية ـ وذلك بخلاف الوضع في العراق حيث يشجع الجيش المقاولين على القدوم إلى المناطق التي قد تجلب لهم الأذى.

(٢) Patrick McCartney, "Port Hueneme Base Commander Is Made Rear Admiral," *Los Angeles Times*, January 23, 1993, p.2.

وهو منصب شبيه بذلك الذي شغله ناش في البحرية الأميركية. كان ناش جالساً في مقهى في بافالو ومنهمكاً في إنجاز بعض الأعمال قبل أن يبدأ العمل في وظيفته الجديدة، عندما تلقّى اتصالاً عبر هاتفه الخلوي. كان هايبرغ منشغلاً في مساعدة حلقة صغيرة من أصدقائه الجمهوريين الذين كانوا ناشطين في البنتاغون في عهد نيكسون، والذين كانوا يعملون لملء المراكز المطلوبة للعمل في العراق. أبلغ ناش صديقه هايبرغ بأنه سيكون سعيداً بالانضمام إليه. أبلغني ناش في أثناء مقابلة أجريتها معه في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٦: «ظننت أنه بإمكاني المساعدة. يستمر الحصان في تلبية نداء جرس إنذار الحرائق، حتى بعد توقّفه عن جرّ عربة الإطفاء [مثل شائع]».

وصل ناش إلى العراق في ١٩ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، في وقتٍ كانت فيه إدارة بوش قد بدأت تدرك أن الاحتلال الذي خُطّط له لأن يكون قصير الأمد سيكلّفها مبالغ كبرى، وسيستغرق وقتاً أطول. عمل ناش في الأسابيع الأولى لوصوله بصفته نائب كبير المستشارين المكلّفين شؤون الاتصالات والنقل. تحوّل ناش إلى العمل مع دايف أوليفر، مدير الموازنة في إدارة بريمر، وهو الرجل الذي كان يعرفه منذ أيامهما معاً في البحرية. ظن أوليفر أن برنامج ناش سيكون مفيداً جداً. اتخذ الحلفاء حينها واحداً من قراراتهم الخاطفة المعروفة عنهم في سعيهم إلى الحصول على موظفين يشغلون مراكز عالية، وهكذا احتل ناش رئيساً لما سيتحوّل إلى أكبر برنامج لإعادة بناء دولة منذ الحرب العالمية الثانية.

أثّر اختيار ناش في مسار عملية إعادة البناء برمّتها. لم يكن الرجل يحمل في سجله ما يدل على أنه مؤهل بشكل خاص كي يتولّى مهمة بناء دولة، غير خبرته في إدارة برامج البناء الكبيرة. لم يقم ناش بأي دورٍ كبير في البرامج السبعة لإعادة الإعمار لما بعد الحرب التي نفذتها الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[1] لا يمتلك الرجل أية خبرة سياسية، أو

---

(١) جرّبت الولايات المتحدة إطلاق عمليات إعادة البناء بدرجات متفاوتة عقب سبع حروب: ألمانيا، اليابان، الصومال، هايتي، البوسنة، كوسوفو، وأفغانستان. (Dobbins et al., *America's Role*).

اقتصادية، في مجال تطوير الدول، ولا يمتلك أيضاً أية خبرة في مجال البناء في منطقة الشرق الأوسط. أبلغني أحد المسؤولين في وزارة الخارجية بأنه: «الرجل الذي اختاروه من الخارج نظراً إلى عدم وجود أحد غيره».

خطة ناش

عبّر ناش، وهو المتفائل على الدوام، عن الوضع بطريقة أخرى عندما قال: «كنت الشخص الوحيد الذي كان لديه استعداد للمحاولة، والذي يمتلك خبرة في إدارة البرامج [المتعلقة بالبناء]». أوحى الرجل بالثقة بالنسبة إلى قدرته على أداء المهمة، وقال لي: «أحب تولّي المسؤوليات». كان الرجل مهندساً، ومديراً، ومراقباً حريصاً على المال العام. أمضى ناش حياته في تشييد أبنيةٍ كبيرة عن طريق استئجار شركاتٍ كبيرة، وهكذا افترض أن العراق لن يكون أمراً مختلفاً عن غيره.

تمكّن ناش من إنجاز تصميم أوّلي، وهو الذي عمل مستعيناً بفريق صغير شغل غرفتين، وكل واحدة منهما بحجم مطبخ، وتقعان في الطابق الأرضي من القصر الرئاسي. تطوّر برنامج إعادة الإعمار على يدَي ناش إلى ما سيصبح أساساً مشروع بناءٍ عملاق. لم يكن ناش متأكداً من كمية المال الذي سيكون بين يديه، أو على أية مشاريع بالضبط سوف يُصرف المال، لأن هذه الأمور كانت من اختصاص الكونغرس والجيش الأميركي، الجهتين اللتين تستطيعان منح العقود في الواقع. آمن الرجل مع ذلك بأن أفضل طريقة لاستخدام الأموال ستكون في تكوين بنية تحتية صلبة، وحديثة للعراقيين. ستتمكن معامل توليد الطاقة الجديدة من توفير الكهرباء للمصانع، أمّا تعبيد الطرقات التي تؤمّن المواصلات ما بين القرى فسوف تساعد على تشجيع التجارة. إن معامل معالجة المياه، والعيادات الطبية، فمن شأنها تحسين حياة العراقيين العاديين. خطّط الرجل لأن يستمر العمل في كل أنحاء العراق، وفي الوقت ذاته، وفي مختلف

المجالات. تُرك الأمر بيد ناش كي يضع تصوراً للتنفيذ. قال ناش: «بدأنا العمل، «أساساً»، انطلاقاً من ورقة»[1].

اتخذ ناش قرارين حاسمين. آمن الرجل أولاً بأن الشركات العملاقة المتعدّدة القوميات تستطيع القيام بالعمل المطلوب. إن هذه الشركات الغنية والقادرة على التصميم، والإنشاء، والهندسة، أي الشركات ذاتها التي عملت في فيتنام، والشركات ذاتها التي اعتمد عليها لسنوات، عندما كان يعمل في البحرية. اعتقد الرجل أن هذه الشركات لديها ما يكفي من المصادر كي تتنقل بين مشروعٍ وآخر. إن شركاتٍ مثل بارسونز، وبيكتل، ومجموعة واشنطن الدولية، قدْ لا تكون أسماء شركاتٍ عائلية، لكن لديها ما يكفي من الخبراء الذين يستطيعون تصميم وبناء جسرٍ، أو سدٍّ، في أصعب الظروف. يُمكن للمرء أيضاً أن يعتمد على هذه الشركات التي تمتلك خبرات في عالم التعاقد الحكومي المعقّد. اعتقد ناش، إضافةً إلى ذلك، أن الشركات الكبيرة تستطيع تشييد جامعةٍ حقيقيةٍ للعراقيين الذين عزلتهم العقوبات عن العالم لفترةٍ طويلة. ستُقدم شركات الهندسة هذه على توظيف أكبر عددٍ ممكن من العراقيين، وأن تعلّمهم أحدث التقنيات في عالم التصميم والهندسة الحديثة. اعتقد أخيراً أن النجاح المؤكّد سيكون من نصيبه.

اتخذ ناش قراراً ثانياً يقضي بإنشاء وكالةٍ حكومية جديدة تماماً تكون مهمتها الإشراف على إعادة الإعمار. رأى ناش في مكتب المشاريع والتعاقد التابع له لوحة التحكّم لعملية إعادة الإعمار. اعتقد الرجل أنه لا توجد وكالة أخرى تستطيع القيام بهذه المهمة. أدرك الرجل أن يو. أس. آيد تمتلك خبرة أعوام طويلة في بناء الديموقراطيات، والمؤسسات الليبرالية، في الدول النامية. كان من الممكن أن تكون خياراً طبيعياً، غير أنها لم تعمل في مشروع بمثل ضخامة إعادة بناء العراق. يمتلك سلاح الهندسة في الجيش الأميركي خبرة في إدارة

(١) Lisa Zagaroli, "Three Years After Iraq War Began, Reconstruction Still Is Unsteady," *Fresno Bee*, March 12, 2006, p. A12.

عقود البناء الضخمة في الولايات المتحدة، لكنه ما زال يجهد من أجل تثبيت وجوده في العراق، ولهذا سيقوم مكتب المشاريع والتعاقد، [بحسب رأي ناش]، بسدّ هذه الثغرة.

كان من المقرّر أن يقوم مكتب المشاريع والتعاقد بتنسيق تدفّق أموال إعادة البناء: الأمال الآتية من الكونغرس، ومن المانحين الدوليين، ومن المداخيل النفطية لدولة العراق. ستقوم كل الوكالات الحكومية الأخرى بدور وكالات التنفيذ التي يُناط بها تنفيذ الخطط والسياسات التي تضعها وكالة إعادة البناء. سيقوم مكتب المشاريع والعقود بانتقاء موظّفيه عن طريق استعارة بعضهم من الوكالات الأخرى، واستئجار خبراء في حقولٍ معيّنة، وعلى الخصوص من مدراء في القطاع الخاص، ومن المتقاعدين الذين عملوا في مجال النفط أو الكهرباء. أمّا ناش ومؤسسته فسوف يكونان مسؤولين أمام بريمر، وهو الذي سيكون مسؤولاً بدوره أمام رامسفيلد. قال لي أحد المسؤولين الكبار عن عملية إعادة الإعمار مدافعاً عن ذلك القرار: «يبدو ذلك القرار عسكرياً لكنه ليس كذلك. يتعيّن أن تكون المسؤوليات واضحة، وإلا فإن الأمور ستفسد. قلقنا من وجود بيروقراطيات مستقلة. لا نستطيع السماح بذلك». كان ناش مأخوذاً بإحكام السيطرة على برنامجٍ لم يستحوذ على اهتمام رامسفيلد، وبقية المسؤولين في وزارة الدفاع.

استبعد ناش عدة احتمالات عندما فكّر في أفضل طريقة للمضي بالعمل. يمتلك العراق، طبعاً، شركات هندسة وبناء كثيرة، وتمكّنت من إقامة شبكة للطرق السريعة في البلاد، بالإضافة إلى بناء المنظومة النفطية، ومحطات الكهرباء في البلاد. كانت معظم الشركات مملوكة من الدولة، لكنها كانت تحت سيطرة صدّام حسين وأعوانه. عملت هذه الشركات ضمن اقتصاد موجّه ومؤمّم، لكن هذه الشركات كانت تعاني صعوبات كبيرة. كشفت دراسة أجرتها قوى التحالف، أن هذه الشركات، التي يبلغ عددها نحو مئتي شركة، فشلت تماماً في تحقيق أرباحٍ على مدى سنين عديدة. تحوّلت المواد، والتقنيات، والمهارات التي بحوزتها إلى أشياء قديمة بمرور الزمن. أمّا الأسوأ من ذلك فهو أن

ممتلكات هذه الشركات قد تعرضت للسرقة، وهو الأمر الذي يعني أنّها فقدت كل معدّاتها: أتى اللصوص على الرافعات، والجرّافات، وعلى جميع مواد البناء. قرّر ناش نتيجةً لذلك أن يوظّف شركاتٍ أميركية بدلاً من التعاقد مباشرة مع الشركات العراقية المماثلة لها.

قلق ناش من قضايا مثل القيادة، والفساد، في حالة اضطر أن يتعامل مع الشركات العراقية. فقَدَ معظم البعثيين الذين أداروا الشركات المملوكة من الدولة وظائفهم في أثناء حملة التطهير التي شنّها بريمر. أخذ المدراء الصغار الذين يخشون التصرف بمفردهم، وذلك بفعل الخوف الذي ورثوه من أيام صدّام حسين. ووجدت في البلاد حفنة من شركات البناء الكبيرة والخاصة، وهي تكتلات مملوكة من عائلات من أمثال الخضيري، والجنابي، والدليمي، والكبي، لكن ساد الاعتقاد بأنه سبق لهذه الشركات أن تعاملت مع صدّام عن قرب، وإلا فكيف أمكن لهذه الشركات أن تزدهر في ظل نظام استبدادي؟ كان الغش نهجاً متبعاً في عهد صدّام، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الشركات المملوكة من الدولة، أم بالنسبة إلى شركات البناء المملوكة من القطاع الخاص. آمن ناش بأنه ليس هناك من طريقة للتأكد من أن الأموال المتدفقة على شركةٍ عراقية سوف تصل إلى مكانها الصحيح. كان ناش موكلاً في إنفاق أموال دافع الضرائب الأميركي، وأدرك أن عليه أن يقدّم تقارير عن إنفاقه لهذه الأموال. قال ناش: «سيأتي يوم تصبح فيه المحاسبة أهم من السرعة».

العوائق

لاقت خطة إعادة البناء التي أعدّها ناش صعوباتٍ بعد مرور شهرٍ واحد من حديثه مع المقاولين. أصدر ولفوويتز في ٥ كانون الأول/ديسمبر، **٢٠٠٣**، مذكرة غير اعتيادية تمنع أي بلدٍ لم يشارك في قوات التحالف التي اجتاحت العراق من الحصول على أية عقود من الدرجة الأولى. لم يكن الأمر مفاجئاً، لكن إعلان هذا المنع تسبّب في ظهور ردّات فعل من وسائل الإعلام ومن الدوائر السياسية. اعتبرت وسائل الإعلام أن هذا المنع يحمل دليلاً على أن

الشركات الأميركية هي التي ستكسب من الحرب في العراق، بدلاً من أن يكون هذا العمل [إعادة البناء] جهداً مشتركاً بين الدول. وصف كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة هذه السياسة الأميركية بأنها سياسة مؤسفة. أمّا غيرهارد شرودر، المستشار الألماني، فأوحى بأن هذه السياسة تخرق القانون التجاري الدولي. واضطر بوش إلى الاتصال شخصياً برئيس وزراء كندا، جان كريتيان، وذلك كي يؤكد له أن شركات بلاده ستكون مؤهلة [لنيل العقود] فعلاً[١].

تفجّر صراع آخر من وراء الكواليس أدّى إلى تأخيرٍ إضافي في عملية منح العقود. أرادت وزارة الخارجية ووكالة يو. أس. آيد الحصول على أموال إضافية لإتمام مشاريعهما. نالت قطاعات مثل التعليم، واللاجئين، وحقوق الإنسان، والإدارة، شطراً ضئيلاً من الأموال المخصصة لإعادة البناء، أي ١٨,٤ مليار دولار. لم يتم تخصيص أية أموال لقطاع الزراعة، على الرغم من كون هذا القطاع ثاني أكبر مصدر للعمالة في العراق، وعلى الخصوص في المناطق الريفية حيث يزدهر التمرّد. أدّى الصراع الذي ظهر ما بين وزارة الخارجية، يو. أس. آيد، والبنتاغون، حول توزيع الأموال إلى إيقاف عملية منح العقود. عاد ناش إلى الوطن كي يمضي عيد الميلاد مع عائلته، لكنه تابع بأسى الصراع على توزيع الأموال. آمن ناش بأن توزيع الأموال العائدة لإعادة الإعمار على وكالاتٍ مختلفة سيؤدي إلى كارثةٍ في نهاية الأمر. أراد ناش أن تتمكن مؤسسته من ضبط كل الأمور، حتى إنه هدّد بالاستقالة. أرسل الرجل برقية عن طريق البريد الالكتروني إلى أحد مساعِدِي بريمر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، جاء فيها: «أشعر شخصياً بأننا متجهون إلى الفشل»[٢].

---

(١) Robin Wright and Dana Milbank, "Bush Defends Barring Foes of War from Iraq Business; Concerns Raised by Republicans as Well as Germany and France, "*Washington Post*, December 12, 2003, p. A01.

(٢) Neil King Jr. and Yochi Dreazen, "Bush to Defer Some Iraq Work Until After Transfer of Power," *Wall Street Journal*, December 31, 2003, p. A2.

توصّل الفرقاء المعنيّون إلى تسوية في مطلع شهر كانون الثاني/يناير. وافق البنتاغون على تجميد إنفاق مبلغ ٤ مليارات دولار إلى ما بعد قيام الولايات المتحدة بتسليم السلطة إلى العراقيين في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤. قال المسؤولون إن هذه الأموال المجمدة سوف تستخدم بمثابة جزرة أمام الحكومة العراقية الجديدة كي تستمر بالتعاون مع الأميركيين. أعطت هذه التسوية وزارة الخارجية سلطةً أكبر في كيفية صرف الأموال، وذلك لأن وزارة الخارجية سوف تحل محل قوى التحالف بصفتها القناة الديبلوماسية (والمالية) الرسمية بعد تسليم السلطة. لم يكن ناش راضياً عن هذه التسوية لأنه توقّع في البداية أن يكون لديه مزيدٌ من الأموال كي ينفقها، لكنه قبل التغيير الحاصل على أية حال. توّج ناش زيارته إلى البنتاغون باجتماعٍ مع رامسفيلد دام ساعةً ونصف الساعة، وكانت الغاية من الاجتماع عرض وجهة نظره في قضية إعادة الإعمار. حثّه الوزير في النهاية على المضي قدماً. يذكر ناش أن رامسفيلد قال له: «لديك خطة. انطلِق ونفذها».

تميّزت الأشهر القليلة التالية بنشاطاتٍ ملحوظة في أثناء انطلاق ناش لتنفيذ خطته. استخدم الرجل عقداً مبرماً بالفعل لسلاح الجو من أجل البدء فوراً بعملية إصلاح القواعد العسكرية العراقية، وهي القواعد التي تعرضت للسرقة خلال الحرب. رفع الرجل شعار تدوير التراب مع حلول شهر شباط/فبراير. بدأ الجيش بعد شهرٍ من الزمن، وبالتعاون مع المؤسسة التي أنشأها ناش بمنح مجموعةٍ من العقود الكبيرة مستخدماً مبالغ جديدة مخصصة لإعادة الإعمار. صُرف مبلغ ١٢ مليار دولار، أي ثلثا المبلغ المتوافر لإعادة الإعمار تقريباً، مع نهاية شهر آذار/مارس. كان حجم العقود كبيراً جداً، إذ بلغت قيمة بعضها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. ذهبت معظم المبالغ إلى حفنة قليلة من الشركات الأميركية الضخمة: بارسونز، ومركزها في باسادينا، مجموعة واشنطن، ومركزها في ايداهو، بيريني الدولية، ومركزها في ماساشوسيتس، ومجموعة فلور، ومركزها في أليسو فييجو في كاليفورنيا. توقّع ناش في شهر آذار/مارس من

العام ٢٠٠٤، أنه: «لن يمر وقت طويل قبل أن تجد أمامك كثيراً من الزبائن الراضين [عن الوضع] في العراق»[١].

كان ناش، ويا للأسف، أقرب إلى الواقع في رسالته الإلكترونية التي أرسلها في شهر كانون الأول/ديسمبر، ممّا كان عليه في تصريحه هذا. تجاهلت الولايات المتحدة دروس الماضي، فوضعت نفسها في طريق الفشل.

خطة مارشال

كُشف النقاب للجمهور عن خطة مارشال في يوم بدء الدراسة في جامعة هارفرد، أي يوم ٧ حزيران/يونيو، ١٩٤٧. أعلن جورج سي. مارشال، وزير الخارجية، وهو الجنرال الأسطورة الذي تحوّل إلى رجل دولة، أن الولايات المتحدة مضطرة إلى التحرّك كي تحول دون انهيارٍ كاملٍ في الاقتصادات الأوروبية. أصاب الدمار المدن، والمصانع، والسكك الحديد على امتداد القارة بنتيجة الحرب. تسبّب فصل الشتاء الذي كان شديد البرودة في العام ١٩٤٦، والذي جاء عقب الحرب، بمحاصيل ضعيفة، وبدأ الأوروبيون بمواجهة المجاعة نتيجة لذلك. تزايدت أيضاً التهديدات الآتية من الاتحاد السوفياتي، كما بدأ نجم الأحزاب الشيوعية بالصعود على امتداد أوروبا. قال مارشال إن القارة تحتاج، إلى كلّ هذه الأسباب، إلى خطة إعادة بناء، لأن من شأن هذه الخطة أن تساعد أوروبا والولايات المتحدة على السواء. سيقدّم الأميركيون الأموال، أما الأوروبيون فسيقدّمون الخطة. قال مارشال: «لن يكون من المناسب، ولا من المفيد بالنسبة إلى هذه الحكومة أن تلتزم، من جانب واحد، برسم برنامجٍ يهدف إلى مساعدة أوروبا على النهوض اقتصادياً. إنها وظيفة الأوروبيين. أعتقدُ أن المبادرة يجب أن تأتي من الأوروبيين».

جاءت خطة الإنعاش الأوروبية، كما عُرفت خطة مارشال رسمياً، في إثر

(١) Department of Defense, Press Release, "Iraqi Rebuilding Contracts Proceeding Well, Nash Reports," March 10, 2004.

مجهودٍ إنقاذيٍ فاشل. ضخّت الولايات المتحدة مبلغ ١٠,٥ مليارات دولار إلى أوروبا، ومعظمه على شكل مواد غذائية، ومساكن، وبعض الضروريات الأخرى الطارئة، وذلك في السنوات التي تلت استسلام ألمانيا مباشرة في شهر أيار/ مايو من العام ١٩٤٥. أعطى مجهود المساعدات المبعثرة هذه نفعاً قليلاً في تحسين الوضع الاقتصادي، والسياسي، الكارثي الذي خيّم على القارة بأسرها. أشار آلان دبليو. ديوليس، وهو سياسي، ومسؤول منطقة سابق، والذي دافع كثيراً عن تمرير خطة مارشال، إلى ضآلة النتائج كونها دافعاً من أجل إنفاق مليارات جديدة على برنامجٍ جديد لإعادة التأهيل. أدلى الرجل بملاحظةٍ ما تزال مهمةً بعد مرور عدة عقودٍ من الزمن: «أقرضت الولايات المتحدة، أو أعطت، الأموال والبضائع إلى الدول بشكل إفرادي، ومن دون وضع أية خطة شاملة. لم يعد من المفيد الاستمرار بهذه السياسة بعد الآن».

أخذت أوروبا، وإدارة ترومان، والكونغرس الأميركي، بمناقشة حجم البرنامج، وأهدافه، وإدارته، وذلك مع تطور خطة مارشال عبر السنين العديدة التالية. أدى التحدي الذي فرضته خطة مارشال إلى نشوء جدال مطوّل ومتعدد الأوجه ما بين الولايات المتحدة وأوروبا. ترددت بريطانيا، وفرنسا، وبلدان أخرى في تجاهل الأهداف القومية للبلدين، وركّزتا على حماية الصناعة فيهما. لم يتلهف البلدان على إعادة تشكيل اقتصاديهما على شاكلة النموذج الأميركي. قال هنري ستيمسون، وزير الحربية في أثناء الحرب العالمية الثانية: «لا نستطيع أن نطلب إعادة بناء أوروبا على صورة أميركا»[1]. لم يستطع أي طرفٍ أن يفرض تصوّره للأمور. لم تستطِع خطة مارشال أن توحّد أوروبا، لكنها وضعت أساس تكوين الاتحاد الأوروبي بعد عدة عقود، وذلك عن طريق تخفيض التعرفات الجمركية وتعزيز التعاون الدولي. لم يمارس الأوروبيون تحكّماً تاماً في شؤون التمويل، لكنهم فعلوا ذلك بالتعاون مع الأميركيين. كتب جايمس كرونين، وهو أستاذ التاريخ في جامعة بوسطن: «ارتكب المخططون في خطة

(١) Martin A. Schain, ed., *The Marshall Plan: Fifty Years After* (New York: Plagrave, 2001), p. 42.

مارشال أخطاء في بعض المرات، وتسببوا في جرح حساسيات المواطنين [في أوروبا]، لكنهم، عموماً، لم يفرضوا سياساتهم بكل تفاصيلها»[١].

استخدمت إدارة بوش، في إطار تسويقها لإعادة إحياء العراق، خطة مارشال باعتبارها نموذجاً لما يمكن أن تحققه خطة إعادة البناء. تحدّثت الإدارة عن «التزام يدوم أجيالاً» حيال العراق. قالت كوندوليزا رايس أمام مجموعة من الصحفيين: «سيتطلب تغيير الشرق الأوسط التزاماً يستمر سنوات عديدة، مثلما حدث مع تغيير أوروبا. أوضح الرئيس بوش بنفسه هذه المقارنة في خطابه الذي نقلته محطة التلفزة الوطنية في ٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣، وذلك عندما أعلن خطته لإعادة إعمار [العراق] بكلفة ٢٠ مليار دولار. قال بوش: «قامت أميركا بهذا النوع من العمل من قبل. قمنا بمساعدة اليابان وألمانيا المهزومتين، ووقفنا معهما عندما كانتا تعملان على اختيار حكومتين تمثلان شعبيهما، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية». يُذكر أن هذا الاستثمار قد «آتى ثماره مرات عديدة» منذ الأربعينيات. شجب المرشح جورج بوش عملية إعادة بناء الدول، وهو الذي وضع تصوّره في حديث ألقاه في سايتدال، كارولاينا الجنوبية، في العام ١٩٩٩، الذي سيؤدي إلى سحب الولايات المتحدة من جهود عملية إعادة البناء في البلقان. وأضاف: «لن نستمر في المحافظة على السلام، والفصل بين الأطراف المتحاربة. لا تكمن قوتنا في هذا العمل، وليس ذلك من واجباتنا»[٢]. لكن بوش عاد بعد ذلك إلى تبنّي فكرة التزام [الولايات المتحدة] إعادة بناء العراق. أصدر الرئيس نداءً مثيراً من أجل التحرك: «سنفعل كل ما هو ضروري، وسننفق ما هو ضروري، من أجل تحقيق هذا النصر الأساسي على الإرهاب».

بقيت عملية إعادة بناء العراق، مع ذلك، مختلفة عن خطة مارشال، كما أنها لم تشبه كثيراً أية عملية من عمليات إعادة البناء التي التزمت أميركا بها حديثاً، ابتداءً من الصومال، وكوسوفو، وحتى البوسنة. تظل المقارنات التاريخية

(١) Ibid., p. 285.

(٢) Available at http://citadel.edu/r3/pao/addresses/pres_bush.html.

خطرة، طبعاً، ويختلف الوضع في عمليات إعادة البناء بين كل دولةٍ وأخرى. تجاهلت إدارة بوش أهم الدروس في جهود إعادة الإعمار التي جرت في الماضي، والتي كلّفت أميركا الكثير من الأرواح والأموال، وذلك في سعيها لصوغ تصوّرها لإعادة البناء.

إن الحاجة إلى توفير الأمن هي أهم هذه الدروس. لخّص رائدٌ في سلاح البحرية، ويعمل لمصلحة مجلس الأمن القومي، رؤيته من أجل تحديد عدد الجنود الذين اشتركوا في العمليات الأميركية لإعادة بناء الدول التي جرت في الماضي، وذلك في دراسةٍ أعدّها قبل أشهر قليلة من بدء الاجتياح. أبلغ الرائد جيف كوجاك المجلس أن الولايات المتحدة تحتاج إلى ٤٨٠ ٠٠٠ جندي في العراق من أجل المحافظة على السلام، وذلك قياساً على المستوى الذي يشبه ذلك الموجود في كوسوفو. أمّا إذا كان المرء سيعتبر أن أفغانستان هي المقياس فإن العدد ينخفض إلى ١٣ ٩٠٠ جندي فقط. أوحت الشرائح التي عرضها كوجاك أن العراق يحمل شبهاً أكثر بالبلقان، حيث يعيش معظم السكان في مراكز مُدُنية، والتي يصعب ضبطها. لم تنجح هذه الدراسة الملخصة في التأثير في البيت الأبيض[(١)].

لم يستجِب البنتاغون عندما قدّم بريمر إلى رامسفيلد نسخةً عن دراسةٍ أجرتها مؤسسة راند بقيادة جايمس دوبين، وهو ديبلوماسي مخضرم ترأّس جهود عملية إعادة البناء في أفغانستان، وذلك بعد مرور أشهرٍ قليلةٍ فقط. قارنت الدراسة بين برامج إعادة البناء الرئيسية التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية، ابتداءً باليابان وألمانيا، ووصولاً إلى الصومال، وكوسوفو، وأفغانستان. أمّا أهم ثلاثة عوامل في تقرير مدى نجاح هذه العمليات، فكانت مستويات الجنود، وطول مدة الوقت الذي صُرف على العملية، والذي تبيّن أنه خمس سنواتٍ في الحد الأدنى، وفي معظم الحالات.

---

(١) Gordon, *Cobra II*, pp. 103-4.

أظهر التحليل الذي أجرته مؤسسة راند نتيجةً مشابهةً لما بيّنته دراسة كوجاك، وتلخص في أن عدد الجنود [الأميركيين] بالنسبة إلى السكان العراقيين، هو عدد غير متناسبٍ أبداً عندما يُقارن بالأوضاع التي كانت سائدة في أمكنةٍ مثل ألمانيا واليابان، حيث جرت أعمال إعادة البناء وسط أجواء من الهدوء النسبي. أبلغ بريمر رامسفيلد أن عملية إعادة البناء الناجحة تحتاج إلى عشرين جندي احتلال لكل ألف شخصٍ في البلاد. أضاف بريمر أن العراق يحتاج، بالمقارنة، إلى ٥٠٠,٠٠٠ جندي، أي ضعف العدد الموجود في البلاد حالياً. لم يحصل بريمر إلّا على ردٍ مقتضب من رامسفيلد[١].

استلزم تمرير خطة مارشال عبر الكونغرس جهداً سياسياً ضخماً من قبل إدارة ترومان. استغرق الأمر سنةً من الجدال ومن العلاقات العامة المكثفة، ومن حملات كسب الرأي العام التي قامت بها مجموعة تمثّل الحزبين الديموقراطي والجمهوري، ومن رجال أعمالٍ بارزين ورؤساء اتحاداتٍ عمالية، ومن هيئاتٍ استشارية وتجارية. شجب اليسار المتطرف ممثلاً بالمرشح الرئاسي هنري والاس هذه الخطة بصفتها مشروعاً استعمارياً [امبريالياً] أميركياً، لكن بأسلوب تجاري، والهدف منه تقديم المنفعة المادية إلى «ذئاب وال ستريت»[٢]. أما اليمين، ومعظمه من المحافظين والانعزاليين الجمهوريين الآتين من وسط الغرب الأوسط، فقد أطلقوا اسم العملية السرية على هذه الخطة، واعتبروها خطةً من أجل دعم الديموقراطيات الاشتراكية في أوروبا[٣]. دخلت وزارة الخارجية في مواجهات لا نهاية لها مع الكونغرس، الذي كان مشكّكاً بمعظمه في الخطة، وعلى الخصوص السيناتور آرثر ها. فاندينبرغ، الذي يمثّل ميتشيغان، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية. جاءت الخطة التي أقرت في شهر أيار/مايو من العام ١٩٤٨ بمثابة تسوية: تخصيص مبلغٍ أقل من ذلك الذي

---

(١) Bremer, *My Year*, p. 10.

(٢) Michael J. Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe*, 1947-1952 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 138.

(٣) Allen W. Dulles, *The Marshall Plan* (Providence, R.I.: Berg, 1993), p. 96.

طلبته إدارة ترومان، لكنه يزيد على مجموع كل المساعدات الخارجية التي سبق للحكومة الأميركية أن قدّمتها إلى الدول الأخرى.

إن العملية السياسية التي أحاطت صياغة خطة إعادة إعمار العراق كانت مختلفة بشكل كبير. لم تكن الخطة عملية تعاون ومشاورات مع الشركاء في الخارج، لكنها صيغت من قِبَل أوليفر وناش في غضون أسابيع. تمثّلت المساهمة العراقية في استشارة عاجلة للمنفيين الذين عيّنتهم حكومة التحالف وزراء، وبعض البيروقراطيين من الدرجة الثالثة الذين تمكّنوا من تجنب حملات التطهير من جانب البعثيين. لم يستغرق تمرير اقتراح بوش أكثر من شهرين في الكونغرس، وذلك بدلاً من أن يمرّ بعد جدالاتٍ مطوّلة. (تميّز الجهد الوحيد الذي بذله الكونغرس للتأثير في صياغة الاقتراح أو تغييره، بالأنانية بشكلٍ كبير. أراد الجمهوريون أن تقدم الأموال على شكل قروض، وأن يُطلب من العراقيين تسديدها من عائداتهم النفطية. أوقفت إدارة بوش هذا الاقتراح بعد جدالٍ كبير). أُقرّت عملية إعادة البناء أخيراً من دون جدالٍ معمّق، ومن دون التزام من الجمهور الأميركي، ومن دون مساهمةٍ من العراقيين العاديين، وهم الناس الذين من المفترض أن تخدمهم هذه الخطة.

نخبة العقول

صيغت خطة مارشال بشكلٍ يختلف عن عملية إعادة البناء في العراق، لأنها حاولت، وبعناية، إقامة نوعٍ من التوازن ما بين المصالح الأميركية التجارية، وبين المصالح السياسية. أراد فاندنبيرغ أن يضع مظهراً تجارياً لخطة مارشال من أجل كسب دعم الشركات الأميركية، ولتخفيف المخاوف القائلة إن الخطة تبذّر أموال دافع الضرائب الأميركي. أسفر إصراره هذا عن تأسيس وكالة التعاون الاقتصادي، وهي وكالة موقتة يترأسها رجل يعيّنه الرئيس، ويكون على مستوى وزير ـ وهو مستوى من الأهمية والهيبة لم يُمنح إطلاقاً لأي مسؤولٍ أميركي أُنيطت به مسؤولية الإشراف على إعادة إعمار العراق. كانت وكالة التعاون الاقتصادي هي المنظمة الحكومية الوحيدة التي أخذت على عاتقها مسؤولية

تنسيق المساعدات في أوروبا، وكان كثير من مسؤولي هذه المنظمة من عمالقة الصناعة، ومن بينهم مديرها بول هوفمان. تقلّد هوفمان منصب المدير العام التنفيذي لشركة ستودبايكر قبل أن يتولّى الإشراف على الوكالة. اعتبر هوفمان أن دوره يقتصر على «مصرفيّ الاستثمارات»(١) دفعه هذا الدور إلى التركيز على الحصول على أفضل العقول الموجودة في عالم التجارة كي يشاركوا في برنامج إعادة الإعمار(٢). مثّل فريق الموظفين الذي عمل لديه، نتيجة لذلك، ألمع الشخصيات في عالم التجارة الأميركية، بمن فيهم آفريل هاريمان، وهو شريك كبير في شركة براون إخوان الموجودة في وال ستريت، وهاريمان، وجورج دبليو. بيركنز، وهو شريك في ميرك وشركاه، وسيسيل بوريل، وهو مدير تنفيذي في شركة ستاندرد أويل في نيوجرسي(٣). بقي هوفمان مسؤولاً عن الوكالة الجديدة لمدة سنتين ونصف السنة تقريباً، وهي أطول مدّة قضاها أميركي في خدمة أي وكالة من الوكالات الأميركية المسؤولة عن إعادة إعمار العراق.

تعمّد المسؤولون التقليل من التأثير التجاري للعملية. لم تعتمد خطة مارشال على العقود الممنوحة إلى رجال الأعمال الأميركيين لتنفيذ الجزء الأساسي من إعادة الإعمار. اعتمدت الخطة، بدلاً من ذلك، على التعاون ما بين الحكومة الأميركية والحكومات الأوروبية. اشترت الحكومة الأميركية السلع والبضائع من الشركات الأميركية: اشترت كميات وفيرة من المواد الغذائية، والوقود، والفولاذ، والفحم، وتجهيزات المزارع، بالإضافة إلى مواد أخرى. شُحنت المواد بعد ذلك إلى الحكومات الأوروبية، التي عمدت بدورها إلى تقديمها إلى الشركات الأوروبية عبر قروض واعتمادات. شكّل السياسيون حاجزاً في وجه المصالح التجارية، ولعل ذلك ليس بالنظام الفعال بشكلٍ خاص، لكنه برهن أن السياسة العامة، وليس الربح، هي معيار الأعمال. لم تجلب خطة مارشال الكثير من المنافع لرجال الأعمال الأميركيين. انخفضت الصادرات الأميركية إلى

(١) Schain, *Marshall Plan*, p. 191.

(٢) Hogan, *Marshall Plan*, p. 156.

(٣) Ibid., pp. 138-39.

أوروبا في أثناء تطبيق خطة مارشال، وتحديداً انخفضت بمقدار الثلث ما بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥٠. فرض البرنامج حصصاً أعاقت عمل شركات الشحن عن التوسع في أعمالها. كتبت جاكلين ماك غلايد، وهي أستاذة مادة التاريخ في جامعة مونماوث: «جنى عدد قليل من الشركات الأميركية منافع حقيقية من برامج إعادة البناء الاقتصادية الأوروبية»[١].

أخيراً، يمكننا القول إن نوع المساعدات المقدّمة في الخطتين كان مختلفاً. خرجت أوروبا من الحرب بوضع أسوأ من العراق، ومن عدة أوجه، لأنه تمت تسوية مدنها وبناها التحتية بالأرض، ودمّرت بناها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية بشكل جماعي، بنتيجة وقوع حربين مرعبتين خلال ثلاثة عقود. ركّز الذين وضعوا خطة مارشال، مثلاً، على المساعدات القصيرة والمتوسطة الأمد، وعلى إمدادات الوقود الطارئة، أو على التجهيزات الضرورية للمَزارع، وذلك كي يتمكّن المزارعون الأوروبيون من تعزيز محاصيلهم. أكبّ هؤلاء أيضاً على إجراء الإصلاحات البنيوية، كما حاولوا إقناع الأوروبيين بتكوين الظروف الاقتصادية الضرورية من أجل تحفيز الاستثمارات على المدى البعيد. أقدم واضعو خطة مارشال على تجنّب إقامة مشاريع البنى التحتية الكبيرة. كانت أنظمة السكك الحديد، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والمصانع، مدمرةً في أنحاء أوروبا كافة، لكن المخططين اعتقدوا أنه بإمكان الشركات الخاصة أن تقدّم الرأسمال والخبرة اللازمين لإعادة بناء هذه الأنظمة بصورة أسرع وأكثر كفاءة من الحكومات. ركّز هؤلاء المخططون أيضاً على تدريب الأوروبيين على أحدث التقنيات في الإنتاج الصناعي، والإدارة، وفي الزراعة. أرسلت فرنسا، وحدها، ثلاثمئة بعثة من ٢,٧٠٠ شركة تجارية، واتحاد، وبعض المسؤولين الحكوميين بغية زيارة المصانع والمؤسسات الأميركية[٢].

إن خطة إعادة إعمار العراق التي وضعتها إدارة بوش قلبت أساس بنية خطة

(١) Schain, *Marshall Plan*, p. 210.

(٢) Ibid., p. 288.

مارشال. اهتمت خطة إعادة الإعمار اهتماماً خاصاً بمشاريع البنى التحتية الكبيرة مثل محطات توليد الطاقة، والمنشآت النفطية، ومحطات معالجة المياه، أي استثمارات القطاع الخاص التي لا تمتلك الحكومة الأميركية أية خبرة محددة في إدارتها. (جاءت أفكار الإصلاح الاقتصادي متأخرة بعض الشيء، كما أصدر بريمر سلسلة من الإجراءات، مثل تخفيض الضرائب على الشركات، وهي التي لم ينجح العراقيون في تطبيقها). اهتمت الخطة العراقية اهتماماً قليلاً بالتدريب، إلى درجة أن محطات الطاقة الكهربائية، ومحطات المياه، بدأت بالانهيار بعد وقتٍ قصير من تسليم إداراتها إلى العراقيين.

قدّمت أميركا في خلال فترة تنفيذ خطة مارشال التي استمرت ثلاث سنوات بعد العام ١٩٤٨، مبلغ ١٢,٦ مليار دولار بشكل مساعدات، إلى سبع عشرة دولة في أوروبا، وأمكنة أخرى من الغرب. يساوي هذا المبلغ ١٣٠ مليار دولار بقيمة دولارات هذه الأيام. برزت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا على رأس الدول المستفيدة. قدّمت الخطة مبلغ ٣,٤ مليارات دولار بشكل مواد أوّلية ومنتجات شبه مصنعة، بالإضافة إلى مبلغ ٣,٢ مليارات دولار للمواد الغذائية، والأعلاف، والأسمدة الكيميائية، ومبلغ ١,٨ مليار دولار لشراء الآلات، والعربات، والتجهيزات، ومبلغ ١,٦ مليار دولار للوقود. ارتفع الناتج الإجمالي القومي في تلك الفترة بنسبة ٣٢ بالمئة، أي من ١٢٠ مليار دولار إلى ١٥٩ مليار دولار، كما زاد الإنتاج الزراعي بنسبة ١١ بالمئة، أمّا الإنتاج الصناعي فزاد بنسبة ٤٠ بالمئة. يجادل الباحثون هذه الأيام في القيمة الحقيقية لخطة مارشال، ويذهب بعضهم إلى حد القول بأنه كان بإمكان أوروبا أن تنهض من دون المال الذي وفّرته الخطة، وإن كان بشكلٍ أبطأ. تبقى خلاصة القول في أن أوروبا استطاعت أن تنطلق في عملية النهوض في خلال السنوات الثلاث التي استغرقتها خطة مارشال. كتب مايكل هوغان، وهو الذي حدّد تنفيذ الأعمال في خطة مارشال، أن الخطة قد بشّرت بقدوم «حقبة من السلام الاجتماعي والازدهار أكثر من كل الحقب المشابهة في التاريخ الأوروبي الحديث»[1].

يُستبعد أن تتمكن خطة مارشال هذه الأيام التي أعدتها الإدارة الأميركية من فعل الشيء ذاته في الشرق الأوسط.

نور

لم تتأخّر العيوب الكامنة في برنامج إعادة الإعمار عن الظهور عن خريف العام ٢٠٠٣. ركّزت رزمة إعادة الإعمار الجديدة التي بلغت قيمتها ١٨,٤ مليار دولار، في البداية على ما اعتبرته إدارة بوش أهم الأعمال على الإطلاق: تسليح القوات الأمنية العراقية وتجهيزها. واجهت المبادرة بعد مرور وقتٍ قصير اتهامات بالمحاباة، وجني الأرباح، والغش. تمثّل الخطة برمّتها دراسة نموذجية عن أخطار الاعتماد على الشركات والحكومة الأميركية بغية إنشاء نظام منح العقود في زمن السلم، ويكون هدفه إعادة بناء الدولة.

قرّر التحالف في ذلك الخريف أن يبدأ بتجهيز القوات الأمنية العراقية الجديدة. كما قرّر إجراء منافسة تهدف إلى تلزيم العمل للقطاع الخاص، وذلك بدلاً من الاعتماد على مبيعات الأسلحة العسكرية التي تجري من دولةٍ إلى دولة، أو الاعتماد على التبرّعات المقدّمة من الولايات المتحدة، أو من دولٍ حليفة أخرى. أعدّ ضباط قوات التحالف قائمة مشتريات تكفي لجيشٍ كامل: ٣٠٠٠ شاحنة وجيب من النوع الثقيل (مطلية بألوان الصحراء)، و١٦٠٠٠ رشاشاً من عيار ٩ ملم للضباط، و٢٠٠٠٠ بزة عسكرية كاملة التجهيز بما فيها نظارات الوقاية من الغبار، والدروع، والخوذ العسكرية، بالإضافة إلى أكياس النوم (معدّة حتى ثلاث درجات سيلسيوس)، وخيم، ومطابخ ميدانية، وحتى المجارف اليدوية (أو أدوات الحفر بحسب اللغة العسكرية)[٢]. وعد الجيش الأميركي بتقديم التدريب، ويبقى على المقاول تجهيز القوات. تقدّمت ست شركات من أنحاء العالم كافة، بما فيها أكثرها خبرةً في مجال صناعة

(١) Hogan, *Marshall Plan*, p. 432.

(٢) Statement of Work. Solicitation FY5866-04-0001 Battalion Sets.

الأسلحة: جنرال داياناميكس، رايثيون، لوكهيد مارتن، والشركة المنتجة للأسلحة المملوكة من الدولة البولندية، ومجموعة من تجار الأسلحة الإسبان. أعلنت نتيجة المنافسة في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٤، فثارت ضجة حولها. فازت شركة مجهولة تعمل في فيرجينيا، وتدعى نور (الولايات المتحدة) بعقدٍ تبلغ قيمته ٣٢٧ مليون دولار. يُذكر أن معظم الشركات الأخرى سبق لها أن زوّدت جيوش دولها بالأسلحة. لم يسبق لشركة نور، في المقابل، أن زوّدت جيش أي دولةٍ بالأسلحة على الإطلاق: تأسست الشركة في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٣، على يد مواطن أميركي وُلد في الأردن يدعى آي. هدى فاروقي.

لا يمتلك فاروقي تجربة في تجارة الأسلحة، لكنه يتمتع بعلاقات قوية بأشخاص نافذين في واشنطن. اعتمد الرجل على مجموعة كوهين كي تروّج أعماله، وهي الشركة التي أسسها وزير الدفاع السابق وليام أس. كوهين. كان فاروقي شخصيةً دائمة في مسرح واشنطن الاجتماعي، متبرّعاً سخيّاً للقضايا السياسية، وعلى الخصوص المتعلقة منها بالحزب الديموقراطي. أورد المعترضون عليه أن أهم المآخذ التي تؤخذ عليه هي علاقته الوثيقة بأحمد شلبي، تلك الشخصية المثيرة للجدل، والذي أصبح فيما بعد عضواً في مجلس الحكم العراقي.

تعرّف فاروقي إلى شلبي منذ الثمانينيات، أي عندما كان رجل الأعمال القادم من فرجينيا يدير شركة خدمات التصدير الدولية الأميركية، وهي مجموعة قابضة كان قد أسّسها عندما كان مهندساً شاباً في العام ١٩٧١. عملت تلك الشركة عن طريق مجموعةٍ من الشركات الفرعية، لكنها سرعان ما تحوّلت إلى شركة متخصّصة في المشتريات والبناء. (تضمنت مهماتها المتعددة المساعدة على تجهيز جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية). تمكّنت تلك الشركة في مطلع الثمانينيات من تحقيق مدخول يبلغ ٨٥ مليون دولار. انهارت شركة خدمات التصدير الدولية الأميركية مالياً في العام ١٩٨٧. دخلت هذه الشركة

حالة من دعوى الإفلاس دامت طويلاً، وسعت إلى الحصول على حمايةٍ ضد مصرفيَن كانا يسعيان إلى وضع أيديهما على شقة الفاروقي في ووتر غايت في واشنطن، بالإضافة إلى منزله الفخم في ماكلاين، فرجينيا. ورد في وثائق المحاكم أن المصرفَين ألقيا بمسؤولية المتاعب المالية لشركة الخدمات على الفاروقي. أقدم محامو المصرفين المقرضين، أي ناشيونال بانك أوف واشنطن وفيرست أميركان بانك، على اتهام الفاروقي «بإساءة الإدارة، وعدم الانتباه إلى السيولة المالية للعقود التي كانت تجريها شركته، ولمتطلبات التمويل، وإخفاقه في تقليص التكاليف غير المنظورة في الأوقات المناسبة». قدّم المحامون أيضاً مذكّرة توثّق الشكاوى التي رفعها موظفو الشركة بشأن معنوياتهم المنخفضة، وبعض المشاكل الإدارية التي كانت تعانيها شركة خدمات التصدير. قدّمت المذكرة توصيفاً لشركة كانت على حافة الانهيار، لأنها عانت ديوناً تبلغ قيمتها مليوني دولار، بينما لم تستطِع تحقيق مداخيل تزيد على مئات ألوفٍ قليلة من الدولارات. اشتكى كبار مسؤولي المصرفين من ضخامة التكاليف غير المحسوبة، التي بلغت تسعة ملايين دولار سنوياً لفريقٍ من الموظفين لا يتعدى عدده مئة شخص[1].

أراد فاروقي تهدئة دائنيه فتوجّه نحو شلبي الذي كان يدير مصرفاً في الأردن. حصل فاروقي على قرضٍ تبلغ قيمته ١٢ مليون دولار من أحد فروع مصرف شلبي، بنك بترا، الذي يعمل انطلاقاً من الولايات المتحدة، مع العلم أن المصرف ذاته كان يعاني مصاعب مالية خاصة به. تمكّنت شركة خدمات التصدير من الخروج من حالة الإفلاس في النهاية، لكنها أغلقت أبوابها في العام ١٩٩١. أدّى انهيار مصرف بترا بدوره في العام ١٩٨٩، إلى إدانة شلبي

---

(١) من التحقيقات في قضايا الإفلاس التي أجرتها اللجنة الدولية لمجموعة الصادرات الأميركية. مذكرة بنود ومسؤوليات مصرف واشنطن الوطني، ومصرف First American Bank N.A، وهي المذكرة التي تهدف إلى دعم اقتراح إعادة النظر في أمر تعيين وكالة كابيلو وفولي كمستشارٍ خاص. محكمة الإفلاس الأميركية في مقاطعة كولومبيا، القضية رقم 87-00369.

بتهم احتيال مصرفي أمام المحاكم الأردنية في العام ١٩٩٢. فرّ الرجل من البلاد خوفاً من تمضية فترة سجنٍ لمدة عشرين عاماً.

ظلّ فاروقي وشلبي على اتصال على مدى السنين، وبقيا مرتبطين عن طريق شبكة من الروابط الاجتماعية والاقتصادية. دخلت زوجة فاروقي في مشروع شراكة مع ابن شقيق شلبي، محمد شلبي[١]. اشترك فاروقي بدوره مع شركةٍ أمنية تدعى إيرني العراق من أجل كسب عقدٍ بقيمة ٨٠ مليون دولار يتضمّن القيام بدوريات حول أنابيب البترول العراقية. كان أحد الشركاء في هذه الصفقة يدعى فيصل داغستاني، وهو ابن تامارا داغستاني، المساعِدة التي قيل أنها هرّبت شلبي من الأردن في صندوق سيارتها في العام ١٩٩٢، وذلك بعد إدانته بقضية الاحتيال المصرفي.

التعلّق بحبال الهواء

ثارت شكوك في شأن شركة نور لأسبابٍ لا تتعلّق بارتباطات فاروقي بشلبي[٢]. تضمّنت أوراق العرض التي قدّمتها الشركة كي تفوز بالعقد تضخيماً لحجم الشركة، وخبرتها، وارتباطاتها. أوردت شركة نور في أوراقها أنها الشركة الأبرز في تجمّع شركات يسمّى مجموعة دي. إي. أس. تبيّن لاحقاً أن شركة دي. إي. أس ليست إلا مجموعة من الشركات المترابطة التي يديرها، أو يموّلها فاروقي. يشتمل التجمّع على شركة تعمل في فرجينيا، وتدعى الخدمات الأميركية الدولية، ويوني ترانس الدولية، والشركتان يمتلكهما الفاروقي جزئياً. ادّعت شركة الخدمات الدولية الأميركية أنها تمتلك خبرة عمل تمتد خمسة وعشرين عاماً، لكن الشركة تأسست قبل ثلاثة عشر عاماً فقط، أي في العام ١٩٩١،

---

(١) Knut Royce, "Start-up Company with Connections," *Newsday*, February 15, 2004, p. A7.

(٢) استقيت معظم المعلومات الواردة في هذا القسم من وثائق المناقصة التي قدّمتها مجموعة التجهيزات الدفاعية، وهي الوثائق التي أعدت في سياق تجهيز الكتائب، الطلب رقم FY5866-04-R-0001 الذي راجعه المؤلف نفسه.

وذلك بحسب السجلات التجارية الموجودة في فرجينيا. ضمت المجموعة أيضاً أربع شركات عراقية سبق للفاروقي أن عقد اتفاقيات معها لتقديم دعمٍ مالي وتجاري. اعترف الفاروقي بعلاقاته المالية، أو بما سمّاه علاقة عقود بسبعٍ، أو تسع، من الشركات المنضمة إلى تجمع دي. إي. أس.

بقيت هناك تساؤلات حول أعضاء دي. إي. أس الباقين. كانت إحدى الشريكات في هذا التجمع شركة أسلحة بولندية تدعى أوسترويسكي للأسلحة، لكن الغريب في الموضوع هو قول الحكومة البولندية أن الشركة لا تمتلك ترخيصاً يخوّلها تصدير الأسلحة. أمّا شركة نور ذاتها فهي عبارة عن تحالف ما بين شركة مالية أميركية تدعى هاي فينانس، التي تترأسها زوجة فاروقي، وبين اتحاد شركات صيدلانية وإنشاءات أردنية يدعى مجموعة منير سوختيان. كان دور سوختيان حاسماً بالنسبة إلى العطاء، لأنها شركة اتصالات وإنشاءات معروفة تتمتع بتاريخٍ طويل من ممارسة التجارة في الشرق الأوسط، وهو التاريخ الذي ساعدها على نشر منجزات نور في الخارج. أخبرني عدد من رجال الأعمال الأردنيين أن مجموعة سوختيان، التي يمتلكها ثلاثة أشقاء من أصلٍ فلسطيني، لم تكن مشاركاً كاملاً في العطاء. تحدّث أمامي هؤلاء عن نزاعٍ داخلي ما بين الأشقاء، وهو الصراع الذي أقدم فيه أحد الأشقاء، ويدعى غياث سوختيان على التفرد بالتقدم لنيل العطاء مع نور، لكن من دون الحصول على موافقة شقيقيه. اعترف غياث سوختيان بوجود نوعٍ من «الشجار البسيط» ما بين الأشقاء، لكنه قال إن ذلك الشجار هو في طريقه إلى الحل بعد وقتٍ قصير. أصدرت الشركة بعد ذلك بياناً قالت فيه إنها «تدعم» شركة نور (الولايات المتحدة) «بقوة».

وعدت شركة سوختيان بتقديم الدعم على الأقل، لكن بقيت التساؤلات حول الشراكة. أنكرت بعض الشركات التي أدرجت نور أسماءها على أنها شريكة معها، أية صلة لها بالشركة. قالت شركة نور، على سبيل المثال، بأنها تشاركت مع بوز آلان هاميلتون، وهي شركة استشارية في واشنطن، والتي كان

من شأن مشاركتها أن تعطي مصداقية للشركة المكوّنة حديثاً. أنكر المسؤولون في شركة بوز آلان وجود مثل هذه العلاقة بين الشركتين، واكتفوا بالقول إنهم يشتركون بعقدٍ صغير فقط مع نور، وذلك في مساعدتها على تخطيط عملية تنفيذ العقد. أضاف مصدر آخر على علم بالمفاوضات أن عقداً بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار قد وقّع مع بوز آلان، وذلك بعد أسبوعٍ واحدٍ تقريباً من فوز شركة نور بالعقد، وهو الأمر الذي يعني أن شركة نور لَم ترتبط رسمياً مع بوز آلان خلال فترة تقديم العرض. قال جورج فارر، وهو متحدث باسم بوز آلان: «لم نعقد اتفاقية شراكة [مع شركة نور]».

تبجحت شركة نور بأنها تمتلك هيئة استشارية مثيرة تتألف من كبار الضباط العسكريين المتقاعدين. نفى عدد من هؤلاء الضباط، مع ذلك، أي علاقة لهم بشركة نور. أخبرني دايف ريتش واين، وهو رائد متقاعد في سلاح البحرية: «استُخدمت أسماؤنا في سياق التنافس على نيل العطاء، لكن الشركة لم تجتمع بنا، ولم تستشرنا، ولم تدفع لنا شيئاً». قال لي شخصٌ آخر ورد اسمه في الهيئة الاستشارية، وهو جو داير، وكان نائبَ أميرالٍ في سلاح البحرية، بأن صديقاً له أرسل سيرة مؤهلاته الشخصية إلى شركة نور، لكنه لم يتصل قط بتلك الشركة. أضاف داير: «دهشت بشدة عندما علمت بورود اسمي مع تلك الشركة. ليس لي أي ارتباط».

واجه فاروقي وشلبي تلك الاتهامات بشدة، وخصوصاً تلك المتعلقة بعلاقتهما. اعترف الرجلان بوجود صداقةٍ بينهما، لكنهما نفيا بأن تكون هذه الصداقة قد مارست أي دور في فوز شركة نور بأية عقود. قال شلبي إنه أوقف كل اهتماماته التجارية كي يركز على اهتماماته السياسية. قال الرجل إنه على أية حال لم يقم بأي دور في منح أية عقود بصفته عضواً في مجلس الحكم [في العراق]. أعلن شلبي: «لا تربطني أية علاقة مالية بالفاروقي»[1].

لم يتردد الفاروقي من جهته، وهو رجل طليق اللسان، وحاد الطباع، في

(١) Royce, "Start-up Company".

التنديد بالهجمات الموجّهة ضده، ووصفها بأنها «حصرم ذو طعم حامض» [إشارة إلى المثل المعروف عن الثعلب والعنب] بالنسبة إلى مقدّمي العطاءات الخاسرين. أعلن الرجل أن العقد الذي تبلغ قيمته **٣٢٧** مليون دولار قد فاز به في منافسةٍ علنية اشترك فيها مع ثماني عشرة شركة أخرى، ولم يتضمن الأمر أية محاباة. أخبرني الفاروقي: «ليست هناك أية علاقات تجارية، أو مالية، ما بين أحمد شلبي ونور (الولايات المتحدة) على الإطلاق».

أنكر الفاروقي أنه ضخّم سجّل أعمال شركة نور. قال الرجل إنه استطاع أن يتفوّق على الشركات الكبيرة المعروفة نظراً إلى وجود فارق يبلغ مئات ملايين الدولارات في الأسعار، وذلك لأنه تاجر فِطِن، كما استطاع الفوز بصفقات رابحة مع شركاتٍ أوكرانية وبولندية. قال لي إن أوسترويسكي ليست إلا شركة استشارية، ولا تعمل في تجارة الأسلحة. قال الفاروقي: «إن كل هذا الكلام هراء، ولا مصداقية لتلك الاتهامات. إنهم يتعلّقون بحبال الهواء». أنكر الفاروقي أيضاً وجود معلوماتٍ خاطئة في عرضه، وقال إن مسؤولي التحالف على علمٍ بعلاقات شركته بالشركات الأخرى، وأضاف إن كلام الشركة عن عقود منَ الخبرة يستند إلى تجاربه التجارية الشخصية. أضاف الرجل: «لم يتضمّن العرض أية معلوماتٍ غير صحيحة». قال لي أيضاً إن عدم معرفته شخصياً بتجارة الأسلحة هي أمر لا أهمية له، لأن العقد كان عبارة عن قائمة مشتريات، ولذلك فإن أية شركة تمتلك خبرة في أمور المشتريات في السوق تستطيع تنفيذه.

سيارات من دون محركات

أقدمت شركة بومار البولندية، مع شركة أخرى تدعى سيمكس غلوبال، على التقدم باعتراضاتٍ رسمية إلى الحكومة بشأن ذلك العرض. وضعت بومار سعراً يزيد **٢٠٠** مليون دولار على السعر الذي وضعته نور، واتهمت الشركة بوضع سعرٍ أدنى، وهي ممارسة تقضي بأن يقدّم العارض سعراً منخفضاً بشكلٍ غير معقول على أمل زيادة السعر متى فاز بالمناقصة. أبرزت سيمكس رسائل بالبريد الإلكتروني، توحي بأن عملية المناقصة كانت مشتبهة. اعترفت إحدى

المسؤولات عن التعاقد في إحدى هذه الرسائل بأنها تجاهلت بعض الوثائق التي كانت جزءاً من عرض الشركة. قال رومان بازنسكي، رئيس مجموعة بومار، في أثناء مؤتمرٍ صحفي عقده في العاصمة البولونية، وركّز فيه على أن هذا هو العرض الأول الذي تقدّمت به الشركة في تاريخها الذي يمتد ثلاثين سنة من عملها: «إن هذا الاعتراض مقبول مئة بالمئة. إننا نشكك في مصداقيتها [شركة نور]».

اعترف البنتاغون بعد مرور أسبوعين بأنه ارتكب غلطة. جاء في بيانٍ أصدره التحالف أن الاعتراضات التي تقدّمت بها بومار وسيمكس «على الرغم من أنها ليست جديرة بالتقدير تماماً، [أفلحت] في إثارة تساؤلات تتعلق بالتقييم». أثار قرار إعادة تقييم عروضات بومار، وسيمكس، وشركة نور، فقط احتجاجاتٍ إضافية، لأن الشركات الأخرى التي خسرت الصفقة لمصلحة نور أرادت أن يُعاد تقييم عروضها. قدّمت خمس شركات اعتراضاتها بحلول شهر آذار/مارس، وهكذا أصبح عقد الأسلحة مهدداً بربطه بجدالات قضائية تستمر أشهراً.

أعلن البنتاغون في مؤتمر صحفي عاجل عقده للمراسلين الصحفيين في ٥ آذار/مارس، ٢٠٠٤، إلغاء الصفقة برمتها بسبب «المخالفات» التي تضمنتها عملية التلزيم. تحمّلت وزارة الدفاع المسؤولية كاملةً عن هذا الوضع. وصف مسؤول رفيع في الجيش الأميركي مكتب التعاقد في بغداد بأنه غارق في مهمة غربلة معقدة للعروض المقدمة. قال المسؤول إن المكتب يمتلك فريق عمل مؤلّفاً من خمسة أشخاصٍ فقط، وهم يوافقون على منح ما معدله خمسة عشر عقداً في اليوم الواحد. كان فريق العمل ينظر في العقود بسرعة، وفي خلال وقتٍ قصيرٍ، يتضمّن القيام بزيارة إلى مواقع العمل. (استمر النقص في عدد الموظفين إلى ما بعد عامٍ على ذلك التاريخ. أدلى خبير في الجيش بعد ذلك بشهادةٍ قال فيها إن الجيش «يحتاج إلى عشرة أضعاف الموظفين المشرفين الحاليين لكي يشرفوا على العقود الحالية بشكلٍ سليم»)[(١)].

---

(١) U.S. Army Inspector General, Report of Investigation (Case 05-030), September 20, 2005.

لم يكلّف أحد في قوى التحالف نفسه عناء زيارة أي موقعٍ من مواقع عمل شركة نور، كما لم يعمد أحد إلى التدقيق في الشركات الأخرى الداخلة في تحالفٍ معها، ولا أن يدقق في هيئتها الاستشارية. يُذكر أن مواصفات ذلك العقد قد كُتبت بطريقة غامضة: كان الفرق بين السعر الأعلى والسعر الأدنى ٧٠٠ مليون دولار ـ وهو فرق كبير لافت للنظر. قال ذلك المسؤول في الجيش: «وجدنا، بصراحة، عيوباً إجرائية في تقديم ذلك العقد». أضاف المسؤول إن الشكوك التي ثارت حول قدرة شركة نور على تنفيذ العقد لم تقم بدور في اتخاذ القرار النهائي.

أعاد البنتاغون دراسة عملية تقديم العروض برمتها، وذلك على مدى الأسابيع الأحد عشر التالية. قامت بعملية التقييم هذه المرة قيادة التسليح والمكننة الموجودة في وارن، ميتشيغان، وهي القيادة التي تمتلك خبرة في نوع العربات التي تجعل لكل دولار يصرف في العقد قيمته. عقد الجيش مؤتمراً للشركة التي تقدمت بعروض، إذ أجاب على أسئلة، كما عرض قائمة تجهيزاتٍ مفصّلة من ١٣١ صفحة، مقابل القائمة الأصلية التي كانت تتألف من ٢١ صفحة. أعلن الجيش بعد ذلك، أي في ٢٥ أيار/مايو، اسم الفائز الجديد بالعقد. فازت شركة نور مجدداً، لكن بعد أن اتخذت اسم تكتل شركات يدعى ANHM. خفّضت الشركة سعرها إلى ٢٥٩ مليون دولار، ولكن بعد وضع مواصفات جديدة. توقّف الفاروقي عن التحدث مع الصحافة، لكن متحدثاً باسم الشركة قال بأنها «مسرورة جداً». ذُهلت الشركات المتنافسة مرةً أخرى. قال أحد مسؤولي هذه الشركات: «إننا مصدومون». أنكر مسؤولو الجيش أن تكون المحاباة قد قامت بأي دور في هذه العملية. وأصرّ هؤلاء على أن شركة نور قد قدّمت أفضل عرضٍ بأفضل سعر. أبلغني أحد مسؤولي الجيش: «تفحّصنا هذا بعناية شديدة لكننا قبلنا عرض نور بالسرعة الممكنة، لكن المناقصات، والارتباك، والاعتراضات استطاعت تحويل عملية التخطيط التي تستغرق ثلاثة أشهر عادةً إلى عملية استغرقت سبعة أشهر».

سبّبت تجربة العراق برمتها امتعاضاً عميقاً في أوساط الجيش، وبين كبار مسؤولي إدارة بوش، وعلى الخصوص حول سرعة تنفيذ عملية إعادة الإعمار. عقد الرائد تشارلز ها. سواناك الابن، وهو قائد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوّاً، مؤتمراً صحفياً في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٤. أشار الرائد في هذا المؤتمر إلى العواقب الكارثية التي يتركها طول مدة عملية التعاقد. لم تمتلك القوات العراقية الدروع الجسدية، أو أجهزة الراديو، أو العربات، التي تحتاج إليها من أجل فرض الأمن في الأنبار، تلك المحافظة المضطربة التي تقع إلى الغرب من بغداد. لم تجد قوات الحدود العراقية تحت تصرّفها غير خمسة باصات، وبضع شاحنات صغيرة، وكان ذلك كل ما لديها للقيام بأعمال الدورية على امتداد الحدود التي يبلغ طولها ٢,٢٦٠ ميلاً. استمر المتمردون في التسلّل بشكلٍ يومي، بحيث تساءل القادة العراقيون باستمرار عن الوقت الذي ستبدأ فيه الولايات المتحدة بتسليم المعدات الموعودة. قال سواناك: «كنت أقول لهم بأننا سنحضر الدروع البشرية أولاً، ثم سنجلب أجهزة الراديو سريعاً، لكني اضطررت إلى تأجيل المواعيد بشكلٍ دائم. لم أستطع أن أحصل على كميات التجهيزات التي أريدها». أدلى ولفوويتز بشهادته أمام الكونغرس بعد شهرٍ من ذلك، فأنحى باللائمة على «بيروقراطية واشنطن»، في ما يتعلق بافتقار العراقيين إلى قوة النيران اللازمة. قال ولفوويتز: «تشكّل المشاكل الموجودة في التجهيزات والعتاد إحراجاً للولايات المتحدة، بما في ذلك خطوطنا الحمراء، وأنظمتنا، والتباطؤ في عملنا».

بدأ العتاد بالوصول أخيراً في صيف العام ٢٠٠٤، لكن العراقيين انتقصوا من قيمته. قال حازم شعلان، وهو شيعي معتدل عيّنته الولايات المتحدة في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، إن العربات التي سلّمتها نور كانت في حالٍ سيئة. لقد كان بعضها سيارات إسعافٍ مستعملة، لكن تمّ تجديدها، إذ إن بعضها حمل علامات تدل على أنها صُنعت في روسيا في العام ١٩٥٤. كان الحصول على قطع غيار لهذه العربات صعباً. رفض شعلان تسلّم بعض العربات

التي بدأت تتكدس في المرافئ، ومواقف السيارات. قال زياد كتّان، وهو رئيس قسم المشتريات العسكرية لدى شعلان، إن رشاشات AK-47 التي سلّمتها نور كانت ذات نوعية رديئة صنعت في جمهورية تشيكيا. تعطّل بعضها عندما حاولت القوات العراقية استخدامها ضد قوات رجل الدين الثائر مقتدى الصدر. وتعطّلت العربات المدرّعة التي سلمتها شركة نور في ميدان المعركة، وهذا ما دفع بالأميركيين إلى حرقها كي لا تصل إلى أيدي الثوار(١).

طالت الفضائح شعلان وكتّان فيما بعد، واتُّهم الرجلان بالفساد فيما يتعلق بصفقات الأسلحة التي تفاوضا فيها مع بومار، وهي شركة بولندية. يمكننا القول، نتيجة لذلك، إن العراقيين كانوا يشوّهون سمعة شركات منافسة. تردّد المسؤولون العسكريون الأميركيون في تزكية شركة نور، إلى درجة دفعت بأحدهم إلى التحدث عن تلك المشكلة المزمنة التي تتمثّل في اختيار الشركة التي تقدّم السعر الأدنى. قال ذلك المسؤول العسكري: «إن الشاحنات الثقيلة التي سلّمتها [شركة نور] كانت جيدة، أمّا الشاحنات الخفيفة فلم تكن جيدة مثلها، لكنها كانت بحسب المواصفات». هدفت شركة نور إلى أن تُظهر براءتها، وإن كان بأدنى قدرٍ ممكن، وهذا ما حصل فعلاً. أمّا الذين اضطروا إلى العيش مع عواقب النوعية فوجدوا صعوبة في الشعور بالارتياح مع هذه الشاحنات.

عاد العجز عن تأمين الأسلحة والعتاد للعراقيين لكي يخيّم على الولايات المتحدة. كان الشك في نوعية التجهيزات عميقاً جداً إلى درجة دفعت الجنرال دافيد بيترايوس، الذي ترأّس بعثة التدريب في العراق بعد شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، إلى أن يأمر سلطات التحالف بأن تقلّل من اعتمادها على

---

(١) أجرى زميلي سلمون مور مقابلاتٍ مكثفة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٤، مع شعلان في مدينة عمان، ومع قطّان في وارسو عاصمة بولندا. استقيت المعلومات المذكورة من أقسام غير منشورة من هذه المقابلات. وعقد شعلان مؤتمراً صحفياً مع رومان بولانسكي، رئيس شركة بومار، في وارسو في ٢٩ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٥.

شركة نور، وأن تبدأ بشراء أعتدة جديدة عن طريق عقدٍ جديد مع وكالة الإمدادات الدفاعية. فات الأوان كثيراً عند هذا الحد. غرق العراق في موجة قتالٍ جديدة في ربيع العام ٢٠٠٤، بينما كان البنتاغون يدقّق في عقد التسليح، وسرعان ما تكرّرت الثورات في الفلّوجة والنجف. غيّر العنف من وجهة عملية إعادة الإعمار إلى الأبد.



٧

بداية القتال

\احتشد في صبيحة يوم ٩ نيسان/أبريل، ٢٠٠٤، أربعة وعشرون من سائقي الشاحنات الذين يعملون لمصلحة شركة KBR، إلى جانب صف طويل من صهاريج الوقود ذات اللون الأخضر الأدكن، والتي يعلوها الغبار، وذلك في قاعدة عسكرية أميركية إلى الشمال من بغداد. ارتدى السائقون أحذية عملٍ ثقيلة وارتدوا سراويل من قماش الجينز الأزرق، وقمصاناً سميكة، ودروعاً ضد الرصاص. وضع بعضهم قبّعات رعاة البقر على رؤوسهم، بينما فضّل آخرون وضع خوذ واقية من الرصاص. استعد هؤلاء لنقل ١٢٥ ٠٠٠ غالون من وقود الطائرات النفاثة إلى مطار بغداد. استعد بعض الاحتياطيين في الجيش لمرافقتهم متسلحين برشاشات من عيار ٠,٥٠ داخل عربات الهامفي، والشاحنات من طراز ماد ماكس. كان عدد من هؤلاء السائقين جدداً في وظائفهم، إذ لم يسبق لهم أن ابتعدوا عن القاعدة العسكرية، أو أن قادوا صهاريج وقود من قبل.

وقف هؤلاء بعصبية منتظرين بدء مهمتهم، وسرعان ما تحركت عربة هامفي نحوهم. خرج جندي من العربة وراح ينادي الرجال بأن مسارهم قد تغيّر، لأنهم سوف يتوجّهون إلى المدخل الشمالي للمطار. راح الرجال يتذمّرون، لأن هؤلاء السائقين المخضرمين لم يذهبوا إلى المطار من قبل، ما عدا اثنين أو ثلاثة منهم، كما أن أحداً منهم لم يسلك المدخل الشمالي للمطار الذي نادراً ما يستخدمه أحد. يُضاف إلى ذلك أن الجنود الذين سيتولّون إرشاد القافلة يجهلون بدورهم هذا الطريق. تبيّن بعد بحثٍ سريع أن رقيباً من سرية أخرى اعتاد القيام بجولاتٍ كهذه، لكنه لم يكن متأكداً من الطريق هو الآخر. اتصل

هذا الرقيب بقيادته كي يحصل منها على رقم مخرج الطريق السريع، ثم ركع بينما أحاط به السائقون. رسم الرجل خريطة بسيطة بحذائه العسكري على الرمال، وأطلق عليها اسم منظر طاولة الرمال. كانت هذه هي الخريطة الوحيدة التي وجدها الرجال كي ترشدهم عبر أربعين ميلاً من المناطق المعادية.

اتصل ستيف فيشر بزوجته التي تقيم في فرجينيا بيتش. كانت إنغريد في المنزل مع الأولاد الثلاثة، وكانت متعبة كالعادة بعد يوم عمل في مركزٍ للعناية بالمسنّين. تعوّد فيشر العمل أربع عشرة ساعة يومياً في نقل النفايات. عمل الرجل سابقاً في سلاح البحرية، وهو الذي يتميّز بشاربٍ كثٍّ، ولا تفارق الابتسامة العريضة شفتيه. توجّه ستيف إلى العراق على أمل أن يجمع ما يكفي من المال كي يتمكّن من إدخال ابنته الكبرى إلى الجامعة. كان الراتب جيداً من دون شك: يستطيع سائقو الشاحنات أن يجنوا ٨٠ ٠٠٠ دولار سنوياً، مع إعفاءٍ من دفع الضريبة إذا عملوا لمدة سنة متواصلة. قلقت إنغريد من لهجته في ذلك الصباح. كان ذلك اليوم يمثّل الذكرى السنوية الأولى لإسقاط تمثال صدّام حسين في بغداد، وهو العمل الذي قام به جنود مشاة البحرية. يُحتمل أن يحتفل الثوار العراقيون بالمناسبة، وقد يشنّون هجوماً على قوافل التموين، أو ضد الجنود الأميركيين.

قال لها: «إنه أسوأ يومٍ للخروج».

سألته: «إذاً، لماذا تخرج؟»

أجابها: «لا أريد الخروج، لكني مضطرّ إلى ذلك».

كوب من الماء

شعر رجال كثر من المشاركين في هذه القافلة بالضيق ذاته الذي شعر به فيشر. كانت الأسابيع القليلة الماضية أسابيع سيّئة في العراق. قُتل في شهر آذار/مارس الذي مضى أول أشخاصٍ مدنيين يعملون مع قوات التحالف. كان كلّ من فيرن هولاند، التي تبلغ الثالثة والثلاثين من العمر، وهي محامية تعمل في حقل حقوق الإنسان، ومترجمتها سلوى أورماشي، التي تبلغ السابعة والثلاثين من

عمرها، وبوب زانغاس، وهو في الرابعة والأربعين من عمره، متخصص في شؤون العلاقات العامة، متوجهين إلى مركز القيادة الإقليمية للتحالف في الحلّة، التي تقع إلى الجنوب من العراق، عندما قتلوا في الطريق. أصرت هولاند على قيادة السيارة في ذلك اليوم، ورفضت المرافقة الأمنية لأنها خشيت أن تعيق مهمتها في تأسيس مراكز لشؤون المرأة وحقوق الإنسان في البلاد. أسرعت شاحنة صغيرة إلى اللحاق بسيارة هولاند الديوو سيدان. أطلق الرجال الموجودون داخل الشاحنة الصغيرة وابلاً من الرصاص على السيارة غير المصفّحة. قُتل جميع من في سيارة السيدان، مع أنه بدا أن المهاجمين يستهدفون هولاند على وجه التحديد: وجّه المسلحون أكثر من ثلاثين رصاصة إلى جثّتها[1].

لم تتوضّح أسباب هذا الاغتيال. يعتقد بعض الأشخاص أن هذا العمل لربّما كان انتقاماً بسبب عمل هولاند في الحلّة وكربلاء، المدينتين المحافظتين تقليدياً. تمكّنت المراكز التي أنشأتها هذه المرأة من جذب انتباه جيري بريمر، الذي قام بزيارة صاخبة إلى الحلّة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣. أدى نجاح هذه المراكز إلى إثارة السخط ضد هولاند، وعلى الخصوص بين أتباع مقتدى الصدر، وهو رجل الدين الشاب، والمتطرّف، الذي يعادي الاحتلال الأميركي. اشتكى بعض الأشخاص أمام بعض رجال الدين المتحالفين مع الصدر من أن هذه المراكز تشكّل إهانة للإسلام. قال الشيخ حمزة الطائي، وهو نائب مدير مكتب الصدر في كربلاء: «أبلغناهم بأننا لا نستطيع الموافقة [على أعمال العنف ضد هذه المراكز]، لكن من واجب كل مسلمٍ شريف أن يواجه أي شيء يؤذي اسم الإسلام»[2].

---

(١) استقيت معظم المعلومات الواردة في هذا القسم من فيرن هولاند وبوب زانغاس، وهي المعلومات التي تستند إلى تقارير الصحفيين، وأحدهما زميل لي. اعتبرت أليسا روبين التي تعمل مع صحيفة لوس آنجلوس تايمز، واليزابيت روبين، التي تعمل مع مجلة نيويورك تايمز، قضية هولاند على أنها نموذجية تدل على الحماسة الصادقة تجاه تحقيق الإخلاص الذي اجتذب عدداً كبيراً من الشبان الأميركيين إلى العراق.

(٢) Alissa, J. Rubin, "American Put Her Life on the Line for Iraqi Women," *Los Angeles Times*, March 16, 2004, p. A1.

شكّت جهات أخرى، ومن ضمنها مكتب التحقيقات الاتحادي، في أن تكون هولاند قد استُهدفت بسبب قضيةٍ معيّنة. التقت هولاند قبل موتها بوقتٍ قصير أرملتين عراقيتين مسنّتين ترتديان عباءتين سوداوين طويلتين تغطيانهما من قمّتَي رأسيهما إلى أخمص أقدامهما. قالت المرأتان إن زعيماً محلياً قوياً وموالياً لصدّام حسين قد طردهما من أرضهما. عرضت المرأتان أمام هولاند وثائق، وأمراً قضائياً، يقضي بأن يهدم منزل الرجل [الذي شيّد فوق أرضهما]. وافقت هولاند على المساعدة. استأجرت هولاند صبيحة اليوم الذي ماتت فيه جرّافة، وسافرت إلى قرية زراعية صغيرة تدعى الكفل. أقدمت الجرافة على هدم المنزل وسوّته بالأرض بحضور هولاند والقاضي الذي أصدر الحكم، وكذلك أمام مجموعة من ضباط الشرطة. استعادت المرأتان أرضهما.

تصرّفت هولاند بحسب طبيعتها المقدامة والجريئة. سبق لأحد زملائها أن حذّرها من أنّ الجرافة تذكّر بالأساليب التي يتّبعها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. سيعتبر السكان الذين يعيشون في بيئة محافظة وقبلية جنوب العراق، أن إقدام امرأة أميركية على تنفيذ العدالة هو أمرٌ مهين لهم. تجاهلت هولاند هذه النصيحة، لأنها كانت تعتبر نفسها بطلة ملتزمة العدالة الاجتماعية، وناشطة في فِرَق السلام. قامت هولاند بأعمال قضائية من دون مقابل في غينيا دفاعاً عن النساء اللواتي يتعرّضن للاستغلال الجنسي. رفضت هولاند أيضاً العمل في مكتب محاماة في مقاطعة كولومبيا مقابل راتب سنوي يفوق المليون دولار، وذلك من أجل أن تأتي إلى العراق. لم تكن المرأة عقائدية، لكنها آمنت، وبكل بساطة، بأن الديموقراطية الأميركية يمكنها أن تجعل الحياة أسهل للعراقيين الفقراء الذين تعرّضوا للاستغلال منذ أمدٍ طويل. إن جرف المنزل كان طريقة لإثبات نقطة مهمة: سيتحرك الجميع في العراق الجديد، وبغضّ النظر عن قوتهم، بحسب القوانين. كتبت المرأة في رسالةٍ بعثتها بالبريد الإلكتروني إلى صديقةٍ لها تعيش في أوكلاهوما، البلدة التي نشأت فيها: «لن يؤثّر أي كان في ذلك الرجل، لأن الجميع يخافون منه، ولا يأبهون لحكم القانون»[(١)].

---

(١) Elizabeth Rubin, "Fern Holland's War," *New York Times Magazine*, September 19, 2004, p. 66.

آمن زانغاس بدوره بأن أميركا تمتلك شيئاً كي تقدّمه للعراق. خدم الرجل، وهو برتبة مقدّم في الاحتياط في مشاة البحرية، في حرب الخليج الأولى، كما نفّذ مهمة دامت ستة أشهر خلال حرب عاصفة الصحراء بوصفه خبيراً في القضايا المدنية، وكان مركزه في الكوت الواقعة في جنوب العراق. عمل الرجل هناك مع عراقيين محلّيين على مستوى البنية التحتية، محاولاً تأمين التيار الكهربائي، والمياه النظيفة الجارية للمواطنين. ترك زانغاس الجيش كي يعود إلى زوجته وأطفاله الثلاثة، وعمل بصفة رجل مبيعات في بيتسبورغ. أراد الرجل أن يُنجز المزيد. تحدّثت برندا عن زوجها، فقالت: «شعر بأن ما أنجزه لم يكن كافياً، مع أن ما عمله ليس بالقليل»[1]. قرّر زانغاس العودة إلى العراق كي يقوم بمهمةٍ مع قوات التحالف، ولكي يساعد على إنشاء صحافةٍ حرة.

كان العراق الذي تحرّك فيه زانغاس مكاناً للانتصارات الصغيرة، والمشاكل المستعصية، حيث غالباً ما لا يكون النجاح كاملاً لأن الإحباط هو شيء له صفة الدوام. بقي الرجل في المعمعة، وظلّ متفائلاً بتحفّظ. اختار زانغاس هذا العنوان لآخر ملاحظة كتبها في ٦ آذار/مارس، ٢٠٠٤: «العمل من أجل الإنسان». تحدثت هذه الملاحظة عن رحلةٍ قام بها كي يُحضر تجهيزاتٍ إعلامية إلى مركز في الحلّة ينادي بالحرية الصحفية. شكره العراقيون، لكنهم طلبوا إليه تقديم المزيد. كتب زانغاس في هذه الملاحظة: «يشبه الأمر أن يقوم المرء بسكب كوب من الماء في صحراء جافة. يختفي الماء، ويلازمك شعور يجعلك تتساءل «هل أفاد هذا الماء المنسكب في شيء؟» يكون الجواب أحياناً «نعم»، وأحياناً يكون «لا»»[2] بدا الرجل في صبيحة يوم مقتله وكأنه، ببساطة، في المكان والزمان غير المناسبين، كما صودف وجوده في كربلاء في الوقت ذاته

(١) Marcella Bombardieri, "Courage Under Fire: Bob Zangas Improved Lives and Saved Others in Two Visits to Iraq," *Boston Globe*, March 22, 2004, p. B7.

(٢) Robert Zangas, "Bob Zangas' Journey in Iraq," March 6, 2004. Zangas's blog is archived and available at http://web.archive.org/web/20040318122636/http://zangasiniraq.militarypages.com/.

الذي كانت هولاند موجودة فيه هناك. قرّر الرجل أن يعود معها بالسيارة إلى القاعدة التابعة لقوات التحالف في الحلّة.

ذروة البساطة

غرس موت هولاند وزانغاس الذعر في نفوس عمّال التحالف الذين وجدوا أن حركتهم أصبحت مقيّدة أكثر من ذي قبل. لكن الحادث الذي وقع بعد مرور عدة أسابيع على موت هولاند، هو الذي أصاب بالاضطراب سائقي الشاحنات الذين يعملون مع KBR، والذين يستعدّون للتوجه نحو مطار بغداد. رافق أربعة متعهدين أمنيين في ٣١ آذار/مارس قافلة شاحناتٍ كانت في طريقها لنقلِ بعض تجهيزات المطابخ من قاعدةٍ عسكرية تدعى كامب ريدجواي، وتقع خارج الفلّوجة. أمضى سكوت ستيفنسون اثنتي عشرة سنة في الجيش، وهو الذي يبلغ الآن الثامنة والثلاثين من العمر. ترقّى سكوت ليصبح مدرباً لفرقة SEAL وهي نخبة القوات الخاصة في الجيش. كان كل من ويسلي باتالونا، الذي يبلغ الثامنة والأربعين من عمره، وجيري زوفكو، الذي يبلغ الثانية والثلاثين، ومايكل تيغ، وهو في الثامنة والثلاثين، من قوات المغاوير في الجيش. انضم الرجال الأربعة إلى شركة بلاك ووتر (الولايات المتحدة)، وهي شركة أمنية خاصة تتخذ من كارولاينا الشمالية مقراً لها، وهي الشركة التي أسّسها أحد أفراد فرقة SEAL السابقين، ويدعى إيريك برنس[1].

تمكّن إدغار برنس، والد إيريك، من جمع ثروة طائلة بنتيجة اشتغاله ببيع ستارات واقية من أشعة الشمس، ومرايا مضاءةٍ، للسيارات. بيعت شركة الوالد بمبلغ ٣٥.١ مليار دولار في العام ١٩٩٦، وسرعان ما ورث برنس ثروة والده، بالإضافة إلى ولائه للقضايا التي تهمّ الجمهوريين. أعطى برنس، وهو المسيحي

---

(١) تستند معظم التقارير الواردة في هذا القسم إلى الدعوى القضائية التي رفعتها عائلات العاملين في شركة بلاك ووتر الذين قُتلوا في الفلوجة، وفوق «الجسر»، وهي الحلقات المفصّلة التي أعدها المراسلان جاي برايس وجوزيف نيف، التي ظهرت على صفحات News&Observer (Raleigh, N.C) في صيف العام ٢٠٠٤.

المحافظ، تبرّعه السياسي الأول عندما كان في التاسعة عشرة من عمره، وذلك عندما تبرّع بمبلغ ١٥٠٠٠ دولار للحزب الجمهوري. حصل برنس على منحة زمالة في مجلس الأبحاث العائلية المحافظ، كما عمل مع نائبة كاليفورنيا في الكونغرس، دانا روراباشر، وهي جمهورية من مقاطعة أورانج. عملَ مدة من الزمن في البيت الأبيض مع الرئيس جورج ها. دبليو. بوش، لكنه سرعان ما ترك العمل في العام ١٩٩٢، كي يساهم في الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي بات بوكانان. (يبدو أن نوع السياسة المحافِظة التي اتّبعها بوش الأب كانت من النوع الفاتر بالنسة إلى برنس. قال إيريك في مقابلة أجريت معه في العام ١٩٩٢: «رأيت أموراً كثيرة لم تعجبني، مثل جماعات مثليي الجنس الذين يتلقّون دعوات للحضور إلى البيت الأبيض، واتفاقية الموازنة، وقانون الهواء النظيف، وهذا النوع من القوانين المشابهة. أعتقد أن الإدارة لم تكترث لعدد كبير من القضايا التي تهمّ المحافظين»)[(١)]. سرت شائعات في البنتاغون عندما انضم إلى سلاح البحرية في أنه أغنى رجلٍ ينضم إلى هذا السلاح.

استثمر برنس خبرته العسكرية عندما ترك الخدمة في العام ١٩٩٦، وذلك عندما أسّس شركة بلاك ووتر فوق مساحة ستة آلاف أكر في منطقة مويوك الريفية، في كارولاينا الشمالية. استطاعت هذه الشركة أن تكوّن شهرةً لها بصفتها أكبر أرضٍ مخصّصة للتدريب في صناعة الأمن الخاص في البلاد، لأنها استطاعت توفير تلال تدريب على القنص، وبلدةٍ مجسّمة تُستخدم للتدريبات على القتال في معارك المدن، وحتى إنها توفّر أسطولاً صغيراً من طائرات الهليكوبتر. فازت الشركة بأضخم عقد أمني علني، وذلك بعد أن اندلعت الحرب في العراق. بلغت قيمة عقد حماية بريمر ٢١ مليون دولار. استفادت الشركة كثيراً في مجال عملها من كون بريمر قد غادر العراق حياً.

لم تمنع ثروة برنس من اعتبار الشركة رخيصة في العراق، وذلك بحسب ما

(١) Ted Roelofs, "Neither Party Well Off Here as Primary Nears," *Grand Rapids Press*, February 23, 1992, p. A1.

وصلت إليه دعوى قضائية رفعت ضدها. وقّعت بلاك ووتر عقداً أمنياً مع شركة مسجّلة في قبرص تدعى إي. أس. أس، وذلك قبل أيام فقط من انطلاق المهمة [سائقي الشاحنات] في آذار/مارس. بدا أن إي. أس. أس ما هي إلا مقاولة ثانوية تعمل مع هالبرتون في نطاق عقد تلك الشركة التكساسية لإطعام الجنود الأميركيين وإيوائهم، على الرغم من أن مسؤولي تلك الشركة لم يؤكدوا هذه الفرضية[1]. ينص العقد الذي وقّع ما بين بلاك ووتر وإي. إي. أس على وجود ستة رجال في كل مهمة أمنية، وكان من المفترض أن يتنقّل الرجال في عرباتٍ مدرّعة. أرادت بلاك ووتر توفير المزيد من الأموال، ولذلك عقدت اتفاقية ثانوية مع شركة وسيطة، وطلبت منها تخصيص تجهيزات حماية أقل للعربات. جاء في الدعوى القضائية أن هذه الصفقة وفّرت على بلاك ووتر مبلغاً يصل إلى ١,٥ مليون دولار[2]. لا يعرف أي شخص في العراق الطريق الذي يؤدي إلى الاستقرار، لكن الجميع يظهرون استعدادهم لتدوير الزوايا.

كانت إحدى أولى مهمّات بلاك ووتر، بحسب العقد الجديد الذي وقّعته، هو نقل الأدوات المطبخية من كامب ريدجواي، الذي يقع إلى الغرب من الفلّوجة. أرسلت بلاك ووتر، تحت ضغط مهماتها، سكوتي هيلفنستون وفريقه من بغداد على عجل في ٣٠ آذار/مارس، ٢٠٠٤، وذلك كي يلتقوا ثلاثة من سائقي الشاحنات ذوات المنصّات المسطّحة، في قاعدةٍ عسكرية قريبة تدعى تاجي. تقدمت القافلة بعد ذلك نحو كامب ريدجواي كي تنقل المواد المطبخية، لكن من دون أن تلتزم الاستعدادات، أو التجهيزات، التي تنص عليها الاتفاقية، وذلك بحسب ما ورد في الدعوى القضائية. لم يستقل الفريق عربات مدرعة، لكنهم ركبوا عربتَي ميتسوبيشي باجيرو صغيرتين، مزوّدتين بسقفين معدنيّين ملحومين في المؤخرة. ضمّت كل عربة أربعة رجال بدلاً من ستة، وهكذا لم

(١) Joseph Neff and Jay Price, "Contractors in Iraq Make Costs Balloon," *News & Observer*, October 24, 2004, p. A1.

(٢) *Richard P. Nordon et al. v. Blackwater Security Consulting LLC.* Complaint. North Carolina Superior Court for Wake County, p. 8.

يتوافر رجال لتأمين الحماية من الخلف. لم يصطحب الرجال أية خرائط معهم، ولم تكن لديهم فكرة واضحة عن المكان الذي يتجهون إليه. أضاع الفريق طريقه، فاضطر الرجال إلى تمضية الليل في قاعدة عسكرية أخرى تقع إلى الشرق من الفلّوجة. كان ذلك ضعفاً نموذجياً في التخطيط من قِبَل بلاك ووتر. اتهم هيلفنستون بعض مسؤولي الشركة بأنهم كانوا في «ذروة البساطة»، وذلك في رسالة بالبريد الالكتروني بعثها قبل وقتٍ قصير من بدء المهمة[١].

تابع هيلفنستون، وباتالونا، وزوفكو، وتيغ، رحلتهم في اليوم التالي، أي في ٣١ آذار/مارس. أكمل الرجال طريقهم باتجاه ريدجواي في طريق مستقيم تمر من وسط الفلّوجة، وهي المنطقة الخطرة والمضطربة التي لم يدخلها مشاة البحرية الأميركية بعد. علق الرجال وسط زحمة السيارات، فوقعوا في كمينٍ نصب لهم. هوجم هيلفنستون وفريقه، وأُطلق الرصاص عليهم، ثم أُخرجوا من عرباتهم، وشوّهت جثثهم قبل أن تحرَق. علّق الحشد جثتين من جثثهم على جسرٍ يمتد فوق جسر الفرات. ظهرت هذه الصورة بعد وقتٍ قصير على محطات التلفزة العربية. تحولت هذه الجثث المشوهة، والسوداء بفعل الاحتراق، والمتدلية إلى مناظر لا تُنسى من هذه الحرب.

فضّل مشاة البحرية القيام بردٍّ مدروسٍ على هذا العمل النموذجي من أعمال التمرد. لم يشأ الفريق جايمس تي. كونواي من قوة مشاة البحرية الاستكشافية الأولى، وهو المسؤول عن منطقة الفلّوجة أن يغامر بسقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، وهو الأمر الذي من شأنه إثارة العراقيين وتقوية الثورة ضد الاحتلال. قال كونواي لاحقاً: «شعرنا... بأنه يتعيّن علينا أن ندع الأمور تهدأ قليلاً، وأن لا نبدو وكأننا نهاجم أخذاً بالثأر». فضّلت إدارة بوش أن تسلك نهجاً أكثر هجومية. وعد بريمر في بغداد بإنزال العقاب بالفاعلين، وقال: «لن تمر جريمة قتلهم من دون عقاب». أمّا في واشنطن فإن رامسفيلد والجنرال

(١) Available at: http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/warriors/contractors/helvemail.html.

جون بي. أبي زيد، قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط، فأوصيا بتنفيذ «هجومٍ محدد وصاعق». وافق بوش فوراً على هذه التوصية. بدأ مشاة البحرية هجومهم عند حلول الرابع من نيسان/أبريل[1].

أحدث الهجوم الذي جاء تنفيذاً للتوصية تفاعلاً تسلسلياً. حارب مشاة البحرية بضراوة من أجل الوصول إلى وسط الفلّوجة، فأسرعت محطات التلفزة العربية إلى بث مشاهد من الدمار، ومن المساجد المحترقة التي يتصاعد الدخان منها، والمستشفيات المكتظة بالعراقيين الذين تغطّيهم الدماء. وبدأ السياسيون العراقيون في الاستقالة من مجلس الحكم الذي عيّنته الولايات المتحدة الأميركية. أمّا في الأحياء الفقيرة من بغداد، وفي المناطق التي يقطنها الشيعة، فقد ثار العراقيون الموالون للزعيم الشيعي مقتدى الصدر، وراحوا يهاجمون القوات الأميركية وقوات التحالف. تمكّنت بلاك ووتر من توفير الأموال، لكن العراق كان يتفجّر.

الخطوط الأمامية

بقي سائقو الشاحنات الذين يعملون مع KBR، والذين يبلغ عددهم الألفين، أبطال الحرب المجهولين في العراق. نقل هؤلاء كل شيء يحتاج إليه الجيش الأميركي للبقاء: الوقود، والمياه، والطعام. تمتلك KBR سبعمئة شاحنة عاملة على طرقات العراق في أي يومٍ من أيام السنة، وتتمتع كل قافلة تنقل مواد حيوية بمرافقةٍ عسكرية. تمثّل كلُ قافلةٍ، في الواقع، مهمةً عسكرية، ولهذه فهي تمثّل هدفاً سهلاً للمتمردين الذين ينوون قطع طرق الإمداد. يُحتمل أن لا يكون من المدهش أن يتعرّض ما يزيد على نصف عدد هذه القوافل لهجماتٍ عليها، وأن يحدث ذلك في مناطق خطرة. ويمكننا القول إن كل قافلةٍ من قوافل KBR

(١) Alissa J. Rubin and Doyle McManus, "The Fight for Iraq; Why America Has Waged a Losing Battle on Fallujah," *Los Angeles Times*, October 24, 2004, p. A1.

قد هوجمت بطريقةٍ أو بأخرى. حدث أحياناً أن قام الصبية برمي الحجارة على هذه القوافل، لكن معظم الهجمات حدثت على شكل قنابل مزروعة إلى جانب الطريق، وكان بعضها من القوة بحيث تمكّن من إخراج عربةٍ عن الطريق. أبلغتني المتحدثة باسم قيادة الفرقة الثالثة عشرة في سلاح الدعم في الجيش الأميركي، النقيبة كاثرين ويلكنسو، عندما زرتها في بلد: «لم تعد خطوط المواجهة كما كانت سابقاً. إن خطوط المواجهة هي قوافل التموين». قمت بزيارتها عندما كنت في طريقي لالتقاء قافلة من سائقي شاحنات KBR، والانضمام إليهم، وكان ذلك في شهر آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٤. (كانت إحدى أوضح دلائل الاحتكاك في العراق ما بين مقاولي القطاع الخاص والحكومة الأميركية، هي أن الجيش الأميركي يحمي KBR، بينما يقوم مقاولو القطاع الخاص بتقديم الحماية إلى السفراء الأميركيين).

كان معظم سائقي الشاحنات الذين رافقتهم من العمال الأميركيين العاديين الذين يحاولون كسب معيشتهم. قدمت إيدي هاير، التي تبلغ الرابعة والثلاثين من عمرها، من فورت هود، تكساس، وهي من الإناث القليلات اللواتي يقدن شاحنات. ذات شعر غزير أشقر اللون. أخبرتني أنها اضطرت إلى تغيير الزجاج الأمامي لشاحنتها خمس مراتٍ في شهرٍ واحد، بعد أن أصيب كل واحدٍ منها إمّا بالرصاص، وإما بالحجارة. أخبرتني أيضاً أنها قدمت للعمل في العراق نظراً إلى أنها تحتاج إلى الأموال اللازمة لتركيب مثبّتاتٍ لأسنان أولادها. استدركت بقولها: «إنني أقوم بدعم جنودنا أيضاً». أنهى زوجها تواً فترة عملٍ مع الجيش في العراق استغرقت سنةً كاملة. كان كلاي هندسون قائد القافلة الذي يبلغ الرابعة والثلاثين من عمره، وهو سائق مخضرم، وأمضى عاماً كاملاً من العمل في العراق تقريباً. ذو ساقين نحيلتين، وصدر عريض، وهو المزيج الذي أعطاه مظهر أحد أبطال القصص الضاحكة. يمتلك هذا الرجل الضخم ذو اللحية والشعر الطويلين تسعة خيولٍ في بلده، وقال لي إنه يحلم بامتلاك مزرعة في أرياف لويزيانا. «أريد أن ألهو وأقوم بعملٍ مسلٍّ، بدلاً من النهوض عند الثالثة صباحاً والعمل حتى منتصف الليل، وأن لا يكون عندي ما أعرضه حتى نهاية السنة».

يظل العراق، للمفارقة، البلد الوحيد في العالم الذي يستطيع فيه سائق شاحنة أن يكسب ما يكفي من المال كي يحقّق الحلم الأميركي.

تعتبر القيادة من ضمن قافلة نسخة حقيقية من رواية محارب في الطريق. جرت العادة على أن ينطلق أربعة وعشرون سائقاً بشاحناتهم، وأن تفصل بينهم أعداد متساوية من الجنود يتوزعون على عدد يراوح ما بين خمس وسبع عربات هامفي. ستأخذ الشاحنات فيما لو اصطفت الواحدة وراء الأخرى مسافة تبلغ ميلين طولاً، لكن السائقين تعوّدوا «الانكماش»، وترك مسافة تبلغ مئة ياردة فيما بينهم، وذلك كي يصعّبوا مهمة اختراق أحد المهاجمين الانتحاريين لصفوفهم. تتطلّب هذه المسافة تركيزاً شديداً. لا يمتلك سائق الشاحنة وقتاً يزيد على أربع ثوانٍ كي يتصرّف إذا ما حدث طارئ ما وهو يسير بسرعة خمسين ميلاً في الساعة. لكن الطوارئ تحدث على الدوام، ولطالما تحمّل السائقون نيران القنص، والسيارات المفخخة، والتفجيرات على جوانب الطرقات، والقذائف الصاروخية. واعتاد المتمردون نصب الكمائن ومهاجمة الشاحنات من الخلف. اعتادوا أيضاً قذف الحجارة، وأنابيب الفولاذ، التي يبلغ طولها ثماني أقدام من فوق المجازات الخطرة على حجرات قيادة الشاحنات. خسرت KBR عدداً أكبر من المقاولين أكثر من أية شركة أخرى في العراق. تدل الإحصاءات التي أجريت حتى شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، على أن أحد عشر، من أصل ثمانية عشر مدنياً أميركياً من الذين قتلوا كانوا من سائقي شاحنات KBR.

ترجع هذه الأخطار جزئياً إلى KBR. لم تكن أية شاحنة من التي أُحضرت إلى العراق بعد الغزو مباشرة، أي عندما كانت البلاد تنعم بهدوءٍ نسبي، مضادةً للرصاص. ازدادت الهجمات سوءاً، فحاولت KBR أن تحسّن شاحناتها بأن اشترت عُدَد تدريع لها، لكنها لاقت صعوبة في تركيبها بسبب مشكلة وزنها. افتقدت عربات الجنود الأميركيين التدريع بدورها، لكن محنة الجنود الأميركيين ولّدت سخطاً كبيراً في الكونغرس، وهو الأمر الذي دفع بالبنتاغون إلى التحرّك في آخر الأمر. لم يجد سائقو الشاحنات، في المقابل، جهةً يلتجئون إليها غير KBR. شكّل الزجاج الأمامي للشاحنات مشكلةً أخرى، لأنه كان معرّضاً للكسر

على الدوام. حاول الميكانيكيون في الشركة تركيب شبكات معدنية بشكل صناديق في مناطق الزجاج الأمامي، لكن السائقين اشتكوا من شعورهم بالألم نظراً إلى صعوبة الرؤية من خلال الشبكة. قيل لي في أثناء زيارتي التي قمت بها في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، إن معظم سائقي KBR يضطرون إلى القيادة من خلال زخّات الرصاص، والقطع المعدنية المتناثرة، ومن دون أن يمتلكوا أي حمايةٍ إزاءها غير حزام الأمان، وخوذة، ودرع مضادة للرصاص. لا يجد السائقون أمامهم غير الضغط أكثر على دواسة الوقود، والصلاة كي ينقذهم الله. قال لي بيلي تريب، الذي يبلغ الرابعة والأربعين من العمر، وهو مواطن شديد النحافة من لافيرنيا، تكساس: «إذا لم تشعر بالتوتر، فمعنى ذلك أنك غبي، وإذا حدث ذلك فالأجدر بك أن تعود إلى وطنك».

كانت الظروف المعيشية صعبة [بالنسبة إلى السائقين]. يتمركز سائقو شاحنات KBR قرب الجنود، وهو الوضع الذي يختلف عن وضع مدراء هذه الشركة الذين يقيمون في فنادق من فئة ٤ نجوم في الكويت. تشكّل بلد، وهي قاعدة جوية تبلغ مساحتها ١٥ ميلاً مربعاً، وكانت مركزاً أساسياً لتموين الجيش الأميركي في العراق، مع منشآت KBR، بلدة خاصة بهذه الشركة. بدت بلد مثل متنزه صناعي أحادي اللون في بيئة مسطحة وقاحلة، مع بعض الأجمات المنخفضة وسط حرارة شديدة. اصطفّت شاحنات KBR البيضاء مثل مفاتيح آلة البيانو على أحد جانبي القاعدة، وعلى امتداد أميال. ملأت أصوات طائرات C-131، وطائرات الهليكوبتر الشينوك، الأجواء في إيابها وذهابها. يتناول السائقون وجباتهم بحسب أسلوب المطاعم السريعة وسط أزيز مكيفات الهواء. أما الخدم من الهنود فكانوا يقدّمون الأطباق المكدّسة والملأى بالبطاطا المقلية، وشرائح لحوم سالزبيري، والسمك المدقوق. كان دوام السائقين طويلاً، ويمتد حتى ١٢ ساعة في اليوم، وعلى مدى سبعة أيامٍ في الأسبوع. اعتاد القادمون الجدد المكوث في خيمة مقسّمة بألواح الخشبِ المضغوط إلى عشرين حجرة صغيرة، وتحتوي كل واحدة منها على مقعدٍ خشبي. تخصص الشركة للسائق المخضرم شاحنة تماثل حاوية شحنٍ في الطول. أما المقطورات فكانت مصفوفة بحيث

تكوّن طبقتين، ويبعد الصف الواحد مسافة أقدام قليلة عن الصف الذي يليه. وضعت استحكامات اسمنتية للاحتماء بها في أثناء حدوث هجمات بقذائف الهاون، وهي الهجمات التي تحدث تكراراً بشكلٍ دفع السائقين إلى أن يطلقوا على بلد اسم مورترفيل (مدينة الهاون).

السلك

رافقتُ ميلفين وينتر، وهو سائق نحيف يضع نظارة ذات إطار معدني، ويرتدي بنطال جينز أزرق اللون يكاد يلتصق بوسطه، خلال جولتي التفقدية لشركة KBR.[1] بدا وجه وينتر عريضاً ومفلطحاً مثل سهول تكساس، وصادقاً ومنفتحاً. أراد الرجل أن يبني بيتاً كي يحل محل مقطورته العريضة في بلدته غرينفيل، في تكساس. أخبرني ميلفين: «إن سنة من العمل في هذه البلاد تساوي سنتين من العمل في الولايات المتحدة، أو حتى ثلاثاً. تستطيع هنا أن تتقدّم بشكل ملحوظ». وزّع الرقيب هوسيا لارك، القائد العسكري لهذه المهمة مجموعة من الأعواد الكيميائية الخفيفة على السائقين قبل انطلاق المهمة. أبلغ لارك السائقين ضرورة رمي العصي خارج النوافذ في حالة تعرضهم للقذف بالحجارة. قال لارك: «أنفخوا هذه إذا رأيتم شخصاً يقذف الحجارة». أبلغ الرجل رجاله من الحرس الوطني في الجيش، والذين يؤلّفون فرقة النقل ١١٧١، أن لا يخاطروا، لأن «المخاطر كبيرة جداً».

صعدت إلى حجرة شاحنة وينتر المرسيدس البيضاء ذات الصندوق العريض. أشار الرجل فور صعودنا إلى ثقبٍ تحيط به بعض القشور المعدنية المتشققة في باب الشاحنة، وبدا المنظر مثل تويجات زهرةٍ ما. أطلق السائق اسم «ثقب الرصاصة الجالب للحظ» على هذا الثقب، وذلك لأن الطلقة لم تصبه. تفتقر

(١) أعطتني هالبرتون الإذن بمرافقة إحدى قوافلها في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤. رافقتني في قسم من جولتي هذه متحدثة باسم هالبرتون، لكني ركبت بمفردي مع السائق ميلفين وينتر في جولتنا من بلد إلى مطار بغداد. سمحت لي هالبرتون بمقابلة السائقين الذين يعملون لديها، مع أن الشركة وضعت بعض القيود على ما أكتبه عن القضايا الأمنية.

شاحنة وينتر، كما شاحنات السائقين الآخرين، إلى التدريع المناسب. عوّض الرجل هذا النقص بقطعة من الفولاذ التي لحمها مع جانب قمرة الشاحنة. لن تؤدي هذه القطعة منفعة كبيرة في حالة التعرض لطلقاتٍ سريعة، لكنه يحتفظ بعلبةٍ من الشاش المخصص للجروح في جيب لوحة القيادة. سيفيده هذا الشاش في إيقاف نزف الجروح الناتج عن طلقات الرصاص. أدار السائق محرك السيارة كي نخرج من القاعدة، ولم ينسَ أن يحكم ربط خوذته، وكذلك ربط «فيلكروا» [أربطة] درعه المضادة للرصاص. فعلت الشيء ذاته، ورحت أتساءل عمّا ستكون عليه الحال إذا ما تحطّم الزجاج الأمامي وتطايرت شذرات الزجاج على وجهي ويدي. أطلق وينتر العنان لشاحنته، وسار بها عبر «السلك» كما يُطلق على مدخل القاعدة.

قال لي السائق: «ضع قناع الوجه، كما حان الوقت كي تضع قفازاتك».

قاد وينتر شاحنته، بالإضافة إلى بقية أفراد القافلة، على مدى الساعات الأربع التالية، من ساعة الغسق بلونه الأحمر القاني، وحتى منتصف الليل الحالك السواد، لكن وسط النيران ومشاعر الخوف، والمخاطر. قادتهم الطريق في البداية نزولاً إلى مسافة من الطريق السريع ذي الصفوف الأربعة، الذي يسميه السائقون ممر العبوات (أي العبوات الناسفة اليدوية) وذلك بحسب اللغة العسكرية. شاهدت في الواقع أكواماً لا حصر لها من الحجارة والنفايات، التي تنتشر على جانب الطريق، وتصلح كي تكون مخابئ للقنابل. لم تكن الطرقات مغلقة أمام أنواع السيارات الأخرى، لأن العراقيين كانوا يقودون سياراتهم إلى جانب القافلة وفي الاتجاهين. رحت أتساءل عما إذا كانت تلك الشاحنة الصغيرة والقديمة محملةً بالخضر أم بالمتفجرات. قال لي وينتر، وهو الجندي المخضرم الذي خاض غمار حرب الخليج الفارسي في العام ١٩٩١: «إذا فكر المرء في أن كل شخصٍ يريد أن يقتله، فمن الأفضل له أن يغادر المكان».

شاهدنا حرائق متعددة على جانب الطريق بعد أن قدنا الشاحنة لمدة ثلاثين دقيقة. ارتفعت سحب ضخمة سوداء من الدخان وعبرت الطريق السريع، ولعلها كانت ناتجة عن حرق النفايات، ولربما كانت نتيجة معركة جرت حديثاً. ارتفعت

الحرارة اللاذعة داخل حجرة الشاحنة. عمد وينتر، وكذلك بقية السائقين، إلى إنزال زجاج نوافذ الحجرة كي لا تتحطم بنتيجة الاهتزازات التي تسببها المتفجرات.

تسلّل صوت عبر جهاز الراديو يقول: «إضغط على دواسة الوقود. قُد الشاحنة كما لو أنها مسروقة». كان ذلك صوت كلاي هندرسون، قائد القافلة. بدا صوت الرجل عصبياً. أسرعت القافلة إلى الانتقال إلى طريقٍ سريعٍ ومرتفع يمر فوق المستنقعات، فاستطعنا أن نرى من هناك منظراً مخيفاً للنيران المشتعلة، وسحب الدخان المتصاعدة، والغبار. تحركت الشاحنات نزولاً بعد مدةٍ من الزمن، وانعطفت كي تسير في طريق سريعٍ آخر. لعلع صوت جهاز الراديو من جديد.

«انتبهوا، هناك رشاش AK-47 إلى يمينكم. إنه يضرب شاحنتكم». كان ذلك سائق شاحنة KBR يتصل بالمرافقة العسكرية التي تسير من أمامه. رأينا من أمامنا، ولربما على بعد ألف ياردة، طلقات الخطاط الحمراء تنير السماء عندما ردت الشاحنة العسكرية المحملة بالجنود على النار. أبلغت اتصالات الراديو عن إطلاق نيران من جهتَي اليسار واليمين.

أخذ أحد السائقين ينادي بصوتٍ عالٍ: «الوضع سيئ جداً. يتطاير الرصاص من الجهتين».

توقف إطلاق الرصاص بغتة، أي مثلما بدأ. طلب هندرسون عبر الراديو تحديد الإصابات. ساد الصمت مرةً أخرى.

أعلن هندرسون: «لم يصب أحد. تابعوا المسير. تابعوا المسير».

أسرعت الشاحنات بسيرها لفترةٍ وجيزة، لكنها عادت إلى التباطؤ مرةً ثانية. ظهرت في الطريق أمام قافلتنا الأضواء الحمراء لفرامل شاحنات قافلةٍ أخرى. أبطأت شاحنة وينتر وتوقفت مثل بقية الشاحنات. تحول الطريق السريع إلى موقفٍ للسيارات محاطٍ بالجدران العالية، وبيوت قاتمة الألوان. لم ألاحظ حركة سيارات قادمة في الاتجاه المعاكس. فضّل العراقيون عدم السير في هذا

الطريق، ولعل ذلك يدل بوضوح على احتمال وجود كمين. سيطر التوتر على السائقين. انطلقت الأصوات من أجهزة الراديو، وسمعت أحد السائقين يقول: «حركة السير خفيفة جداً. كونوا على حذر». أطلق الجنود نيران رشاشاتهم على الحقول، والبيوت المؤلّفة من طبقتين، من حولهم وكان ينيرها ضوء القمر. لم يعرف السائقون ماذا يحدث، وكذلك الجنود. علقت القافلة وسط إحدى أخطر المناطق في العراق. أما السرعة، وهي أفضل دفاعٍ أمام السائقين، فقد حُرموا منها.

خرج بعض السائقين من شاحناتهم، وجثموا إلى جوانب شاحناتهم، مثلما يفعل الأطفال في كوابيسهم. كان الهواء متوتراً وساكناً إلى درجة أنه كان بوسع المرء أن يسمع دقات قلبه وأصوات أنفاسه. قال وينتر بهدوء: «هيا بنا. هيا بنا، فالمكان ليس آمناً هنا».

بدأت القافلة بالتحرك بعد انتظار دام عشرين دقيقة، وعاد السائقون إلى التسلّل إلى حجرات شاحناتهم. خفض الجنود من درجة جهوزيتهم مع أسلحتهم. وضع وينتر محرك شاحنته في وضعية الانطلاق وتقدّم بها. انتهت فترة الخوف، ومضت فترة نصف ساعة قبل أن تتمكن القافلة من عبور المخرج الذي يوصل إلى مطار بغداد حيث سيبدأ السائقون بتفريغ حمولات شاحناتهم. عبرت الشاحنات فوق مجازٍ، ثم سارت فوق مسافةٍ قصيرة على الطريق السريع حيث وصلت إلى بوابة المطار. رفع جندي يحمل لوحة صغيرة ذراعاً معدنية يسد الطريق، فبدأت الشاحنات بالارتجاج فوق طريق ترابية ملأى بالحفر، وتوجهت إلى موقف ينتشر فيه الغبار في كل مكان. نزل السائقون من حجراتهم وفصلوا المقطورات. تقاطعت أنوار الشاحنات مع الغبار فشكلت مساحاتٍ مشتركة معها. بدا التعب والشحوب على وجوه السائقين، وتحدّثوا بسرعة بعضهم مع بعض. سيتحرك هؤلاء على الطريق ثانية كي يمروا وسط منطقة إطلاق النيران والدخان ذاتها. ملأت النكات والمعنويات العالية الأجواء.

قال لي وينتر: «قضينا وقتاً ممتعاً. كان هناك بعض طلقات الرصاص المتفرقة. كان وقتاً ممتعاً».

لكن الحظ لم يخدم زملاءهم الذين قاموا بمهمة مماثلة يوم ٩ نيسان/ أبريل.

أعلام سوداء

أدرك سائقو شاحنات KBR، الذين غادروا بلد في ٩ نيسان/ أبريل، بأن الأخطار تحيط بهم من كل جانب. أظهرتهم الصورة التي التقطت لهم ذلك الصباح وهم متجمّعون معاً. وضع بعضهم خوذاتٍ فوق رؤوسهم، بينما ارتدى آخرون دروعاً مضادة للرصاص، لكن لم يبتسم إلا عدد قليل منهم[١].

اقترب عدد من الرجال من طومي هاميل، وهو قائد القافلة الذي كان أرفع مسؤولي KBR من بين هذه المجموعة. كانت مهمته تقضي بالتنسيق مع الجيش من أجل تخطيط المسار الذي ستسلكه القافلة. يستطيع الرجل أن يرفض القيام بهذه المهمة لو أراد، لأن موظفي KBR هم من المقاولين وليسوا جنوداً، وبإمكانهم الانسحاب في أي وقتٍ إذا أرادوا. أبلغ أحد السائقين، ويدعى إدي سانشيز، هاميل أن الوضع خطير جداً. شاهد عدد من السائقين مشاة البحرية في الليلة الفائتة، وهم يحوّلون سماء الفلّوجة إلى نهار في أثناء مهاجمتهم تلك المدينة الثائرة بالصواريخ، وبوابلٍ من طلقات الخطّاط. قال لي سانشيز: «كان الأمر مختلفاً جداً عن المرات السابقة، وكان الجو ينذر بالخطر، وبدت جزيئات الهواء ثقيلة بالفعل. بدا الأمر كذلك منذ البداية».

رفض هاميل طلب سانشيز، لأن المطار كان في حاجةٍ ماسةٍ إلى الوقود، وقال له: «سيكونون [الجنود] في المقدمة ونحن سنتبعهم».

أرسل أحد الجنود العاملين في قيادة التموين رسالة بالبريد الإلكتروني،

(١) تستند التقارير التي اعتمدت من أجل تجميع أحداث التاسع من نيسان/إبريل إلى مقابلاتٍ أجريت مع تسعة أشخاص، من أصل ثلاثة عشر، من السائقين الناجين من الحادث، ومع أُسَر أربعة من السائقين الذين قُتلوا، وكذلك مع عددٍ آخر من الضباط، بالإضافة إلى تقرير يتألف من ٢٨٠ صفحة، والذي حمل نتيجة التحقيق الذي أجراه أحد قادة الجيش الأميركي، والمتعلق بالاشتباك الذي حصل مع سرية النقل ٧٢٤ في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وذلك عند الساعة ٩:٥٤ إلى مركز قيادة شركة النقل تتضمن آخر تغيير لمسار القافلة. استعدّت القافلة للتوجه إلى المدخل الشمالي للمطار، لكن أحداً لم يعلم سبب القيام بهذه الرحلة. عبرت القافلة بوابة بلد الرئيسية بعد مرور خمس عشرة دقيقة. أرسل الجندي ذاته رسالة أخرى في هذه الأثناء إلى مركز القيادة. جاء في رسالته أن قتالاً قد اندلع على طول القسم الأخير من مسار القافلة، أي حيث كانت الفرقة الأولى من سلاح الفرسان عرضة لإطلاق نار من نحو ٢٠٠، أو ٣٠٠ مقاتل، من الذين يتبعون لجيش المهدي الذي يقوده الصدر. «آسف، يبدو أن الطريق [الذي يؤدي إلى المدخل الشمالي] مقفل حتى إشعار آخر».

لم يقرأ أحدٌ هذه الرسالة. استنتج تقرير أعدّه الجيش في وقت لاحق أن الجندي قد أرسل رسالة البريد الإلكتروني إلى نفسه، ولكن عن طريق الخطأ.

بدأت القافلة مسيرتها في صباح يوم صافٍ وحار، وتهادت الشاحنات فوق الطريق السريع الذي يتسع لأربعة خطوط من السيارات، وهو الطريق الذي يوصل بلد ببغداد. اشتملت القافلة على ست وعشرين شاحنة ـ تسع عشرة منها تابعة لشركة KBR وتحمل كل واحدة ٥٠٠٠ غالون من وقود الطائرات النفاثة، بينما تخلّلتها سبع عربات عسكرية مدرعة. ركب بعض الجنود، وهم من الذين وصلوا حديثاً من بارتون فيل، إيلينوي، إلى جانب سائقي الشاحنات، بينما قاد بعضهم الآخر عربات الهامفي وبعض شاحنات النقل المعدّلة التي تبلغ حمولتها خمسة أطنان. تم تلحيم صفائح معدنية في صناديق هذه الشاحنات، فأصبحت مثل جدرانٍ سميكة ترتفع إلى حيث يجثم جنود الرشاشات من عيار ٠,٥٠. تتميز شاحنات KBR بمظهر عسكري هي الأخرى. اعتادت هذه الشركة تشغيل شاحنات المرسيدس البيضاء من أجل التركيز على وضعها المدني أمام الأعداء المحتملين. كانت هالبرتون تعاني في ذلك الشهر نقصاً في شاحناتها، لذلك أقدم الجيش على إعارتها بعض العربات غير المدرعة. بدت القافلة التي انطلقت من بلد في ذلك الصباح مثل صف طويل من العربات العسكرية.

مرّت الساعة الأولى من الرحلة من دون أي حادث، وبدت مثل أية قافلة

أخرى تمر في طريقٍ سريعٍ في أميركا. انعطفت القافلة غرباً كي تأخذ الطريق السريع الذي يؤدي إلى المطار الذي بقي دونه نحو عشرة أميال. فوجئ سائق الشاحنة التي في المقدمة بمنظرٍ مروعٍ: رأى دبابتين من طراز آبرامز M1A1 تحترقان إلى الجنوب، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن الطريق السريع. رأى السائقون أمامهم أعلاماً سوداء تتدلى من الجسور العابرة للطريق السريع. كما رأوا ما هو أكثر إثارة للرعب، أي بضع شاحنات يبدو أنها من قافلة سابقة وقد اشتعلت فيها النيران على الطريق السريع. كان نيلسون هويل، وهو سائق من هنتس فيل، آلاباما، وفي الرابعة والأربعين من عمره، يقود الشاحنة التي في المقدّمة. جلس هاميل بقربه، وهو قائد قافلة KBR.

تطلّع هويل من حوله بقلق وقال: «يبدو أن في الأمر خطباً ما». كان الرجال يسيرون عبر منخفضٍ طويلٍ وضيّق في منطقة مُدُنية. ظهرت الجدران العالية على جانبَي الطريق السريع، وبدت فوقها بعض المنازل. كان ذاك المكان هو نفسه الذي علقت فيه القافلة التي رافقتُها بعد شهرٍ من الزمن.

أجاب هاميل: «تابع السير وراء شاحنة الجيش».

انطلقت في تلك اللحظة بالذات زخات من الرصاص على عربتي الهامفي اللتين تسيران أمام هويل وهاميل مباشرة. انفجرت أيضاً قنبلة مزروعة على الجانب الأيسر للطريق، ثم انفجرت واحدة أخرى في الجهة اليمنى. أصابت طلقتان القائد العسكري للقافلة الملازم أول مات براون في رأسه، فغاب عن الوعي فوراً، وعميت عينه اليسرى. فقدت القافلة قائدها بهذه الطريقة، وتناهت أصوات الصرخات المرتعبة عبر أجهزة الراديو.

صرخ أحد السائقين: «إنني أتعرّض إلى إطلاق النار». انحرفت إحدى عربات الهامفي العسكرية عن الطريق الرئيسي واندفعت في طريق فرعي، في محاولة منها فيما يبدو لتجاوز العوائق الموجودة على الطريق السريع. انحرف هويل بدوره كي يتبع السائق الأول. انهمرت القذائف فجأةً على حجرة القيادة وبدأت بتمزيقها، فقطعت جزءاً من ساعد هاميل، الذي بدأ ينزف بشدة. تناول

الرجل زوجاً من الجوارب من حقيبته ووضعهما فوق الجرح. بدأت الشاحنة تتباطأ، لكن فراملها التي تعمل بالهواء المضغوط تعطلت بفعل إطلاق النار. توقف هويل إلى جانب الطريق نظراً إلى عدم قدرته على المتابعة. ذُهل الرجل من كثافة النيران التي ملأت الجو. أبلغ الجنود المحققين في وقتٍ لاحق أنهم لم يشاهدوا شيئاً كهذا من قبل. قال أحدهم: «بدا الأمر وكأن أبواب جهنم قد فُتحت».

ظهر أحد الجنود على نحوٍ مفاجئ وقفز إلى سطح إحدى الشاحنات المعطلة، ثم فتح النار على المنازل المطلة على جانبَي الشاحنات. جثم كل من هويل وهاميل داخل حجرة شاحنتهما التي أصيبت بعدد كبيرٍ من الثقوب بحيث ذكّرت هويل بمصفاة السباغيتي. ظهرت في تلك اللحظة عربة هامفي أخرى. ركض كل من هويل وهاميل، والجندي، كي يصلوا إلى الأمان الذي توفره هذه العربة. أبطأت العربة لمدةٍ سمحت لهويل والجندي بالصعود، لكن شيئاً ما دفع سائقها إلى الانطلاق بسرعة على الفور، تاركاً هاميل وراءه. أمسكه المتمردون بعد لحظاتٍ قليلة بينما كان مستلقياً إلى جانب الشاحنة وكان يبذل محاولات يائسة لطلب المساعدة. أمضى هاميل الأيام الأربعة والعشرين التالية في الأسر متنقلاً من كوخٍ إلى كوخ في الأرياف العراقية. أُنقذ الرجل في ٢ أيار/مايو عندما رأى دورية عسكرية أميركية تمر بقرب سجنه الموقت، ففرّ منه، وأشار إلى الدوريّة بالتوقف. استُقبل هاميل، الذي كان يعمل في مزرعة للأجبان والألبان، استقبال الأبطال عندما عاد إلى الولايات المتحدة. أعطته KBR وظيفة مشغّل كي يلقي أحاديث على السائقين الجدد المحتملين. وكان من المفترض أن تؤدي قصته المرعبة إلى إخافة الذين لا يرغبون في مواجهة المخاطر في العراق. لم تسفر هذه الوسيلة عن ردعهم، وكان ذلك دلالة واضحة على أنهم متشوقون إلى العمل في الشرق الأوسط. أخبرني الرجل بعد مرور عدة أشهر: «لم يترك أي شخصٍ عمله إلى الآن».

النقل والتسليم

علقت القافلة وسط جحيم من الرصاص وألسنة اللهب بينما كان خاطفو هاميل يبتعدون عن المكان. أصبحت الطرقات زلقة وخطرة، بشكلٍ يماثل خطر الانزلاق على الجليد، وذلك بعد أن انسكب وقود الطائرات النفّاث فوقها. جهدت الشاحنات كي تتمكن من السير على منعطفٍ ضيّقٍ ومنحدرٍ يشكل مخرجاً باتجاه المطار. انقلبت بعض الشاحنات بعد أن اندلعت النيران فيها. أمّا الشاحنات التي تعطلت فقد بدأت بالتباطؤ حتى وصلت سرعتها إلى أقل من عشرة أميال في الساعة، بينما ضغط السائقون على دوّاسات الوقود بشكلٍ يائسٍ. حوّلت العوائق التي وضعها المتمردون، والشاحنات المحترقة عملية المناورة إلى عملية صعبة جداً.

تحوّلت الاتصالات فيما بين الشاحنات إلى عملية متقطّعة في أثناء سير القافلة المنكوبة. عجز الجنود والسائقون عن سماع أجهزة الراديو بسبب أزيز الرصاص. وصف بعض الذين تمكنوا من السماع أصوات الاستغاثة والتوسل المروّعة التي أطلقها السائقون والجنود الذين تعرّضوا للإصابة. انفتحت حجرات الشاحنات، التي تفتقد أيّ تدريعٍ كان، بفعل النيران. سمع إدي سانشيز صوت أحد السائقين المرتعبين وسط كلّ ذلك الضجيج. كان صاحب الصوت هو بيل برادلي ينادي بأنه بدأ يحترق.

صرخ برادلي، الذي سبق له أن خدم في فييتنام، بأعلى صوته من الشاحنة التي كانت أمام شاحنة سانشيز: «يا ألله، أتوسّل إليك أن لا تدعني أموت في العراق».

قال سانشيز: «ثم ناح بينما كانت طلقات الرصاص تنال من جسده. توقّف بغتةً، وكان ذلك نوعاً من الارتياح».

كافحت صهاريج الوقود القليلة الأولى كي تشق طريقها قدماً، لكن الجنود والسائقين الذين علقوا في وسط القافلة، أي مثل برادلي، مزّقهم الرصاص،

وقذائف الآر. بي. جي إرباً إرباً. انقلبت الشاحنة التي كان يقودها طوني جونسون واندلعت النيران فيها. توجّه جونسون، الذي كان عامل بناء لمدة عشرين عاماً، إلى العراق على أمل جمع ما يكفي من المال كي يشتري عدّته الخاصة به. قاد جيفري باركر، وهو في الخامسة والأربعين من عمره، ومواطن من لايك تشارلز، شاحنته إلى جانب الطريق كي يقدّم المساعدة، لكنه أصيب بقذيفة آر. بي. جي. ولقي ستيف هوليت مصرعه في هذا القسم من الطريق. يبلغ ستيف، وهو من سكان ميتشيغان، الثامنة والأربعين من عمره، وكان قصد العراق كي ينقذ عائلته من حالة الإفلاس التي وصلت إليها. أمّا جاك مونتاغيو الذي يبلغ الثانية والخمسين من العمر، فهو سائق شاحنة من بيتسبورغ، إيلينوي، فقد شاهده أحد السائقين يصرخ في أحد أجهزة الراديو المحمول. شاهده سائق آخر بعد مرور دقائق قليلة ميتاً ومستلقياً على ظهره. بدا وكأنه يحدّق إلى السماء، وكان من الواضح أن السارقين قد جرّدوه من خوذته ودرعه. كان الرقيب إلمر كراوس، الذي يبلغ الأربعين من عمره، وهو من سكان كارولاينا الشمالية، يقود الشاحنة قرب مونتاغيو. وجدت جثته في وقتٍ لاحقٍ في قبرٍ ضحل قرب الطريق.

أخبرني كيث ستانلي: «تابعنا القيادة بكل بساطة، بينما كان المزيد من رفقائنا يختفون. تمكّنت من رؤية الضرر الذي لحق بشاحنتي. كانت حجرة شاحنتي ملأى بالرصاصات الفارغة، أمّا أنا فتعرضت للإصابة وكنت أنزف. لم أستطِع إلّا متابعة القيادة، لأنني سأقتَل إذا توقفت». كان ستانلي سائقاً يبلغ السادسة والخمسين من العمر، وهو مواطن من فايت فيل، كارولاينا الشمالية. سبق لكيث أن عمل في سلاح الجو، وكان قرّر الانضمام إلى KBR بعد أن راقب زوجته وهي تخوض معركةً خاسرة مع السرطان لمدة خمسة أعوام. شعر الرجل بأنه منهك عاطفياً، واعتقد أن العمل في العراق سوف يصرف ذهنه عن خسارته. «لم أعرف أنني أصبت، وكان الشيء الوحيد الذي عرفته هو أنني شعرت كما لو أن أحداً قد رمى حفنةً من الرمال في وجهي. كانت قطع معدنية

صغيرة تصيبني وتخترق جسدي، لكن من دون أن أشعر بها. شعرت بشيء ساخن في ذراعي اليسرى. كانت الدماء تسيل منها، وتمكنت من رؤية الثقوب فيها. شعرت بألم الحريق، وبدا الأمر وكأن منشاراً آلياً قد هاجمنا».

حاول ستانلي السير بشاحنته المشلولة قدماً، وذلك بعد أن فقد السمع في إحدى أذنيه، بينما كانت ذراعه اليسرى تنزف بشدة، أمّا درعه الواقية من الرصاص فقد تمزّقت. عرف في وقتٍ لاحق أن شقّاً يبلغ طوله ثلاث بوصات قد أصابها. لم يكن الرجل متأكداً من الجهة التي يجدر به أن يقصدها، أو الأشياء التي يتعيّن عليه أن يفعلها. رأى أخيراً ما يشبه سلك آلة موسيقية يمتد من أمام الجدار الذي يبرز أمامه. كان ذلك المدخل الشمالي للمطار. قاد الشاحنة إلى الداخل حتى وصل إلى موقعٍ متقدّم أقامته الفرقة الأولى في سلاح الفرسان داخل المدخل. ترجّل ستانلي من الشاحنة فوجد أمامه ضابطاً يصرخ في اتجاهه، وكان من الواضح أن الضابط لم يعرف ماذا حدث مع القافلة.

صرخ الضابط في وجه ستانلي: «ماذا تفعل هنا أنت ورفاقك بحق الجحيم؟ إنه طريق مقفل، وهذه هي منطقة معارك!»

يعمل ريك طوليسون في مجال تشغيل المعدات الثقيلة، وهو مواطن من تكساس، وله زوجة وأربعة أولاد. وصل ريك إلى المطار بعد مرور دقائق قليلة. لم يسبق لهذا الرجل أن قاد شاحنة في العراق قبل صباح التاسع من نيسان/أبريل. ضُمّ ريك إلى مهمة القافلة في آخر لحظة عندما اكتشف هاميل، قائد القافلة أنه بحاجة إلى سائق إضافي كي يكتمل العدد. يتذكر طوليسون أنه شقّ طريقه وسط الشاحنات المحترقة، والكتل الإسمنتية. قال إن رقيباً كان معه في حجرة الشاحنة، لكنه أصيب بطلقاتٍ نارية. أدرك طوليسون على حين غرة أنه يتخبّط في بركة من الدماء. ناوله الجندي بندقية M16، وراح يُطلق النار منها بيد، بينما قاد الشاحنة باليد الأخرى وسط الدخان، وألسنة النيران، والعوائق التي أقامها المتمرّدون.

قال طوليسون: «يقوم المرء بأي شيء عندما يتعرّض لإطلاق النار. كنا

نتسلل مثل الحلزونات محاولين الاستمرار بالمضي قُدُماً. سمعناهم وهم يطلقون النار علينا، وعندما أصابوا الشاحنة. كان دويّ القذائف والانفجارات يملأ الأسماع، وفي كل الأمكنة».

لقي السائقون الذين يقودون شاحناتهم في آخر القافلة جحيماً من النيران، والطلقات المتطايرة، وشاهدوا رجالاً فارقوا الحياة. لم يكن هناك من خيار آخر، لأن الطريق السريع تحول إلى مصيدةٍ للموت. تقافز المحاربون الأعداء من بين الشجيرات الكثيفة، ومن الأزقة الضيقة المحاذية للطريق، وكذلك من المنازل القريبة. شارك الأولاد أيضاً في إطلاق النار من رشاشات AK-47.

كتب أحد الجنود، ويدعى جاروب والش، في تقريره الذي أعده للمحققين: «كان أمراً يراه المرء كثيراً في أفلام السينما». ذكر الرجل، وإن بأسف، أنه أطلق النار على صبي في السابعة من عمره أصابه في عنقه، بعد أن عمد الصبي وشقيقه إلى إطلاق النار عليه.

واصلنا التقدّم، ولقينا في الطريق خمس أو ست... شاحنات صهاريج تعرّضت للتفجير واحترقت. انتشر الدخان الأسود في كل مكان. استمررت في قيادة الشاحنة، وصلّيت كي لا أمرّ فوق أشياءٍ محترقة. لم نستطِع أن نرى أي شيء. كانت الحرارة خانقة وسط النيران، وانتشر الدخان الأسود في كل مكان، حتى إنني وجدت صعوبة في التنفس. يا للفظاعة، لأن المرء لا يستطيع أن يصف الوضع بسوءٍ أكبر ممّا هو في الحقيقة. أمّا أفظع الأشياء التي يمكن للمرء أن يتخيّلها فهي ذاتها التي يراها: الجثث المنتشرة في كل مكان، والشاحنات المحترقة، بالإضافة إلى العتاد الحربي الذي أصبح طعاماً للنيران[١].

---

(١) Jarob D. Walsh, "The Real Story Behind the April 9th Insurgency in Iraq," *Intellectual Conservative,* May 17, 2004. Available at http://www.intellectualconservative.com/ article3444.html.

لجأت مجموعة من الجنود والسائقين من الذين نجوا من هذه المجزرة إلى الاختباء قرب بقايا شاحناتهم المدمرة، وصلّوا كي تأتيهم النجدة. بقيت دلائل رعب ما حدث ماثلةً بشدة حتى بعد مرور عدة أشهر. بدا التأثر الشديد على السائق جاكي ليستر عندما بدأ يتذكر ما حصل. ظهر ذلك الرجل البدين، ذو الوجه المتورد، والعينين الواسعتين، الذي يميل إلى أن يكون أصلعَ، مع وجود بعض الشعرات البيضاء، والذي كان يعتمر قبعة كرة القاعدة ماركة جون ديري، وقميصاً مفتوحاً، أشبه ما يكون بطفلٍ صغير يروي كابوساً مرّ به. قال جاكي، وهو يتحدث بكآبة، ويشد على قبضتيه: «كنت خائفاً. كنت بهذا الشكل: آهه، آهه. ملأ الخوف أعماقي. شعرنا جميعاً بالخوف. كنا خائفين حتى الموت، وكان كل شيء يحترق أمام ناظريّ. كنت في دائرة الخطر، لكنني قلت في نفسي «سأحاول أن أرى نهاية النفق»». كان ليستر أحد سائقَين في مؤخرة القافلة، يقودان شاحناتٍ من دون صناديق، وهي الشاحنات المصممة خصوصاً من أجل التقاط الآليات المعطلة، أو الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المساعدة. أنقذ ليستر أحد السائقين، وذلك قبل أن تتعطل شاحنته ويحتاج إلى من ينقذه هو الآخر. لاحقه صوت واحد يطلب منه الرجوع. قال ليستر إنه لا يعرف أين كان ذلك الرجل، أو كيفية الوصول إليه. وأضاف: «كل ما استطعت سماعه هو «جاك، أيها النذل، عد إلى هنا!» لم أستطع مواجهة الموقف. لم أرغب في الإجابة. لم أرغب أن أخبره بأنني لا أستطيع مساعدته».

توقّف الرقيب روبرت غوف بعربته الهامفي، التي كانت في وسط القافلة، كي ينقذ هويل والجندي الآخر (من دون أن يتعمد ترك هاميل وراءه). توقف غوف بعد ذلك كي يُدخل ستيف فيشر إلى العربة، وهو الذي ينقل القمامة في فرجينيا بيتش، وكان يقود شاحنة الالتقاط الثانية. حاول فيشر أن يساعد سائقاً علق في أعلى جسر عابر، لكنه أصيب في هذه الأثناء. نزف الرجل حتى الموت في عربة الهامفي التي يقودها غوف، وراح يردد أسماء زوجته وأولاده قبل أن يسلم الروح. توقّف غوف للمرة الثالثة، وقد أحاطت به هذه المرة الشاحنات المحترقة، وأزيز طلقات الرصاص، وذلك من أجل أن ينقذ إدي سانشيز،

وسائقين آخرين، وجندياً كان سانشيز قد أنقذه قبل أن تتعطل شاحنته. ضمّت عربة الهامفي عشرة أشخاص، وهي التي تتسع لخمسة أشخاصٍ في العادة.

تعطّل محرك الهامفي فجأة في اللحظة التي ظهر فيها مدخل المطار على بعد ميلٍ واحد. حوصر الرجال في الطريق وسط طلقات الرصاص والقذائف الصاروخية التي انطلقت نحوهم من جميع الاتجاهات. قدّر الجندي الذي يستخدم رشّاشاً من العيار الثقيل، مركّباً في أعلى عربة الهامفي، أنه أطلق ما بين ثمانمائة إلى ألف طلقة، كما أن ذخيرته كانت على وشك النفاد. لم يتبقَّ أي شيء أمامهم سوى القتال، والصلاة كي ينقذهم أحدٌ ما. زالت الحواجز الآن ما بين الجندي وسائقي الشاحنات. بدأ الجنود بتضميد الجروح، بينما راح السائقون يطلقون النار من أسلحتهم. قُتل أحد الجنود، وهو برتبة عريف أول، ويبلغ السابعة والثلاثين من العمر، عندما أصابته رصاصة دخلت من خلال نافذة الهامفي المفتوحة. قال راي ستانارد، وهو سائق شاحنة من نيومكسيكو، وكان محشوراً في عربة الهامفي: «كان الجميع يعملون معاً، لكن الرعب سيطر علينا جميعاً».

سمع الرجال ضجيجاً قوياً في اللحظة التي استبد اليأس بهم. رأوا في البعيد ثلاث دباباتٍ وعربتَي هامفي مدرعتين تسرعان في اتجاههم. وصلت الفرقة الأولى من سلاح الفرسان. كتب أحد الجنود فيما بعد: «بدا الوضع وكأننا في أحد أفلام الفروسية التي كان يتميز بها قديماً جون فورد وجون واين». اقتربت الدبابات من عربة الهامفي، وهو الأمر الذي سمح للجنود والسائقين بترك عربتهم المعطوبة. عادت الدبابات وعربات الهامفي إلى المطار وهي ما زالت تطلق النار على المتمردين، وهكذا تم إنقاذ آخر الرجال الأحياء.

حاول الجنود والسائقون في المطار إجراء جردةٍ بما حصل. جابهت القافلة ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص من المتمردين، وفي منطقةٍ تمتد خمسة أميالٍ طولاً، وسط إطلاق نار متواصل تقريباً. أصيب خمسة وعشرون شخصاً من أصل ثلاثة وأربعين كانوا في القافلة، وهي نسبة تقارب النسبة التي أصابت أولى وحدات المظلّيين الأميركيين في النورماندي. قُتل في هذه المعركة ستة سائقين تابعين لشركة KBR وجنديّان، كما فُقد شخصان آخران، وهما السائق تيم بيل

والعريف أول كيث «مات» ماوبين، لكنهما اعتُبرا في عداد الأموات فيما بعد. نجت ست عرباتٍ عسكرية من أصل سبع، وذلك بفضل تدريعها الجيّد، لكن لم يتمكن من النجاة سوى ثلث عدد الشاحنات العائدة إلى شركة KBR، والبالغ تسع عشرة شاحنة. كان الطريق وراءهم جحيماً بكل معنى الكلمة، ومغطى بالشاحنات المحترقة، والدخان الأسود، والأميركيين القتلى.

مُنح ثمانية جنود من فرقة النقل ٧٢٤ أوسمة القلب الأرجواني نظراً إلى الدور الذي قاموا به في هذه المعركة. مُنح العريف أول جيريمي تشرش وسام النجمة الفضية لأنه قاد عربته وسط النيران إلى منطقةٍ آمنة، ثم العودة مع جنود الفرقة الأولى من سلاح الفرسان من أجل إنقاذ الموجودين داخل عربة الهامفي المعطلة التي كان يقودها غوف. أعطي تشرش فضل إنقاذ حياة خمسة جنود، وأربعة جنود تابعين لشركة .KBR قال النقيب جيف سميث، وهو قائد الفرقة: «قام الجنود بما يتوقع منهم أن يقوموا به وسط هذه الكارثة. لم يتردد أحد منهم في القيام بواجباته. نفّذ الجنود ما يُفترض بهم القيام به». أمّا سائقو KBR النّاجون فقد تلقّوا دعوة إلى تناول الغداء في أحد فنادق الكويت، كما تسلموا من KBR قطعاً ذهبيةً محفوراً فيها شعار الشركة في العراق: «ننقل ونسلّم».

الحدّ الفاصل في العراق

شاهدت عائلات السائقين في الولايات المتحدة مشاهد عن نتائج الهجوم التي بثّتها محطة سي. أن. أن، لكن هذه العائلات لم تدرك أن الأعزاء عليها قد وقعوا ضحية هذا الهجوم إلا بعد أن بدأت بتلقي المكالمات الهاتفية من شركة KBR. قال ممثلو الشركة إنها ليست متأكدة ممّا حدث بالفعل. تبيّن أنه لا الشركة ولا الجيش يعرفان أسماء الذين كانوا ضمن القافلة التي تعرضت للهجوم، ولا أسماء السائقين الذين قُتلوا، أو الذين فُقدوا. أرسلت الشركة أشخاصاً لتقديم العزاء، لكنها لم تزودهم إلا قليلاً من الأجوبة.

كانت عائلات السائقين في حيرةٍ من أمرها، ولم يعرف أفرادها الجهة التي يتعيّن عليهم أن يتوجهوا إليها. أرادت العائلات الحصول على إجابة: ماذا

حدث للقافلة؟ يوفّر الجيش خدمات عزاء رسمية، بالإضافة إلى فرصة الانضمام إلى جماعة عائلات العسكريين غير الرسمية، لكن عائلات المقاولين مضطرة إلى الاعتماد على KBR وحدها. لا تمتلك هذه العائلات إلا فكرة غامضة عن الشركة التي يعمل فيها أفرادها، كما لا تعرف طريقة الاتصال بالعائلات الأخرى. يُضاف إلى ذلك أن زوجات الضحايا لا يصنّفن من ضمن أرامل الحروب، ولهذا تشعر هذه العائلات بأنها وحيدة ومتروكة.

تضم عائلات السائقين كيم جونسون وابنتها آبريل. كانت كيم زوجة طوني جونسون السابقة، وهو مقاول البناء السابق. مرّت أيام ملأى بالشك الذي يقترب من الكوابيس. توالت الأنباء في البداية عن أنّ الجيش قد نبش ثلاث جثث من قبورٍ ضحلة. واضطرت كيم وآبريل إلى إعطاء عيّنات من أجل إجراء فحص دي. أن. آي عليها. مرّ أسبوعان على هذا الحادث قبل أن تتلقى كيم اتصالاً (من هاتفٍ عمومي في أحد المتاجر الكبرى) من أحد ممثلي KBR. سأل الرجل إذا كان يستطيع القدوم للزيارة. أدركت كيم عندئذ أن طوني قد لقيَ حتفه، وأبلغت ممثل الشركة بالقول: «إنه هو [لقد مات]». أجابها الرجل: «أجل». قالت جونسون: «كان أسوأ أسبوعٍ في حياتنا كلها. لقد غيّر حياتنا برمتها».

بادرت عائلة تيم بيل إلى المطالبة بالإيضاحات. كانت العائلة مجموعة متماسكة من الطبقة الوسطى وتتألف من خمسة أشقاء وشقيقات نشأوا جميعاً في موبايل، آلاباما. كان بيل أكبر الأشقاء الخمسة، وكان قائداً بطبعه، وشخصية كبيرة. اعتاد أن يدخل إلى غرفةٍ مكتظة بالرجال ويبدأ بمصافحتهم على الفور وهو يقول: «أنا تيم بيل. إنني الشخص الذي يجب أن تعرفوه». عمل الرجل في سلاح البحرية فيما مضى، ثم انتقل للعمل في معمل ورق يقع خارج موبايل قبل أن يسمع عن المال الذي يمكن للمرء أن يجنيه في العراق. قرر الرجل الذهاب إلى هناك، ولكنه لم يقرر ذلك نهائياً قبل أن يؤكد له مسؤولو KBR أنه سيكون بأمانٍ هناك. بدأ العمل في غرفة البريد في معسكر بلد، لكنه كُلّف قيادة شاحنة قبل أيام قليلة من وقوع حادثة المطار. أبلغ بيل أفراد عائلته في آخر مرة

تحدّث فيها إليهم بأنه كان خائفاً. أمضى الرجل في العراق قرابة سنة، وكان من المفترض أن يعود إلى وطنه، كما أمِل أن يستطيع حضور عيد ميلاد والدته الذي يصادف نهاية شهر نيسان/أبريل. تلقّى آل بيل بعدها مكالمةً هاتفية من شركة KBR، وبالتحديد في ٩ نيسان/أبريل. قيل لهم إن بيل فُقِد.

أمضت عائلة بيل عدة أسابيع من العذاب، وكانت تُجري المكالمات على الدوام. نجحت العائلة، بعد مضي أشهرٍ عديدة على إلحاحها، في إقناع KBR بترتيب جلسة استماعٍ إليها في البنتاغون. سافرت العائلة بأسرها في شهر تموز/يوليو، حيث التقت هناك في فندق ريتز كارلتون في بنتاغون سيتي، حول طاولة طويلة اثني عشر شخصاً من مسؤولي البنتاغون. حصلت العائلة على كتابين صغيرين حول كيفية مواجهة الأحزان، لكنها لم تحصل على أية إجابة عن تساؤلاتها. قالت ديبورا، شقيقة تيم: «ما زلنا لا نعرف شيئاً. شعرت بأنهم يعرفون ما يجري، لكن لم يقولوا لنا شيئاً. أوقفوني بعد أن طرحت عليهم ثمانية أو تسعة أسئلة. قالوا لي «هناك أسئلة كثيرة، لكننا لسنا جاهزين للإجابة عنها»».

تابعت عائلة بيل، ومعها أفراد العائلات الأخرى، معاركها الأخرى مع KBR والبنتاغون للحصول على إجابات. بدأ أفراد هذه العائلات، تدريجاً، بإجراء اتصالات فيما بينهم. أقدم البنتاغون أخيراً على مبادرة غير اعتيادية في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥. أرسل البنتاغون رئيس الوحدة العسكرية التي كانت تحرس السائقين كي يكشف نتائج التحقيق الخاص الذي أجراه الجيش في ذلك الهجوم. أقدم العقيد غاري بانش، قائد المجموعة ١٧٢ من فرقة الدعم على عملٍ مميز عندما لخّص تحقيقاً داخلياً أجراه الجيش أمام أشخاص مدنيين. يشكّل هذا التصرّف دليلاً آخر على العلاقة القائمة ما بين KBR والجيش.

شكّل تقرير الجيش المؤلف من ٢٨٠ صفحة تقريراً عن الكارثة التي وقعت. حارب القادة الميدانيون لفرقة الفرسان الأولى على طول طريق المطار السريع لمدة يومين قبل كارثة القافلة. كان من المفترض بقتالٍ كهذا أن يُقفل الطريق بصورة آلية، لكن هذه المعلومات لم تصل إلى سائر قيادات التموين والنقل التي تشرف على مهمات النقل. أمر الجيش بتعزيز الأمن لتلك المهمات، لكنه فشل

في تطبيقها. كان من المفترض أن ترافق القافلة نسبة دنيا من الجنود، وهي جندي واحد من الجيش يجلس مع السائق من بين كل شاحنتين تابعتين لشركة هالبرتون. ضمت القافلة التي انطلقت في ٩ نيسان/أبريل ستة جنود منتشرين بين تسع عشرة شاحنة. امتلك الجنود خرائط أولية وتقريبية عن مقصدهم النهائي، بينما لم يمتلك السائقون أية خريطة.

كان أكثر استنتاجات التقرير العسكري وضوحاً هو فشل الجيش في تنسيق العمل مع شريكه المفترض، أي KBR. لم يوافق الجيش على تسليم أجهزة الراديو الخاصة بالجيش إلى المقاولين، وذلك خوفاً من تسرب هذه الأجهزة إلى أشخاص لا يوثق بهم، واكتفت بتسليمهم نظاماً موقتاً من الأجهزة المحمولة يدوياً بغية التحدث مع هاميل، وهو مسؤول في شركة KBR. يمتلك هاميل بدوره نظام راديو خاصاً لكي يتواصل مع مركز قيادة KBR في بلد، كانت هذه الأنظمة المختلفة غير متوافقة. أدى عدم التوافق هذا إلى الكارثة التي حصلت. ورد في نتائج التحقيق ما يلي: «ما إن بدأ الاشتباك حتى تبيّنت استحالة القدرة على الاتصالات بسبب شدة النيران المعادية».

قلّل بانش في أثناء زياراته إلى عائلات الضحايا من أهمية العناصر الأكثر أهمية للتقرير. وصف بانش المجزرة التي حدثت في ٩ نيسان/أبريل بأنها حادثة استثنائية لم يكن بالإمكان توقّعها. قال بانش: «لم يسبق أن تعرضنا للهجوم على هذا النحو. كانت حادثة فريدة في نوعها تماماً، وكانت حدّاً فاصلاً في العراق». استند بانش في كلامه هذا إلى تسجيل لأحد الاجتماعات. أضاف: «هل كانوا في المكان المناسب يقومون بالشيء الصحيح؟ الجواب هو نعم».

قال مسؤولو KBR بدورهم إنهم اتخذوا خطوات في الأيام التي أعقبت الهجمات من أجل تحسين مستوى الأمن، لكنهم رفضوا الإفصاح عما فعلوه. قالوا أيضاً إن الشركة اعتمدت على الجيش في حماية سائقيها. تعيّن على KBR أن توازن ما بين أمن سائقيها وأهمية المهمة التي يقومون بها. قالت بيفرلي سكيبا، المتحدثة باسم هالبرتون: «هناك أرواح تعتمد على عملنا، بالإضافة إلى أن قدرة الجيش على تنفيذ مهماته تعتمد على عملنا أيضاً. يتفهم موظفو KBR

ومقاولوها الفرعيون العاملون في العراق طبيعة المخاطر، وصعوبة الظروف المتعلقة بالعمل في منطقة حربية. اتخذ هؤلاء قرارات جريئة كي يقوموا بنقل الخدمات الضرورية من أجل دعم جنودنا».

تكوّنت لدى عائلات الضحايا، ولدى السائقين الذين نجوا، شكوك في مجرى الأحداث التي استمعوا إليها من الحكومة ومن KBR على السواء. يتذكر عدد من السائقين، الذين كانوا من ضمن القافلة، المستشارين الأمنيين العاملين لدى KBR، عندما حذّروا من المتاعب المحتملة الموجودة على الطريق، وذلك قبل انطلاق القافلة. ذكر هؤلاء أيضاً أن قافلة أخرى أرسلت بعد وقتٍ قصير من انطلاق القافلة الأولى، لكنها أُمرت بالرجوع، وذلك بسبب القلق ممّا ينتظرها على ما يبدو. تعرضت قافلة أخرى للقصف على الطريق ذاته في وقتٍ سابقٍ من اليوم، وتعطلت عدة عربات في إثر ذلك. أبلغ قائد تلك القافلة زملاءه بأنه أبلغ رؤساءه عن الخطر المحدق بطريق القوافل. استنتجت عائلات الضحايا، والسائقون، أن الهجوم على القافلة لم يكن متوقعاً فحسب، بل إنه كان بالإمكان تفاديه.

التقيت عائلة بيل بعد شهر واحد من زيارة بانش. جلست العائلة في الغرفة الأمامية تشاهد محطة سي. أن. أن كالعادة، وذلك تحسّباً لورود أخبارٍ جديدة من العراق. كانت أجمات الأضاليا و«الدوغ وود» في أوج إزهارها في الحديقة الملأى بأشجار الصنوبر التي تحيط بمنزل العائلة الحجري المتواضع. أمّا في داخل المنزل فكان الحزن يلفّ أفراد العائلة. تسلّم البنتاغون منذ وقتٍ قريب رسالة جاء فيها أن الشاحنة التي كان يقودها تيم قد وُجدت محترقة. أوضحت الرسالة أيضاً أن أية مجموعة متمردة لم تظهر كي تطالب بفدية. قالت لي والدته مارجوري بيل سميث، التي تبلغ الثامنة والستين من العمر: «لا نريد العَلَم. إننا نريد أن نعرف أين هو فقط. يمكنهم الاحتفاظ بكل الأشياء الأخرى. لا نريد ميداليات. نريد الحقيقة».

يراود كيم جونسون التي تعيش في المقلب الآخر من البلاد، أي في ريفر سايد، كاليفورنيا، التصميم الذي يلازم عائلة بيل من أجل الحصول على

إجابات. تحدثت جونسون مع طوني، أي زوجها السابق، في الليلة التي سبقت حادثة القافلة. كانت جونسون مسرورة لأن زوجها ترك الخيمة أخيراً كي يستمتع بالعيش في مقطورته الخاصة المكيّفة الهواء، وهو الذي سبق أن أرسل صورة مكان سكنه الجديد، وظهر فيها مبتسماً أمام جهاز تكييف الهواء. رأيت الدموع تنحدر من خدَّي كيم عندما أخذت تقلّب الصور.

تسلّمت آبريل، الابنة الكبرى لجونسون مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار من شركة KBR، وهو مبلغ يمثّل قيمة بوليصة التأمين على الحياة المعتمدة لكل سائق، لكن الشركة دفعت لها مبلغاً إضافياً بقيمة ٥٠,٠٠٠ دولار للمساعدة على دفع الأقساط الجامعية. شعرت كيم أن ابنتها بحاجة إلى شيء يتعدّى المال. إنها بحاجة إلى أن تعرف ماذا حدث لوالدها. ارتكب الجيش و KBR أخطاءً كثيرة في مشروع الحرب من أجل الربح [في العراق]. يتعيّن التأكد من أن هذه الأخطاء لن تتكرر ثانية. ملأت الدموع عينيها عندما قالت: «لا يمكنهم التملّص هكذا من المسؤولية. لا أريد أن يذهب موت هذا الرجل سدى. لن يحدث ذلك. لن يحدث ذلك».

أقامت عائلات بيل، وجونسون، وعائلات أخرى دعوى قضائية على شركة KBR، وادّعت فيها أن الشركة أرسلت الرجال عمداً إلى حيث لقوا حتفهم، وذلك من أجل تنفيذ العقد الذي في حوزتها. أقيمت هذه الدعوى بالنيابة عن إنغريد فيشر التي تعمل نهاراً في العناية بالمسنّين، وهي التي اتصل بها زوجها قبل أن ينطلق إلى مهمته مباشرةً. قالت فيشر إن هذه الدعوى القضائية مهمة لها، لأنها تريد الحصول على بعض التقدير لما فعله زوجها. تدرك إنغريد أن زوجها لم يكن جندياً، لكنه خدم [وطنه]، وقالت: «لولا هؤلاء الرجال لما تمكن الجنود من الحصول على الوقود، ولا على الطعام. لا يكترث أحد للمدنيين، ولا يفكّر فيهم أحد».

أخطأت فيشر من هذه الناحية، لأنه توجد مجموعة واحدة من الناس تفكّر فيالمدنيين: المتمردون العراقيون. يعمل ألوف الأشخاص، من الأميركيين والعراقيين ضمن البرنامج الذي وضعه دافيد ناش، والذي يهدف إلى تنفيذ إعادة

الإعمار [في العراق]. لم تكترث إدارة بوش، مجدداً لبرنامجها لإعادة الإعمار، الذي كلّف مليارات عديدة من الدولارات، ولم تفكّر كثيراً في طريقة حماية الذين ينفّذون هذا البرنامج. اكتشف البنتاغون أنه لا يمتلك خطة عندما بدأ المتمردون بضرب الأهداف السهلة نسبياً، أي المقاولين. لم يتوافر ما يكفي من الجنود من أجل حماية العراق، وعلى الخصوص حماية رجال الأعمال الأميركيين، والعمال الذين يستأجرونهم. توجهت وزارة الدفاع عند هذا الحد إلى حلّها المفضل. لزّمت هذه الوزارة بناء الدولة للقطاع الخاص، كما لزّمت الإشراف على هذه العملية. حان الوقت الآن لتلزيم الدفاع.

٨

الجيوش الخاصة

توجد الإدارة العامة الدولية لشركة بارسونز في أقصى الطرف الغربي العصري لمنطقة التسوّق في أولد تاون [المدينة القديمة]، وهي عبارة عن بناءٍ إسمنتي ثماني الأضلاع، يتربع فوق مطاعم ومتاجر أحذيةٍ فخمة. تُسمع في داخل هذا البناء المطلي باللون البني الشاحب، أصوات المهندسين، ومدراء المشاريع، والمساعدات، وتقنيي الحواسيب، وهم يتحركون عبر الممرات المطلية جدرانها باللون البني الفاتح الذي يميل إلى الصفرة، وذات الأرضية المكسوة بالسجاد ذي اللون الرمادي. تمكن هؤلاء من تحويل بارسونز إلى أكبر شركة هندسة وبناء مملوكة من موظفيها في العالم. نفذت بارسونز أعمال حفر أنفاق المترو في واشنطن ولوس أنجلوس، كما وضعت لمستها السحرية على مدينة نفطية تقع على شاطئ البحر، وتضم خمسين ألف شخص في منطقة ساحلية منعزلة في المملكة العربية السعودية. شيّدت هذه الشركة أيضاً المطارات في اليونان والصين، وشقت الطرق السريعة في عدة عواصم عربية من ضمنها أبو ظبي والدوحة، كما بنت الجسور في أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة. تمكنت الشركة أيضاً من ترميم جزيرة برمتها في هاواي، كان سلاح البحرية يستخدمها سابقاً حقل تدريب على الرماية، كما ساعدت على نزع تجهيزات أسلحةٍ كيميائية في روسيا. تُعتبر المهمة الأساسية لهذه الشركة بمثل بساطة واجهة إدارتها العامة ووضوحها: إنها تبني منشآت كبيرة ومهمة تكلّف مبالغ كبيرة من الأموال، وهي تجني أموالاً طائلة من عملها هذا.

تسعى بارسونز إلى تخفيض كلفة فواتير تأمين عمالها، أي مثلما تفعل بقية

الشركات الهندسية الأميركية، ولذلك تهتم كثيراً بسلامة موظفيها. إن أول شيء يراه الموظفون لدى دخولهم الردهة الرئيسية هو شاشة إلكترونية تبث رسالة السلامة لهذا اليوم التي تعدها الشركة. توظف الشركة نائب رئيسٍ يقتصر دوره على الإشراف على برامج السلامة المطبّقة في جميع مناطق أعمال بارسونز في أنحاء العالم كافة. توجه جيم ماكنولتي، وهو المدير التنفيذي في الشركة، ذات يوم إلى مطعمه المفضّل الذي يقع على الجهة المقابلة من الشارع لمبنى الإدارة العامة، لكن من دون أن يستخدم المساحة المخصصة لمرور المشاة في الشارع. تلقّى الرجل فور عودته رسالة تأنيب بالبريد الإلكتروني وجّهها إليه أحد الموظفين الذين شاهدوه. وضع ماكنولتي، نتيجة لتصرفه هذا، علامة برتقالية اللون على عمود الإنارة المواجه للمطعم مباشرة. ترشد هذه اللوحة الموظفين إلى أقرب مقطعٍ [آمن]، الذي يبعد نحو مئة ياردة. يقول ماكنولتي إن شعاره هو السلامة التي هيَ أولويتنا الرقم واحد.

يبدو القرار الذي اتخذته شركة بارسونز في خريف العام ٢٠٠٣ بالبدء بالعمل، وبحماسة، في العراق غريباً في هذا السياق. كانت أعمال التمرد ما تزال تغلي ببطء في البلاد، كما اعتُبر العراق فرصة مهمة للاستثمار. ستتمكن الشركة من أن تحصل فيه على موطئ قدم في تلك السوق المغرية للعقود الاتحادية خارج البلاد، وهو المجال الذي لم ترسخ الشركة قدمها فيه بعد. لم يكن مشروعها الجديد هذا أول اختراقٍ لها في العراق. قامت الشركة بأعمال مسح للمياه في الخمسينيات، كما صمّمت جزءاً من مترو الأنفاق في بغداد في الثمانينيات [بقي المشروع من دون تنفيذ](١). بقيت خطة الشركة، مع ذلك، في العمل مع [حكومة] الولايات المتحدة من أجل إعادة إعمار العراق أكثر طموحاً من أي عملٍ قامت به في السابق.

(١) تحرّك العملاء الإتحاديون بحثاً عن مخططات سابقةٍ على انفجار الحرب لربما استخدمها صدّام حسين من أجل تصميم شبكة مترو تحت قصره. تبيّن أن بارسونز قد تخلّص منها منذ وقتٍ طويل.

وظّف مجلس الإدارة إيرني روبنز، وهو جنرال سابق يحمل نجمتين على صدره، كي يشرف على هذا المشروع الجديد. انخرط روبنز في المهمة وراح يعمل مع مهندسي بارسونز في تصميم الاقتراحات التي تتجاوب مع خطط دافيد ناش، وهي الخطط التي أعلنها في مؤتمر صحفي لرجال الأعمال عقده لهذه الغاية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. شحذت بارسونز استراتيجياتها بمرور الأشهر، كما سعت إلى الحصول على شركاء من دول التحالف الأخرى من أجل تحسين فرص نجاحها. كانت بارسونز من ضمن كبار الفائزين عندما أعلنت أسماء الشركات التي فازت بالعقود في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٤. فازت الشركة بثمانية عقود منفصلة تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٢,٨ مليار دولار، فقفزت الشركة، بين ليلة وضحاها، لتصبح ثاني أكبر مقاول في العراق، ولا يسبقها في ذلك سوى هالبرتون، الشركة الأكبر منها بكثير.

اشتمل أكبر عقدين من عقود بارسونز على الصحة والأمن. فازت الشركة بمهمة بناء عشرات من العيادات الطبية الجديدة، وتجديد المستشفيات في أنحاء العراق كافة. كما فازت أيضاً بمهمة إنشاء الحصون الحدودية، وهي مراكز متقدمة مصوّنة بجدرانٍ عالية، وتنتشر على طول الحدود الإيرانية ـ العراقية، التي تمتد من صحارى الجنوب إلى الممرات الجبلية الباردة غير المأهولة في الشمال الكردي. أصبحت بارسونز أيضاً شريكاً صغيراً في مشروع مشترك يهدف إلى إصلاح حقول النفط في شمال العراق، كما عملت مع بيكتلْ من أجل بناء منشآت خطوط المياه والصرف الصحي في مدينة الصدر. أخذت الشركة على عاتقها أيضاً مهمة بناء المعسكرات التي تهدف إلى تدمير الصواريخ، والقنابل، وأنواع الذخائر الأخرى، العراقية التي يعثر عليها جنود التحالف. بقيت المهمات التي أخذتها الشركة على عاتقها أعمال هندسة وبناء عادية، وذلك على الرغم من تنوع هذه المهمات، لكن العراق هو أي شيء عدا كونه عادياً. اعتادت بارسونز قبل أن تبعث بموظفيها إلى العراق أن يقوم روبنز بالتحدث معهم في غرفة الاجتماعات التابعة للإدارة. يحب روبنز أن يمهد أحاديثه للموظفين، التي تدور حول ما ينتظرهم في العراق، بعرض شريط فيديو مدته ثلاث وخمسون

ثانية التقطه سلاح الجو في العراق. تظهر في هذا الشريط مجموعة مكونة من ثلاثين شخصاً يُحتمل أن يكونوا من المتمردين، ويرتدون ملابس سوداء، وهم يتجمعون قرب حائط في الفلوجة. يُسمع صوت يأمر قائد طائرة F-16 «بمحوهم». أطلقت الطائرة قنبلة زنتها خمسمئة باوند على بعد ثمانية أميال. وتظهر بعد ثوان عشر سحابة غطت الشاشة كلها. اختفى الرجال الثلاثون هكذا، وبكل بساطة. سُمع هنا صوت الطيار في خلفية الصور وهو يقول: «عظيم يا رجل». ركّز روبنز على نقطة أساسيّة، كان رجلاً نحيلاً لا يكف عن تحريك خاتم زواجه، وجنرالاً سابقاً اعتاد إعطاء التوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك في جلسةٍ حضرتها في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥، على نقطةٍ أساسية. قال الرجل: «كانت الحرب في العراق نصراً فورياً، لكني أؤكد لكم أن إعادة بناء العراق لن تكون نجاحاً فورياً على الإطلاق».

تأكدت بارسونز من فوزها في آخر عقدٍ لها في العراق يوم ٢٤ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤. وقع أربعة من مقاولي بلاك ووتر، بعد مرور أسبوع واحد، في كمين نُصب لهم في الفلوجة، وشوّهت جثثهم. وتعرضت قافلة تابعة لشركة KBR للإبادة. كانت الشركة تحاول جاهدة مواجهة الواقع الأمني الجديد، والمتفجر، عندما وصل لاري هارتمان إلى العراق في شهر نيسان/أبريل. عُيّن هارتمان مدير مشروع العقد الصحي الذي فازت فيه بارسونز، وسبق له أن عمل في سلاح الهندسة في الجيش. يتميز الرجل بصراحته بنظّارتيه المربعتين، وبشعره الخفيف، وبطبعه العنيف الذي ينبئ بأنه لا يتحمل الأغبياء. خطّط هارتمان في البداية لأن يستأجر لنفسه فيلا في حي المنصور، أو في أحد أحياء بغداد الفخمة. انهمك الرجل في هذه الأثناء في تفحّص خرائط جوية للمنطقة الخضراء، وراح يبحث بتلهّف عن فسحة منبسطة من الأرض من أجل استخدامها لوضع المقطورات التي ستشكّل الإدارة المركزية للشركة. كانت هذه هي البداية فقط. اضطر مهندسو شركة بارسونز المتوجهون إلى العراق إلى الخضوع لدورات تثقيفية أمنية مفصّلة. تعلّموا في هذه الدورات كيفية ارتداء الدروع الواقية من الرصاص (وإحكام أربطة فيلكرو من الأمام، من أجل منع

الشظايا من التسلل من خلال درزات الدرع، وكيفية استخدام ضمادة إيقاف النزف، واستخدام قلمٍ خاص من أجل كتابة تاريخ وضع هذه الضمادة قرب الإصابة، وذلك حتى يعرف الأطباء الزمن الذي مضى على النزف)، كما تعلّموا شيئاً عن الهبوط الاضطراي في مطار بغداد (إحكام ربط حزام الأمان). وأخضع كل موظفٍ من موظفي بارسونز إلى تمرين جسدي يقضي بالركض أربعمئة ياردة مع حمل ثقلٍ يبلغ أربعين باونداً. صمّم هذا التدريب للتمرن على الهرب من خاطفٍ محتمل في أثناء ارتداء درع مضادة للرصاص.

تماثلت ردّات الفعل التي أبدتها بارسونز مع ردات فعل كل شركة أميركية عاملةٍ في العراق. تجمّعت هذه الشركات في المنطقة الخضراء كي تحتمي بأسوارها، وتخلّت عن كل احتكاكٍ يومي لها مع العراق وشعبه. توقفت هذه الشركات عن زيارة مواقع العمل، واعتمدت بشدة على الموظفين العراقيين، كما استأجرت مزيداً من الحراس الأمنيين. وقعت الشركات الأميركية بهذا في قبضة الحصار.

القلعة

تناقض مجمع شركة بارسونز في المنطقة الخضراء بشدة مع مركز إدارتها العامة في باسادينا. بدا الموقع مثل موقعٍ حدودي متقدم أكثر مما هو شركة هندسية. كان المدخل عبارة عن بوابة معدنية من الحديد القديم المليء بالثقوب التي أحدثتها الشظايا الخشنة والصدئة. عاش موظفو شركة بارسونز في مقطورات صغيرة بيضاء اللون محاطة بأكياس الرمل، وسكن كل اثنين في مقطورة واحدة. حصل كل عاملٍ على غرفة نوم تبلغ مساحتها ضعف مساحة كوخ حديقة، مزودة بجدرانٍ خشبية مستعارة، وجهاز تلفزيون، ومشغّل أقراص فيديو مدمجة (دي. في. دي)، وثلاجة صغيرة. أما المراحيض فكانت مشتركة، ومزوّدة بسخّان ماء بسعة اثني عشر غالوناً، أي ما يكفي لأخذ حمّام في خلال دقائق قليلة. نام الحراس الأمنيون التابعون لشركة بارسونز في أسرّة موجودةٍ في المرائب التي كان يُحفظ فيها أسطول صدّام حسين من العربات والسيارات الفخمة. واصطفت

الدبابات الأميركية تحرس في الخارج. أما طائرات الهليكوبتر من نوع بلاك هوك، فكانت تهدر في السماء مسببةً اهتزاز المقطورات، لكن رائحة مياه المجارير ملأت الأجواء.

لم يشكّل النقل معضلة كبيرة، لأن مكتب بارسونز الرئيسي كان يبعد عشر ياردات عن أماكن النوم، وشغل ست مقطورات ربطت معاً. غطى السجاد الرخيص الثمن أرضية المكتب، وملأ الجو أزيز [أجهزة التكييف]. تجمعت داخل المكتب جماعات من الأميركيين والعراقيين من أجل مراجعة المشاريع. وضعت الطاولات بشكلٍ متلاصق، بينما تكدست فوقها رزم التصاميم ووثائق التعاقد. اكتظت الممرات الضيقة بالأشخاص الداخلين والخارجين. بدا أن كل جهاز كمبيوتر مزوّد بآلة تصوير رقمية، وصور مسجلة آتية من الوطن: صورٌ عائلية ورسائل قصيرة زاهية بخط يد الأولاد. يندر أن يغادر المهندسون هذا المجمّع، ولا المنطقة الخضراء. كانوا يعملون سبعة أيام في الأسبوع، واثنتي عشرة ساعة في اليوم، ولمدة تسعين يوماً متواصلة، ثمّ ينكسر هذا الروتين [البرنامج] برحلة تستمر أسبوعين، وعادةً ما تكون إلى دبي، لاس فيغاس العربية.

لا يفارق شبح العنف الأجواء أبداً، فالقذائف الصاروخية تصفر في سماء المنطقة الخضراء ثلاث مرات في الشهر تقريباً. تخطئ معظم القذائف أهدافها، لكنها أصابت في إحدى المرات جداراً في المبنى الذي يقع فوق المقطورات مباشرة، فأحدثت فجوة كبيرة فيه. تحسّب الأميركيون لهذا الخطر فأقاموا سلسلة ملاجئ إسمنتية منخفضة العلو تقطع وسط المجمّع مثل عمود فقري طويل. أما عندما يضطر المهندسون إلى الخروج، فإن كل جولة تبدو مثل مهمة شبه عسكرية يقودها الحراس الأمنيون للشركة. يرتدي الحراس دروعاً مضادةً للرصاص، ويضعون رشاشاتهم في وضع الجهوزية في العربات الرباعية الدفع التي تسير بأقصى سرعة. أما إذا أراد المهندسون التوجه إلى المطار، فإنهم يستخدمون طائرات الهليكوبتر أحياناً.

يجد معظم العمال تسليتهم الوحيدة في آخر مقطورة، وهي التي حوّلت إلى

ما يشبه حانةً موقتة، كما أعطاها المهندسون عمداً، وعلى طريقتهم الاسم الغامض MWR؛ وهي الأحرف التي تبدأ بها الكلمات التي تعني [بالإنجليزية] معنويات، رفاهية، وتسلية. كان يملأ هذا الملهى عندما زرته ست طاولاتٍ ذات أسطحٍ سوداء، وكراسيّ حمراء اللون، ومقاعد جلدية رثة المظهر. رأيت المقاولين الأمنيين حليقي الرؤوس يلعبون لعبة النبلات. أما شاشة التلفزيون في هذا الملهى فظهر عليها برنامج لعارضات أزياء شبه عاريات ضمن برنامجٍ لمحطة سي. أن. أن. حام عدد كبير من البعوض في الجو، لكن عدداً من المهندسين جلسوا حول طاولة خشبية، وراحوا يحتسون الجعة. كان دوغ زويسلر واحداً منهم، وهو رجل يميل إلى البدانة، ذو شعرٍ أشيب، أمضى قرابة سنة كاملة في العراق.

شُغِلَ زويسلر في جمع التبرعات من أجل بناء كنيسة في موطنه في الولايات المتحدة، وذلك بين فترات عمله كمهندس. جاء الرجل إلى العراق يغريه الراتب المرتفع، مثله في ذلك مثل كثيرين من موظفي شركة بارسونز. يتقاضى مهندس بارسونز في العراق ما معدله ١٥٠ ٠٠٠ في السنة، وهو ضعف الراتب الذي يتقاضاه في الولايات المتحدة. يُذكر أن ٩٠ ٠٠٠ من أصل هذا المبلغ لا يخضع للضريبة. سهّلت هذه الرواتب العالية عملية التوظيف بالنسبة إلى بارسونز. تلقّت الشركة عندما بدأت التوظيف، من أجل الوفاء بعقودها الجديدة في العراق، سبعة وعشرين ألف طلب توظيف من أجل ٣٠٠ مركز شاغر. استمرت الشركة في تلقّي الطلبات حتى عندما ازدادت وتيرة العنف، وذلك بفعل ضعف الاقتصاد في البلاد.

كان زويسلر نائب هارتمان، مشرفاً على بناء العيادات الطبية الجديدة والمستشفيات التي كانت بارسونز تبنيها. اكتشف الرجل أنه مقيّد بطاولة عمله، ونادراً ما كان يستطيع زيارة مواقع العمل. «إنني موجود في مهد الحضارة التي قرأت عنها منذ أن كنت في المدرسة الابتدائية، لكنني لا أستطيع الذهاب إلى أي مكان. إنه الإحباط الكبير الذي أشعر به». إن عدم القدرة على زيارة مواقع العمل صعّب عليه تصوّر ما يجدر القيام به. أما الاستشارات فكانت تتم عبر

الصور الرقمية التي يلتقطها الموظفون العراقيون الذين يذهبون إلى مواقع العمل ويشرفون على البناء. كانت نتيجة كل ذلك أن أصبحت عملية توقع المشاكل قبل حدوثها أكثر صعوبة، لكن المشاكل كانت تحدث بصورةٍ دائمة.

مشروع أميركي

أدرك زويسلر أن كثرة الرؤساء تجعل مهمته أكثر صعوبةً. تتولى خمس وكالاتٍ أميركية مختلفة مهمة تحسين موارد المياه، والمنشآت الصحية العراقية. عمل زويسلر خلال سنةٍ واحدة تحت إشراف سبعة ضباطٍ من المشرفين على تنفيذ العقود، وهم يمثّلون الحكومة الأميركية، ومسؤولون مباشرة عن تعيين الأعمال لشركة بارسونز ومراقبتها. عمِلَ بعض هؤلاء المشرفين مدة قليلة لا تتعدى الشهرين. لم يستطع زويسلر حتى أن يتذكر أسماءهم. (أطلق على أحدهم اسم «الرجل القادم من فيلادلفيا»). خدم كل ضابط، وعادة ما يكون أحد ضباط سلاح الجو، أو برتبة نقيب في الجيش، بصورة موقتة، لذلك كان لزاماً عليه أن يتأقلم مع أجواء البلاد، وأن يتعلّم تفاصيل مشروع محدد، والتعرف إلى نظرائه من العراقيين والأميركيين [في وقتٍ قصير]. كان هؤلاء الضباط يغادرون بعد مدة قصيرة. كشف أحد التقارير التي أعدّها المفتش العام عن عملية إعادة الإعمار أن بعض الموظفين كانوا يمضون مدة يومين فقط في مهمات موقتة[١]. شكّل التغيير الدائم للمشرفين كابوساً بالنسبة إلى مراقبة تقدّم تنفيذ المشاريع. حُشرت العقود في الأدراج، أو كدّست فوق خزائن الملفات. لم تكن الملفات كاملةً أيضاً. كشف التقرير أنه من أصل سبعة وثلاثين عقداً تبلغ قيمتها ١٨٤ مليون دولار، كان نصفها فقط موثّقاً بشكلٍ كاملٍ. تبيّن أيضاً أن عشرة عقود أخرى قد ضاعت[٢]. كيف يمكن للحكومة أن تطبّق بنود عقودٍ ضاعت وثائقها؟

---

(١) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Management of Personnel Asssigned to the Coalition Provisional Authority," pp. 3-4.

(٢) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Administration of Iraq Relief and Reconstruction Fund Contract Files," p. 4.

أدت هذه المعمعة إلى تضارب في الصلاحيات، وإلى تغيير في مواعيد تسليم المشاريع. أنفقت بارسونز مبلغ مليون دولار على إعادة بناء وزارة التعليم التي تعرضت للنهب. قرر عند ذاك ضابط جديد مشرف على العقود أن إتمام المشروع مكلف جداً. تُرك المشروع ولم ينجز أكثر من نصفه، فربضت المباني من دون فائدة، وفارغة. كان الإهمال شيئاً عادياً في تلك الأيام، لكن الأمور كانت تشير إلى عكس ذلك أحياناً. اعتاد المدققون أن يكتسحوا مواقع المشاريع، وكانوا يصرون على الاطلاع على الوثائق بالتفصيل في بلاد كانت العقود تُبرم فيها بمصافحةٍ فقط. قال إيرني روبينز رئيس العمليات في العراق: «تريد الحكومة أن ينتهي العمل بسرعة، ويجب أن ينتهي العمل بأقل قدرٍ ممكن من التكاليف، ويتعيّن أن يكون ذلك حسب المواصفات، [أي بما يتطابق مع القوانين الاتحادية] وكثيراً ما تكون الأهداف مشتركة بين الطرفين». اقترحت بارسونز في إحدى المرات أن تستخدم جرّافاتها من أجل تهيئة موقعٍ لدفن النفايات. أراد الجيش [في رسالة وجّهها إلى الشركة] أن يقوم العمال المياومون بهذا العمل يدوياً، فتتوافر بذلك وظائف أكثر للشبان العراقيين، الذين قد ينضمون إلى المتمردين إذا كانوا عاطلين عن العمل. أصرّت بارسونز على موقفها في رسالةٍ موثّقة قالت فيها إنها تخشى أن ينتقدها المدققون الحكوميون في وقتٍ لاحق، لأنها أنفقت أموالاً كثيرة على العمال اليدويين بدلاً من استخدام الجرافات الأرخص كلفة. تسلمت بارسونز الرسالة، ونال العراقيون الوظائف، لكن الحفرة التي أعدّت للتخلص من النفايات قد أُقفلت لاحقاً بسبب أعمال العنف.

قدّمت الولايات المتحدة طلبات اعتبرها زويسلر تهدّد موظفي بارسونز، وعلى الخصوص العراقيين منهم. اشتملت هذه الطلبات على ضغوط من أجل عرض نجاح عملية إعادة الإعمار أمام العراقيين. سبق لشركة بارسونز، وبغية تقليص المخاطر الأمنية، أن نزعت كل اللوحات التي تدل على مشاركة غربية في المشاريع التي تنفذها، وهو الأمر الذي فعله المقاولون الآخرون أيضاً. أقدم أحد المقاولين الفرعيين، وكان يعمل في ترميم أحد المستشفيات في مدينة

الصدر لمصلحة شركة بارسونز، على وضع لوحة تحمل صورة رجل الدين الشيعي والمسلم الثائر مقتدى الصدر، وذلك في محاولة منه للإيحاء بأن هذا الزعيم هو الذي يدفع تكاليف تجديد المستشفى. كان الهدف من هذه الخطوة استرضاء أفراد ميليشيا الصدر، وتجنّب أعمال العنف، لكن شركة بارسونز أدركت أن الجيش سيعترض عليها، ولذلك أمرت، وإن بتردد شديد، بنزع تلك اللوحة. أصرّت الشركة على أن يضع موظفوها النظارات الواقية، والخوذ الصلبة، لكن العمال لم يلتزموا هذا التعميم إلا نادراً، لأن النظارات والخوذ كانت من العلامات الدامغة على أن المشروع الذي يعملون فيه هو من تمويل الأميركيين. أما المقاولون العراقيون فكانوا لا يفرضون على عمالهم استخدام تجهيزات الأمان هذه. ظهرت ذات يوم عربة هامفي في موقع أحد المشاريع التي تعمل فيها بارسونز تحت غطاء [مقاول عراقي]. تناول أحد الجنود الذين كانوا في العربة بوقاً، وراح يعلن: «إنه مشروع أميركي!»

اضطر زويسلر وهارتمان في آخر الأمر إلى العمل مع العراقيين الذين كانوا يقدّمون معطياتهم الخاصة عن المشاريع. شعر الرجلان في أحيان كثيرة أنهما مضطران إلى ارتداء نوع من الملابس المعدنية الواقية. استدعيت شركة بارسونز في إحدى الحالات من أجل تنظيف مستشفى، وذلك بعد وقوع معركة عنيفة مع المتمردين. غطّت الجثث الطبقة السفلية من المستشفى. أمر أرفع مسؤول في المستشفى شركة بارسونز أن تستأجر شركة محددة للقيام بهذا العمل. شكّت الشركة في وجود عملية تلاعب، فرفضت الطلب، وأرسلت فريقها الخاص من مقاوليها الثانويين. استدعى مسؤول المستشفى عندئذ الشرطة المحلية التي ألقت القبض على الفريق كله. سمحت بارسونز في النهاية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي بأن يتولّى هذه المهمة. قال زويسلر: «لا أريد أن أمضي خمس سنوات في زنزانة بسبب قيامي بمهمة».

العراقيون

تمثّل معظم احتكاك زويسلر بالعراقيين عن طريق موظفي شركة بارسونز

المحليين. استأجرت بارسونز أكثر من خمسة آلاف عراقي، ما بين عاملٍ ومهندس. كان ذلك الإجراء ضرورياً من ناحية ـ لأن الشركة لا تستطيع، ببساطة، أن تُنجز العمل من دونهم ـ وكان ذلك شرطاً من شروط العقد الأساسي من ناحية أخرى. أرادت الولايات المتحدة أن توفر الوظائف لأكبر عددٍ من العراقيين، وأن تدربهم على القيام بمختلف الأعمال. تعرّف المهندسون العراقيون نتيجة لذلك إلى عالم من التقنيات الجديدة. افتقد العراق تحت نظام صدّام حسين برمجيات هندسية ثلاثية الأبعاد، وآلات الفاكس، وحتى الهواتف الخلوية. امتلك العراقيون أيضاً مهارات خاصة بهم تحتاج إلى إعادة تدريب عليها. تعوّد المهندسون المعماريون العراقيون استخدام مقدار طول صدّام (ست أقدام وبوصتان) كوحدة قياس. امتلك هؤلاء مهارة أخرى خاصة بهم لم تعد مطلوبة [بعد تغيير النظام]، وهي تشييد المباني ذات الأضلاع الثماني، وهي الأشكال التي كان يفضّلها ذلك الديكتاتور، الذي اشتمل اسمه على ثمانية أحرف باللغة العربية.

بدا لي أن العراقيين الذين تحدثت إليهم استفادوا كثيراً من العمل مع الشركة، و[قالوا لي] إن الشركة قد فتحت عيونهم على آفاقٍ جديدة. لم يعد المشرفون على الأعمال يطلبون رشى، كما أصبح العمل مركّزاً وفعالاً. سُمح أيضاً للعمال بأن يعبّروا عن آرائهم بكل حرية. شعر هؤلاء أيضاً أنهم يشاركون في شيء يتخطّى مصلحتهم الخاصة: إنهم يشاركون في إعادة إعمار بلدهم. ساعد هذا الإحساس الجديد بالمسؤولية على إزالة مخاطر جمة إزاء العمل مع المؤسسات الأميركية. تعرّض عمال شركة بارسونز إلى التعقب، والتهديد، وإطلاق الرصاص، وحتى إلى الخطف. وقفوا أيضاً ساعات طويلة في انتظار دخولهم إلى المنطقة الخضراء، معرضين أنفسهم هكذا إلى المهاجمين الانتحاريين. قال لي جميع الذين قابلتهم تقريباً، وعددهم يربو على الاثني عشر، إنهم فقدوا أحد أقربائهم أو زملائهم. أخبرني أحد المهندسين العراقيين أنه يمتلك أسباباً خاصة تدفعه إلى العمل في مشروع يهدف إلى تنظيف محطات الضخ، التي تنقل مياه الصرف الصحي إلى معامل المعالجة. أوضح لي الرجل

أن أقرباءه يعيشون في الشوارع التي تفيض بمياه الصرف الصحي، فتشكل بذلك بركاً تفوح منها الروائح. قال لي أيضاً إنه في كل مرة يتوجه إلى منزله يمر في قسم من الحي الذي يسكنه حيث تعلّق العائلات التي فقدت أحد أفرادها [أو أكثر] شاراتٍ سوداء، وهي التي تقوم مقام أوراق النعي، كي تعلن موتهم على يد المتمردين. أضاف أن عدداً من المهندسين كانوا من بين هؤلاء القتلى. كان ذلك بمثابة شيء يذكّره يومياً بأنه هدف للمتمردين بسبب القيمة التي يمثلها. قال لي: «الأمر ليس سهلاً بالنسبة إلينا. لن أكذب عليك، فأنا خائف، لكن إذا لم نقم بالعمل الذي نؤديه فمن سيفعل ذلك؟»[1].

أثمر عمل بارسونز بعض النتائج. أنشأت الشركة عشرات الحصون على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية، وبعض هذه المواقع كانت مكهربةً وغريبة، وكأنها استوحيت من ليالي ألف ليلة وليلة، وتتميز بجدران مسنّنة وأبراج متينة وصلبة. جدّدت الشركة أيضاً عدداً من المستشفيات والمكاتب الإدارية لوزارتين عراقيتين في البلاد. لم تفعل بارسونز مع هذا ما يكفي بالسرعة المناسبة لإرضاء الأميركيين، أو العراقيين. انتهت الشركة إلى إنجاز أشياء أقل بكثير مما خططت له هي، أو مما أرادته الحكومة الأميركية. تحولت هذه الشركة، التي شيّدت في الماضي مدناً بأسرها وسط الصحراء، إلى رمزٍ للمتاعب التي تلاقيها الشركات الأميركية في عملية إعادة بناء العراق.

تعرضت أكاديمية للشرطة كانت بارسونز قد جدّدتها في الموصل إلى الإحراق الكامل بعد هجومٍ شنّه المتمردون. وذكر تقرير أعدّه المفتش العام أن بعض الحصون الحدودية، ومحطات إطفاء الحرائق قد بنيَت بطريقة سيئة، وتعاني مشاكل في أساساتها. أما الأفظع من كل ذلك فهو أن بارسونز قد قبضت مبلغ ١٨٦ مليون دولار، لكنها أنهت بناء ٢٠ من أصل ١٥٠ عيادة طبية تم التخطيط لها في الأصل. ذكر التقرير أيضاً تجاوزات في الكلفة تسببت بها

(١) سمح لي بارسونز بإجراء مقابلة مع عمالهم من العراقيين بشرطٍ وحيد يقضي بعدم نشر أسمائهم حفاظاً على سلامتهم.

الأعباء الأمنية التي جاءت أكثر من المتوقع. أما بقية العيادات فإما شيّدت جزئياً، وإما طليت جدرانها بالإسمنت، وتُركت للحكومات العراقية في المستقبل كي تكملها. بقيت التجهيزات الطبية، التي تم شراؤها للعيادات بقيمة ملايين الدولارات، في صناديقها في المستودعات. توالت بعد ذلك تباعاً الأنباء الأسوأ. أقدم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي على إيقاف العمل في عقدٍ تنفذه شركة بارسونز، وتبلغ قيمته ٩٩ مليون دولار، لبناء سجنٍ إلى الشمال من بغداد، وهو أكبر مشروعٍ مستقلٍ ضمن مشاريع إعادة الإعمار في العراق. هل ذلك يعني أنه على الرغمِ من كل جهود الولايات المتحدة الرامية إلى بناء عراقٍ حر، لم تستطع الشركة المتعهدة التي اختارتها الدولة أن تُكمل بناء سجنٍ واحد؟[١].

أمضيت بعض الوقت في مراكز شركة بارسونز، وتهيّأ لي أن الخوف والاضطراب يفسران أفضل ما يكون سبب تصرف الشركة بالطريقة التي تصرفت بها. حاولت بارسونز تنفيذ المهمات التي أوكلتها إليها الولايات المتحدة، لكنها انهمكت كثيراً في مسألة حماية عمالها، ومُثُل الشركة العليا. إن البطء الذي ميّز العمل كان نتيجة الشلل الذي فرضته أعمال العنف، ونتيجة الطلبات الكثيرة التي تقوم بها المشرفون الأميركيون، بالإضافة إلى التهديد الدائم الذي مثّله مدققو الحسابات، ومراسلو الصحف، مع النتائج الكارثية التي سبّبها هؤلاء على العلاقات العامة للشركة. اكتشفت بارسونز، مثل معظم الشركات الأميركية في العراق أن إعادة بناء هذا البلد هي بمثابة حربٍ تخوضها، وأدركت أنها علقت ما بين نيران إرضاء زبائنها، وتحقيق الأرباح، والموت.

الانسحاب

لم تكن بارسونز الشركة الوحيدة في العراق التي تأثرت بتفجّر أعمال العنف

(١) James Glanz, "Army Cancels Contract for New Iraqi Prison," *New York times*, June 20, 2006, p. A9.

في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، إذ إن العراق كان مسرحاً لأعمال العنف قبل أشهرٍ طويلة. جاءت أعمال سفك الدماء التي بدأت في ربيع العام ٢٠٠٤، من الشدة بحيث دفعت الولايات المتحدة، والشركات الأجنبية، إلى سحب موظفيها، وإلى الحد من تحركاتها، أو إلى تعليق العمل بالمشاريع. أخلت شركتا جنرال إلكتريك وبيكتل عمالها، وأوقفت العمل في أعمال ترميم ما يزيد على أربع وعشرين محطّة من محطات توليد الطاقة. أما شركة واشنطن الدولية، فعمدت إلى تحديد إقامة عمالها في محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية سبق أن أصيبتا بنيران الأسلحة الخفيفة، وقذائف الهاون. وعمدت شركة فلور إلى تحديد ساعة انصراف عمالها في وقتٍ مبكر كي تجنبهم مخاطر التنقل في الليل، وأسفر هذا الأمر عن خفض ساعات العمل في اليوم الواحد. أما المقاول الثانوي (أو الفرعي) لشركة CH2M HILL، وهي شركة إنشاءات واستشارات مركزها في كولورادو، فقد رفض الحضور[١]. سحبت الأمم المتحدة، وباقي المنظمات التي لا تتوخى الربح، موظفيها أو نقلتهم إلى أماكن أخرى. تتضمن هذه المنظمات ميرسي كوربس، التي كانت شركة توزيع مواد غذائية، ومنظمة RTI، التي تتخذ من كارولاينا الشمالية مقراً لها، وهي التي كانت تعمل لتثقيف الناخبين [بالعملية الانتخابية][٢]. أقدمت عدة دولٍ أيضاً، بمن فيها ألمانيا، وروسيا، والبرتغال، وبولونيا، وفرنسا، على حثّ مواطنيها على مغادرة البلاد. أما شركة سايمنز آي. جي. فقد سحبت مقاوليها من محطة الدورة لتوليد الطاقة، وهي إحدى أكبر محطات الطاقة في البلاد. وقالت أكبر شركات التعهدات الروسية في العراق، وهي شركة تيكبروم إكسبورتن المملوكة إلى الدولة، إنها قررت أن تخلي موظفيها الذين بلغ عددهم ٣٧٠ روسياً من البلاد، بسبب تصاعد أعمال العنف.

(١) Government Accountability Office, "Rebuilding Iraq," June 2004.

(٢) James Glanz, "Violence in Iraq Curbs Work of 2 Big Contrators Return to Iraq, But Numbers Are Still Down," *New York Times*, May 8, 2004, p. 10; Elizabeth Becker, "Heavy Toll of Violence on Iraq Rebuilding," *New York Times*, April 14, 2004, p. 11.

توقّف العمال العراقيون، بدورهم، عن الحضور إلى مواقع أعمالهم. وقدّرت نسبة المتخلفين من العمال العراقيين عن الحضور إلى أعمالهم بثلث عددهم البالغ ٣٠٠ ٥ عامل يعملون في مختلف مواقع البناء في بغداد، وذلك بعد هجمات نيسان/ أبريل، وهو الأمر الذي تسبب في تأخير افتتاح قواعد عسكرية جديدة، كانت قد شيّدت كي تستخدمها القوات المسلحة العراقية. أما في المناطق الخطرة جداً فقد ترك نحو نصف العمال وظائفهم.

عمدت شركة KBR، إلى تعليق رحلات قوافلها موقتاً، كما تركت الشركة الحرية لموظفيها الذين يرغبون في المغادرة في أن يتركوا أعمالهم، وهذا ما فعله العشرات منهم بعد هجمات نيسان/ أبريل. وجّه دون كيربو، وهو مدير برنامج شاحنات النقل في KBR، رسالة إلى زملائه العاملين في شحن الأغذية والمواد الأخرى في أنحاء العراق، وذلك في إثر تفشّي أعمال العنف في البلاد. قال كيربو في رسالته إن الجيش أبلغ KBR «أننا عدنا، رسمياً، إلى الحرب ثانية». وكتب كيربو: «سيصعب علينا كثيراً أن نحضر المعدات إلى مواقع العمل بسبب خطورة الأوضاع [كذا] بينما نأخذ بالحديث... أعرف أن كل واحد منكم سيقوم بدوره من أجل إنجاح هذا العمل. إن كل ما أطلبه منكم هو أن لا ننسى أولوية الأمان في العملية». أضاف قائلاً: «لا أهمية لأية مهمة تجعلنا نضحّي بالأمان من أجلها»[(١)].

قلق المحللون العسكريون، ولوقتٍ طويل، من الاعتماد الشديد على المقاولين. وتساءلوا عما سيحدث إذا أوقفت شركة ما أعمالها وسط تزايد أعمال العنف؟ أعطى توقّف KBR عن العمل فكرةً عما سيحدث: المجاعة. أوقفت الشركة أعمالها لمدة تقل عن أسبوعين، لكن قوات التحالف واجهت مشاكل داهمة في توفير الطعام والماء للجنود. وأصدرت قوات مشاة البحرية في الأنبار، التي تقع إلى الغرب من بغداد أوامر بالتقنين، وذلك بعد مرور يومين

(١) E-mail from Don Kerbow, KBR Theater Transportation Mission manager, April 8, 2004. Author copy.

على هجوم ٩ نيسان/أبريل على قافلة KBR. اضطر مشاة البحرية الموجودون في بعض المواقع الأمامية، وبعد مرور أسبوعٍ واحد إلى الاكتفاء بوجبةٍ ساخنة واحدة في اليوم، أو أنهم تناولوا الأطعمة المعلّبة الجاهزة(١). زاد الوضع سوءًا بحلول ١٧ نيسان/أبريل، إذ فكّر بريمر في فرض التقنين على CPA ذاته(٢).

لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى القليل من الخيارات. لاحظ بيتر دبليو. سنجر، وهو باحث في معهد بروكينغز في واشنطن، وخبير في شؤون المقاولين العسكريين، أن الضباط الأميركيين المسؤولين عن التعاقد قد يلجأون إلى التهديد في فرض العقوبات المالية على الشركة التي تعجز عن تنفيذ مهماتها، لكن ليست هناك من وسيلة فورية ترغم عاملاً مدنياً على القيام بوظيفته. أبلغني سنجر: «لا توجد سلطة فوق هؤلاء الموظفين تستطيع أن توجّه إليهم الأوامر مثلما يأمر الجيش الجندي. تُعتبر هذه الثغرات خطيرةً جداً». يمثّل الاعتماد الشديد على المقاولين تهديداً بالنسبة إلى الجنود الأميركيين، وفي واقع الأمر إنه تهديد بالنسبة إلى مشروع إعادة البناء برمته. يبدو أن عملية تلزيم المهمات، والتي تهدف إلى توفير الأموال، تستلزم دفع أثمانٍ هي الأخرى.

بنادق مستأجرة

أفلحت دائرة العنف المتزايدة في دفع بعضهم إلى مغادرة البلاد، لكنها ساهمت في ازدهار أعمال شركات أخرى، وتحديداً بالنسبة إلى صناعة معيّنة: الشركات الأمنية الخاصة. تدفقت الشركات الأمنية الخاصة إلى العراق من كل أنحاء المعمورة. تدفقت شركات مثل دلتا فورس السابقة، ونايفي سيلز، من الولايات المتحدة، وجوركاس التي درّبها البريطانيون من نيبال، والخدمات

---

(١) Agence France Presse, "U.S. Marines Start to Ration Food in Troubled Al-Anbar Province," April 19, 2004.

(٢) Bremer, *My Year*, p. 342.

الجوية الخاصة (ساس) ـ النخبة من المملكة المتحدة. لم تتأخر أعداد من أفراد المغاوير السابقين في جنوب إفريقيا عن الحضور، وكذلك الحال مع جنودٍ درّبهم الأميركيون من كولومبيا والسلفادور. لم يمتلك البنتاغون أية فكرة حقيقية عن عدد الرجال المقاولين المسلحين في العراق، مثلما كانت الحال بالنسبة إلى عملية إعادة الإعمار. يقدّر الخبراء وجود نحو ستين شركة، توظّف عشرين ألف موظف في البلاد، بينما يقدر آخرون أن العدد يراوح ما بين ثمانين ومئة شركة، وأن عدد موظفيها يصل إلى نحو خمسة وعشرين ألف شخص مسلحٍ تقريباً[1]. تُعتبر أعداد هؤلاء العسكريين، أي عشرات الآلاف الذين يعملون مع الشركات الخاصة، وإذا ما جمعوا سوية، ثاني أكبر مجموعة مسلحة في البلاد، وهي تتقدم بذلك على الجيشين البريطاني والبولوني. لم يسبق قط أن اجتمع هذا العدد الكبير من الشركات الأمنية الخاصة في بلدٍ واحد [مثلما حصل في العراق]. ويمكننا القول أيضاً إنه لم يسبق أن أدّت الشركات الأمنية الخاصة مثل هذا الدور الحاسم على المسرح العالمي. يُمكننا القول بأن العراق قد أصبح بمثابة وادي السيليكون بالنسبة إلى المرتزقة، لأن البلاد توفّر المغامرة والمخاطرة، وتتزايد التفجيرات فيها. إذا أراد المرء أن يتنافس فعليه أن يكون هناك.

تدفع الحكومة الأميركية بسخاء مقابل الخدمات. يحصل المقاولون الأمنيون المدربون مع القوات الخاصة على رواتب تراوح ما بين ١٠٠ ٠٠٠ دولار و٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. إن تكلفة إرسال فرقة مؤلفة من خمسة رجال من أجل حماية مهندسٍ واحد يقوم بمهمة تفتيش في محطةٍ للطاقة، قد تصل إلى ٥,٠٠٠$ يومياً. تمثّل الكلفة الأمنية ما معدله ٢٢ بالمئة من عقود إعادة الإعمار. جاء في تقرير أصدره مكتب المحاسبة الحكومي أن الشركات الأمنية قد تقاضت

---

(١) Daniel Bergner, "The Other Army," *New York Times Magazine*, August 14, 2005, p. 29.

مبلغاً لا يقل عن ٧٦٦ مليون دولار لقاء تنفيذ عقودها في العراق. قال ستيوارت بووين، وهو المفتش العام: «لا يمكننا الاستهانة بتأثير الأكلاف الأمنية في عملية إعادة الإعمار في العراق». أعلن أحد مسؤولي وزارة الدفاع أن ذلك «غير مسبوقٍ بشكلٍ واضح»[١].

يمكننا إرجاع جذور المهن الأمنية الخاصة إلى آلاف السنين إلى الوراء. وجد أشخاص يقبضون أموالاً مقابل خوضهم المعارك منذ أن بدأت الحروب على الأرض. استأجر الفرعون المصري رمسيس الثاني النوميديين كي يحاربوا معه في معركة قادش التي جرت في سنة **١٢٩٤** قبل الميلاد. واعتمد القرطاجيون بشدة على المقاتلين المستأجرين، إلى درجة أن الحرب البونية الأولى التي خاضوها مع روما قد أُطلق عليها أيضاً حرب المرتزقة. برز المرتزقة أيضاً في الحروب الأوروبية التي بدأت منذ القرون الوسطى حتى القرن الثامن عشر، وجالت هذه المجموعات المتنقلة من الجنود المرتزقة من أجل بيع خدماتهم لمن يدفع مبالغ أكبر[٢].

كان الجنود المرتزقة قد اختفوا عن المسرح مع بداية القرن العشرين، وانخفض الاعتماد على المرتزقة مع تصاعد ميل الحكومات الوطنية إلى احتكار استخدام القوة. أخذت المشاعر القومية مكان الربح المادي بصفتها الدافع الرئيسي، أو على الأقل المثالي، لشن الحرب. أمّا اتفاقيات جنيف فقد جاءت بتعريفاتٍ رسمية ومحددة بشكلٍ ضيّق أدى إلى اعتبار المرتزقة من الخارجين على القانون، كما حرمتهم هذه الاتفاقيات من الحماية في أوقات الحروب. أدّت الحرب الباردة إلى إضعاف الموارد الاقتصادية للجيوش المستأجرة، وذلك عندما خصّصت الولايات المتحدة وروسيا المبالغ الطائلة (مليارات الدولارات) للدول الدائرة في فلكها من أجل دعم جيوشها. لم يعد هناك من داعٍ، والحالة

(١) David Barstow, James Glanz, Richard A. Oppel Jr., ant Kate Zernike, "Security Companies: Shadow Soldiers in Iraq," *New York Times*, April 19, 2004, p. 1.

(٢) P.W. Singer, *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* (Ithaca: Cornell University Press, 2003), pp. 21-28.

هذه، يدفع أي دولةٍ إلى استئجار جيش عندما تقوم الدول العظمى بدعم جيوشها[١].

أدت نهاية الحرب الباردة إلى عكس اتجاه الهبوط الطويل في مهنة القتال الخاص. بدأت في التسعينيات من القرن الماضي دول في أميركا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا، باستئجار الشركات العسكرية الخاصة، وذلك من أجل تكملة جيوش الدول، أو حتى الحلول محلها أحياناً، وهي الجيوش التي تلقّت مساعدات خارجية في الماضي. استؤجرت الشركات الخاصة كي تقاتل في سلسلة من الحروب القذرة في إفريقيا، وتضمّنت هذه الحروب أحياناً صدامات حول مصادر طبيعية، كالألماس أو النفط. كانت شركة إيكزكيوتيف آوتكوم Executive Outcome، أشهر هذه الشركات. جُمع محاربو هذه الشركة من صفوف نخبة قوات الدفاع التي كانت ناشطة في دولة جنوب إفريقيا العنصرية في الماضي. استأجرت الحكومة الأنغولية هذه القوات من أجل استعادة السيطرة على مدينة نفطية كان مقاتلو حركة أونيتا التي يرأسها جوناس سافيمبي، قد استولوا عليها في العام ١٩٩٣، وهي الحركة التي كانت تدعمها الولايات المتحدة أيام الحرب الباردة. أثبتت الوقائع أن هجوماً تشنّه قوات خاصة مؤلفة من ثمانين رجلاً قد استطاعت إعادة مدينة سويو الواقعة على البحر إلى سيطرة الحكومة، وأثبتت بذلك فعالية المرتزقة المدربين جيداً مقابل جيشٍ من الثوار، حتى ولو كان يتمتع بخبرة مثل قوات الأونيتا[٢].

بدأ بعض الخبراء الدوليين يَرون أن الشركات الخاصة هي الحل المناسب للحروب الصغيرة والوحشية التي سادت في فترة ما بعد الحرب الباردة. تردد المجتمع الدولي في توريط جنوده في مهمات حفظ السلام، وكذلك كانت الحكومات المحلية ضعيفة جداً، إذ عجزت عن شن عملياتها العسكرية الخاصة بها. تمكنت الشركات العسكرية الخاصة من ملء هذه الثغرة، لأنها كانت أكثر

(١) Ibid., p. 50.

(٢) Ibid., p. 67.

تنظيماً من الجيوش التي حلّت محلها، بالإضافة إلى أنها استطاعت القتال بطريقة أفضل بفضل معداتها الأحسن تجهيزاً وخبرتها. استطاعت شركة Executive Outcomes في سيراليون أن تهزم مجموعة من الثوار تدعى الجبهة المتحدة الثورية، وهي مجموعة اشتهرت بإجبارها الأطفال على الخدمة العسكرية، وقطع أعضاء ضحاياها من المدنيين. أما في أفغانستان، فإن المؤسسات الخاصة التي تقدّم المساعدات، مثل مؤسسة CARE، لم تستطع القيام بأعمالها من دون هؤلاء المقاولين المرتزقة. وضع أحد التقديرات المدخول السنوي لهذه المهنة عند حدود ١٠٠ مليار دولار(١).

مارست الشركات الأمنية الخاصة أضخم أدوارها حتى الآن: قدّمت هذه الشركات الفرقة العسكرية المنتظرة التي كان الخبراء العسكريون يعتقدون أنها كانت تنقص الجيش الأميركي في العراق. اشتكى النقّاد من أن المقاولين هم مرتزقة الطراز الحديث، ورجال ذوو ماضٍ مشتبه م استئجارهم لقتل العراقيين مقابل المال، لكن الولايات المتحدة لم تكن لتستطيع أن تعمل في العراق من دون الشركات الخاصة. ولا يمتلك الجيش قوات كافية من أجل القيام بأعمال الدورية في المواقع الاستراتيجية الحيوية مثل أنابيب النفط، وأبراج الطاقة الكهربائية، أو الوزارات والأبنية الحكومية. وافتقد الجيش القوات اللازمة لحماية المسؤولين الأميركيين ومقاولي القطاع الخاص الذين يقومون بأعمال إعادة البناء. أما الشركات الأمنية الخاصة المعروفة، مثل داينا كورب وآرمور غروب، وغلوبال ريسك، وهارت، فهي التي سدّت هذا الفراغ. ظهرت شركات أخرى بين ليلةٍ وضحاها كي تقتنص الفرصة المتاحة والمتمثلة في وجود سوقٍ مزدهرة للأمن: شركات مثل كاستر باتلز، وتريبل كانوبي، والشركة التي حملت اسماً له دلالته الحلول النيزكية التكتيكية. تعيّن على الولايات المتحدة أن تدفع مبالغ خيالية فاقت توقعاتها لمحاربين يعملون لحسابهم الخاص، وهم المحاربون الذين ساعدت على ظهورهم على مسرح الأحداث.

(١) Ibid., p. 78.

المعارك الخاصة

تمكنت الشركات [الأمنية] الخاصة من خوض معارك شرسة، مع المتمردين استمرت ساعاتٍ طوالاً، وعلى الخصوص في الأيام التي تلت ثورة [اضطرابات] نيسان/ أبريل. وخاض أربعة مقاولين تابعين لشركة هارت سيكيوريتي معركة في الكوت، استمرت أربع عشرة ساعة من سطح المبنى الذي يضم مقر قيادتها. حارب هؤلاء عدداً من المتمردين يعادل عشرة أضعاف عددهم، هذا في الوقت الذي فشلت قوات التحالف في الاستجابة إلى توسلاتهم بالمساعدة. قُتل أحد العاملين في شركة هارت في هذا الهجوم، لكن جثته تعرضت للتشويه فيما بعد على يد المتمردين(١). انهمك، في الوقت ذاته وفي مكانٍ آخر من المدينة، أربعة مقاولين تابعين لشركة تريبل كانوبي، وستة وثلاثون جندياً أوكرانياً، في مواجهة حصارٍ فرضه مقاتلون تابعون لجيش المهدي الذي يدين بالولاء لرجل الدين الثائر مقتدى الصدر. كان مقاتلو جيش المهدي مسلحين بقذائف صاروخية، وقذائف الهاون. أطلق حراس تريبل غارد في هذه المعركة ٥٠٠ ٢ طلقة(٢).

جرت أشهر معركة علنية ما بين القوات الخاصة والمتمردين في الأسبوع ذاته في النجف، وهي مركز ديني يقع إلى الغرب من الكوت، وذلك عندما صدّ ثمانية موظفين تابعين لشركة بلاك ووتر هجوماً شنّه عليهم جيش المهدي بغية الاستيلاء على مقر قيادة سلطة التحالف الموقتة. حوصر الرجال على سطح المبنى، لكنهم استطاعوا صدّ القناصين وقذائف آر. بي. جي، وزخات الرصاص خلال معركة فظيعة جُرح فيها ثلاثة من موظفي بلاك ووتر. مرّت الساعات من دون أن تبادر قوات التحالف المحلية إلى تلبية طلب المساعدة، وهو الأمر الذي اضطر مديري الشركة إلى إرسال طائرات الهليكوبتر الخاصة بالشركة من أجل إخلاء الأشخاص المصابين، وإلى إعادة تموين المقاولين [المقاتلين].

(١) Barstow et al., "Security Companies".

(٢) Bergner, "The Other Army".

(صادق الموظفون التابعون لبريمر على إرسال طائرات الهليكوبتر، وهي ذاتها التي تُستخدم عادة في تنقلات السفير والشخصيات المهمّة الأخرى في أنحاء العراق). كانت الذخيرة على وشك أن تنفد من الرجال عندما وصلت إليهم المساعدة(١).

رفضت الشركات الأمنية الخاصة بقوة إطلاق تسمية مرتزقة عليها، أو حتى الإشارة إليها وكأنها جيش. تقول هذه الشركات إنها مضطرة إلى الالتزام بقوانين الجيش الأميركي، وبالعقود التي وقّعتها معه، وكذلك بالقانون الدولي، أي بالقيام بمهمات دفاعية فقط. يُفترض بهذه الشركات أن تصدّ الهجمات، وليس أن تبادر إليها، بالإضافة إلى أنه يُفترض بأفرادها حمل الأسلحة الخفيفة فقط، أي الرشاشات، والبنادق الهجومية، والقنابل. أقدم هؤلاء المقاولون على إطلاق النار على العراقيين وقتلهم، لكن العراق كان منطقة حربية. واعتاد المتمردون مهاجمة المواكب التي تضمّ المسؤولين بالسيارات المفخخة. يُذكر أن المقاول الأمني لا يمتلك في هذه الحالة سوى ثوانٍ عديدة كي يقرر ما إذا كانت العربة التي تتجه نحوه يقودها أحد الثوار، أم مواطن عراقي بريء.

تدّعي الشركات الأمنية أن الإجراءات الوقائية العديدة التي تتخذها تمنع وقوع إساءة الاستخدام. ويتعيّن على المؤسسات [الأمنية] الخاصة إذا أرادت الحصول على المزيد من العقود أن تحافظ على معايير عالية، ولهذا يتعرض الموظفون المستهترون للفصل بعد صدور أية إشارة منهم عن عدم الانضباط. تضطر الشركات التي لا تمارس قدراً معيناً من الانضباط إلى إيقاف أعمالها، في حين يعمد موظفوها إلى البحث عن شركات توظفهم وتكون متمتعة بسجل خدماتٍ بارز. يجري هذا نظرياً على الأقل، لكن العراق ليس بسوقٍ عادية. كان الطلب على الخدمات الأمنية عالياً إلى درجةٍ مكّنت شركات تمتلك تاريخاً مشكوكاً من الاستمرار، حتى إن بعضها مثل كاستر باتلز، تمكّن من النمو.

---

(١) David Barstow, "Security Firm Says Its Workers Were Lured into Iraqi Ambush," *New York Times*, April 9, 2004, p. A1.

تكتلت عدة شركات أمنية، على الرغم من ظروف السوق السائدة، من أجل دعم وجود مراقبة أفضل [لأعمالها]، وهي حالة نادرة في هذه المهنة بُغية السعي إلى زيادة الإشراف الحكومي. أما في الولايات المتحدة فإن مجموعة مهنية أمنية، تحمل اسماً ذا دلالة، اتحاد عمليات السلام الدولي، ساعدت على صوغ الإرشادات التي صاغتها وزارة الدفاع للمقاولين الأمنيين. يُلاحظ أن البنتاغون افتقد بعد سنتين من قيام الحرب إجراءاتٍ تحدد أعمال المقاولين العسكريين من القطاع الخاص. كان رامسفيلد مستعجلاً تلزيم الحرب، لكنه لم يُظهر اكتراثاً للتفاصيل. أما في العراق فقد انضمت عشرات الشركات إلى اتحاد الشركات الأمنية الخاصة بالعراق، وهي جماعة مهنية كان تشكيلها أكبر شهادة للازدهار الذي شهدته المهنة. كان الهدف الأساسي من هذه الجماعة هو تبادل المعلومات عن الهجمات بعضها مع بعض، ومع الجيش الأميركي، أي إنها ألّفت ما يشبه شبكة استخبارية خاصة فيما بينها. حاولت هذه الجماعة الاتصال بوزارة الداخلية العراقية من أجل صوغ نظام ترخيصٍ لأعمالها. قال لورنس بيترز، وهو مدير اتحاد الشركات الأمنية الخاصة، إن المقاولين الأمنيين «لا يريدون إطلاق الرصاص على الأبرياء، لكن العراق منطقة حرب حيث يمكن للأخطاء أن تحدث».

رافقت القوافل التي يسيّرها مقاولون من شركات ديناكورب، آي. كاي. إي، إرنيز، وشركات أخرى. لاحظت على الدوام أن الرجال كانوا جادين، ومهنيين، ومنضبطين. أطلق المقاولون في البصرة الذين يعملون لدى شركة أيجيس للخدمات الدفاعية، عملية القلوب والعقول الخاصة بهم. توقفت القافلة في أثناء عبورنا إحدى الطرقات الخلفية باتجاه محطة توليد الطاقة الكهربائية، أمام منزل متواضع وضع أصحابه ستارةً قذرة لتكون بابه. قفز قائد القافلة من العربة حاملاً معه صندوقاً من زجاجات المياه، وأعطاها إلى امرأةٍ مسنةٍ خرجت بتثاقلٍ من منزلها وقد أحاط بها أولادها. قال لي مقاول آيجيس: «إننا نتوقف كي نعطيهم شيئاً جديداً بين الحين والآخر. إننا نريدهم أن يعرفوا أن في مرورنا أمام منزلهم فائدة لهم».

المحاسبة

أتقن بعض المقاولين القيام بمهنتهم، لكن وجودهم شكّل تعقيدات مستمرة. لم يكن هؤلاء من هواة الحروب، ولا يشكلون محاربين نظاميين كي تضبطهم يد السوق الخفية. كان هؤلاء القوة الثالثة في ميدان المعركة، التي لم تكن الحكومة الأميركية جاهزة كي تتحكم فيها. أظهر المقاولون [الأمنيون] من القطاع الخاص مشاكل تتعلق بالتنسيق، والانضباط، والشفافية. قال جوشوا شوارتز، وهو منسّق برنامج المشتريات الحكومية في جامعة جورج واشنطن، أمام ندوة مخصصة للعقود الحكومية كانت قد عُقدت في خريف العام ٢٠٠٥: «يصعّب المقاولون مهمة الجيش الأميركي في العراق». تركزت أسوأ فضائح عملية إعادة الإعمار في العراق على الشركات الأمنية الخاصة. وعمد بعض المنتمين إلى هذه الشركات إلى قتل عراقيين أبرياء، أو حتى إنهم أطلقوا الرصاص على الجنود الأميركيين، كما شاركت بعض هذه الشركات في سرقة أموال دافعي الضرائب الأميركيين.

وضع العقيد البحري توماس أكس. هاميس إصبعه على جرح المشكلة في مؤتمرٍ عقده في واشنطن في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، وكان موضوعه المقاولين الأمنيين في ميدان المعركة. لخّص هاميس المشكلة في أن الجيش الأميركي، والمقاولين الأمنيين، في القطاع الخاص لا يحملون الأهداف ذاتها. يضع الجيش الأميركي ربح الحرب نصب عينيه، أمّا هدف المقاولين فهو جمع المال. أضاف أن الهدفين لا يلتقيان على الدوام. أشار هاميس، الذي يُعتبر خبيراً في حرب العصابات إلى الحماية التي قدّمها المقاولون التابعون لشركة بلاك ووتر إلى بريمر، على سبيل المثال. شدّد مدراء بلاك ووتر على نجاح الشركة في تنفيذ عقدها، وهو النجاح الذي تمثّل في تمكّن السفير من البقاء على قيد الحياة. أثارت بلاك ووتر عداء العراقيين العاديين في أثناء قيامها بهذا العمل، لأن أفرادها اعتادوا تصويب البنادق على الرجال، والنساء، والأطفال العراقيين من أجل إبعادهم [عن المواكب]، بينما كانت المواكب تمر بسرعةٍ شديدة بشكلٍ كان يجعل العراقيين يبتعدون عن الطريق بشكلٍ جنوني.

نجحت بلاك ووتر في حماية السفير، لكن الجيش خسر في هذه العملية القلوب والعقول [العراقيين] التي كان من الممكن أن يستفيد منها ألوف الجنود الأميركيين. لم تكن هذه المعادلة منصفة في رأي هاميس الذي مازح الحضور قائلاً: «إننا نستطيع، على الدوام، أن نحصل على سفيرٍ جديد».

كانت الحكومة الأميركية، والعراقية، تشرفان ولو نظرياً على المقاولين، الذين لم يكونوا ممتثلين لأية سلطة في الواقع. لم يخضع أي مقاولٍ أمني لأية إدانة عن أي عمل ذي طبيعة جرمية سواء من قِبل العراق، أم الولايات المتحدة، وذلك حتى شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٦. يبدو هذا السجل النظيف غير مقنع إطلاقاً: إما أن عشرين ألف مسلّح قد تصرفوا كالملائكة على مدى ثلاث سنوات، وإما أن أحداً ما في موقع السلطة لم يكترث إطلاقاً بما فعلوه. قال لي أحد المسؤولين الذي أظهر خيبة أمله من عجز الولايات المتحدة عن الإطباق على المقاولين: «في كل مرة يجتمع عدد كبير من الناس في مكان واحد فإن أشياء سيئة تحدث». إن أكبر مشكلةٍ تتعلق بالمقاولين الأمنيين في القطاع الخاص كانت انعدام المحاسبة. يتبع المقاولون قانونهم الخاص.

لا تمتلك الولايات المتحدة نظاماً رسمياً مطبقاً من أجل ضبط المقاولين الأمنيين، لكنني اكتشفت أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي يطلب إلى الشركات أن تعد، طوعاً، تقارير عن هجمات المتمردين، والحوادث الخطرة الأخرى، وذلك بغية إعداد تقرير يومي ملخص. قدّم لي الجيش تقارير من هذا النوع تضم مئات الصفحات، وذلك بعد أن قدمت طلباً للاستفادة من حرية المعلومات. أخفت الحكومة أسماء الشركات والأفراد من هذه التقارير، لكن ذلك لم يفقدها شيئاً من قيمتها. أظهرت التقارير أن مقاولي القطاع الخاص الأمنيين قد مارسوا دوراً كبيراً في أعمال العنف اليومية في العراق.

تضمن أحد عشر تقريراً، من أصل نحو مئتين، رواياتٍ عن حوادث إطلاق نار قام بها المقاولون على السيارات المدنية، ولم يتلق المقاولون فيها رداً بالنيران من السيارات العراقية. أظهرت هذه التقارير أن المقاولين هم الذين يطلقون النيران أولاً من أجل حماية أنفسهم مما اعتبروه سيارات مفخخة

محتملة. كان المقاولون يبررون عادةً قرارهم بإطلاق النار بأن السائقين لم يمتثلوا لإشارات التحذير التي يعطونهم إياها، مثل إشارة القبضة المشدودة. ذكر أحد المقاولين، على سبيل المثال، أنه في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤، أطلق النار على سائق سيارة أوبل سوداء لم يمتثل لإشارة يده، بالإضافة إلى الطلقة التحذيرية. أقدم المقاولون، في إحدى المرات، على إطلاق ثلاثٍ وعشرين طلقة من بندقية PKM الروسية الصنع، بالإضافة إلى تسع طلقات أخرى من رشاش AK-47، على إحدى السيارات. كتب أحد المقاولين: «اضطررنا أن نطلق النار مباشرة على تلك السيارة». أضاف الرجل بدهشة واضحة: «نجا سائق الأوبل السوداء». ذكرت التقارير أمثلة عديدة عن الفوضى السائدة في الطرقات. قدمت التقارير في بعض الحالات تفصيلات عن حوادث سير وقعت مع عراقيين إما أنهم لم يروا مواكب المقاولين الأمنيين، وإما أنهم تجاهلوها. أجبر مقاول، في حالة أخرى، سيارة تقلّ رجلاً، وامرأة، وطفلاً، عراقيين على التوجه إلى جانب الطريق. اصطدمت السيارة بشجرة نتيجة لذلك. قدّمت هذه الحالة مثالاً على طرق العمل غير المهنية.

قدّمت مجموعة أخرى من التقارير، وتمثل نسبة عشرين بالمئة منها، دليلاً على فشل نظام الاتصالات ما بين المقاولين الأمنيين والقوات الأميركية. وثّقت التقارير ما سمّاه الجيش هجمات النيران الصديقة، وهي الحالات التي يطلق الجنود الأميركيون فيها النار على المقاولين عن طريق الخطأ. اعتاد المقاولون التنقل بسيارات لا تحمل علامات خاصة، كما أنهم لم يحملوا دائماً وسائل اتصالات موثوقة مع الوحدات العسكرية. تضمنت بقية التقارير روايات رهيبة عن هجمات المتمردين على المقاولين، وكان من بينها القنابل المزروعة على جوانب الطرقات، ونصب الكمائن، والقذائف الصاروخية، وقذائف الهاون، ونيران الرشاشات. كان من الواضح أن مقاولي القطاع الخاص الأمنيين متورطون كثيراً في حرب العراق.

كان من الممكن أن توفّر التقارير نقطة بداية جيدةٍ للتحقيقات، لكن

المحققين تمكنوا من التملّص من التأنيب [المسؤولية] لأنهم كانوا يعملون في المنطقة الرمادية بشكلٍ قانوني. أصدرت سلطة التحالف الموقتة أمراً بقي ساري المفعول مع الحكومات العراقية الموقتة، ينصّ على أنه يُفترض بالمتعاقدين المتهمين أعمالٍ جرمية أن يحاكموا في أوطانهم. أعطى هذا الأمر المقاولين مناعةً ضد المحاكم العراقية، لكنه لم يلزم الولايات المتحدة، أو أي دولةٍ أخرى، بمتابعة محاكمتهم. لم تُفرض، في الوقت نفسه، أية تعويضات في حالة حدوث أضرارٍ مادية، أو في حالة التسبب بالوفاة. يُذكر أن بعض الشركات الأمنية وضعت برامج تعويضاتٍ غير رسمية تدفع بموجبها تعويضاتٍ مالية إلى العائلات المفجوعة [بسبب أعمال تسبب فيها مقاولوها]، لكن هذه المدفوعات بقيت طوعية وعشوائية. بقي العراقيون، لهذه الأسباب، من دون أي مرجع يحقق لهم العدالة، سواء في المحاكم الجرمية أم المدنية، عن الإساءات الناتجة عن أعمال المقاولين. أدى هذا الوضع إلى نشوء استياءٍ لدى العراقيين غالباً ما كان يطال الأميركيين عموماً.

كان الغموض القانوني الذي أحاط بالمقاولين مختلفاً بشكلٍ كبير عن النظام المتّبع في الجيش الأميركي. شكّل الجيش لجنة رسمية مع مكاتب لها في المنطقة الخضراء، وهي التي انحصرت مهمتها أساساً في مراجعة طلبات التعويض عن الأضرار، ودفع التعويضات في حال إثبات أن الجنود قد أخطأوا وفتحوا النار على الممتلكات، أو الأشخاص. واجه الجنود الأميركيون الذين اشتُبه بأنهم فتحوا النار على العراقيين المحاكمات أمام محاكم عسكرية. يُذكر أيضاً أن ما يزيد على عشرين جندياً أميركياً واجهوا تهماً بارتكاب جرائم أدت إلى موت عراقيين، وأدين عشرة منهم على الأقل في هذه المحاكمات. لم يكن النظام العسكري مثالياً طبعاً، لكنه وفّر على الأقل طريقاً نحو العدالة. أما طريق العدالة [ذاتها] فقد بقيَ مسدوداً.

لا تحذيرات

مثّلت حادثة قتل شاب عراقي في التاسعة عشرة من عمره على يد الحراس

الأمنيين، وذلك بعد وقتٍ قصير من زواجه، قضية في ذاتها[١]. كان روبرت جاي. كالاهان متحدثاً باسم السفارة الأميركية في العراق. شُغِلَ الرجل ذات يومٍ من شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، في تلخيص مسيرة مهمته، وتوديع مراسليٍ مختلف الصحف ومحطات التلفزة الأميركية، الذين كان كثير منهم يسكنون في مجمّعات سكنية ذات جدرانٍ عالية تتمتع بالحراسة المشددة خارج المنطقة الخضراء. اعتمد كالاهان على شركة بلاك ووتر كي تحمي تنقلاته في أنحاء بغداد، وذلك جرياً على عادة مسؤولي وزارة الخارجية. كان كالاهان وقتئذ عائداً من زيارة أصدقائه في أحد المجمعات التي يسكنها رجال وسائل الإعلام، عندما انعطف موكبه المؤلف من خمس عربات نحو طريق عريضٍ يمر وسط حي المسبح، وهو منطقة تضم مباني مؤلفةً من خمس طبقات من المكاتب، وطبقة سفلية من المحال.

كان محمد نوري حطّاب، الذي يبلغ الثانية والثلاثين من العمر، متوجهاً بسيارته الأوبل في اللحظة ذاتها شمال الطريق. عمل محمد سائقاً لشاحنةٍ تابعة لشركة النفط المملوكة من الدولة، لكنه عمل أيضاً في مهنة إضافية [سائق سيارة أجرة]، وكان حينئذ ينقل راكبين كانا قد صعدا معه في السيارة قبل لحظاتٍ قليلة. تطلع حطّاب أمامه، فرأى موكب كالاهان المؤلف من خمس سيارات تسير مسرعة أمامه من طريق فرعي. بدأ محمد في إبطاء سرعة سيارته من بعد خمسين قدماً من الموكب. سمع الرجل رشقة من الرصاص تنطلق على نحوٍ مفاجئ. شقّت الرصاصات سطح سيارته الأوبل، فأصاب بعضها كتفه، كما شقّت صدر الشاب الذي يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، ياسين علي محمد ياسري، وكان جالساً في المقعد الخلفي، فقُتل على الفور. نجا الراكب الآخر من دون إصابة خطرة. أكمل الموكب طريقه مخلفاً الفوضى وراءه عقب هذا الحادث . أبلغني حطّاب: «لم يعطنا الموكب أي إنذار. كان ذلك هجوماً مفاجئاً». وعلّق أحد مسؤولي السفارة على الحادث بالقول إن مسؤولي السفارة

(١) أدين بالكثير إلى زملائي بورزو داراغاهي، وسعد فخر الدين، وأسماء وجيه، لقاء تقاريرهم عن هذه الحادثة.

قد درسوا وقائع الحادث، واستنتجوا أن موظفَي بلاك ووتر اللذين كانا في الموكب في ذلك اليوم لم يتبعا القواعد المعتادة في إنذار حطّاب للبقاء بعيداً، وأنهما فتحا النار قبل الأوان. أضاف المسؤول إن الموظفَين قد طُردا، وأرسلا إلى الوطن. لم يُخضع الموظفان للمحاكمة قط، ولم يتضح البتة ما إذا كانت وزارة الخارجية قد اكترثت وأعلمت وزارة العدل بنتائج التحقيقات التي أجريت معها. أما بلاك ووتر فقد امتنعت من جهتها عن التعليق.

التقيت خطاباً في ردهة فندق الحمراء المتواضعة، كما جلت برفقته في مسرح إطلاق النار. تطابقت الرواية التي أعطاني إياها عن الحادث مع الرواية التي قدّمها لي المسؤول الأميركي. قال لي حطّاب، ذلك الرجل النحيل، الذي لم يعد قادراً على تحريك يده اليمنى، إنه تعرض لإطلاق النار من الأميركيين ثلاث مرات، وذلك منذ الاجتياح الأميركي الذي حدث في العام ٢٠٠٣. كانت المرة الأولى عندما كان يراقب الاجتياح الأميركي من فوق سطح منزله في النجف، فرآه الجنود الأميركيون وفتحوا النار باتجاهه. أطلق الجنود النار عليه للمرة الثانية عندما كان يقود شاحنة، ومرت بقربه قافلة عسكرية أميركية أطلقت الرصاص المطاطي على زجاج الشاحنة الأمامي، فهشّمته. قال لي إنه في الحالتين اعتذر الجنود الأميركيون إليه عندما اشتكى من طريقة تصرفهم معه.

أخبرني حطّاب بأنه اضطر هذه المرة إلى خوض معركة قانونية بدت بلا نهاية من أجل الحصول على التعويض. يمتلك الرجل، مثله مثل بقية العراقيين، فكرة غامضة عن الفرق ما بين العسكريين والمقاولين. يعتبر حطّاب أن الفريقين يعملان للحكومة ذاتها، وهكذا توجه أولاً إلى لجنة التعويضات في الجيش الأميركي. أبلغه الجيش أنه لم يرسل أية دوريات إلى تلك المنطقة في ذلك اليوم، لذلك لجأ الرجل إلى المحاكم العراقية. أخبره أحد القضاة هناك بوجوب العودة إلى الأميركيين. ظلّ الرجل يتردد طوال أشهر عندما كان في إجازة نقاهته من الإصابة، وكانت النتيجة أن خفّض راتبه إلى النصف، حتى أصبح ٥١ دولاراً.

لم يكن حظ عائلة الياسري بأفضل من حظّ حطّاب، وكان ذلك الراكب

شيعياً يعيش في حي فقير من أحياء النجف. كان ذلك الشاب، الذي تزوج حديثاً، يقوم بجولةٍ في بغداد عندما ركب في سيارة الأجرة مع حطّاب، وكان آنئذ أمام فندق فلسطين. جلس أفراد عائلته في منزلهم المؤلف من غرفتين، والذي يقع في شارع ترابي غير معبّد. قال أفراد العائلة إن مراسلاً صحفياً أخبرهم بأن الياسري قد قتله حراسٌ من شركة أمنية خاصة، وليس الجنود الأميركيين كما أُخبروا من قبل. راحت زهرة رضا، وهي والدة الياسري، تتساءل: «ماذا اقترف ولدي البريء من الجرائم؟»

كان فقراء الشيعة في النجف من بين أولئك الذين رحبوا بالأميركيين بصفتهم محرّرين، وذلك لأنهم عانوا كثيراً تحت حكم صدّام، لكن الاحتلال المترافق مع سفك الدماء المستمر، والفوضى المنتشرة وأعمال العنف، حوّلت الترحيب إلى استياءٍ لا حد له. تسبب قتل بلاك ووتر لذلك الشاب الشيعي في فتح بابٍ جديد للاستياء. قال لي عادل جاسم الذي يبلغ السادسة والعشرين من العمر، وهو صديق العائلة: «عشنا في وسط أجواء الفاقة والقمع في أثناء حكم صدّام، وكنا نتوقع عكس ذلك عندما رحل. أستطيع أن أقول لك إن الوضع بقي كما هو، هذا إن لم يكن قد ازداد سوءاً. جاءت القوات الأميركية كي تحتل بلادنا، ولكي تحقق أهدافها هي. إنهم لا يكترثون للعراقيين».

إذا صح القول إن العراقيين قد عانوا فظائع مقاولي القطاع الخاص [الأمنيين] فإن الصحيح أيضاً أن دافع الضرائب الأميركي قد عانى أيضاً. كان المقاولون الأمنيون من القطاع الخاص من الهواة [المستهترين] عادة. تمحورت معظم الفضائح الكبرى في عملية إعادة البناء حول الشركات الأمنية التي كانت تنشط نهاراً على نحوٍ مفاجئ، وأحياناً بدعم من المسؤولين الأميركيين. قبض مشاة البحرية الأميركية على الحراس الأمنيين لشركة تدعى زاباتا الفلوجة، وذلك بعد أن شكّوا في أنهم أطلقوا النار على بعض الجنود والعراقيين عندما كانوا يجوبون شوارع المدينة وكأنهم يلهون. أطلق سراح المقاولين وطردوا من العراق فيما بعد، لكن بعضهم عاد في وقتٍ لاحق مع شركاتٍ أمنية أخرى. كانت إيرنيز إنترناشيونال شركة في أميركا الجنوبية، وهي التي تحالفت مع آي. هدى

فاروقي، صديق شلبي، من أجل الفوز بعقد تبلغ قيمته ٨٠ مليون دولار من أجل توفير حراس أمنيين لأنابيب النفط في العراق. كشفت عملية تدقيق حسابات أجراها المفتش العام، أن الحكومة قد أدارت العقد بشكل سيئ، وهو الأمر الذي ترك خط الأنابيب عرضةً للهجمات التي شلّت الإنتاج النفطي. تورطت مساعدة جاي غارنر العسكرية في هذه الفضيحة. تعرضت الكولونيل كيم أولسون للتوبيخ، واضطرت إلى الاستقالة من سلاح الجو بعد أن اعترفت بأنها أنشأت الفرع الأميركي لشركة أمنية من جنوب إفريقيا بينما كانت تعمل في سلطة التحالف الموقتة في صيف العام ٢٠٠٣.

اقترن اسم شركة أمنية خاصة بالفساد والفوضى في العراق. كان اسم الشركة وحده يعيد إلى الأذهان صورة الغرب الوحشي: كاستر باتلز. كان هذا التضمين دقيقاً بشكلٍ مقلق.

الغرب المتوحش

يشكل مطار بغداد الدولي الحدّ الذي يفصل المدينة عن المساحات الشاسعة التي تحيط به. يجري نهر دجلة إلى الشرق من خلال قلب المدينة، ويمر في المدينة القديمة التي شهدت ازدهار حضارة عظيمة، كما يقطع بساتين النخيل، والقصور الرخامية التي شيّدها صدّام حسين. أما إلى الغرب وعلى الجهة الأخرى من مدرج المطار الذي يغلب عليه اللون الرمادي، فإن المظاهر المُدُنية تختفي لتظهر مكانها حقول البصل، وأقنية الري التي حفرها المزارعون. أما إلى البعيد فإن المساحات الخضراء تقف أمام الجدران التي تعلوها الأسلاك الشائكة التابعة لسجن أبو غريب، والمدن والبلدات المضطربة التي تنتشر على ضفاف نهر دجلة، وذلك قبل أن تظهر في النهاية المساحات الشاسعة لصحراء العراق الغربية. يُعتبر المطار شكلاً من أشكال القلاع الحدودية، وهو آخر موقع يفصل المدينة عن الأراضي المقفرة التي تنتشر في الآفاق.

تعرّض هذا الحصن المتقدم للاجتياح على يد جيش احتلال يمتلك آلة ضخمة من الدبابات والمدافع. تمكنت دبابات آبرامز أم١ آي١، التابعة لفرقة

المشاة الثالثة من إحداث ثغراتٍ في جدران سور المطار. أما رجال المدفعية فقد دكّوا مساحاته بقذائف المدفعية، وحوّلوا الأبنية الموجودة داخله، التي يحتمي فيها الحرس الجمهوري التابع للجيش العراقي إلى أنقاض[١]. حوّلت قنابل الطائرات المدرَجين الرئيسيين إلى مساحات ملأى بالحفر تتسع الواحدة منها لباص صغير. أما مبنى المطار الرئيسي المطلي باللونين البنّي والأبيض الذي بناه الفرنسيون، ويتألف من خمس طبقات والذي يشبه شبكة مشعاع سيارة، فقد تحوّل إلى كتلة ذات لونٍ أسود. تُرك المبنى من دون كهرباء ومياهٍ جارية. اضطر الموظفون إلى الفرار، أما في الداخل فكانت النوافذ مهشمة، والأسلاك متدلية من السقوف، وكانت الأوساخ تغطي الجدران[٢].

أوكل الجيش مهمة إزالة الأوساخ إلى فرانك هاتفيلد، وهو رجل أمن أشيب الشعر ويشرف على الأمن في إدارة الطيران الاتحادية في واشنطن. تطوّع هاتفيلد للمجيء إلى بغداد من أجل إعادة المطار إلى العمل، لكنه اكتشف أن الوقت يدهمه. أراد جيري بريمر أن يُعاد فتح المطار بسرعة، لأن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أراد أن يُظهر للعالم أن العراق عاد إلى حياته الطبيعية، لذلك خطّط لأن يستقل طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية في يوم ١٥ تموز/يوليو، ولذلك يتعيّن أن يكون المطار جاهزاً في ذلك التاريخ.

يماثل العمل في العراق انشغال المرء بربط سيور حذائه عندما يكون وسط رمالٍ متحركة. تبدو أبسط الأمور في هذه الحالة وكأنها تستغرق الأبدية. لم تتوافر أجهزة الهاتف، ولا أجهزة الكمبيوتر، ولا شبكة إنترنت، كما غاب الموظفون عن أعمالهم. كانت إحدى أهم المهمّات التي تعيّن على هاتفيلد تلبيتها هي إيجاد شخص كي يؤدّي دور مدير الأمن في المطار وتكون مهمته

(١) حاز الرقيب أول بول آر سميث أول وسام شرف. قُتل الرجل عندما كان يحاول إبعاد عشرات الجنود العراقيين الذين هددوا بالتغلب على حفنة من الجنود قرب المدخل الشرقي للمطار.

(٢) Neil King Jr. and Yochi J. Dreazen, "Willing to take a Risk, Security Firm Discovers Big Opportunity in Iraq - Using Army Experience, Custer Battles Is Rare Business Success in Baghdad - A Swimming Pool for Its Employees," *Wall Street Journal*, August 13, 2004, p. A1.

الإشراف على تفتيش الركاب، والحقائب، والقيام بأعمال الدورية في المكان. أبلغ الفريق ريكاردو سانشيز، وهو قائد قوات التحالف، بريمر أن جنوده يقومون بمهمّات واسعة، ولا يستطيعون حراسة المباني والممتلكات الحكومية. أبلغ بريمر رامسفيلد بهذا الواقع، لكن تعذّر إرسال المزيد من الجنود، ليس في ذلك الوقت فحسب، بل حتّى في أي وقتٍ آخر في المستقبل. وجد التحالف نفسه مضطراً، نتيجةً لذلك، إلى أن يستأجر شركاتٍ أمنية خاصة للقيام بهذه المهمة. لم يمتلك هاتفيلد أية خبرة فيما يتعلق بالعقود الحكومية، وهو الذي اعتاد القيام بأعمالٍ غير مكتبية، لذلك أنشأ لجنة كي تختار شركة، ورسم الخطوط العريضة، للمهمة المطلوبة، كما وضع مذكرة على لوحة الإعلانات الموجودة في القصر الجمهوري، حيث ركّزت سلطة التحالف الموقتة، التي أنشئت حديثاً بإشراف أميركي، مركز إدارتها. كانت شركة كاستر باتلز من أوليات الشركات التي لبّت النداء.

كانت كاستر باتلز مؤلفة أساساً في ذلك الوقت من شخصين: سكوت كاستر ومايك باتلز، وهما صديقان أرادا جمع بعض الأموال في العراق. استأجر باتلز سيارة أجرة من عمان إلى بغداد التي وصل إليها من دون أن يمتلك في جيبه مبلغاً يزيد على ٤٥٠ دولاراً. سمع الرجل الذي يحمل وجه طفل، ويتصرف بتهذيبٍ زائد، حديثاً عن الحاجة إلى رجال أمنٍ في المطار في أثناء تجواله في الممرات ذات الأرضية الرخامية البيضاء والسوداء للقصر [الجمهوري]، ذلك البناء الواسع الذي يستلقي على ضفاف دجلة. اتصل باتلز بصديقه كاستر، الذي كان يعمل في الولايات المتحدة، وذلك ما إن علم بوجود فرصة للفوز بعرضٍ عمل. أمضى الرجلان يومين من العمل المحموم وضعا خلالهما عرضاً طموحاً يتضمن توظيف حراسٍ، واستئجار آلات تفتيش الحقائب، وإقامة نقاط تفتيش تُستخدم فيها الكلاب والآلات الكاشفة للقنابل، وكل ذلك في فترة أسبوعين، أي في فترةٍ زمنية أسرع من الشركات الأمنية المتنافسة معهما.

مزجت الخطة الأدرينالين، والجرأة، والطموح الأعمى. كان كاستر وباتلز مفلسَين في ذلك الوقت. استنفد الرجلان بطاقتَي ائتمانهما إلى الحد الأقصى،

وحصلا على قرضَين مقابل رهن منزليهما، وسحبا مبالغ من حسابَي تقاعدهما، وأغرقا نفسيهما بديون بلغت ٥٠ ٠٠٠ دولار[١]. اضطر كاستر أيضاً إلى استقراض مبلغٍ نقدي من أحد أصدقائه كي يدفع ثمن تذكرته جواً إلى بغداد[٢]. لم تمتلك شركة كاستر باتلز أسلحة ولا محاسبين، ولم يمتلك أي من الرجلين خبرة في أمن المطارات. تنافس الرجلان مع شركاتٍ سبق لها أن نفذت مهماتٍ في العالم أجمع مثل، داينا كورب انترناشيونال، وآرمور غروب انترناشيونال المحدودة، وهي شركة بريطانية[٣]. لم يسبق لكاستر باتلز أن فازت بعقدٍ مع الحكومة من قبل[٤].

لم تقف تلك الحقائق عائقاً أمام الشركة. كان هاتفيلد يائساً كي يبدأ العمل، في حين وعدت كاستر باتلز بالبدء بهذه المهمة في وقتٍ أسرع من كل الشركات الأخرى. لم يُظهر هاتفيلد أنه يمتلك شكوكاً في شأن هذه الشركة. وقّع الرجل في الأول من تموز/يوليو عقداً مع كاستر باتلز تبلغ قيمته ١٦,٨ مليون دولار. لم يفقد الرجل ثقته بالشركة، حتى بعد أن كشف باتلز بعد مضي عدة أيام أن القرض الموعود للشركة لم يتحقق. وعد هاتفيلد بالمساعدة، وذلك مع اقتراب موعد رحلة بلير.

أبلغ هاتفيلد باتلز عندما وقفا خارج القصر الرئاسي وسط حرارة تبلغ مئة درجة [فهرنهايت]: «أعطِني فكرة عن المبلغ الذي تريد إنفاقه، ولماذا. تحرّك

(١) تستند معظم التقارير الواردة في هذا القسم إلى الوثائق، والرسائل، ورسائل البريد الإلكتروني، التي تضمها الدعوى المسمّاة United States Ex.REL. DRC Inc v. Custer Battles, LLC, إلى محكمة مقاطعة أميركية، وتحديداً محكمة المقاطعة الشرقية من فرجينيا؛ تقرير أعدته وزارة الدفاع، مكتب المفتش العام للتحقيقات الجرمية المتعلقة بالدفاع، والذي يحمل رقم 200400237A-06-NOV-2004-60DC-E0 بالإضافة إلى مذكرة تعليق خدمة الوثائق المرفقة بها من سلاح الطيران الأميركي بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٤.

(٢) Pete Baldwin statement in U.S. Air Force suspension file. Author copy.

(٣) Ibid.

(٤) رسالة من المحامي الذي عيّنته كاستر باتلز، وهي محفوظة في ملف مذكرة تعليق الخدمة، والتي يحتفظ المؤلف بنسخة عنها.

من فضلك بأسرع ما يمكنك. أضاف هاتفيلد بعصبية وهو يدخن سيجارة: «أعدك بأنني لن أخذلك أبداً».

روى باتلز الحادثة فيما بعد ضاحكاً: «كانت تلك عبارةً تقنية تعبّر عن الوضع الذي كنت أمر به حينئذ»[1]. نزل هاتفيلد بعد مرور أيامٍ قليلة إلى أحد دهاليز القصر، وتناول رزماً تحتوي على ملايين الدولارات من فئة المئة دولار. وضع الرجل بعض هذه المبالغ في صناديق كرتون قديمة كانت تُستخدم سابقاً مواد تموينية للجيش. ثمّ سلّم هذه المبالغ إلى باتلز [2] الذي أعرب فيما بعد عن دهشته لأن تسلّم إيصالاً مكتوباً بخط اليد من دوغ غولد، وهو زميل هاتفيلد، وأبلغه أن لا يهتم بشأن المعاملات الرسمية، وقال لباتلز: «سنكمل عملية العقد فيما بعد»[3].

سلّم هاتفيلد مبلغ مليونَي دولار إلى باتلز.

غدت كاستر باتلز قصة النجاح التجارية الكاسحة في العراق على مدى السنة التالية، كما أضحى سكوت كاستر ومايك باتلز رجلَين من ذهب، وهما لا يزالان في الثلاثينيات من عمريهما، قد خاطرا بالكثير، وربحا الكثير من الأموال. فاز الرجلان بعقدٍ لاستبدال الدنانير التي تحمل صورة صدّام بعملةٍ جديدة، وبعقدٍ آخر يتضمن حراسة أبراج الطاقة الكهربائية، وحتى بعقدٍ آخر من أجل تأمين شحنة من الأزياء العسكرية للجيش العراقي الجديد. وصل الأمر بهذا الثنائي إلى افتتاح شركة طيران أطلقا عليها اسم فلاينغ كاربيت (البساط الطائر)، تكون مهمتها نقل الركاب والأموال النقدية من العراق وإليه.

بدا أن لا نهاية لمشاريع هذين الرجلين، وراحا يتحركان وكأنهما طالبان

(١) *United States Ex. Rel. DRC Inc. v. Custer Battles, LLC.* Michael Battles, October 2005 deposition.

(٢) Interview, FAA official, March 2005.

(٣) مقابلة مع مايك باتلز محفوظة في ملف مذكرة تعليق الخدمة في سلاح الطيران الأميركي، يحتفظ المؤلف بنسخة عنها.

يتنافسان في دورةٍ إبداعية لمعهد تجاري متخصص. أراد الرجلان أن يقتحما عالم تربية الروبيان، والقروض السكنية، وأن يؤسسا شركة للعناية بالجلد تتخصص في صناعة مواد التجميل الخالية من شحوم الخنزير، أو الكحول، وذلك جرياً مع التقاليد الإسلامية. كلّفت وكالة الاستخبارات المركزية شركة كاستر باتلز القيام بمهمةٍ غريبة، وتعاقدت معها فيما يسمى «عقداً أسود» يتضمن شراء سيارات عراقية عادية، ثم تجهيزها سراً بدروعٍ مقاومةٍ للرصاص. استخدمت الوكالة سيارات المرسيدس السوداء، وسيارات بي. أم. دبليو، وسيارات أجرة أخرى من أجل التجوال خفيةً في البلاد بحثاً عن صدّام حسين[1]. وجد باتلز لنفسه متسعاً من الوقت كي يؤلف كتاباً يتحدث عن خطة للاستفادة من الأزمات، وأعطاه عنوان دماء في الشوارع: اغتنام الفرص في أثناء الأزمات.

جمع كاستر وباتلز ثروة هائلةً في وقتٍ قصير جداً. ارتفعت مداخيل الشركة مما دون ٢٠٠,٠٠٠ دولار في الشهور الستة الأولى من العام ٢٠٠٣، إلى ٣٢ مليون دولار في النصف الثاني منها، وهي نسبة نمو تفوق نسبة نمو غوغل إنك في أيامها الأولى[2]. فازت الشركة بعقودٍ بلغت قيمتها ١٠٠ مليون دولار، ووضعت خططاً للفوز بعقود تبلغ قيمتها ضعف هذا المبلغ في السنة التالية. قال باتلز إنه حصل على ثلاثة ملايين دولار كرابت. تحوّل الشريكان إلى شخصيتين مفضلتين عند وسائل الإعلام، وأعطى الرجلان أحاديث عن تجارة الأمن الخاص في القناة التلفزيونية العامة. يذكر أن لا أحد غيرهما في ذلك العالم المغلق يرد على مكالمةٍ هاتفية. ظهر باتلز مراراً على شاشة شبكة فوكس نيوز

(١) Interview, Pete Baldwin, January 2005.

(٢) رسالة من محامي كاستر باتلز في ملف مذكرة تعليق الخدمة، الذي يحتفظ به الجيش الأميركي، والذي يحتفظ المؤلف بنسخةٍ عنها. ساهمت شركة غوغل المحدودة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي في شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٨، وقدّمت دفعة ثانية بمبلغ ٢٥ مليون دولار بعد تسعة أشهر. يتوافر بتاريخ غوغل التجاري موقع: http:// www.google.com/int/en/corporate/history.html.

بصفته خبيراً أمنياً، كما ظهرت صور الرجلين على صفحات وول ستريت جورنال الأولى[١].

ليس المدهش في الأمر الوتيرة السريعة لنمو الشركة، لكنْ نشوؤها في ذاته. فازت كاستر وباتلز بعقودٍ حكومية حتى عندما اعتبرها عدد متزايد من مسؤولي التحالف غير مؤهلة، وعاجزة، أو حتى مسيئة إلى القوانين. شك أكثر من ستة من كبار مسؤولي الحكومة الأميركية في أن الشركة تمارس نوعاً من التلاعب في أعمالها، وذلك في أثناء الأشهر الستة الأولى من عملها في العراق. وصل الأمر بأحد الجنرالات المتقاعدين إلى اعتبار خدمات كاستر باتلز سيئة، وحتى إلى درجة أنها تهدد حياة الجنود الأميركيين، وذلك في حالةٍ واحدة على الأقل. قال الجنرال هوغ تانت، الذي اضطر إلى استخدام شاحنات الجيش، والجنود، للحلول محل الشاحنات المتداعية التي قدمتها كاستر باتلز من أجل نقل الأموال في أنحاء العراق[٢]. لم تضع الشركة نصب أعينها حماية الجنود، أو نشر الاستقرار في العراق، بل اقتصر هدفها على كسب أكبر قدرٍ ممكن من المال لشريكيها المؤسسين. يمكننا اعتبار كاستر وباتلز بطلَين في هذا المجال.

مهمة فدائية

اندفعت كاستر وباتلز إلى اغتنام الفرصة التي وفرها أول صيفٍ من معمعة الاحتلال. كان باتلز مرشحاً جمهورياً عن رود آيلاند، لكنه فشل في انتخابات الكونغرس. عمد الرجل في خلال شهر بعد خسارته حملته الانتخابية في العام ٢٠٠٢، إلى الاستفادة من ارتباطاته السياسية كي يشكّل شراكة مع كاستر، صديقه القديم منذ أيام الجيش، والذي يمتّ بصلة قرابة بعيدة إلى الجنرال السيّئ السمعة. لم يخشَ الشريكان من تأثير ذكريات بيغ هورن، فأقدما على إطلاق اسم كاستر باتلز على شركتهما الجديدة. تفيض مهنة الأمن الخاص

(١) King and Dreazen, "Willing to Take a Risk".

(٢) *United States Ex. Rel. DRC Inc. v. Custer Battles, LLC.* Hugh Tant, October 2005 deposition.

بالمرتزقة والجنود المتقاعدين الذين يبحثون عن الثروة بعد أن خدموا في الأنحاء المظلمة والخطرة من العالم. رأى كاستر وباتلز نفسيهما بمنظار آخر. كانت مهنتهما حلاً علاجياً في عالم البنادق المستأجرة [المحاربين المستأجرين]. لم يكن موظّفو شركتهما من رعاة البقر. يدعي باتلز أنهم من «ذوي القبعات الخضر يحملون درجات ماجستير في إدارة الأعمال»[1]. وهدف هؤلاء أن يصبحوا سادة عالمٍ من الفوضى.

أراد الرجلان أن يشخّصا المزج بين غرفة المدراء وميادين المعارك. كان باتلز مثال الرجل الهادئ والودي، المسؤول عن استخدام علاقاته السياسية كي يفوز بالعقود الحكومية. أمضى الرجل ست سنوات في الجيش، واستطاع الوصول إلى رتبة نقيب، وذلك قبل أن يلتحق بوكالة الاستخبارات المركزية، حيث عمل خارج البلاد كي يوظف عملاء سريين. تنقّل من بعد في وظائف عديدة، حتى إنه عمل ذات مرة كمحترفٍ في مهنة امتطاء الثيران[2]. عاد في نهاية الأمر إلى موطنه في رود آيلاند، وقرّر أن يخوض انتخابات الكونغرس التي جرت في العام ٢٠٠٢.

خاض باتلز حملته الانتخابية بعد أن تعهّد باستعادة الشرف إلى العمل الحكومي. وتألّف فريق عمله من مساعدين سابقين للسيناتور لينكولن شافي، بالإضافة إلى أنه اجتذب اهتمام كبار النافذين في الحزب الجمهوري. أما حاكم ميسيسيبي، ورئيس اللجنة القومية في الحزب الجمهوري، هايلي هاربور فقد ساهم بالتبرع لحملته. نجح باتلز أيضاً في نيل دعم السيناتور عن ولاية أريزونا جون ماكاين [الذي نال ترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية]. تميّزت حملة باتلز الانتخابية بتنوعها حتى لكأنها قطعة حلوى من صنع أميركانا: بالونات الهيليوم بألوانها الحمراء، والبيضاء، والزرقاء، وبتقديم سندويشات النقانق للجمهور، وعروض المهرّجين للأطفال. ساعد كاستر صديقه باتلز في

---

(١) Michael Corkery, "Newport Man Out to Strike. It Rich in Iraq," *Providence Journal*, January 25, 2004, p. A1.

(٢) King and Dreazen, "Willing to Take a Risk".

تنسيق أكثر أعمال الحملة إثارةً، وذلك عندما سار خمسة وخمسين ميلاً، وهي المسافة التي تمثّل طول المنطقة الانتخابية الأولى في رود آيلاند. ارتدى ذلك الرجل النحيل الذي تخرج في جامعة ويست بوينت، ويضع نظارات، ملابس كاكية وسترةً زرقاء وسط الحرارة الشديدة التي لا تطاق(1). خسر الرجل الدورة التمهيدية على الرغم من كونه المرشح الذي يحظى محلياً بدعم الحزب الجمهوري، فخسر أمام مرشحٍ جمهوري أشد منه محافظة بنسبة ٤١ بالمئة مقابل ٢٥ بالمئة.

كان كاستر الدماغ المفكّر في الماكينة الانتخابية، ويتميز بأنه الأكثر دهاءً وتحفّظاً. أمضى عقداً كاملاً من السنين في الجيش قبل أن يتركه كي يلتحق بجامعة جورجتاون. وحصل هناك على درجة الماجستير في العلاقات الدولية. يتميز كاستر بعينيه الضيقتين، وأنفه الذي يتجه إلى الأعلى. وإذ شعر بأنه ملّ نمط حياته الذي اتّبعه بعد خروجه من الجيش، عمل في مجال تقديم الاستشارات الأمنية لمؤسسة لا تستهدف الربح تدعى ريليف سوليوشنز، بالإضافة إلى شركة أخرى تدعى سكاي استراتيجي كونسلتينغ، وهما منظمتان تعملان مع منظمات الإغاثة الإنسانية في أماكن مثل أفغانستان. قدّم الرجل نصائحه كذلك إلى شركات الموارد المائية في مجال أفضل الطرق لحماية مصادر المياه من هجمات الإرهابيين. واعتاد أن يفاخر بعلاقات باتلز السياسية، على الرغم من كونه ديموقراطياً، حتى إنه أبلغ محقّقاً جنائياً ذات مرة بأنّ لباتلز علاقاتٍ وثيقة بالبيت الأبيض.

كان العقيد ريتشارد بالارد من الجيش الأميركي، أول من شكّ في وجود مشاكل في شركة كاستر وباتلز، وفي العقد الأمني للمطار. وكان بالارد، هذا الرجل النحيل ذو الوجه الشاحب والعينين القاتمتين النفاذتين المفتش العام للفيلق الخامس في الجيش، كما عبر الخط الفاصل للعراق في اليوم الثاني من الاجتياح الأميركي. كان الرجل المراقب المعيّن للتحالف برمّته، بالإضافة إلى

(1) Michael Corkery, "Battling for Voters, One Mile at a Time," *Providence Journal*, August 14, 2002, p. B1.

كونه أعلى محقق للجيش الأميركي في العراق. أراد كبار المسؤولين في البنتاغون أن يدخل بالارد باكراً إلى منطقة القتال كي ينبّه الجنود، ويدفعهم إلى السلوك الصحيح.

وصلت مهمة جاي غارنر إلى نهايتها، واستعدّت الولايات المتحدة لاحتلالٍ طويل وأشمل للعراق، فتوسعت عندئذ مهمة بالارد كثيراً، فانتقل من الإشراف على نحو ٤٣٠٠٠ جندي تابعين للفيلق الخامس، إلى الإشراف على ١٩٦٠٠٠ جندي يخدمون في قوات التحالف المشتركة السابعة، وهذا هو الاسم الذي أطلق على القوات المشتركة لمختلف البلدان. تغيّرت الميزانية التي كان على بالارد أن يراقبها من ٦٥ مليون دولار إلى ٢,٥ مليار دولار، لكن فريق عمله كان مؤلفاً من ثمانية أشخاص فقط. تميّز شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيو بنشاطٍ كبير في منح العقود. وقد قلق هنا الفريق سانشيز، قائد القوات الأميركية البرية، من احتمال وقوع أعمال غشٍ وخداع [في هذه العقود]، فعمد إلى إصدار أمرٍ خاص إلى بالارد كي يحقق في عشرات العقود التي مُنحت إلى الشركات الأمنية الخاصة. تركز انتباه بالارد فوراً على كاستر باتلز. تغيّرت الأمور في المطار نحو الأسوأ، وذلك بعد مضي أيامٍ فقط على توقيع باتلز عقداً مع هاتفيلد بقيمة ١٦ مليون دولار. أقدم المتمردونً في مطلع شهر تموز/يوليو على مهاجمة المطار بقذائف الهاون، ونيران رشاشات AK-47، وهكذا تبخرت آمال فتح المطار في وقتٍ سريع. انتفت مع هذه الهجمات أيضاً الحاجة إلى معظم الأعمال التي تضمنها العقد مع كاستر باتلز، وهو العقد الذي تضمن أعمالاً مثل استئجار آلات [أو أشخاصٍ] لتفتيش حقائب المسافرين.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها بالارد هي مراجعة العقد ذاته. دُهش الرجل لما اكتشفه فيه. تألف العقد من صفحتين، كما أرفق بالعرض الأساسي الذي كتبته الشركة، بالإضافة إلى إشارة إلى ملحق A ، لكن بالارد لم يتمكن من إيجاد هذا الملحق. أبلغني بالارد: «كان باستطاعة ابني، أو ابنتي، التي هي في الصف الخامس أن تكتب هذا العقد، لأنّه كان عقداً سطحياً، كُتب على عجل، ومضحكاً أكثر من أي عقدٍ آخر رأيته في حياتي». يتعيّن أن نأخذ في

الاعتبار أن هاتفيلد، الذي حرّر العقد الأساسي، لم يمتلك أية خلفية في شؤون العقود الحكومية، وذلك النقيب في الجيش الأميركي الذي كان مسؤولاً عن الإشراف على الدفعات التي تُدفع لمصلحة كاستر باتلز لم يتولَّ مثل هذه المسؤولية من قبل. صرّح باتلز فيما بعد أن الشركة نفسها كتبت النسخة الأساسية للعقد، ثم أرسلت نسخةً إلى سلطة التحالف الموقتة.

تزايدت مخاوف بالارد عندما شاهد الطريقة التي تعمل بها الشركة. نصبت كاستر باتلز نقطة تفتيش خارج المطار، أي في مساحة تمتد عبر اثنين وثلاثين ألف آيكر. وكان في مواجهة المطار مباشرة حي يضم منازل من طبقتين باللون البني الشاحب، وهي المنازل التي يمتلكها ضباط سابقون في جيش صدام. سمع بالارد في أثناء عملية تفتيشٍ كان يقوم بها في شهر تموز/يوليو أصوات الرصاص تنطلق من الحي المجاور. افترض الرجل أنها طلقات الابتهاج التي تنطلق تكراراً في بغداد، وافترض أن عدداً من الشبان يلهون بإطلاق الرصاص نحو المطار كي يُظهروا جرأتهم.

اقترب بالارد من نقطة التفتيش، وسرعان ما رأى موظفين يعملان لمصلحة كاستر باتلز يزحفان بمحاذاة السياج الفاصل، ويتجهان نحو المنازل التي انطلقت منها أصوات الرصاص في البداية. ارتدى الرجلان ملابس قتالٍ سوداء، وحملا معهما حمّالات ذخيرة، بالإضافة إلى طلاء التمويه الذي وضعاه على وجهيهما. أما في نقطة التفتيش نفسها، فإن موظفاً آخر يعمل لمصلحة كاستر باتلز كان يطلق الرصاص من بندقية أم ١٦ في الهواء، وذلك على ما يبدو كي يمنع استئناف إطلاق النيران. أدرك بالارد أنه يشاهد عملية فدائية يقوم بها رجال من الحرس الخاص على حفنة من المراهقين العراقيين. أمر بالارد بإيقاف الهجوم على الفور، لأن القانون الدولي يمنع الشركات الأمنية الخاصة من شن عمليات عسكرية هجومية.

قال بالارد: «اعتبرت أن هذا هو وضع خطر جداً. قلت لهم إنكم تعرضوننا جميعاً إلى الخطر». رد موظفو كاستر باتلز بهز الأكتاف.

أعلام حمراء

ركّز بالارد انتباهاً أكثر على شركة كاستر باتلز بعد حادثة نقطة التفتيش، وعلى الخصوص بعد أن تسلمت الشركة محطة دي في المطار، وحولتها إلى مركز عملياتها[1]. أقدمت هذه الشركة على بناء بركة للسباحة، وجهزت مبانيها بأجهزة تكييف الهواء، وربطت مركزها بشبكة الإنترنت، هذا في وقت كان الجنود الأميركيون ينامون في الخيَم. استطاعت الشركة القيام بكل هذه الأعمال بفضل أموال الحكومة التي انهالت عليها.

تحدّث بالارد في إحدى جولات التفتيش عن مجموعة من رجال كاستر باتلز الذين كانوا يفتشون السيارات المتوجهة إلى المطار. قال لي إن كل الرجال الموجودين أخبروه بأنهم لم يتلقّوا تدريباً قبل دخولهم إلى العراق، لا على الأسلحة ولا على المعايير التي يتوجب عليهم اتباعها بصفتهم مقاولين أمنيّين تابعين للقطاع الخاص. كان بعض هؤلاء الرجال من الجورخا، أي من الحرس النيبالي الذين تدربوا على يد الجيش البريطاني، وكانت شركة كاستر باتلز قد أغرتهم بالانضمام إليها بعد أن كانوا يعملون مع شركة أمنية أخرى مكلفة حماية المنطقة الخضراء. لم يكن أي من هؤلاء الرجال يحسن التحدث بالعربية، كما لم يكن معهم مترجمون من أجل اختبار السائقين الذين كان معظمهم من العراقيين، والذين لا يتقنون الإنجليزية، أو النيبالية، طبعاً.

لم يلاحظ بالارد وجود فرق الكلاب، من أجل البحث عن احتمالات وجود متفجرات، في أثناء جولاته التفتيشية العشرين التي قام بها. أخبرني أنه شاهد ذات مرة موظفي كاستر باتلز يشيرون، بكل بساطة، إلى سائقي الشاحنات بالتقدم إلى داخل المطار من دون أن يزعجوا أنفسهم بتفحص صناديق هذه الشاحنات. سأل رجال كاستر باتلز عما يجري، فقيل له إن بريمر أمرهم شخصياً بالإسراع في إدخال الشاحنات، وذلك بعد أن شاهد السفير ازدحام

(١) Interview, Frank Willis, January 2005.

السير. أبلغ بريمر بالارد فيما بعد بأنه لم يصدر قط مثل هذا الأمر. قال بالارد: «كدت أجن لهذا التصرف. كانوا يفعلون هذا من عندهم».

شعر بالارد بالغضب الشديد، فطلب فرصةً من أجل تفتيش مركز إدارة كاستر باتلز. رفض الموظفون إعطاءه الإذن بالدخول. طلب الرجل عندئذٍ تفتيش بيوت الكلاب التابعة للشركة، لكن حراس كاستر باتلز المسلحين منعوه. توجه بالارد عند ذلك إلى سانشيز، القائد المسؤول، فحصل منه على توجيهات خاصة تقضي بالسماح له بالوصول إلى مجمّع كاستر باتلز. أصرّ كاستر على الرفض مع ذلك، وأبلغ بالارد بأنه لا يتمتع بالسلطة التي تخوّله التحقيق لأنه يعمل لمصلحة الجيش، بينما العقد الذي وقعته الشركة كان مع سلطة التحالف الموقتة.

سأل بالارد: «إذا كنت أنا لا أمتلك سلطة مراجعة عقد شركتك، إذاً من يمتلك هذه السلطة»؟.

أبلغه كاستر: «لا أحد».

أوصى بالارد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، بإيقاف العمل بعقد كاستر باتلز، لكن قبل أن يتمكن الرجل من تطبيق توصيته هذه انكشفت فضيحة سجن أبو غريب. لم تتسرب هذه الفضيحة إلى وسائل الإعلام مدة عدة أشهر، لكن بالارد خصّص كل أوقات عمله لمراجعة تقارير التحقيقات التي تحدثت عن إساءة معاملة السجناء. عانى بالارد بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر مشاكل صحية، فأرسل إلى ألمانيا للمعالجة. لم يأخذ الرجل في النهاية أي إجراء بحق الشركة، وهكذا تمكنت كاستر باتلز في النهاية من التملّص من المحاسبة.

تابعت كاستر باتلز حراسة المطار حتى شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، أي إلى حين منحت سلطة التحالف عقداً جديداً إلى شركةٍ أخرى. عاد دوغ غولد، الذي كان مشاركاً في اللجنة التي اختارت كاستر باتلز منذ البداية، من جولة في المطار. أعطى غولد بعد عودته رسالة توصية مشرقة إلى مسؤول وزارة

الدفاع الذي كان يفكر في منح الشركة عقداً آخر، على الرغم من أنها تعرضت للانتقاد مراراً. كتب غولد يقول: «إن كاستر باتلز هي واحدة من أفضل الشركات التي تعاملت معها خلال ٣٤ سنة من عملي الحكومي». أضاف غولد إن مسؤولاً أميركياً لم يسبق له أن تحدث علناً عن القضية، كان على علم بالشائعات التي سرت حول كاستر باتلز، على الرغم من أنه لا يمتلك معلومات محددة. قال ذلك المسؤول الأميركي: «لم يجرِ رفع أي شيء يماثل علماً أحمر».

زرت بالارد في منزله الكائن في إحدى الضواحي في فرجينيا في أحد الأيام المثلجة من شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، وذلك بعد أن تقاعد حديثاً. قال لي إنه آسف لأنه لم يستطع أن يفعل المزيد. حضّر الرجل قائمة «بالدروس المستقاة» من فترة خدمته في العراق، وذلك كما يفعل أي ضابط عسكري ملتزم. وقال لي: «كانت تلك بيئة فريدة في نوعها، وظهرت على عجل من دون تخطيط مناسب، أو وضع حلول للمشاكل المحتملة. طُلب من الجيش أن يقوم بمهماتٍ عديدة بعد انتهاء القتال، وهي مهمات لم يتوقع القيام بها، ولا تدرب عليها، وحتى إنه لم يكن مجهزاً لتنفيذها».

سألته رأيه في كاستر وباتلز، فاكتفى الرجل بالاستنتاج بأنهما كانا «فنانَين فاسدَين».

أضاف الرجل: «أرى أنهما توجّها إلى بغداد على أمل الحصول على شيء من الإثارة. ظنا أن أبواب البلاد مفتوحة، ولا من رقيبٍ وحسيب». كانا على حقّ في ذلك.

شاحنات صالحة للعمل

ما إن فازت كاستر باتلز بعقد المطار حتى ضمنت لنفسها مهمة أخرى تتعلق بالمساعدة على التخلص من عملة العراق القديمة التي تحمل صورة صدّام حسين، وأن تستبدلها بعملةٍ مطبوعةٍ حديثاً. وجد الرجلان نفسيهما مرةً أخرى

في خضم إحدى أكبر المهمات في العراق. استدعت المهمة من الناحية اللوجستية زيارة مئتي مصرف، أو نحو ذلك من المصارف العاملة في العراق، وسحب كل دينار من التداول. بلغت الحصيلة ١٣٠٠٠ طن من الورق، وهي كمية تكفي لأن تلفّ الأرض ٣٢ مرة، فيما لو وضع كل دينار أمام الآخر[١]. توجّب على قوات التحالف في الوقت ذاته أن تنقل عن طريق الجو ٢,٤٠٠ طن من الدنانير الجديدة لكي تعيد توزيعها في أنحاء العراق. خطط لهذه العملية أن تستغرق ثلاثة أشهر، وأن تتم في منطقة قتالية متزايدة الخطورة.

كان من المفترض أن تبني كاستر باتلز معسكرات من أجل إسكان العاملين في مراكز المشروع الثلاثة، أي في الموصل، والبصرة، وفي مطار بغداد. وكان من المفترض أيضاً أن تُحضر الشركة شاحنات بحمولة خمسة أطنان، وذلك من أجل نقل الأموال في أنحاء العراق. وسبق أن وقّعت كاستر باتلز اتفاقية مع حكومة التحالف تصل قيمتها إلى ٩,٨ ملايين دولار في ٢٧ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣. عبّر الفريق الذي يمثّل قوات التحالف عن سخطه في الشهر التالي. لم تلتزم كاستر باتلز المواعيد النهائية لإقامة المعسكرات، وكان الطعام الذي تقدّمه الشركة دون المستوى المطلوب، كما تعطل ما يزيد على نصف الشاحنات التي قدّمتها الشركة. اشتكى المقاولون الفرعيون الذي يؤمّنون الاتصال بشبكة الانترنت وخدماتٍ أخرى، من أنهم لم يقبضوا أموالاً لقاء خدماتهم[٢]. وكانت الحجرات المعدّة لإيواء العمال مزدحمة جداً بحيث إنّ سلطة التحالف بدأت بالقلق تحسباً لوقوع مشاكل صحية[٣].

استدعى مسؤولون في التحالف كاستر وباتلز إلى عقد اجتماع معهما في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك من أجل بحث أسباب التأخير في العمل. كان

(١) Hugh Tant, interview by Mark Gribbin, United States Institue of Peace, October 22, 2004.

(٢) Internal memo from Coalition Provisional Authority. Author copy.

(٣) Ottenbreit memo, Defense Criminal Investigative Service Case #200400237A-06-NOV-2004-60DC-E0. Author copy.

الاجتماع عاصفاً. لاحظ باتلز، وعن حق، أن حجم المهمة قد توسع كثيراً، وأنها تتطلب عمالاً أكثر ومواد أكثر. اتهم الرجل سلطة التحالف بتغيير شروط العقد، وبعدم دفع الزيادات التي لا مهرب منها. جادل الرجل بأن كاستر باتلز «فعلت الكثير» من أجل الحكومة، وأضاف أنه يطالب الحكومة برسالة اعتذار رسمية لقاء الانتقادات التي طالت أداء الشركة(١).

اتهم مسؤولو التحالف من جهتهم شركة كاستر باتلز بالتقصير في أداء المهمة. قال هوغ تانت، وهو جنرال متقاعد أشيب الشعر ومسؤول عن تبديل العملة، في إحدى مراحل الاجتماع إن الشاحنات التي استوردتها الشركة من سوريا أخذت تتعطل الواحدة تلو الأخرى. أضاف إن هذه الشاحنات كانت أصغر من أن تقوم بالمهمة، وإن كوابحها لا تعمل بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى أن عجلاتها كانت رديئة. وصف تانت الوضع بأنه «مروع» برمته، وقال إنه اضطر إلى الاتصال بالجنرالات الموجودين في العراق، وكان يعرفهم أيام كان في الخدمة العسكرية، وأن يلح عليهم كي يعيروه الشاحنات العسكرية، وذلك كي يعوض النقص الحاصل نتيجة شاحنات كاستر باتلز المعطلة. شرح أيضاً أن هذه القوافل كانت تتعرض لإطلاق النار في كل أنحاء البلاد، وقال إن الجنود الأميركيين يتعرضون للأذى من دون موجب، وذلك لأن كاستر باتلز قدّمت شاحنات معطلة.

وقف كل من كاستر وباتلز احتجاجاً على كلامٍ كهذا، وهدّدا بالانسحاب من الغرفة، والتوقف عن العمل، وهو الأمر الذي يعني فترة خطيرة من التأخر في كل شيء.

أبلغ تانت الرجلين: «أريد الحصول على شاحنات صالحة للعمل».

رد أحد الرجلين على الفور: «طلبتَ شاحنات. لا يهم ما إذا كانت صالحة للعمل أم لا»(٢).

---

(١) Ibid.

(٢) *United States Ex. Rel. DRC Inc. v. Custer Battles, LLC*. Hugh Tant, October 2005 deposition.

لاحظ جيف أوتنبريت، وهو أحد المستشارين الذين عملوا في المشروع، أن كاستر وباتلز تركا ورقة مطبوعة عن ملف «إكسّل» على الطاولة، وذلك بعد انتهاء الاجتماع. أظهرت هذه الورقة المطبوعة أن كاستر باتلز كانت تتقاضى أرباحاً بطريقةٍ مصطنعة. وأظهرت الورقة أيضاً أن الشركة قدّمت فاتورة للحكومة تبلغ قيمتها ١.٢ مليون دولار لقاء عملٍ يساوي ٩١٣ ٠٠٠ دولار ـ أي إن الشركة عمدت إلى تقاضي ربحٍ مضاعف، وهو الربح الذي كان من المفترض أن تكون نسبته ٢٥ بالمئة. اشترت كاستر باتلز، على سبيل المثال، كاميرا رقمية بمبلغ ١٠٠ دولار وتقاضت من التحالف مبلغ ٤٠٠ دولار عنها. اشترت الشركة أيضاً طابعةً بمبلغ ٣٦٥ دولاراً، لكنها تقاضت ١٠٠٠ دولار عنها. ابتاعت الشركة أيضاً شاحنة بصندوق مسطح بمبلغ ١٨ ٠٠٠ دولار، لكنها كلّفت الحكومة مبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار[1]. أقدم أوتنبريت، الذي يعمل محاسباً لدى بيرنغ بوينت، على وضع هذه المعلومات في تصرّف المحققين الجرميين. شكّلت هذه الوثيقة إدانة دامغة، وما لبث وليام «بيتي» بالدوين، وهو موظف كاستر باتلز المسؤول عن مشروع تبديل العملة، أن استقال من عمله بعد أسابيع قليلة، وذلك بعد اجتماعٍ مع مسؤولي التحالف، ثم مشى إلى ردهة القصر الجمهوري، واتجه إلى حيث يجلس المفتش العام في البنتاغون أمام طاولته. بدأ الرجل هنا بوصف تلك الخطة المعقدة التي تهدف إلى غش الحكومة.

قال بالدوين الذي أمضى عشرين سنة في صناعة البناء، إن كاستر تحدّث تكراراً عن نيّته رفع الحد الأعلى للربح الذي سمح به عقد تبديل العملة. ضغط التحالف على كاستر باتلز من أجل إظهار إيصالات المشتريات، فعمدت الشركة إلى إنشاء عدة شركاتٍ في بلدان أخرى، وعلى الخصوص في جزر غراند كايمان، بما فيها شركة تدعى أم. تي. هولدنغ كوربورايشن. طُلب من موظفي هذه الشركات عدم الإفصاح عن هذه الشركات للتحالف. استخدمت كاستر باتلز هذه الشركات من أجل تحرير عقود إيجاراتٍ مزيّفة، وفواتير تحوي أسعاراً

(١) Iraq Currency Exchange Spreadsheet, Defense Criminal Investigative Service Case # 200400237A-06-NOV-2004-60DC-E0.Author copy.

مرتفعة، وبطريقة مصطنعة. قدّمت كاستر باتلز هذه الفواتير المزيّفة إلى التحالف كي تقبض قيمتها، وكي ترفع من قيمة أرباحها. اكتشف أحد المحققين أن عنوان إحدى الشركات ما هو إلا بناية مهجورة في بغداد.

أيّد روبرت إيزاكسون، وهو عميل سابق لمكتب التحقيقات الاتحادي، وصديق قديم لبالدوين، بالإضافة إلى أنه عمل فترة من الزمن مع كاستر باتلز في إقامة المعسكرات في مطار بغداد، الاتهامات التي قدّمها بالدوين. تحدث إيزاكسون عن سماعه أحاديث مشابهة عن إقامة شركاتٍ وهمية. أقام الرجلان دعوى مشتركة على كاستر باتلز بموجب قانون التحصيل غير القانوني، ووجّها اتهاماً إلى الشركة بأنها أقدمت على خداع الحكومة. يُعتبر هذا النوع من الدعاوى إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة ضد الفساد. يشجع هذا القانون الموظفين على الإبلاغ عن عمليات الغش، وذلك عن طريق تقديم وعدٍ لهؤلاء بإعطائهم جزءاً من الأموال التي تُعاد إلى الحكومة.

لقيت رواية بالدوين تعزيزاً أكثر بالتحقيق الداخلي الذي أجرته كاستر باتلز، وهو التحقيق الذي أجري بنتيجة القلق المتزايد الذي أظهرته سلطة التحالف في شأن التجاوزات. استأجرت كاستر باتلز محققاً حكومياً سابقاً يمتلك خبرة في كشف عمليات الاحتيال لكي يراجع عقدها. لم يتضمن التقرير الذي أصدره بيتي ميسكوفيتش في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٤ أية أخبارٍ طيبة. وجد المحقق ما قيمته مليونا دولار على الأقل من الفواتير الوهمية. قال ميسكوفيتش في مذكرة له «حدث عمل جرمي فعلاً»، وأنه «لا يعتريه أدنى شك... في وجود مؤشرات واضحة على وجود عملية تبييض الأموال»[١]. خلص التقرير إلى القول: «إن هذه الوثائق هي دليل أولي على طريقة السلوك المتوافقة مع النشاط والنية الإجراميين»[٢]. أقدمت كاستر وباتلز نتيجة لذلك على طرد الرجل الذي وقّع عقد تبديل الأموال، وهو خريج جامعة ويست بوينت، ومدير تنفيذي سابق

(١) March 1, 2004, memo from Pete Miscovich to Charles Baumann. Author copy.

(٢) February 28, 2004, memo from Pete Miscovich to Charles Baumann. Author copy.

في شركة بروكتر آند غامبل، ويدعى جو موريس. اتهم الرجلان موريس بسرقة آلاف الدولارات من الأموال المخصصة للمصاريف النثرية، وأنه استخدمها من أجل شراء سيارة مرسيدس بنز، بالإضافة إلى اصطحاب صديقته في جولة تسوّق إلى باريس[١]. أنكر موريس هذه الاتهامات، لكنه اعترف بأنه دفع رشى تساعد الشركة على إدخال مشترياتها إلى العراق. وصف الرجل كاستر وباتلز بأنهما «رجلان فقدا صوابهما»[٢].

أثرياء الحرب

حافظ كاستر وباتلز على صفاقتهما وموقفيهما المتحدّيين، على الرغم من كل شيء، وأصرّا على أنهما لم يُقدما على أي شيء خاطئ، وحتى إنهما ذهبا إلى حد وصف من يوجّه الاتهامات إليهما بعدم الدقة. زعم الرجلان أن إيزاكسون كان موظفاً ساخطاً، وأقدم على ترك الشركة على غير رضا. أضافا إن موثوقيته كانت مشكوكاً فيها: قاضت يو أس آيد إحدى شركات إيزاكسون بسبب اتهامات بالاحتيال. (أنكر الرجل قيامه بأي خطأ). قالا أيضاً إن بالدوين هو رجل مشتبه فيه بدوره. مضى الرجل في تأسيس شركة أمنية خاصة به في العراق أسماها AISG. أقدم محامو باتلز على تصوير شكوى بالدوين على أنها هجوم من جهةٍ منافسة. أما ميسكوفيتش الذي تابع العمل بصفته المحقق الداخلي في عمليات الغش في الشركة، فإنه تنصّل فيما بعد من استنتاجاته، وقال إنها كانت استنتاجات أولية. اعترف كاستر وباتلز بوجود احتمال أن تكون الشركة قد ارتكبت عدة أخطاء في فواتيرها التي قدّمتها إلى الحكومة، لكنهما قالا أن لا علاقة لكاستر وباتلز بهذه التفصيلات. أكد الرجلان أنهما لم يضمرا نية خداع أي شخص، وأن الشركة قد وفت بكل الأعمال التي فرضتها العقود التي وقّعتها، وكل ذلك وسط منطقة قتالية، وهي مهمة تطلبت الإبداع، والعمل

(١) Interview with Custer Battles official, December 2004.

(٢) Joe Morris Statement to Investigators on January 15, 2004, Defense Criminal Investigative Service Case #200400237A-06NOV-2004-60DC-E0. Author copy.

الشاق، والمرونة. تساءل الرجلان أخيراً هل تدمير سمعتهما هو مكافأتهما عن العمل الذي قاما به. قال جاك بويس، وهو أحد محامي شركة كاستر باتلز: «إن القوانين مرعبة. لم تكن هذه موجودة فعلاً، ولو كانت موجودة لكانت كفيلة بإرسال رادار أوريلي، وهو نجم مسلسل M*A*S*H إلى السجن». أشار جاك بهذا إلى الشخصية التلفزيونية الشهيرة التي يمثّل بطلها المناورة من خلال بيروقراطية الجيش»[١].

ثابرت سلطة التحالف الموقتة على دفع الفواتير التي تقدّمها كاستر باتلز، على الرغم من الشكوك التي ثارت داخل الشركة وخارجها بشأن قيامها بعمليات احتيال. وافق مسؤولو التحالف على دفع مبلغ ٥,٦ ملايين دولار على شكل دفعاتٍ إضافية، وذلك على الرغم من قيام المحققين الجرميين التابعين للبنتاغون بإقامة دعوى رسمية على الشركة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣. ذكر هؤلاء المسؤولون في مناقشاتهم الداخلية أن المدفوعات المتوجبة عن هذا العقد إنما تُدفع من إيرادات العراق النفطية، وهي الإيرادات التي يتحكم فيها الأميركيون طوال فترة الاحتلال، وليس من أموال دافع الضرائب الأميركي. وقال هؤلاء إنه إذا تبين وجود عملية غش فإنهم يستطيعون دوماً أن يحاولوا استرجاع الأموال في وقتٍ لاحق[٢]. كتب أل رونيلز، الذي كان في ذلك الوقت كبير الموظفين الماليين لدى سلطة التحالف، في مذكرة له في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٣: «لو أوقفت كاستر باتلز أعمالها... لكانت ظهرت نتائج كارثية على نجاح برنامج تبديل العملة»[٣]. بدا عندئذ أن العمل أكثر أهمية من المحاسبة.

لم تبذل إدارة بوش أية محاولة جدية من جانبها من أجل استرجاع الأموال. وباءت الجهود التي بذلها المدققون في حسابات البنتاغون من أجل تدقيق

---

(١) مقابلة ما بين مسؤولين في كاستر باتلز ومحامين.

(٢) Ottenbreit memo.

(٣) Runnels memo, Defense Criminal Investigative Service Case #200400237A-06-NOV-2004-60DC-E0. Author copy.

حسابات الشركة بالفشل، وذلك عندما منع محامو كاستر باتلز هذا التحقيق. يبدو أن مسؤول التحالف الذي حرّر العقد قد نسي أن يضمّنه العبارة التقليدية التي تسمح بإجراء مثل هذا التدقيق في الحسابات. رفضت وزارة العدل أن تنضم إلى الدعوى التي أقامها بالدوين وإيزاكسون، ويبدو أن السبب يرجع إلى مسائل قانونية غامضة: هل المبالغ التي قيل أنّها مسروقة هي أموال أميركية فعلاً؟ وهل القانون الأميركي ينطبق على هذه القضية، بما أن المسؤولين الذين حرروا العقود كانوا يعملون باسم التحالف؟ استمر محققو مكتب التحقيقات الاتحادي في عملهم على الرغم من عدم توجيه اتهامات إلى الشركة. تمثّل الإجراء الوحيد الذي اتخذته الحكومة ضد الشركة في إصدار أمرٍ يمنع كاستر باتلز من الحصول على عقودٍ جديدة، لكن ذلك حدث بعد مرور عامٍ كامل على ظهور الإشارات الأولى التي دلّت على وجود عملية غش. استمرت في هذا الوقت [سنة] العقود التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات في التدفق على كاستر باتلز.

تابع بالدوين وإيزاكسون من جهتهما السير في الدعوى المشتركة المتعلقة بالمطالبات المالية غير القانونية، وذلك بمساعدة محاميهما، وهو محامٍ مكافح لعمليات الغش يدعى آلان غرايسون، وهو رجلٌ طويل القامة ذو ولعٍ شديد بانتعال أحذية رعاة البقر، وارتداء بذلات مفصّلة بطريقة رائعة. تمكن الرجل من جمع ثروةٍ صغيرة عندما أسس شركة جديدة، وبعد أن انتقل إلى فلوريدا حيث تابع العمل في مكتب محاماة صغير في مقاطعة كولومبيا. كان الرجل ليبرالياً [متحرراً] متحمساً شعر بالغضب لنشوب الحرب في العراق، كما اقتنع بأن إدارة بوش قد سمحت لكاستر وباتلز بعدم الوقوع في أيدي القضاء بسبب علاقاتهما بالجمهوريين. وصف غرايسون الرجلين بأنهما «عاهرا حروب». أثبتت الأيام صحة موقف غرايسون، لكن بعد مرور سنتين من العمل في التحقيقات، وإنفاق نحو مليون دولار من أموال مكتبه الخاصة. حدث ذلك في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، أي بعد مرور نحو ثلاثة أعوام على حضور كاستر وباتلز إلى العراق بحثاً عن الثروة. تبيّن لهيئة المحققين أن كاستر باتلز قد احتالت على

سلطة التحالف الموقتة بملايين الدولارات. توجّب على الشركة دفع غرامات وجزاءات يبلغ مجموعها ما يزيد على عشرة ملايين دولار. قال غرايسون بعد أن نطقت هيئة المحلفين برأيها، وكان الأول من نوعه: «تسود حالة من الطمع تقترب من الهوس بين المقاولين في العراق، كما أن إدارة بوش تساهم عملياً في هذه الظاهرة. لم تفعل الإدارة أي شيء من أجل استرجاع أموال دافع الضرائب الأميركي. ولم تفعل الإدارة أي شيء أيضاً لمعاقبة المجرمين».

كان فرانك ويليس أحد مسؤولي التحالف الآخرين الذين شكّكوا في كاستر باتلز. أمضى الرجل المتقاعد الذي كان مسؤولاً في وزارة النقل ستة أشهرٍ في العراق عاملاً بصفة نائب مستشار في وزارة النقل. وعاد إلى الولايات المتحدة كي يصبح من أقوى الأصوات التي تنتقد تقصير الحكومة في الإشراف على عملية إعادة إعمار العراق، واعتبر أن عقد كاستر باتلز هو الدليل رقم واحد على كلامه هذا. رفض الجمهوريون السماح بعقد جلسة استماع رسمية، وذلك أمام لجنة من الكونغرس دعا إليها الديموقراطيون، والتي قدّم ويليس شهادته أمامها. أحضر الرجل معه صورة أصبحت فيما بعد إحدى أشهر الصور التي تدل على البيئة السريعة وغير المستقرة في العراق. مثّلت الصورة ويليس وداريل ترينت، الذي كان رئيسه، وهما يقفان أمام طاولة تكدست فوقها أوراق مالية بقيمة مليوني دولار نقداً، وكانت بمثابة دفعة في حساب كاستر باتلز. قال ويليس إنه وترينت لعبا كرة القدم بهذه الأموال، وراحا يتقاذفان رزم الأوراق المالية التي تبلغ قيمة كل واحدة منها ١٠٠٠٠٠ دولار. أبلغ الرجل باتلز عندما اتصل به هاتفياً كي يحصّل المبلغ بضرورة أن «يجلب كيساً معه»[١].

لم يكن عمل الحكومة بتسديد هذه المبالغ السخية إلى كاستر باتلز أمراً نادراً. ولم تواجه الشركة أية مقاومة جديّة في خططها. نجحت الشركة في منع عددٍ قليل من موظفي الحكومة الذين أثاروا تساؤلات في جعلهم ينتظرون. أدركت الشركة أن التحالف كان يبدّل موظفيه في العراق كل عدة أشهر.

(١) Frank Willis, Testimony to Senate Democratic Policy Committee, February 14, 2005.

وأدركت أيضاً أن هناك الكثير من الأعمال التي تنتظر الإنجاز، ولا يوجد إلا عدد قليل من الناس لإنجازها. لا يهم إذا قدّمت الشركة شاحناتٍ لا تعمل، أو إذا أقدم موظفو الشركة على تنفيذ أعمالٍ حربية، أو إذا قدمت الشركة فواتيرَ تحمل تواقيع مزورة، ووثائق بتواريخ قديمة. أدركت الشركة أيضاً أنها تعمل ضمن برنامج لا يحتمل التأجيل مطلقاً، ولا إعادة التفكير في أي شيء، ولا الاستراحة. سمح النظام للآخرين باستغلاله، أما الشركة فنجحت في هذا.

أخبرني ويليس: «إنهم من النوع الذي أسمّيه «الاستغلاليون» الذين يجيدون اللعب وسط الفوضى، وهم ماهرون في ذلك».

مارست الشركات الأمنية الخاصة دوراً مهمّاً في العراق. لقد سمح وجودهم بتقليل أعداد الجنود الموجودين على الأرض. وليس من قبيل المصادفة أن تسمح إدارة بوش بإبقاء عدد الجنود منخفضاً، وكذلك أعداد الضحايا. يمكننا القول هنا إنه لو كان هذا هو الدور الوحيد الذي أدّته الشركات، لكانت مثّلت نجاحاً استراتيجياً وسياسياً. لم يكن البنتاغون في وضع يسمح له بمراقبة رجال الأمن التابعين للشركات الخاصة. وقد استغلّت الشركات هذا الوضع بنتيجة ازدياد أعداد موظفيها، بعد تفجّر أعمال العنف في ربيع العام ٢٠٠٤، وراح هؤلاء يسرحون على هواهم، فأثاروا بذلك عداء العراقيين، ولعلهم جعلوا العراق مكاناً أكثر خطورة بسلوكهم الذي يتسم بالعنف، ويخرج عن القانون أحياناً. أقدمت هذه الشركات أيضاً على سرقة أموال مكلّفي الضرائب الأميركيين، لكن تبيّن للمحققين الأميركيين شيئاً فشيئاً أن هذه الشركات ليست إلا رأس حربة للاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام.



٩

فئران عمياء

شعر أعضاء الكونغرس بالقلق إزاء تقارير الاحتيال والفساد التي تسربت من العراق طوال فصلَي صيف وخريف العام ٢٠٠٣، لذلك طالبوا بفرض نوعٍ من الإشراف على الأعمال الجارية هناك. استجابت إدارة بوش في نهاية الأمر واختارت محامياً مثقفاً يهوى جمع آلات الغيتار، يدعى ستيوارت بوين كي يكون رقيبها. قام المفتش العام الجديد لعملية إعادة الإعمار بأول زيارة له إلى بغداد في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤، أي بعد مرور قرابة عامٍ على بدء الأعمال هناك، وإنفاق مليارات الدولارات. لم تتأخر دلائل المتاعب عن الظهور. تحدّث بوين مع جيري بريمر، ودافيد ناش، وبعض كبار المسؤولين الآخرين، لكن وجهه لم يكن معروفاً في القصر الجمهوري. سار ذات صباح في الردهات الرخامية لهذا القصر فمرّ برجلين يتحدثان بحذر. قال أحدهما للآخر: «لا نستطيع أن نتصرّف بهذه الطريقة بعد الآن، فالمفتش العام أصبح هنا».

كان الرجلان من بين الأشخاص القليلين في بغداد وواشنطن الذين قلقوا من بوين فعلاً. استقبل الديموقراطيون أنباء تعيين بوين بسخرية، أما السيناتور هيلاري كلينتون فاتهمت الجمهوريين بتنصيب «مفتش عام صوري»[١] أما النائب هنري واكسمان فقال إن اختيار بوين يحمل معه تعارضاً في المصالح. تجمعت في الواقع أسباب كافية تدفع إلى التفكير في أن بوين لن يكون هجومياً في

(١) Demetri Sevastopulo, "Former Bush Aide Set to Inspect Iraq Authority," *Financial Times*, January 14, 2004.

كشف الفساد الموجود في العراق، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحرج إدارة بوش. كان الرجل، في واقع الأمر، أحد أشدّ حلفاء جورج دبليو. بوش ولاءً، وهو أحد المحامين القليلين الذين جلبهم بوش معه من تكساس إلى البيت الأبيض، وهو الرجل الذي هدّد المسؤولين عن الانتخابات في فلوريدا بالقبض عليهم، وذلك كي يجبرهم على عدّ الأصوات التي يُفترض أنها لمصلحة الرئيس. الأسوأ من هذا كلّه هو أن بوين لا يمتلك خبرةً في العمل مفتشاً عاماً. لم يسبق للرجل أن عمل في تدقيق الحسابات، كما أنه لم يسبق له أن زار العراق من قبل. تساءل بول ولفوويتز، الذي كان في ذلك الوقت مساعداً لرامسفيلد، بعد أن التقاه الرجلان، وبدهشة، عن سبب اختياره لهذه المهمة. وصف رامسفيلد هذه الوظيفة بأنها «صعبة جداً ومثيرة للمشاكل من الناحية السياسية. أخبرني بوين في وقتٍ لاحق: «بدأت بالتساؤل عن هذه الورطة التي أوقعت نفسي فيها».

لم يتأخر الجواب عن هذا السؤال بالظهور، وذلك بعد أن بدأ بوين بالقيام بجولاتٍ شهرية إلى بغداد في ربيع العام ٢٠٠٤. لاحظ الرجل، في أثناء إقامته في فندق هيلتون في الكويت، إسراف المقاولين في استخدام خدمات الغسل، وفترات الغداء المجانية، التي تقدمها الحكومة لكبار موظفيها المتوجهين إلى العراق، أو المغادرين له. أنّب بوين شركة KBR، المقاول الرئيسي في العراق، على السماح للموظفين غير المؤهلين بالمكوث في غرف فنادق مرتفعة الأجرة. قدّر بوين التوفير الحاصل بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار سنوياً. تلقى الرجل زيارات سرية من مقاولين يعملون في مكتب المراقب العام، وهم الذين أبدوا قلقهم من سهولة الوصول إلى مكان وجود الأموال في الطبقة السفلى من القصر. اكتشف المدقق الذي يعمل مع بوين أن مفتاح الخزنة، التي يمر عبرها مبلغ ٦٠٠ مليون دولار، محفوظ في حقيبة مفتوحة موجودة في مكتب المراقب العام.

اكتشف بوين أيضاً مدى البؤس الذي انحدر إليه نظام التعاقد. عرف الرجل من أحد الأشخاص أن أحد مسؤولي التحالف كان يخطط من أجل إبرام عقودٍ خاصة مع شركات الإنشاءات العراقية والأميركية. وطُرد ذلك المسؤول بسبب

هذه الاتهامات، لكن بعد أن تمكّن قبل وقتٍ قصير من مغادرته منصبه من إقناع بريمر بتوقيع عقدٍ مع شركةٍ أمنية بقيمة ستة ملايين دولار من دون إجراء منافسة. أمر بوين بإلغاء العقد فور علمه بالأمر، لكن مالك تلك الشركة الأمنية كان قد تسلّم مبلغ ثلاثة ملايين دولار وغادر البلاد. استنتج بوين من هذه التجربة أن الأموال تُصرف من بين يدي سلطة التحالف بسرعةٍ كبيرة، ومع وجود ضوابط قليلةٍ جداً. قال لي: «لا يستلزم الأمر إجراءات كثيرة لإخراج الأموال من الطبقة السفلى».

فاجأ بوين المشكّكين فيه، وسرعان ما أصبح أكبر ناقدٍ موثوقٍ به لعملية إعادة الإعمار، وأكبر داعٍ علني لإصلاحها. دعا الرجل بقوةٍ إلى اعتقال الضباط العسكريين، والمقاولين الأميركيين، الذين يشك في قيامهم بعمليات احتيال وسرقة أموال. دعا بوين أيضاً إلى استخدام صور الأقمار الصناعية من أجل تفحّص العمل في مواقع إعادة الإعمار، ودعا كذلك إلى توظيف مهندسين كي يرافقوا المحققين الذين يعملون معه. قام الرجل بما يسمّى «التدقيق على الأرض». سلّم بوين تقاريره في غضون أسابيع، وذلك بخلاف معظم المحققين الحكوميين الآخرين الذين اعتادوا تسليم نتائج تحقيقاتهم في غضون شهور، أو ما يزيد على العام. أراد بوين أن يتم إصلاح المشاكل فور ظهورها، مع العلم أن المشاكل كانت كثيرة. وجد الرجل خيطاً مشتركاً بين كل هذه المشاكل عندما بدأ بتفصيلها خلال ربيع عام ٢٠٠٤: ذلك الخيط هو الوعاء المصنوع من الذهب، الذي تمر عبره الأموال المتدفّقة على صندوق التحالف. أعطي هذا الوعاء اسم صندوق تنمية العراق.

المال السهل

أنشأت الأمم المتحدة صندوق التنمية بموجب القرار رقم ١٤٨٣، الذي جعل أصول احتلال التحالف الدولي للعراق بقيادة الولايات المتحدة. كان الصندوق في الأساس حساباً مصرفياً فُتح لإيرادات العراق النفطية. هدف الصندوق أيضاً إلى المحافظة على مبلغ يقارب مليار دولار وجد مخبأ في المنازل والمكاتب التي كان يسيطر عليها صدّام حسين وأعوانه. امتلك الصندوق

أخيراً أموالاً بالوكالة، وهي في معظمها أموال مجمّدة من حسابات المصارف العراقية التي تم التحفظ عليها في الخارج، وعلى الخصوص في الولايات المتحدة الأميركية. بلغت الأموال الإجمالية للصندوق ما يزيد على عشرين مليار دولار. طالب القرار دول التحالف بأن تستخدم الأموال «بطريقة شفّافة من أجل تلبية المتطلبات الإنسانية للشعب العراقي». كانت تلك أموالاً عراقية، لكن الولايات المتحدة هي التي كانت موكلة بها.

قرر بريمر في الصيف الأول الذي مرّ على الاحتلال أن ينشئ آلية محددة تسمح بإنفاق المال من الصندوق. أنشأ في البداية لجنة مراجعة البرنامج، وهي هيئة مؤلفة من عشرة مسؤولين من التحالف تكون مهمتها مراجعة العروض ومنحها بشكلٍ جماعي. سايرت اللجنة قرار الأمم المتحدة الذي يطالب «باستشارة» الحكومة العراقية الموقتة، فضمت في صفوفها عضواً عراقياً واحداً، لكنه امتلك صلاحيات قليلة، وكان لا يحضر الاجتماعات إلا نادراً. (حضر وزير المالية كامل مبدر الجايلاني اجتماعاً واحداً من أصل عشرين اجتماعاً عقدتها اللجنة في خريف العام ٢٠٠٣)[١]. واعتادت هذه اللجنة أن تكون مثل ختم جاهز يقوم بالمصادقة على كل العقود، تقريباً، من تلك التي تريد حكومة الاحتلال منحها.

صدر أمر آخر جعل من عملية إنفاق أموال الصندوق العراقية أكثر سهولة من إنفاقها من الأموال التي صادق عليها الكونغرس من أجل إعادة الإعمار. حددت المذكرة رقم ٤ التي أصدرتها سلطة التحالف الموقتة، توجيهات منح العقود التي تتألف من ٣١ صفحة، وذلك مقارنة بالقوانين الأميركية التي تستغرق ١،٩٢٣ صفحة. أصبح من الممكن بموجب التوجيهات الجديدة تقديم العروض، والمصادقة عليها في خلال يوم واحدٍ فقط، بالإضافة إلى عدم اشتراط أن تكون العروض تنافسية. كانت الاحتجاجات محدودة، إذ إنّ العقود

(١) Jackie Spinner and Ariana Eunjung Cha, "U.S. Decisions on Iraq Spending Made in Private," *Washington Post*, December 27, 2003, p. A1.

التي كانت تزيد قيمتها على نصف مليون دولار كان يُشترط أن تتم مراجعتها من قِبل ثلاثة أشخاصٍ على الأقل، لكن اللجنة كانت تغض النظر عن هذا الشرط أحياناً. أما الهدر، وعمليات الاحتيال، أو إساءة الاستخدام، فكان يُطلب الإبلاغ عنها إلى «سلطاتٍ معنيّة» غير محدّدة.

أخيراً، حوّلت هذه التوجيهات الجديدة الأموال العراقية إلى أموال يسهل التصرف فيها، كما أن التحالف لم يضِع وقتاً في سبيل إنفاقها. أما المستفيد الأكبر من هذه السياسة، فليس من المدهش في شيء أن تكون هالبرتون.

أما في واشنطن فإن النائب هنري واكسمان اشتكى من الأسعار المرتفعة التي كانت الولايات المتحدة تدفعها إلى تلك الشركة ومركزها في هيوستن، لقاء استيراد الوقود إلى العراق. كان مكلّفو الضرائب الأميركيون يدفعون إلى شركة هالبرتون أسعاراً تُعتبر ضعف ما تتقاضاه وكالة الوقود التابعة للبنتاغون من أجل استيراد الوقود. لم تعمد سلطة التحالف إلى تخفيض الأسعار كما كان يُفترض بها، لكنها عمدت إلى إلزام العراقيين بدفع الفاتورة. بدأت لجنة مراجعة البرنامج في ذلك الخريف في دفع فواتير هالبرتون من الأموال المتوافرة في صندوق تنمية العراق، بدلاً من دفعها من أموال مكلّف الضرائب الأميركي، أي إن اللجنة وجّهت مبلغ ١,٦٤ مليار دولار إلى تلك الشركة من أجل تغطية أسعار الوقود التي وصلت إلى أرقام خيالية[١].

لم تكن هالبرتون الشركة الوحيدة المستفيدة طبعاً، لأنه عندما يتعلق الأمر بإنفاق الأموال العراقية لم تكن سلطة التحالف ذلك المتسوّق الحذق. كُشف النقاب عن أن كاستر باتلز، تلك الشركة الأمنية، المذنبة في قضية اختلاس الأموال الحكومية، قد نجحت في وقتٍ لاحق في الحصول على عقدٍ بقيمة ١٦,٨ مليون دولار لقاء حراسة المطار، وكل ذلك من الأموال العراقية. أما شركة أير سكان إنك، وهي شركة مراقبة جوية خاصة تتخذ مركزها في فلوريدا،

(١) Ariana Eunjung Cha, "$1.9 Billion of Iraq's Money Goes to U.S. Contractors," *Washington Post*, August 4, 2004, p. A1.

وكانت تخضع للملاحقة القضائية بسبب خرقها حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، فقد فازت بعقدٍ تبلغ قيمته عشرة ملايين دولار لقاء القيام بدوريات حول خطوط أنابيب النفط. أصدرت سلطة التحالف بالإجمال سبعة وثلاثين عقداً كبيراً تفوق قيمة كل عقدٍ منها خمسة ملايين دولار. نالت الشركات الأميركية ما نسبته ٨٥ بالمئة من مجموع قيَم العقود[١].

فازت شركات عراقية بعقودٍ هي الأخرى، لكن كان من الصعب علينا أن نحدّد أية جهة نالت الأموال، وذلك لأن الأسماء أبقيت سرية منعاً لاستهداف هذه الشركات من قِبل المتمردين. أظهرت محاضر الاجتماعات أن لجنة المراجعة قد صادقت على عقدٍ تبلغ قيمته ١٢٠ مليون دولار لقاء طبع العملة الجديدة وتوزيعها، وعلى عقدٍ آخر تبلغ قيمته ٣٦ مليون دولار من أجل ترميم مخافر الشرطة، وعقدٍ آخر بقيمة ١٥ مليون دولار من أجل إنشاء برنامج وطني للقروض الصغيرة، وعقدٍ بقيمة أربعة ملايين دولار من أجل إنشاء نظام اتصالات بالراديو لشبكة سكك الحديد. صادقت اللجنة أيضاً على عشرات المشاريع الصغرى، بما فيها مبلغ ٣,٥٠٠ دولار من أجل إطلاق مهرجان مسرح بغداد، ومبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار لمصلحة مشرفَين على حديقة الحيوانات، ومبلغ ٧٩،٢٤٥ دولاراً من أجل تأسيس سوق أسهم بغداد[٢]. يصعب علينا أن نحدد في كل هذه الحالات المبالغ التي صُرفت في وجهتها الحقيقية، والمبالغ التي ذهبت إلى جيوب العراقيين ذوي النفوذ.

تحوّل صندوق التنمية إلى حقيبة مالٍ موضوعة بتصرف سلطة التحالف الموقتة. وفّر هذا الصندوق طريقة للحصول على مصادقة سريعة من دون الوقوع في الروتين المتعب الذي تفرضه قوانين التعاقد المعتادة. قال لي عدد من مسؤولي سلطة التحالف الموقتة من الذين قابلتهم: إنهم يعتقدون أن الأموال استُخدمت من أجل دفع رشى، أو تقديم خدمات لأصدقاء التحالف أفراد

(١) Ibid.

(٢) Spinner and Cha, "U.S. Decisions on Iraq Spending".

عائلاتهم. أبلغني أحد مسؤولي سلطة التحالف الموقتة: «بدا الأمر وكأن كل شخصٍ يريد شيئاً يستطيع الحصول عليه [من خلال صندوق التنمية]، وهكذا تُنفق الأموال جزافاً. استغل بعض الأشخاص الصندوق، وفكّروا في كيفية وضع أيديهم على كل الأموال النقدية المتوافرة». لم يكن لذلك من أهمية، لأنها كانت أموالاً عراقية، وليست أميركية.

كانت الإجراءات سريعة جداً، ومرنة، إذ إنّ يو أس آيد رفضت استخدام الصندوق خوفاً من إساءة استخدام أمواله. قال جايمس «سبايك» ستيفنسون، وكان مدير يو أس آيد في العراق في العام ٢٠٠٤: «يستطيع المرء أن يحدد القواعد كما يرى ذلك مناسباً [بالنسبة إلى أموال صندوق تنمية العراق]. لم تتوافر أية طريقة كي يعرف المرء مصير الأموال العراقية. بدا أن هذه الأموال تختفي في ثقبٍ أسود».

تدفّق السيولة

اقترب موعد تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية الجديدة في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٤، بينما كانت خطة ناش التي وضعها لإعادة إعمار العراق تلفظ أنفاسها الأخيرة. اضطرت الشركات الأميركية إلى إيقاف كثيرٍ من أعمالها بسبب أعمال العنف التي انفجرت في النجف والفلوجة. تسببت عملية منح العقود البطيئة في عدم التمكن من إنجاز الكثير من الأعمال، بينما كانت عملية استمرار السيولة في الأموال تزداد صعوبة. قلق بريمر لأن الأميركيين يعرضون أنفسهم كي يكونوا «أسوأ الأشياء ــ أي محتلّين غير فعّالين»[1].

قرّر بريمر أن يقوم التحالف بتعزيز عملية الإنفاق بأسرع وقت ممكن كانت أسرع طريقة للوصول إلى هذه الغاية هي استخدام صندوق تنمية العراق، الذي يتميز بقيودٍ أقل، وبإشراف أقل، ويتميّز فوق كل ذلك بأنه بعيد عن أضواء

(١) Bremer, *My Year*, p. 358.

الصحافة، وانتباه الكونغرس. ساعد تطور آخر على قرار بريمر هذا، وذلك عندما أودعت الأمم المتحدة مبلغ ٢,٥ مليار دولار في حساب الصندوق. كان هذا المبلغ آخر تحويلٍ من حساب برنامج النفط مقابل الغذاء. أصاب هذا التحويل بريمر ومدراء برامجه بالدهشة. لم يسبق لأحد في الولايات المتحدة أن أخبرهم بأن حساب النفط مقابل الغذاء يحتوي على فائضٍ كهذا. تسببت هذه الواقعة في نشوب جدلٍ داخلي عميق. هل يجدر بالتحالف أن يُنفق هذا المال، أو أن يترك إدارته للحكومة العراقية الجديدة؟

مرّت عدة أسابيع متوترة في شهر نيسان/أبريل، قرّرت في إثرها الولايات المتحدة، وشركاؤها في التحالف، أن احتياجات العراق لا تحتمل الانتظار. أخبرني أحد كبار المسؤولين في التحالف أن هذا المبلغ المفاجئ شكّل «نوعاً من اللعنة». قال لي أيضاً إن الولايات المتحدة كانت قلقة من أن يتسبب نقل السلطة إلى الحكومة التي يسيطر عليها العراقيون بتأخير تنفيذ أعمالٍ ملحّة. افترضت الحكومة الأميركية أن العراقيين لن يمتلكوا الخبرة [اللازمة لتنفيذ الأعمال]، وسيكونون مشغولين بتشكيل حكومتهم الجديدة، فلن يستطيعوا اتخاذ قراراتٍ بإنفاق الأموال على مشاريع بقيمة عدة ملايين من الدولارات. «إما أن نعمد إلى التنسيق مع العراقيين من أجل تحديد أولويات الإنفاق، وإما أن نتجاهل الأمر. لم يحمل أي خيار جاذبية بالنسبة إلينا». قال لي المسؤول الرفيع إن التحالف أبدى قلقه حيال إساءة إنفاق الأموال، لكن بريمر وكبار مساعديه قرروا أن ظروف الحرب تستدعي التركيز على العمل ذاته، وليس على الأصول المحاسبية. قال لي مسؤولٌ سابق في سلطة التحالف الموقتة: «لا يوجد أي نظام في العالم يتماشى مع المعايير [نظام التدقيق الأميركي]... وبشكلٍ ينتج عنه توافر أموال طائلة للعراقيين». قرّر التحالف إنفاق مبلغ ٢,٥ مليار دولار في فترةٍ تقل عن الأشهر الثلاثة.

وهكذا بدأت الفورة. حاول المسؤولون عن التعاقد الموجودون على الأرض أن يفكروا في مشاريع جديدة وبحماسة بالغة، كما اقترح مسؤولون أميركيون وعراقيون في مطلع شهر أيار/مايو إنفاق مليارات جديدة على مشاريع النفط،

والأمن، والكهرباء. وسأل مندوبون من المملكة المتحدة، وأستراليا، مراقب التحالف العام، وهو مسؤول رفيع في وزارة الخزانة الأميركية يدعى جورج وولف، منحهم مزيداً من الوقت من أجل مراجعة الاقتراحات الجديدة. منحهم وولف ثلاثة أيام فقط. صادقت لجنة مراجعة البرنامج في يوم واحد، أي في ١٥ نيسان/أبريل، على عقود تبلغ قيمتها ١,٩ مليار دولار تتعلق بمشاريع جديدة ينبغي منحها في غضون ستة أسابيع.

وصل الهوس في إنفاق الأموال إلى حدٍ جنوني مع اقتراب موعد تسليم السلطة إلى العراقيين. تحوّل شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٤، إلى شهر إنفاق الأموال والتخلي عن المحاسبة. بدا الأمر أشبه بتنزيلات بارني في الغرب المتوحش، حيث مارست الولايات المتحدة دور المتسوّق المهووس، بينما تكفّل العراقيون بدفع الفواتير. منح المسؤولون الأميركيون أكثر من ألف عقدٍ من عقود العمل في شهر حزيران/يونيو، وهو عدد يساوي ضعف عدد العقود المعتادة. مُنح أكثر من ٧٠٠ عقدٍ منها من دون التقيّد بالإجراءات المتبعة، وذلك بحسب ما قاله أحد مدققي الحسابات العاملين مع بوين. أُعطي أحد المسؤولين الأميركيين في الحلة، الواقعة في جنوب العراق مبلغ ٦,٧٥ ملايين دولار في ٢١ حزيران/يونيو، وأبلغ بضرورة إنفاقه مع حلول نهاية الشهر. أخبرني أحد مسؤولي التحالف من ذوي الرتبة الوسيطة: «هناك، بالتأكيد، هجمة لإلقاء الأموال خارج الأبواب. إننا نجلس فوق هذا الكم العظيم من الموارد بحيث نستطيع تحديد قواعد اللعبة». مازحني الرجل بالقول إنه أصبح مليونيراً كبيراً لمدة خمس وأربعين دقيقة، وذلك عندما تعيّن عليه أن يحمل مبلغ ٣,٥ ملايين دولار عبر القصر الجمهوري متجهاً نحو مكتبه. حصل ذلك من دون أن يضطر إلى توقيع أية ورقة تثبت حيازته للأموال. «انقلبت الأمور رأساً على عقب، وكانت الأصول المحاسبية أولى الضحايا».

أموال منثورة

نثرت الولايات المتحدة الأموال في أنحاء العراق، في الأيام الأخيرة

للاحتلال الأميركي، مثلما تبعثر العواصف أوراق الخريف. كانت أموال صندوق التنمية محفوظة فعلاً في حساب لدى بنك الاحتياط الاتحادي في نيويورك. طلب التحالف من البنك الاتحادي في ١١ حزيران/يونيو تسليمه مبلغ ٢,٤ مليار دولار. (جاء في رسالة بالبريد الإلكتروني أرسلها أحد المسؤولين الساخطين في البنك الاتحادي: «في اللحظة التي تظن أن كل شيء قد انتهى». تجمّع المسؤولون في البنك الاتحادي من أجل تحميل طائرات سلاح الجو المخصصة للشحن من نوع C-130 بهذه الأموال.

شحن بنك الاحتياط في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٤٠١ ٢ دولار موزّعة على ألواح مخصصة للشحن، وكانت على شاكلة رزم مضغوطة تدعى الواحدة منها كاش باك، تحتوي على أوراق مالية من فئة ١٠٠ دولار. بلغ وزن هذه الشحنة ثمانية وعشرين طناً، كما احتلت أحجاماً تعادل الحجم الذي تأخذه أربع وسبعون غسالة. مثّلت هذه العملية أكبر عملية تحويل للعملة في تاريخ بنك الاحتياط الاتحادي[١].

لم يفرغ التحالف من عملية نقل الأموال، حتى بعد انتهاء هذه العملية. أقدمت قوات التحالف في اليوم التالي لعملية التحويل من بنك الاحتياط الاتحادي على تحميل خمسة عشر طناً من الأوراق النقدية في ثلاث طائرات هليكوبتر متوجهة إلى أربيل وهي أكبر مدينة في إقليم كردستان. أُرسل هذا المبلغ الذي تصل قيمته إلى ١,٤ مليار دولار كدفعة إلى الأكراد، الذين أصروا على القول إن صدّام لم يُعطهم الأموال التي تستحق لهم من برنامج النفط مقابل الغذاء. نقلت سلطة التحالف هذا المبلغ جواً إلى البنك المركزي في كردستان كي يكون في تصرّف الأكراد الذين كانوا يتمتعون بحكم ذاتي في المناطق الشمالية من العراق. غادرت الطائرات [بعد أن أكملت مهمتها] من دون أن

(١) U.S. House of Representatives, Committee on Government Reform - Minority Staff, Special Investigations Division, "Rebuilding Iraq: U.S. Mismanagement of Iraqi Funds," June 2005.

تصطحب معها إيصالات تظهر مصدر الأموال، أو إلى أين توجهت، كما لم تحصل على أي شيء من الأكراد يؤكد أنهم تسلموا هذه الأموال فعلاً[١].

سلّم جيري بريمر، وبعد مرور خمسة أيام، وعند الساعة ١٠:٢٦ بالتحديد من يوم ٢٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، ملفاً جلدياً أزرق اللون إلى كبير القضاة في العراق مدحت محمود. اشتمل الملف على أوراق تثبت وضع مسؤولية حكم العراق في أيدي حكومة عراقية موقتة اختارتها بعناية الولايات المتحدة والأمم المتحدة. حدث ذلك خلال احتفال مفاجئ [لم يُعلن سلفاً] عُقد قبل يومين فقط من موعد التسليم المقرر، وذلك لقطع الطريق أمام أي هجوم قد يخطط له المتمردون. سلّمت كوندوليزا رايس، رئيسة مجلس الأمن القومي، التي كانت في تركيا حيث كان يُعقد اجتماع لحلف الناتو، الرئيس بوش ورقة. كتبت رايس في الورقة: «أصبح العراق دولةً ذات سيادة». أضاف بوش شيئاً على الورقة، وذلك قبل أن يقدمها إلى رئيس الوزراء طوني بلير، الذي كان جالساً بجانبه. جاء في الكلمات التي أضافها بوش: «فلتسُدِ الحرية»[٢].

أصدر بريمر بعد مرور أيام قليلة آخر «نشرة تاريخية» تسرد إنجازات سلطة التحالف الموقتة. جاء في صدر هذه القائمة إقامة عراقٍ جديدٍ، وحرّ، حسب دستور موقت يرسّخ حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. أما البند الثاني فكان إنشاء القوات الأمنية العراقية الجديدة. أسس التحالف، في الإجمال، قوة شرطة تتألف من ١٧٦ ٠٠٠ شرطي، وجيشاً سيضم ٧٥ ٠٠٠ جندي مدرّب بحلول شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٥. رمّم التحالف أيضاً ٢ ٦٠٠ مدرسة، كما أنشأ نظام هاتفٍ خلوي مع ٣٤٠ ٠٠٠ مشترك، كما أوصل قدرة الطاقة الكهربائية إلى ٤ ٩٠٠ ميغاوات، من دون أن ننسى أنه أعاد إنتاج النفط إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً.

---

(١) توصل فريق تدقيق مكلف من قبل الأمم المتحدة، وبعد عدة أشهرٍ، إلى أن المبلغ قد أودع برمته.

(٢) Bremer, *My Year*, p. 394.

شكّلت معظم الأعداد التي أوردها بريمر في تقريره مجرد أرقامٍ بالنسبة إلى الذين يعيشون في العراق. كانت قوات الشرطة فاسدةً، وقليلة العدد، كما أن المتمردين الأكثر عدداً يمتلكون أسلحة تتفوق على أسلحتها. تداعت القوات المسلحة العراقية [الجيش العراقي] في أثناء أعمال العنف التي اندلعت في شهري نيسان/ أبريل وأيار/مايو، كما تركت وحدات كثيرة مواقعها. استنتج البنتاغون بعد مرور سنة من الزمن أن وحدةً عسكريةً فقط، في طول البلاد وعرضها، تستطيع العمل بشكلٍ مستقل. أما بالنسبة إلى الطاقة الكهربائية فإنها قد تكون وصلت إلى طاقة ٤٩٠٠ ميغاوات لفترة قصيرة خلال الشهر الأخير من عمل التحالف، لكن المؤسسة لم تستطِع المحافظة على هذا القدر من الإنتاج. لم تستطِع الطاقة الكهربائية، حتى في ذروة إنتاجها، تلبية كامل الطلب على الكهرباء، وهو الأمر الذي تسبب بفترات طويلة من قطع التيار عن مدن العراق وبلداته.

أما زعم التقرير أن التحالف قد تمكّن من إرجاع إنتاج النفط إلى ٢,٥ مليون في اليوم، فإنه لم يكن سوى كذبة كبيرة، لأن وزارة الطاقة في إدارة بوش ذاتها قدّرت الإنتاج اليومي في حدود ١,٧ مليون برميل في شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٤.

يعطي قرار بريمر الذي اتخذه في تعجيل حركة الإنفاق على إعادة الإعمار، فكرةً عن المدى البعيد الذي وصلت إليه الأمور. حاول الكونغرس أن يحدّ قليلاً من جو الغرب المتوحش الذي ساد في أول صيفٍ بعد الاجتياح، وذلك عن طريق الإصرار على أن يتبع مكتب التعاقد على المشاريع الذي تموّله الولايات المتحدة بحسب خطة دافيد ناش القواعد الصارمة للتعاقد المعمول بها في أوقات السلم. فضّلت إدارة بوش، وبريمر أن لا يفعلا شيئاً حيال توقّف خطة ناش، وذلك بدلاً من العودة إلى الكونغرس، أو حتى الاستفادة من الاستثناءات الكامنة في قوانين التعاقد. عمدت الإدارة، وبريمر، إلى التمسك بهذه الكمية السرية من المال التي لا تقيّدها أية شروط ـ أي صندوق تنمية العراق ـ

وتابعت الجهتان جهودهما في سبيل إنفاق هذا المبلغ. جاءت النتائج، أو غياب هذه النتائج، تحصيلاً حاصلاً.

كان بيل كيلر، وهو أحد مسؤولي التحالف الذين تساءلوا عما حققته الولايات المتحدة خلال احتلالها العراق الذي دام أربعة عشر شهراً. عيّن كيلر، وهو أحد خريجي الأكاديمية البحرية، كما يحمل شهادة ماجستير فنون، ليكون مستشاراً لوزارة الاتصالات العراقية في الأشهر الأخيرة من وجود الاحتلال. أمضى الرجل عقداً كاملاً من الزمان في احتياط البحرية بصفته مسؤولاً عن مشاريع التعاقد والإعمار العسكرية. جاء الرجل إلى العراق وهو مؤمن بأنه يستطيع إحداث فرقٍ في البلاد. اكتشف الرجل أن المسؤولين الأميركيين مهتمون بإنفاق الأموال أكثر من اهتمامهم بتقديم كشوفات الحساب عليها. أبلغني كيلر أن الجو السائد كان أن صندوق تنمية العراق ما هو إلا أموال الآخرين [العراقيين]. إنها ليست أموال الضرائب، ولهذا فإننا نستطيع أن ننفقها على وجه السرعة.

كان كيلر ثاني أكبر مسؤول أميركي في وزارة الاتصالات يصل إلى استنتاج أن المسؤولين العراقيين الذين عمل معهم كانوا فاسدين. كانت أولى المهمات التي قام بها هي توجيه مذكرة إلى بريمر يوصيه فيها بطرد وزير الاتصالات الذي عيّنه الأميركيون بتهمة الفساد. اطّلع كيلر أيضاً على مذكرة وجهتها بيرنغ بوينت، المؤسسة الاستشارية المالية الأميركية التي استؤجرت للعمل في وزارة الاتصالات، وهي المذكرة التي شكّكت في نزاهة إنفاق الأموال في هذه الوزارة. كشف مستشار يعمل لدى بيرنغ بوينت أن الطريقة التي اتبعتها الوزارة في إنفاق أموال صندوق التنمية كانت «عرضةً للتلاعب، ودفع الرشى، وسوء توزيع الأموال». تابع المسؤولون الكبار الضغط على كيلر كي ينفق المزيد من الأموال من أجل تحسين النظام الهاتفي في العراق.

أبلغني كيلر أن كبار مسؤولي التحالف وضعوا جانباً كل التساؤلات الدائرة عن المحاسبة، وذلك مع اقتراب موعد تسليم الحكم [للعراقيين]. أشار أحد الرسميين في واشنطن في رسالةٍ بالبريد الإلكتروني في نيسان/أبريل من العام

٢٠٠٤، إلى مقالةٍ وردت في صحيفة بريطانية حذّرت من «فساد عملية منح العقود في عملية إعادة الإعمار في العراق». كتب ذلك المسؤول إلى أحد زملاء كيلر قائلاً: «أتوقع أن تزيد هذه الظاهرة في الأيام والأسابيع القادمة. يمكن أن يتسبب هذا الواقع في إيقاف العملية برمّتها، وهكذا يتبيّن لنا أن الوقت مهم جداً». أمر ذلك المسؤول أحد مقاولي بيرنغ بوينت الذي يعمل في الوزارة «دفع المشاريع قُدُماً، وبسرعة»[١]. رأى كيلر في هذه الظاهرة مؤشراً واضحاً على أن الولايات المتحدة تريد تعزيز الأرقام الإحصائية كي تُظهر للعالم أن الاحتلال كان ناجحاً. اعتقدَ كيلر أيضاً أن الولايات المتحدة أبدت اهتماماً قليلاً بإنجاز العمل الصعب، والدقيق، الذي يعطي نتائج حقيقية. قال كيلر: «كنا نبذّر الأموال التي كنا مؤتمنين عليها. كان وضعنا يشبه وضع فأر أعمى يمتلك المال الكثير».

الشريف الجديد

بدا ستيوارت بوين رجلاً طويلاً ونحيلاً مع شعر رأسٍ خفيف، ويضع نظاراتٍ ذات إطارٍ معدني تعطيه صورة الرجل الأكاديمي الذي كان يحلم به ذات يوم. كان الرجل خليطاً من أستاذ، ومدمن سياسة، ومدّعٍ عام. يتحمس الرجل لشعر راينولدز برايس، ولفلسفة آندرو ليتل الزراعية، وهما عملاقان من عمالقة الأدب الجنوبي، كما برع الرجل أيضاً في تعقيدات سياسات البيت الأبيض، ومفاهيمه القانونية الغامضة. عكَسَ توجهه نحو العراق جانباً كبيراً من شخصيته، ولعل ذلك يشكّل مزيجاً من البراغماتية (الواقعية) والاهتمامات العامة.

تحدّر بوين من عائلة خدم أفرادها في المؤسسة العسكرية، ولذلك تحمّس كي يساهم في الحرب الدائرة في العراق. كانت الوظيفة خطرة، ومعقدة، لكنها

(١) لم يستجِب المسؤول إلى طلبٍ بالتعليق، وذلك على الرغم من أن أحد أصدقائه دافع عن تصرفاته معتبراً إياها بأنها نابعة من إرادةٍ حسنة تهدف إلى دفع المشروع قُدُماً بسرعة.

مجزية جداً. أبلغني الرجل في أثناء مقابلات أجريتها معه في مكتبه الذي يشرف على نهر بوتوماك في كريستال سيتي: «عندما يتعامل المرء مع حكومة تعاني الفوضى فسيتعيّن عليك عندئذ أن تستعين بضوابط أكثر من المعتاد. يتعيّن عليك أيضاً أن تمتلك ضمانات أكثر، وأن لا تكتفي بالقليل منها، لأنه في هذه الحالة تزداد احتمالات الاحتيال، أو إساءة الاستخدام. إننا نتعامل فعلاً مع حكومةٍ تتخبط في الفوضى».

توافرت مؤشرات قليلة في البيئة التي نشأ فيها بوين تدل على أنه سيكون أي شيء غير رجلٍ حزبي متحمّس. يتحدّر بوين من عائلة استوطنت واشنطن منذ القدم، وتعود بجذورها إلى القاضي في المحكمة العليا جون سي. مارشال، وهو الأب المؤسّس الذي عزّز نفوذ هذه المحكمة في الجمهورية الوليدة [آنذاك].

حارب جدّ بوين في منطقة عمليات المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية. أما والده فكان طياراً في سلاح الجو، وهو الذي نفّذ ما يزيد على مئة مهمة فوق فييتنام بطائرة F-4. لم يكن تراث عائلة بوين المتمسكة بالقيَم الأميركية، والذي يشتمل على محاربين وجمهوريين، بعيداً عن ذهن ستيوارت البتة.

سار بوين على دروب أسلافه، وإن مع بعض التردد، فاختار مساراً عبر المجتمع الأرستقراطي في الجنوب [الأميركي] الحديث. تخرّج الرجل في سيواني، حيث تتلمذ على يد ليتل، واعتاد شرب البوربون في أكواب جيفرسون في الشرفة الأمامية لمنزله. انضمّ بعد ذلك إلى سلاح الجو، ثم أصبح ضابط استخبارات عسكرية، وذلك قبل أن يقرر التحوّل إلى دراسة القانون. تنقل بوين بين الجامعات، وفكّر في إحدى المراحل في نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة الإنجليزية، وهي المرحلة التي ستسمح له بالتخصص في الأدب الجنوبي، لكنه استقر أخيراً في تكساس، وتحديداً في جامعة سانت ماري في سان أنطونيو. عمل بوين في المراجعات القانونية، كما ساعد عميد الكلية هناك، وعمل أيضاً

في المحكمة العليا في تكساس. سمح له تخرجه بالحصول على وظيفة في مكتب المدعي العام في تكساس.

التقى محامون جمهوريون في أوستن على غداء تعارف، وكان جورج دبليو بوش موجوداً، هو أيضاً. كان بوش في ذلك الحين مرشحاً لمنصب حاكم تكساس، ومنهمكاً في خضمّ سباقٍ انتخابي ضد الحاكم، الذي يدعمه الديموقراطيون، آن ريتشاردس. تكلم الرجلان لمدة قصيرة لا تزيد على الدقائق العشر. طرح بوش عليه عدة أسئلة حول قضية غامضة كان بوين مولجاً كشفها، وتتعلق بصلاحيات عمل فرقة مكافحة الحرائق في تكساس. تركت المعرفة التي يتمتع بها بوش أثراً طيباً عند بوين، الذي أعلن فوراً دعمه لبوش الذي كان متخلفاً بخمس عشرة نقطة عن منافسه في استطلاعات الرأي. قال لي بوين: «قلت له عندما تفوز أريد أن أعمل معك. ذهبت إلى منزلي، وأتذكر أنني تناولت طعام الغداء مع زوجتي ووالدها. أخبرتهما حينذاك أنني التقيت تواً حاكم ولايتنا الجديد».

يبدو أن ذلك الولاء المبكر قد ترك انطباعاً طيّباً لدى بوش. ربح بوش معركةً مريرة في العام ١٩٩٤، ومرّ شهر واحد قبل أن يبدأ بوين العمل مع ألبرتو غونزاليس، الذي أصبح فيما بعد المدعي العام في الولايات المتحدة، وكان حينئذ المستشار العام عند بوش. عمل بوين في مجموعة من القضايا الساخنة، والمحافظة، التي تثير اهتمام الرأي العام: المقامرة عند الهنود، المبادرات المستندة إلى الإيمان، وقضايا الحكم بالإعدام. عزّز العمل الذي قام به بوين تلميع مؤهلات بوش المحافظة، وهو الأمر الذي ساعده على التحضير لخوض معركة الرئاسة في العام ٢٠٠٠.

لم يشترك بوين في حملة بوش الرئاسية إلا في أيامها الأخيرة. أثارت نتائج انتخابات ولاية فلوريدا خلافات كبيرة، فما كان من بوين إلا أن أخذ إجازةً من عمله في مكتب المستشار كي ينضم إلى جيش المحامين الذين انطلقوا إلى فلوريدا. أدى الجهد الكبير الذي بذله أوين إلى إكساب بوش عشرات الأصوات في منطقة شمال فلوريدا. لم ترغب لجنة انتخابات مقاطعة إيسكامبيا في احتساب

٢٥٠ من أوراق اقتراع العسكريين، لأنها تفتقد أختام البريد التي تثبت أن أصحابها قد أدلوا بها قبل يوم التصويت. أدرك بوين أن أصوات العسكريين تتجه بقوة نحو الجمهوريين. حملق بعد ذلك في وجوه المفوضين الانتخابيين الجالسين قبالة الطاولات الأربع، أو الخمس، التي تتكدّس عليها أوراق الاقتراع، ثم هدّد باعتقالهم. أخبرني بوين: «قلت لهم انتظروا قليلاً، إن الوقت آخذٌ بالنفاد. إني أعطيكم إنذاراً الآن بأن حرمان العسكريين من حقهم في الانتخاب يعد عملاً جرمياً. إني أنذركم. عادوا إليّ بعد قليل، وقالوا إنهم سيحتسبون هذه الأصوات».

قدّر بوش مجدداً هذا العمل. لحق بوين بغونزاليس إلى البيت الأبيض كي يعمل في مكتب المستشار العام، لكنه انتهى أخيراً في العمل لدى هارييت مايرز، وهو مساعد فريق الموظفين لدى بوش [في البيت الأبيض] والمرشح غير الفائز فيما بعد للمحكمة العليا. (كان الرجل من بين أوائل الذين غادروا البيت الأبيض عندما صدر الأمر بإخلائه يوم ١١ أيلول/سبتمبر). أتعبه العمل سبعة أيام في الأسبوع، لذلك قرّر العمل مع باتون بووغز، في المحامي الشهير في واشنطن. تفجّرت الحرب في العراق، ثم كلّفه أحد المقاولين المساعدة على الفوز بأحد العقود. كان بوين واحداً من فريقٍ ضمّ ثلاثة رجال، وساعد على عقد اجتماع ما بين يو أس آيد، ومجموعة يو آر أس إنك، وهي شركة مقرها في سان فرانسيسكو، وتتخصص في تصميم الإنشاءات في العالم. لم تكسب يو آر أس أي عقدٍ من العقود التي منحتها يو أس آيد بنتيجة هذا الاجتماع، لكنها شاركت في اتحاد شركات استطاع الفوز بعقدٍ مع وكالة ناش ينص على الإشراف على مشاريع إعادة الإعمار. وصلت قيمة العقد إلى نحو ٣٠ ألف دولار. شكّلت علاقة بوين بتلك الشركة إحدى نقاط الخلاف الثانوية بعد تعيينه مفتشاً عاماً، لكن بوين من جهته أنكر وجود أي تضارب في المصالح، وقال إن علاقته بالشركة كانت ضئيلة الأهمية.

ترك عالم الشركات الكبيرة انطباعاً سيِّئاً لدى بوين، حتى إنه أعلن أن هدفه كان الخدمة العامة. طلب الرجل العودة إلى البيت البيض بعد مرور شهور قليلة

على مغادرته إياه. حصل بوين على فرصته في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣. أصرّ الديموقراطيون على استحداث منصب المفتش العام الذي يكون مراقب الحكومة في الإشراف على سلطة التحالف الموقتة، وذلك في أثناء احتدام الجدال حول صفقة إعادة الإعمار [في العراق] التي تبلغ قيمتها ما يزيد على ١٨,٤ مليار دولار. ردّت إدارة بوش عندما فرضت قيوداً غير معتادة على هذا المنصب: لا نستطيع تصنيف منصب المفتش العام من ضمن المناصب المغرية: إنه يدقّق في الحسابات، ويعدّ التقارير، ويتسبب عمله في اعتقال أحد الأشخاص أحياناً. إنه عينُ المجتمع وأذنه المزروعة في صميم أعمال المجتمع البيروقراطي، ومن المفترض أن يعمل باستقلالية تامة. أصرّت الإدارة مع ذلك على حق البنتاغون في مصادرة أية تقارير قد يعتبرها مهددةً للأمن القومي. أبعدت هذه القيود المفروضة أول مرشح اختارته الإدارة، وجعلته يرفض المنصب، وهو الذي كان مفتشاً عاماً في النازا. اتصل مدير الموظفين في البيت الأبيض ببوين الذي لم يعارض المواصفات الجديدة للمنصب. قال بوين فيما بعد إن البنتاغون، والبيت الأبيض، لم يحاولا التدخل لمنع نشر أي تقرير من تقاريره. أخبرني بوين، في الواقع، بأنه لم يسمع أي تعليق مباشر من بوش، أو من أي مسؤولٍ آخر من مسؤولي البيت الأبيض، يتعلق بعمله في العراق.

قال لي بوين: «لم أسمع إلا الصمت».

معايير غير واقعية

بدأ بوين بتجميع كل المعطيات المتعلّقة بصندوق تنمية العراق، فوصل إلى قناعة بأن الولايات المتحدة قد فشلت في القيام بواجباتها في حفظ أموال العراق، المؤتمنة عليها، وأنفقتها بأقل قدرٍ ممكن من القيود، أو المحاسبة. أمر الرجل بإجراء تدقيق في حسابات الصندوق الكاملة البالغة ٢٠ مليار دولار. اختفت المليارات، لكن الرجل أصّر على معرفة ماذا حدث، مع بشاعته.

اكتشف المحقّقون العاملون مع بوين أن التحالف لا يستطيع تقديم حسابات

عن مبلغ يقرب من ٩ مليارات دولار، وهو المبلغ الذي نُقل من البنك المركزي في العراق، إلى الوزارات العراقية. استخدم تقرير تدقيق الحسابات عبارات جافة [كالمعتاد]، مثل: إن التحالف امتلك ضوابط أقل من الحد المطلوب على الأموال، وإنه ليس لديه تأكيدات أن تكون الأموال استُخْدِمت كما خُطّط لها في البداية، أي من أجل دفع نفقات الموازنة، وهي رواتب الموظفين الحكوميين، ومشاريع إعادة الإعمار التي تتبناها الوزارات. بدا أن بعض هذه الأموال قد ذهب إلى موظفين وهميين تنحصر وظيفتهم في قبض الرواتب فقط. وتبيّن أيضاً في إحدى الوزارات، التي يُفترض أن تكون تحت حماية ٨٢٠٦ من رجال الأمن، أنه لا يحضر إلى العمل منهم فعلاً سوى ٦٠٢ من الحراس[1]. التزم بوين جانب الحذر ولم يقل إن الأموال قد هُدرت، بل اكتفى بالقول إنه لا التحالف، ولا أي شخصٍ آخر سيكون قادراً على معرفة ماذا حدث لهذه الأموال. لا يتطلب الأمر خبيراً في شؤون إعادة إعمار الدول كي يعرف أن مبلغ ٩ مليارات دولار هو مبلغ هائل من المال.

يستطيع المرء، إذا ألقى نظرة سريعة على تقرير التدقيق، أن يعرف مدى الفوضى التي سمحت لهذه المليارات بالاختفاء في متاهات محاسبية. عيّنت الولايات المتحدة مستشارين من ذوي المستويات الرفيعة في معظم الوزارات العراقية. أطلق العراقيون على هؤلاء المستشارين لقب وزراء الظل، وهو تعبير يشير إلى مدى السلطة التي تمتعوا بها. كانت وظيفة المستشارين ممارسة دور رجال الارتباط ما بين بريمر والوزارات، وذلك بغية تقديم المشورة فيما يتعلق بطريقة حكم العراق الجديد بفاعلية وشفافية. أورد التقرير أيضاً أن المستشارين إما فشلوا، وإما عجزوا، عن الإشراف المناسب على الأموال. ذكر التقرير أيضاً أن مكتب الموازنة الرئيسي للتحالف ضم اثني عشر شخصاً من أصل خمسة

(١) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Oversight of Funds Provided to Iraqi Ministries Through the National Budget Process," January 30, 2005, p. 7.

وخمسين موظفاً يتطلبهم العمل، حتى إن معظم ذلك العدد القليل كان «من المتخرجين الجدد عديمي الخبرة». أورد التقرير حالة أخرى عن منح التحالف عقداً بقيمة ١,٤ مليار دولار لشركةٍ تدعى نورث ستارز للاستشارات لقاء مراجعة الضوابط المتعلقة بصندوق التنمية، لكن فريق موظفي هذه الشركة لم يضم محاسباً عاماً مجازاً، ولذلك لم تجرِ الشركة أية مراجعة. تحدّث التقرير أيضاً عن يأس المستشارين، الذين بقوا في وظائفهم مدة أشهر فقط، قبل أن يعودوا إلى الولايات المتحدة. حاول بعض هؤلاء تجاهل تدفق الأموال على الوزارات التي ينبغي أن يساعدوها.

تسبّب التقرير الذي أصدره بوين برد فعلٍ قوي داخل الحكومة الأميركية. حاولت وزارة الخارجية منع نشر التقرير، وجادلت بأن صلاحية بوين لا تشمل التحقيق في الأموال العراقية. نجحت الوزارة في إقناع بوين بتأجيل نشر نتائج تقريره حتى شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، وذلك خوفاً من أن تؤثر هذه النتائج في الانتخابات العراقية المقررة.

قدّم بريمر، قائد الجبهة على الأرض، من جهته ردّاً قويّاً شجب فيه العمل الذي قام به المفتش العام. جاء في ردّه أن التقرير الذي أعده بوين «لا يستجيب للمعايير التي توقّعها الأميركيون من المفتش العام». أضاف إن التقرير مليء «بالمغالطات وتُعوزه الدقة». أضاف إن التحالف عرف أن الوزارات العراقية تعاني مشاكل متعلقة بنظام دفع الرواتب، لكنه قرّر المضي في هذا النظام على أية حال: «كانت هناك حرب جارية في العراق، وكان هناك خطر يتهدّد أمننا ـ نحن والعراقيين ـ فيما لو توقّفنا عن دفع رواتب الشبان المسلّحين». اتهم بريمر بوين بأنه لم يعترف للتحالف بالجهود التي بذلها من أجل ضمان المحاسبة. جادل بريمر أيضاً وقال إنّ بوين كان يطالب بتطبيق مبادئ محاسبية غير واقعية وسط الفوضى السائدة في العراق. وكتب بريمر: «يفترض المدققون أن التحالف يستطيع الوصول إلى معايير واضحة بالنسبة إلى شفافية في الموازنة، وتنفيذ المشاريع التي تعجز الدول الغربية التي تعيش في حالة السلم عن تنفيذها في خلال سنة واحدة، وعلى الخصوص وسط حالة الحرب [التي تعيش فيها

البلاد)، وبالنظر إلى الأوضاع التي عنتها سلطة التحالف الموقتة في العراق في أثناء تحريره، فإن المعايير المذكورة تُعتبر غير واقعية»[١].

يُحتمل أن يكون بريمر على حقّ، لأنه لو أرادت إدارة بوش تطبيق المحاسبة في العراق لكانت تكلّفت الكثير: المزيد من الأشخاص، والمزيد من الوقت، والمزيد من الأموال، بالإضافة إلى تخطيط أفضل. كشف المحققون العاملون مع بوين أن عدم وجود المعايير المطلوبة كان له ثمنه: تكلّف التحالف على مركزه في الحلة، الواقعة في جنوب العراق، مبلغ **٨ ٦٤١ ٣٧٥** دولاراً على الأقل.

أحب أن أعطيك مالاً

كان روبرت جاي. شتاين مراقب التحالف في الحلة الواقعة في جنوب العراق. اتخذ الرجل مقرّه في فندق قديم محاط بشبكات معدنية مسنّنة، وجدران من الإسمنت المسلّح التي تنتشر على ضفاف نهر الفرات. بدا الرجل شخصيةً غريبة، ومنعزلة، وفظة بعض الشيء، بالإضافة إلى شعره غير المسرّح جيداً، ونظارته المعدنية السميكة. اعتاد الرجل أن يرتدي ملابس سوداء، حتى في حرارة الصيف اللاهبة[٢]. أشرف شتاين على إنفاق مبلغ **٨٢** مليون دولار من أموال إعادة الإعمار، وكان معظم المبلغ أوراقاً نقدية جاءت من صندوق تنمية العراق، وذلك خلال الأشهر التسعة التي أمضاها في البلاد في العمل مع سلطة التحالف الموقتة. واعترف للسلطات فيما بعد بأنه وضع قسماً قيّماً من هذا المبلغ في جيبه الخاص[٣].

وصف بوين، والمحقّقون الاتحاديون العاملون معه، شتاين بأنه اللاعب الرئيسي في مؤامرة متعددة الأطراف اشتملت على خمسة ضباط احتياطيين في

(١) Ibid., pp. 33-40.

(٢) James Glanz, "U.S. Aide Accused of Graft in Iraq Had a Shadowy Past," *New York Times*, November 19, 2005, p. 8.

(٣) *U.S. v. Robert J. Stein.* U.S. District Court for the District of Columbia. Plea agreement.

الجيش، بالإضافة إلى مقاول أميركي مسنٍّ، اسمه فيليب ها. بلوم، وهو الذي عاش سنوات عديدة في رومانيا. اعترف شتاين بتخصيص ما قيمته ٨,٦ ملايين دولار من عقود إعادة الإعمار في جنوب العراق إلى بلوم وشركاته، وذلك في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤. قدّم بلوم من جهته إلى شتاين، والضباط العاملين معه، تذاكر الدرجة الأولى، وعقارات، وعربات خاصة للتنزه، والسيارات الرياضية، وعلب السيجار الفاخر، وساعات بريتلنغ، والمجوهرات، والكحول، وخدمات متعة خاصة، ورشى نقدية.

بلغت حصة شتاين الخاصة مليون دولار، سواء نقداً أو عيناً وخدمات، بالإضافة إلى مبلغ مليوني دولار اعترف بأنه سرقه من الخزنة التي كان يشرف عليها في مركز الحلة ـ وهي الخزنة التي قال المدققون الذين يعملون مع بوين إنها تفتقر إلى «نظام تتبّع يسمح بمعرفة المبلغ الموجود، والشخص المسؤول عنه»[١]. قبع شتاين وبلوم وسط بيئة منعزلة من دون إشراف أحد في منطقة معادية، فالتجأ واحدهما إلى الآخر للتسلية والدعم. كتب شتاين من ضمن تبادل رسائل بالبريد الإلكتروني ذات مرة الكلمات التالية: «أحب أن أعطيك مالاً»[٢]. ساعد بلوم شتاين على تبييض الأموال عن طريق تمريرها عبر حساباتٍ مصرفية في سويسرا، ورومانيا، وهولندا. واستخدم شتاين المبالغ النقدية من أجل شراء طائرة من نوع سيسنا صُنعت في العام ١٩٦٥، وخاتم من الألماس يبلغ وزنه ستة قراريط، وعقدٍ من الياقوت وزنه ٢,٥٤ قيراطين، بالإضافة إلى سوار تنس من الألماس، وسيارة ليكزوس موديل العام ٢٠٠٤. أبلغ شتاين المحققين أنه خطط لتأسيس شركته الأمنية الخاصة به في العراق، واعتزم شراء قواذف قنابل، وبنادق شبه آلية، ومسدسات من عيار ٠,٥٤، وكلها أسلحة مسروقة من مستودعات قوات التحالف[٣].

---

(١) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, "Management of Rapid Regional Response Program Contracts in South Central Iraq," January 23, 2006, p. 14.

(٢) *U.S. v. Robert J. Stein*. Plea agreement.

(٣) Ibid.

يعتبر بعض الأشخاص أن مجرد توظيف شتاين هو لغز في ذاته. أظهرت سجلات المحاكم في هذا السياق أنه حُكم عليه في العام ١٩٩٦، بتهم تتعلق باختلاس من حسابات بطاقاتٍ ائتمانية. اعترف الرجل بأنه مذنب وحكِم عليه بالسجن مدة ثمانية أشهر، بالإضافة إلى البقاء قيد المراقبة بعد الإفراج عنه لمدة ثلاثة أشهر. أُمر الرجل أيضاً بإعادة مبلغ ٠٠٠ ٤٥ دولار. ورد في القرار الاتهامي ضدّه بأنه استخدم مبلغ ٢٠٠ دولار من المال الذي حصل عليه من بلوم من أجل دفع قسم من المبلغ المتوجّب عليه. يُذكر أيضاً أن زوجته استخدمت مبلغ ٨٢١ ٥ دولاراً في دفع ضرائب متأخرة، وهكذا عمدت إلى إعادة أموال مسروقة بأموالٍ مسروقة.

وظّفت إحدى شركات المقاولة العاملة مع التحالف شتاين في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، وذلك عن طريق عقدٍ من دون منافسة أعطي إلى شركةٍ تابعةٍ لمجموعة نايتيف أميريكان، وتدعى أس آند كاي تكنولوجيز (تميّزت نايتيف أميريكانز بالمعاملة ذاتها التي تمتعت بها الشركات التابعة للسيناتور تيد ستيفينز، أي نايتيف ألاسكانز)[١]. تعرّض الرجل في تلك الفترة إلى ملاحقةٍ قضائية بتهمة اختلاس مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار من شركةٍ عمل فيها سابقاً. اتهمت شركة غرندي مارين كونستركشن شتاين بالتآمر مع المقاولين الثانويين عندما كانت الشركة تعمل في مشروع تشييد منشآت في قاعدة بوب الجوية الواقعة في كارولاينا الشمالية، وذلك عن طريق رفع تكاليف اليد العاملة مقابل دفع رشى. أسقطت الشركة الدعوى القضائية بعد إجراء تسوية مع شتاين دفع الأخير بموجبها مبلغ ٠٠٠ ٧٥ دولار. قال نائب رئيس شركة غرندي مارين، بيتر كاروك، إن شتاين كلّف شركته ١,٥ مليون دولار[٢]. ختم كاروك بالقول: «إنه لص، ومخادع، ومحتال»[٣].

---

(١) Glanz, "U.S. Aide Accused of Graft".

(٢) Associated Press, "N.C. Man Charged in Iraqi Kickback Scheme Has Shaky Past," November 19, 2005.

(٣) Glanz, "U.S. Aide Accused of Graft".

كان المقدّم مايكل بريان ويلر، الذي يبلغ السابعة والأربعين من عمره، وقد عمل لدى آمهريست جنكشن في ويسكونسن، المسؤول عن شتاين في العراق. يُقال إن الرجل عمد إلى استخدام أوراقه العسكرية الرسمية من أجل تهريب الأسلحة والأموال إلى الولايات المتحدة. احتفظ الرجل، لسوء حظه، ببعض الأسلحة بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار. يُقال أيضاً إن أحد الضباط الآخرين، المقدّم ديبرا هاريسون، التي تبلغ السابعة والأربعين من العمر، قد سرقت مبلغاً يراوح ما بين ٨٠ ٠٠٠ دولار و١٠٠ ٠٠٠ دولار من سلطة التحالف المؤقتة، وذلك كي تضيف طابقاً، وحجرات جديدة، ومغطساً للماء الساخن إلى منزلها في ترنتون، نيوجيرسي. اشترت هاريسون في العام ٢٠٠٤ سيارة كاديلاك اسكالاد يبلغ ثمنها ما بين ٥٠ ٠٠٠ و٦٠ ٠٠٠، وذلك بعد تحويل المبلغ مباشرة إلى وكالة السيارات من حسابات يتحكّم فيها بلوم، أو يستخدمها. واجه عملاء الحكومة هاريسون بهذه الوقائع، فاعترفت بأنها حصلت على السيارة من بلوم. أبلغت العملاء بأنها تستحقها لقاء ذهابها إلى العراق. قُبض على ويلر وهاريسون، ووجهت إليهما تهمتا التآمر وتبييض الأموال[1]. اعترف بلوم وشتاين في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، بأنهما مذنبان بالتهم التي وجهت إليهما في العراق، وهي دفع الرشى، وتبييض الأموال، والتآمر.

تعرّض بوين، في أثناء عمله في تدقيق الحسابات، إلى الفوضى العارمة التي ميّزت استخدام أموال صندوق التنمية في المركز الذي أقامه التحالف في الحلة، وهو المركز الذي كان مسؤولاً عن ست مقاطعات في وسط جنوب العراق، وهي المقاطعات التي تمثّل نصف مساحة البلاد البرية، كما أنها تضم أعداداً كبيرة من السكان الشيعة. اكتشف المدققون الذين يعملون مع بوين أن العمل في أكاديمية شرطةٍ إقليمية، ومكتبة، كان رديئاً أو ناقصاً، بالإضافة إلى الأعمال التي لم تنفّذ إطلاقاً. أعطى شتاين الشركة التابعة لبلوم، غلوبال بيزنس

---

(١) Charles R. Babcock, "2nd Officer Accused in Iraq Bid-Rigging Case," *Washington Post*, December 16, 2005, p. A25.

غروب وشركاتها الفرعية مجموعةً من العقود بغية إنشاء أكاديمية جديدة للشرطة في الحلة في مركز قيادة قديم لحزب البعث. كان من المفترض أن تكون الأكاديمية مركزاً مهماً للتحالف على طريق إنشاء قوات شرطة جديدة بغية تحسين الحالة الأمنية في الجنوب. نفّذ بلوم قسماً من الأعمال: بنى صفوفاً جديدة وغرفاً للسكن، أما بقية المشروع فكانت بمثابة الكارثة. أنشئت أكاديمية الشرطة على أرض غير قانونية، وعلى الرغم من هذا العائق فإن شركات بلوم قد تمكّنت بطريقة غامضة من أن تحصل على إذنٍ مرتين من أجل تنظيف المكان نفسه. كان من المفترض أيضاً أن تقدم الشركة ثلاثة مولداتٍ كهربائية إلى الأكاديمية، لم يصل منها إلا واحد فقط. تبيّن فيما بعد أن هذا المولّد ما هو إلا صندوق فارغ من أي شيء[1]، لكن بلوم حصل على مبلغ ٧,٣ ملايين دولار على شاكلة عقود من أجل بناء الأكاديمية مرة أخرى.

كان بناء مكتبة جديدة هو المشروع التالي الذي التزمه بلوم. شُيّدت المكتبة في كربلاء وسط أحد المراكز التاريخية للتعليم في العالم العربي. تعرّضت المكتبة المؤلفة من طابقين من أحجار الطابوق الأصفر، وهي تتميز بقنطرة معدنية ذات لونٍ فيروزي، إلى النهب في فترة الحرب، وأضحت أرضها بؤرة للنفايات. قرّر التحالف أن ترميم هذه المكتبة هو من الأولويات المهمة بالنسبة إليه. منح شتاين عقوداً عديدة لبلوم من أجل إدخال تعديلات على تصميمها، وتجهيزها بمفروشات جديدة، وبأجهزة الكمبيوتر التي ستقدم إلى السكان الفقراء، وغالبيتهم من الشيعة، مع إمكانية الاتّصال بشبكة الإنترنت للمرة الأولى. نصّت العقود على تزويد المكتبة أشياء أساسية، مثل مراوح السقف، والأبواب، والسجّاد. لم تسلّم الشركة أي من هذه الأشياء. وتضمّن العقد تزويد المكتبة رفوف الكتب، والطاولات، وطاولات أجهزة الكمبيوتر. أحضر بلوم كراسي بلاستيكية بدلاً من المقاعدة المنجّدة، كما أحضر مفروشاتٍ مستعملة،

(١) المفتش العام المختص بعملية إعادة إعمار العراق: «إدارة الحقوق والهبات التي استُخدمت في إنشاء وإدارة أكاديمية بابل للشرطة»، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

ولم يحضر أية طاولات لأجهزة الكمبيوتر. لم يقدّم بلوم خدمة الإنترنت قط، ولم يُحضر إلا أربعة عشر جهاز كمبيوتر من أصل ثمانية وستين جهازاً، كما امتنع عن إحضار أجهزة الحواسيب الرئيسية (سيرفر)، أو محطات العمل. حصل بلوم على مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ مقابل بضائع وخدمات تقل قيمتها عن ٣٠ ٠٠٠[١]. بقيت مكتبة كربلاء في الظلام، تماماً مثل سكانها[٢].

ثمن الدماء

غادر بريمر العراق، وكذلك فعل بلوم وشتاين. حصل الأول على ميدالية الرئيس للحرية، أما الشخصان الباقيان فكان السجن نصيبهما. بقي ناش في العراق شهوراً قليلة أخرى. أجهد ناش، الذي يبلغ الحادية والستين، نفسه كثيراً، وبقدرٍ أكبر من زملائه الموجودين في العراق، والأصغر منه سناً. عمل الرجل ستة أيامٍ في الأسبوع، واثنتي عشرة ساعة في اليوم، كما جال في محافظات العراقِ الثماني عشرة في غضون سنةٍ واحدة، وهو الإنجاز الذي لم يتوصل إليه إلا قليلون. أمضى الرجل أربعة عشر شهراً في العراق، وهي مدّة أطول من تلك التي أمضاها بريمر، وأطول من مدة العام الواحد التي اعتاد الجنرالات تمضيتها في العراق. تفوق هذه المدة بالتأكيد تلك التي أمضاها كبار مستشاريه، الذين كانوا يتبدّلون كل بضعة أشهر. أنشأ الرجل، وحده، وكالة جديدة من أجل مراقبة تنفيذ أكبر خطة لإعادة الإعمار أطلقتها الولايات المتحدة منذ خطة مارشال. حصل ناش على ولاء عميقٍ من موظفيه. أطلق عليه مساعده الصحفي آمي بيرنز لقب «العبقري». كانت أعمال الرجل خارجة من القلب،

(١) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Management of the Contracts, Grants and Micro-Purchases Used to Rehabiliate the Karbala Library," October 26, 2005.

(٢) اشترى مركز الحلة، الذي كان يُعرف سابقاً بسلطة التحالف المؤقتة في منطقة جنوب وسط العراق، ثلاثين ألف كتابٍ لمصلحة المكتبة من مجموعة منوعة من المتعهدين. قال مدير المكتبة بأنه لم يتسلم أي كتابٍ من الكمية المذكورة.

وهي التي عكست إيماناً عميقاً بالصناعة الأميركية مثلما عكست مهارته. إنها الأعمال ذاتها التي سبّبت جدالات لا نهاية لها وأدّت إلى إعاقة عملية البناء نهائياً.

ضمّ مكتب التعاقد على المشاريع الذي أسّسه ناش مخليطاً من مسؤولي وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالاتٍ حكومية أخرى، بالإضافة إلى مقاولين آخرين، لكنه لم يضم أبطالاً. واجه هذا المكتب عداوة كثيرين من الناس، سواء في واشنطن أم في بغداد. تنصّل رامسفيلد ذاته، وعلناً من مسؤولية الولايات المتحدة إزاء إعادة إعمار العراق. واعتبر بعض المسؤولين في وزارة الخارجية أن وكالة ناش تثير المتاعب، بالإضافة إلى أنها غير فاعلة وضعيفة التنظيم. اعتبر هؤلاء ناش ووكالته من فئة المتطفّلين. اقتنع بعض كبار المسؤولين بأن مكتب التعاقد على المشاريع، وبرنامج إعادة الإعمار، ليسا إلا أداتيّ رد جميل من البنتاغون للشركات الأميركية مقابل مساندتها الحرب.

دُهش ناش لهذه الهجمات التي تعرّض لها، لأنه سبق لكل المسؤولين الكبار أن وافقوا على فكرة بناء مشاريع كبيرة، وأولهم كان بريمر، ثم إدارة بوش، وأخيراً الكونغرس ذاته. كانت هناك حفنة من الشركات، ومعظمها أميركية، تمتلك القدرة على القيام بهذا العمل. لم يكن ناش يمتلك فريقاً من الموظفين، ولهذا اضطر إلى إنشاء الوكالة. يتساءل المرء هنا عن الخيارات الأخرى التي كانت مفتوحة أمامه. شعر ناش في النهاية بأنه قام بالمهمة التي أُنيطت به خير قيام. أطلق الرجل على هذه المهمة لقب «فن المستحيل». وقد لقي كثيراً من الانتقاد، ووُضع جانباً في النهاية، حتى إن بريمر نسي أن يذكره في مذكراته.

أبلغني ناش في إحدى المقابلات الكثيرة التي أجريتها معه: «أنا شخصياً، لم أمتلك في أعماقي أية رغبة في القيام بأي شيء غير مساعدة العراقيين على إعادة بناء بلدهم. لم أقل يوماً إنّني خبير في كيفية القيام بذلك. أستطيع أن أبني، وأستطيع أن أدير البرامج، كما استطيع جلب المقاولين كي يعملوا، لكنني لم أكن أستطيع الإشرف على كيفية إنفاق الأموال. نظّم الكونغرس هذا الأمر

عندما أصدر قوانين [قواعد] كثيرة. كنا نحاول الالتزام بهذه القوانين». أضاف الرجل قائلاً: «أنا لست العدو. ذهبت إلى هناك كي أنفّذ البرنامج الذي بين يدي، لكنني لم أحاول أن أكون برنامج تنمية. حاولت أن أعمل في حقل الخدمة العامة... إن كل ما أردته هو إنجاز المهمة الموكولة إليّ».

رافقت ناش في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، أي قبل شهرٍ واحدٍ من موعد مغادرته النهائي، في جولة بطائرة هليكوبتر على مناطق في جنوب العراق. كانت رحلةً مؤثرة. رأينا محطات توليد الطاقة الكهربائية، الجديدة منها والمرممة، وتبيّن لنا فيما بعد أن هذا الشهر سجّل رقماً قياسياً في إنتاج الطاقة الكهربائية منذ الاجتياح. كانت الشركات الخاصة تضع اللمسات الأخيرة على خطط ترميم آلاف المدارس، والعيادات، والبنى التحتية الأخرى. علمت حينئذ أن برامج إعادة الإعمار توظّف الآن ٨٨ ٠٠٠ عراقي، وذلك بعد أن كان هذا الرقم أقل من ٥ ٣٠٠ قبل أشهرٍ قليلة فقط.

لم تكن وتيرة إعادة البناء هي نفسها في كل الأمكنة. لم يسمع ناش إلا شكاوى طوال ذلك اليوم الطويل والحار. أين ذهبت، إذاً، أموال إعادة بناء العراق؟ وأين هي الوظائف الموعودة للعراقيين الفقراء؟ وأين هي العيادات الطبية، والمدارس، والجسور، والسدود، ومحطات الطاقة الكهربائية والمائية التي تؤمن المياه الصالحة للشرب؟ قال عدد كبير من الأشخاص الذين زارهم ناش في هذه الجولة إنهم يشعرون بالمرارة، وإنهم ليسوا في حالةٍ ماديةٍ أفضل مما كانوا عليه أيام صدّام حسين. قال مثنى حسين، وهو شاب في السابعة والعشرين من عمره، ومهندس وجد عملاً براتب يبلغ ٢٥٠ دولاراً أسبوعياً في مشروع إعادة إعمار أميركي داخل قاعدة عسكرية: «يتعيّن عليك أن تؤمّن وظائف لأشخاصٍ أكثر كي تجعلهم سعداء. يقول ذوو النيات السيئة إن أميركا تكذب. ويقولون أيضاً إن صدّام حسين فعل الشيء ذاته».

توقّف ناش أولاً في غرفة اجتماعات في الحلّة. تحوّلت هذه الغرفة إلى قنصلية أميركية بعد تسليم السلطة إلى العراقيين. تصادم ناش هناك مع أنطون سميث، المسؤول الجديد في مشروع إعادة الإعمار في وسط جنوب العراق. لم

يكن سميث يعلم حتى هذا الوقت بالأعمال الجرمية التي أقدم عليها شتاين، لكنه كان على علم بأن الجهود الأميركية لم تؤتِ ثمارها في هذه المنطقة المضطربة. كان أتباع مقتدى الصدر يقاتلون القوات الأميركية والعراقية في مرقد الإمام علي في النجف في أثناء زيارة ناش هذه.

ألحّ سميث على ناش بالقول: «إنه من الضروري أن نضع بعض التراب هنا. إن احتياجات النجف ملحّة جداً، كما هي كثيرة أيضاً. يتعيّن علينا أن نتحرك بسرعة، وأن نتأكد من أننا لا نخسرهم ثانية، كما أن مصلحتنا القومية تملي علينا أن نكسب عقولهم وقلوبهم».

يُعتبر سميث أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأقوياء، لكن اهتمامه تركّز على أن يعطي ناش المسؤولين الأميركيين المحليين، الذين هم على معرفة مباشرة باحتياجات الأقاليم وأحوالها، استقلاليّة أكبر في عملية اتخاذ القرارات. شعر ناش أنه في وضعٍ يسمح له بتقرير وجهة إنفاق الأموال.

أعفى ناش سميث من مهامه لأنه أصرّ، كعادته، على تولي المسؤولية بنفسه. اعتبر ناش أن هذا هو برنامجه هو، ولذلك فلا بد من أن يسيطر عليه كلياً.

التقى الرجلان حول طاولة مطعم طويلة وشاحبة. أبلغ ناش سميث: «تخيفني الاستقلالية... لا أريد أن يتمتّع أحد بالاستقلالية. توجد حدود علينا أن نلتزمها سواءٌ أأحببنا ذلك أم لا».

تضمّن برنامج الزيارة التالي التوجّه بعربات مدرّعة في رحلة تستغرق خمس عشرة دقيقة. سارت العربة بنا فوق طريق ترابية نحو معسكر بابل، وهو مقر قيادة الجنود البولونيين الذين يسيطرون على منطقة وسط جنوب العراق باعتبارهم جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ألحّ الضباط البولونيون، الذين كانوا يجلسون في غرفة مزخرفة ذات سقفٍ عالٍ، ومزوّدة بأجهزة تكييف الهواء التي كانت هادرة، على ناش بطلب المساعدة. لم يمتلك هؤلاء أية أموال للسنة المقبلة، كما أن انسحاب القوات التايلاندية والفلبينية، أوجد لديهم نقصاً في

عدد المهندسين وأخصائيي الصحة العامة. بدا الضباط حائرين إلى أية جهة يجدر بهم أن يتجهوا. تساءل هؤلاء عن الجهة التي يستطيعون الحصول منها على الأموال، كما سألوا عن كيفية تقديم اقتراحات المشاريع. كانت آخر شريحة عرضها البولونيون مؤلفة من أربع علامات استفهام متبوعة بعبارة هل يستطيع ناش تقديم المساعدة؟ دوّى صوت انفجارٍ هائل ومكتوم هزّ الغرفة. علمنا أن سيارة مفخخة قد انفجرت تواً في مكانٍ قريب. أسفر الانفجار عن مقتل جندي بولوني واحد وجرح ستة آخرين. هزّ العقيد ماريوس سالتيرا، وهو قائد فرقة الخدمات الاجتماعية البولونية، رأسه. سبق للرجل أن طاف ستة آلاف ميل في أنحاء العراق. قال لي إن المخاوف الأمنية أبقته ضمن القاعدة هذه السنة. قال سالتيرا: «لا أستطيع القول إن هذا هو واقع مقبول».

استقل ناش وفريقه الأمني طائرتي هليكوبتر من نوع بلاك هوك في طريقهم إلى النعمانية، وهي موقع لقاعدة عسكرية واسعة بنتها شركات المقاولة الأميركية الخاصة لمصلحة الجيش العراقي، وبكلفة ١١٥ مليون دولار من أموال مكلّفي الضرائب الأميركيين، وتمتد على مساحة ستة أميال. هدرت طائرة الهليكوبتر بسرعة، وعلى ارتفاع منخفض، فوق أراضٍ جرداء ملأى بالشجيرات الصغيرة، والأكواخ المبنية بالطين، وفوق قطعان الجِمال. سجلت الحرارة في هذه الأراضي القليلة التضاريس ١١٥ درجة [فهرنهايت].

ظهرت بعد دقائق قليلة من هبوط طائرة ناش مجموعة من السيارات فأثارت حولها سحابة من الغبار. توتر الحراس الأمنيون الذين يرافقون ناش، وهم رجال يضعون نظارات سوداء، ويرتدون دروعاً مضادة للرصاص. ترجّلت بعد ذلك مجموعة من الرجال العراقيين الذين يحملون رشاشات AK-47. تقدّم رجل يرتدي بذلة رمادية وقميصاً مزرّراً أبيض اللون، ثم مدّ يده. تبيّن لنا أن الحاكم المحلي، ورئيس القبيلة، حضرا للزيارة مع مرافقيهما الأمنيين. عبّر الحاكم محمد الجيشمي عن المجاملات مدة ثلاثين ثانية قبل أن ينتقل إلى شؤون العمل. قال الرجل مبتسماً: «إن المساعدة التي تلقّيناها حتّى الآن قليلة جداً. أريد تلقي المزيد».

ربّت ناش كتف محدّثه، وقال له: «استغرقت تسوية الأمور بعض الوقت، لكننا على طريق النجاح في هذا المسعى». تقدّم الرجلان مع مرافقيهما إلى الثكنات التي رمّمت حديثاً. توقفا تحت المروحة التي تصدر أزيزاً معتاداً، ثم انقطع التيار الكهربائي على نحوٍ مفاجئ. أصبح الجو خانقاً على الفور، بينما فاحت راحت الطلاء الجديد في المكان. ظهر أحد رجال الجيشمي حاملاً بيده علبة من المناديل الورقية الزهرية اللون. سلّم الرجل منديلاً منها إلى ناش. مسح ناش، الذي ارتدى سترة دكناء، وسروالاً أسود اللون، وانتعل حذاءً يصلح للصحراء، جبهته التي يتصبب العرق منها. اعترف الجيشمي بأن أفراد قبيلته قد استفادوا من ١٢٠٠ وظيفة وفّرها المشروع، لكنه أضاف إن معظم العراقيين لم يسمعوا بهذا المشروع.

قال الرجل: «لا يعرف أحد بالأعمال التي قمتم بها حتّى الآن. أعتقد أن نصف المتمردين سيلقون سلاحهم، إذا ما وعدت الولايات المتحدة بأنها ستهتم بالفقراء [في العراق]».

أومأ ناش، ثم قال: «إن إحدى أكبر المشاكل التي تواجهني هي كيفية الحصول على المعلومات».

أدلى الجيشمي بعد ذلك بإعلانٍ مثير. أعلن الرجل أن الأميركيين قتلوا فرداً واحداً على الأقل من أفراد خمسٍ وسبعين عائلة من قبيلته، وذلك عن طريق الخطأ خلال الحرب. أمر الجيشمي بعد ذلك كل الحاضرين بالخروج، لأنه يريد التحدث على انفراد مع ناش. أراد الرجل، في الواقع، أن يتحدّث عن الدية ـ أي الثمن الذي يُدفع مقابل دماء القتلى.

تُعتبر الدية، وهي مبلغ مالي يدفعه القاتل إلى أفراد أسرة القتيل، أو المصاب، إحدى أقدم صيَغ تحقيق العدالة في العالم العربي. تقول الروايات إن جدّ النبي محمد (ص) ساهم في إرساء هذا التقليد. قبِل عبد المطلب، في البداية، أن يسدّد دينه لله عن طريق التضحية بابنه، لكنه استبدل التضحية بابنه

بتقديم مئة جمل[1]. ترسّخ هذا التقليد في شعر ما قبل الإسلام [الجاهلية] عند القبائل المتحاربة باستمرار في [ما أصبح بعد ذلك] المملكة العربية السعودية. كان دفع الدية [ثمن الدماء]، بديلاً ملائماً لعملية الأخذ بالثأر، وذلك طالما وافقت أسرة القتيل على قبول هذا التعويض.

أُثبتَ تقليد الدية في القرآن [الكريم]، والحديث [الشريف]، أي أقوال النبي محمد (ص). يوضح القرآن الكريم هذه المسألة في سورة النساء، الآية ٩٢: «وما كان لمؤمنٍ أن يقتل مؤمناً إلا خطأً، ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبةٍ مؤمنة، وديةٍ مسلمةٍ إلى أهله إلا أن يصدّقوا...» وبعث النبي محمد (ص) برسالةٍ إلى اليمن يفصّل فيها العدد المحدّد من الجمال الذي يجب أن يُدفع مقابل الموت قتلاً، أو الإصابة بجروح. إن فقدان شخصٍ لحياته، أو إذا قُطع أحد أعضائه، كالأنف مثلاً، يستوجب دفع مئة جَمَل. أما إذا فُقدت إحدى القدمين، أو اليدين، فإن ذلك يستوجب تقديم خمسين جملاً، وقطعُ إصبعٍ واحدة يستوجب تقديم عشرة جِمَال، أما فقدان سنٍ واحدة فيقدّم مقابلها خمسةَ جِمَال. أما الذين لا يمتلكون جِمالاً فيتعيّن عليهم أن يدفعوا مبلغ ١ ٠٠٠ دينارٍ ذهباً.

أدخلت المجتمعات الإسلامية هذا التقليد في تشريعاتها القانونية، على الرغم من أن معظمها قد ألغي في القرن العشرين. أدخلت بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية، وإيران، وباكستان، الدية في أنظمتها القانونية الرسمية. يجري تحديد التعويض في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، على يد السلطات الدينية بحسب الجنس والدين. إن قتْلَ المسلم هناك يستوجب دفع مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ريال، أو حوالى ٢٧ ٠٠٠ دولار أميركي. أما قتل امرأةٍ مسلمة، أو رجلٍ مسيحي، فيستوجب دفع نصف هذا المبلغ، أما إذا كانت المرأة المقتولة هندوسية فإن المبلغ الذي تتقاضاه عائلتها ينخفض إلى الحد الأدنى، وهو الذي وصل في إحدى الحالات إلى ٨٨٨ دولاراً.

(١) Javed Ahmad Ghamidi and Shehzad Saleem, "What Is *Diyat*". Available at http://www.renaissance.com.pk/septrefl2y2.html.

لم تُدرج الدّية من ضمن القوانين العراقية العلمانية التي سُنّت في عهد صدّام حسين، لكن هذا التقليد انتشر كثيراً في الأنظمة غير الرسمية التي اعتمدها سكان القبائل. كان أحد زملائي متوجهاً في السيارة إلى الشمال من بغداد عندما اصطدمت سيارة أحد مرافقيه بسيارةٍ أخرى مما أسفر عن مقتل سائقها. أمضى أحد المترجمين الذين يعملون معنا أشهراً طويلة في التردد ما بين كركوك وبغداد، جيئة وذهاباً، وذلك من أجل التفاوض حول المبلغ الملائم لأسرة القتيل. قال الرجل إنه جلس في خيمةٍ طويلة تدعى الديوان، في أثناء محاولته التوصّل إلى تسوية المسألة الدقيقة المتمثّلة في المبلغ الذي تساويه حياة إنسان. قال لي الرجل: «إن ذلك ليس أمراً قانونياً، لكنه من ضمن عاداتنا».

وقف الجيشمي في القاعدة العسكرية المطلية حديثاً، وهي القاعدة التي بناها الأميركيون للعراق. كان الرجل يقوم، ببساطة، بما فعله أسلافه على مدى آلاف السنين. أقدمت قبيلة معادية على مهاجمة عشيرته فقتلت بعض أفرادها. أبلغ الرجل ناش إن ذلك، بالتأكيد، يتطلب دفع تعويض. سيدفع الأميركيون من جهتهم، وبالتأكيد، ثمن ما فعلوه. ألم يكن ذلك هدف عملية إعادة الإعمار؟ أي إعادة اللحمة إلى شعبٍ مقسّمٍ، دفع الأميركيون الدية وإن بطريقة أخرى.

اكتفى ناش بهزّ رأسه. لن يدفع الأميركيون أي شيء للجيشمي. قال له إنه يتعيّن على قبيلته أن تعتاد خسائرها [البشرية]، مثلما يتعيّن على العراق أن يتعلم تحمّل خسارة سلامه، وأراضيه، ومجتمعه. إن الأميركيين ليسوا على استعداد لدفع ديات، لا في ذلك اليوم من شهر آب/أغسطس، ولا بعد مرور ثلاث سنوات، ولا في أي وقتٍ آخر على الإطلاق.

عاد ناش في وقتٍ لاحقٍ من ذلك اليوم إلى طائرة البلاك هوك على طريق عودته إلى بلاده. تحمّل الرجل انفجار سيارة مفخخة، وأشعة الشمس الحارقة، وطلبات لا تنتهي للحصول على المال، وكل ذلك من أجل زيارة مشروعٍ واحد، وغير منتهٍ، من مشاريع إعادة الإعمار التي موّلتها الولايات المتحدة. لم يُظهر الرجل أية علامة من علامات اهتزاز ثقته [إيمانه بمشروعه].

قال لي الرائد طومساندس، وهو مساعد ناش العسكري: «لا يتكرر هذا كل يوم».

علّق ناش: «إنه يحدث يومياً بالنسبة إلي».

القسم الثالث

ارفعوا أيديكم

١٠

مدينة الازدهار

أخذت وزارة الخارجية على عاتقها مسؤولية الإشراف على عملية إعادة بناء العراق، وذلك بعدما حلّت سلطة التحالف الموقتة في ٢٨ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، ورحيل دافيد ناش بعد ذلك بأشهرٍ قليلة. أراد وزير الخارجية أن يعود كل شيء إلى طبيعته، أي بقدر ما تسمح به الظروف في العراق. على أية حال، اختفت سلطة التحالف الموقتة في بغداد وحلّت مكانها السفارة الأميركية، وهي بالتأكيد أكبر سفارةٍ أميركية في العالم، لكن هيكليتها تماثل أي سفارة أخرى بوجود سفير، ومسؤولين سياسيين واقتصاديين، ومجموعة من الديبلوماسيين. لم يعد السفير الأميركي الجديد، جون نيغروبونتي، يجلس على رأس طاولة الاجتماعات كما كان يفعل جيري بريمر. اعتاد الرجل أن يدخل غرفة الاجتماعات وينتحي بمقعده جانباً. تغيّر كذلك لقب كبار المشرفين الذين عيّنهم الأميركيون، وباتوا يدعون بـ «المستشارين». لم يعد لدى هؤلاء السلطة التي تسمح لهم بتجاوز رغبات الوزراء الذين يعملون معهم. احتفظت الولايات المتحدة، طبعاً، بالسلطة العليا، لأن الحكومة العراقية لا تستطيع البقاء من دون الدعم العسكري والمالي الأميركيين. أضحت السيطرة الأميركية تميل إلى استخدام سياسة الجزرة أكثر من استخدامها سياسة العصا. لم تعد أميركا الآن قوة احتلال، ويُفترض أن يتولى العراقيون شؤون بلدهم مرة أخرى.

قرّر نيغروبونتي، بصفته جزءاً من النظام الجديد، أن عملية إعادة الإعمار تحتاج إلى إعادة هيكلة بدورها. كان الجزء الذي تموّله أميركا من مشروع إعادة الإعمار يسير ببطءٍ شديد، وعند حلول شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٤، كان

العمل جارياً في نسبة تقل عن ١٠ بالمئة من ٨٠٠ ٢ مشروع سبق التخطيط له. أما من الناحية المالية فلم يُصرف أكثر من مليار دولار من أصل مبلغ ١٨,٤ مليار دولار التي أقرها الكونغرس قبل ثمانية أشهر. ساهمت أعمال العنف، وكذلك بطء عملية التعاقد الاتحادية في جزءٍ من هذا التباطؤ. بدأت الشركات الأميركية المتعددة القوميات بالتوافد على البلاد، وانطلقت في تنفيذ مشاريعها. اضطر المهندسون الأميركيون، أو نظراؤهم العراقيون في غالبية الأحيان، إلى زيارة مواقع العمل، وتأمين الحصول على الأراضي التي ستقام عليها المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع تصاميم هذه المشاريع. استغرقت كل هذه الأعمال وقتاً طويلاً.

وقع الاختيار على بيل تايلور كي يُدخل الإصلاحات، وهو رجل بارز ملامح الوجه، ومظلي سابق، وسفير حلّ مكان ناش على رأس برنامج إعادة الإعمار الأميركي. تمتع تايلور بخبرة طويلة ـ على عكس ناش ـ في قضايا التغيير، وهو الذي أدخل تغييرات سياسية واقتصادية في المجتمعات التي تمر في حالة من التغيّرات. نسّق تايلور المساعدات التي قدّمتها أميركا للاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، وذلك بعد سقوط جدار برلين. توجّه إلى كابول بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث أشرف على عملية إعادة الإعمار التي قامت بها أميركا هناك. جذب تايلور انتباه نيغروبونتي بسبب خلفيته العسكرية، وضمّه إلى فريقه. أمضى تايلور، الذي تخرّج في جامعة وست بوينت، ست سنوات مع قوات المشاة في حرب فييتنام. قاد سريةً من الفرقة ١٠١ المحمولة جواً من العام ١٩٧٠، حتى العام ١٩٧٢، وخاض في هذه الفترة معارك شرسة في المناطق الشمالية من جنوب فييتنام. عمل تايلور أيضاً في اللجنة الاستشارية لوزارة الدفاع، وبصفته مستشاراً دفاعياً في حلف الناتو. اعتبر نيغروبونتي أن تجربة تايلور كجندي وديبلوماسي مهمة جداً، وستكون هذه الخبرة ضرورية لردم الهوة في الجدال الذي ثار ما بين البنتاغون ووزارة الخارجية حول الأعمال الملموسة (الأحجار والإسمنت) وبين الأعمال غير الملموسة. كان تايلور رجلاً مندفعاً ومتفائلاً بطبعه، وقال أحد زملائه عنه: «أطلقت عليه لقب المتفائل الأبدي».

أجرى تايلور في شهرَي تموز/يوليو وآب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، مراجعةً شاملة لخطة إعادة الإعمار برمّتها. واستنتج أن خطة ناش ليست ناجحة، كما لاحظ أن المقاولين الأميركيين يكلفون أموالاً كثيرة. لاحظ أيضاً أن الاحتياجات الأمنية تهيمن على تنفيذ كل خطوة في تلك الخطة، وأن المشاريع الكبرى تستغرق وقتاً طويلاً لتخطيطها وإطلاقها. استنتج أن بيروقراطية نظام التعاقد كانت خانقة. أقدم ناش على توظيف المقاولين من أجل ملء المراكز الكثيرة الشاغرة، وذلك لأنه واجه أزمة في إيجاد اليد العاملة، بالإضافة إلى ضيق الوقت. نتج عن هذا الوضع وجود ثلاث، أو أربع، طبقاتٍ أو أكثر أحياناً، تفصل ما بين الموظف الحكومي الأميركي، والعمل الذي يجري تنفيذه على الأرض. صمّم ناش هذا النظام كي يعمل بسرعة، لكنه اكتشف أنه يسير ببطء يماثل بطء جريان الإسمنت الذي يُفترض أن يصبّه المقاولون.

لم يتمكّن تايلور من تغيير برنامج إعادة البناء لأن العقود كانت جامدة في أمكنتها. فكّر الرجل في أنه يستطيع تغيير تركيز التمويل والأولويات عن طريق ما أطلقت عليه وزارة الخارجية اسم إعادة تخصيص [الموازنات]، أو الإصلاحات الطائرة. مثّلت رؤية تايلور صورةً معاكسةً لخطة إعادة الإعمار التي أعدّها ناش. عمد الرجل أولاً إلى ترؤس وكالةٍ جديدة في وزارة الخارجية، وهي الوكالة التي حملت اسم مكتب إدارة إعادة الإعمار في العراق. كان يُفترض في هذه الوكالة أن تكون هيئةً تنسيقية، وهو الوضع الذي لم تصل إليه وكالة ناش قطّ، أي أن تقرّب الوكالات المختلفة من أجل الخروج بسياسة موحدة. عمد تايلور بعد ذلك إلى قلب استراتيجيات برنامج إعادة الإعمار. وتطلّع بعين السخط إلى العقود الهائلة، والمفرطة في كلفتها، التي مُنحت للشركات الأميركية المتعددة الجنسيات. أراد أن يركّز على إعطاء عقودٍ أقل كلفة إلى الشركات العراقية مباشرة. لم تعد الشركة المتعهدة تستطيع أن تُنفق بطريقة هستيرية لتطلب أموالاً إضافية من الحكومة. وركّز أخيراً على المشاريع التي يراها المواطنون بسهولة والتي تدل على إحراز تقدم. تقدّمت مشاريع حفر الأقنية، وبناء المؤسسات

الديموقراطية على حساب مشاريع بناء محطات توليد الكهرباء، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

كان الجيش الأميركي المستفيد الأول من المراجعة الشاملة التي أجراها تايلور الذي قرّر الرجل في أثناء المناقشات المطوّلة التي أجراها مع وكالة يو أس آيد والجيش، أنه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تنفق أموالاً أكثر كي تجعل من العراق أكثر أمناً. بلغت كلفة إطعام المقاولين الأميركيين وإسكانهم في المنطقة الخضراء وحدها ٤ ملايين دولار يومياً. أما في المشاريع التي كانت جارية في مناطق شديدة الاضطراب مثل منطقة المثلّث السنّي الذي يقع إلى الغرب من بغداد، فإن خمسين سنتاً من أصل كل دولار واحدٍ يُنفق على المشاريع كانت تُنفق على الأمن. عمِل في إحدى الحالات ٣٥٠ موظفاً من شركة واشنطن غروب إنترناشيونال، وهي شركة بناء وهندسة مركزها في شيكاغو، على مدّ خطوط الطاقة الكهربائية حول الفلوجة، بينما انهمك أكثر من ٧٠٠ من موظفي الأمن في تأمين الحماية لهم. قرّر تايلور أن يُنفق مبلغ ملياري دولار إضافيين من أجل تدريب الجنود ورجال الشرطة العراقيين. قال لي: «إذا لم نحلّ مشكلة الأمن فلن نستطيع تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار». مثّل قراره الخطوة الأولى في تحويل برنامج إعادة الإعمار إلى برنامجٍ يهدف إلى إعادة التسليح. يُذكر أن نصف مبلغ الثلاثين مليار دولار قد أُنفق على استعادة الأمن، إما من أجل حماية المقاولين الأميركيين، وإما من أجل تدريب الجيش العراقي وتجهيزه.

استغرق الأمر أكثر من سنة، أي سنة هُدرت فيها الأموال، ومات فيها المقاولون، وخاب أمل العراقيين، لكن أميركا استطاعت في النهاية أن تحدّد أولوياتها.

أدى تحليل البرنامج الذي قام به تايلور إلى استنتاجٍ مدهش. ظن بريمر أن وضع برنامج ناجحٍ لإعادة الإعمار من شأنه أن يستميلَ قلوب العراقيين. أبلغ مساعديه أن: «البنِية التحتية تعادل الأمن، والأمن يعني حماية أرواح الناس ـ

سواء أكانوا أميركيين أم عراقيين»[1]. يميل تايلور، من الجهة المقابلة إلى الواقعية في تصوراته. كان واحداً من فريق كبار مسؤولي وزارة الخارجية في بغداد، الذين سبق لهم أن خدموا في فييتنام. (كان نيغروبونتي ديبلوماسياً شاباً في سايغون، أما سبايك ستيفنسون، مهندس المعارك في وسط فييتنام، فشغل منصب مدير يو أس آيد/العراق). زوّدت هذه التجارب السابقة الرجال تصوراً شاملاً لاحتمالات إعادة البناء. رأى هذا الفريق أن هذا البرنامج لن يضمن ولاء العراقيين لأميركا، لكنه ربما يوفر أساساً من أجل بناء بلادٍ فضلى، ومن شأن هذا الوضع أن يخدم المصالح الأميركية على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإن تايلور اعتقد أنه من الحمق الافتراض أن المساعدات الأميركية من شأنها تقليل حدّة التمرّد عن طريق كسب أصدقاء جدد. لم يحدث هذا في فييتنام، ولن يحدث في العراق أيضاً. قال تايلور: «لم نأتِ إلى العراق من أجل كسب القلوب والعقول، كما أننا لا نقوم بإعادة الإعمار كي نظهر أن الأميركيين هم رجال طيّبون، وأنه يتعيّن على العراقيين أن يحبّونا. إننا لو كنا نحاول كسب القلوب والعقول [في العراق] لكنا قمنا بمجموعةٍ من المشاريع الأصغر بكثير [مما نقوم به حالياً]. كان دافعنا الرئيسي هو القيام بإعادة البناء بحيث تنشأ البيئة المناسبة التي تساعد على الاستقرار، والنمو الاقتصادي، والأمن، والنمو السياسي».

تأكدت شكوك تايلور في أثناء زيارة قام بها إلى جنوب العراق، حيث استقبل الشيعة، الذين تعرضوا للاضطهاد على يد صدّام، الجنود الأميركيين باعتبارهم محرّرين. انتحى شيخ شيعي بتايلور جانباً، واشتكى أمامه من أنّه يتعيّن على الأميركيين أن ينسحبوا في أسرع وقت ممكن. استنتج تايلور أن الاحتلال كان فكرةً سيئة، بغض النظر عن هوية المحتل، أو دافعه. قال تايلور: «لا يريدنا العراقيون أن نكون هنا فعلاً. حسناً، يمكنني تلخيص موقف العراقيين بأنهم يريدوننا أن نأتي إلى هنا، ونبني، ثم نغادر هذه البلاد».

---

(١) مقابلة مع مسؤولٍ أميركي رفيع عن عملية إعادة الإعمار.

لم تأتِ التغييرات التي أدخلت على خطة إعادة الإعمار من دون ثمن. أدى قرار تايلور تعزيز الإنفاق على الأمن وبرامج أخرى إلى تخفيض الإنفاق على المشاريع التي كانت مقرّرة سلفاً. تبخّرت بين ليلةٍ وضحاها المئات من مشاريع إنشاء عياداتٍ صحية ومستشفيات، وأنابيب الصرف الصحي، والجسور، ومحطات تحويل الطاقة الكهربائية، ومحطات المياه. نفّذ ٣٠٠ مشروع فقط من أصل ٤٢٥، و٤٩ مشروعاً فقط من أصل ١٣٦ مشروعاً مائياً. أطلق ستيوارت بوين اسم «فجوة إعادة الإعمار»، أي ذلك الفرق ما بين ما وعدت به الولايات المتحدة وبين ما نفذته بالفعل[١]. استطاع تايلور أن يطلق تغييرات أدت إلى تغيير وجهة إنفاق ٥,٦ مليارات دولار من تلك التي تقرر إنفاقها مسبقاً، وهو مبلغ يساوي نسبة سدس الأموال الأميركية المتوافرة من أجل إعادة إعمار العراق.

كان قطاع المياه أكثر القطاعات تأثراً [بهذه السياسة الجديدة]. اقتطع تايلور ما يزيد على ملياري دولار من الأموال التي قرر ناش إنفاقها على معالجة المياه، ومحطات الصرف الصحي. أقدم تايلور على إلغاء مشروعٍ جديد لتنقية المياه في حلبجة، وهي المدينة التي قصفها سلاح الجو التابع لصدّام بالغازات السامة، مما تسبب بمقتل خمسة آلاف رجلٍ، وامرأةٍ، وطفلٍ من الأكراد. فاض الدمع من عيني المسؤول المحلي عن المياه عندما علم من أحد المراسلين أنباء إلغاء المشروع[٢]. أبلغ تايلور أنباء هذه الاقتطاعات إلى وزيرة البلديات والأشغال العامة، وهي شابة كردية نشيطة تدعى نسرين بيرواري. واضطرّ في عدة مناسبات إلى أن يبلغها بأنّه سيقوم باقتطاع أموال أكثر من مشاريع المياه، والصرف الصحي. حدّقت بيرواري إلى الرجل عندما زارها لآخر مرة ببرودة، وقالت له: «لا تعد إليّ مجدداً كي تقول لي هذا الكلام. إنها آخر مرة أسمح لك فيها بأن تقول لي هذا، ولن يتكرر هذا ثانية».

---

(١) Special Inspector General for the Reconstruction of Iraq, "Challenges Faced in Carrying Out Iraq Relief and Reconstruction Fund Activities," January 26, 2006.

(٢) James Glanz, "Security vs. Rebuilding: Kurdish Town Loses Out," *New York Times*, April 16, 2005, p. 1.

تعمل بيرواري انطلاقاً من منزلٍ حديث في المنطقة الخضراء مبنيٍ من أحجار الطابوق، ومحاط بالواجهات الزجاجية، ومحمي بجدرانٍ إسمنتية عالية. يوجد في الخارج ثلاثة حواجز عسكرية وسط ممرٍ ضيّق تحيط به الكتل الإسمنتية والأسلاك الشائكة المسنّنة، وأكياس الرمال تحسباً لأية هجمات انتحارية. أما في الداخل فإن السقف العالي يرتفع فوق غرفةٍ واسعة مطلية حديثاً، ومزودة بمقاعد فاخرة مكسوة بالمخمل الأحمر، بالإضافة إلى وجود نافورة مياه في وسطها. أما الأضواء فتتسلّل من نوافذ غير شفافة تمتد من الأرض إلى السقف. أما منظر pottery barn فيدل على وجود العلاقات التي تربط ما بين بيرواري والنخبة العلمانية العراقية التي عيّنتها الولايات المتحدة كي تحكم العراق. عملت هذه الشابة مع برنامج إعادة الإعمار في كردستان خلال أيام صدّام، وهي تتكلم الإنجليزية بطلاقة، كما أنها درست في معهد كينيدي للإدارة الحكومية التابع لجامعة هارفرد. ظهرت علمانيتها بوضوح في إصبعها: تزوجت هذه المرأة غازي الياور، وهو شيخ سنّي شغل منصب رئيس العراق الموقت في ذلك الوقت.

التقيت بيرواري بعد أسابيع قليلة من مواجهتها مع تايلور، ولاحظت أنها ما تزال غاضبة. لم يستشرها أحد في شأن الاقتطاعات المالية، لكنها كانت مضطرة إلى نقل الأنباء السيّئة إلى شيوخ القبائل، وسكان القرى، الذين اعتقدوا بأنهم سيحصلون على مياه الشرب النظيفة في وقتٍ قريب، ولأول مرة في حياتهم. حرمتها هذه الاقتطاعات من أكثر من نصف الموازنة التي كانت مخصصة لها، وتركت لها مبلغاً يقل كثيراً عن مبلغ عشرة ملايين دولار تستدعيه مشاريع توفير مياه الشرب إلى ٩٠ بالمئة من الشعب العراقي. تساءلت بيرواري: «ما زلت أحاول أن أفهم كيف أن البرنامج الذي هدف إلى إعادة الإعمار، والذي كان من الممكن أن يقدّم خدمات أكثر للسكان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار، أن يجري تقليصه على هذا النحو المثير. ما هو المغزى من هذا الأمر؟».

تتميّز بيرواري بالواقعية، وهي تدرك أن الولايات المتحدة قد ورثت نظاماً

مفكّكاً ومتداعياً جرى إهماله منذ سنين عديدة، لكن صعُب عليها أن تتفهم لماذا لم تسِر عمليّة إعادة الإعمار بوتيرةٍ أسرع. تحدّثت معها بعد الانتخابات التي حصلت في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، والتي أحرزت الأحزاب الشيعية فيها نصراً واضحاً. أرجعت بيرواري هذا النصر جزئياً إلى عجز أميركا عن إحراز إنجازاتٍ واضحة للعيان. أخبرتني قائلة: «أردت أن نبدأ الحفريات في الأرض، وأن نبني الجدران، وأن ندع المياه تجري في الأنابيب. إن ما حدث كان أمراً مخيّباً للآمال».

التغيّر

نتج التحوّل الجديد في برنامج إعادة الإعمار عن الخلاف الذي استمر أشهراً طويلة ما بين ناش، رئيس وكالة إعادة الإعمار، ونظيره في وكالة يو أس آيد، سبايك ستيفنسون. بقي ناش مصرّاً على رؤيته فيما يتعلق ببناء عراقٍ جديد عن طريق بناء جسور، وعيادات طبيّة، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية. اعتقد الرجل أن إنشاء بنية تحتية على الطراز الحديث هو أمر ضروري من أجل اجتذاب الاستثمارات الجديدة التي من شأنها مساعدة العراق على الازدهار. وهل تغامر أي شركة في إيجاد الوظائف وتوظيف الأموال في بلدٍ يفتقد الطاقة الكهربائية، أو مياه الشرب النظيفة؟ أراد ناش أيضاً أن يتحكم في الأموال، وفي الخطط عن طريق الوكالة التي أنشأها خصوصاً من أجل توجيه أعمال إعادة الإعمار، وهي الوكالة التي أسماها مكتب المشاريع والتعاقد. يعتبر الرجل أنّ دور الوكالات الأخرى، مثل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ويو أس آيد، يقتصر على تنفيذ البرنامج، وليس على صنعه. قال لي ناش: «بدا لي أن الناس تحتاج إلى الضروريات: المياه، العناية الصحية، وإلى أمور أخرى، وهذا ما أعتقد أنه من واجبي أن أفعله. أما مهمّة مدير البرنامج فتقتصر على تنفيذه».

امتلك ستيفنسون نظرة معاكسة تقريباً. شهد الرجل الفترات التي أعقبت الحروب في بعض البلدان، مثل لبنان، السلفادور، وصربيا، لذلك فهو يؤمن بأن مشاريع البُنى التحتية الضخمة تستغرق وقتاً طويلاً كي تنطلق بالوتيرة

المطلوبة. فكّر ستيفنسون في أن الأموال الأميركية يجب أن تُنفق في توظيف العراقيين، ومن أجل دفع الأموال إليهم كي يجمعوا النفايات، أو أن يحفروا الأقنية، أو أي أعمال أخرى يستطيعون الحصول على الأموال بها. أما على المستويات العليا فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تساعد على إصلاح النظامين السياسي والمالي المتداعيين في البلاد. فكّر ستيفنسون أيضاً في أن العراق يحتاج إلى مدربين ومعلمين يتوجهون إلى القرى والبلدات الكبيرة من أجل التحدث عن الديموقراطية. يحتاج العراقيون، بحسب رأيه، إلى خبراء ماليين من أجل تحضير شركات القطاع العام للتحوّل إلى القطاع الخاص، كما يستطيع المشرفون الزراعيون تحسين المحاصيل التي يجنيها ملايين العراقيين الذين يعتمدون على الزراعة. يعتقد ستيفنسون أيضاً أن التعليم يوفر خدمات على المدى الطويل أكثر مما توفره الأبنية الإسمنتية، إلى أن تصبح الظروف مهيأة للشركات الكبيرة كي تُدخل الرساميل الكبيرة، وأن تبني محطات توليد الطاقة، وآبار النفط، التي يحتاج إليها العراق.

استقبل مجتمع التنمية الدولية رؤية ستيفنسون بكثيرٍ من الترحيب. لاحظ هذا المجتمع أن مشاريع الأشغال العامة الكبيرة غالباً ما تتحول إلى مشاريع تثير المتاعب، كما أن بلدان العالم الثالث تفتقر إلى الأموال، وإلى الخبرة من أجل إدارة وصيانة السدود والمستشفيات، ومحطات الطاقة الكهربائية. يُذكر أن البنك الدولي نأى بنفسه عن مثل هذه الأعمال بعد أن لمس أن مشاريع البنية التحتية تشجع على الفساد، وتعيق نمو الصناعة في القطاع الخاص. سبق للولايات المتحدة أن ساعدت على تنفيذ مشاريع كهذه في العراق من قبل. كان المشروع الذي سمّي آنذاك مشروع النقطة الرابعة امتداداً لمشروع مارشال، وهو البرنامج الذي هدف إلى تشجيع الإعمار في الشرق الأوسط. أرسلت يو أس آيد،في مطلع الخمسينيات، خبراء تقنيين في مشاريع المياه، والطرقات، والسدود، للمساعدة على إطلاق مشروعٍ ضخمٍ للإعمار في العراق. أخبرني ستيفنسون: «كان هذا فجر المساعداتِ الخارجية، ومشاريع البنى التحتية الضخمة، لكننا اكتشفنا فيما بعد أنها لم تكن ناجحة. يميل المرء إلى بناء

مشاريع مكلفة، ولكن من دون أن يعني ذلك أن تبني أشياء يشترك الناس في ملكيتها.

توسعت الهوة ما بين المنطلقات الفلسفية [الفكرية] نتيجة الخصومة التي نشأت ما بين ناش وستيفنسون. يُظهر ناش، ذلك الرجل الطويل والمتحفظ، حساسيةً كبيرة بإزاء النقد. يعتبره كثيرون في وزارة الخارجية، ووكالة يو أس آيد، مفرطاً بحساسيته أمام النقد، وعصبياً، ومدافعاً مغالياً عن ميدان عمله. هدّد ناش بالاستقالة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣، أي عندما تبيّن له أن البنتاغون يريد تحويل المزيد من الأموال نحو يو أس آيد، أما المرة الثانية فكانت عندما اقترحت وزارة الخارجية تقليص سيطرته على عملية إعادة الإعمار. قال أحد كبار المسؤولين عن عملية إعادة الإعمار، وقد عمل مع ناش عن قرب: «كان رجلاً طيباً، لكنه كان مهندساً عسكرياً، وعنيداً بعض الشيء».

تميّز ستيفنسون في المقابل بأنه متحفظ في أحاديثه، وكتوم، ولا يخشى المجابهة. أظهر الرجل انتقاداً علنياً لناش وخطته لإعادة الإعمار. وصل الأمر بستيفنسون أن شكا ناش إلى بريمر. منحت يو أس آيد في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٤، شركة بيكتل عقداً آخر يتضمن أحد مشاريع البنى التحتية، وذلك بعد المشروع الأول الذي التزمته الشركة في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣. تُعتبر بيكتل المقاول المفضّل عند يو أس آيد. كان من المفترض في هذه المرحلة أن يخصّص ناش بعض المهمات المحددة الواردة في الاتفاقية لبيكتل، وذلك إلى أن تتمكن مؤسسته، في وقتٍ لاحقٍ من ذلك الربيع، من الانطلاق بمشاريع البنى التحتية الخاصة بها. لامست كلفة مشروع بيكتل، الذي سمي مشروع الجسر، حداً بلغ ١,٨ مليار دولار. لم يُفرج ناش إلا عن مشاريع بقيمة ١٨٠ مليون دولار. فسّر ستيفنسون هذا التصرف بأنه محاولة من جانب ناش من أجل تحويل أموال إعادة الإعمار إلى الشركات المتعاقدة مع وكالته.

لم يتحدّث الرجلان المسؤولان عن أكبر وكالتين تشرفان على عملية إعادة الإعمار معاً إلا نادراً. اعتبر كل واحد من الرجلين الآخر عقبة أمام تنفيذ

المشاريع. قال لي أحد المسؤولين الأميركيين الذين عملوا مع الرجلين: «لم يتفقا معاً، وافتقرا إلى الاحترام المتبادل فيما بينهما. لم يكن التقاؤهما مصادفة طيبة».

اتفق القادة العسكريون مع ستيفنسون في مشاعر الإحباط [إزاء ناش]. رأى جنرالات من أمثال بيتي شياريلي أن إعادة الإعمار هي طريقة أخرى لخوض الحرب. إن تقديم خدمات عامة أفضل من شأنه إقناع العراقيين بأن التحالف مع الأميركيين هو أجدى لهم من التحالف مع المتمردين. أما المقدّم في الجيش الأميركي أس. جامي غايتون، وهو الذي أشرف على عمليات إعادة البناء العائدة إلى فرقة المشاة الثالثة التابعة للواء الثاني للجيش الأميركي، فاعتاد أن يسخر بالقول إن العراقيين يحبون أن يروا ثلاثة أشياء أميركية: الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، وشاحنة جمع النفايات. أضاف أنه من الأفضل تقديم وظائف أكثر للعراقيين الغاضبين والعاطلين عن العمل. قال أيضاً إنه من الأفضل أن نعطي العراقيين الرفوش بدلاً من رشاشات AK-47. اعتقد الجنرالات، وعن حق، أن تباطؤ وتيرة إعادة الإعمار يعيق المجهود الحربي عن طريق زيادة الشك في نيّات أميركا تجاه العراق.

استفاد ستيفنسون من حالة الإحباط هذه تجاه ناش، وحاول تجاوزه كي ينشئ لنفسه تحالفاً مباشراً مع الجيش. بدأ ستيفنسون بإجراء محادثات في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤ مع شياريلي حول أعمال إعادة الإعمار القائمة في مدينة الصدر، وهي منطقة ثائرة بشكل خاص، وتقع إلى الشرق من بغداد، وهي من ضمن قيادة شياريلي. طار هذا الأخير بطائرة بلاك هوك مصطحباً ستيفنسون وفريق عمله من المنطقة الخضراء، بغية عقد اجتماع في معسكر النصر الذي يقع في مطار بغداد. (كان التنقل براً لمسافة ستة أميال أمراً خطيراً بسبب تفجر أعمال التمرد في البلاد). وصل الرجلان إلى اتفاق كي تكون مدينة الصدر مشروعاً نموذجياً، أي أن تكون مشروعاً مركزاً يستهدف توفير الوظائف للعراقيين وتحسين ظروف العيش في منطقتهم. خطط الرجلان كي تكون مدينة الصدر اختباراً للخطة الأميركية الجديدة، وذلك بعد وصول تايلور.

شكّل ستيفنسون وشياريلي ثنائياً فريداً في نوعه. كان ستيفنسون رجلاً قصيراً، ومحامياً قوياً سابقاً، ومتشرباً فلسفة التنمية الدولية التي تنتهجها يو أس آيد. أما شياريلي فكان رجلاً طويلاً، ونحيلاً ذا ملامح حادة، وهو خريج جامعة وست بوينت وقد حلم ذات يوم بقيادة هجومٍ مدرعٍ يقتحم به بغداد[1]. أسفر التحالف الذي أقامه الرجلان عن ظهور أنجح نموذج عن إعادة الإعمار في البلاد.

مدينة الصدر

قدّم شياريلي قيادة ثابتة ومركزة في التزامه إعادة الإعمار في منطقة جغرافية محددة. جاء ذلك في تناقضٍ واضحٍ مع النهج المتبع في أماكن أخرى من العراق، حيث تتخبط هذه العملية وسط فوضى الوكالات المدنية الأميركية. خدم شياريلي سنةً كاملةً في العراق، أي المدة نفسها التي كان يمضيها القادة العسكريون الآخرون. أما المشرفون المدنيون فكانوا لا يمضون عادة أكثر من بضعة أشهر. اعتاد القادة العسكريون أيضاً التعرّف جيداً إلى المناطق التي يكونون فيها. تمكّن هؤلاء من الخروج إلى الشوارع، وإقامة صداقاتٍ مع زعماء الأحياء، وأن يتعرفوا منهم إلى مشاكلهم المحلية بشكل مباشر. أبلغ شياريلي عشرات الشيوخ والقادة المحليين في اجتماع عقد في مساحة واسعة ملأى بالنفايات، وأنابيب الصرف الصحي التي لم تركّب بعد: «إن كفاحكم ليس مع الاحتلال، بل صراعكم هو هنا ماثلٌ أمام أعينكم»[2].

التحق شياريلي، الذي تدرّب ليكون قائد دبابات، بدورة سريعة في الخدمات البلدية. أرسل رجاله قبل مجيئهم إلى بغداد، كي يدرسوا مع مخططي المدن من أوستن، تكساس. ركّز الرجل اهتمامه على الخدمات الأساسية: مياه الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، وجمع النفايات. أراد أن يُظهر للعراقيين،

(١) Scott Wilson, "A Different Street Fight in Iraq: U.S. General Turns to Public Works in Battle for Hearts and Minds," *Washington Post*, May 27, 2004, p. A1.

(٢) Ibid.

الذين يعيشون في مدينة الصدر، وفي أسرع وقت، أن التحالف يستطيع أن ينفّذ المشاريع التي تحسّن ظروفهم الحياتية. لم يكن شياريلي مهتماً بتنفيذ مشروع بأكثر الطرق فاعلية [توفيراً للمال]، أي مثلما يفعل المقاولون الذين يهتمون بتوفير النفقات. فضّل المشاريع التي توظّف أكبر عدد من العراقيين، وتكسبهم أموالاً، بشكلٍ يجعلهم يلمسون ثمار التعاون مع التحالف. أقدم ما أمكنه على استئجار المقاولين العراقيين الذين وظفوا بدورهم كثيرين من أفراد الميليشيات الذين سبق لهم أن قاتلوا الجنود الأميركيين.

أظهر شياريلي إصراراً على الحصول على نتائج، ودأب في عقد اجتماع عند الساعة الثانية من بعد ظهر كل يوم اثنين، وذلك في المنطقة الخضراء، أي في المنطقة ذاتها التي ضمّت ذات يوم وحدة من شرطة صدّام السرية. أُطلق على هذه الاجتماعات اسم عرض بيتي شياريلي. ضمّت هذه الاجتماعات رجال شياريلي، والمقاولين الذين عملوا معه، والمهندسين، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين عن إعادة الإعمار، بمن في ذلك مكتب المشاريع والتعاقد، الذي بدأ هو الآخر بالمشاركة في تجربة مدينة الصدر. عمد شياريلي إلى مراجعة كل مشروع، وحتى أنابيب الصرف الصحي واحداً فواحداً من أجل الاطلاع على تطور العمل. أظهر معرفة مدهشة بالتفاصيل، حتى إنه كان يعرف اسم المرفأ الذي تأخّر فيه مولد كهربائي ما، أو نوع الرقاقة التي ينبغي تركيبها في لوحة التحكّم في محطة معالجة المياه. أما الذين كانوا يعجزون عن إظهار تقدّم في تنفيذ مشاريعهم فكانوا يتعرّضون لوابل من الأسئلة. قال بيل تايلور عنه: «حقّق أشياء كثيرة بقوة شخصيته».

تدخّل ستيفنسون وقدّم الأموال والخبرة للمساعدة على توجيه المشروع. تمتّع الجيش الأميركي بإمكانية استخدام كمياتٍ صغيرة من أموال إعادة الإعمار، وذلك عن طريق برنامجٍ يدعى برنامج الطوارئ للقادة، الذي يستخدم عادة أموالاً من أجل إنجاز مشاريع تكلف ١٠ ٠٠٠ دولار و٢٠ ٠٠٠ دولار، مثل حفر بئرٍ جديدة للمياه، أو طلاء مبنى مدرسة. أما ستيفنز فكان يستطيع التحكم في أموال أكبر، لكنه استنتج أنه من الأفضل أن توجّه هذه الأموال إلى مشاريع

أصغر. قال ستيفنسون: «توجد فائدة أكبر في مشروعٍ يكلف ٣٠ ٠٠٠ دولار، مما هي الحال بالنسبة إلى مشروعٍ يكلّف ٣٠ مليون دولار. وإذا لمست الناس أن الأمور تتغيّر [نحو الأفضل] فإنك تعطيهم الأمل، وهم يتمتعون بقدرٍ كبيرٍ من الصبر».

انطلق البرنامج وسط أجواء مضطربة. ثار أتباع مقتدى الصدر، الذي سميت هذه الأحياء باسم والده، في شهر آب/أغسطس في مدينة الصدر، وفي النجف، وفي مناطق أخرى من العراق. بقي رجال شياريلي يؤدون واجباتهم، أي مقاتلة المتمردين، لمدة شهرٍ واحد. زرت مدينة الصدر في ذلك الشهر فوجدتها مدينة أشباح. يقع هذا الحي على الطرف الشرقي من بغداد، وتبلغ مساحته ثمانية أميال مربعة، وهي تبدو من الجو مدينةً منظمة مقسمة إلى مربعات كاملة. أما على الأرض فيُعتبر هذا الخي نموذجاً رائداً للبؤس المُدُني. كانت الشوارع الواسعة ملأى بالأتربة، والحفر، وبأكوام النفايات. لاحظت أن المنازل والمحال المؤلفة من طابقٍ، أو طابقين، كانت وسخة، وغير مطلية، ومتصدّعة. لم أشاهد شجرةً واحدة، ولا متنزهاً واحداً، ولا شيء غير سلسلة متلاصقة من الأبنية الإسمنتية. أما اللون الأخضر الوحيد الذي رأيته هناك فكان في الرايات الشيعية التي تدل على الولاء لقضية الصدر. فاضت جداول صغيرة من مياه الصرف الصحي السوداء في الشوارع الفرعية في هذا الحي، لكني لم أشاهد أية علامات تدل على أن عملية إعادة الإعمار العراقية قد غيّرت أي شيء.

جلست ذات مساءٍ حار من مساءات شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، مع أحمد كاظم، وهو أستاذٌ، ونحّات خشبٍ، عراقي يبلغ الثالثة والأربعين من العمر. كان كاظم من بين العراقيين الذين تحدث عنهم بوش وتوقع أنهم سيستقبلون القوات الأميركية بحرارة. يعيش كاظم، وهو رجل شيعي، حياة فقيرة مع أسرته على مقربة من الطريق الرئيسية لمدينة الصدر. كان منزله المؤلف من طابقٍ واحدٍ قليل العرض، ومحشوراً بين سلسلةٍ من المنازل المشابهة. توجد في المنزل سجّادة رثة، ولوحة تمثل الإمام عليّاً، الشخصية الشيعية الأبرز، كما تظهر أريكة

حمراء رثة المظهر. بدا الرجل عراقياً نموذجياً تأثر بفترة الحكم الاستبدادية السابقة، وتملكته الشكوك بشأن المستقبل.

ابتهج كاظم بسقوط صدّام، واعتبره بشيراً ببدايةٍ جديدة. بدأت الشكوك تساوره بمرور الأيام، وخصوصاً لأن ظروف الحياة في مدينته قد ازدادت سوءاً. فالطاقة الكهربائية، التي لم يكن وضعها مقبولاً في الماضي، لا تتوافر في منزله إلا لساعاتٍ قليلة يومياً، كما أنه عجز عن ممارسة هوايته في الحفر على الخشب نظراً لعدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل أدواته. يتألم كاظم لأن المياه التي تصل إلى منزله لا تصل نظيفة أبداً. تصل هذه المياه موحلةً بشكلٍ لا يستطيع معه أن يرى السمك الموجود في خزّانه. أما في الشارع، وأمام مدخل بيته، فتكونت بركة من المياه المبتذلة بعرض عشر أقدام، وطول عشرين قدماً. تفوح الروائح المزعجة من هذه البركة بحدةٍ تجعل الدموع تفيض من عيون ساكني المنزل. أما الأسوأ من كل ذلك فهو أن الحي أصبح ميداناً للقتال. سمعت أزيز طلقات الرصاص في الخارج، وهي الأصوات التي تجعل من العائلة سجينة منزلها، حيث تصل الحرارة إلى ١٣٠ درجة [فهرنهايت]. كانت حالة الأسرة تعيسةً بكل المقاييس. قال كاظم، عندما جلسنا في غرفة معيشته بجوّها الخانق، الذي يجعل المرء يتعرق: «قالوا إنهم سيصلحون أشياء كثيرة، لكن شيئاً لم يحدث. لو أن الأميركيين قد أفلحوا في ما قاموا به، لكان الناس أصبحوا مع الأميركيين، ولما كنا واجهنا كل هذه المشاكل».

لوّح كاظم بذراعه نحو المنظر الممتد في الخارج، وأشار إلى البيوت التي امتلأت جدرانها بالثقوب، والشوارع الملأى بالحفر. بدأ الرجل يشعر بالغضب بينما أخذت ذراعاه ترتفعان مع تزايد غضبه. قال لي إنه وثق وأصدقاؤه بالأميركيين ذات مرة، لكن ليس بعد الآن. بدا لي أن الرجل، بلحيته التي تنتهي بزاوية حادة، وبلون بشرته السمراء، يتكلم بلسان العراقيين جميعاً ـ وبلسان كثير من الأميركيين أيضاً. قال لي الرجل وسط الظلمة التي تلفّ غرفة معيشته بنتيجة انقطاع الكهرباء: «تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل أي شيء. يمتلك الأميركيون مليارات الدولارات، والمؤسسات، والشركات، لكنهم لم يفعلوا

شيئاً». شعرت بعد زيارتي هذه بالكآبة، وحتى بالخجل، كأميركي لأن عملية إعادة الإعمار حقّقت القليل لشعبٍ كثرت احتياجاته الملحة.

توصل رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي، بحلول شهر أيلول/سبتمبر، إلى اتفاقية سلام مع المتمردين التابعين للصدر، وهم الذين عانوا خسارة مئاتٍ من رجالهم في مواجهتهم غير الحكيمة مع القوات الأميركية. ضاعف شياريلي وستيفنسون جهودهما، وخصّصا مبلغ ٨٠٥ ملايين دولار لمدينة الصدر، إذ بلغت حصة الميل المربع الواحد ١٠٠ مليون دولار. وبدأت شركات المقاولة مثل بارسونز، وبيكتل، بتوظيف العراقيين، الذين كان بعضهم من جيش المهدي، في حفر الخنادق التي ستمرّ فيها أنابيب مياه الصرف الصحي الجديدة، وكذلك في جمع النفايات يدوياً، ومدّ الأسلاك الكهربائية إلى الأبنية. قال ستيفنسون: إذا وظّفت سكان الحي [العراقيين] في حفر الخنادق التي ستمر فيها الأنابيب، وشاهدوا الأنابيب حين وصولها، فإن ذلك سيمنحك كثيراً من الوقت الذي يمكّنك من تأمين تدفّق المياه في هذه الأنابيب. نفّذ الرجال خطوة تدل على عبقريتهم عندما قسموا المدينة إلى أربعة أقسام، بحيث يتلقى كل قسم نوعاً مختلفاً من الخدمات الأساسية. انهمك المقاولون في أحد الأقسام في مدّ أسلاك الطاقة الكهربائية، في حين أنهم ركّزوا في القسم الآخر على تأمين وصول مياه الشفة النقية. تمكّن كل حي من الأحياء، بهذه الطريقة، من تلمّس التطور الحاصل في الأحياء الأخرى، وهكذا يدرك سكانه ما هي المنافع التي سيحققها لاحقاً إذا ما تعاون مع الأميركيين.

تمكّنت الجهود التي ركّزت على تقديم الخدمات من تصحيح خللٍ آخر في استراتيجية إعادة الإعمار التي اتّبعتها حكومة الاحتلال برئاسة بريمر، وهو الخلل الذي بات يعرف «بمشكلة الأنابيب». خصّصت عملية إعادة الإعمار مليارات الدولارات من أجل بناء محطات الطاقة الكهربائية، ومحطات المياه، ومحطات تكرير مياه الصرف الصحي، وتجهيزات صناعة النفط، والخطوط الهاتفية. أولت هذه الخطة اهتماماً قليلاً نسبياً بالأنابيب اللازمة لحمل ثمار هذه الاستثمارات إلى العراقيين العاديين. كانت أنابيب النفط صدئة، وتعرّضت

للانهيار باستمرار، كما لم تتوافر محطات تحويل الطاقة الكهربائية التي من شأنها إيصال هذه الطاقة إلى مستهلكيها. كانت أنابيب المياه، وأنابيب الصرف الصحي في أسوأ أوضاعها، لأنها كانت متشققة وترشح المياه منها بنتيجة مرور عقودٍ من الإهمال، إذ إن المياه النظيفة كانت تتسرّب من هذه الأنابيب، أو يحدث ما هو أسوأ، فتتلوث بنتيجة تسرّب مياه المجارير إليها. نقلت الأنابيب، لهذه الأسباب السموم إلى السكان بدلاً من أن تنقل المياه النظيفة. أراد شياريلي في هذه المرحلة أن يتأكد من وصول الخدمات إلى العراقيين العاديين. قال: «هذا عاملٌ أساسيّ، لأن المياه النظيفة والكهرباء قد وصلتا للمرة الأولى مباشرة إلى البيوت. إننا لا نقوم بإصلاحهما فقط، لكننا نساعدهم على أن يأملوا بمستقبلٍ أفضل»[١].

ورشة، أخشاب، وجرعة أمل

تلمّستُ مدى التقدم الذي أحرز عندما عدت إلى مدينة الصدر، وذلك بعد مرور سنةٍ من الزمن. يُحتمل أن تكون هذه الأعمال ناقصة وغير تامة، لكن التقدم كان واضحاً مع ذلك. لفتتني المفاجأة الأولى عندما جلت في وسط مدينة الصدر مع المقدم غايتون، وبعض جنوده. حلّت فرقة المشاة الثالثة مكان فرقة الفرسان الأولى التابعة للجنرال شياريلي، لكنها تابعت السياسات التي انتهجها هذا الجنرال. ركبنا في قافلةٍ من عربات الهامفي المدرعة والمدججة بالأسلحة. سارت القافلة وسط مدينة الصدر، لكننا لم نجابه بالنظرات الغاضبة، أو الخائفة، التي رأيتها في أمكنة أخرى كلما مرّت القوافل الأميركية من أمام الحشود. تابعت القافلة مسيرها في الشوارع الملأى بالحفر حيث وقف الرجال ولوّحوا بأيديهم، بينما ابتسمت النساء، كما رفع الأولاد أيديهم إلى الأعلى [علامة الرضا]. رأيت هناك مشاهد ترحيب أكثر عمقاً مما شهدته في زياراتي

(١) Katarina Kratovac, "American Troops in Baghdad Slum See Their Reconstruction Effort as Blueprint for Fallujah," Associated Press, November 18, 2004.

السابقة لهذه المدينة التي ضربتها الحرب. قال لي غايتون عندما انحرفنا باتجاه محطة لمياه الصرف الصحي أصلحت حديثاً بأموالٍ أميركية: «إننا نحدث تأثيراً كبيراً. أصبحت المدينة الآن أكثر أمناً، وأكثر هدوءاً، وانتشر السلام فيها».

استمرّت مدينة الصدر عرضة لهجمات السيارات المفخخة، والأعمال العدائية الموجهة ضد القوات الأميركية، وذلك بعد تفجّر أعمال العنف في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، لكن المدينة بقيت هادئة نسبياً، وعلى الخصوص إذا ما قورنت بأجزاء أخرى من بغداد. قُتل جندي أميركي واحد في مدينة الصدر خلال السنة التي أمضاها غايتون في العراق. عزّزت الجولة التي قمت بها في المدينة من الانطباع القائل إن الجيش الأميركي قد تمكّن من إحراز اختراقاتٍ جديدة. استقبلت العائلة التي تحرس محطة معالجة المياه المبتذلة، والتي رمّمت حديثاً، غايتون مثلما تستقبل صديقاً قديماً لها، إذ سبق له أن زارها عدة مرات. أظهرت حياة زامل لغايتون كيف أن مصلحة المياه المبتذلة المحلية تقوم بإصلاح عطلٍ ظهر في إحدى المضخات. أشارت المرأة بفخرٍ كبير إلى المنزل الصغير الذي شيّد في الموقع، والذي حلّ مكان المقطورة التي سبق لأسرتها المكوّنة من ستة أشخاص أن عاشت فيها. طلبت المرأة من غايتون برنامج حاسوب يعلّم الإنجليزية كي يستفيد أطفالها منه. قالت له وهي تتمسّك بوشاحها الذي يغطي رأسها: «عندما تعدني بشيء فأنا أثق بأنك ستفي به. إننا معكم. سنبقى معكم، نحن وجيراننا جميعاً، إلى آخر يومٍ في حياتنا».

صعد غايتون ورجاله إلى عربات الهامفي، وتحرّكوا عائدين. أمر الرجل سائقه بعد مرور دقائق قليلة بأن يتوقف أمام مجموعة من المحال التي تمر أمامها أنابيب المياه التي ركّبت حديثاً. أراد غايتون أن يتأكد من أن المياه تتدفق من خلالها. تجمّع حشد من الناس في هذه الأثناء، واعترف أصحاب المحال بأن وضع المياه قد تحسّن كثيراً، لكنهم اشتكوا من الكهرباء، وقالوا إن أسلاك الكهرباء قد ركّبت في المحال المجاورة من دون أن تمر بمحالهم. ابتسم غايتون، لأن كلامهم هذا يدل على نجاح خطة تقسيم المدينة إلى عدة قطاعات يمتلك كل واحد منها برنامج ترميم مختلفاً.

أبلغ غايتون رجاله: «إننا نسير خطوة خطوة».

لا يشكّل المكان مجرد مدينة عادية تقبع فوق إحدى التلال، لأنه ما إن تحرّك غايتون ورجاله مبتعدين حتى أطلق أحد الجنود طلقات تحذيرية إلى الأسفل عندما رأى سيارةً تقترب منه، وشكّ في أنها قد تكون مفخخة. عبّر السكان والعمال في إحدى النقاط التي توقف الموكب فيها عن سرورهم من تشييد عيادة طبية، لكنهم ما لبثوا أن أشاروا بغضب نحو بركة كبيرة من المياه المبتذلة ذات لون أخضر وتسدّ مدخل العيادة. وعد غايتون بأن يحث [العمال] العراقيين على إجراء الإصلاحات المطلوبة. أبلغ عاملٌ يدعى جبار عبد خلف غايتون: «إننا نعاني». حمل خلف حذاءه الملوّث بالوحل بينما كان يذب عنه بعض الذباب وأكمل قائلاً: «أولادنا مرضى، والطريق مسدودة. إنها كارثة». عاد خلف بعد قليل إلى الثناء على الولايات المتحدة لأنها تعمل بطريقة أسرع من طريقة عمل الحكومة العراقية. قال الرجل: «نعرف أنه إذا لم ينفّذ الأميركيون هذا العمل، فإن الحكومة العراقية ستأخذ وقتاً أطول في تنفيذه».

بدا غايتون مسروراً عند نهاية الجولة. إنه رجل طيّب وماهر في الحسابات. وكان يبدي الرجل حماسته كلما مرت القافلة أمام شاحنة تعمل على جمع النفايات. قال لي غايتون بصوتٍ عالٍ كي يتغلب على هدير عربة الهامفي: «أحب رؤية شاحنات جمع النفايات». أوضح لي أن الاستثمار الذي بادرت إليه الولايات المتحدة قد آتى ثماره. تعرضت القاعدة التي يتمركز فيها غايتون إلى ألف هجوم بقذائف الهاون في السنة الماضية، في حين أنها لم تتعرض لأي هجوم في الأشهر الثمانية الماضية، ما عدا بعض الهجمات المتفرقة التي تعرض لها الجنود الأميركيون. لم يدّعِ غايتون أن عملية إعادة الإعمار وحدها هي التي أدّت إلى تقليص أعمال العنف، واعترف بأن أفراد الميليشيات سوف يثورون ثانيةً إذا تلقوا الأوامر من الصدر. قال غايتون: «أردنا أن نزوّدهم الأمل كي يؤمنوا أن الغد هو أفضل من اليوم. أردناهم أن يتطلعوا يمنةً ويسرةً ويقولوا بصوتٍ عالٍ، «أيها الناس، إن تضافر جهود الحكومة [العراقية] و[قوات] التحالف سوف يساعدنا أكثر من أي شيء آخر»».

عدت إلى زيارة أحمد كاظم مجدّداً بعد انتهاء جولتي مع غايتون، وكانت قد مضت سنة كاملة على آخر زيارة قمت بها إلى منزله. لاحظت مجدداً أن الأمور تتغيّر نحو الأفضل. أصرّ هذه المرة على أن نلتقي في مشغله الجديد الذي افتتحه في إحدى ضواحي بغداد الراقية التي تقع إلى الشمال منها، حيث يصنع نسخاً من الأثاث الذي يجد صوره منشورةً في المجلات. وقفنا نتحدث وسط رائحة نشارة الخشب، وأزيز منشاره القديم الذي يشغّله من مولد كهربائي يعمل على البنزين. قال لي: «حدثت بعض الحركة بعد أن تعلّم الناس أشياء كثيرة».

لم يشهد المنزل الذي تعيش فيه عائلة كاظم أي تحسّنٍ يُذكر في الواقع. زاد انقطاع التيار الكهربائي بعد مرور سنة، وما زالت المياه التي تصل إلى منزله غير صالحة للشرب. أما بركة المياه المبتذلة فقد زالت بعد أن بادر كاظم وجيرانه إلى جمع أموالٍ فيما بينهم، ثم كلفوا مقاولاً مستقلاً بإزالتها. قال كاظم: «لم تساعدنا الحكومة، بل بالعكس نحن الذين ساعدناها». لاحظ كاظم مع ذلك أمراً مختلفاً في أماكن أخرى من مدينة الصدر. عاد أولاده الأربعة إلى اللعب في الشوارع بعد أن تحرروا من كابوس القتال. شعر كاظم وزوجته، التي تعمل في حقل التعليم هي الأخرى، بالسرور لأن المدارس قد طُليت، وبعد أن وصلت الكتب والمواد الدراسية الأخرى، كما تم بناء غرف صفوفٍ وحمامات جديدة فيها.

هدأت مدينة الصدر بنتيجة اتفاقية التهدئة مع متمرّدي الصدر، والدوريات العسكرية المكثفة، والنيّات الطيبة التي دلّت عليها عملية إعادة الإعمار، فتحوّل هذا الحي إلى واحة من الأمان في بغداد. لم يكن الوضع الأمني مثالياً، لكنه كان كافياً. احتاج كاظم إلى هذا الأمان النسبي كي يستطيع الاستفادة من الفرصة التي وفّرها قلب نظام صدام حسين. حصل الشيعة على مزيد من الحرية بعد قلب النظام، وهم الذين حرموا منها طويلاً، كما أدّت الزيادة على الأجور التي أقرّها بريمر إلى زيادة راتبه عشرة أضعاف.

تعوّد كاظم تمضية كل دقيقة فراغ يحصل عليها من مهنته كأستاذ، في ذلك المرأب الضيّق الذي يقع في الطبقة الأولى من منزله الذي يقع في حي يسكنه

خليط من السنّة والشيعة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى. رأيت في إحدى زوايا المرأب لوحاً خشبياً عريضاً مستورداً من ماليزيا. ولاحظت في الزاوية الأخرى غرفة نومٍ غير منجزةٍ تماماً. أخبرني بأنه أخذ تصميمها عن صورة موجودة في كتيّب معروضات. دخل عدد من زبائنه إلى المكان وخرجوا في أثناء تحدثي معه، وسألوه عن الوقت المطلوب لإنجاز الأعمال التي طلبوا إليه صنعها لهم. دخل ابن كاظم مع موظفين آخرين كي يجلبوا ألواح الخشب، وبعض الصودا، ومواد أخرى. أخبرني كاظم أنه يستطيع، وللمرة الأولى أن يتصوّر مستقبلاً لأولاده أفضل من الوضع الذي عاشه هو. «تغيرت الأمور الآن. كنا نشعر بالخوف من قبل. أما الآن فإننا نتمتع بالحرية، ونشعر أن الحل [للوضع] قريب، وأنه سيكون أفضل، لكن علينا الآن أن نتحلّى بالصبر إن التحوّل من الديكتاتورية إلى الديموقراطية ليس سهلاً أبداً».

بدا أن مجهود إعادة البناء في مدينة الصدر يحرز بعض النجاح، لكن من غير المحتمل أن يتكرّر في أمكنةٍ أخرى. يرجع هذا جزئياً إلى عقباتٍ مالية: لا تستطيع الولايات المتحدة، ببساطة، أن تتحمّل إنفاق مليار دولار على كل مدينة عراقية. واجه الوعد الذي حمله البرنامج الجديد عقباتٍ جسيمة تمثّلت في استراتيجية أميركية جديدة.

١١

المأزق

وجّه أياد علاوي، رئيس وزراء البلاد الذي عيّن حديثاً بعد تسليم الولايات المتحدة السلطة للعراقيين في صيف العام ٢٠٠٤، طلباً إلى الأميركيين. أبلغ علاوي مستشاريه من العسكريين الأميركيين أن الجيش العراقي يحتاج إلى فرقتين من الدبابات. وقال إن صفاً طويلاً من دبابات تي ـ ٥٢ السوفياتية الصنع، التي جعل منها صدّام منظراً مألوفاً في شوارع بغداد العريضة، سوف تُظهر للشعب العراقي أن يداً قوية قد تسلمت السلطة. كتب علاوي إلى الرئيس بوش رسالةً طلب فيها أن تكون هاتان الفرقتان المدرّعتان جاهزتين قبل انتخابات شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، وقال إنه من الأفضل أن تتمركز الدبابات العراقية أمام مراكز الانتخاب، بدلاً من دبابات أم ١ آي ١ الأميركية(١).

أعرب المستشارون الأميركيون عن تشكّكهم في نتيجة احتدام القتال في ذلك الوقت في أنحاء كثيرة من العراق، وفي مدنٍ مثل النجف والفلوجة ضد قوات من الثوار المسلحين بأسلحةٍ خفيفة. قال المستشارون إنه لا دور للدبابات في معارك مدنٍ كهذه، لأنها لا تستطيع المرور في الشوارع الضيقة والمتعرجة الموجودة في بعض مدن العراق القديمة. خاض الجنود العراقيون بعض معارك الكرّ والفرّ في أثناء الاضطرابات التي نشبت في شهر نيسان/أبريل. افتقر هؤلاء

---

(١) Peter J. Boyer, "The Believer: Paul Wolfowitz Defends His War," *The New Yorker*, November 1, 2004.

إلى الأسلحة، والبذلات العسكرية، وإلى كل شيء آخر تقريباً. قال فرِدْ سي. سميث، وهو كبير المستشارين في وزارة الدفاع العراقية: «إن الدبابات والأسلحة الثقيلة غير ضرورية في الوقت الحالي. إن ما نحتاج إليه هو جنود مدربون ومنظمون جيداً، ويكونون مجهزين بالمعدات المناسبة»(١).

لقيت مشورة سميث التجاهل التام. قال لي أحد المستشارين العسكريين إن العراقيين: «كان لسان حالهم يقول: «اسمعوا، إننا الآن حكومة ذات سيادة... سنشتري ما نريده [من الأسلحة]». وافق الأميركيون في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤، على أن يحرّك علاوي مبلغ ٢٨٣ مليون دولار من الأموال العراقية من أجل إعادة تجهيز دباباتٍ عفا عليها الزمن. تعهدت الولايات المتحدة بدورها الإشراف على تدريب ودعم فرقة مدرعةٍ جديدة. ساهم دونالد رامسفيلد في هذا المجهود عندما قدّم طلبات إلى دول حلف وارسو سابقاً، التي انضمت إلى حلف الناتو، بأن تفكّر في التبرع بدباباتها القديمة إلى الجيش العراقي الجديد(٢).

عكس استعداد الأميركيين قبول الطلب الذي تقدّم به علاوي، إحدى الاستراتيجيات الجديدة التي قدّمها نيغروبونتي حول إعادة بناء العراق. أولاً، تحوّل الهدف الأساسي، ومعه الكثير من المال، عن الشركات الأميركية الكبيرة لمصلحة الإنفاق على الأمن. ولم يكن من الحكمة في شيء بناء أعمدة الطاقة الكبيرة، وتركيز أنابيب النفط الجديدة في وقتٍ دأب الثوار في تفجيرها. وثانياً، يتعيّن على الأميركيين أن يتراجعوا. كان نيغروبونتي واضحاً في عرض وجهة نظره: إذا أرادت الولايات المتحدة أن يكون العراق دولةً حرة، فسيتوجب على العراقيين أن يتسلموا زمام الأمور [في بلادهم] على الفور.

بدأت نقاط ضعف هذه الاستراتيجية الجديدة خلال فصلي خريف وشتاء ٢٠٠٥. بدا أن وزارة الخارجية لم تمارس ما يكفي من السيطرة، هذا على

(١) Jim Krane, "Iraqi Military Won't Get Tanks, Offensive Capabilities," Associated Press, June 26, 2004.

(٢) Boyer, "The Believer".

افتراض أن جيري بريمر، ووزارة الدفاع، أظهرا رقابة مفرطة. بدأ برنامج إعادة الإعمار بالتلكؤ مع محاولة الأميركيين نقل السيطرة إلى العراقيين. لم يكتسب العراقيون تدريباً جيداً على إدارة محطات المياه ومعامل توليد الطاقة وصيانتها. تعطّلت، نتيجةً لذلك، توربينات معامل الطاقة الكهربائية، وتعرضت أنابيب الصرف الصحي للانسداد. أما مراكز معالجة المياه فكانت تعمل بمستوى يقل عن طاقتها الفعلية. بدا أن الاستثمارات الأميركية، والتي بلغت قيمتها مليارات الدولارات، أخذت بالضياع، وأن الجهود التي بُذلت لتشجيع العراقيين قد أصبحت عرضة للإهمال.

وقعت قوى العراق الجديدة ضحيةً أخرى لاستراتيجية التساهل الأميركية الجديدة. بدأ المستشارون الأميركيون والبريطانيون في إظهار عدم اكتراثهم لنتيجة هذه الاستراتيجية، وذلك بدءاً بصفقة الدبابات التي عقدها علاوي، ومع إطلاق وزارة الدفاع العراقية حملةً ضخمة للإنفاق. جال علاوي، وكبار مسؤولي الوزارات في العراق، في أنحاء الكرة الأرضية من أجل إتمام عقودٍ مع الشركات البولونية، والباكستانية، والأميركية، وذلك على مدى ستة أشهر. تعاقدت وزارة الدفاع في مطلع العام ٢٠٠٥، على إنفاق نحو مليار دولار من أموال العراق، لكن غالبية هذه العقود أُبرمت سراً، ومن دون أدنى قدرٍ من المنافسة، من أجل شراء كل شيء بدءاً بطائرات الهليكوبتر، وانتهاءً برشاشات AK-47. تدفقت الأموال على شاكلة رزمٍ من المبالغ النقدية عن طريق الوسطاء الكثيرين الذين تعاقدوا مع مسؤولي الوزارة.

شكّ الأميركيون والعراقيون في إمكانية حدوث عمليات احتيال، كما اشتكى القادة العسكريون الأميركيون من أن مسؤولي الوزارة يرفضون توقيع العقود اللازمة لشراء أعتدةٍ ضرورية، ولربما يرجع ذلك إلى ميلهم إلى توفير وظائف لحلفائهم السياسيين وأصدقائهم. لقيَ اثنان من المقاولين الأميركيين مصرعهما بعد أن اشتكيا من احتمال وجود عمليات دفع رشى في الوزارة، وهو الأمر الذي دفع بأحد مستشاري بيل تايلور إلى إصدار أمرٍ بإجراء مراجعةٍ شاملة

لحسابات الوزارة. تبيّن وجود «احتمال كبير لعمليات الغش»، كما أظهرت عمليات شراء المعدات والبضائع دلائل على وجود محاباة في الاختيار. أخبرني أحد القادة أن الخوذ الجديدة، التي اشتراها الجيش العراقي، بدت وكأنها ابتيعت من «متجر ألعاب».

أجرى العراقيون تحقيقاً من جهتهم، فاستنتجوا أن معظم المعدات التي تم شراؤها كانت، في واقع الأمر، دون المستوى المطلوب: فطائرات الهليكوبتر كانت قديمة جداً، والشاحنات معطّلة، أما البنادق والرشّاشات فكانت لا تطلق النار. نُشر في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ تقرير بنتيجة التدقيق في مشتريات وزارة الدفاع[١]. جاءت نتيجة التقرير سجلاً مثيراً للهدر: ظهر مبلغ ١,٣ مليار دولار، إما أنها أُنفقت في غير مكانها، وإما لم يكن بالمستطاع تقديم حسابات عنه. حُرّرت مذكرات توقيف بحق كبار المسؤولين في الوزارة. وقال علي علاوي، الذي كان وزيراً للمالية في ذلك الحين: «لربما تكون هذه إحدى أكبر عمليات السرقة في التاريخ. اختفت مبالغ مالية كبيرة [بكل بساطة]. لم نحصل على أي شيء في المقابل عدا خردة معدنية»[٢].

برز رجلٌ واحد وسط هذه المعمعة: تاجر عراقي بالسيارت البولونية. إنه الرجل الذي حوّله الأميركيون إلى أحد أقوى الشخصيات في العراق. كان هذا التاجر رئيساً لدائرة المشتريات في وزارة الدفاع. ويدعى زياد قطّان[٣].

(١) تستند المعلومات المتعلقة بعملية التدقيق العراقية ونتائجها، والمتعلقة بزياد قطان إلى الترجمة الإنجليزية لنتائج التدقيق التي أجراها المجلس الأعلى العراقي للتدقيق، والتي نُشرت في أيار/مايو من العام ٢٠٠٥. يحتفظ المؤلف بنسخةٍ عنها.

(٢) Patrick Cockburn, "What Has Happened Iraq's Missing $1Bn?" *The Independent*, September 19, 2005, p. 1.

(٣) عملت مع عددٍ من زملائي في التحقيق بسلسلةٍ من المقالات التي تدور حول فضائح وزارة الدفاع العراقية. تستند معظم التحقيقات الواردة في هذا الفصل إلى المقابلات المكثفة التي أجراها زميلي سلمون مور مع رئيس الوزراء العراقي [في ذلك الوقت] أياد علاوي في بغداد، ورومان باجنسكي وزياد قطان في بولندا، ومع وزير الدفاع العراقي السابق حازم شعلان، في الأردن.

رجل الإنجازات

كان قطّان رجلاً عريض المنكبين في منتصف العمر يميل إلى البدانة قليلاً، كما أن شعرات الشيب قد خالطت شعر رأسه وشاربيه. تعوّد الرجل أن ينحني قليلاً إلى الأمام عندما يتحدث، وكأنه يحاول أن يوحي بالثقة. يتكلم قطان بصوتٍ عالٍ أحياناً، وأحياناً يكون مزبداً، أو يسرف في الكلام، أي إنه يمثّل نسخةً عراقية عن زوربا اليوناني. ولد قطّان في بغداد في العام ١٩٥٥، ثم غادر العراق في أواخر السبعينيات كي يكمل دراساته العليا في بولونيا. شغل سلسلة من الوظائف بعد تسلّمه درجة دكتوراه فلسفة من الأكاديمية الاقتصادية في كراكوف. استورد السيارات من بولونيا وإليها، ثم افتتح مطعم بيتزا في بون، وعمل في دائرة العلاقات العامة في الخطوط الجوية العراقية، وهي الوظيفة التي يشغلها عادةً ضباط في الاستخبارات العراقية، لكن قطّان أصّر على القول إن ما من علاقة ربطته في الماضي بنظام صدّام حسين. ادّعى أنه كان حينئذ رجل أعمالٍ صغيراً احتضن بلاده الجديدة، وتعلّم لغتها، وتزوج امرأة بولونية. كتب قطان في سيرة ذاتية مختصرة عن حياته: «يرتبط نصف حياتي التي عشتها ببولونيا، وإذا كان وطن الإنسان هو حيث يسكن، فإنني أعتبر أن بولونيا موطني، لكن العراق سيظل وطني الأم على الدوام»(١).

عاد قطّان إلى العراق قبل يومين فقط من الاجتياح الأميركي، لأنه أراد أن ينقذ والده، وهو جنرال متقاعد، رفض مغادرة البلاد على الرغم من غيوم الحرب الملبّدة. وصف قطّان، الذي كان عندئذ في الثامنة والأربعين من عمره، كيف أنه جلس في مقهى متواضع يقع على الحدود السورية وشاهد بوش عندما أعطى إنذاراً أخيراً إلى صدّام وولديه منحهم فيه مهلة ثمانٍ وأربعين ساعة لمغادرة العراق. «هناك لحظات في حياة الإنسان تقرر الوقت الذي يتقرر فيه مصيره. أتت نقطة التحوّل عندي في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٣... قال لي

---

(١) Ziad Cattan, "My History," Available at http://www.ziadcattan.com/en/historia.html.

الأشخاص الذين عرفوا بأنني ذاهب إلى بغداد «لا تذهب يا مجنون، بل انتظر»، لكنني لم أصدّق أن نيران الحرب سوف تندلع، بالإضافة إلى عدم امتلاكي أي خيار آخر»[1].

رسم قطان تقدم القوات الأميركية على خريطة في أثناء وجوده في شقة والده التي تقع في مدينة الضباط، وهي عبارة عن حي في بغداد يسكنه الضباط المتقاعدون. مارس قطان، بعد سقوط المدينة دور الوسيط ما بين العراقيين وبين المحتلّين الجدد، أي عندما كانت كل جهة تجهد كي تفهم الجهة الأخرى. واكتسب محبة مشاة البحرية، والضباط العسكريين، الذين احتلوا المنطقة التي سكن فيها. كانت لغته الإنجليزية مقبولة، كما امتلك معرفة بالغرب، وقدرة عجيبة تمكّنه من إنجاز الأعمال. اشترى قطع الأثاث، وأعدّ وجبات غداء معلبة، حتى إنه استورد الكوكا كولا، للجنود. أرشد زياد ضباط مشاة البحرية إلى أمكنة وجود مستودعات الأسلحة التي وضعها جيش صدّام في مدارس ابتدائية محلية، كما أدلى بشهادته لمصلحة النقيب روجرماينوليه، وهو الضابط الذي اتهم بإطلاق رصاصة الرحمة على مواطن عراقي[2]. أخبرني أحد المعجبين الأميركيين به: «الأمر الذي يتميّز به زياد هو قدرته على إنجاز الأمور».

شعر الأميركيون بالارتياح للصراحة، والثقة، اللتين ميّزتا قطّان في مقابل الأجوبة المحبطة والناقصة التي اعتادوا سماعها من العراقيين الذين حطّمهم النظام الاستبدادي. استطاع قطّان أن يشغل وظائف أكثر أهمية مع استمرار الاحتلال. ترشح في الانتخابات المحلية التي نظّمها الأميركيون، فأصبح بذلك رئيس مجلس حيّ كبير في المنطقة المسماة التاسع من نيسان/أبريل[3]. وعمل

---

(١) Ibid.

(٢) أدين مانوليت، الذي أصرّ على القول بأنه أطلق النار على الرجل العراقي كي يوفّر عليه المزيد من المعاناة، بجريمة الاعتداء مع تعمّد الإصرار على القتل، وسُرّح من الجيش نتيجةً لذلك. «جندي يسرّح من الخدمة»، وكالة أسوشايتد برس، ٢ نيسان/إبريل، ٢٠٠٥.

(٣) قبيل الاجتياح الأميركي، كان يُطلق على هذا الحي اسم السابع من نيسان/إبريل، وهو تاريخ تأسيس حزب البعث، لكن الأميركيين أعادوا تسميته من أجل تخليد ذكرى انهيار نظام صدّام حسين.

هناك مع التحالف والمسؤولين العسكريين وتعاون معهم على توزيع عقود بناء مدارس ومتنزهات جديدة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى. أثبت براعته في تحريك ملايين الدولارات الضرورية لتمويل العقود عن طريق صداقاته مع رجال الأعمال العراقيين المعروفين باسم الحوّالة، أو وسطاء الأموال [الصيارفة]. ويُعتبر نظام الحوالة طريقةً غير رسمية لتحويل الأموال، وهو نظام مطبّق منذ قرون في العالم الإسلامي. يعمل النظام، إذا أردنا تبسيطه، على الطريقة التالية: يقوم المواطن العراقي الذي يرغب في تحويل الأموال بدفع المبلغ إلى الوسيط في بغداد، فيتقاضى منه هذا الأخير عمولة صغيرة لقاء الخدمة التي يقدّمها. ثمّ يقوم الوسيط بالاتصال بوسيط متحالف معه، يقوم بدوره بدفع المبلغ إلى المستفيد الأخير. ثمّ يقوم الوسيطان بتسوية حساباتهما فيما بعد. لا يتضمن هذا النظام أية وثائق ورقية، لأنه يعتمد على كلمة الشرف.

برز نظام الحوالة على أنه الطريقة العملية الوحيدة للتجارة في البلاد مع انهيار النظام المصرفي في الأيام الأولى للاحتلال. قام قطّان في هذه الأثناء بتحريك ملايين الدولارات من أجل تسهيل تجارة أصدقائه. حركّت إحدى الشركات الصديقة في خلال شهر آب/أغسطس من العام **٢٠٠٣**، مبلغاً يقدّر بسبعة ملايين دولار يومياً. أعطى الوسطاء هذه المعلومة عن حركة الأموال الضخمة هذه، التي يُحتمل أن تكون مشتبهة، إلى قطّان الذي مرّرها بدوره إلى أصدقائه الأميركيين. قال الرجل عن وسطاء نقل الأموال الذين أعطاهم وصف «أصدقائي»: «دعموني كي أصبح من كبار رجال بغداد».

جذب قطّان انتباه بريمر في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام **٢٠٠٣**، وكان حاضراً في حفل افتتاح قاعة حي التاسع من نيسان/أبريل التي رمّمت حديثاً. رقص الأطفال السنّة والشيعة الذين يعتمرون الكوفيات والعمائم الكردية، على أنغام الطبول والنايات المصنوعة من القصب. وقف أحد الأطفال وقرأ قصيدة تحدثت عن المقابر الجماعية، وعن الحرية الجديدة التي يتذوقها العراق. فاضت عينا قطّان بالدمع. أثنى بريمر على قطّان في مذكراته التي كتبها، وقال عنه إنه نموذج عن أفضل ما يمكن للعراق أن يقدمه، حتى إنه نشر صورته في

هذه المذكرات. أورد بريمر في معرض كلامه عن قطّان: «ترك الرجل حياة مريحة في أوروبا "كي أخدم بلدي" مقابل راتب زهيد، وكابد مشقة إعادة الإعمار [في أحد أحياء بغداد]، مجسداً بذلك الولاء الذي يشعر به معظم العراقيين تجاه بلدهم»[1].

إستوني، وأسترالي، واللوح الأبيض

تحركت الولايات المتحدة في ذلك الخريف في اتجاه تسليم السلطة إلى العراقيين. قرّر بريمر أن الجيش العراقي يحتاج إلى هيكلية قيادةٍ جديدة. جاء تشكيل وزارة الدفاع الجديدة التي يقودها مدني نموذجاً عن تسرّع اللحظة الأخيرة الذي تميّزت به مبادرات التحالف. عُيّن العقيد بي. جي. ديرمر، وهو ضابط في الجيش يجيد التكلم بالعربية، ويحمل درجة ماجستير من جامعة جورجتاون، كي يتولى هذه المهمة قبل سبعة أشهرٍ فقط من عملية التسليم. تحدّث الرجل عن استحداث وزارة جديدة في غضون أسابيع، وذلك بمشاركة خبيرين عسكريين، أحدهما من إستونيا، والآخر من أستراليا. «أحضرنا لوحاً أبيض اللون، وأقلام تأشير. بدأنا نحن الثلاثة بطبع بحثٍ عن كل وزارة دفاع على النسق الغربي استطعنا الحصول عليه. طبعنا هيكلية حلف الناتو، وهيكلية الاتحاد الأوروبي، على ما أعتقد، بالإضافة إلى هيكليات وزارات دفاع كثيرة أخرى في العالم. درسنا هذه البحوث لعدة أيام، ثم انطلقنا كي نرسم وزارة الدفاع العراقية على اللوح الأبيض، وهكذا بدأنا، حرفياً. إننا ندفع الثمن الآن... وسندفع ثمناً أكبر، لأننا اضطررنا إلى إنجاز هذا العمل بسرعة»[2].

أراد التحالف أن ينظّم الجيش الجديد بحسب المقاييس الغربية، أي أن

---

(١) بريمر، في كتابه (سنتي) My Year ص١٧٩. يتضح هنا أن بريمر أنكر معرفته بقطّان قبل ستة أشهرٍ من نشره لكتابه. وقال متحدث باسم بريمر: «لم يلتقه قط على حد علمه»، وذلك بحسب ما قاله دان سينور إلى نايت رايدر في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥.

(٢) Col. P.J. Dermer, interview by Arma Jane Karaer, United States Institute of Peace, August 22, 2004.

يكون بقيادة المدنيين. كان جيش صدّام بقيادة الضباط كلياً، وهم الذين حرم بريمر معظمهم من الخدمة العامة بعد الاجتياح، وذلك بموجب الأمر الذي أصدره والذي قضى باستبعاد البعثيين من الوظائف. أدى هذا الوضع إلى اختفاء العراقيين الذي يتمتعون بالخبرة عن المسرح، وكان من الممكن الاستفادة منهم، لم يسبق لمدني عراقي أن تسلّم منصباً قيادياً في الجيش. بدأ بريمر في هذه الأثناء باختيار موظفين كي يتولوا مناصب قيادية في الوزارة الجديدة، وجال لهذا الغرض في أنحاء البلاد في مهمته هذه، واعتمد على توصياتٍ شفهية كي يختار الأشخاص المناسبين. أُرسل الموظفون الجدد إلى واشنطن كي يلتحقوا بدورةٍ تدريبية تستمر ثلاثة أسابيع. كان قطّان أول هؤلاء.

تنقّل قطان فور عودته صعوداً في مناصب الوزارة وبسرعة، ثم أصبح مدير المشتريات العسكرية بعد اغتيال أول مدير مشتريات في الوزارة. أطلق قطان على نفسه وصف الطاغية الخيّر الذي صمّم على المصادقة على كل المشتريات كي يضمن وجود المحاسبة. قال قطان: «تمتعت بسلطةٍ على الجميع. لا يستطيع أحد [في الوزارة] أن ينام قبل أن يسألني، وإذا أرادوا قلم رصاص فإن عليهم أن يطلبوه مني. كنت أكثر استبداداً من صدّام حسين نفسه، لكن بطريقةٍ إيجابية». وتحدّث بفخرٍ عن القدرة التي تساعده على إنجاز الأعمال، وأعطى مثلاً عن ذلك عندما أقدم على شراء الذخائر ورشاشات AK-47 من السوق السوداء بعد ظهور أعطالٍ في الأسلحة التي تستخدمها القوات الأمنية العراقية في أثناء الهجمات التي حدثت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام ٢٠٠٤. قال لي قطّان: «زارني جنرالات [من بعثة التدريب الأميركية] وقالوا لي إنهم مسرورون جداً لأن [الجيش العراقي] لم يعد يستخدم الرشاشات القديمة، لكنهم لم يسألوني من أين اشتريت الرشاشات الجديدة».

لم يشعر الأميركيون بالارتياح التام مع قطّان، لكنه كان نموذج الرجل المستعد كي يقطع الخطوط الحمراء. أخبرني فرِدْ سميث، وهو مستشار دفاعي أميركي: «إنه شخصٌ وظفناه نحن، ونحن خاطرنا في توظيفه مثلما فعلنا مع الآخرين. لا يُعتبر زياد رجلاً عادياً [من ضمن الجوقة]، لكنه مستعد للخدمة».

لم يكن الجميع مسرورين من قطّان، لأنه بعد مرور وقتٍ قصير على تولي وزير الدفاع العراقي الجديد، حازم شعلان، منصبه في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، أصدر الأمر بطرده، وذلك بحجة خلافٍ داخلي في الوزارة. حاول سميث، ومسؤولون آخرون في التحالف، إقناع الوزير بإعادة قطان إلى العمل مجدداً. قال سميث إنه لم يكن مهتماً بحماية قطّان أكثر من اهتمامه بمفهوم الخدمة المدنية التي تحمي الموظفين من الصرف التعسفي. ومهما يكن من أمر فقد أدت هذه القضية إلى تثبيت صورة قطّان في عيون العراقيين بوصفه رجل أميركا في وزارة الدفاع، والمسؤول عن تجهيز الجيش العراقي بأسره. قال شعلان: «عمل الرجل مع الأميركيين منذ اليوم الأول لوجوده في وزارة الدفاع. رفضت إعادته إلى عمله، وقلت للأميركيين «إذا كنتم تريدونه فوظفوه أنتم».

أزهار، أحذية، وطائرات هليكوبتر

أشرف الجنرال في الجيش الأميركي دافيد بيترايوس على البعثة التي درّبت، وجهزت، القوات العراقية الجديدة. يُعتبر بيترايوس أفضل ضابط يستطيع الجيش أن يقدّمه، فهو قائد صريحٌ وجاد أشرف على الهجوم الذي شنته الفرقة ١٠١ المحمولة، في شمال العراق في العام ٢٠٠٣. وسبق له أن أظهر تفهّماً عميقاً في العراق للخطر الذي يمثله تباطؤ إعادة إعماره، مثله في ذلك مثل أميركيين كُثُر في العراق. أشار بيترايوس إلى تلك الظاهرة على أنها مشكلة سمّاها وضع رجلٍ على سطح القمر. قال بيترايوس: «سيسألنا العراقيون عن سبب قدرتنا على قلب نظام صدّام في غضون ثلاثة أسابيع، وعن سبب قدرتنا على وضع رجلٍ على سطح القمر، في حين نعجز عن تأمين وظائف لهم على الفور، وفي المنطقة التي يعيشون فيها. سيسألون أيضاً: «لماذا لا نضغط على مفتاح [زر كهربائي] فتنطلق البنية التحتية للعمل ثانية»[1]. ركّز بيترايوس في أثناء فترة

(١) Donna Miles, "Petraeus Cites Highs and Lows of Iraqi Deployment," American Forces Press Services, March 17, 2004.

وجوده في الموصل، نتيجة لذلك، على مشاريع إعادة الإعمار الممكنة وهي المشاريع التي تضمن كسب قلوب العراقيين وعقولهم، ووصل به الأمر إلى حد إعادة افتتاح معملٍ مقفلٍ للإسمنت، وهو معمل يؤمن وظائف عديدة للأهالي. أظهر الرجل نباهة، وموهبة، وقدرة على اكتساب محبة جنوده. عاد إلى العراق في صيف العام ٢٠٠٤ في مهمةٍ تدريبية، [ووصل نجاحه إلى حد أن] مجلة نيوزويك وضعته على صورة غلافها. حمل الغلاف هذا العنوان «هل يستطيع هذا الرجل أن يُنقذ العراق؟»

شكّل بيترايوس فريق عمل للإشراف على التدريب، وأطلق عليه اسم قيادة الأمن القومي الموقتة ـ العراق. كان قطّان واحداً من الذين تأثروا بعمل هذا الفريق، وقال إن بيترايوس شجّعه على إنفاق الأموال العراقية من أجل إكمال برنامج الإنفاق الأميركي على عقود التسلّح، وهي العقود التي كانت عالقة بسبب روتين عملية التعاقد الأميركية. أراد شعلان وعلاوي، في الوقت ذاته، أن يبرهنا أن الحكومة العراقية الموقتة الجديدة تستطيع تحقيق نتائج جيدة في الحرب على المتمردين. حصل قطّان على مبلغ ٦٠٠ مليون دولار كي ينفقه، كما حصل على تفويض يمكّنه من استخدامه من ضمن الشروط التي تضعها أنظمة القواعد العراقية، وذلك قبل شهر كانون الأول/ديسمبر. لم يسبق لمدير مشتريات الجيش العراقي أن اشترى أسلحةً من قبل، لذلك شعر بالتهيّب إزاء هذه المهمة. «عملت من قبل في بيع الأزهار، والأحذية، والسيارات، لكني لم أعمل في مجال شراء الأسلحة. لم يكن لدينا أية معرفةٍ بالأسلحة».

وقّع قطّان في شهر أيلول/سبتمبر أول عقدٍ من العقود الثمانية والثلاثين مع مجموعة بومار، وهي شركة بولونية تعمل في تجارة الأسلحة. سبق لهذه الشركة أن قدّمت اعتراضاً على خسارتها أول صفقةٍ أميركية، كانت ستتضمّن تقديم الأسلحة للجيش، لمصلحة أصدقاء أحمد شلبي في شركة نور. تطلبت هذه العقود التي بلغت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار من شركة بومار تزويد العراق ستاً وثلاثين طائرة هليكوبتر، مخصصة للنقل، من صنع روسي وبولوني، بالإضافة إلى ستمئة شاحنة مدرّعة بولونية الصنع. وافق قطّانٌ على دفع قيمة المشتريات

نقداً وعلى الفور، وهو الشرط الذي وضعته بومار كتأمين لها ضد مخاطر التعامل مع بلدٍ غير مستقر [من الناحية الأمنية] يمتلك سجلاً سيئاً من حيث الوفاء بسداد ديونه المستحقة، بحسب قول قطّان. لجأ الرجل، عندما أراد دفع المبلغ، إلى أحد رجال الأعمال العراقيين الذين يعملون في مجال تحويل الأموال، ويدعى نائر محمد الجميلي. تتابعت العقود الأخرى، حتّى بلغت قيمة جملة ما وقّعه منها المليار دولار تقريباً، مرّت كلها عن طريق شركات الجميلي. قال قطّان إن الجميلي تقاضى واحداً بالمئة لقاء خدماته. لم يعلّق الجميلي على هذه المعلومات، لكنها لو كانت صحيحة فمعنى ذلك أنه كسب مبلغاً يصل إلى عشرة ملايين دولار.

قال قطّان إن اعتماده على ذلك الوسيط كان ضرورياً، لأن الجميلي كان العميل الوحيد المعتمد لدى بومار في العراق، وهو الادعاء الذي نفته بومار فيما بعد. أضاف قطّان إنه استخدم خدمات الجميلي لأن ذلك كان الطريقة الوحيدة لتحريك الأموال في العراق. لا يُعتبر هذا القول صحيحاً من الناحية التقنية، لأن الولايات المتحدة أقامت شبكةً لتحويل الأموال، لكن هذا النظام الأميركي تطلّب أشهراً كي ينجز المصادقة على تحويل مبالغ كبيرة من الأموال النقدية. هذا هو السبب الذي جعل تحويل الأموال عن طريق الجميلي أسرع من دون شك. حملت التحويلات من خلال شركات الجميلي فائدةً إضافية تتمثل في تهدئة شكوك دائني العراق في الخارج. بدت التحويلات بالنسبة إلى المجتمع المصرفي الدولي وكأنها تجري ما بين البولنديين وشركةٍ عراقية، وليس مع الدولة العراقية، التي يبلغ مجموع دينها الخارجي ١٢٠ مليار دولار. لم تحرّك الولايات المتحدة ساكناً حيال هذ المراوغة الدولية للدين.

اجتمع مسؤولون من الجيش الأميركي، ومن وزارة الخارجية، بقطّان وشعلان بينما كان يتم التفاوض على إتمام المشتريات [العسكرية] ودفع قيمتها. قال هؤلاء المسؤولون إنهم لم يمتلكوا سوى فكرة غامضة عما كان يحدث في ذلك الوقت. قال لي أحد المستشارين العسكريين: «لم نعرف الأرقام المتداولة، ولم نعرف ماذا كان يحصل للأموال. سمعنا إشاعات عن قيام زياد [قطّان]

بجولاتٍ إلى الخارج وشرائه المعدات، لكن لم تصل إلينا تأكيدات عن حقيقة ما يجري. كان يختفي حيناً لمدة شهرٍ في بولونيا، ليعود بعد ذلك متبجّحاً بأنه اشترى طائرات هليكوبتر ودبابات».

بدأ دايل ستوفل بالشكوى عند هذا الحد.

الأميركي القلق

كان دايل ستوفل واحداً من عشرات المقاولين المستقلين الذين توجهوا إلى بغداد بحثاً عن الثروة[١]. كان في الثالثة والأربعين من عمره في ذلك الوقت، وهو ذو بنية نحيلة وبطنٍ بارزٍ قليلاً، أما لحيته فتتناسب مع صورته التي كوّنها عن نفسه بصفته مغامراً دولياً، وبالاختصار، كان جايمس بوند القطاع الخاص. كان خبيثاً وماكراً، ذكياً ومندفعاً. أحبّ تدخين السيجار الكوبي، واقتناء الأسلحة الفاخرة، كما أحبّ جورج بوش، والحزب الجمهوري، لكن سجلّه كان مليئاً بالدسائس والجدالات. خدَمَ في سلاح البحرية في شبابه، حيث عمل بصفة ضابط استخبارات متخصص بأنظمة الأسلحة المعقدة. شارك في التحقيقات حول الهجوم الذي حدث في العام ١٩٨٧، على المدمرة الأميركية يو أس أس ستارك، وهو الهجوم الذي شنّه العراق بالصواريخ على هذه المدمرة في الخليج الفارسي، الذي قُتل فيه سبعة وثلاثون بحاراً. استنتج ستوفل من الشظايا التي وجدها على ظهر السفينة أن الهجوم حدث بإطلاق صاروخين، وليس صاروخاً واحداً، وفنّد بذلك المزاعم العراقية القائلة إن الهجوم قد حدث عن طريق الخطأ[٢].

---

(١) قدم لي زميلي كين سيلفرشتاينا الكثير من المعلومات المتعلقة باغتيال المتعهد الأميركي دايل ستوفل، الذي كان صديقاً شخصياً له. استقيت السيرة الشخصية لستوفل من كتاب (الأميركي المشاكس) Unquiet American الذي ألّفه آدم روستون، واشنطن مونثلي، ١ حزيران/يونيو، ٢٠٠٥. استوحي من هذا الكتاب عنوان هذا القسم.

(٢) Roston, "Unquiet American".

ترك ستوفل البحرية، لكنه عمل في برنامج عسكري بالغ السرية يتضمن شراء الأسلحة من الدول المعادية من أجل إجراء التجارب عليها، واختبارها مقابل أنظمة الأسلحة الأميركية. تظاهر بأنه تاجر أسلحة، وبأنّه يريد شراء كمية منها لمصلحة الدول الإفريقية، ثم حوّل هذه الأسلحة إلى الحكومة الأميركية. تورّط ستوفل في عالم تهريب الأسلحة الدولية الغامض، فتمكّن بذلك من عقد صداقاتٍ في أرجاء أوروبا الشرقية الشرقية، وعلى الخصوص في أوكرانيا وبلغاريا. اشترى مختلف أنواع الأسلحة، بما فيها صواريخ سطح ـ جو، وأنظمة مضادة للطائرات. وروى قصصاً عن شربه زجاجاتٍ كاملة من لافيت روثشيلد ٦١، الغالية الثمن، في أثناء جلساته مع كبار المهرّبين في مونتي كارلو[١]. تختلط الأمور بعد ذلك قليلاً. سمّيت الشركة التي يديرها، أي «ميلتكس» في التقرير الذي أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في العام ١٩٩٩، لكونها متورطة في قضية شحنات صواريخ غير قانونية إلى إفريقيا. قال ستوفل إن القضية لا تعدو كونها تشابكاً في الأسماء وقع عندما استخدم موظف سابقٌ اسم الشركة. عمد الرجل إلى إنشاء شركةٍ جديدة أسماها واي أوك تكنولوجي، وجعل مركزها في مونونغاليا، بنسلفانيا، وهي بلدة صغيرة تقع على بعد خمسة عشر ميلاً جنوب بيتسبورغ. تألّفت هذه الشركة من ستوفل، وبعض أقرب شركائه التجاريين فقط.

انزلقت شركة واي أوك إلى الجدال القائم [حول عملية منح العقود في العراق]. تعاقدت شركة ماكدونالد دوغلاس، وهي شركة متفرعة من بوينغ، مع ستوفل من أجل شراء اثنين وثلاثين صاروخاً من صنعٍ روسي من النوع الذي يلامس البحر في تحركه، وتقترب سرعته من سرعة الصوت، وذلك كي تُجري البحرية الأميركية التجارب عليها. رفعت شركة ماكدونالد دوغلاس دعوى قضائية على ستوفل بدعوى أنه سلّم جزءاً يسيراً فقط من الكمية المتعاقد عليها. ردّ ستوفل بأن الحكومة الأميركية هي التي أعاقته عن إتمام الصفقة، وذلك عندما كلّفت

(١) Ibid.

شركات أخرى متابعة شراء الصواريخ ذاتها. عُقدت تسويةٌ آنئذ، وهي التسوية التي قال عنها ستوفل إنها كانت لمصلحته، لأنه احتفظ بالمبلغ الذي دُفع إليه.

الصفقة

مثّل العراق فرصة تجارية هائلة بالنسبة إلى ستوفل. وإذا صحّ القول إن الرجل كان يبحث عن الربح، فالصحيح أيضاً القول إنه كان وطنياً. أثاره جو الغرب المتوحش السائد في العراق، وأحلام السوق المفرطة في الحرية، كما اعتاد أن يجول متمنطقاً برشاشٍ مميتٍ، أسود اللون، شبه آلي من نوع هيكلر وكوخ، مثبتاً بجسده، ومتسلحاً بابتسامةٍ لا تفارق وجهه. كان ستوفل يردّد بين الحين والآخر: «أحب هذه المهزلة. هذا ما خُلقتُ لأجله»[١].

تمتع ستوفل بذكاء في الأمور السياسية، ولذلك عمد إلى تكليف مؤسسة الضغط التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، وتدعى BKSH، مساعدته على اكتساب صداقاته في العراق. كانت BKSH هي مؤسسة الضغط التي تمثل أحمد شلبي، ولهذا سكن ستوفل بعد قدومه إلى العراق في مطلع العام ٢٠٠٤، فترة من الزمن في المجمّع السكني الذي يمتلكه شلبي في بغداد[٢]. غادر ستوفل هذا المجمّع بعد نشوب جدالٍ [مع شلبي]، وراح يبحث عن عقودٍ جديدة، لكنه عجز حتى عن نيل عقدٍ واحد. شعر بالإحباط، فشكا الأمر إلى المسؤولين الأميركيين، وتحدث عن وجود فسادٍ في عملية منح العقود. لم يصل التحقيق في هذا الشأن إلى أية نتيجة.

تغيّرت الأحوال أخيراً مع ستوفل في صيف العام ٢٠٠٤. بدا له أحد الأشخاص الذين التقاهم عبر شلبي، وهو ميشال صراف، وكان يعمل مستشاراً لوزير الدفاع، وكان رجلاً رقيقاً ومهذباً. استغل ستوفل طلب علاوي، رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت، الحصول على فرقة مؤللة، كي يُقنع صراف

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

بأن علاقاته بالاتحاد السوفياتي السابق من شأنها أن تساعد في هذا المجال[1]. لمّح ستوفل أيضاً إلى فكرة بيع السلاح العراقي القديم في السوق الدولية بصفته خردة ـ وهي الصفقة التي قدّر أنها ستضمن الحصول على مبلغ مليار دولار.

وقعت حكومة علاوي اتفاقية مع ستوفل في شهر آب/أغسطس، تتضمن مساعدة العراقيين على تأسيس فرقة مؤللة بكلفةٍ تقدّر بمبلغ **٢٨٣** مليون دولار. كانت هذه الصفقة هي الأولى بهذا الحجم تعقدها الحكومة العراقية، وتمولها مباشرة، لأهدافٍ عسكرية. أعطت «اتفاقية الوساطة» هذه شركة واي أوك تكنولوجي، التي يمتلكها ستوفل، الحق الحصري في شراء الدبابات والأعتدة الأخرى لمصلحة الفرقة المؤللة، وذلك بالنيابة عن وزارة الدفاع. تعيّن على ستوفل أن يبني مستودعات صيانة، وإيواء، أعتدة الفرقة المؤللة في تاجي، وهي قاعدة عسكرية تبعد خمسة عشر ميلاً إلى الشمال الغربي من بغداد. مُنح ستوفل هذا العقد من دون إجراء استدراج عروض، كما تضمن العقد منحه نسبةً مئوية معينة من الأعتدة المشتراة، وهو ترتيب يمنعه القانون الأميركي، لكن القانون العراقي يبيحه.

أصرّ صرّاف على أن يتضمن العقد بنداً فريداً في نوعه، وذلك بحسب المصادر التي كانت على علمٍ بالصفقة. طلب إلى ستوفل أن يتولى وسيط لبناني يدعى ريمون زينة، يدير شركة تدعى مجموعة الاستثمار العامة، إجراء القيود المالية للصفقة[2]. يتولى زينة بموجب هذا الترتيب مهمة الحساب الوسيط، إذ تقوم الوزارة بالدفع إلى زينة الذي بادر إلى تقديم «كفالة مصرفية» بغية إعادة

---

(١) Ibid.

(٢) أظهرت رسائل البريد الإلكتروني، والمقابلات، أن أحد اللبنانيين، وهو محمد أبو درويش قد عمل مع الشركة التي يمتلكها زينة، وهي جنرال إنفستمنت غروب، في أحد العقود مع ستوفل. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحتك فيها أبو درويش مع شركة متهمةٍ بالفساد. أنشأ درويش شراكة مع كاستر باتلز، شركة التعهدات الأمنية الأميركية. منع البنتاغون أبو درويش وكاستر باتلز في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٤ من تلقي عقود أعمال أميركية، وذلك بسبب شكوكٍ في تورطهما في خطة الاحتيال على حكومة الولايات المتحدة بملايين الدولارات في نطاق عقدٍ أمني في العراق، وذلك بحسب وثيقة من وثائق سلاح الجو الأميركي.

الأموال إلى الوزارة في حال تخلف ستوفل عن تسليم الأعتدة المشتراة. يقوم زينة بدوره بتحصيل الفواتير وتسديد الدفعات المالية إلى ستوفل مع التقدم في تنفيذ هذا العقد. وقّع ستوفل في شهر أيلول/سبتمبر وكالةً قانونية محدودة تجيز لزينة «ترتيب التمويل وطلب كفالات مصرفية»[1].

دفعت وزارة الدفاع في شهر تشرين الأول/أكتوبر مبلغ **٢٤,٧** مليون دولار إلى الشركة التي يملكها زينة، وذلك من أصل صفقة الدبابات، وكان من المفترض أن يصل هذا المبلغ إلى ستوفل. وقد تسبّبت الدفعة بخصومة مريرة نشبت ما بين زينة وستوفل. ادّعى زينة أن ستوفل يمتنع عن تسليمه إيصالات مفصلة، يحتاج إليها من أجل إجراء الدفعات المالية. اعتقد ستوفل من جانبه أنه يوجد سبب آخر يدفع زينة إلى حجب الأموال عنه، أي إنه كان يرفض دفع رشى. بدأ ستوفل في شهر تشرين الأول/أكتوبر بالشكوى، في واشنطن وبغداد، زينة وعلاقته بمسؤولي وزارة الدفاع العراقية. اتهم ستوفل زينة، في محادثاته مع المسؤولين الأميركيين العسكريين، بأنه يتقاضى منه بدلاً يبلغ **٣** بالمئة على التحويلات المالية التي تتم عبر شركته. شك الرجل في أن يكون قسم من هذا المبلغ يُدفع كرشى إلى وزارة الدفاع. قال ستوفل أيضاً إن زينة كان يحاول إجباره على استخدام مقاولين فرعيين معينين، يعتقد بأن زينة، ومسؤولين عراقيين آخرين، يديرونهم[2].

---

(١) لم يستجِب لا زينة ولا صراف لطلبات الإدلاء بتعليق حول هذه الصفقة، وذلك عندما حاولت الاتصال بهما. أرسل صراف ومحاموه. الذي أصر على عدم ذكر اسمه، رسالة إلى الواشنطن منثلي بعد ذلك بوقتٍ قصير، وهي الرسالة التي ناقضت رواية ستوفل عن الدور الذي لعبه زينة. قال المحامي إن ستوفل هو الذي أدخل المتمول اللبناني إلى المشروع، وليس وزارة الدفاع. أضافت الرسالة أن زينة كان يعمل في مشروع مشترك مع ستوفل، ولم يكن وسيطاً. جاء في الرسالة أيضاً أن ستوفل «طالب بدفعات مالية استثنائية وضخمة على الفور» مع العلم أنه لا يحق له بها. لم يقترف زينة أي خطأ، كما استمرت الشركة في حماية المبالغ المتعلقة بمشروع الدبابات.

(٢) قدّم صرّاف، وهو مستشار في وزارة الدفاع، بياناً مكتوباً إلى واشنطن مونثلي جاء فيه أنه من المستبعد أن يقدم أي شخص في الوزارة طلباً كهذا.

تعرّف قطّان إلى ستوفل في أثناء عقد صفقةٍ سابقة، وقال إنه دفع إلى ستوفل مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لقاء الحصول على رشاشات AK-47 خلال حصار الفلوجة. تلكأ قطّان هو الآخر عنإرسال المزيد من المال إلى ستوفل. اشتكى قطّان، أي مثلما فعل زينة، من أنّه لا يتسلم سوى «فواتير غامضة»، وطلب أن تتضمن الفواتير تفصيلاتٍ أكثر. شكّ الأميركيون ي وجود عملية فساد. كان العقيد دافيد ستايلز هو النائب الأول لبيترايوس في مشروع الفرقة المؤللة. واعتقد ستايلز أن قطّان يؤخّر الدفعات عمداً، وذلك من أجل إجبار ستوفل على الاشتراك في مؤامرة دفع الرشى. أخبرني ستايلز فيما بعد أنه: «تكمن المشكلة في الواقع في أن قطان لم يكن يريد دفع الأموال إلا إلى مقاولٍ يصادق عليه شخصياً». ردّ قطّان على هذا الاتهام بأنه يعتقد أن الأميركيين هم الفاسدون. وتساءل، لماذا يستمرون في الضغط عليه كي يدفع الأموال إلى ستوفل؟ قال قطّان إن فريق العمل الذي يعمل مع بيترايوس «فعل كل شيء لأجل هذه الصفقة التي خرقت القوانين العراقية، وها نحن الآن أمام مشاكل كثيرة». وأضاف إن فريق العمل «كان خارج العملية، وخارج الأصول. لدينا مهمة قذرة».

ألحّ ستوفل على ستايلز بضرورة إقامة نظام محاسبة أفضل. واقترح استئجار شركة محاسبة موثوقة عالمياً يناط بها تسجيل الحركة المالية للصفقة. وكتب رسالة بالبريد الإلكتروني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر جاء فيها: «إذا تابعنا السير على الطريق ذاته الذي نسير عليه الآن، فإننا سنواجه دعاوى قضائية جدية ستؤدي بنا جميعاً إلى السجن في النهاية. لا يوجد إشراف فعلي على حركة الأموال، وإذا حدث أي شيء طارئ فإن رؤوساً ستتدحرج، ولا شك في أنها ستكون الرؤوس التي يسهل الوصول إليها، والأشخاص الذين يُفترض أنهم يعرفون أكثر من غيرهم (المواطنون الأميركيون، العسكريون، وغيرهم)، هذا بغض النظر عن مدى نظافة أيدينا [استقامتنا]». حذّر ستوفل في رسالةٍ أخرى وجهها إلى مسؤول عسكري له علاقة بمشروع الدبابات، من العواقب إذا لم يسترجع مبلغ ٢٤,٧ مليون دولار. كتب ستوفل: «ستكون أخبارها في الصفحة الأولى تحت صور الرئيس بوش، ورامسفيلد، وأنا، [وكذلك فريق العمل الذي

يشرف عليه بيترايوس]... ستختفي وظائف كثيرة، كما سيعقد الكونغرس جلسة استماع».

شكا ستوفل أمره إلى معارفه في واشنطن، كما التقى موظفين يعملون في مكتب السيناتور ريك سانتورم، وهو ممثل منطقته. كتب سانتورم بدوره رسالةً إلى رامسفيلد في ٣ من شهر كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٤، وطلب إليه إثارة المسألة مع شعلان. أورد سانتورم في رسالته «سأكون شاكراً إذا تلقيت رداً حول الطريقة التي تستطيع بها وزارة الدفاع أن تساعد واي أوك تكنولوجي على الحصول على دفعة مالية لقاء الخدمات التي قدّمتها»[١].

القرار الذي أثار الجدل

وصلت الشكاوى التي قدمها ستوفل إلى العميد في الجيش البريطاني دافيد كليمنتس، وهو نائب قائد البعثة التي دربت الجنود العراقيين. اتصل كليمنتس بستوفل وزينة كي يحلا المشكلة معاً. عقد الرجلان اجتماعاً في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وثار فيه جدل كبير. أخذ ستوفل وزينة يتصارخان ولم يهدأ الرجلان إلا بعد أن تدخل كليمنتس ليحكم بينهما. وافق زينة في النهاية على أن يفرج عن دفعةٍ أولى قدرها ٤,٧ ملايين دولار لمصلحة ستوفل ما إن يزوده بفواتير أكثر تفصيلاً. أجرى ستوفل بعد ذلك اتصالاً بالبلاد وبدا راضياً. قال أحد شركائه: «ترك لي الرجل رسالةً صوتية، كما أبدى حماسةً كبيرة لأنه توصل إلى حلّ كل المسائل العالقة»[٢].

(١) شاءت الصدف أن يستخدم ستوفل أحد أصدقائه النافذين كي يسهّل له الاجتماع مع جاك شو، وهو مسؤول البنتاغون الذي تورط في فضيحة شبكة الاتصالات الخليوية العراقية. كان شو مكلفاً من قِبَل البنتاغون مراقبة مبيعات الأسلحة في العراق، كما أن ستوفل حذّره في رسالة تمكنت من الحصول عليها من أن عقد الأسلحة «قد وقع ضحية... الفساد والتعاقد الذاتي»... إن العجز عن إيقاف الفساد المزعوم «من شأنه وضع سابقة شديدة السلبية للعقود التالية مع الجيش العراقي، وإلحاق الضرر بالشركات الأميركية الراغبة في العمل بحسب القوانين الأميركية، بالإضافة إلى أنه سيكون مصدراً للإحراج والتوتر السياسي لإدارة بوش فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها في العراق».

(٢) Roston, "Unquiet American".

سافر ستوفل إلى قاعدة عسكرية في التاجي كي يحضّر الفواتير، وبقي هناك عدة أيام. ثمّ قرّر وصديقه جوزيف ويمبل البالغ التاسعة والأربعين من العمر، وهو شريكه في الوقت ذاته، في ٨ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٤، العودة إلى المنطقة الخضراء برفقة مترجمهما العراقي. أبلغ ستوفل ستايلز أنه يخطط في اليوم التالي للقاء زينة كي يراجعا الوثائق مع مسؤولي وزارة الدفاع. أبلغ ستوفل العقيد: «أتعرف، أعتقد أن كل شيء يسير على ما يرام». استقلّ ستوفل والرجلان الآخران سيارة بي أم دبليو المقفلة السوداء اللون، وغير المدرعة، ثم انطلقا في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، وعبرا طريقاً فرعياً نادرة الاستخدام، وهو الذي يمر عبر أكثر المناطق خطورة في العراق. وصل الرجال إلى منعطف حادٍ على الطريق الذي يحاذي نهر دجلة، لكنهم فوجئوا بسيارة أخرى تصدم سيارتهم من الجهة الأمامية. قفز رجالٌ مقنعون من السيارة الأخرى وأسرعوا في تصفية ستوفل وويمبل. أُطلق الرصاص على ستوفل مراتٍ عديدة في الرأس وفي القسم الأعلى من ظهره. أما ويمبل فتلقى رصاصةً واحدة اخترقت رأسه، لكن المترجم اختفى، ويبدو أنه فرّ من مكان الحادث.

ظهر شريط فيديو بعد مرور وقتٍ قصير على موقع إلكتروني على الشبكة تستخدمه الجماعات المتمردة. أعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم كتائب الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن حوادث القتل هذه. مرت أشهر عديدة قبل أن تنشر جماعة أخرى، تطلق على نفسها اسم القيادة المركزية للمجلس السياسي لمجاهدي الرافدين، خمسة أشرطة مصورة مختلفة. حمل كل شريط صوراً ووثائق يبدو أنها أُخذت من جهاز حاسوب ستوفل المحمول. ظهر رجلٌ مفتول العضلات علّق بصوته من وراء منبر. غطى الرجل وجهه بكوفية بيضاء وسوداء، وبدا أن الهدف من وراء هذه الأشرطة المصورة هو كشف خطة أعدّها الأميركيون، وعملاؤهم في الحكومة العراقية المؤقتة، تهدف إلى بيع ما قيمته ٤٠ مليار دولار من العتاد العسكري العراقي الثمين. قال المعلّق: «إنها أكبر جريمة ارتكبت خلال كل العصور والحروب. «ارتُكبت هذه الجريمة بناءٍ على أمر صدر عن الولايات المتحدة وإنجلترا، وبموافقة ومعرفة كاملتين من علاوي،

وشلبي، وشعلان». صُنّف ستوفل على أنه «مدير الظل لوكالة الاستخبارات المركزية في العراق». أظهرت إحدى الصور بوش وستوفل واقفين معاً في أثناء إحدى الحملات السياسية، كما أظهرت صورة أخرى ستوفل واقفاً مع شلبي، وأظهرته صورة ثالثة مع زينة، الذي صنّفته «عميلاً لوكالة الاستخبارات الأميركية» هو الآخر. أظهرت البيانات أيضاً نسخاً عن عقد اتفاقية الوساطة، بالإضافة إلى الرسائل المتبادلة ما بين ستوفل وبيترايوس، وشعلان، ومسؤولين آخرين في وزارة الدفاع.

كانت هذه الأشرطة فريدة في نوعها من عدة نواحٍ. أولاً، لم تكن هاتان الجماعتان معروفتين قبل حادثة مقتل ستوفل، ولم تعلن كتائب الجهاد الإسلامي، ولا المجلس السياسي لمجاهدي الرافدين، مسؤوليتهما عن أي هجوم آخر، لا قبل حادثة مقتل ستوفل ولا بعدها. ثانياً، ظهرت العناوين الفرعية الأخرى باللغة الإنجليزية، ولم تترجَم الوثائق التي ظهرت على الشاشة إلى العربية. بدا بوضوح أن أشرطة الفيديو صمّمت للمشاهدين الأميركيين. أخيراً، لم تحتوِ الأشرطة على أية مشاهد دامية لعمليات القتل، المعهودة في أشرطة الفيديو التي يصدرها المتمردون عندما يُرهبون الأميركيين. ظهرت، بدلاً من ذلك، الوثائق وهي تمر ببطء على الشاشة، وظهرت معها أرقام الأدلة، وأقسام مكبرة من النصوص تركّز على الأقسام التي تحمل إدانة معينة، فبدت بذلك أشبه ما يكون ببرنامج «ستون دقيقة». بدا أن القَتَلة يمتلكون حماسة المحققين الصحفيين المحترفين.

دفعت أشرطة الفيديو، واختفاء المترجم، بعض أصدقاء ستوفل إلى الشك في أن مقتله لم يكن مجرد حادثة من ضمن حوادث العنف اليومية المعتادة في العراق. اعتقد هؤلاء أن أحد الأشخاص في الوزارة قد انزعج من إثارة ستوفل لموضوع الفساد في الوزارة، فعمل على التخلص منه. يبدو أنه من المستحيل، مع ذلك، تأكيد هذا الافتراض لأن المقاولين الأميركيين يتعرضون للقتل على الدوام في العراق، لكن بعض الخبراء في الخارج أعطوا مصداقية لهذه الشكوك. قال إيفان كولمان، وهو مستشار في شؤون الإرهاب: «إنه أمرٌ غريب

جداً. إنني أشك فعلاً في أن تكون جماعات المتمردين هي التي قتلته. لم أرّ شيئاً كهذا من قبل»[1]. أطلق مكتب التحقيقات الاتحادي تحقيقه الخاص في هذه القضية، لكنه لم يُصدر أية اتهامات. تلاشى خبر مقتل ستوفل وويمبل في النهاية وسط الفوضى اليومية التي تلفّ العراق، واعتُبر أنه مجرد خبر عن مقتل مقاولَيْن إضافيين على يد مجهولين.

تجمّع في قاعدة تاجي العسكرية أرفع المسؤولين العراقيين والأميركيين في البلاد، وذلك بعد مرور شهرٍ واحدٍ على مقتل ستوفل. احتشد المسؤولون لمناسبة الاحتفال بعيد الجيش، أي بذكرى تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني/يناير، ١٩٢١. وكان هناك نيغروبونتي، والجنرال جورج كايسي، والجنود الأميركيون، وبيترايوس، أعلى قائد عسكري في البلاد، وعلاوي، وشعلان، ومسؤولون كبار آخرون. شهد الجميع استعراضاً عسكرياً يهدف إلى إظهار مهارة القوات المسلحة الجديدة. قال علاوي أمام الأعيان والجنود الآخرين: «سنبني معاً عراقاً قوياً ومستقلاً، ليكون بلداً حراً من كل أشكال القهر والاضطهاد، وبلداً مبنياً على قوة القانون، والنزاهة، والصدق. إنها مهمة صعبة، لكننا سنقوم بها»[2]. سارت من بين الآليات في العرض الدبابات، وناقلات الجند، التي قام ستوفل بترميمها من دون أن يقبض ما يستحق له من كلفة ترميمها.

العاقبة

شوهد عمال من وزارة الدفاع في مطار بغداد الدولي، وذلك بعد مرور أسبوع واحدٍ على مقتل ستوفل. وقد انهمكوا في تحميل أكياسٍ من الأوراق المالية تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار نقداً، إلى طائرةٍ متجهةٍ إلى بيروت. قال

(١) Deborah Hastings, "Corruption, Missing Millions, and Two Dead Contractors," Associated Press, January 28, 2006.

(٢) U.S. Army Maj. Charles Miller and U.S. Army Capt. Elizabeth Young, "Army Day Celebrates Service and Sacrifice," *The Advisor: The Multi-National Security Transition Command - Iraq Weekly Command Information Reporter*, January 2005, p. 4.

شعلان في وقتٍ لاحق إن هذه المبالغ هي دفعة مستحقة من أحد عقود الأسلحة البولونية. ما إن علم شلبي بهذه العملية حتى ظهرت على الصفحات الأولى من الصحف في مختلف أنحاء العالم، كما هيمنت الأحاديث عن حادثة اختفاء الأموال العراقية في سماء البلاد على الأسابيع الأخيرة التي سبقت الانتخابات التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني/يناير.

شكّلت الانتخابات حدثاً تاريخياً في ذاتها، لأنها كانت أول عملية تصويت حرة، وعادلة، ومفتوحة في العالم العربي في هذه الحقبة التاريخية الحديثة. تحدى ملايين العراقيين التهديدات بالقتل، وأعمال العنف، كي ينتخبوا حكومة موقتة ستقوم بصوغ دستورٍ جديد، وحكومة جديدة دائمة، في العام ٢٠٠٦. فاز في هذه الانتخابات تحالف ديني شيعي كان قد تعهد وضع حدٍ للفساد الموجود في البلاد. فشل في هذه الانتخابات المرشحون الذين سلمهم الأميركيون السلطة في الحكومة الموقتة. استُبعد هؤلاء، بعد هزيمتهم الشنيعة في الانتخابات، من المشاورات لتشكيل الحكومة الانتقالية، وهي المشاورات التي امتدت أشهراً إلى أن انتهت أخيراً في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٥، بتسمية ابراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء.

أعلنت حكومة الجعفري فور تسلّمها السلطة أنها صُدمت بالفساد الذي كان يجري تحت عيون الأميركيين. أنهت هيئة التدقيق العليا في العراق تقريراً سرياً وثّق كل الشواذات المتفشية في وزارة الدفاع. وأورد التقرير مراجعةً لتسعةٍ وثمانين عقداً تبلغ قيمتها ١,٣ مليار دولار. سبق أن وقّعت هذه العقود في الفترة ما بين ٢٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، و٢٨ شباط/فبراير، ٢٠٠٥. وتضمن التقرير نقداً قاسياً لا أثر فيه للتسامح، كما وضع قطّان في محور عشرات العقود المشتبهة. لم يستطع المدققون العثور على نسخٍ من العقود، أو إيصالات الدفع، كما لم يستطيعوا التأكد من عملية تسلّم المعدات. اعتبر التقرير أن دفع قيمة العقود نقداً، وفوراً، ومن دون أن تخضع لاستدراج عروضٍ من شركاتٍ منافسة، تخرق كلها كل بنود قانون التعاقد العراقي. وانتقد التقرير الدفعات النقدية التي بادر قطّان إليها معتبراً إياها «خرقاً فاضحاً لسياسة البلاد المالية».

وأظهر التقرير أيضاً أن المستفيد الأكبر من ثلاثة وأربعين عقداً من أصل تسعة وثمانين كان الجميلي، صديق قطّان في التحويلات المالية. وتبيّن أيضاً أنه تم إيداع مبلغ ٧٥٩ مليون دولار من الأموال العراقية في حساب الجميلي في مصرفٍ في بغداد. قال ابراهيم الجعفري[١] رئيس الوزراء: «إني أتألم إذا صُرف دينارٌ واحد في غير موضعه. تستطيعون أن تتخيلوا مدى ألمي لضياع كل هذه المبالغ الضخمة».

بدأ العراقيون في هذا الوقت بالذات بإثارة أسئلةٍ عن نوعية الأعتدة التي اشتراها قطّان. وتبيّن أن معظمها، بما في ذلك الرشاشات، والذخائر، والأزياء العسكرية كانت في حالةٍ صالحة للاستخدام مع العلم أن ثمنها كان أعلى من سعرها الحقيقي. كانت بعض هذه الأعتدة رديئة، وغير صالحة للاستخدام، أو أنها لم تكن موجودة. وُجدت عربات مدرعة تستطيع رصاصات AK-47 اختراقها، وبنادق شبه آلية من المفترض أنها كانت ألمانية الصنع، فتبيّن أنها مجرد نسخ مصرية عنها، كذلك تبيّن أن رصاصات من عيار ٧,٦٢ ملم كلّفت ثلاثة أضعاف سعرها الحقيقي الذي يراوح ما بين أربعة إلى ستة سنتات[٢]. لوحظ أيضاً أن عشرات ألوف الدروع البشرية التي يُفترض أنها مضادة للرصاص قد تمزقت من تلقاء نفسها. وُجدت أيضاً شحنة تامة تحتوي على آلاف الرصاصات المبعثرة والمهملة، فبدت وكأنها أخرجت من مستودعات الأسلحة للتخلص منها. وتبيّن أن عمر بعض طائرات الهليكوبتر من طراز MI-17 الروسية الصنع يصل إلى ٢٥ عاماً، فكتب العراقيون إلى سان بيترسبورغ بأنهم لن يقبلوا تسلّم هذه الطائرات بسبب قِدَمها. أما شاحنات النقل البولونية، التي تصنعها بومار، فكانت أشبه بالصناديق من ناحية الشكل، كما أنها طليَت باللون البني الفاتح، وزوّدت إطارات مقواة معدنياً، ودروعاً تكفي لإيقاف طلقات AK-47. اعتُبرت هذه الشاحنات بأنها دون مستوى القوة المطلوبة بالنسبة إلى سعر

(١) Hannah Allam, "Audit: Fraud Drained $1 Billion from Iraq's Defense Efforts," Knight Ridder, August 12, 2005.

(٢) Cockburn, "What Has Happened to Iraq's Missing $1 Bn?".

الواحدة منها، الذي بلغ ١٦٧ ٠٠٠ دولار، كما تبلغ قوة محركها ١٥٠ حصاناً بخارياً، أي إنها تمتلك قوة محرك شاحنات مازدا مياتا ذاتها، وهي مصممة لنقل عشرة جنود. لم يستطع أحد زملائي أن يصعد في هذه الشاحنة طريقاً منحدراً بزاوية ٤٥ درجة. أبلغه أحد مدراء بومار: «هم الذين اختاروا حجم المحرك ، ونحن نتكيّف مع متطلبات زبائننا، كما كان السعر عاملاً مهماً بالنسبة إليهم».

حملة العلاقات العامة

ادّعى علاوي جهله كل هذه التفاصيل، وعلى الخصوص استخدام قطّان لوسطاء مستقلين من أجل تحويل الأموال النقدية. أضاف علاوي أن وراء اتهام حكومته الموقتة بالفساد دوافع سياسية. وقال في مقابلة أجراها معه أحد زملائي، إنّه أمر بفتح تحقيق حول مزاعم الفساد: «لا أعتقد أنه من الإنصاف في شيء أن نحوّل تركيزنا عن صدّام، والفساد الذي ميّز عهده... إلى فترة زمنية لا تمتد أكثر من ستة أو سبعة أشهر، وهي التي شغلت فيها منصب رئيس الوزراء. لا أريد أن أقول إن الفساد غير موجود. هناك فساد طبعاً».

أعلن شعلان، بكل حماسة، براءته وأعلن أن هذه الاتهامات إنما تقف وراءها دوافع سياسية. قال الرجل إن معارضته القديمة لإيران قد حوّلته إلى هدفٍ للأحزاب الدينية، التي تؤلف صميم تحالف الجعفري الذي فاز في الانتخابات، أي التحالف الذي يضم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة، وهما الحزبان اللذان تربطهما بطهران علاقات وثيقة. قال شعلان، الذي اشترى قصراً في عمان بعد أن فقدَ منصبه: «إن الاتهامات [ضدي] غير صحيحة. إنهم يريدون قتلي سياسياً ـ إنها عملية اغتيالٍ سياسي». شنّ شعلان في إثر ذلك حملة علاقاتٍ عامة تضمنت رحلةً قام بها إلى بولندا حيث عقد مؤتمراً صحفياً مع مدراء بومار. اعترف المدراء بأن طائرات الهليكوبتر قديمة الصنع، لكنهم قالوا بأنها تعمل جيداً وتنتظر تسليمها إلى العراقيين. قال رومان باجنسكي، الرئيس التنفيذي للشركة: «لم نرتكب خطأً من

جانبنا، ونحن سلمنا كل شيء بحسب المواصفات المطلوبة. لم أتسلم حتى الآن أية شكوى، أو رسالة بالفاكس، أو أية وثيقة تعرب عن تحفظات [بالنسبة إلى الأعتدة التي سلمناها].

شنّ قطّان حملته الخاصة به، فأطلق موقعاً على شبكة الإنترنت وزوّده خلفية موسيقية مثيرة، وصوراً تمثله مع بريمر ومسؤولين أميركيين آخرين. أقام الرجل في بولندا أيضاً دعاوى تشهير بشخصه. وعبّر في مقابلة طويلة استمرت عدة ساعات، وجرت في أحد فنادق وارسو، عن افتخاره بإنجازاته، التي اشتملت على إنشاء جيشٍ يتألف من عشر فرق يضم ١٥٠٠٠٠ جندي، وذلك بعد أن ورث قواتٍ أمنية ضعيفة من سلطة التحالف الموقتة، كانت تحت إمرة بريمر. قال قطّان: «أؤكد مسألة وقوع أخطاءٍ عديدة في أثناء قيامي بوظيفتي، لكننا قمنا بمهمة رائعة». اعترف الرجل باتباع طرقٍ مختصرة في عملية شراء الأسلحة، لكن طوارئ الحرب هي التي أملتها، وأضاف قائلاً: «إذا احتجت إلى شراء قدحٍ من الزجاج على سبيل المثال، فكان يتعيّن عليّ اتباع الإجراءات. كان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً».

أجمع العراقيون المعنيون كافة، بدءاً بقطان وشعلان، وصولاً حتى علاوي، على القول إن فريق العمل التابع لبيترايوس، بالإضافة إلى السفارة الأميركية، كانا على علمٍ بما يحدث. قالوا أيضاً إن الأميركيين شجعوهم على الشراء من بولندا، ومن بلدانٍ أخرى، بسبب كون هذه الدول مشاركة في التحالف الذي اجتاح العراق، أي إن المشتريات كانت مكافأة لهذه البلدان على مشاركتها في الحرب بالإضافة إلى سهولة تحريك الأسلحة فيما بين الدول الشريكة في التحالف. قال قطان إنه تشاجر مع الأميركيين في شأن الإجراءات، لكن كل المشتريات التي كان وراءها انتقلت أخيراً إلى أيدي الجيش الأميركي كي يقوم بتوزيعها على الجيش العراقي. «أعطيته [فريق بيترايوس] كل شيء، كما دوّنت كل شيء استوردته. جاءوا وأخذوه. أحضرنا كل الأعتدة إلى المطار، لكنهم أخذوها إلى مستودعاتهم».

إنكار مقنع

حاولت الاتصال هاتفياً ببيترايوس كي أسأله عن ستوفل، لكن المتحدث باسمه لم يمكنّي من ذلك. قال لي النقيب ستيف ألفاريز: «ليس لنا علم بأن أي جندي في الجيش الأميركي يعمل مع واي أوك». أضاف إن قضية عقود الأسلحة هي من «اختصاص وزارة الدفاع»، وإن بيترايوس قد التقى ستوفل مرة واحدة. أنهى ألفاريز حديثه معي بالقول: «لا دخل لنا في هذا الموضوع على الإطلاق».

أكدت التقارير التي ظهرت فيما بعد أن بيترايوس قد صادق شخصياً على مهمة ستوفل. أعرب بيترايوس في رسالة بعثها إلى شعلان في ٢٠ تموز/يوليو من العام ٢٠٠٤، عن «دعمه الكامل» للاقتراح الذي قدّمه ستوفل لتجديد الدبابات وناقلات الجند العراقية، وشراء تجهيزاتٍ حديثة من مصادر شرق أوروبية. كتب مسؤول عراقي رفيع بأنه عمل مع بيترايوس من أجل ترتيب تنقل ستوفل إلى مختلف القواعد العسكرية بغية فحص المعدات العراقية. أخبرني مسؤولون أميركيون، عدا ما حملته الرسائل، أن بيترايوس قد تدخل عدة مرات، وحتى إنه شارك في جدالاتٍ ساخنة مع شعلان وقطّان حول مشتريات الأسلحة. حاول الرجل، على سبيل المثال، إلغاء صفقة طائرات الهليكوبتر، لكن من دون أن ينجح في ذلك، وقال إنها مجرد هدرٍ للمال لأن العراقيين لا يمتلكون قدرات صيانة أسطولٍ كهذا.

تبيّن أيضاً أن ستايلز ومسؤولين أميركيين آخرين كانوا على اتصالٍ يومي بستوفل عن طريق البريد الإلكتروني. أصدر هؤلاء أوامر مفصلة تتعلق بإصلاح تسرّب الزيت في الدبابات، كما حثوا ستوفل على تسريع العمل من أجل «التخلص من المستشارين، والتأكد من تدفق الأموال للمشروع». لم يعلّق بيترايوس على هذا الكلام، لكن المتحدث باسمه اعترف في آخر الأمر بأن الجنرال قد تدخل عندما تباطأ سير العمل بالعقد. قال ألفاريز: «جرت طبعاً اتصالات ومراسلات ما بين [فريق العمل] والجهات المعنية بالعقد، وذلك من أجل تنسيق العمل فيما بينها».

ألقى الأميركيون، إلى حدٍّ ما، باللوم على أنفسهم. يمتلك فريق إعادة الإعمار مستشارين يُفترض بهم أن يجتمعوا بانتظام مع كبار المسؤولين الآخرين في الوزارة بغية توجيه القرارات التي تحدد سياستها. لوحظ في تلك الأثناء نقص في اليد العاملة، وهو الأمر الذي استلزم أن يكون ضباط فريق بيترايوس منشغلين بأعمال يومية أكثر. كانت مهمة بيترايوس تدريب الجنود وتجهيزهم، لا أن يقلق بشأن طرق المحاسبة، وذلك بغض النظر عن المهمات اليومية. وقال مسؤول أميركي في هذا الشأن: «لم تكن هذه من مهمات الجيش».

لم تُظهر أية جهة اهتماماً جدياً بتقصي ما يفعله العراقيون، حتى ولو كان ذلك في متناول أيديهم. أراد الأميركيون أن يقوم العراقيون بالمهمة، لكنهم لم يرغبوا في توريط أنفسهم بعمق في التفاصيل. ادّعى الجيش، ووزارة الخارجية على السواء، عدم وجود أية معرفة مسبقة لديهما عن عقدٍ وقّعه العراقيون مع باكستان من أجل تسليمهم دبابات، وناقلات جندٍ مدرعة، وذخائر للبنادق. هل من المعقول أن يقدم أقرب حليفين للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب على أن يعقدا صفقة أسلحةٍ بقيمة **٣١٣** مليون دولار من دون معرفة العم سام؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل كان ذلك أمراً جيداً؟

يعود سبب التردد في التدخل، جزئياً، إلى رغبةٍ حقيقية من جانب الولايات المتحدة في احترام سيادة العراق. كان الفساد نتاجاً ثانوياً محتملاً، وإن كان مؤسفاً، للسياسة المتبعة. دافع ستايلز، على سبيل المثال، عن نظام التعاقد الفريد في نوعه هذا، الذي سمح للوسطاء بالوجود ما بين ستوفل ووزارة الدفاع، وحصولهم على أجورٍ ضخمة نتيجة لذلك. قال ستايلز: «إنها الطريقة الشرقية، والعربية، والإسلامية، في التجارة، وهي تختلف كثيراً عن الطريقة الغربية، واليهودية ـ المسيحية، في العمل التجاري. لكن ذلك لا يعني أنها طريقة فاسدة»[١]. وفّرت السيادة [العراقية] إنكاراً مقنعاً للأميركيين. سمح النظام الجديد للأميركيين بالتدخل، لكن من دون تحمّل المسؤولية. دفع العراقيون،

(١) Roston, "Unquiet American".

وليس الأميركيين، ثمن معداتهم [العسكرية]. والعراقيون هم الذين وقّعوا الوثائق والعقود، وليس الأميركيين. يُحتمل أن ترتبط هذه العقود بأكثر الأهداف الأميركية أهمية في العراق، لكنها لم تكن عقوداً أميركية.

خيّب هذا التنصل من المسؤولية توقعات بعض الأميركيين الذين عملوا على المساعدة على تجهيز الجيش العراقي وتدريبه. لم يفهم هؤلاء سبب عدم تدخل الولايات المتحدة بقوةٍ أكبر. إن الملايين التي هُدرت على أسلحة قديمة، أو تلك التي هي في حالة سيئة، وسواءً أكانت أموال دافعي الضرائب الأميركيين، أم أموال عائدات النفط، تبقى أموالاً كان من الممكن أن تُصرف على أعمالٍ ذات قيمة. قال لي مسؤول أميركي له صلة بالمشروع: «كان العراقيون يفسدون كل شيء بينما وقف المسؤولون الأميركيون يتفرجون. أعتقد أنه كان من المفترض بنا أن نشرف [على تسيير الأمور].

لماذا لا نتدخل، ونقول «نريد أن نرى كل عقدٍ من العقود»؟. يبدو أنهم أغمضوا عيونهم وتركوا كل شيء يجري تحت ذريعة أنهم [العراقيون] دولة ذات سيادة».

قلّل القادة العسكريون الكبار، في المقابل، من أهمية عواقب هذه الفضيحة. قدّر هؤلاء أن معظم مبلغ ١,٣ مليار دولار قد صُرف على أعتدة صالحةٍ للاستخدام. قال جون نوبل، وهو مستشار غربي رفيع في وزارة الدفاع العراقية، إن مبلغاً يقدّر بنحو «مئات الملايين» فقط يُحتمل أن يكون قد ضاع من خلال مشاريع قطّان التجارية[١].

تصل نسبة مبلغ ١,٣ مليار دولار إلى ثلث موازنة المشتريات في وزارة الدفاع، أما الباقي فمن أموال دافعي الضرائب الأميركيين. قال أحد المسؤولين الأميركيين العسكريين، إن بعض كتائب الجيش العراقي كان من الممكن أن تحسّن جهوزيتها القتالية، لو أن العراقيين ركّزوا أكثر على شراء المعدات المهمة

---

(١) Hannah Allam, "Iraq Seen Wasting $300 Million on Substandard Military Equipment," Knight Ridder, July 15, 2005.

والضرورية بدلاً من معدات مثل طائرات الهليكوبتر، وكان من الممكن أيضاً أن يستفيدوا من المعدات ذات النوعية الفضلى. أخبرني ذلك المسؤول العسكري: «أعتقد أنه من الواضح أن ذلك يرجع إلى ممارسات زياد [قطّان]. لم يتضح لدينا أن الأمر مهم إلى هذه الدرجة».

دلّت الحقائق على الأرض إلى عكس ذلك. تمكن برنامج تدريب الجنود من إرسال المزيد، والمزيد، من الجنود العراقيين إلى ميادين القتال، وذلك مع قدوم سنة ٢٠٠٦. استمر الجنود بالتنقل في شاحنات صغيرة بيضاء اللون، وهي تماثل تلك التي يستخدمها العراقيون في نقل الخضر إلى الأسواق، وذلك بعد مرور عامين على توقيع أول عقد من عقود شراء المعدات. قدّم البيت الأبيض طلباً بمبلغ ٥,٧ مليارات دولار من أجل السماح للحكومة العراقية أن «تبدأ بتدريب، وتجهيز، وتشغيل، ودعم قواتها الأمنية الخاصة بها»، لأن كتائب الجيش العراقي «مجهزة، ومسلّحة بالسلاح الخفيف، كما أنها تمتلك قدرةً محدودة على الحركة، وقدرات دعم محدودة»[(١)]. مرّت ثمانية أشهرٍ أخرى، ومرّ وقت طويل على فضائح الفساد، والأموال المهدورة، قبل أن يعترف الجنرال جون أبي زيد، وهو قائد القيادة الأميركية الوسطى، أن كتيبة واحدةً فقط من الكتائب العراقية التسعين تستطيع القتال من دون الدعم اللوجستي الأميركي، مثل النقل وتأمين الوجبات الغذائية. بدت السيناتور سوزان كولينز التي تمثل ماين مندهشة. قالت إن وجود كتيبة واحدة فقط بالجهوزية المطلوبة «لا يوحي بتحقيق تقدم»[(٢)].

أبدى العراقيون من جهتهم دهشةً مماثلة. اشتكى الجنود العراقيون من أنهم غير قادرين على القتال بفاعلة، وأنهم معرضون لمخاطر أكبر لأنهم لا يمتلكون أسلحة ذات نوعية جيدة، ولا عرباتٍ مدرعة، أو التجهيزات الضرورية الأخرى،

---

(١) Fred Kaplan, "Supplemental Insecurity: The Revelations Buried in Bush's Latest Supplemental Budget Request," *Slate*, February 15, 2005.

(٢) Senate Armed Services Committee Hearing on United States Military Strategy and Operations in Iraq and the Central Command Area, September 29, 2005.

وكل ذلك بنتيجة ممارسات قطان. إن عدم وجود التجهيزات يحتم على القوات الأميركية أن تقدم الدعم للعراقيين لفترةٍ أطول، وهو الأمر الذي يعرضها إلى خطرٍ أكبر. قال هادي عامري، وهو عضو في مجلس النواب، ورئيس ميليشيا كتيبة بدر، وهي الذراع العسكرية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو الحزب السياسي النافذ في البلاد: «أمضى الأميركيون سنتين في بناء القوات العراقية. ماذا فعلتم في هاتين السنتين؟» أضاف إن العراقيين يتساءلون كيف سمحت الولايات المتحدة بأن تنفذ هذه المهمة، التي هي في منتهى الأهمية، بهذه الطريقة الفاسدة؟ قال القاضي راضي راضي، وهو المسؤول الذي يقوم بالتحقيق في قضايا الفساد: «لماذا لم يفعلوا شيئاً عندما لاحظوا كل هذه الخروقات؟»

طرحت عائلات المئات من الجنود الأميركيين والعراقيين الذين عادوا إلى منازلهم في صناديق خشبية السؤال ذاته. حاولت الولايات المتحدة إلقاء تبعة إعادة البناء على السياسيين والبيروقراطيين العراقيين، لكن تبيّن أن كثيرين منهم كانوا غير جديرين بالمهمة. أقدمت الولايات المتحدة أيضاً على تكليف الآخرين قسماً كبيراً من عملية إعادة البناء، أي الفقراء من الأجانب والعراقيين المتشوقين إلى الوظائف. قدّر على هؤلاء أيضاً تلمّس نتائج إعادة البناء عندما يعود أبناؤهم في صناديق خشبية إلى منازلهم.



١٢

عمالة مستأجرة

يحتشد عشرات المراهقين والمراهقات النيباليين الفقراء، كل ليلة في ملهى صغير يقع في الطبقة الأرضية من مبنى في الشارع الرئيسي من ضاحية تاميل السياحية في كتمندو. تنير مصابيح زرقاء هذه الغرفة الطويلة، والضيقة، مما يفرض على المكان جواً مشحوناً بالرهبة، وتجعله يبدو وكأنه ينتمي إلى العالم الآخر. جلست في مقدمة الغرفة مجموعة من الموسيقيين فوق مسرحٍ منخفض لا يفصله عن الجمهور سوى سلسلة من الحلقات البلاستيكية البيضاء. جلس الموسيقيون، وقد وضع كل واحدٍ منهم رجْلاً فوق رجل، أمام طبولهم، ومزاميرهم [ناياتهم]، بالإضافة إلى آلةٍ وترية تسمى سارانجي. بدأت الفرقة بعزف الموسيقى، لكنها كانت عالية، ورائعة، وذات نغمات آسرة. نزل الجمهور إلى ساحة الرقص. تحرك الراقصون الذين كانوا يرتدون سراويل جلدية، وقمصاناً حريرية، والساري التقليدي الذي يأخذ شكل الماسة وينتعلون صنادل تحرّك الجمع مثل غمامات تتقاذفها الرياح في السماء بكل خفةٍ وتمايل. وتشيع أغاني الرودي في القرى الفقيرة المنتشرة في أواسط نيبال، وهي نوع من موسيقى الغزل التي يتبادل فيها المغنون من الذكور والإناث كلمات الغزل. جاء في إحدى الأغاني الشعبية على لسان المغني: «سآخذكِ معي هذه الليلة إلى البيت». تتوقف الموسيقى هنا بغتةً حيث ينتظر الجمهور سماع رد المرأة. يقطع صراخ المرأة بصوتها الحاد الصمت المخيّم: «لن تعرف ماذا ستفعل». ينطلق الجميع بالضحك، وتدق الطبول، ثم تضجّ الآلات الأخرى بالحياة.

لا تتحدث أغاني الرودي الحديثة عن التلاقي، لكنها تتحدث عن الفراق.

تروي هذه الأغاني قصصاً عن الأحبة المفقودين، والأطفال الغائبين. تتحسر إحدى المغنيات في أغنيتها الحديثة: «أكتب إلى حبيبي، لكنه لا يرد عليّ أبداً. إنه في طوكيو». يدّل هذا التحوّل على الواقعية التي سيطرت على العالم. تعد نيبال واحدةً من أفقر الدول في العالم، ويقلّ معدل دخل الفرد فيها عن ٢٧٠ دولاراً سنوياً. تفاقمت أزمة البطالة التي تعانيها البلاد بنتيجة ثورة الماويين التي تسببت بمقتل ١٢,٠٠٠ شخص على مدى العقد الماضي. اعتاد الثوار خطف الشبان من أجل تجنيدهم. حوّلت العوامل المتضافرة من العنف، والفقر، نيبال إلى مرأب سيارات شركة هوم ديبو بحجم دولة، لكنه مليء بحشودٍ من الفقراء المستعدين للمخاطرة بكل شيء، وأن يذهبوا إلى أي مكانٍ تقريباً من أجل الحصول على وظيفة. تضع بعض التقديرات رقم النيباليين العاملين في الخارج في حدود مليوني شخص، أي ما نسبته ١٠ بالمئة من السكان.

تقوم شبكة عالمية غامضة متخصصة في شؤون هجرة اليد العاملة، بنقل النيباليين إلى وظائفهم. يتشيع في هذه المنظمة الفساد، والإساءة. تحرّك هذا النظام مجموعة من الوسطاء الذين يُطلق عليهم اسم سماسرة العمال. اعتاد هؤلاء الوسطاء في الدول الفقيرة، مثل نيبال، استخدام وكلاء محليين يجوبون القرى، وأحياء المدن الفقيرة، وذلك من أجل توظيف العمال، وإغداق الوعود عليهم بإعطائهم وظائف في الدول الأكثر ثراءً، وعادة ما تكون هذه الدول في الشرق الأوسط، أو آسيا. يقوم العمال في المقابل باستدانة المال من المرابين، وذلك كي يدفعوا تكاليف مغامرتهم. يتصل سماسرة العمال في الدول الفقيرة بسماسرة العمال في الدول الغنية التي تحتاج إلى اليد العاملة. يعمد العامل، إذا ما سارت الأمور على مايرام، والتحق بوظيفته الجديدة، إلى سداد الدّين من أجوره، ثم يبدأ بعد ذلك بإرسال الأموال إلى عائلته في الوطن. (يرسل العمال النيباليون مبالغ تزيد في مجموعها على المليار دولار سنوياً، ويُعتبر ذلك أكبر مصدر للعملات الأجنبية [الصعبة] للبلاد.

لا تسير الأمور على ما يرام في كل الأحيان، لأن هذا النظام غير الرسمي مليء بالمخاطر. يكتشف العمال، ما إن يصبحوا في الخارج، أن وضعهم

القانوني غير سليم، ولا يجدون أمامهم سوى أماكن قليلة يستطيعون التوجه إليها لطلب المساعدة. تُعطى قروض كثيرة بفوائد عالية جداً بحيث يعجز العامل عن سدادها في الأجر الذي يحصل عليه. لا يشعر أرباب العمل بأي حافزٍ يدفعهم إلى دفع رواتب عالية، أو إلى تقديم مأكلٍ ومسكنٍ مناسب للعمال، كما تتردد الحكومات ومسؤولو الشرطة في البلاد المضيفة في ملاحقة مواطنيها. تُضطر النساء العاملات نتيجة هذا الوضع إلى ممارسة الدعارة، ويكتشف الرجال أن أجورهم هي أدنى بكثير مما أُعلنه، أو أنهم يعملون في وظائف أخرى غير تلك التي جاؤوا من أجلها. تتوارد تقارير كثيرة عن استخدام العنف الجسدي مع هؤلاء العاملين. وتقول التقارير إنه في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يموت عامل نيبالي كل شهر بنتيجة العطش. يضطر العاملون إلى السكوت في معظم الحالات، لأن العمال الذين يقدمون شكاوى يرحّلون إلى بلادهم على الفور، حيث يواجهون الديون الباهظة. يقول ماجد حباشنة، وهو وكيل وزارة العمل الأردنية، إن هذا النظام هو «نوع من أنواع تجارة الرقيق». حاول حباشنة تحسين أحوال العمال المهاجرين في بلاده. قال لي: «لا يهتم أحد بحقوق الإنسان بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص».

استغلت الولايات المتحدة، والشركة المقاولة الرئيسية عندها، هالبرتون، هذا النظام البائس وغير المنظم بكل حماسة. كوّنت الحرب طلباً هائلاً للعمالة من أجل دعم أنشطة إعادة الإعمار، وكذلك دعم الجنود في القواعد العسكرية الأميركية: يحتاج ٢٠٠ ٠٠٠ جندي من القوات الأميركية، ومن قوات التحالف أيضاً، إلى من يعد الطعام لهم، وإلى من ينقل المعدات، وإلى من ينظف مراحيضهم. امتنع الجيش عن توظيف العراقيين خوفاً من تسلّل المتمردين إلى صفوفهم، على الرغم من أن العراق مكتظ بملايين الرجال العاطلين عن العمل. أصرّ القادة العسكريون، نتيجة لذلك، على توظيف العمال الأميركيين، أو الأجانب، فقط. يعمد المقاولون إلى توظيف أرخص عمالةٍ تتوافر لهم، أي الأجانب الفقراء الذي أغراهم سماسرة العمال، لأن المقاول يقدم أرخص الأسعار الممكنة كي يفوز بعقد عمله الذي يسمح له بالعمل في العراق. قرّرت

الولايات المتحدة إعطاء العراقيين مسؤولياتٍ أكبر في عملية إعادة بناء بلدهم، لكن الأشخاص الذين نفّذوا معظم الأعمال كانوا من خارج البلاد.

مرّت معظم عمليات التوظيف [في العراق] عبر شركة KBR، وهي الشركة المتفرعة من هالبرتون. عملَ عدد يراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و٣٥ ٠٠٠ شخص من موظفي KBR ومن جنسيات بلدان ثالثة أو TCN بلغة المقاولين من أصل إجمالي عدد موظفيها البالغ ٥٠,٠٠٠ شخص. تدفق هؤلاء من أرجاء المعمورة كافة وتسربت أعداد منهم من أحياء مدن العالم الفقيرة، أي مثلما حدث مع المهاجرين الذين تدفقوا إلى أميركا في القرن العشرين. عمل الباكستانيون والأتراك في قيادة الشاحنات التي تحمل الوقود والوجبات الغذائية. أما الفليبنيون، والنيباليون، والصوماليون فعملوا في مطابخ القواعد العسكرية. أما الحراس الأمنيون فجاءوا من أنحاء العالم كافة: نيبال، جنوب إفريقيا، كولومبيا، فيجي، وأوكرانيا.

يُفترض، ولو من الناحية النظرية، أن تكون مساهمة أميركا في نظام تهريب العمال العالمي، قد قلّلت من احتمالات استغلال هؤلاء العمال، لكن من المؤكد أن الولايات المتحدة كانت على علم بالمخاطر المحتملة المترافقة مع هذا النظام. شهد الجيش [الأميركي] في أعوام التسعينيات من القرن الماضي مشاكل في البلقان، عندما اتّهم الموظفون التابعون لإحدى شركات المقاولة، وهي داينا كورب، بشراء النساء والفتيات لاستخدامهن عبدات لممارسة الجنس. أعلن الرئيس بوش «عدم تحملٍ كامل» إزاء تهريب البشر، وأصدر توجيهاً أمنياً قومياً يهدف إلى محاربة هذه الظاهرة، وذلك في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٣. أصدرت وزارة الخارجية تقريراً سنوياً ورد فيه تصنيف لدول العالم يتعلق بالتزامها محاربة هذه الممارسات. عرّف التقرير عمليات تهريب البشر بأنها تتضمن «عبودية الديون»، أي الممارسة التي تتمكن فيها الديون، المفرطة في تقاضي نسب الفائدة، من نصب فخ للعمال، وإجبارهم بذلك على القيام بأعمال عبودية قسرية. أطلقت وزارة الخارجية تعريف «سادة العبيد» على أرباب العمل هؤلاء. ورد في التقرير أن «الممارسات العرقية، والجهل، وعلاقات العمل غير

المتكافئة، تجعل من الصعب إزالة هذا النوع التقليدي من عبودية اليد العاملة غير الماهرة[1]. أصدر دونالد رامسفيلد بدوره مذكرة يحذّر فيها من هذه الممارسات. جاء في المذكرة التي صدرت في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٤، والتي حصلتُ عليها من البنتاغون أنه يتعيّن على القادة أن يكونوا «متيقظين بالنسبة إلى بنود وشروط توظيف الأشخاص عن طريق مقاولي وزارة الدفاع. يشتمل التهريب على العبودية القسرية، وتلك الناتجة عن الديون. لن تتسامح [الوزارة] مع ممارسات التهريب هذه».

طلبت الولايات المتحدة أن يحصل الذين يعملون مع شركات المقاولة الأميركية في بلادٍ أجنبية على رزمة سخيةٍ جداً من المنافع. بدأ الجيش منذ الأربعينيات من القرن الماضي بالاعتماد، ولأول مرة، على المقاولين المدنيين في بناء القواعد العسكرية الأميركية في الخارج. أقرّ الكونغرس قانون القواعد الدفاعية بغية مواجهة المخاوف المتعلقة بسلامة العمال، الذين لا تشملهم برامج إصابات العمل، وهي البرامج التقليدية التي تدعمها الحكومة. طلب هذا القانون من المقاولين الاتحاديين الذين يعملون في الخارج أن يعطوا موظفيهم تأمينات تغطي الإصابات التي تحدث في أثناء العمل، أو حالات الوفاة، وذلك بغض النظر عن جنسية هؤلاء الموظفين أو مركزهم في هيكلية شركات المقاولة. كانت هذه المنافع من بين الأكثر سخاء في البلاد، وذلك بالمقارنة مع الرزم الممنوحة إلى العمال الذين يعملون مع الدولة. يحصل العمال المصابون، وبموجب هذه البرامج، على مبلغ قد يصل إلى ٥٤ ٠٠٠ دولار في السنة، أما الأرملة، أو الطفل فبإمكانهما أن يتوقعا تسلم مبلغٍ يصل إلى مليوني دولار، أو ثلاثة ملايين دولار موزعة على مدى الحياة.

التزمت الولايات المتحدة، وعلى أعلى المستويات إنهاء تهريب العمال وتدفق العمال الأجانب، ولذلك كان بإمكانها أن تحوّل العراق إلى نموذج يُظهر طريقة حماية حقوق العمال. عمد المسؤولون الأميركيون، بدلاً من ذلك، إلى

(١) United States Department of State, Trafficking in Persons Report, 2005, p. 15.

السماح لشركة KBR، ومقاوليها الفرعيين في ممارسة أعمال تهريب العمال، والانغماس في أشد أوجه نظام التهريب إثارة للتساؤلات.

قالت ميليسا نوركروس، المتحدثة باسم KBR. «تعتبر الشركة أنه يجب معاملة موظفيها بكل كرامة واحترام، ونحن ملتزمون المحافظة على بيئة عملٍ تتبنى هذه المبادئ». لم يكن هذا الالتزام واضحاً على الدوام بالنسبة إلى مقاولي KBR الفرعيين في العراق. ادّعى ستة من العمال الهنود الذين يعملون بموجب عقد ثانوي مع KBR، بأنهم توجهوا إلى الكويت في البداية، ثم ما لبثوا أن استُدرجوا للعمل في العراق. وأقدم نحو ستمئة عاملٍ فليبيني على الإضراب مطالبين بأجور متأخرة، وذلك بعد أن عملوا مع مقاولٍ ثانوي في بناء قاعدة عسكرية أميركية تقع إلى الشمال من بغداد. لم يصل هذا النزاع إلى حل إلا بعد تدخلٍ من الحكومة الفلبينية[1].

عبّر موظفو KBR الأساسيون عن صدمتهم من المعاملة غير المتكافئة التي يلقاها العمال الأجانب في الشركة. يبلغ أدنى راتب يتقاضاه الموظف الأميركي الذي يعمل لدى شركة KBR حوالى ٦٠ ٠٠٠ دولار [سنوياً]. أما العمال الأجانب الذين يعملون لدى شركة KBR، فيتقاضون مبلغاً قد يصل إلى ٣ ٠٠٠ دولار في السنة، أو ٦٠ دولاراً في الأسبوع. عملت شارون راينولدس بصفة مدير في KBR، وهي تسكن في كيربي فيل، تكساس، وكانت قد أمضت قرابة السنة في العراق. روت تلك السيدة أن الأميركيين كانوا يستطيعون الاستفادة من مطعم جماعي مكيّف الهواء. أما مواطنو الدول الأخرى الذين كانوا يحضرون الوجبات الغذائية في ذلك المطعم فقد كانوا مجبرين على تناول الطعام خارج قاعة المطعم، حيث تبلغ الحرارة ١٤٠ درجة [فهرنهايت]. تعيّن على العمال الأجانب، كما قالت راينولدس أن «يقفوا في الصف حاملين أطباقهم الفارغة بأيديهم، حيث يحصلون على وجبات مثل الكري، ورؤوس السمك، وهي

---

(١) David Phinney, "Blood, Sweat, and Tears: Asia's Poor Build U.S. Bases in Iraq," *Corpwatch,* October 3, 2005. Available at http://www.corpwatch.org/article.php?id=12675.

الأصناف التي سبق للطهاة أن وضعوها في أوعية كبيرة وقديمة. بدا المنظر وكأن العمال يعيشون في معسكر اعتقال»[١].

بدا الأمر وكأنّ هناك ثلاثة مستويات لمعايير السلامة. روى عبد الجليل شاني، وكان في الرابعة والعشرين من عمره، وهو عامل مطبخٍ هندي، أن انفجاراً حصل في القاعدة التي كان يعمل فيها بموجب عقد فرعي مع KBR. ركض مقاولون آخرون بملابسهم القتالية الكاملة لدى سماعهم الانفجار. أُبلغ شاني وزملاؤه أن يقفوا خارج الخيمة بملابس نومهم. قال شاني: «أدركنا في تلك اللحظة أنهم أشخاص مميزون، أما نحن فلا شأن لنا»[٢].

أدى الرفض الأميركي إلى الإطباق على نظام تهريب العمال وإلى تحويل العراق إلى جحيم للعمال. لم يتمتع العمال الفقراء الذين تدفقوا على العراق بفضل أموال دافعي الضرائب الأميركيين بأية حقوق، وحرموا حتى من حق التعبير، كما حُرموا من حق تعيين محامين. كانوا مجرد سلع، ومجرد منتجات رخيصة وقعت في أيدي شركةٍ قدّمت أدنى عرض، ولا تخشى أية عقوبات من قِبل الولايات المتحدة. تعرّض العمال للغش، والاحتيال، وعوملوا معاملة العبيد، كما أُسكنوا في أماكن دون المستوى المقبول. تلقى هؤلاء العمال وجباتٍ بالكاد تصلح للأكل، كما أُجبروا على العمل من دون ارتداء تجهيزات السلامة. تعرض العمال إلى إطلاق الرصاص عليهم، وجُرحوا، وقُتلوا أحياناً. تُظهر إحدى الروايات، بشكلٍ خاص، أخطار نظام تهريب [الاتجار] العمال. بدأت القصة في نيبال، وفي الوقت ذاته تقريباً سلّمت فيه الولايات المتحدة السلطة إلى العراقيين، لكنها انتهت بمجزرة بعد عدة أسابيع.

---

(١) Ibid.

(٢) Ariana Eunjung Cha, "Underclass of Workers Created in Iraq: Many Foreign Laborers Receive Inferior Pay, Food, and Shelter," *Washington Post*, July 1, 2004, p. A1.

زمن جني الأرباح

اعتاد بائعو السماد التجمّع من أجل أن يكوموا لحم، وعظام، وروث، الجاموس الذي يُذبح في كل يوم في ساحةٍ صغيرة تقع في حي باتان القديم، أحد ضواحي كاتمندو القديمة، وذلك من أجل تحويله إلى سماد وغراء. وتوجد في آخر الشارع الذي تفوح منه هذه الرائحة الكريهة، بناية من طبقتين مطلية باللون الأصفر، وهي مسيجة بجدران عالية. ضمّ هذا المبنى في الماضي وكالة مون لايت للتوظيف، وكانت مجرد واحدة من المراكز التي يتعدى عددها الخمسمئة التي كانت تعمل في نيبال في العام ٢٠٠٤. يتمتع النيباليون بتقدير كبيرٍ في العراق. اكتسب النيباليون تدريباً على أيدي الجيش والقوات البريطانية، والذين عرفوا باسم الجوركا خبرةً كبيرة قدّرها المقاولون الأمنيون المستقلون. واكتسب النيباليون العاديون سمعة طيبة لأنهم يكدحون في العمل، ولا يشتكون مثلما يفعل العمال القادمون من البلدان الفقيرة الأخرى. قال بيغان براذان، وهو أمين سر اتحاد سماسرة العمال النيباليين: «لا يُكثر النيباليون من تقديم المطالب. ولا يُسمع عنهم أنهم يقولون «أريد هذا، ولا أريد ذاك، أو أريد ماءً»، لا يُسمع منهم أي شيء من هذا القبيل». يمتلك بالا غام بيري، وهو الوسيط ذو الرأس المستدير، والشعر الأدكن وكالة مون لايت، لكن ابنه هو الذي يديرها. وضع بيري إعلاناً في ذلك الصيف، الذي استعد فيه الأميركيون لتسليم العراق إلى شعبه، في أكبر الصحف اليومية في نيبال. جاء في الإعلان: «وظائف شاغرة في عمّان، الأردن». وعد الإعلان بتأمين وظائف ذات رواتب تراوح ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ دولار شهرياً بالنسبة إلى القصّابين، وسائقي الباصات، وحتى إلى الذين يحضّرون أطباق السلطة. أضاف الإعلان أن الأفضلية ستُعطى إلى ذوي الخبرة في العمل في الفنادق[1].

كان راميش كادكا، وهو شابٌ نحيل ذو شعرٍ أدكن وعينين لوزيتين، أحد

(١) Cam Simpson, "Desperate for Work, Lured into Danger," *Chicago Tribune*, October 9, 2005, p. 1.

الذين أظهروا اهتمامهم بهذا العرض. لم يتجاوز راميش التاسعة عشرة من عمره في ذلك الحين، وكان أمضى ثلاث سنوات في العمل في أحد فنادق كاتمندو براتب يبلغ ٣٨ دولاراً شهرياً عندما سمع عن الوظائف التي تقدمها مون لايت. احتاج هذا الشاب إلى مبلغ كي يسدّد حصة الوسيط، وهكذا عاد إلى منزله في قريته الصغيرة التي تُدعى لَيل، وهي على مسافة ساعة [بالسيارة] إلى الجنوب من العاصمة. تقع ليل في وسط وادي نهر ذي سحرٍ أخّاذ ومشبع باللون الأخضر. ترتفع جدران صخرية نحو السماء، لكنها مغطاة بالعرائش والأشجار. تتألق شتلات الأرزّ في «جلولٍ» شديدة الخضرة حتى ليحسبها المرء من الزمرد أو اليشب، وتهبط مع التلال الشديدة الانحدار. تنتشر هناك أعداد من «أبو مغزل» التي تضرب الهواء بأجنحتها، كما تظهر جواميس الماء وهي تسبح في مياه المستنقعات القريبة من الطريق.

يقع منزل كادكا في مكان غير بعيدٍ عن محيط القرية، وإلى الجهة اليمنى من الطريق الترابي الذي يحاذيه جدول متدفق، وصافٍ، من الماء. لم يتحمس والد كادكا، وهو جيت بهادور كادكا، لسفر ابنه إلى خارج البلاد، لكن راميش كان متحمساً للذهاب. شرح لي والد كادكا سبب إصرار ابنه على السفر، وذلك عندما سافرت إلى نيبال في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥. جلس ذلك المزارع الفقير، ووضع رجلاً فوق رجل في أثناء جلوسه على مصطبة منزله الخشبية. لاحظت قميصه الممزق والملوث بتراب الحقول التي يعمل فيها. لاحظت أيضاً أن ظهره ما زال مستقيماً، لكن أمارات الجد ظهرت على وجهه. قال لي إن ابنه كان صغير السن، وعنيداً، ومستقلاً في آرائه، وإنه كان أصغر إخوته السبعة. أراد راميش أن يجني ما يكفي من المال كي يبني بيتاً من الإسمنت إلى جانب منزل العائلة الصغير المكوّن من طابقين من الأحجار والطين. قال لي الوالد: «قلت له «انتظر. سأرسلك إلى أي مكان» لكنه لم يشأ أن ينتظر. أراد أن يصنع نفسه بنفسه».

قال كادكا إنهم عرضوا عليه وظيفة طاهٍ في الجيش الأميركي ، وبراتب يبلغ ٢٠٠ دولار شهرياً. طلبت وكالة مون لايت مبلغ ٣٠٠٠ دولار كعمولة، وهو

المبلغ الذي كان يشكّل ثروةً صغيرةً بالنسبة إلى العائلة، لكنها تمكنت من استقراضه من المرابين المحليين، وبعض الأقرباء الأثرياء. تطلب تسديد هذا القرض، الذي بلغت نسبة فائدته ٢٤ بالمئة، ثمانية عشر شهراً. أظهر الشاب حماسة كبيرة للسفر. سافر كادكا في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، من مطار كاتمندو تريبوفان الدولي إلى عمّان جواً، وكانت تلك أول رحلةٍ بالطائرة في حياته. اتصل بوالده من المطار قبل إقلاع الطائرة مباشرة. قال لي كادكا الأب: «كانت آخر كلماتٍ قالها: «ستقلع الطائرة بنا بعد قليل. لا تقلق بشأني. سأعود بعد أعوام قليلة»». غطى الرجل عينيه بمنديل، ثم حوّل نظره إلى البعيد.

انهمك بيري في تجميع كادكا والعمال الآخرين في نيبال، لكن حيدر آليام كان على بعد نحو ثلاثة آلاف ميل في الأردن منهمكاً في ترتيب أمر نقلهم إلى عمان. كان آليام مدير مكتب مورننغ ستار، وهي وكالة توظيف أردنية تعمل من جهة الطلب في سوق تهريب العمال. يقع مكتب آليام في نهاية قاعة ضيقة تعلو أرضيتها سجادة قديمة اللون خضراء رثة المظهر. يقع المبنى في حي تجاري مكتظ يضم محال الهواتف الخلوية، ومواقف السيارات. تقف في الداخل بعض النساء الإندونيسيات، والفليبينيات في زوايا القاعة، بينما يجلس الأثرياء الأردنيون في مقاعد جلدية وثيرة. بدا هؤلاء منهمكين في تقليب أكداسٍ من ملفات طلبات التوظيف. تحمل جنسية من يعمل هنا في عمان، تلك المدينة ذات التمييز الطبقي، دلالةً خاصة. يكثر الطلب على الفليبينيات، ولهذا فهن الأكثر كلفةً، وتأتي الإندونيسيات في المرتبة الثانية، وأخيراً تأتي السريلانكيات. يستفيد النيباليون هنا من ميزة فريدة، فهم لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول قبل وصولهم إلى الأردن، وهذه ميزة لا يتمتع بها أبناء الجنسيات الأخرى.

يكمن هذا السبب وراء اتجاه وكالة مورننغ ستار إلى التفكير في إيجاد العمال الذين يطلبهم المقاولون الفرعيون الذين يعملون مع KBR، في نيبال. تعمل وكالتا مورننغ ستار ومون لايت معاً عبر رجل أعمالٍ من المملكة العربية السعودية من أجل تلبية الطلب. تعمل مورننغ ستار عادة في استيراد العمال

المحليين إلى الأردن، لكنها وجدت صعوبة في تجاهل إغراء جلب النيباليين إلى العراق كي يعملوا براتب يبلغ ٢٠٠ دولار. قال لي آليام: «يعتبر العراق حالة استثنائية. كانت المسألة كسب المال بالنسبة إلينا، وجنيَ الأرباح». سلمت مورننغ ستار كادكا، بالإضافة إلى ستة وثلاثين نيبالياً آخرين إلى بشارة وشركاه، صاحب المصبغة الحديثة التي تمتلك عقداً مع داود وشركاه في عمان. يمتلك داود بدوره عقداً لتوريد الطهاة، وغاسلي الصحون، وخدمات الغسل مع شركة KBR، للعمل في قاعدة عسكرية أميركية في غرب العراق تدعى الأسد. اعترفت مؤسسة بشارة وشركاه بأنها «قد» تكون استقبلت عمالاً من مورننغ ستار[١]. نفى داود، الذي له ارتباطات سياسية بكبار المسؤولين الأردنيين، أية علاقة تربطه بالعمال. أما شركة KBR فلم تعترف قط بأن الرجال كانوا يعملون مع أحد مقاوليها الفرعيين.

انطلق راميش كادكا صباح ١٩ آب/أغسطس من ضمن قافلة نحو قاعدة الأسد. سلكت القافلة أحد أخطر الطرق في العراق. يوصل هذا الطريق السريع من الحدود الأردنية إلى بغداد، ويمتد على طول منطقة جرداء لا يستطيع أن يدعي أحد أنه يسيطر عليها، لكن تنتشر بعض الاستراحات وبعض القرى الصغيرة من حولها، حيث يكمن بعض الخاطفين، وقطّاع الطرق، منتظرين السيارات العابرة. لم تتمتع القافلة بأي نوع من أنواع الأمن: لا مرافقة مسلحة، ولا دروع مضادة للرصاص، وهما الأمران اللذان كانا سيمكّنان القافلة من الصمود أمام هجوم محتمل. انطلقت سيارتان في المقدمة تقلان كادكا ومواطنيه الأحد عشر، وذلك بعد تأخير في نقطة الحدود. سارت السيارتان وحيدتين. وصلت السيارتان إلى نقطة تبعد حوالى أربعين ميلاً عن قاعدة الأسد، وظهر ما بدا أنه حاجز عسكري، حيث قام رجال يرتدون ملابس تشبه ملابس القوات الأمنية العراقية بتوقيف السيارتين. ترك السائقون الأردنيون النيباليين عند نقطة

(١) Cam Simpson, "Into a War Zone, on a Deadly Road," *Chicago Tribune*, October 10, 2005, p. 1.

الحاجز بعد أن قيل لهم إن الأميركيين سيأتون كي يقلّوهم. وصلت بقية القافلة إلى قاعدة الأسد بعد ساعاتٍ قليلة.

لكن كادكا، والرجال الأحد عشر الآخرين، لم يتمكنوا من الوصول مطلقاً[1].

وكأن حجراً أصابني

كانت راديكا كادكا يوم **٢٠** من شهر آب/أغسطس، العام **٢٠٠٤**، جالسةً في منزلها عندما أخبرتها إحدى جاراتها عن شريط فيديو منقول عن الإنترنت، ويعرضه التلفزيون النيبالي تكراراً. هرعت راديكا إلى متجرٍ في قريتها فيه جهاز تلفزيون. رأت المرأة ابنها محشوراً في غرفةٍ مع أحد عشر شخصاً آخرين، وجميعهم يحملون جوازات سفرٍ بأيديهم. كان أحد الرجال الذي وضع علماً أميركياً على صدره يقرأ بياناً بإنجليزية بطيئة. قال الرجل إن متمردين عراقيين يطلقون على أنفسهم اسم جيش أنصار السنّة خطفت مجموعته. قال الرجل: «يقولون إن الوضع ليس خطِراً في العراق، لكننا رأينا العكس عندما دخلنا البلاد. إننا نطلب إلى أي شخصٍ يريد المجيء إلى العراق أن لا ينخدع بالراتب الكبير، لأنها أخبارٌ غير صحيحة، وأميركا تكذب».

ركّزت الكاميرا على ابنها فشاهدت النظرة التي ارتسمت في عينيه. شعرت أن قلبها يكاد ينفطر، وهي المرأة القوية ذات الوجه الأدكن. حنت راديكا رأسها عندما راحت تسترجع ذكرى هذه اللحظة، وقالت لي: «شعرت وكأن حجراً أصابني».

أجرت الأسرة اتصالاً ببيري، سمسار العمال، فأبلغها أنه سيفعل ما في وسعه كي يعيد ابنها إليها. اختفى الرجل بعد ذلك. لم تفعل الحكومة النيبالية الكثير من جهتها، كما أن البلاد بلغت من الفقر درجةً جعلتها لا تحتفظ في

---

(١) Ibid.

المنطقة بأسرها سوى بسفارة واحدة في ذلك الوقت، وكانت في قطر، وليس فيها أكثر من أربعة موظفين. التجأ السفير وسط اليأس الذي شعر به إلى براكاش غورونغ، وهو رجل أعمال نيبالي يعيش في قطر، ويدير وكالة لاستقدام العمال خاصةً به هناك. كان غورونغ في ذلك الوقت يترأس لجنة شكّلتها السفارة من أجل حلّ قضايا العمال [النيباليين] في الخارج. لم يمتلك غورونغ صداقاتٍ في العراق، لذلك بعث برسالةٍ بالبريد الإلكتروني إلى جماعةٍ إسلامية سنّية كان قد حصل على عنوانها من محطة الجزيرة، المحطة الفضائية العربية. وعدت هذه الجماعة بمحاولة التفاوض [مع الجهة الخاطفة]، لكن غورونغ لم يكن متأكداً من أنها فعلت شيئاً يُذكر. أبلغني غورونغ أنه: «لم تكترث أية دولةٍ لما حصل، ولا أية جهة أخرى».

ظهر شريط فيديو آخر على شبكة الإنترنت. لم يفتح أي عامل من العمال النيباليين فمه هذه المرة إلا للصراخ. طرحت أيدٍ لم يظهر أصحابها في الصورة أول عامل أرضاً، ووجّهت عنقه نحو السماء. نزلت سكينٌ من فوق، وراحت تنشر ببطء رقبة الرجل بينما كان يغمغم ويختنق، ثم فرّت الدماء غزيرة من جسده. أظهر الشريط العمال الأحد عشر الباقين تباعاً، بحيث كان يظهر اثنان منهم في المرة الواحدة، ثم يطرحان على الأرض، قبل أن يُطلق عليهما الرصاص من مسافةٍ قريبة. راح بعضهم ينتفض بجسده إلى الأعلى بعد إطلاق النار عليه، بينما يتلوّى وجهه من الألم. لم تشاهد عائلة كادكا شريط المذبحة هذه، لكن أحد أصدقاء طفولته تمكّن من مشاهدته. قال الرجل إنه تعرّف إلى كادكا فوراً عندما رآه مطروحاً في حفرة إلى جانب رجلٍ آخر. أطلق المتمردون ثلاث رصاصات على رأس كادكا من الجهة الخلفية. قال صديقه إنه لم يبدُ عليه أنه تألم كثيراً. شكّلت هذه الحادثة أسوأ حادثة قتلٍ ضد المقاولين الأجانب شهدتها حرب العراق. أجرت وزارتا العمل والداخلية الأردنيتان تحقيقاً عقب حادثة القتل هذه، وصدر الأمر بإغلاق وكالة مورننغ ستار مدة أربعة أشهر، لكن سُمح لها بمعاودة العمل بعد وعدٍ منها بالتوقف عن إرسال العمال إلى العراق. وقال حباشنة، المسؤول في وزارة العمل الأردنية، إن مكتبه جهد كثيراً

من أجل منع مرور العمال عبر حدود البلاد. أكد لي عمال مهاجرون في المقابل، تحدثت معهم أن العمل [تهريب العمال] مزدهر. وأخبرتني إحدى النساء الفلبينيات أن تهريب العامل عن طريق سمسارٍ أردني كي يلتحق بعملٍ ذي راتب أعلى بكثير، يكلّف بضعة آلاف من الدولارات.

لم تُثِر أخبار هذه المذبحة أية أنباءٍ تُذكر في الولايات المتحدة. علقت مبادرة تقدمت بها وزارة الدفاع، وتهدف إلى منع المقاولين المتورطين في تهريب العمال [من الحصول على عقود عمل جديدة] على الخلافات التي ثارت ما بين المقاولين والجماعات المناهضة للتهريب، حول أفضل الطرق لتطبيقها. قالت KBR إنها تحقق في الحادث. أعلنت وزارة الخارجية بعد مرور سنة بأنها ستجري تحقيقها الخاص بها. لم يتخذ أي إجراء ضد KBR، أو ضد أحد مقاوليها الفرعيين المتعاقدين معها، وذلك من أجل معرفة ما إذا كانت قد خرقت قوانين نقل العمال.

لم تفعل الولايات المتحدة أي شيء بدورها من أجل تطبيق قانون تعويضات العمال بالنسبة إلى المقاولين الاتحاديين في الخارج، وهو قانون القواعد الدفاعية، وذلك على الرغم من أن كادكا ورفقاءه كانوا مشمولين ببنود هذا القانون على ما يبدو. ليس لوزارة العمل، التي تدير تطبيق هذا القانون، موظفون في العراق، لكن الوزارة تعتمد على المقاولين من أجل الإبلاغ عن حوادث العنف التي تقع ضد الموظفين. أما المقاولون الذين يتخلفون عن الإبلاغ عن هذه الحوادث فتنتظرهم عقوبات جرمية ومدنية، لكن وزارة العمل لم تأخذ أي إجراء ضد أي مقاول اتحادي واحد قام بخرق متطلبات الإبلاغ عن هذه الحوادث. عبّر أحد المحامين العسكريين عن جنود الاحتياط في الولايات المتحدة الأميركية، وهو الذي يترافع عن الموظفين المصابين الذين يعملون لدى المقاولين، عن انتقاده للوزارة. تساءل ذلك المحامي العسكري: «تمتلك معظم الأجهزة التنفيذية مكاتب في سفارة الولايات المتحدة الأميركية، لماذا لا تمتلك وزارة العمل مكاتبها هي الأخرى؟ إنها تستطيع فعل هذا لو

أرادت». يلاحظ، طبعاً، أن معظم مكاتب الأجهزة التنفيذية تتردد في اتخاذ أي إجراء ضد هالبرتون بسبب نفوذها، وسعة اتصالاتها.

أثارت حادثة القتل الجماعي هذه أزمة حكومية في كاتمندو، كما تجمّع محتجون أمام المسجد الوحيد الموجود في العاصمة وأحرقوه، ثمّ مزقوا نسخاً من القرآن. أقدم المحتجون أيضاً على مهاجمة مئات وكالات سماسرة العمال، التي أصبحت مكروهة في نيبال. قُتل في هذه الاضطرابات التي استمرت يومين محتج واحد، كما أن الحكومة فرضت منع التجوال أربعاً وعشرين ساعة. ساهمت هذه الاضطرابات في زعزعة عرش الملك جيانيندرا، وهي التي استند إليها فيما بعد من أجل حلّ الوزارة، وإعلان حالة الطوارئ التي أعطته سلطةً مطلقة في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥. قال بيجايا بيشتا، وهو محرّر صحيفة شرام الأسبوعية التي تركز على القضايا العمالية: «صُدم النيباليون جميعهم. اكشفنا أن حكومتنا ضعيفة جداً».

سعت الحكومة إلى تهدئة الغضب الشعبي عن طريق إلغاء رخصة وكالة مون لايت، وإعطاء تعويضاتٍ إلى أهالي الضحايا. مُنحت كل عائلة من عائلات الضحايا مبلغ ١٤,٠٠٠ دولار، هو مبلغ يُعتبر ثروةً في نيبال، لكن أحداً لم يقدّم أي اعتذار إلى أسر الضحايا. قالت راديكا التي غطى القلق وجهها: «لو كنا من النافذين الأثرياء لكانوا قالوا: إنّهم آسفون، لكننا أناس فقراء ولا وزن لنا». دفعت أسرة كادكا كل ما تملكه من مال كي تدفع الدَّين الذي يترتب على راميش، وكذلك من أجل دفع نفقات معالجة راديكا. (تكررت معها نوبات الإغماء بعد تلقيها أنباء مقتل ابنها، كما رفضت مغادرة المنزل مدة سبعة أشهر). دفعت الأسرة أيضاً مبلغ ١ ٠٠٠ دولار إلى نحاتٍ محلي كي يصنع تمثالاً من الجص الأسود لابنها، وهو الذي لم يُعثر على جثته مطلقاً. انتهى العمل بالتمثال بعد مرور سنة كاملة على قتله، كما اجتمع عشرات القرويين لحضور هذا الاحتفال الذي حضره أيضاً ممثلٌ عن الحكومة. جلس الرجل في الصف الأمامي، لكنه انشغل بقراءة صحيفة.

وكان معظمها يتعلق بإصابات عادية يتعرّض لها المقاولون الذين يعملون في القواعد الأميركية، ومواقع البناء الأخرى. لم تصدر بوالص التأمين الشديدة التخصص والمستندة إلى قانون القاعدة الدفاعية، سوى أربع شركات تأمين أميركية، وكانت AIG هي البارزة من بينها. تمكّن العراق من ضخ حياة جديدة إلى السوق. وأدى برنامج إعادة الإعمار في العراق إلى تدفق آلاف المقاولين إلى أكثر بيئات العمل خطورة في العالم. وظّفت الولايات المتحدة نحو ٦٠ ٠٠٠ أميركي، ومن جنسيات أخرى، بالإضافة إلى ١٠٠ ٠٠٠ عامل من العراقيين. احتاج العاملون جميعاً إلى تأمين من ضمن قانون القواعد الدفاعية.

تزايد الطلب على هذه البوالص، ووصلت بالتالي قيَمها [أسعارها] إلى مستويات قياسية. ارتفعت هذه القيَم التي تُحسب كنسبةٍ معينة من جدول رواتبها من معدل يبلغ ٤ دولارات إلى ٨ دولارات لكل ١٠٠ دولار من جدول رواتب الشركة، إلى ٢٠ دولاراً لكل ١٠٠ دولار. ووصلت كلفة التأمين على المهندس الأميركي الذي يتقاضى ١٠٠ ٠٠٠ سنوياً، وهو راتب ليس استثنائياً في العراق، إلى ٢٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. قدّر المسؤولون في البنتاغون في العام ٢٠٠٤، أن أكلاف التأمين بموجب قانون القواعد الدفاعية قد قفزت بمبلغ يفوق المليار دولار منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. تحمّل دافع الضرائب الأميركي في نهاية الأمر كلفة هذه الزيادة، لأن المقاولين عمدوا، ببساطة، إلى إضافة الأكلاف المتزايدة للتأمين إلى كلفة [سعر] العقد الذي يفوزون به.

دُهش بعض المسؤولين في البنتاغون لهذه الزيادة المفاجئة، وذلك بسبب قانونٍ غامضٍ آخر يدعى قانون تعويض مخاطر الحروب. أقرّ هذا القانون في الأربعينيات من القرن الماضي، وصمّم كي يهدئ المخاوف التي أعربت عنها شركات التأمين من أن تأمين المقاولين الذين يشيّدون القواعد الأميركية في أوقات الحروب هو أمر ذو مخاطر كبيرة. ضمن قانون مخاطر الحرب أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بتعويض شركات التأمين عن أية وفيات، أو إصابات، ناتجة عن المعارك. تسمى هذه العملية في اللغة المهنية بوليصة [عقد] إعادة التأمين. يعني ذلك أنه إذا أصيب عاملٌ بنتيجة حادث عمل، كأن ينزلق فوق

أرضية مرأب ضمن مجمّع عربات في أيو جيما، على سبيل المثال، فإن شركة التأمين تكون ملزمة بالدفع في هذه الحالة. أما إذا أصيب العامل بنيران المعارك، أو إذا أصيب بنتيجة انفجار، فإن الولايات المتحدة لا تكتفي فقط بدفع قيمة بوليصة التأمين، لكنها تضيف مبلغاً بنسبة ١٥ بالمئة من أجل تغطية كلفة إنجاز طلب الدفع. أبلغني أحد وسطاء التأمين أن القانون كان أشبه بالحلم بالنسبة إلى شركات التأمين: «من هي الشركة التي تمتنع عن إنجاز طلب دفعٍ يتضمن ربحاً ضمنياً تبلغ نسبته ١٥ بالمئة؟»

لا تبدو قيَم بوالص التأمين المرتفعة منطقية بعد أن أزال قانون مخاطر الحرب كل مخاطر شركات التأمين، وذلك عندما دفع طلبات الدفع الناتجة عن الحروب المكلفة. لم تعد شركات التأمين مضطرة لأن تقلق بشأن إصابات الحروب، لكن لماذا يُعتبر العراق بلداً أكثر خطورة من بلدان العالم الثالث الأخرى؟ لنأخذ أحد المقاولين العاملين في كولومبيا التي مزقتها الحرب، على سبيل المثال، وهو الذي يطير بطائرة هليكوبتر في إطار مهمة دعم حملة مكافحة المخدرات التي وضعتها وزارة الخارجية. يدفع هذا المقاول مبلغ ٣,٨٧ دولارات لكل ١٠٠ من جدول الرواتب. أما في العراق فإن المقاول الذي يطير بطائرة هليكوبتر كان يدفع ٩٠ دولاراً لكل ١٠٠ دولار. قال لي أحد المسؤولين في البنتاغون: «عندما رأينا هذه القيَم دُهشنا كثيراً». أعلن مكتب المحاسبة الحكومي بعد ذلك أن هذه القيَم تمثل أحجية. قال دافيد كوبر، وهو محقق يعمل في هذا المكتب: «إنها صندوق أسود بالفعل. يدخل نوعٌ من السحر في تحديد هذه القيَم. لا نمتلك إيماناً كبيراً بها».

انتقام باني

كانت باني غرينهاوس من بين الذين أعربوا عن قلقهم من الكلفة المتصاعدة لدافعي الضرائب. سبق لغرينهاوس أن شغلت منصب مسؤولة سلاح الهندسة في الجيش. ضايقت غرينهاوس شركة هالبرتون عندما عارضت صفقة بالتراضي تُعطى الشركة بموجبها عقداً لإعادة بناء البنية التحتية النفطية في العراق. وضعت باني

شركة AIG، وشركات التأمين الأخرى نصب عينيها بعد ذلك، وهي قوى فاعلة على المسرح السياسي. فاوضت غرينهاوس، ومسؤولون آخرون في البنتاغون مع شركات التأمين من أجل استيضاحها عن الزيادات التي طرأت على القيم. لم يقتنع المسؤولون بالأجوبة التي سمعوها من شركات التأمين. وقال أحد مسؤولي البنتاغون الذي يعمل مع الجيش إن وكيل تأمين إحدى الشركات شرح له سبب ارتفاع القيَم قائلاً: «وصلت الحرارة إلى ١٣٠ درجة. هناك الكثير من الغبار»؟

كلّف البنتاغون غرينهاوس مسؤولية حملة تهدف إلى تخفيض هذه القيَم المرتفعة، التي تلتهم السيولة المتوافرة لمشاريع إعادة بناء العراق. كان كل مقاول يتعامل مع وزارة الدفاع في ذلك الوقت يشتري بوليصة تأمينه بشكلٍ فردي. قررت غرينهاوس أن تجعل الجيش [القوات الخاصة] يقوم بعملية استدراج عروض تجعل شركة تأمين واحدة، وهي التي تفوز، بتغطية المقاولين العاملين جميعاً مع القوات الخاصة في الجيش، وفي كل أنحاء العالم. سبق لوزارة الخارجية، ويو أس آيد أن طبقتا مبدأ السياسة الشاملة هذه، وأدى هذا الأمر إلى تخفيض قيَم التأمين. كان المقاولون العاملون مع وزارة الخارجية ويو أس آيد يدفعون مبلغاً يراوح ما بين ٤ دولارات و٥ دولارات لكل ١٠٠ دولار للتأمين الذي كان يكلّف مقدار ثلاثين ضعفاً أكثر عن المقاولين المتعاقدين مع وزارة الدفاع في العراق.

ردّت شركة AIG وحلفاؤها بطريقة تشبه رد الأسد عندما يضطر إلى حماية فريسته. أعلنت غرينهاوس رسمياً برنامجها الجديد في ربيع العام ٢٠٠٤، فأسرعت شركة AIG إلى ترؤس مجموعة من شركات التأمين والوسطاء للاحتجاج لدى مجلس النواب والبنتاغون. اجتمع عدة ممثلين عن هذه الشركات في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤ مع ديدري لي، وهو أعلى مسؤول عن العقود في البنتاغون. حضر هذا الاجتماع ممثلون عن شركتين تصدران بوالص تأمين بموجب قانون القواعد الدفاعية: ACE، وهي الشركة التي تتخذ من برمودا مركزاً لها، وشوب التي تتخذ من نيوجرسي مركزاً لها. قال مسؤولو

شركات التأمين إن اقتراح غرينهاوس من شأنه «تدمير السوق فعلياً»[1]. أبلغ ممثل شركة AIG، شاين ماكافري، ديدري لي أن ACE و AIG تتحكمان «في نحو تسعين بالمئة من الأعمال» بالنسبة إلى بوالص التأمين التي تصدر بموجب قانون القواعد الدفاعية التي تُعطى للمقاولين المتعاقدين مع البنتاغون، وذلك بحسب ما قاله أحد المسؤولين في البنتاغون. أخبرني هذا المسؤول: «كان من الحمق أن يقولوا هذا، لأنهم كانوا يقولون لنا لماذا لا يريدون المضي بما نقوم به... إنه احتكار فعلي»[2].

جاء في تقارير جماعات الضغط، وفي أقوال مسؤولين في وزارة الدفاع، أن المدافعين عن ACE و AIG قد توجهوا إلى الكابيتول هيل أيضاً للتعبير عن سخطهم. انتقد النائب جون. بي. لارسون، وهو ديموقراطي من كونكتيكت، في جلسة استماع عقدت في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، مسؤولاً من البنتاغون في شأن خطة غرينهاوس. قال لارسون: «إنني قلقٌ جداً من أن يؤدي مثل هذا العمل إلى التسبب باضطراب سوق التأمين». احتشد ممثلو هذه المهنة في شهر آب/أغسطس ليحضروا اجتماعاً في فورت بلفوار، فرجينيا، كانت غرينهاوس دعت إلى انعقاده من أجل الإصغاء إلى مخاوف شركات التأمين. اتّسم الاجتماع بأجواء المواجهة، وورد في محاضر الاجتماع الحكومية أن ممثلي شركات التأمين، والوسطاء اتهموا الحكومة بأنها تحرمهم من مليارات الدولارات التي يُحتمل أن يجنوها من عملهم.

أبلغ مسؤولو شركات التأمين غرينهاوس أن الحكومة تقحم نفسها في هذه السوق من دون مبرر. قالوا أيضاً إن قيمة التأمين قد انخفضت مع الوقت، وإن

(١) عرض لعالم شركات التأمين، حزيران/يونيو ٢٠٠٤. نسخة المؤلف.

(٢) أنكرت شركة AIG أن يكون ماكافري قد أدلى بتصريح كهذا. وقال متحدث باسم الشركة إن AIG لم تعلّق علناً على مقدار حصتها في سوق التأمين الشخصي. تقدّر أرقام وزارة العمل حصة AIG بثمانين بالمئة من هذه السوق، بينما تبلغ حصة شركة ACE ١٠٪ من أصل ٢،٧٣٢ طلب تعويض عن وفيات وجرحى الحرب في العراق وأفغانستان، وهي الطلبات التي قدّمت حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥. قال المتحدث باسم AIG إن نسبة طلبات التعويض التي قدّمت في العراق وأفغانستان لا تعبّر بالضرورة عن حصة الشركتين في السوق.

هذا يشكّل دليلاً على أن آليات السوق تعمل بالشكل الصحيح. لم يكن من السهل الحصول على الأرقام الدقيقة بسبب عدم وجود الوكالة التي تراقب قيَم التأمين، لكن الدليل الاستقرائي يُظهر أن الأسعار بدأت بالانخفاض منذ بداية الحرب، لكنها انخفضت من معدل يبلغ ٢٠ بالمئة من كلفة جدول الرواتب إلى ١٥ بالمئة فقط. يقول جون نورتون، وهو متحدث باسم AIG «إننا ما زلنا نؤمن بأن السوق المفتوحة تفتح أمام المقاولين أفضل الفرص من أجل الموازنة بين عدد من العوامل التي تدخل في اختيار وسيط التأمين، بما في ذلك الأسعار، والخبرة، والقدرة على دفع قيمة مطالبات تعويض الأضرار». أما اتحاد شركات التأمين الأميركي، فتحدث باسم ACE وشوب، فقال إنه يعارض أي جهدٍ يهدف إلى منح كل بوالص التأمين إلى شركة واحدة. وقال بروس سي. وود، وهو مساعد المستشار العام للاتحاد: «إنها خطوة مذهلة تعتزم الإدارة اتخاذها. إننا نعتقد أن السوق التنافسية تنجح مع الوقت أكثر من السوق التي تكون الأسعار فيها محددة من قبل الحكومة». أضاف نورتون أن القيَم [بوالص التأمين] في العراق تعكس «بيئة العمل المحفوفة بالمخاطر»، وليس أعمال العنف في ذاتها. قال أيضاً إن معدلات وقوع الحوادث في العراق هي أعلى بكثير مما هي في بقية بلدان العالم، وإن العراق هو بلد فريد في نوعه بالنسبة إلى نوع الأعمال الجارية فيه، ومستوى الإجهاد، والمناخ، وتوافر العناية الطبية. أضاف نورتون أيضاً أن ١٢ بالمئة فقط من مطالبات تعويض الأضرار claims مغطاة بموجب قانون مخاطر الحروب، وحتى في هذه الحالة لا توجد ضمانة بأن تقوم الشركة بالدفع، وذلك لأن الحكومة الاتحادية تستطيع أن ترفض مطالبة تعويض الأضرار. دعنا نفترض أن مقاولاً توفي بنوبة قلبية بعد سماعه انفجاراً، فهل يُعتبر موته متعلقاً بالأعمال القتالية أم لا؟ يقول إيريك أوكسفيلد، وهو مستشار يمثّل شركات التأمين في قضايا تعويض العمال: «إن الجهة التي تقدّم التأمين هي التي تغامر».

يرى ناقدون دافعاً آخر وراء الاعتراضات: حماية مصدر أرباح غير مقيّد، وغير منظّم، وقد ازدهر كثيراً مع انطلاق الحرب على الإرهاب. تبيّن أن

الحكومة الاتحادية لا تمتلك سلطةً تخولها ضبط قيَم بوالص التأمين المعقودة بحسب قانون القواعد الدفاعية، وذلك بخلاف الولايات التي توجد فيها لجان تأمين تهتم بمراجعة الرسوم التي تتقاضاها شركات التأمين. تعترف سارة كاي. باين، وهي نائبة أولى لرئيس شركة رذرفورد الدولية، وهي شركة وساطة تصدر بوالص تأمين بموجب قانون القواعد الدفاعية، بأنّ الشركات تفتقر إلى المعطيات الواقعية التي تبرّر تحديد قيَم بوالص التأمين. وأضافت إن شركات التأمين «لا تعرف ما يواجهها، ولذلك يأتي تحديد القيَم استنسابياً. إنها تحددها كيفما اتفق». أدى هذا إلى وضع الحكومة الاتحادية، والمقاولين، ودافع الضرائب الأميركي، تحت رحمة حفنة صغيرة من شركات التأمين التي يعود إليها تحديد الأسعار المناسبة. قال روبرت ماك غارا، منسّق شؤون تعويضات العمال في AFL-CIO «لا يوجد إلا القليل من الإشراف. يستطيع المرء فرض قيَم عالية جداً من دون أن يحاسبك أحد». إن أموال دافع الضرائب تتدفق بهذه الطّريقة خارج العراق لتستقر مجدداً في حسابات شركات التأمين، وذلك من دون أن تفرض إدارة بوش أية رقابة فعلية.

اكتشفت غرينهاوس أنها كلما مضت قُدُماً في جهودها، وجدت نفسها وحيدة. لم يُكسبها صراعها مع هالبرتون وشركات التأمين أي صداقاتٍ في قيادة الجيش [القوات الخاصة]. بقيت غرينهاوس في مكتبها الصغير من دون أي دعم، وذلك بعد أن خفضت رتبتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٤. مضت غرينهاوس وحيدة في حملتها الجديدة هذه إلى درجة أنها خصصت ستة أيام من عطلتها الشخصية، كي تجد وقتاً كافياً لإيجاد الإجابات عن عشرات الأسئلة المقدمة من الشركات العاملة في مجال التأمين. أقدم الجيش [القوات الخاصة] في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٥، أي بعد مرور سنتين تماماً على تقديم الاقتراح، على منح شركة تدعى CNA، وهي شركة تعمل انطلاقاً من شيكاغو، عقداً بموجب قانون القواعد الدفاعية. حدّدت هذه الشركة أسعار قيَمها ما بين ٥ دولارات و٨,٥٠ دولارات لكل ١٠٠ دولار من جدول الرواتب ـ وهو الأمر الذي يمثل توفيراً كبيراً بالنسبة إلى مكلّفي الضرائب. قالت لي غرينهاوس: «أردت التأكد من أننا سننجح في ذلك، وهذا

جزء من واجبي، وأردت أن يشارك الجميع، لكن أحداً لم يرغب في المشاركة». وهل يتوقع أحد أن تشارك شركات التأمين التي كسبت المليارات، في وقتٍ وقفت الحكومة إلى جانبها؟

مواطن صالح

جاءت جهود باني غرينهاوس، الهادفة إلى تحسين الاستفادة من عقود التأمين المعقودة بحسب قانون القواعد الدفاعية، متأخرة بالنسبة إلى حيدر خير الله. كان خير الله، ذلك الرجل النحيل ذو العينين القاتمتين، والبديهة الحاضرة، واحداً من عشرات آلاف العراقيين الذين تدفقوا للعمل مع الجيش الأميركي، والشركات الأميركية، بعد سقوط نظام صدّام حسين. راقب خير الله، الذي ينتمي إلى الطائفة السنّية، قصف بغداد بمزيج من الخوف والارتياح. كان ذلك النظام المستبد، الذي هدّد ذات مرة بقتل والده الذي كان محامياً حكومياً، في طريقه إلى الزوال. امتلك الرجل آمالاً كبيرة بعراقٍ جديد وحر، وكان متشوقاً إلى مساعدة وطنه كي يشق طريقه نحو الديموقراطية.

طرق الجنود الأميركيون أبواب منزله بعد مضي أيام قليلة على بداية الاجتياح. تركت إنجليزية خير الله التي كان اكتسبها من أيام طفولته التي قضاها في إنجلترا، انطباعاً حسناً عند الجنود، فعرضوا عليه وظيفة مترجم. أصبح خير الله بعد ذلك صوت الجنود في الحيّ الذي يسكنه، حيث انطلق يشرح نيّات الولايات المتحدة الهادفة إلى إعادة بناء العراق، وذلك في اجتماعات كانت تعقد في الأحياء. راح حيدر يهدئ من روع الأشخاص الذين احتشدوا بغضب حول الجنود الأميركيين. كان يقف أمام مداخل البيوت في أثناء حملات الجنود على المنازل، طالباً الإذن بدخولها. قال الملازم مات آدامجيك، وهو قائد في الكتيبة الثانية، فوج المشاة المحمول ٣٢٥، التابع للفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً: «انسجمَ مع الجنود بشكلٍ رائع. كان مؤيداً متحمساً لأميركا، ونحن استفدنا كثيراً من تأييده هذا. كان مهتماً أن يكون العراق بلداً أفضل. آمن الرجل بما نفعله، مثلنا تماماً».

تحوّل الجنود الأميركيون الذين عمل معهم إلى نافذته على الحياة التي تعرّف عبر شاشة التلفزيون. تحدث إليه الجنود عن الحرية، وكانوا يضعون موسيقى الراب في أثناء قيامهم بجولات في شوارع بغداد بعربات الهامفي. أطلق الجنود عليه لقب المواطن الصالح. أبلغني خير الله، عندما جلست معه على أريكةٍ قديمة في منزله الموجود في حي يسكنه مواطنون من الطبقة المتوسطة في بغداد: «صدّقني كان ذلك حلماً بالنسبة إليّ. أحببت الأشخاص الذين عملت معهم. أصبحت مثلهم تماماً».

بدأ الجيش في صيف العام ٢٠٠٣، بتجميع المترجمين الذين يعملون معه في شركة تيتان، التي تتخذ من سان دييغو مقراً لها، وهي التي أصبحت الآن قسماً من شركة L-3 للاتصالات. احتكرت تيتان سوق المترجمين في العراق بواسطة عقد لغويات حصلت عليه قبل الحرب. تحوّل هذا العقد إلى أكبر مصدرٍ للدخل بالنسبة إلى هذه الشركة المتعاقدة مع وزارة الدفاع، وهي التي بلغت قيمة عقدها مبلغ ٦٥٧ مليون دولار بحلول العام ٢٠٠٤. قام الجنود التابعون للفرقة المحمولة جواً باصطحاب خير الله شخصياً إلى مكتب تيتان في بغداد، وذلك من أجل التأكد من توظيفه وإلحاقه بوحدتهم. عمل الرجل مقابل عشرة دولاراتٍ في اليوم.

اصطحب خير الله فصيلاً من الجنود كان يقوم بدورية من أجل تطبيق منع التجوال في جنوب بغداد، في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أي بعد مرور شهرٍ على تعيينه رسمياً. توقف الفصيل من أجل التحدث إلى رجل كان سائراً في الطريق، وكان الوقت بعد منتصف الليل بقليل. كان خير الله قد بدأ بطرح الأسئلة على الرجل عندما شقت أصوات أولى طلقات الرصاص الصمت المخيّم على الأجواء. سقط خير الله على الأرض مستقراً قرب عجلة العربة، لكنه لم يشعر إلّا قليلاً بالرصاصة التي اخترقت ساقه اليمنى. شعر خير الله بعد قليل بوخزٍ بسيط، ثم فوجئ عندما رأى ساقه إلى جانبه في الطريق من دون أن يربطها شيء بجسمه سوى الجلد، لكن رصاصة أخرى ما لبثت أن اخترقت ساقه اليسرى.

اشتد إطلاق النار من حوله، وأزّت الرصاصات قرب رأسه قبل أن تصدم

العربة. سقط رقيب إلى جانبه. تحرك خير الله كي يتمكن من سحبه إلى الأمان الذي تمثله الجهة الأخرى من عربة الدورية، لكن الرجل كان قد مات. اقترب أحد الجنود ووضع خير الله فوق كتفه، ثم تراجع وهو يطلق النار من بندقيته. دخل خير الله أخيراً إلى عربة الهامفي، ونُقل على الفور إلى مستشفى ميداني. قُتل جنديان في هذا الحادث وجُرح ستة عشر شخصاً، بمن فيهم خير الله.

أمضى خير الله الشهر التالي في مستشفى عسكري أميركي يقع في المنطقة الخضراء، وذلك في محاولة فاشلةٍ منه لإعادة وصل ساقه. قرّر الأطباء أخيراً أنهم مضطرون إلى بترها من منطقة أسفل الركبة. وضع الأطباء قالباً من الجص حول الساق تمهيداً لبترها، وعندئذ طلب خير الله من أحد الأطباء أن يكتب رسالةً عليها. كتب الطبيب الكلمات التالية: «تشرفت بالعمل مع الأميركيين. أريد إهداء ساقي هذه إلى كل الأميركيين الذين ماتوا من أجل جعل العراق حراً». بدأت ممرضة بالبكاء عندما قرأتها.

بدأت معاناة [كالكابوس] لوجستية وبيروقراطية مع خروجه من المستشفى بعد مرور شهرٍ. لا تتضمن خدمات المستشفى العسكري الأميركي في العراق معالجة الأشخاص الذين بُترت أيديهم أو أرجلهم. اعتاد الجيش إرسال الجنود الذين يعانون هذه الحالة إلى مركز أوليفر ريد الطبي في واشنطن. كان خير الله موظفاً عند مقاولٍ مستقل [من القطاع الخاص]، لذلك لم يكن مؤهلاً للاستفادة من خدمات المستشفى المذكور. ولم تكن هذه مشكلة من الناحية النظرية، لأن خير الله يتمتع بتغطية بوليصة تأمين معقودة بحسب قانون القواعد الدفاعية، وهي البوليصة التي تمتلكها تيتان مع AIG تعيّن على تيتان أولاً أن تنقل خير الله إلى خارج البلاد للمعالجة، لكن لم تتوافر في ذلك الحين رحلات تجارية من العراق وإليه، بالإضافة إلى عدم امتلاك خير الله لجواز سفر. تعيّن على الرجل أن يحصل على تأشيرة دخول إلى البلدان الأخرى، لكن لم توجد في البلاد سوى سفارات قليلة. توثّق الرسائل المتبادلة بواسطة البريد الإلكتروني ما بين تيتان، و AIG، والمسؤولين العسكريين، هذه الحيرة. رفض المسؤولون العسكريون محاولات تيتان نقل خير الله على متن إحدى الرحلات العسكرية،

لأن هذه الرحلات مخصصة للجنود. أما بلدان مثل الكويت فكانت ترفض نزول المواطنين العراقيين على أراضيها. طلبت تيتان من AIG بعد ذلك أن تحصل على تأشيرة دخول لخير الله من ألمانيا أو الكويت. طلبت الشركة مساعدة AIG في هذا الشأن، لكن طلبها قوبل بالرفض. كتبت الأخيرة إلى تيتان تقول: «ليس لنا شأن في الحصول على تأشيرات دخول».

مرّت عدة أشهر تنقلت خلالها قضية خير الله من مسؤول إلى آخر مع تبديل مراكز عمل موظفي تيتان في أنحاء العراق. اتصل مسؤولو الشركة عدة مرات كي يخبروه أن أوراقه قد ضاعت. قال خير الله إنه أرسل أكثر من عشرين صورة، وثلاث مجموعات مختلفة وكاملة من السجلات الطبية إلى تيتان. بذل جنود الفرقة المحمولة جواً جهودهم الخاصة بهم من أجل اختراق جدار البيروقراطية، واتصلوا بالمسؤولين كي يحصلوا على إذنٍ يسمح لخير الله بالمغادرة. لم يؤتِ أي مجهود ثماره. كتب المقدّم كيفن كينغ، الذي كان حينئذ الضابط التنفيذي الأعلى لسلطة التحالف الموقتة، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى تيتان في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، يطلب فيها معرفة «لماذا وقعت الحادثة في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣، وما زالت إلى الآن تدور في حلقة مفرغة؟ أريد أن يصل هذا الموضوع إلى بريمر كي أعرف ما إذا كان يسمح بهذا الأمر».

امتنعت تيتان عن التعليق العلني بدواعي الخصوصية. منحت تيتان خير الله زيادة في الراتب، واستمرت في دفع راتبه الذي بلغ ٦٠٠ دولار شهرياً. أبلغني أحد مسؤولي الشركة أن تيتان حاولت أن تساعد خير الله ومترجمين مصابين آخرين على تلقي العلاج خارج البلاد. وقال لي ذلك المسؤول: «تابعت شركة التأمين المعتمدة لدينا، ومسؤولون في تيتان تنسيق حركة هذا المسعى، لكن بسبب عدم وجود هيكلية مستقرة للحكومة العراقية لم نتمكن من تأمين [وثائق] السفر المطلوبة، والوسائل التي تجعل من هذا أمراً ممكناً». لم يتوضح لي [المؤلف] بعد لماذا تجد تيتان وAIG مشقة في نقل خير الله إلى خارج البلاد، خصوصاً وأن عدة شركات، ومجموعاتٍ أخرى غير حكومية، تمكنت من نقل

موظفين مصابين يعملون لديها كي يتابعوا علاجهم التأهيلي في الخارج. قال لي خير الله وبعض الجنود بأنهم طلبوا مراراً متابعة العلاج في الولايات المتحدة، وهي الدولة التي من المفترض أن تمنح خير الله وثائق السفر اللازمة. قالوا لي إنهم كانوا يتلقون في كل مرة الجواب ذاته من تيتان وAIG، والذي يفيد أنه بإمكانهما نقل خير الله إلى أقرب دولة تتوافر فيها الوسائل العلاجية المناسبة للّذين بترت أعضاؤهم، مثل قطر أو ألمانيا. أضاف أحد المسؤولين في تيتان أنه من غير الممكن إرسال خير الله إلى الولايات المتحدة لأن حالته لا تشكّل خطراً على حياته. يتضح لنا أن الرجل وقع ضحية البيروقراطية العسكرية وطمع الشركات في جني الأرباح.

التقيت خير الله في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤. رأيته يستخدم عكازين كي يتنقل في أرجاء منزله. لم يمتلك خير الله ساقاً بديلة، لكنه كان يحضّر كي يرسل دفعة أخرى من الوثائق إلى تيتان، وطلب أيضاً أن يُنقل إلى بلدٍ آخر للمعالجة. يُذكر أن المستشفى الوحيد في بغداد الذي كان مجهزاً لمبتوري الأعضاء قد تعرض للسرقة والنهب، وللتدمير بعد ذلك. يعيش خير الله مع زوجته الجديدة وطفله الصغير علي، الذي كان يبلغ عشرين شهراً من العمر إبان زيارتي. لاحظت أنه ما زال متفائلاً بشكلٍ واضح حول احتمال تمكّن الولايات المتحدة من جلب الديموقراطية إلى العراق، لكني لاحظت أنه ما زال محبطاً بسبب المشقة التي يعانيها لتلقي العلاج. لاحظت أيضاً أنه محبطٌ بشكل خاص لأنه لا يستطيع الوقوف كي يحمل ابنه بين ذراعيه. أخبرني خير الله عندما تناولنا غداءً مؤلفاً من لحم الضأن، والأرزّ، وأكوابٍ من الشاي المحلّي: «أشعر في داخلي بالأسف لحالتي. جهدت كثيراً في عملي، لذلك فإنّي أتألم كثيراً من الحالة التي وصلت إليها».

جاء الحل، مرةً أخرى، من القوات الموجودة على الأرض، وذلك حيث عجز المسؤولون الكبار عن إيجاده. استطاع جنود يتمركزون في العراق، ويتبعون لكتيبة الشرطة العسكرية ١١٢، وهي وحدة من المسيسيبي تابعة للحرس الوطني. تولى النقيب ستيف ليندسلي، وهو مختص مجاز بالأعضاء الصناعية، ومواطنٌ

من لويزيانا، والرقيب كريس كمينغس، وهو تقني الأعضاء البديلة، وتقويم الأسنان، ومواطن من فلوريدا، معالجة نحو أربعين شخصاً عراقياً من مبتوري الأعضاء، وذلك بعد أن قُتل الطبيب المختص في الأعضاء الصناعية نتيجة إصابته بقذيفة هاون. تمكن النقيب روب إدواردس، وهو رجل تحرٍّ من طوبيلو، المسيسيبي، وعمل مع الرجال، من ترتيب نقل خير الله إلى المنطقة الخضراء من أجل تركيب ساقٍ صناعية جديدة له. كتب إدواردس رسالةً إليّ بالبريد الإلكتروني جاء فيها: «رأيت مدى الظلم الذي لحق بحيدر، فقررت أننا في موقعٍ يسمح لنا بمساعدته. إنني فخور لأنني أميركي يتمتع بكل الوسائل الطبية الموجودة تحت تصرفي، وفخور أكثر لأنني أستطيع مساعدة شخصٍ آخر في أثناء وجودي هنا. أعطتنا قصة حيدر إلهاماً حقيقياً عن كل المعاناة التي مرّ بها».

نُقل خير الله بعد مرور أشهرٍ قليلة إلى الأردن كي يخضع لإعادة تأهيل. تمكّن الرجل هناك من تعلّم كيفية التنقل بساقه الجديدة، لكنه لم يستطِع العودة إلى العراق. تحوّل الحيّ الذي يسكنه إلى مركزٍ للمتمردين. علم خير الله أيضاً أن أحد أعمامه قد قُتل في أحد التفجيرات. خشيَ الرجل أن يُستهدف هو الآخر لأنه سبق أن عمل مع الأميركيين، لذلك قرّر البقاء في الأردن مع زوجته وطفله، لكنه عجز عن العثور على وظيفة، كما عجز عن العودة إلى بلاده. اكتفى حيدر بمراقبة وتيرة أعمال العنف المتزايدة في بلاده التي أصبحت خطِرةً أكثر. راح يتساءل: كيف ساءت الأمور هكذا في بلاده. أبلغني خير الله في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦: «يُحتمل أن تكون أميركا قد فعلت شيئاً يتوافق مع سياستها، لكن بالنسبة إلينا نحن العراقيين فقد خسرنا كل شيء. إني آسف للقول إن الديموقراطية في العراق هي مجرد حلمٍ فقط».

يشاطر كثير من العراقيين خيبة الأمل التي يشعر بها خير الله، وذلك بعد مرور ثلاثة أعوام على الاجتياح. أما وعود إعادة الإعمار ـ وبناء دولةٍ أحدث، وأفضل، لشعبٍ طالما تعرّض للاضطهاد ـ فتبيّن أنها مجرد أوهام ليس إلا. أما وعد الولايات المتحدة باستعادة الأمل إلى الشعب العراقي، فقد أصبح أكثر

إغاظة من بقية الأوهام. تبقى الجهود التي بُذلت من أجل إعادة بناء شبكة الطاقة الكهربائية في البلاد دليلاً واضحاً على عملية إعادة البناء برمتها، وهو تشابه ينطبق على كل آمال، وعيوب عملية إعادة البناء، وبالتالي كل خيبات آمالها.



١٣

الطاقة الكهربائية

كان موضوع الكهرباء من أولى الموضوعات التي اضطر الأميركيون إلى مواجهتها بعد أن احتلوا بغداد. جمع جيري بريمر كبار مستشاريه من حوله ليلة وصوله إلى البلاد في ١٢ أيار/مايو، ٢٠٠٣. اقترب منه بعد قليل خبير الطاقة الكهربائية في سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي، بيتي غيبسون، كي يبلغه أن محطات الطاقة في البلاد، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٠٠ ميغاوات لن تعود قادرة على إبقاء الأنوار مضاءة في بغداد لأكثر من ساعات قليلة يومياً. صُدم بريمر، لأن قوات التحالف قد تجنبت استهداف محطات الطاقة الكهربائية. سأل بريمر: «ماذا حدث بحق الجحيم»[١].

يعود بنا الجواب إلى أكثر من عقدٍ من الزمان، أي إلى حرب الخليج الأولى. يجدر بنا هنا أن نعترف بأن الولايات المتحدة ساعدت على وجود هذه الفوضى التي اضطرت لاحقاً إلى معالجتها. جاءت أولاً غارات القصف الأميركية، التي استهدفت محطات الطاقة الكهربائية، وأعمدة نقل الطاقة العراقية. جاءت بعد ذلك العقوبات التي رافقت برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أعقب حرب الخليج. عمدت الولايات المتحدة بعد ذلك تكراراً إلى استيراد القطع الضرورية لإصلاح شبكة الكهرباء. أعرب المسؤولون الأميركيون مراراً عن قلقهم بشأن «الاستخدام المزدوج» المحتمل للتجهيزات المطلوبة، لأن صدّام يستطيع استخدام هذه القطع من أجل إعادة إطلاق برنامج التسلّح. اعتبر منتقدو

---

(١) Bremer, *My Year*, p. 18.

العقوبات أن استراتيجية الولايات المتحدة كانت تقضي بإزالة مصادر الدعم التي كان يعتمد عليها صدّام، وذلك عن طريق إعاقة قدرته على تقديم الخدمات الأساسية إلى العراقيين.

بقيت النتيجة ذاتها في كلتا الحالين. تمكّن صدّام من إعادة تشغيل النظام [الطاقة الكهربائية] بعد الحرب، وفي وقتٍ قصير نسبياً، لكنه لم يستطِع إبقاءه في حالة تشغيل. بدأت شبكة الكهرباء بالتداعي ببطء بمرور السنين. احتاجت محطات الكهرباء، بشكلٍ ملح، إلى قطع غيار ومعداتٍ جديدة. علمت أنه في إحدى المحطات لم تجرِ أعمالٌ صيانة، ولو خفيفة، على محوّلٍ يوصل الكهرباء إلى الشبكة العامة، وذلك على مدى عقدٍ من السنين. قال لي أحد العمال: «إننا نشغّل الوحدات بطريقة غير آمنة».

لجأ المهندسون العراقيون إلى الابتكار من أجل إبقاء المحطات الكهربائية في حالةٍ تشغيلية. فلجأوا إلى شراء تجهيزاتٍ، واستئجار تقنيين من الدول التي لم تلتزم حكوماتها العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة إلا شكلياً. تحولت الشبكة الكهربائية العراقية، نتيجة لهذه السياسة، إلى كابوسٍ مرعبٍ من التقنيات المرقّعة، حيث امتزجت فيها الأنظمة [الكهربائية] الإيطالية، والفرنسية، والألمانية، والصينية، والروسية، واليوغوسلافية، والهندية. فكّك العراقيون أيضاً الأنظمة القائمة، وراحوا يستعيرون قطعاً من أحد المولدات كي يصلحوا مولداً آخر. أخبرني أحد المسؤولين الأميركيين، بمشاعر امتزج فيها الرعب والإعجاب، عن عملية قام بها العراقيون من أجل إصلاح توربينة [عنفة] إحدى محطات الطاقة، وهي آلة شديدة الدقة تشبه المحرّك النفاث. يتعيّن أن تكون آلاف الريَش في التوربينة متوازنة بدقة، وذلك من أجل ضمان الدوران الصحيح لهذه الريَش. حدث ذات مرة أن انكسرت ثلاث منها، ولم يجد العراقيون بديلاً منها. فعمد المهندسون عندها إلى كسر ثلاث رِيَش من الجهة المقابلة من التوربينة، فعاد التوازن إليها من جديد.

بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق ذروته في مطلع التسعينيات، وراح ينخفض بعد ذلك حتى وصل قبل الحرب إلى ٤٤٠٠ ميغاوات. وثّقت الأمم

المتحدة، التي أشرفت على برنامج النفط مقابل الغذاء، هذا التراجع في الإنتاج في سلسلة تقارير نشرتها في سعينيات من القرن الماضي. وصفت الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٢ نظام الطاقة الكهربائية في العراق بأنه «مشكلة خطيرة»[١]. توقعت الأمم المتحدة قبل شهرين من بداية الحرب أن تجد الولايات المتحدة: «حالة الشبكة متدهورة جداً إذ ستكثر، وتطول، حالات قطع التيار الكهربائي عن المستهلكين وعما تقدم الخدمات الأساسية، مثل المستشفيات، محطات معالجة المياه، ومحطات الصرف الصحي، ومطاحن القمح، ومحطات ضخ مياه الري والتصريف، والمدارس، والجامعات ومحطات الوقود»[٢].

وصلت الشبكة الكهربائية في العراق إلى حافة الانهيار عندما بدأت الحرب. بدأ انهيار هذه الشبكة ليلة ٣ نيسان/أبريل، أي عندما زحفت فرقة المشاة الثالثة نحو مطار بغداد. خرج المهندسون الأميركيون، والعراقيون فيما بعد، بنظريةٍ تقول إن الأعمال القتالية هي التي خرّبت، من دون قصد، خطوط التوتر العالي التي تحيط بالمدينة المحاصرة. تسبّب عدم التوازن الحاصل هذا في تدفق ضخم للكهرباء، وهو الأمر الذي تسبب في تعطل محطات الطاقة الكبيرة في أنحاء وسط العراق كافة. دخل العراق في ظلمة حالكة استمرت عشرة أيام، كما هرب عدد من المهندسين نتيجة لذلك، واستغل اللصوص هذا الوضع وسطوا على المحطات المهجورة، وخربوا المعدات الضرورية لتشغيل هذه المحطات، كما سرقوا ما تبقى من مخزونات قطع الغيار الضئيلة كي يبيعوها في سوق الخردة. وصل نظام الطاقة الكهربائية في العراق في فترة الأيام العشرة تلك إلى مرحلة التوقف الدائم تقريباً[٣].

---

(١) United Nations, Iraqi Distribution Plan Phase XII, June 13, 2002. Available at http://www.iraqwatch.org/un/Index_UN_Iraq.html.

(٢) United Nations, Iraqi Distribution Plan Phase XIII, January 3, 2003. Available at http://www.iraqwatch.org/un/Index_UN_Iraq.html.

(٣) Rajiv Chandrasekaran, "Crossed Wires Deprived Iraqis of Electric Power," *Washington Post*, September 25, 2003, p. A1.

انقطاع الكهرباء

تبرز محطة البايجي للطاقة الكهربائية من بين مساحة مغطاة بالشجيرات الصغيرة، ومحاطة بتلالٍ جرداء تطل على منعطف لنهر دجلة، وهي تبعد نحو ١٢٥ ميلاً إلى الشمال من بغداد. تطل مداخن هذه المحطة، وأبراجها التي تبدو مثل الصناديق، على مجمّعٍ صناعي ضخم يضم أنابيب ملتوية، ويسمع منه صوت البخار وهو يقرقع وسط هذا السكون. يشبه المنظر مشهد لورنس العرب عندما يلتقي بلايد رنر. تلفظ هذه المحطة أحياناً دخاناً كثيفاً أسود اللون، وملوّثاً، إلى درجة أنه بدلاً من أن يتصاعد في الهواء، يعود كي يزحف نزولاً من حول المداخن، متمسكاً بجوانبها مثلما تتمسك النباتات الطفيلية المعرشة بجذع شجرة لبلاب. تُعتبر محطة البايجي في الأيام العادية أكبر منتج للكهرباء في العراق.

سقط صاروخان من نوع توماهوك وكروز على مجمّع المحطة الضخم خلال حرب الخليج الفارسي. تمكّنت الولايات المتحدة عندئذ في لحظة من لحظات العنف أن تحرم العراق من ١٠ بالمئة من طاقته الكهربائية. رأيت صوراً قديمة توثّق هذا الخراب، على الرغم من لونها الباهت بمرور الأيام، فأصبحت أقرب إلى اللون البني الشاحب، وذلك في أثناء سيري في الممر الضيّق الذي يؤدي إلى مكتب مدير المحطة. تُظهر إحدى الصور زوجاً من المحوّلات الكهربائية يبلغ واحدهما حجم مستوعب دمبستر، وهما ينهاران مثل كرات مصنوعة من مناديل ورقية. تُظهر صورة أخرى أبراج النقل وهي ملتوية مثل أشجار اقتلعها إعصار. حضر مهندسو العراق إلى الموقع في صباح اليوم التالي للهجوم. استطاع هؤلاء المهندسون أن يقوموا بعمل مدهشٍ عندما رمّموا المحطة وأعادوها إلى العمل في غضون أقل من ثلاثة أشهر.

تكرّر هذا المشهد في محطات كثيرة منتشرة في أنحاء العراق عقب حملة القصف التي قامت بها الولايات المتحدة في العام ١٩٩١. قدّرت الأمم المتحدة أن ٩٠ بالمئة من طاقة إنتاج الكهرباء العراقية قد تعطلت نتيجةً لهذه الهجمات.

تمكّنت محطات إنتاج الطاقة الكهربائية من معاودة الإنتاج، وتلبية الطلب الإجمالي على الكهرباء، وذلك في شهر تموز/يوليو، أي بعد مرور تسعة أشهر على بداية الحرب، وبحسب ما جاء في تقرير للأمم المتحدة. وصل إنتاج الطاقة بعد مرور سنة أخرى إلى المستوى ذاته الذي كان عليه قبل الحرب[1]. كان بقاء صدّام حسين على رأس السلطة في البلاد عاملاً مساعداً، طبعاً، في هذا الإنجاز. كانت عودة العراق إلى إنتاج الكهرباء برهاناً قوياً على سلطته، وعرضاً للقوة في وجه الدمار. استخدم الرجل طرقاً مقنعة، مثلما يفعل كل المستبدين القساة. عمِل عدنان بشير، وهو رجل ضخم البنية ذو شاربٍ كثيف، بصفة مساعد مدير محطة البايجي في ذلك الوقت. قال لي إنه تلقى اتصالاً ليلة قصف المحطة. قال لي بشير: «اتصل بي مدير المحطة. قال لي «عليك أن تصلحها الآن!» إذا لم نبدأ بالإصلاح فسيذكرون في التقرير أننا نحاول تدمير الاقتصاد، وستكون العواقب وخيمة».

كانت تجربة بشير في إصلاح المحطة بعد الاجتياح الأميركي الثاني للعراق مناقضةً تماماً لتجربته الأولى. تجنّبت حملة القصف في العام ٢٠٠٣ إصابة البنية التحتية، ولم تصب سوى القليل من الجسور المهمّة، ومحطات التحويل الهاتفية، تاركة أهدافاً كثيرةً من دون أذى. لم تصب محطة البايجي ذاتها، على الرغم من أن مرجلاً قد انفجر فيها بعد مغادرة العمال للمحطة في أثناء الاجتياح. لم يصل مهندسو بكتيل إلى البايجي لإصلاح العطل إلا بعد مرور عدة أشهرٍ، لكنهم عمدوا إلى توظيف بشير كي يساعدهم في العمل. عادت المحطة إلى إنتاج نحو ٥٥٠ ميغاوات من الطاقة، أي إلى نصف طاقتها الإنتاجية، وذلك بعد مرور قرابة نحو عام ونصف العام على الاجتياح. استهلكت بكتيل أكثر من ١٧٠ مليون دولار في عملية الإصلاح. سألت بشير عندما زرت المحطة عن سبب التأخر في إنجاز عملية الإصلاح، فاكتفى بهز رأسه.

(١) United Nations, "Reconstruction of Iraq: An Arab Economic and Social View," July 2003. Available at http://www.escwa.org.lb/information/iraq/docs/RecIq.pdf.

تكرّرت القصة ذاتها في أرجاء البلاد، لكن لم تظهر صعوبات في حملة إعادة إعمار العراق الطويلة، والمحبطة، أكثر مما ظهرت في مسألة الكهرباء. أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ٦ مليارات دولار من أجل إعادة بناء شبكة الكهرباء في العراق. تمكّن العراق من إنتاج طاقة كهربائية بعد مرور ثلاث سنوات على الاجتياح بكميةٍ أقل مما كان عليه الأمر في أثناء حكم صدّام. أنهى الأميركيون تركيب آخر مولّدٍ كهربائي في شتاء العام ٢٠٠٦، وكان معظم العراقيين عندئذ لا يحصلون يومياً على أكثر من ثلاث، أو أربع، ساعات من التغذية بالكهرباء في منازلهم. تعوّد السكان انقطاع التيار الكهربائي، الذي يطول أحياناً ليشمل النهار كله. أنتج العراق في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، نحو ٧٠٠ ٣ ميغاوات من الكهرباء يومياً، لكن العراق يحتاج إلى ٠٠٠ ٩ ميغاوات إذا أراد إنارة مدنه، وتدفئة منازل مواطنيه وتبريدها، وتشغيل مصانعه. سبّب الفرق الكبير ما بين هذين الرقمين بقاء العراقيين في الظلام كلما انقطع التيار الكهربائي، وهذا يعني عدم وجود ما يكفي من الطاقة من أجل تلبية الطلب عليها.

لم يكن هذا الفشل نتيجة عدم المحاولة. كانت عملية إصلاح نظام الكهرباء في العراق أكثر البرامج استمرارية، وأحسنها تمويلاً، من بين برامج إعادة الإعمار. أدرك الأميركيون أن إصلاح شبكة الطاقة الكهربائية كان أهم مشروع مستقلٍ تستطيع الولايات المتحدة إنجازه كي تكسب ثقة العراقيين. قال آندي بيرباك، وهو خبير بريطاني في شؤون التنمية، وكان مدير البنية التحتية في فريق بريمر: «تعرف، ولا شك، شعار كلينتون «إنه الاقتصاد، أيها المغفل؟» أما هنا فيتعيّن على الشعار أن يكون على النحو التالي «إنها الكهرباء، أيها الرجال». إنها مقياس النجاح أو الفشل. إذا نجحتَ في هذا المجال فستتمكن من المضيّ قُدُماً»[١]. كانت الكهرباء، في هذا المعنى، رمزاً لإعادة الإعمار. ويستطيع المرء أن يرى في مدّ التيار الكهربائي وجزره في منازل العراقيين النكسات ونواحي

(١) David Streitfeld, "Starved for Power Baghdad," *Los Angeles Times*, September 23, 2003, p. A1.

التقدم، والعنف والفوضى، والقرارات السيئة والاستراتيجيات الجديدة، في البلاد. يظهر الخط البياني لإنتاج الطاقة في العراق خطاً حاداً، ومتعرجاً، يصعد أحياناً قبل أن يعاود الهبوط، لكنه لم يقترب قط من الهدف الذي وضعه الأميركيون. كانت الكهرباء مقياساً بسيطاً وخالصاً من أجل قياس نجاح الولايات المتحدة في ترميم العراق.

تكمن أهمية الكهرباء أساساً في تمكنها من جعل الحياة أفضل بالنسبة إلى سكان العراق الذين يبلغ عددهم ٢٦ مليون شخص. ترتفع الحرارة في فصول الصيف الشديدة لتصل أحياناً إلى ١٣٠ درجة داخل المنازل. أما في الأقسام الشمالية من البلاد فإن الثلج يتساقط في فصول الشتاء القارسة. يجد الأطفال صعوبة في النوم مع درجات الحرارة هذه، وتعجز النساء عن الطبخ، أما الرجال فيقفون في صفوفٍ طويلة من أجل شراء الوقود لمولداتهم الكهربائية. تكثر الجرائم أيضاً بسبب عدم وجود أنوارٍ في الشوارع. عبّر وافي منادي، مدير محطات الطاقة في وزارة الكهرباء العراقية، عن هذا الوضع بصراحة عندما أبلغني: «إن الكهرباء هي الحياة بالنسبة إلى شعبنا».

لا يستغني الاقتصاد عن الكهرباء، فمن دون الطاقة الكهربائية لا تتمكن صناعة النفط من العمل: لا تستطيع آبار النفط استخراج البترول، ولا تستطيع محطات الضخ سحب النفط الخام، أما المصانع فلا تتمكن من تحويل النفط الخام إلى غازولين [بنزين]، وكاز، وأنواع الوقود الأخرى. لا تتمكن المصانع من العمل إذا لم تتوافر الطاقة الكهربائية لها. شرح لي أمين الحاج، وهو صاحب معمل ألبان في بغداد، هذه الدورة: يشتري العراقيون كمية حليب أقل لأنهم لا يستطيعون تبريدها. يضطرهم هذا الأمر إلى صرف العمال كي يوفّروا في المصاريف. يعني ذلك أيضاً توافر مالٍ أقل بين أيدي العراقيين كي يشتروا الحليب. قال الحاج: «نأمل أن ينقذنا الأميركيون، لأن الأمور أصبحت أسوأ»[1].

---

(١) Neela Banerjee, "No Power, No Rebirth in Iraqi Business," *New York Times*, May 25, 2003, p. 1.

تعادل الكهرباء السلطة في العراق، لأنها كانت مقياساً استخدمه العراقيون كي يحكموا على الاحتلال الأميركي. تمكّن صدّام من إعادة تشغيل النظام بعد مرور أشهرٍ قليلة على حربٍ كانت أشد تدميراً للبلاد. كيف إذاً لا تتمكن الولايات المتحدة، وهي أغنى، وأقوى، دولةٍ في العالم، وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية، من أن تفعل الشيء ذاته؟ تردّد موضوع انقطاع الكهرباء باستمرار في وسائل الإعلام، وفي المقاهي، وفي أثناء الاجتماعات الحكومية، وفي مواعظ خطباء المساجد. ترددت العبارة ذاتها في كل الأحاديث التي يتبادلها العراقيون تقريباً: «ماكو كهرباء»، أي «لا كهرباء». قال رحيم عبد الصدر، وهو صاحب متجر يبيع دراجات هوائية ملونة ثلاثية العجلات، بالإضافة إلى الحقائب في ضاحية مدينة الصدر الفقيرة في بغداد: «قضيتنا الآن هي الكهرباء، إذ لا موضوع نتحدث فيه سوى الكهرباء».

أومأ صديقه موافقاً وقال: «الكهرباء، الكهرباء، الكهرباء»

الفشل

لم تحضّر الولايات المتحدة نفسها لضخامة المهمة التي تنتظرها في العراق، على الرغم من الإشارات الكثيرة التي سبقت الحرب. عبّر مسؤولو التحالف عن دهشتهم عندما رأوا مدى الأعطال التي أصابت شبكة الكهرباء، وذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة دأبت في توثيق هذه المشكلة منذ عدة سنواتٍ. قال الرائد إيريك ستور، وهو رئيس العمليات في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، والذي أشرف على مشروع إصلاح الكهرباء في العراق: «وجدنا أعطالاً أكثر بكثير مما توقعناه. اتضح مدى جهل عمق المشكلة في التمويل الذي خصّص لهذه المشكلة في الأشهر الأولى. خصصت وكالة يو أس آيد مبلغ ٢٣٠ مليون دولار فقط من عقد بكتيل، الذي بلغ ٦٩٠ مليون دولار، وهو العقد الذي يغطي عقد البنية التحتية، من أجل إعادة بناء شبكة الكهرباء في العراق. تضمن ذلك المبلغ أموالاً محددة من أجل شراء قطع الغيار. أحضر

مهندسو بكتيل معهم ستة حراس أمنيين فقط عندما وصلوا في شهر أيار/مايو. ارتفع العدد بعد مرور سنة إلى ١٦٩[١].

تميّز صيف العام ٢٠٠٦ في العراق بقسوته الشديدة، وكان من المعتاد أن تتجاوز الحرارة ١٣٠ درجة [فهرنهايت]. كان التيار الكهربائي ينقطع بصورة مستمرة، إذ بدأ العراقيون بالشكوى من انقطاع الكهرباء في غضون أسابيع قليلة فقط على بدء الاجتياح. تفاءل العراقيون عندما بدأ التيار يعود تدريجاً، لكن معدّل الإنتاج توقف عند نحو ٤٠٠ ٣ ميغاوات في مطلع حزيران/يونيو. لم تلاحظ الولايات المتحدة خطورة الوضع في البداية. قال بريمر في ١٢ حزيران/يونيو إن بغداد «كانت تنتج من الكهرباء ما يكفيها عشرين ساعة في اليوم. عاد الرجل ليقول بعد مرور أسابيع قليلة إن التيار يصل إلى معظم أنحاء المدينة. عانت المدينة بعد قليل من الوقت انقطاعاً كلياً للتيار استمر أياماً عديدة. قال مسؤول في وزارة الخارجية في شهر آب/أغسطس إن عمل شبكة الكهرباء أكثر استقراراً مما كان عليه في عهد صدّام. شهدت البصرة في اليوم التالي أعمال شغبٍ بسبب نفاد الغازولين [البنزين] وانقطاع الكهرباء[٢]. قال بائع كتب يدعى سعد عبد الرزاق: «أرسلوا جنوداً كثيرين إلى هنا للقتال، لكن كان الأجدر بهم أن يرسلوا بعض تقنيي الكهرباء والمهندسين»[٣].

يرجع جزء كبير من هذه المشكلة إلى قرارٍ مميت اتخذه التحالف في ذلك الصيف. كان صدّام يوزّع الطاقة الكهربائية بشكلٍ غير متساوٍ، وبشكلٍ يضمن حصول بغداد، ومنازل مؤيديه في مدن عراقية مثل تكريت، على تيار كهربائي مدة أربعٍ وعشرين ساعة في اليوم تقريباً، بينما لا تحصل قرى في الأرياف، ومدن أخرى في جنوب العراق على أكثر من ساعات قليلة من التيار. أراد

(١) Neil King Jr., "Power Struggle: Race to Get Lights On in Iraq Shows Perils of Reconstruction," *Wall Street Journal*, April 2, 2004, p. A1.

(٢) Streitfeld, "Starved for Power in Baghdad."

(٣) Rajiv Chandrasekaran and Peter Slevin, "Iraq's Ragged Reconstruction: A Month After Baghdad's Fall, U.S. Efforts Founder," *Washington Post*, May 9, 2003, p. A1.s

التحالف أن يُظهر التزامه الديموقراطية، ولذلك قرّر بريمر أن يوزع الطاقة بشكلٍ أكثر توازناً، وأن يضمن حصول مناطق العراق كافة على الكمية ذاتها من التيار الكهربائي. كانت تلك إحدى ذرائع العلاقات العامة التي أعطت مفعولاً عكسياً شديد السلبية. قال لي دافيد ناش، الذي وصل بعد اتخاذ القرار، إنه كان خاطئاً، هذا إذا لم يكن قد اتّخذ بنيةٍ غير سليمة: «لم تكن الكهرباء أكثر الأمور أهمية بالنسبة إلى جميع العراقيين، ولربما كانت الأكثر أهمية في بغداد، لكنها ليست بتلك الأهمية في المناطق الريفية التي لم يسبق أن وصلت إليها من قبل». لاحظ خمسة ملايين شخص من الذين يسكنون عاصمة العراق السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، كيف أن إمدادهم بالكهرباء يتقلص بصورةٍ سريعة.

تلاشى في أواخر الصيف [العام ٢٠٠٣] الهدوء المتزعزع الذي ميّز الأشهر القليلة الأولى من الاحتلال. خاب أمل العراقيين الذين كانوا يتهيأون لأن يروا ماذا يمكن للاحتلال الأميركي أن يجلبه لهم. وسجّل الجيش الأميركي في أواخر شهر تموز/يوليو زيادة في عدد الهجمات على جنود التحالف. نُسف مبنى الأمم المتحدة في شهر آب/أغسطس، وهو الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، لأن يسحب معظم العاملين مع الأمم المتحدة من العراق. ودعا الجنرال جون أبي زيد، رئيس الحملة الحربية، المشاركين الرئيسيين في عملية إعادة الإعمار إلى اجتماع في مركز القيادة الوسطى في تامبا، فلوريدا. حضر مستشارو وزارات النفط، والكهرباء، والنقل، ذلك الاجتماع. قال مسؤولون كبار من التحالف من الذين حضروا المؤتمر إن أبا زيد أبلغ المشاركين: «لماذا هذا الفشل؟ يلاحق الفشل كل ما نقوم به، كما أن العراقيين غير راضين أبداً».

أُغرق مجهود إعادة الحياة إلى نظام الكهرباء في العراق بالأموال والرجال بشكلٍ مفاجئ. اقترح بوش رزمة مساعدات جديدة تتضمن ٥,٦ مليارات دولار، لا تخصص لإصلاح المحطات القديمة فقط، ولكن من أجل بناء محطاتٍ جديدة أيضاً. أضيف أيضاً مبلغ مليار دولار من صندوق تنمية العراق. أحضر

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ثلاث شركات كبرى، وهي فلور، وبيريني، ومجموعة واشنطن الدولية، من أجل البدء بالعمل على الفور. سبق للتحالف أن عيّن في الصيف خمسة أشخاص للإشراف على مجهود إصلاح الكهرباء، لكن العدد فاق خمسين شخصاً مع بداية الخريف. أعطى بريمر المجهود الجديد اسم فريق ٤٤٠٠. تلخصت مهمة هذا الفريق في زيادة إنتاج العراق من الكهرباء إلى أن يصل إلى مستوياته في فترة ما قبل الحرب، وذلك في مهلةٍ لا تتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر، أي بعد ستة أسابيع فقط.

فريق ٤٤٠٠

وُضعت الحملة تحت قيادة ستيف براوننغ، وهو مسؤول في سلاح الهندسة في الجيش، وكان نجماً صاعداً في المؤسّسة العسكريّة. تلقى تدريباً على الهندسة البيئية، كما اكتسب شهرة بسبب مهارته في أعمال تنظيف البيئة. كان مسؤولاً عن حملة الإغاثة التي قادها سلاح الهندسة بسبب إعصار ميتش في أميركا الوسطى. وكانت الكارثة التالية التي تصدّى لها الرجل أكثر رعباً: لأنه الذي وقع الاختيار عليه كي يشرف على مجهود الإغاثة، الذي قامت به قوات الجيش الخاصة للتخلص من الركام الناتج عن كارثة البرجين التوأمين في نيويورك. وصل براوننغ عن طريق الجو إلى العراق مع جاي غارنر، وأصبح بذلك أحد أول ثلاثة مدنيين يصلون إلى بغداد بعد سقوط المدينة.

قرّر براوننغ، بعد أن أجرى مراجعة سريعة للوضع، أن الولايات المتحدة كانت سلبية جداً. وكانت استراتيجيتها بحسب توجيهات جيبسون، وهو كبير مستشاري وزارة الكهرباء، تقضي بتزويد جميع العراقيين الطاقة. ستقدم الولايات المتحدة النصح، لكن العراقيين هم سيقومون بتنفيذ الإصلاحات، وهم الذين سيدفعون ثمن قطع الغيار بأنفسهم. لم تنجح هذه الاستراتيجية. أخبرني الرجل في وقتٍ لاحق: «لم توضع في الواقع خطة ملائمة للمضي قدماً. قطعت وعود كثيرة، لكن لم يحدث تطور كبير».

زاد براوننغ من وتيرة العمل، وجمع جهود مشغّلي المحطات العراقيين مع

خبراء الطاقة الكهربائية الأميركيين من العاملين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. وطلب إلى رجال فريقه العمل من ساعات الفجر حتى ما بعد منتصف الليل. أنشأ قوات شرطة كي تقوم بدوريات على أعمدة نقل الطاقة التي جرى فيها تمرير الأسلاك ليلاً. قال براوننغ: «كان نطاق عمل قوات التحالف واسعاً جداً، بالإضافة إلى أن مهمتها لم تكن تشمل [القيام بأعمال الدورية] هذا، إذ كانت لديهم أعمال أكبر يقومون بها». (لم تتشكل شرطة براوننغ البتة، ولربما يرجع ذلك جزئياً إلى الجيش الأميركي، الذي أصرّ على أن لا تقوم القوات الأمنية العراقية بدوريات ليلية. أراد القادة العسكريون تجنب حوادث النيران الصديقة في الليل، أي عندما تقوم القوات الأميركية المجهزة، بأجهزة الرؤية الليلية، بمعظم أعمالها. أراد القادة أيضاً أن يقوم جنودهم بمطاردة المتمردين، وليس القيام بأعمال الدورية حول أنابيب النفط. كانت نتيجة هذا الوضع بقاء نظام أعمدة نقل التوتر العالي الضخم من دون حراسة بعد مغيب الشمس. لم يسمح الجيش بقيام دوريات محدودة ليلاً حول منشآت البنى التحتية، إلا في خريف العام ٢٠٠٥، أي بعد مرور سنتين ونصف السنة على الاجتياح. عاث المتمردون فساداً في هذه الفترة).

كان براوننغ ورجاله يلتقون ليلاً من أجل مراجعة العمل الذي أنجزوه في النهار. شعر الرجال بضغطٍ كبير. اعتاد بول ولفوويتز أن يتصل بنفسه من أجل مراجعة النتائج. قال براوننغ: «كان يقول لي يومياً، «رأيت الرسم البياني لإنتاج طاقتك الكهربائية اليوم». يقول الناس «أوه، لقد فشلتَ هذا اليوم، وذلك عندما يرون انخفاضاً في إمداد الطاقة».

تبدأ المولدات بالتوقف عن العمل عندما تُجبر على العمل بطاقتها القصوى. ولا يخفى أن المهندسين الذين كانوا يعملون أربعاً وعشرين ساعةً في اليوم اقترفوا أخطاء. (ترك أحدهم رزمة من الأسلاك وسط بركة من الزيت في محطة حارثة في جنوب العراق. اشتعلت النيران في الأسلاك، وهو الأمر الذي أدى إلى تعطل المحطة مدة أسبوعين). بدأ بعض الأشخاص يعتقدون أن الولايات المتحدة تبذل جهداً كبيراً كي تُنجز عملاً مثيراً يفيد علاقاتها العامة. قال غازي

عزيز، وهو مدير محطة في بغداد: «عملنا كالمجانين، لكن ذلك كان كثيراً جداً». هدرت مولدات المحطة من جديد في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر، لكن المراجل المتداعية انهارت. قال السيد عزيز: «تفسخت في غضون خمسة أيام»[1]. كتب أحد الجنود وكان يعمل في المشروع دعابة في موقعه على شبكة الانترنت، في ٢٥ أيلول/سبتمبر. حملت الدعابة عنوان «أفضل ١١ طريقة للوصول إلى رقم ٤٤٠٠ ميغاوات (اعلم أنه من المفترض أن تكون ١٠ فقط، لكن الرقم غير مناسب، مثل البرنامج تماماً)».

١١. إكذب.

١٠. إدفع لكل عراقي مبلغ ٥ دولارات في اليوم كي يدير دواسة توليد الكهرباء. (زيادة كمية الميغاوات وتحفيز الاقتصاد).

٩. خصّص الوقت الباقي لتطوير اختبار يسمح لنا بعدّ الميغاوات الوهمية.

٨. قم بتعداد كل أجيال التحالف فهم موجودون في العراق أيضاً.

٧. أوصل توربينة التوليد بسلطة التحالف، من أجل تحويل قوة الهواء الساخن إلى ميغاوات موثوقة.

٦. طوّر وحدةً جديدة، وأطلِق عليها اسم الميغاوات العراقية، وهي التي تعادل نصف ميغاوات.

٥. أبلِغ عن ذروة الإنتاج عن طريق استخدام الكيلو واط، وتمنَّ أن لا يلاحظ أحدٌ ذلك.

٤. إقرأ عن ذروة الإنتاج مرتين في اليوم الواحد، ثم ضع مجموع الرقمين في تقريرك.

٣. قل للعراقيين إنه مجرد خطأ مطبعي، وإنك لا تستطيع أن تصل بالإنتاج إلى أكثر من ٤٠٠ ٣ ميغاوات.

---

(١) King, "Power Struggle".

٢. اعترف بالفشل، واشترِ الشموع لكل العراقيين.

١. احتسِب الكويت كونها جزءاً من العراق. ألم تكن كذلك في مطلع التسعينيات؟[١]

وصل إنتاج الكهرباء في ٥ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣، أي بعد مرور أيام قليلة على الموعد النهائي، إلى ٤١٧ ٤ ميغاوات. تحلّق أعضاء فريق إصلاح الكهرباء بعد أن انتصف الليل بقليل حول طاولةٍ في إحدى غرف فندق الرشيد، الذي يقع في المنطقة الخضراء، وهي منطقة في وسط بغداد محصنةٌ جيداً، وراحوا يتبادلون أنخاب النجاح. أشعل أحدهم شمعة، ووضعها فوق الطاولة، ثم قال: «لنشرب نخب الأشخاص الذين أعادوا الأنوار إلى بغداد». اندفع الجميع في تصفيقٍ حاد.

لم تطُل الفرحة كثيراً، لأن بريمر ما لبث أن أعلن هدفاً جديداً على الفور: التوصل إلى رقم ٠٠٠ ٦ ميغاوات بحلول شهر حزيران/يونيو.

مجرد حلم

جهد خبراء منح العقود في الجيش الأميركي، الذين يعملون مع ناش، طوال خريف عام ٢٠٠٣، وربيع العام ٢٠٠٤، في عرض منح عقود آلاف المشاريع على الشركات، بما فيها مشاريع المحطات الكهربائية، والسدود، ومعدات الشرطة. تسبّبت أحجام العقود الكبيرة، وتراكمها، في تأجيل المواعيد النهائية المحددة لإتمام المشاريع من تشرين الثاني/نوفمبر، إلى كانون الثاني/يناير، وأخيراً إلى شباط/فبراير. قارنت آمي بيرنز، المتحدثة باسم ناش، السباق القائم من أجل بناء المحطات الكهربائية وتجهيزها بمحاولة بناء مدينة ديزني لاند وسط ممفيس في مدة تقل عن ثلاثة أشهر. قالت لي: «لا يستطيع أحد أن يبني هذه المحطات في وقتٍ أسرع مما فعلنا نحن».

---

(١) Available at http://www.geocities.com/j_mengers/oeb/html.

دُهش الضباط المسؤولون عن منح العقود بضخامة العمل المطلوب إنجازه. لم يضم الفريق المكلّف الإشراف على ترميم الكهرباء، والوصول بها إلى رقم إنتاج يبلغ ٦٠٠٠ ميغاوات في ١ حزيران/يونيو، سوى ثلاثة ضباط يحاولون منح عقود عمل تهدف إلى شراء قطع غيار بقيمة ١٠٠ مليون دولار. تأخرت طلبات الشراء أشهراً عديدة، وهي التي كان من المفترض بها أن تقدّم في شهر تشرين الأول/أكتوبر. لم تصل قطع الغيار هذه حتى بعد مرور سنة. قال براوننغ: «كان من الوهم أن نفترض أن سلطة التحالف الموقتة ستتمكن من إعطاء عقود الشراء وتحفيزها إلى شركاتٍ من دول التحالف بالسرعة ذاتها التي أرادها الأميرال ناش. سيأخذ الأمر وقتاً أطول».

استخدم سلاح الهندسة [القوات الخاصة] في الجيش ما يزيد على مليار دولار من الأموال العراقية، وهو الأمر الذي سمح للشركات المتعاقدة أن تشتري قطع غيار بمئات ملايين الدولارات، من دون اللجوء إلى استدراج عروض [مناقصات]. أقدمت الشركات على شحن المولّدات جواً، وهي التي كانت تُشحن عن طريق البحر عادة، وذلك من أجل تحسين سرعة التسليم، لكن في مقابل زيادة الأكلاف. أنفق سلاح الهندسة قرابة مليار دولار على كل ميغاوات أضيف إلى إنتاج الكهرباء ـ أي بزيادة ٣٠ بالمئة عما كانت تنفقه بكتيل[١].

عانت كل مشاريع الأعمال في العراق التغيّر المستمر في المسؤوليات، والرؤية، والتركيز، وذلك على الرغم من الاهتمام الذي أبدته أعلى المراكز في البلاد، لأن البيت الأبيض والبنتاغون كانا يحصلان على خلاصات يومية تُبلّغ عن مستويات إنتاج الكهرباء. شهدت مشاريع إعادة بناء نظام الكهرباء في البلاد تعاقب سبعة أشخاص على مسؤولية أعقد الأعمال، وأكثرها كلفة في العراق، وذلك في الفترة الواقعة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وآب/أغسطس ٢٠٠٤، أي ما معدله رئيس ومدير تنفيذي جديد كل شهرين ونصف الشهر. قال مايكل

(١) King, "Power Struggle".

غوتييه، رئيس مكتب الأمم المتحدة للبنى التحتية، وهو المكتب الذي عمل مع الأميركيين في بعض المشاريع الكهربائية: «كان الأمر مخيفاً جداً. لم نتمكن من التعاون قط بسبب التغيّر الدائم للمسؤولين. لم يكن هذا الترتيب فعالاً، بل ترك أثراً مدمراً في الأعمال». لم يعمد أحد إلى حلّ هذه المشكلة. عجز بيل تايلور عن تذكّر أسماء كل كبار المستشارين الذين عمل معهم. جلب كل مستشارٍ رؤية مختلفة معه، وعادة ما يكون هذا المستشار من المسؤولين الأميركيين الذين أخذوا إجازة من أعمالهم في مؤسسات الطاقة الكهربائية [كي يستطيع القيام بمهمته في العراق]. ركّز بعضهم على إنتاج الكهرباء، وركّز بعضهم الآخر على الأمن، أما الباقون فركّزوا على مصادر الوقود. حيّر هذا التغيير المستمر في المسؤوليات الأميركيين والعراقيين، وكبار موظفي الأمم المتحدة. قال غوتييه، وهو المسؤول في الأمم المتحدة، إن كبار المستشارين «كانوا يأتون ويمضون خمسة أسابيع في التعرف إلى المكان، ثم يمضون أربعة أسابيع أخرى في العمل، ثم يمضون ثلاثة أسابيع أخرى في التحضير للعودة إلى الوطن».

حصلت كلٍ من شركات فلور، ومجموعة واشنطن، وبيريني، على عقدٍ تبلغ قيمته نصف مليار دولار، وذلك من أجل متابعة تنفيذ خطة ناش. لم تستطِع أعمال العنف التي انفجرت في شهر نيسان/ أبريل إيقاف مجهود إعادة الإعمار، لكنها أبطأته. جاء موعد ١ حزيران/ يونيو الذي ضُرب لإنهاء الأعمال، لكن العراق كان يُنتج حوالى ٣٠٠ ٤ ميغاوات من الطاقة يومياً، وهو رقم أقل بكثير من الهدف المطلوب، أي ٠٠٠ ٦ ميغاوات.

نشأ العراقيون في ظل حكم استبدادي، ولهذا اعتادوا الدعابة. ولو سمع أكثر العراقيين تهكماً كيف فسرت إدارة بوش فشل جهود التحالف في إعادة الكهرباء إلى وضعها الطبيعي، لكان دُهش أكثر فأكثر. يقدم تقرير وُضع على شكل سؤال وجواب أصدره التحالف على شبكة الإنترنت تلميحات عن عدم رضاه عن قضية إنتاج الكهرباء. جاء أحد الأسئلة على النحو التالي: «يتحدث الناس في بغداد باستمرار عن أن الأمور كانت أفضل تحت حكم صدّام. كيف لك أن تواجه مزاعم كهذه؟» كان جواب التحالف عن هذا السؤال أن انقطاع

الكهرباء كان دلالةً فعلية على تعافي الاقتصاد، وأن ازدياد عدد الشركات والاستهلاك الفردي، قد أديا إلى زيادة الطلب على الكهرباء. فاخر التقرير أيضاً بما يلي: «أقدم صدّام في الأيام التي سبقت التحرير على حرمان مناطق البلاد كافة من الكهرباء كي يحوّل التغذية بالتيار إلى بغداد، أي أنه ترك ما نسبته ٨٠ بالمئة من سكان البلاد يعانون هذه المشكلة، وهم الذين امتلكوا مولدات خاصة بهم، أو أنهم اكتفوا بما تجلبه خطوط الشبكة إليهم من كهرباء. لم يتمكن صدّام من تأمين الكهرباء إلى بغداد لأكثر من فترة تراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٢ ساعة في اليوم. أما اليوم، وبعد التحرير، فإن التغذية بالكهرباء أصبحت موزعة بالتساوي في أنحاء البلاد كافة»[1]. أراد التحالف أن يقول، وإن بكلماتٍ أخرى، إن هدفه الأساسي لم يكن تزويد العراق ما يكفي من الكهرباء، لكن هدفه كان توزيع ساعات تقنين الطاقة بالتساوي.

التقنية غير المناسبة

وصلت نوبة الإنفاق عند سلاح الهندسة إلى ذروتها في خريف العام ٢٠٠٤. نفدت في هذا الوقت الأموال العراقية قبل أن تكتمل عدة مشاريع كهربائية. عمد بيل تايلور، وبناءً على الخطة الجديدة التي وضعتها وزارة االخارجية لإعادة الإعمار، إلى تحويل الأعمال غير المنتهية إلى وزارة الكهرباء العراقية، وذلك على أمل أن يكملها العراقيون. لم يفعل العراقيون شيئاً في المقابل لأن موازنتهم كانت مثقلة بالمتطلبات الأمنية التي تفرضها أعمال التمرد، والإنفاق الحكومي غير الفعال، والنقص في إنتاج النفط، والفساد الذي لا ينتهي. مرّت شهور كثيرة من دون إنجاز أي عمل في محطات الكهرباء المتروكة. تحوّل الأداء الضعيف الذي ميّز نظام الكهرباء إلى رمزٍ لعملية إعادة الإعمار، واستخدم الأميركيون المولجون بإصلاح هذا النظام وضعه ليكون عذراً [لعدم اكتمال بقية المشاريع].

---

(١) Coalition Provisional Authority, "An Historic Review of CPA Accomplishments," June 28, 2003.

أدرك سكوت هتشينز، وهو أحدث مستشار أميركي رفيع المستوى، أن أسرع طريق لتعزيز إنتاج الطاقة يكمن في إكمال المشاريع التي لم تكتمل بعد. أقدم الرجل، وبكل بساطة، على تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار إضافي من أجل إكمال العمل في المشاريع القديمة. ولِد مشروع فونيكس بهذه الطريقة. يوحي هذا الاسم بالولادة المتجددة، لكن الحقيقة هي أن الأميركيين قد عادوا معه إلى الأعمال التي سبق لهم أن تركوها. دفعت الولايات المتحدة أخيراً إلى شركة فلور AMEC ـ، وهي شركة أميركية ـ بريطانية، مبلغ ٩٣ مليون دولار من أجل إتمام العمل، ومن أجل إضافة ٧٠٠ ميغاوات إلى شبكة الكهرباء. أدت شهور من التأخير إلى إغضاب ملايين العراقيين الذين وجدوا أنفسهم يتعرقون في صيفٍ آخر [نتيجة غياب الكهرباء]. قال بيل طومبسون، وهو مسؤول في سلاح الهندسة في الجيش، وسبق له أن عمل في مجهود إعادة مستوى الإنتاج الكهربائي: «بدأنا العمل متأخرين كثيراً».

وضع مشروع فونيكس له: إصلاح أسوأ الخيارات في عملية إعادة البناء برمتها. سبق لسلاح الهندسة أن قرّر الاستمرار في برنامجٍ بدأ العمل به في عهد صدّام حسين، ويهدف إلى تركيب عشرات المولدات الكهربائية التي تستخدم كميات الغاز الطبيعي المتوافرة بكثرة في البلاد، كوقودٍ لها. خصّص الأميركيون العاملون في وزارة الكهرباء [العراقية] مئات ملايين الدولارات من أجل شراء المولّدات التي تستخدم الغاز الطبيعي وقوداً لها، وتركيبها في محطات الكهرباء في مختلف أنحاء العراق. بدا المشروع معقولاً بما يكفي من الناحية النظرية. برزت مع ذلك مشكلة عدم وجود أنابيب نقل الغاز إلى محطات الكهرباء. لم تُظهر وزارة النفط العراقية اهتماماً خاصاً ببناء مثل هذه المحطات. أما المسؤولون النفطيون العراقيون، ومن ورائهم المستشارون العراقيون، فقد ركّزوا على رفع إنتاج البلاد من النفط، وهو الأمر الذي من شأنه تأمين المزيد من العملة الصعبة للبلاد. لم يجرِ مدّ الأنابيب بسبب هذا الوضع، ومن أصل ستة وعشرين محركاً توربينياً يعمل على الغاز الطبيعي التي ركّبت في سبع محطات في العراق، والذي كلّف كل واحد منها مبلغاً يراوح

ما بين عدة ملايين إلى أكثر من ٤٠ مليوناً من الدولارات، لم يعمل فعلاً إلا سبعة محركات.

اضطر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي إلى إجراء تعديلات في هذه المحركات التي تعمل على الغاز الطبيعي، وذلك كي تحرق نوعاً آخر من الوقود. كانت تلك عملية مكلفة جداً أدت إلى تقليص طاقة المحرّك الواحد بالإضافة إلى زيادة كلفة صيانته. استُخدم في بعض الأحيان الوقود الثقيل، وهو نتاج ثانوي في مصافي العراق البدائية، ويؤدي إلى تعطيل المولدات التي تعمل على الغاز الطبيعي. رأيت إحدى هذه التوربينات التي تعمل على الغاز، وقد ركّبت في محطة البايجي في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٤. قيل لي إن هذه التوربينة قد كلّفت ٤٠ مليون دولار، لكن تحتّم استبدالها بعد مرور سنةٍ من الزمن. قال لي دينيس كارنز، وهو الضابط المسؤول في سلاح الهندسة في الجيش، والمسؤول عن قطاع الكهرباء: «أعتقد، من وجهة نظر محايدة، أننا قد خرّبنا هذه الوحدة»، أي بسبب استخدام الوقود غير الملائم. توصّل مكتب المحاسبة الحكومي إلى نتيجة مماثلة في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، وحذّر من أن إنتاج الكهرباء في هذه المحطات المرممة سوف يتقلص بنسبة النصف، هذا في وقتٍ ترتفع أكلاف الصيانة بنسبة ثلاثة أضعاف. إن استخدام المولدات التي تعمل على النفط، وبحسب ما جاء في التقرير: «من شأنه أن يتسبّب في تعطل المعدات، ويتسبب بأضرار من شأنها تقليص حياة عمل الأجهزة».

لم يكن إنتاج الطاقة الأقل هو الناتج الوحيد على الرهان الشديد على الغاز الطبيعي. اضطرت الولايات المتحدة إلى إلغاء مشاريع تشييد محطات الطاقة الأخرى قبل أن تكتمل. وقرّر تايلور أن يغلق مجمّعاً كبيراً للطاقة كانت بكتيل بدأت ببنائه شمال شرق بغداد، وفي مكان يدعى المنصورية. اعتقد مهندسو بكتيل أن هذا المشروع سيكون مشروعاً حيوياً، لكن تايلور اعتبره ضخماً، ومكلفاً جداً، كما أنه سيأخذ وقتاً طويلاً قبل أن يبدأ بالإنتاج. كانت الولايات المتحدة قد دفعت مبلغ ٦٢,٧ مليون دولار لقاء إنجاز التصاميم، وإقامة معسكر الإنشاء، ومولّدين جرى تسليمهما إلى العراقيين من أجل استخدامهما فيما بعد،

وذلك عندما اتخذ القرار في ربيع العام ٢٠٠٥. ربحت بكتيل مبلغ ١٢ مليون دولار، من أصل ذلك المبلغ الذي خصص لمحطة لم تشيّد قط.

بدأت الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٥ بتسليم المحطات المرمّمة إلى العراقيين، وذلك تماشياً مع سياسة [فلسفة] وزارة الخارجية الجديدة، التي تهدف إلى إعطاء العراقيين، وإدارة بوش دفعاً استراتيجياً سياسياً يمهّد للانسحاب. برهن العراقيون عن عجزهم عن القيام بالمهمة بعد تراجع الأميركيين. أدى فشل العراقيين في القيام بأعمال الصيانة بالطريقة الصحيحة إلى شلّ عمل عشرات المحطات الكهربائية، وذلك في غضون أشهرٍ قليلةٍ من تسلّمهم إياها. أبلغني مسؤولو يو أس آيد في ربيع العام ٢٠٠٥، أن جميع مجمّعات الطاقة التسعة عشر التي سلّمت إلى العراقيين لا تعمل بصورةٍ سليمة. قال لي ديك دمفورد، وهو خبيرٌ رفيع المستوى في شؤون الطاقة الكهربائية، إن المولّدات العراقية الغازية والحرارية، تستطيع إنتاج ٨ ٠٠٠ ميغاوات من الطاقة يومياً، وهي الكمية التي تكفي الطلب تقريباً، هذا إذا تم تشغيلها وصيانتها بالطريقة الصحيحة. أخبرني دمفورد، وهو مهندس متقاعد كان يعمل مع سايمنز: «يقلق الجميع كثيراً هنا بشأن التشغيل والصيانة. إننا لا نريد [محطات الكهرباء] أن تتعطل ما إن نغادر البلاد. إننا نهتم جميعاً بكيفية التوصل إلى هذا الهدف».

ركّز برنامج ناش على عمليات الحفر، أكثر مما ركّز على تطوير المهارات التي يحتاج إليها العراقيون من أجل تشغيل وصيانة المعدات المكلفة التي تم تركيبها. دعت العقود الأولى التي أشرف ناش عليها إلى تخصيص فترة ثلاثة أشهر فقط للتدريب على تشغيل المعدات بعد التسليم، وهي مدة بسيطة إذا ما قورنت بما يتلقاه نظراؤهم في الغرب. يُضاف إلى ذلك واقع أن العراقيين كانوا متأخرين أصلاً بعدة عقود [من التدريب]. اضطر أحد المقاولين، الذي كلّف تدريب العراقيين على كيفية تشغيل محطة حديثة، إلى إعطاء من يدربهم دروساً في برامج مايكروسوفت ويندوز. يُذكر أن معظم العراقيين لم يسبق لهم أن استخدموا جهاز الكمبيوتر البتة. قال سبايك ستيفنسون، وكان مدير يو أس آيد

في العراق: «نستطيع القول، من وجهة نظر محايدة، إنهم جيّدون، أي مثل الكوبيين، الذين تمكنوا من إبقاء سيارات الخمسينيات من القرن الماضي في حالة تصلح للعمل، لكننا على وشك أن نعطيهم سيارات بي أم دبليو ذات الأسطوانات الثماني، والمسيّرة بالحاسوب، وهي السيارات التي لم يسبق لهم أن رأوها».

ثبت للمعنيين أن تحسين عملية تدريب العراقيين هو أمر في غاية الصعوبة. أرسلت يو أس آيد في إحدى المرات عشرات العراقيين إلى الخارج، وكان البرنامج جزءاً من مجهود كلّف عدة مئات من ملايين الدولارات، ويهدف إلى تكوين فرق طليعية كي تعود وتعلّم العراقيين الآخرين. تفرّق المهندسون بعد عودتهم في محطات مختلفة في جميع أنحاء العراق، ولم يقدموا سوى قليل من التدريب إلى مواطنيهم. قال دينيس كارنز: «لم ننتفع منهم». يميل الأميركيون إلى إلقاء اللوم على عادات عدم الاكتراث للعمل التي اعتادها العراقيون في عهد صدّام حسين. احتفظ كثير من العراقيين بوظائفهم في عهد صدام حسين بفضل ارتباطاتهم بالنظام، وليس بفضل خبراتهم، ولهذا لم يضطروا إلى القلق من أن يقدم أحد على محاسبتهم. أما قيامهم بالحد الأدنى من واجباتهم فكانوا يقومون به تحت تهديد إنزال العقاب الشديد بهم، وهو قلقٌ تلاشى مع سقوط نظام صدام. واعتاد قدامى الموظفين تسلم رواتبهم سواء أعملوا فعلياً أم لا. قال لي آيدان غولد سميث، وهو مستشار عملَ لدى يو أس آيد كان يساعد على تدريب العراقيين: «يخاف الناس من اتخاذ القرارات، وذلك بدءاً بالقمة، ونزولاً حتى القاعدة».

لم يفكّر الأميركيون، عدا مسألة التدريب، في المبالغ التي سيحتاج إليها العراقيون من أجل صيانة الأنظمة الجديدة. يُحتمل في أنهم اعتقدوا أن عائدات النفط ستتكفل بدفع تكاليف هذه الصيانة. عانى العراقيون على الدوام عجزاً في ميزانياتهم بسبب فشل جهود الأميركيين في إعادة مستويات الإنتاج النفطي إلى سابق عهده. ألقى المسؤولون العراقيون المسؤولية على الولايات المتحدة في عدم توفير المبالغ الكافية للصيانة، كما أن الوزارات العراقية افتقرت إلى

الأموال اللازمة من أجل صيانة المحطات المتداعية القائمة، عدا تشغيل المحطات الجديدة. قال محمود علي أحمد، وهو رئيس مصلحة [نظام] توزيع المياه: «تمثلت مشكلتنا الرئيسية في الموازنة. لم تكن هناك أموال كافية لتلبية احتياجاتنا». قدّر ستيوارت بوين، وهو المفتش العام في المصلحة، أن العراق سوف يحتاج إلى تمويلٍ إضافي بنحو مليار دولار سنوياً من أجل الإبقاء على تشغيل البنى التحتية التي موّلها الأميركيون. تجاهل الكونغرس هذا التحذير، ولم يخصّص أية مبالغ إضافية. امتنعت وزارة الخارجية، على وجه الخصوص، وربما لأسباب تتعلق بسياستها الخاصة وسياسة الدولة، عن طلب مبالغ إضافية خوفاً من أن يتعوّد العراقيون المساعدات الأميركية، وكان لسان حالها يقول إنه إذا أراد العراقيون تخريب محطاتهم الكهربائية فهذا شأنهم. ستقدّم الولايات المتحدة النصح، لكنها لن تتدخل. قال لي بيل تايلورعندما اجتمعت به في يومٍ من أيام الشتاء في القصر الجمهوري [الرئاسي]: «إنه بلادهم، وعليهم أنْ يتحملوا المسؤولية عنها. سنصاب بالإحباط إذا دمّروا منشآتها، لكنها بلادهم». يمثّل هذا نهجاً قاسياً في المحبة. عبّر آندي ويليغالا الذي عمل في السفارة الأميركية في العراق من أجل مساعدة الأميركيين على ممارسة التجارة في البلاد، عن صراحةٍ أكثر عندما علّق على قرار ترك العراقيين يتحملون أكلاف المشاريع الأميركية، وقال: «لا مكاسب من دون آلام».

إنها مشكلتهم

لم تقتصر متاعب التسليم على محطات الكهرباء وحدها. كانت الولايات المتحدة على وشك إتمام مشاريع محطات معالجة المياه، ومحطات الصرف الصحي أيضاً. تقول بكتيل إنه من بين أربعين محطة من هذه المحطات التي يشغّلها العراقيون، لا تعمل أية واحدةٍ منها على النحو المطلوب. أوردت مذكرة داخلية للتحالف أن المحطات المرمّمة «تتدهور بسرعة نحو حالةٍ مقلقة، ويائسة، إلى أن تتعطل». وقدّر أحد المسؤولين الذين شاركوا في عملية إعادة البناء أن «مئات الملايين» [من الدولارات] قد أُهدرت. وتحدث جاك هيوم، وهو أحد

مهندسي بكتيل الذي أشرف على مشاريع المياه، عن تجربته في محطة مياه صرف مياه الكرخ. واعتبرت يو أس آيد أن هذه المحطة، وهي واحدة من ثلاث في بغداد، ذات أولوية قصوى بالنسبة إليها. لم يستطع صدّام إبقاء أية محطة من هذه المحطات الثلاث عاملةً خلال السنوات التي شهدت تطبيق العقوبات على بلاده، ولم تحظَ بغداد بأية محطة لمعالجة مياه الصرف قبل الاجتياح الأميركي. كانت المياه المبتذلة التي يستهلكها الملايين الخمسة من السكان تصبّ مباشرة في نهر دجلة، الذي يشرب منه الفقراء من العراقيين، ويستحمون في مياهه. تدخلت بكتيل في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٣، كما أقدمت على إنفاق مبلغ ٢٠ مليون دولار من أجل إصلاح المحطة. تسلّم العراقيون مفاتيح هذه المحطة في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، لكن المحطة تعطلت عن العمل بسرعة. عاد العراقيون نتيجة لذلك إلى إلقاء مياههم المبتذلة في دجلة مجدداً. قال هيوم: «عندما عدت ثانية لزيارة المحطة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر [من العام ٢٠٠٤]، رأيت محطة مماثلة لتلك التي رأيتها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أي إن المحطة عادت إلى أوضاعها السابقة. كان الأمر محبطاً جداً». أمضت الولايات المتحدة سنةً أخرى في إصلاح المحطة، ثم أعادت تسليمها إلى العراقيين مجدداً. قُتل مدير المحطة بعد ذلك، وما لبثت الكرخ أن عادت ثانية إلى نقطة تجميع المياه المبتذلة قبل قذفها في مياه دجلة[(١)].

كان مارك أوفيات، ذلك الشخص المرح، والودي، والمفرط في الحماسة، واحداً من أوائل الذين أطلقوا التحذيرات. عمل الرجل مدة عامين بصفته كبير مستشاري يو أس آيد في شؤون المياه. جال مارك بين محطات المياه، ومحطات المياه المبتذلة، واعتاد أن يرتدي خلال جولاته هذه درعاً واقيةً من الرصاص، وسترة زرقاء اللون، وينتعل حذاءً ثقيلاً من دون جوارب. كان أوفيات رجلاً ضخم الجثة، وطويلاً، وذا وزنٍ زائد، واعتاد أن يغمر نظراءه

(١) John Ward Anderson and Bassam Sebti, "Billion-Dollar Start Falls Short in Iraq: U.S. Officials Worry About Leaving Baghdad Without Basic Services," *Washington Post*, April 16, 2006, p. A11.

العراقيين الذين كانوا يقبلون عادة على احتضانه. التقيته في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥، عندما كنا متوجهين، برفقة قافلة مسلحة مؤلفة من ثلاث عربات مدرعة رباعية الدفع، إلى مدينة كركوك الواقعة في شمال العراق، وذلك من أجل تدشين محطة مياه جديدة. أقنعته جولاته التي قام بها في أنحاء العراق بأنّ العراقيين لا يمتلكون الخبرة، ولا حتى الأموال الضرورية لإدارة هذه المحطات. طلب مارك من رؤسائه في واشنطن مبلغاً إضافياً بقيمة ٢٥ مليون دولار من أجل تدريب طاقم من الخبراء العراقيين الذين يشغّلون المحطات. كان برنامجاً متواضعاً، ومع ذلك لم يجد من يصغي إليه. قال أوفيات إن عملية إعادة الإعمار «لم تكن مجرد عملية هدرٍ للأموال طالما تعلمت الأطراف المعنية درساً مكلفاً».

كانت المشاكل واضحة للعيان في محطة المياه، وهي مجمّع يتألف من طبقةٍ واحدة يحيط به سياج دائري من الأسلاك الشائكة، وقطعان من الماعز. أنفقت يو أس آيد مبلغ ٤,١ ملايين دولار في سبيل ترميم المحطة المتداعية، التي كانت تعمل دون مستوى طاقتها الإنتاجية بسبب سنينٍ طويلةٍ من الإهمال. وجد أوفيات ورفقاؤه من مهندسي بكتيل، في أثناء جولتهم الأخيرة هناك سيراً على الأقدام في يوم قارسٍ من أيام شباط/فبراير، عدداً لا حصر له من المشاكل. لم يضف المشغّلون العراقيون مادة الكلور إلى إحدى مراحل عملية المعالجة، وذلك من أجل زيادة الفاعلية. لم يضع هؤلاء أيضاً مادةً مانعة للتجمد في مولّدين احتياطيين، على الرغم من أن الطقس كان مثلجاً. وجد المهندسون غرفةً في الطبقة السفلية مغطاة بطبقة من الأوساخ بسبب عدم قيام العراقيين بتنظيفها بعد أن غمرتها مياه موحلة. رأى المهندسون أيضاً كتلة من الأسلاك المحترقة في مكان آخر من المحطة، التي اشتعلت، على ما يبدو، بنتيجة حريق صغير نشب في المكان. لم يضع أي عامل النظارات الواقية على الرغم من أن بكتيل سلّمتهم عدة صناديق منها. أدت عملية الترميم إلى استعادة طاقة المحطة إلى مستوى ٩٥ مليون غالون من المياه يومياً، لكن عبد القادر محمود أمين لم يكن واثقاً بقدرة المحطة على الاستمرار في إنتاج هذه الكمية.

اجتمع أوفيات وأمين في نهاية هذه الجولة في مكتب صغير يقع في مركز عمليات [تشغيل المحطة]. أعلن أوفيات رسمياً، وإن يكن في احتفالٍ لم يحضّر له مسبقاً، تسليم المحطة إلى العراقيين. تصافح أوفيات وأمين الذي شكر لأميركا مساهمتها في ترميم المحطة، بينما انهمك أحد نواب أمين في التقاط الصور التذكارية. ركب أوفيات ومرافقوه الأمنيون في سيارة رياضية مضادة للرصاص. ابتعدت السيارة بأوفيات وحراسه الأمنيين عن المحطة للمرة الأخيرة، وقال: «لقد قبِلوا، واعترفوا، بأنهم يتحملون المسؤولية الكاملة. إنها الآن مشكلتهم».

الفوضى المدهشة

لم يكن هناك من حلٍ سهلٍ لمشاكل تأمين الإنارة للعراق. ألقى الأميركيون باللائمة على الحالة الأمنية أكثر من أي شيء آخر. أما شركات أخرى مثل بكتيل، وسايمنز، وجنرال إلكتريك، فقد أوقفت أعمالها عدة أسابيع رداً على أعمال العنف التي استهدفت التقنيين العاملين معها. واعتاد الثوار تفجير القوافل من أجل إعاقة عملية تسليم الوقود إلى محطات الكهرباء. استُهدف العمال العراقيون بدورهم بسبب تعاونهم مع جهود إعادة البناء. أطاح المتمردون أيضاً أعمدة نقل التوتر العالي، فسقطت مثل أحجار دومينو: أحصت فرق تقييم الأضرار الأميركية، التي وصلت إلى العراق بعد وقتٍ قصير من الاجتياح، تفجير نحو ثلاثين برجاً. ارتفع العدد بحلول شهر أيلول/سبتمبر إلى **٦٢٣** من أصل **٢ ٥٥٤** برجاً، أي ما نسبته ربع الأعمدة المنتشرة في البلاد[١]. قال مايك موسيلي، وهو مدير متقاعد في مصلحة وادي تينيسي، وعمِل بصفته كبير المستشارين الأمنيين في شؤون الكهرباء عند العراقيين: «إننا لا نحرز التقدم بالنسبة التي نريدها بسبب الحالة الأمنية. إننا نتقدم، لكن ليس وسط بحرٍ من المياه. إننا وسط بحرٍ من الشوائب في يومٍ شتائي بارد».

(١) Streitfeld, "Starved for Power in Baghdad".

يمكن إلقاء بعض اللوم على أعمال النهب التي حدثت بعد الحرب مباشرة. جال رودني بينت، وهو مدير موازنة التحالف، في أحد الأيام على مجمّع يقع شمال بغداد، سبق أن تعرضت لوحات التحكّم فيه للتحطيم. بدا أن الناهبين استهدفوا سرقة المصابيح الكهربائية الموجودة في داخل هذه اللوحات. قال بينت: «كسب اللصوص بضعة دولارات، لكنهم تسببوا بأضرار لا حدّ لها». أما طوم ويلوك، وهو مدير البنى التحتية في يو أس آيد، فقال إن عصابات منظمة هي التي نظمت العملية بغية الحصول على المعادن وبيعها في سوق الخردة. أضاف ويلوك قائلاً: «بدا الأمر مثل باك ـ مان، لأنهم بدأوا بإحدى جهات خطوط النقل، ثم أكملوا عملهم في الطريق، ونسفوا الأبراج، ثم أخذوا المعادن الثمينة، وقاموا بتذويبها قبل أن يبيعوها في إيران والكويت». كانت الأسلاك المعدنية، التي سُرقت من خطوط الكهرباء العراقية وبيعت، من الكثرة بحيث إنها سببت انخفاضاً كبيراً في أسعار معادن الخردة في كل مناطق الشرق الأوسط. أُنفقت أموال كثيرة في إعادة كهرباء العراق إلى سابق عهدها، ليس في شراء تجهيزات جديدة فحسب، ولكن لتعويض ما سرقه العراقيون أنفسهم. قدّر ويلوك أن النهب [الذي تعرضت له محطات الطاقة وخطوط النقل] قد رفع أكلاف إعادة الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف[1]. وصف كليفورد جي. مام، وهو مدير تنفيذي في بكتيل كان قد أشرف على أعمال إعادة البناء التي تنفذها الشركة بالقول: «إنها أكثر أنواع الفوضى إثارة للدهشة».

يُحتمل أن أكثر ما أثار حيرة الأميركيين كان غياب أهم مبدأ من مبادئ الرأسمالية: تسعير السلع بحسب قانون العرض والطلب. فُتحت حدود العراق فتدفقت الأجهزة الإلكترونية على العراق من إيران، والأردن، وسواهما من البلدان. وأدت الزيادات على الرواتب، التي فرضها بريمر لجميع الأشخاص العاملين في الوظائف الحكومية، إلى اتجاه المستهلكين من أبناء الطبقتين العليا

---

(١) Tom Wheelock, interviewed by W. Haven North, United States Institute of Peace, September 8, 2004.

والوسطى إلى فورة في الشراء، وذلك عقب الاجتياح مباشرة. تحولت ضاحية الكرادة الراقية في بغداد إلى سوق مفتوحة لعرض البضائع بأسعار مقبولة. اشتملت هذه السلع على الغسالات، وأجهزة التجفيف، ومكيفات الهواء، وأجهزة التلفزيون، وأجهزة الراديو، والبرادات. احتلّت معظم هذه السلع الكورية والصينية الصنع أرصفة الشوارع، حتى إنها وُضعت بعضها فوق بعض لتصل إلى ارتفاع يفوق علوّ المتاجر في بعض الأحيان. أدى الانتشار الواسع لهذه السلع، التي أطلق عليها اسم السلع البيضاء، إلى زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء، ولم يكن هناك من وسيلة للحد من هذا الطلب. كانت الكهرباء مجانية في العراق: لم تضع الولايات المتحدة، ولا العراقيون، أي رسمٍ على الكهرباء في المنازل أو الشركات [والمتاجر]. لم يجد العراقيون، لهذا السبب، أي حافزٍ يدفعهم لإطفاء الأنوار، أو إيقاف مكيّفات الهواء، أو أية أجهزة أخرى. بدأ الطلب على الكهرباء يتصاعد بطريقة جنونية، ولم يستطع الإنتاج تلبية الطلب الكامل عليها.

كان باستطاعة الولايات المتحدة خلال السنة الأولى من الاحتلال أن تضع قيوداً صارمة، وأن تضبط الأسعار، لكنها لم تفعل ذلك. أدرك بريمر، والمسؤولون الآخرون في عملية إعادة الإعمار، أن الاستمرار في تقديم المساعدات التي كانت تقدّم في عهد صدّام حسين في مجالات الكهرباء، والمواد الغذائية، والنفط، تقيّد الاقتصاد، لكنهم خشوا من أن تؤدي أية زيادة في الأسعار إلى زعزعة الاستقرار في البلاد. وصف أحد كبار المستشارين الأميركيين الفشل في مواجهة هذه القضية بأنه «أحد أكبر الأخطاء» التي ارتكبها الاحتلال[١]. حاولت الولايات المتحدة، والبنك الدولي، إقناع العراقيين بالبدء بفرض أسعار السوق، لكن هذا المسعى لم يلقَ نجاحاً، وذلك بحجة عدم زعزعة الاستقرار، مجدداً.

---

(١) Anne Ellen Henderson, "The Coalition Provisional Authority's Experience with Economic Reconstruction in Iraq," United States Institute of Peace, p. 12.

إن الهوة المتزايدة ما بين العرض والطلب جعلت العراقيين يعتقدون أن إنتاج الكهرباء [العرض] يتناقص بالفعل. تمكّن صدّام [في أيام حكمه] من تلبية ٦٥ بالمئة من الطلب على الكهرباء، لكن حتى ولو تمكّنت الولايات المتحدة من إيصال الإنتاج إلى ما كان عليه أيام صدّام، وهو الأمر الذي لم تستطِع إنجازه، لكانت عجزت عن تلبية نصف الطلب [الجديد] على الكهرباء. أدى ذلك من الناحية العملية إلى أن يحصل العراقيون، الذين كانوا يحصلون على ست ساعات من الكهرباء في الأيام الأولى من الاحتلال، إلى الاكتفاء بخمس ساعات، ثم أربع، إلى أن وصل عدد ساعات التغذية إلى ثلاث يومياً. تحيّر الأميركيون أنفسهم بعدم قدرتهم على إنارة البلاد. واستسلموا إلى نوعٍ من الجبرية مع استمرار عملية إعادة الإعمار في التعثر، ومع سير العراق الحثيث نحو حافة التفكك. قال ديك دمفورد، وهو الذي لربما خدم أطول مدة من بين المهندسين، والخبراء، الأميركيين من الذين جهدوا من أجل إعادة التيار الكهربائي إلى البلاد: «يريد الجميع الحصول على إجاباتٍ سهلة، لكن تلك الإجابات لم تكن متوافرة. فعلنا كل ما بوسعنا، وكذلك الباقون».

لم تكن هذه الكلمات مقنعة بالنسبة إلى العراقيين، فالشوارع المظلمة، ومكيفات الهواء المتوقفة عن العمل، كانت كلها تمثل مضايقات بالنسبة إليهم. أدى انقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، والعيادات الطبية، إلى وقوع نتائج كارثية. كثرت حوادث وفيات الأطفال، بسبب انقطاع الكهرباء التي منعت الأطباء من تشغيل الأجهزة الحاضنة، ووفاة الآباء على طاولات الجراحة بسبب انقطاع الأنوار، وهي الأمور التي أدت إلى أن يصبح التعاطف مع الأميركيين مسألة مزحة.

أكمل الأميركيون في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٥ آخر مهمة إصلاح رئيسية لهم في محطةٍ كهربائية عراقية. بدت محطة توليد الكهرباء في خور زبير مجرد كومةٍ من المعدن الرمادي اللون، وقد ارتفعت مثل جزيرة في الصحراء الممتدة خارج البصرة الواقعة جنوب العراق. بدت كذلك مثل سرابٍ ضمن أميالٍ من المساحات التي لا تحوي إلا الرمال والطريق السريع. أمضى

كريس فرابو، ذلك الشاب الصريح والقوي، والمسؤول في سلاح الهندسة في الجيش، وقد اعتاد مشاريع الجرف التي تقوم بها شركة إنترستايت ووترواي على الساحل الشرقي [من الولايات المتحدة]، أمضى شهوراً في الإشراف على مقاولٍ أميركي ومئات العراقيين الذين ركّبوا مولّدين عملاقين، بالإضافة إلى تمديد الأنابيب. كانت خور زبير واحدة من عدد قليل من المولّدات التي تعمل على الغاز الطبيعي، والتي استخدمت هذا الغاز. توقّع الأميركيون أن تتمكن خور زبير، التي تبلغ طاقتها ٥٠٠ ميغاوات، من تعزيز إنتاج العراق الإجمالي من الطاقة بحيث يصل إلى رقمٍ ثابت يبلغ ٥٠٠ ٥ ميغاوات.

سلّم الأميركيون المحطة إلى العراق بعد احتفالٍ بسيط بالمناسبة، لكن بدلاً من أن يرتفع إنتاج البلاد من الكهرباء، انخفض إلى ٧٠٠ ٣ ميغاوات. كان هذا الرقم أقل من إنتاج العراق من الكهرباء في فترة ما قبل الحرب، وأقل من الهدف الذي وضعته الولايات المتحدة، أي ٠٠٠ ٦ ميغاوات، كما أن هذا الرقم لا يكفي أبداً لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في البلاد. استمر الثوار في إطاحة أعمدة نقل الطاقة الكهربائية، في حين تابع الطلب على الكهرباء خطّه التصاعدي، كما أصبح انقطاع التيار الكهربائي أمراً ثابتاً. بدا أن العراق لا يستطيع الحصول على كمية أكبر من الطاقة التي استطاع الحصول عليها.

جال فاربو على الموقع قبل أشهر قليلة من تسليمه إلى [العراقيين]. نظر الرجل إلى أعلى أحد المولدات وربّت جانبه، ثم قال: «كلّفتَ كثيراً من الجهد، وكثيراً من المال أيضاً».

١٤

ثمن الحرب

وصل العقيد تيد ويستهوزينغ من وست بوينت إلى مركز عمله في العراق، وانخرط فور وصوله في قيادة نوعٍ جديدٍ من الجيوش: المقاولين الأمنيين المستقلين الذين كانوا بمثابة جنود المشاة في عملية إعادة الإعمار. كُلّف وستهوسنغ الإشراف في بغداد على العمل الذي اعتبرته أوساط البنتاغون أهم مهمة في العراق: تدريب القوات العراقية على تسلّم المهمات الأمنية من القوات الأميركية. كانت مهمته تحديداً هي الإشراف على شركةٍ أمنية خاصة تدعى USIS، وتتخذ من فرجينيا مركزاً لها. بلغت قيمة عقود هذه الشركة ٧٩ مليون دولار من أجل تدريب فِرَقٍ من الشرطة العراقية على تنفيذ عمليات خاصة. مُنح ويستهوزينغ، وشركة USIS، فترة ستة أشهرٍ من أجل تدريب نخبة النخبة، أي وحدة الطوارئ العراقية. صمّمت هذه الوحدات من أجل توفير الحماية لكبار الشخصيات العراقية، وكي تتحرك مثل فريق سوات في حالات الخطف وطلب الفدية. تشكّلت ثلاث فرق تضم كل واحدة منها ستين رجلاً. لم يسبق لويستهوزينغ أن كانت لديه أية خبرة معينة في الإشراف على المقاولين، أو في تحركات لرجال الشرطة، لكنه اندفع في عمله بكل حماسة واندفاع.

اعتبر وستهوسنغ أن العراق ما هو إلا فرصة أخرى لمعرفة الذات، وللبحث الفلسفي الذي يقدّره فوق كل شيء. وأورد في أطروحته التي أعدّها لنيل شهادة دكتوراه فلسفة، أن الفيلسوف لوفيغ ويتغنشتاين رفض أن يناقش موضوع الأخلاق: «إن الكتابة عن الأخلاق والأديان، أو التحدث عنهما، يستدعي اختراق حدود اللغة». لم يكترث ويستهوزينغ لهذا التحديد، لأن أطروحته لم

تهتم بالحدود اللغوية بقدر ما اهتمت بمحاولته هو فهم ذاته. بحث الرجل في أعمال الآخرين البطولية عن الأمور التي طلبها هو من نفسه. كتب ذات مرة: «يأتي الشرف، مثل الحب [المحبة]، بصيغ حقيقية ومزيّفة على السواء. سوف أبيّن للمحارب أيضاً أن الصيَغ المزيّفة لها سحرها الخاص أيضاً»(١).

أقام ويستهوزينغ علاقات ودية مع المقاولين في بداية تسلمه عمله، كما أقام علاقاتٍ وثيقة مع المجنّدين العراقيين الجدد، فتمرّن معهم بشكلٍ يومي، وحتى إنه رافقهم في الغارات التي كانوا يشنّونها. أبلغ أسرته وأصدقاءه في رسائله أن العراق هو أرض «مغامرة كبيرة». اشتكى إليه أحد الجنود ذات مرة من أنّه لم يقبض راتبه، فما كان منه إلا أن استقل واحدة من ثلاث عربات هامفي، وحملَ سلاحه، واصطحب جنوداً مزودين بالرشاشات، وبالقنابل المضيئة، ثم قاد الموكب متوجهاً نحو وزارة الداخلية من أجل ضمان إعطاء الرجل شيكاً براتبه على الفور. روى ويستهوزينغ لأصدقائه في البلاد كيف أن مرافقيه الأمنيين قد نجوا ذات مرة من سيارة مفخخة أدّى انفجارها إلى قتل شخصين غربيين وعراقي واحد، وذلك على الطريق المؤدي إلى مطار بغداد. نشرت صحيفة ستارز آند سترايبس، وهي الصحيفة العسكرية، مقالاً عن وحدة ويستهوزينغ الجديدة. تمكّن أحد الجنود الذين تدربوا على يديه من القبض على شخصين «مهمّين» يشتبه بأنهما هاجما قوات التحالف، كما قبض على رجل ثالث متهم بقتل أحد رجال الشرطة. كتب أحد أفراد وحدة الطوارئ العراقية في تلكَ الصحيفة: «حصلنا على مستوى عالٍ من التدريب من مدربين ممتازين، ونحن نتطور يوماً بعد يوم، ونقوم ببناء قدراتنا خطوةً خطوة. إننا مثل أسد العراق بشجاعتنا الفائقة»(٢).

أظهرت إحدى الصور التي نشرت مع المقال أربعة وعشرين رجلاً يعتمرون

---

(١) Westhusing, "The Competitive and Cooperative *Aretai*," pp. 286-87.

(٢) Sandra Jontz, "Elite Iraqi Police Put Training to Use on Streets," *Stars and Stripes*, April 14, 2005.

خوذاً سوداء اللون، ويرتدون أزياء مموهة، ويحملون رشاشات AK-47. ظهر ويستهوزينغ إلى جانب الصورة وهو ينظر إلى البعيد، بينما برز لسانه قليلاً من بين شفتيه، وبدا وكأنه غارق في أفكاره. أبلغ أحد أصدقائه في رسالة بعثها إليه بواسطة البريد الإلكتروني أن تلك الوحدة «تبلي بلاءً حسناً ضد الأشرار». أبلغ صديقاً آخر أن عمله يتطلب منه أن يطبّق كل شيء تعلّمه في الماضي. وكتب أيضاً: «إذا لم تكن ذا شخصية قوية، وتعرف الصواب من الخطأ، فإنك سوف تغادر هذا المكان وهو مدمر من حيث احترام الأشخاص، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إصابة أشخاص قيّمين بالأذى». تأثر الجنرال بيترايوس، وهو المسؤول الأعلى عن بعثة التدريب، كثيراً بالقدرات التي أظهرها ويستهوزينغ إلى درجة دفعته إلى ترقيته إلى رتبة عقيد، وهو إجراء استثنائي، أي أن يُمنح ضابطٌ ما رتبةً أعلى من دون انتظار وقت الترقيات العادية. أثنى بيترايوس على العمل الذي قام به ويستهوزينغ في رسالةٍ بعث بها إليه بواسطة البريد الإلكتروني في شهر آذار/مارس. وكتب بيترايوس في رسالته هذه: «لقد تجاوزتَ فعلاً أقصى توقعاتنا بالنسبة إليك». ردّ ويستهوزينغ بالقول: «شكراً جزيلاً يا سيدي، لكننا نستطيع القيام بالمزيد، وسنفعل ذلك»[(١)].

شعر ويستهوزينغ بالإحباط المتزايد في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٥، ومال مزاجه نحو التشاؤم، وذلك بسبب بطء وتيرة التقدم [االذي تحرزه أميركا] في العراق. أقلقه كثيراً ميل العراقيين إلى الحضور متأخرين إلى مراكزهم. قلق

(١) قيادة التحقيقات الجرمية في الجيش الأميركي، التقرير الذي صدر بنتائج التحقيقات، -05# CID259-36276-5P2. استقيتُ معظم المعلومات الواردة في هذا الفصل، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني التي بعثها ويستهوزينغ، والتعليقات الصادرة عن أصدقائه وزملائه، من ثلاثة تقارير أعدها الجيش الأميركي والتي هي بحوزة المؤلف: تقرير قيادة التحقيقات الجرمية في الجيش الأميركي، والتقرير النهائي للتحقيقات رقم 5-CID259-36276-# الذي يحمل تاريخ ٢٧ آب/أغسطس، ٢٠٠٥، بالإضافة إلى وثائق المفتش العام للجيش الأميركي، تقرير نتائج التحقيقات (القضية 030-05)، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، بالإضافة إلى قيادة القوات المشتركة ـ العراق، ورسالة إلى مكتب التحقيقات الأميركي، التقرير الذي صدر عن التحقيقات رقم -05-CID259-36276-5P2#.

أيضاً بسبب التأخر في عمليات التدريب، والأعتدة المفقودة مثل الخوذ والأسلحة. كتب إلى والده ذات مرة يبلغه أن «الأمور لا تسير على ما يرام». وصل الأمر به إلى حد التهديد بالاستقالة في إحدى المرات، حتى إنه أبلغ النقيب الموجود في مكتبه: «ينبغي أن أغرز سيفي بيدي. لقد فشلت»[1]. اشتكى ثانية إلى ضابطٍ مسؤول آخر، لكن جوابه كاد يطرح عنه هذا الشعور بالتشاؤم. ردّ ويستهوزينغ بقولٍ مختصر، ثم كتب يقول: «سأواجه. إما سأموت، [أو يُعاد تعييني]، وإما سأُطرد، ولن أجعل هؤلاء يفرحون بإعفائي» لم يستمر هذا الشعور طويلاً.

بدأ المقاولون العاملون معه في بعثة تدريب رجال الشرطة بإزعاجه أيضاً. حدث قبل وقتٍ قليل تغيير في عقد العمل أجبر USIS على عصر نفقاتها. اصطدم ويستهوزينغ مع مسؤولي USIS حول القضايا المالية. لم يستطِع الرجل أن يفهم لماذا تحرص الشركة على تحقيق الأرباح، ولا تكترث كثيراً لإنجاز المهمة.

تلقى ويستهوزينغ رسالةً غير موقّعة من أربع صفحات تضمنت اتهاماتٍ مفصلة حول عدة أخطاء، وخروق لحقوق الإنسان أقدمت عليها USIS. بدا أن كاتب الرسالة هو موظفٌ سابق لدى هذه الشركة. سمى كاتب الرسالة مسؤولي الشركة بالاسم، كما أنه أورد تفصيلات حول العقد الذي تمتلكه الشركة، بالإضافة إلى أنه وصف بدقة عدة عمليات أقدمت عليها USIS. اتهم كاتب الرسالة الشركة بأنها قلّصت عمداً عدد المدربين الذين نصّ العقد عليهم، وذلك لأنها تريد أن تزيد من أرباحها. أما الأخطر من ذلك فهو أن الكاتب أورد بالتفصيل حادثين زعم أن مقاولي USIS قد شهدوهما، أو أنهم شاركوا في قتل عراقيين فيهما. أوردت الرسالة معلوماتٍ عن مقاول من USIS، أقدم على مرافقة متدربين من الشرطة خلال غارة قاموا بها في الفلوجة، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٤. فاخر ذلك المقاول بعدد المتمردين الذين قتلهم.

---

(١) U.S. Army Criminal Investigation Command, Report of Investigation, #05-CID259-36276-5P2, p. 46.

تحدثت الرسالة عن حادثة ثانيةٍ شاهد فيها موظف كان يعمل لدى USIS متدرباً من الشرطة العراقية وهو يقتل مدنيين عراقيين أبرياء، لكن المسؤولين الكبار في الشركة طمسوا الحادثة. أضاف الكاتب إن مديراً في USIS لم يرغب في تقديم تقرير عنها لأنه اعتقد أنها سوف تشكل خطراً على عقد الشركة»[1].

أبلغ ويستهوزينغ رؤساءه على الفور بهذه الاتهامات، لكنه قال إنه يشك في صحتها. يُضاف إلى ذلك أن المسؤولين الأميركيين لم يكتشفوا أية خروق في قضية ما إذا كانت USIS ملتزمة شروط عقدها تحديداً. لم تُبحث الاتهامات الأكثر خطورة بشكلٍ معمّق. لم يكن من المؤكد أيضاً أن يقدم المسؤولون الأميركيون على إجراء تحقيق، حتى ولو كانت الاتهامات صحيحة، لأن هذه الأفعال ارتُكبت في العراق، وليس في الولايات المتحدة الأميركية. أبلغني أحد المسؤولين الأميركيين: «ثارت تساؤلات حقيقية حول قضية الجهة التي تمتلك صلاحية إجراء تحقيق».

هزّت هذه الرسالة ويستهوزينغ، لأن كاتبها أورد أنه كان على علاقةٍ وثيقة بإدارة USIS، وأن مدراء الشركة يستغلونه لأنه لا يتقن التدريب، ولا قواعد التعاقد. أضافت هذه الرسالة: «إن الفكرة الأساسية هي كسب أكبر قدرٍ ممكن من المال، والقيام بأقل قدرٍ ممكن من العمل». وادّعت الرسالة أيضاً أن USIS كانت تزيد من أرباحها أمام عينيّ ويستهوزينغ».

بعث ويستهوزينغ برسالةٍ إلى أسرته في ١٨ أيار/مايو أبلغهم فيها: «إنه مأزق... لا أعرف كيف سأتصرف». استشار الرجل محامياً عسكرياً، وقال له فيما بعد إنه لا يعلم شخصياً مدى صحة هذه الاتهامات. بدا ويستهوزينغ قلقاً في ذلك الوقت. أبلغني أحد المسؤولين الأميركيين: «شعرنا جميعاً بضغطٍ كبير نتيجة هذه القضية. كانت قضية ضخمة وصعبة جداً. لم يكن معنا أناس كثيرون كي نتصرف كما نريد. إن الأخلاق هي الشيء الأساسي هنا. إن مجرد إيحاء

---

(١) Author copy.

شخصٍ ما بأنه فعل شيئاً غير لائق، هو أمر يفسّر سبب ظهوره في حالة القلق الشديد».

بدأ ويستهوزينغ في هذا الوقت بالتشكّي إلى زملائه في شأن «انزعاجه من المقاولين» الذين قال عنهم «تعطيهم الحكومة مبالغ كبيرة»، وذلك بحسب ما قاله أحد النقباء. أبلغ أحد مسؤولي سلاح الهندسة المحققين: «لم تكن الاجتماعات [مع المقاولين] سهلةً قط، بل كانت مثيرةً للجدل على الدوام. كانت العقود مثار خلاف وتُناقش على الدوام. وقال أحد المسؤولين عن العقود الذين عملوا مع ويستهوزينغ إنه: «كان قلقاً في شأن إعطاء المقاولين رواتب أكبر مما يستحقونه». كانت أحاديث ويستهوزينغ مع عائلته في شأن المقاولين أكثر صراحة، وأكثر تشاؤماً، إلى درجة أنه اعتقد في بعض المراحل أن حياته قد تكون في خطر. اتصل الرجل بزوجته ما إن تسلّم الرسالة، وأبلغها بأنه سيستقيل. قالت زوجته ميشيل: «قال لي بأنه لا يستطيع أن يكون جزءاً [من اللعبة] بعد الآن، لأن المقاولين فاسدون، كما أن العراقيين ليسوا أهلاً للثقة. قال أيضاً إنه فَقَدَ السيطرة على الوضع. ولاحظ أن معاملة العراقيين للمتمردين كانت تبعث على الحزن، وأنه لا يستطيع التأثير فيهم». أما تيري، والدة ويستهوزينغ، فقالت إنه اتصلّ بها كي يخبرها بأنه يمرّ بصعوبات مع المقاولين بسبب عدم قيامهم بالشي الصائب.

تشويه السمعة

بدأ زملاء ويستهوزينغ يقلقون بشأن صحته بحلول شهر أيلول/سبتمبر. خسر الرجل قدراً كبيراً من وزنه إذ اضطر إلى المداومة على رفع سرواله باستمرار كي لا يسقط إلى الأرض. بدا الرجل نحيلاً ومتعباً، وكان لا ينام إلا ما بين أربع إلى خمس ساعات في الليلة الواحدة. توقف ويستهوزينغ عن الذهاب إلى النادي الرياضي، وبدأ في مضغ أوراق التبغ. تغيّر سلوك الرجل أيضاً، وعلى الرغم من أنه لم يكن رجلاً منعزلاً في البداية، لكنه بدا أكثر انكماشاً على نفسه. توقف عن المشاركة في النشاطات الاجتماعية مثل ليلة مشاهدة الأفلام

السينمائية. راح يكرر كلماته، ويتململ في مكتبه، يحدّق إلى الفضاء ساعاتٍ طويلةٍ أحياناً.

شعرت أسرة ويستهوزينغ بالقلق أيضاً. تحدّث عن شعوره بالوحدة، وبالفراغ. بعث الرجل إلى أسرته برسائل قصيرة، وغامضة، عن طريق البريد الإلكتروني. كتب في واحدةٍ منها: «لم أكن أظن أن الليلة الماضية ستمضي على خير». رفض ويستهوزينغ التماسات أسرته في تقديم تفاصيل أكثر، لكنه قال إنه سيُفصح عن المزيد فور عودته إلى الوطن. كتب رسالة في إحدى المرات إلى شقيقه تيم قال له فيها: «ليس هناك من شيء سهلٍ في العراق، لا شيء، وهناك أهمية في كل شيء. أضِف إلى ذلك الفساد، والشر. يصعب على المرء أن يتحمّل، لكنني صامد». ردّت العائلة برسائل عن طريق البريد الإلكتروني تعبّر فيها عن محبتها ودعمها له. وأرسلت إليه زوجته بعض اللحم المجفف، وجهازاً لتشغيل الأسطوانات المدمجة، وكتاباً لأرسطو. وتحدثت عن محادثةٍ هاتفية مع زوجها بعثت الرعب فيها. قالت الزوجة: «شعرت بشيء ما في صوته. كان هناك شيء من الخوف. كان يكره الليل، وكونه وحيداً». قال أحد زملائه إنه بدا متلهفاً بشكلٍ متزايد كي يغادر العراق. وكتب أحد زملائه: «أظهر تيد رغبةً يائسة في العودة إلى الوطن في أسرع وقتٍ ممكن».

ترك ويستهوزينغ مكتبه الذي يقع في المنطقة الخضراء التي يسيطر عليها الأميركيون في ٤ حزيران/يونيو، وذلك كي يحضر عرضاً لرجال الشرطة العراقية يُظهر مدى جهوزيتهم. أقيم العرض في معسكر دبلن، وهو المقر الذي تتخذه شركة USIS في مطار بغداد. ألقى ويستهوزينغ كلمةً أثارت إعجاب الجنرال بيترايوس، بالإضافة إلى أحد الباحثين الزائرين. كان من المقرر أن يعقد الرجل في اليوم التالي اجتماعات مع مدراء في USIS ومقاولين آخرين، ولهذا قرّر أن ينام في معسكر USIS. شاهد أحد مساعدي USIS، ويستهوزينغ في أحد المكاتب تلك الليلة وهو يتناول مسدسه من عيار ٩ ملم ويعبث به قليلاً، مكرّراً حركة سحبه للمسدس، وتجهيزه للإطلاق. رآه المساعد وهو يحدّق إلى الفضاء، ويجول في المكتب، كما أخذ يحكّ ساقيه ويمسدهما، وراح يتمتم بكلمات لنفسه.

بدا ويستهوزينغ مضطرباً في أثناء الاجتماع الذي عُقد في اليوم التالي، والذي خصّص لمناقشة التأخير في أعمال البناء. أعرب الرجل عن انزعاجه الشديد من إجراءات تدقيقٍ مشددة بالنسبة إلى الذين يريدون التطوع في قوات الشرطة. بدا قلقاً أيضاً من النقص في التمويل. وقال أحد مسؤولي سلاح الهندسة في الجيش، وقد حضر الاجتماع إنه هاجم المقاولين الحاضرين. أخذ بالصراخ وهو يقول: «هل يستطيع أحدكم أن يقول لي لماذا لا تقومون بالمهمة؟» أضاف المسؤول: «سئم من المقاولين الذين لا همّ لهم سوى جمع المال. ختم ويستهوزينغ بالقول إنه لم يأتِ إلى العراق لهذه الغاية. انتهى الاجتماع قبل وقتٍ قصيرٍ من موعد الغداء.

توجّه أحد مدراء USIS عند الساعة الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم كي يبحث عن ويستهوزينغ، الذي كان من المفترض أن يعود إلى المنطقة الخضراء في هذا الوقت. لم يسمع المدير جواباً بعد أن طرق باب حجرته، فعاد إلى نقطة التجمّع كي ينتظر أكثر. عاد المدير بعد مرور خمس عشرة دقيقة إلى حجرة ويستهوزينغ، لكنه اصطحب معه هذه المرة موظفاً آخر يعمل لدى USIS . تطلع الموظف الآخر من خلال نافذة فرأى ويستهوزينغ مستلقياً على الأرض وسط بركة من الدماء. اندفع المدير إلى داخل الحجرة، وحاول إنعاش ويستهوزينغ. أبلغ المدير المحققين فيما بعد أنه رفع المسدس الذي كان قرب قدَمَي ويستهوزينغ، ثم وضعه على السرير. قال المدير في محاولةٍ منه شرح سبب إمساكه بالمسدس في مسرح الجريمة: «أدركت أن الناس ستتجمع بعد قليل. لا أريد أن يُقال أن السلاح قد انطلق هكذا بعد أن أمضى الرجل ثلاثين عاماً في الخدمة العسكرية، وفي التدريب على تطبيق القوانين».

أجرى المحققون تحقيقاً استمر مدة ثلاثة أشهر، وأعلنوا بعده أن وفاة ويستهوزينغ كانت انتحاراً. أثبت أحد الاختبارات وجود بقايا من البارود على يديه. وحمل غلاف رصاصة عُثر عليه في الغرفة علاماتٍ تدل على أن الرصاصة قد أطلقت من مسدسه العسكري.

وجدوا أيضاً رسالةً منه.

وجدها المحققون على سريره، واشتملت على أربع صفحات. كانت كلمات الرسالة غير منتظمة، وملأى بالاختصارات، وبالكلمات التي وضعَ خطاً تحتها. تطابق خط الرسالة مع خط يده. تضمنت بعض أجزاء الرسالة هجوماً على رئيسيه، بيترايوس، والجنرال جوزيف فيل، لكن معظمها كان وصفاً مؤثراً للكفاح من أجل الشرف في بلادٍ غريبة[1].

> لا أستطيع الاستمرار في دعم مهمة تقودني إلى الفساد وخرق حقوق الإنسان، وإلى الكاذبين. تشوهت سمعتي. لا أستطيع احتمال ذلك بعد الآن. لم أتطوع كي أدعم الفساد، والمقاولين الذين لا يشبعون من قبض الأموال، ولا كي أعمل تحت إمرة قادة لا يهتمون إلا بأنفسهم. أتيت إلى هنا كي أخدم بشرف، لكني أشعر بالعار. أنا لا أثق بأي عراقي. لا أستطيع أن أعيش بهذه الطريقة. أفضّل الموت على الاستمرار في الشعور بالعار. الثقة هي أمر ضروري، لكني لم أعد أعرف بمن أثق بعد الآن، ولماذا أكمل خدمتي عندما لا أستطيع إنجاز المهمة، أي عندما لا أستطيع الإيمان بالقضية بعد الآن، وعندما يصطدم كل جهدٍ أبذله، وكل محاولةٍ للنجاح، بالأكاذيب، وعندما يتخلى الجميع عني ويظهرون أنانيتهم. ليس بعد الآن. تحتاج الحياة إلى الثقة، لكني لا أستطيع الثقة بأحد هنا في العراق[2].

(١) أبلغ الجنرالان المحققين في وقت لاحق بأنهما لم ينتقدا ويستهوزينغ، ولم يسمعا أية تعليقاتٍ سلبية منه. أثنت نشرة عسكرية على جو القيادة السائد في ظل الرجلين. امتنع الرجلان عن التعليق على مجريات التحقيق عندما اتصلت بهما، لكنهما أثنيا كثيراً على ويستنهوزينغ. أبلغني بيترايوس بأنه كان «رجلاً لامعاً جداً، ومؤهلاً، ومحترفاً تماماً، وضابطاً يعمل بجدية تامة. كان موته مأسوياً فعلاً، وشكّل صدمةً كبيرة لنا».

(٢) سمح مرجع حكومي أميركي للمؤلف بمراجعة نسخة عن هذه المذكرة.

الرجل المناسب في حرب غير مناسبة

كان ويستهوزينغ أرفع ضابط عسكري يموت في العراق في ذلك الوقت. أثار انتحاره سلسلة من التحقيقات، بما في ذلك تحقيق أجراه المفتش العام في الجيش. لم يكشف التحقيق عن أي خطأ من جانب شركة USIS، لكنه سجّل التصادم القائم ما بين العالم البرّاق للجيش، وبين ثقافة العنف والفساد التي تميّز العراقيين. كتب أحد الضباط برتبة نقيب: «يعشّش الفساد في كل المؤسسات العراقية واحدةً فواحدة. يتعيّن علينا أن نوقف عملياتنا كي نتجنبه». وأبلغ ضابط آخر المحققين أنه لا يجدر بالتحالف أن يتوقع تغيير ألفَي سنة من التاريخ في غضون سنتين فقط. قال الضابط: «إن السلوك غير الأخلاقي [في هذه البلاد] هو طريقة حياة».

أجرت ليزا برايتنباخ، وهي عالمة نفس في الجيش برتبة مقدم، تحقيقاً مستقلاً عُرف باسم تحقيق القيادة. تضمن التحقيق مراجعة معمقة لحالة ويستهوزينغ العقلية. راجعت ليزا الرسائل التي بعثها ويستهوزينغ بالبريد الإلكتروني، كما أجرت مقابلاتٍ مع زملائه. استنتجت برايتنباخ أن ويستهوزينغ قد أخضع نفسه إلى ضغطٍ كبير كي ينجح، وأنه كان متصلباً بشكلٍ غير معتاد في تفكيره. وجد ويستهوزينغ مشقةً في مطابقة مفهومه للأخلاق مع الفوضى المتفشية في العراق. كتبت ليزا في تقريرها: «اختار ميداناً لدراسته تهيمن عليه قضايا الأخلاق والقيَم، واختار مهنةً كي يناصر هذه القضايا ويحميها. لم يجد [ويستهوزينغ] في آخر مهمةٍ له أية قواعد، أو حتى إجراءاتٍ موضوعة كي تتّبع وتملي طريقة التصرّف المناسبة». قالت أيضاً إن تلك الرسالة المجهولة المصدر، التي أحدثت اضطراباً قوياً عند ويستهوزينغ كانت: «أصعب مصدرٍ للاجهاد، ولربما أشدّ المصادر إيلاماً».

التقى ويستهوزينغ في بيئة العراق الخطرة أحد أعدائه: الجشع. بدا الرجل محبطاً باستمرار بسبب اهتمام المقاولين بجمع المزيد من الأموال، وذلك بدلاً من الاكتفاء بالقيام بالأمور الصائبة. تعب الرجل من فكرة أن القيم المادية

[المالية] تطغى على القيَم الأخلاقية في الحرب الدائرة في العراق. قالت برايتنباخ إن هذا الوضع كان بمثابة وضعٍ غير مقبول. «بالرغم من ذكائه، فإن قدرته كانت محدودةً، بشكلٍ مدهشٍ، على استيعاب فكرة أن الربح هو هدف مهم بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص. لم يستطِع تحويل ذهنيته [عقليّته] من المفهوم العسكري الذي يقضي بإتمام المهمة بغض النظر عن كلفتها، كما لم يستطِع تغيير عقيدته القائلة بأن الحافز الوحيد للقيام بالأعمال [التجارية] يجب أن يكون القيام بالأمر الصائب لأنه أمرٌ صائب».

انزعج بعض أفراد أسرة ويستهوزينغ، وبعض أصدقائه من موته في معسكر دبلن، أي حيث كان من دون حارسٍ شخصي، وحيث كان محاطاً بالمقاولين أنفسهم الذين شكّ في قيامهم بأمورٍ خاطئة. تساءل هؤلاء لماذا لم يُفحص المدير الذي اكتشف جثة ويستهوزينغ، وحمل مسدسه، لمعرفة ما إذا كانت يداه تحملان آثار البارود. كما تساءلوا عن قضيةٍ تحمل كثيراً من الغرابة، وهي قضية الأبواب. أبلغ المدير المحققين أنه عندما ذهب أول مرة كي يبحث عن ويستهوزينغ، وجد الباب مقفلاً، أما في المرة الثانية فكان مفتوحاً. لم يتطرق المحققون العسكريون إلى هاتين القضيتين.

تساءلت عائلة ويستهوزينغ وأصدقاؤه كيف يمكن لهذا الرجل ـ الأب، والزوج، والابن، والذي يعرف كيفية القيام بالأمور الصائبة ـ أن يجد نفسه وسط مكان مظلم لا يجد فيه قبساً من نور. قال شقيقه تيم: «لا أعتقد أنه سيتخلى عن كل شيء هكذا. لا يبدو الأمر منطقياً بالنسبة إلي». أما فيشتلبرغ، زميله في التخرج فقال: «إنه آخر شخصٍ يقدم على الانتحار. لا يمكن له أن يفعل ذلك. إنه عنيد، عنيد». قال آخرون من أسرته إنهم رأوا علامات المتاعب عن بعد ثلاثة آلاف ميل. لماذا لم يفعل الأشخاص الذين عمل معهم في بغداد شيئاً؟ لماذا لم ينصحه أحد باستشارة أخصائي، أو حتى مجرد أخذ إجازة من العمل، عندما اتضح مدى التعب الجسدي الذي يشعر به؟ وقال والده: «كان يتعيّن على شخصٍ ما أن يلاحظ أن أداءه ليس كاملاً، وأن يأخذ الإجراءات من أجل تقديم بعض المساعدة إليه».

يمثّل موت ويستهوزينغ بالنسبة إليّ [المؤلف] حقيقة جوهرية من حقائق الحرب في العراق. كان الرجل واحداً من أفضل العسكريين في أميركا. كان ذكياً، ومنضبطاً، ومتحمساً. لا يهمنا هنا ما إذا كان قد أقدم على الانتحار، أم أن الذين قتلوه هم جماعة من المقاولين الجشعين الذين أرادوا إسكات رجلٍ يثير الفضائح من حولهم. الأمر المهم هنا هو أنه دُفع إلى القدوم إلى عالم لم تعد فيه قيَمه ـ الواجب، الشرف، البلاد، أي القيَم التي اعتمدت عليها أميركا دوماً في كل حربٍ خاضتها ـ تُعتمد كونها الحافز الوحيد للقتال. سيطرت عقلية الربح، وليس الوطنية، أو الأخوة، أو الإيمان بما يفعلونه، على الرجال الذين حاربوا في العراق وأعادوا بناءه، وذلك أكثر من أية حرب أخرى خاضتها البلاد على امتداد تاريخها. اعتبر ويستهوزينغ، وعدد كبير من الجنود الآخرين، والعاملون في حقل الخدمة المدنية، أن هذا الواقع هو واقع محزن.

لم يتمثّل الطمع الذي جعله يشعر بالإحباط في نظرية المؤامرة، ذلك المفهوم الذي بولغ في تسييسه، والذي ينسبه الديموقراطيون إلى بوش، وتشيني، وأصدقائهما من العاملين في مجال النفط. صُدم ويستهوزينغ بالعقلية التي تعطي أولوية للكدح اليومي من أجل كسب المزيد من الدولارات التي تميّز بها رجل الأعمال الأميركي العادي. لا تحمل أساليب وال ـ مارت [مخازن البيع بالتجزئة الشهيرة] العقلية ذاتها التي تحملها الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جواً. تنجح هذه العقلية في سوق البيع بالتجزئة، لكنها لا تنجح دائماً في ميادين القتال. لا أقصد هنا أن أنتقد المقاولين كأشخاص، ولا سيّما أن كثيرين منهم، رجالاً ونساءً، سبق لهم أن خدموا في الجيش واعتنقوا قيَماً مثل القيَم التي يحملها ويستهوزينغ. نلاحظ هنا أن وجودهم الجماعي، والمشترك، قد حوّل الحرب إلى مشروعٍ يستهدف الربح، وهو الأمر الذي لوّث مجهود الحرب برمته وأفسده. قال أحد زملاء ويستهوزينغ للمحققين: «تريدون أن نشن حرباً، لكنكم اخترتم تلزيمها [للمقاولين]. تستطيعون القيام بأحد هذين الأمرين، ولكن لن تنجحوا في القيام بالأمرين معاً». احتشد كثير من رجال الأعمال في العراق، لكن لم يكن المؤمنون كثيرين [بقضيتهم]. أبلغنا جنودنا، من أمثال العقيد تيد

ويستهوزينغ، وعلى مرّ تاريخنا، أنه لا ينبغي أن يشنّ الحرب إلا رجالٌ يمتلكون الشرف، والشجاعة، والهدف. عمدنا بعد ذلك إلى دفع الأموال إلى حفنةٍ من المقاولين لكي يقوموا بهذه المهمة عنا. لماذا يخسر الإنسان حياته عندما يستطيع دفع المال؟ تبيّن لنا أخيراً أن الحرب هي عملٌ يتميز بالجشع، والقذارة، وبعقلية المتاجر الصغيرة.

نُقلت جثة ويستهوزينغ بعد وفاته جواً إلى قاعدة دوفر الجوية في ديلاواير. كانت عائلته وصديق حميم له من أيام وست برينت، وهو برتبة مقدم، في استقبال جثمانه. أورد التقرير العسكري الأخير أن ذلك المقدم، الذي لم يُذكر اسمه، قد التفت إلى ميشيل، زوجة ويستهوزينغ، وسألها عما حدث.

أجابت على الفور: «العراق».



خاتمة

غيّرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس خط رحلتها بشكلٍ مفاجئ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٥، فطارت من البحرين مباشرة إلى الموصل، وهي المدينة المضطربة [أمنياً] في شمال العراق. حطت رايس، والوفد المرافق لها من المساعدين والمراسلين الصحفيين في مطار محلي، ثم انتقلت في طائرة هليكوبتر إلى مركز عسكري محصّن في ضواحي المدينة. حيّت رايس، التي ارتدت درعاً مضادةً للرصاص تحت معطفها، الجنود الأميركيين الذين ارتدوا الملابس العسكرية المموهة، وبعض القادة العراقيين المحليين الذين ارتدوا سترات سوداء. هدفت هذه الزيارة المثيرة، وهي الأولى من ضمن سلسلة رحلاتها إلى العراق خارج بغداد، إلى إطلاق رسالة. وقع الاختيار على الموصل ـ وهي المدينة التي يحمل الوصول إليها براً مخاطر كثيرة، أو حتى الطيران من فوقها، حتى بعد مرور ثلاثة أعوام على الاجتياح ـ من أجل تدشين أحدث مبادرة في عملية إعادة الإعمار: فِرَق إعادة الإعمار الإقليمية[1].

تلخصت استراتيجية بوش الشاملة، والجديدة، في العراق بكلمات ثلاث: «طهّر، سيطِر، شيّد». حرّر الجيش الأميركي منطقةً من أيدي المتمردين، لكنها ما لبثت أن عادت لتسقط في أيدي الثوار ما إن غادرتها القوات الأميركية. تركّزت الخطة الجديدة على احتلال مدينة ما، وتثبيت وجودٍ عسكري فيها، ثم البدء بحملة إعادة البناء، وهو المفهوم الذي ابتكره سبايك ستيفنسون، وبيتي

---

(١) Steven R. Weisman, "Rice, in Stops in Iraq, Urges Sunnis to Reject Insurgency," *New York Times*, November 12, 2005, p. 8.; Tyler Marshall, "The World: Rice Makes Surprise Side Visit to Northern Iraq," *Los Angeles Times*, November 11, 2005, p. A13.

شياريلي، في مناطق مثل مدينة الصدر، ثم ما لبث أن انتشر في ما أصبح يُعرف بمدن ما بعد القتال، مثل النجف والفلوجة. أدى نجاح هذه الطريقة إلى كسب مؤيدين من بين خبراء التنمية في الولايات المتحدة. أوردت النشرة الواسعة الانتشار فورين أفايرز في خريف العام ٢٠٠٥، مقالة كتبها آندرو كريبينفيتش قال فيها إن طريق النصر في العراق يتمثّل في تطبيق استراتيجية بقعة الزيت [أو النفط][١]. أعادت إدارة بوش تسمية هذه الاستراتيجية فأطلقت عليها اسم سياسة نقطة الحبر، وذلك من أجل تجنّب أي إيحاء بالتلاعب بالثروات النفطية العراقية، لكن الفكرة بقيت هي ذاتها. إن النجاح الاقتصادي والسياسي، الذي يتحقق في مدينة ما، سينتشر في القرى المجاورة، مثلما تنتشر بقعة حبر على سطح ورقة.

كانت فِرق إعادة الإعمار العراقية هي آلية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة. جلب السفير زالماي خليل زادة فكرة فِرق إعادة الإعمار معه من أفغانستان، حيث كان على رأس البعثة الأميركية هناك، وذلك قبل أن يصبح أرفع ديبلوماسي أميركي في العراق، في حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٥. كان من المفترض أن تتجاوز فكرة هذه الفِرَق الاختلافات الموجودة ما بين وزارة الخارجية والبنتاغون، التي شهدتها رايس وخليل زادة مباشرة، عندما كانا في مجلس الأمن القومي، وهي الاختلافات التي شلّت الأيام الأولى لإعادة البناء في العراق. اشتملت الفكرة على أن يكون لكل محافظة عراقية من المحافظات الثماني عشرة فرقتها الخاصة بها، وأن تضم مسؤولين من الحكومة الاتحادية، وذلك بغية العمل مع السكان العراقيين المحليين على مشاريع صغيرة لإعادة الإعمار، مثل آبارٍ، أو صفوفٍ جديدة. أطلقت رايس على مثل هذا العمل تسمية إعادة البناء على المقياس الصغير. استحضرت رايس، في إعلانها تشكيل فريق الموصل، خطة مارشال، والجهد الذي بُذل في إعادة إعمار ألمانيا واليابان. وقد فعلت الأمر ذاته قبل عامين عندما قدّمت خطة بوش الضخمة، والجديدة،

(١) Andrew F. Krepinevich Jr., "How to Win in Iraq," *Foreign Affairs*, September/October 2005.

لإعادة الإعمار. قالت أمام الجنود الأميركيين، وأمام حشدٍ من العراقيين، الذين تجمهروا كي يسمعوها تتحدث في القصر الذي كان ملكاً ذات يوم لعدي حسين، ابن صدّام المستبد: «إذا لم ينجح العراق، وأصبح مكاناً يعشّش فيه اليأس، فإن أجيالاً من الأميركيين ستكون أسيرة الخوف وعدم الأمان. أصبحت أقدارنا، ومستقبل بلدينا، مترابطين إلى حدٍ كبير».

صعد الرئيس بوش بعد مرور شهرٍ من الزمان إلى مسرح في غرفةٍ خافتة الإضاءة، في فندق أومني شورهام في واشنطن، كي يتحدث أمام لجنة العلاقات الخارجية [في الكونغرس]. سبق ذلك هبوط شعبية بوش إلى مستويات شديدة الانخفاض نتيجة لحمام الدم المستمر في العراق. قرّر كارل روف، وهو كبير مستشاريه السياسيين، أن الإدارة بحاجة إلى شرح قضية الحرب، ولذلك سيلقي الرئيس أربعة خطابات قبل أن يختار العراقيون حكومتهم الجديدة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٥. ألقى بوش في ذلك اليوم أول خطاب مهم له بعد الاجتياح يعالج قضية إعادة الإعمار. لم يكن من المصادفة أيضاً أن يكون هذا الخطاب واحداً من المرات القليلة التي يعترف فيها بوش بوجود مشاكل في العراق. أبلغ بوش الحاضرين: «لم تسِر قضية إعادة الإعمار على ما يرام دائماً، أي كما كنا نتمنى. يعود ذلك أساساً إلى الوضع الأمني على الأرض. إن إعادة بناء بلدٍ دمّره حاكم مستبد هي تعهد كبير. يصعب الأمر أكثر مع وجود إرهابيين يحاولون تدمير كل ما يحاول العراقيون بناءه». تحدث بوش أيضاً عن نجاحات سياسة نقطة الحبر. تمكّن الأميركيون من إعادة فتح المدارس، وتشجيع نمو الشركات الصغيرة، وتمكنوا حتى من بناء ملعب لممارسة لعبة كرة القدم، وجهزوه «بأنوارٍ جديدة، وأرضية عشبية». وصف بوش هذا العمل بأنه «تقدّم هادئ وثابت».

بدت الفرق مع بداية شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٦، قلقةً مثلها مثل بقية الهيئات المهتمة بإعادة الإعمار. عاد الجدال ما بين وزارة الخارجية والبنتاغون مجدداً حول تشكيل الفِرَق بعد مرور عدة أشهرٍ على إعلان رايس. أرادت وزارة الخارجية أن يحظى مركز كل فرقة إقليمية بحمايةٍ عسكرية من القوات الأميركية

ـ لأن ثلاث سنوات من الفضائح وأعمال العنف قد قلّلت من الميل إلى استئجار مقاولين أمنيين مستقلين. طُرح تساؤل أنه إذا كان الجيش الأميركي قادراً على حماية هالبرتون، فلماذا لا يحمي المواقع التابعة لوزارة الخارجية؟ تابع البنتاغون إصراره على موقفه القائل بعدم وجود ما يكفي من الجنود لحماية المواقع الجديدة، بغض النظر عن مدى أهميتها في مجهود محاربة التمرد. قال أحد المسؤولين في وزارة الدفاع: «لا يستطيع المرء أن يسرق من بطرس كي يدفع ديون بولس»[١].

لم تتسرب حماسة رايس فيما يتعلق بفِرق إعادة الإعمار [المحلية] إلى بقية أجهزة وزارة الخارجية. وتقلصت أعداد الفِرَق، بمرور الأشهر، من ثماني عشرة فرقة، كما كان مخططاً، إلى نصف ذلك العدد. جرى الاتفاق أيضاً على أن تتشكل فِرَقٌ أخرى من شركاء التحالف ومن العراقيين. تبيّن أيضاً أن تكملة عدد المشاركين في الفِرق غير المكتملة هو أمر صعب. يمكننا هنا أن نتحدث عن فريق الحلة، وهو إحدى الفرق الثلاث الأولى التي شكّلت، لكنها لم تتمكن من ملء مراكز تزيد على نصف العدد المطلوب لكل فرقة، وهو ١١٢. جهدت وزارة الخارجية من أجل إيجاد مرشحين أكفاء للمراكز العليا في هذه الفرق. لم يرغب في الذهاب إلى العراق سوى عددٍ قليلٍ من الناس، كما أراد عدد أقل من هؤلاء ربط سجلهم المهني بجهدٍ متعثر[٢].

يبدو أن المشاكل الكثيرة التي ظهرت قد استنزفت صبر إدارة بوش وكرمها

(١) Bradley Graham and Glenn Kessler, "Iraq Security for U.S. Teams Uncertain; Use of Reconstruction Coordinators Has Been Approved," *Washington Post*, March 3, 2006, p. A11.

(٢) Glenn Kessler, "Iraq Reconstruction Teams Delayed at State Department," Washington Post, April 13, 2006, p. A19; Paul Richter, "Staffing, Security Issues Stall Provincial Program; Only Three of 18 Teams Have Been Fielded in a U.S. Reconstruction Effort to Build Up Local Governments in Iraq and Improve Public Services," *Los Angeles Times*, April 2, 2006, p. A28.

فيما يتعلق بإعادة بناء الدولة في العراق. لم يتبقّ بحلول ربيع عام ٢٠٠٦، سوى مبلغ ملياري دولار من أصل ٣٠ مليار دولارقدّمها مكلّفو الضرائب الأميركيّون من أجل إعادة بناء بلدٍ مدمر. أعلن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أن معظم المشاريع الرئيسية سوف تنتهي مع نهاية العام ٢٠٠٦، أو مطلع العام ٢٠٠٧. وتضمنت الموازنة الجديدة لإدارة بوش مبلغاً إضافياً قدره ٥,١ مليارات دولار من أجل إعادة البناء، وخصّص معظم هذا المبلغ، أو حتى كاملة من أجل تدريب الجيش العراقي وتجهيزه. أما المشاريع الجديدة، وأنشطة بناء الديموقراطية، فلم يتبقّ لها سوى مئاتٍ قليلة من ملايين الدولارات. أما التعهد الذي قطعه بوش في جعل البنية التحتية للعراق "الأفضل في المنطقة" فقد تلاشى تماماً. لم يظهر من تلك المدينة [مستشفى الأطفال] التي هي فوق التلة سوى أساسها المتين. عقد الجنرال بيل ماكوي، وهو أعلى مسؤولٍ في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي العامل في العراق، مؤتمراً صحفياً في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٥ في بغداد، ومما قاله في هذا المؤتمر: «لم تقصد الولايات المتحدة أن تعيد بناء العراق بأسره، لكنها أرادت فقط أن تعطي العراق الانطلاقة الأولى التي يحتاج إليها في سعيه نحو التقدم والازدهار». تُرك العراق وحيداً [مع هذا الإعلان].

تسارعت عملية إعادة البناء نحو نهايتها، وجهد المسؤولون الكبار في الثناء على إنجازاتهم. أعلن المسؤولون أن العراقيين يمتلكون القدرة على إنتاج أكثر من ٧,٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء، وعلى توفير الماء إلى ٢,٣ مليون شخص إضافي، وكذلك هم قادرون على تجنيد مئات الألوف من ضباط وعناصر الشرطة والجيش. كانت الكلمة الأساسية هنا هي القدرة ـ أي ليس ما قدّمته عملية إعادة البناء فعلاً إلى العراقيين، بل ما يمكنها تقديمه ـ أي إذا لم تكن هناك حرب، وإذا كان العراقيون مدرّبين وممّولين جيداً، وإذا لم تتعرض الأعتدة التي قدّمها المقاولون للأعطال، وبكلمات أخرى إذا لم يكن العراق هو العراق.

لم تكن أرقام الإحصائيات دقيقةً في العراق، مثل كل شيء آخر يتعلّق

بعملية إعادة الإعمار، لكن هذه الأرقام حاولت إقناع الأميركيين والعراقيين أن مساهمتهم الضخمة بالدماء والأموال قد جعلت العراق مكاناً أفضل للعيش.

مرّت ثلاثة أعوام على بدء الولايات المتحدة لجهودها في إعادة إعمار العراق، لكن الواقع كان مغايراً. بقي إنتاج النفط دون مستوياته التي كان عليها قبل الحرب. ويضخّ العراق يومياً ٥٠٠ ٠٠٠ ألف برميل من النفط أقل مما كان يضخّه في عهد صدّام حسين. كان من المفترض أن يؤدي الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في العام ٢٠٠٦، إلى حصول العراق على إيراداتٍ تقدّر بما يزيد على ١٠ مليارات دولار سنوياً. يمثّل هذا الرقم ثلث المبلغ الذي تعهدت الولايات المتحدة بتقديمه من أجل إعادة بناء العراق. نستطيع القول إنه لو استثمرت الخطة الأميركية أموالاً أكثر [في تحسين إنتاج النفط]، أو لو أن الشركة المقاولة [المتعهدة] الرئيسية عندها، أي KBR، كانت أفضل أداءً، لكانت توافرت الأموال الكافية من أجل بناء مدارس جديدة، أو تدريب المزيد من الجنود، أو الاستثمار في مشاريع تجارية جديدة، وفي بناء المؤسسات الديموقراطية.

تدنى مستوى إنتاج الكهرباء أيضاً إلى ما دون ما كان عليه قبل الحرب. عانت بغداد، وهي المركز السياسي، والثقافي، والإعلامي في البلاد، والتي كانت تنعم بالكهرباء أربعاً وعشرين ساعة في اليوم تحت حكم صدّام حسين، عانت أيّاماً كثيرة كانت الكهرباء لا لا تصل إليها فيها لأكثر من أربع، أو ست، ساعات في اليوم. إن استمرار انقطاع التيار الكهربائي، بالإضافة إلى اعمال العنف اليومية والسيارات المفخخة، وأعمال الخطف، والعنف الطائفي الذي تسبب في تطاير الجثث في الشوارع، كانت تذكر كلها، وبشكلٍ يومي، ملايين العراقيين العاديين بأن نوعية حياتهم قد تدهورت كثيراً منذ بداية الاجتياح الأميركي. كان ذلك مبعث شعور دائم بالإحباط، وهو الإحباط الذي ساعد المتمردين على تجنيد المزيد من الشبان كي يقتلوا العراقيين والجنود الأميركيين. إن الشركات المتعهدة التي تمكنت من تنفيذ مشاريع بناء تثير الإعجاب في معظم أنحاء العالم، كانت قصتها مختلفة في العراق.

يصعب علينا أن نحكم على مشاريع المياه والصرف الصحي في البلاد، لكن يبدو لنا أنها تعمل بالمستويات ذاتها التي كانت تسير فيها أيام صدّام حسين، أو ما دونها. لم تفد كثيراً المشاريع الجديدة لمعالجة المياه التي أقامتها بكتيل، أو فلور [في تحسين الأوضاع]. لم تأخذ المياه النظيفة، الصالحة للشرب، طريقها إلى بيوت معظم العراقيين، وكذلك لم تعرف معظم أنابيب الصرف الصحي طريقها إلى محطات معالجة المياه المبتذلة. عانت أنابيب المياه، وأنابيب الصرف الصحي، التشققات المستمرة فيها نتيجة الإهمال، وتأثير سير آلات الحرب الأميركية في الشوارع التي تمر تحتها. تصل بعض التقديرات إلى أن ما نسبته ٦٠ بالمئة من المياه تتسرب من الأنابيب، وما نسبته ٢٠ بالمئة من المياه المبتذلة تتسرب أيضاً. يؤدي هذا الواقع، عملياً، إلى أن العراقيين ما يزالون عرضة لخطر الأمراض التي تنقلها المياه، لأنهم يستمرون في الصيد، والسباحة، وغسل ملابسهم، في مياه الأنهر الملوثة.

إن انتشار الأمراض، مثل التهاب الكبد، كان يُمكن أن يجد حلاً له لو سجلّت الصحة العامة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. بقيت، على الرغم من ذلك، عشرات العيادات الطبية والمستشفيات غير مكتملة، وذلك بعد أن زادت الشركة المتعهدة الرئيسية لهذه المشاريع، أي بارسونز، كلفة الأمن إلى درجة أن الولايات المتحدة قررت أن تلغي المشروع. ظهرت عشرات العيادات بحجارتها الإسمنتية غير المطلية في الأحياء والقرى الفقيرة في أنحاء العراق كافة، وبدت رمزاً مثيراً للعناية الصحية التي تحولت إلى أنصاب تمثّل الوعود التي لم يتم الوفاء بها. قبعت الأجهزة الطبية الجديدة، التي كلّفت ملايين الدولارات، لتتهرّأ في مستودعاتها، بينما فرّ ألوف الأطباء من أعمال العنف اليومية. كانت أرقام الإحصائيات الموثوقة نادرة جداً، لكن خبراء العناية الصحية الدوليين أكدوا أن نسبة موت الأطفال حديثي الولادة نتيجة الأمراض المعدية بقيت في ربيع العام ٢٠٠٦، هي ذاتها كما كانت قبل الحرب.

حملت إنجازات عملية إعادة البناء الأخرى بعض المحاذير بدورها. يمكننا القول هنا إن أكبر إنجازات البرنامج كان في مجال الثقافة. استخدمت الولايات

المتحدة شركة بكتيل، وشركات التعهدات الأخرى، من أجل ترميم ما يزيد على ٥٠٠٠ مدرسة ـ أي ما يزيد قليلاً على ثلث المدارس الموجودة في العراق. خضع عدد يقرب من ٤٧٠٠٠ أستاذ لدورات تدريبية تحت إشراف يو أس آيد. وحصل أطفال العراق على ملايين الكتب المدرسية الجديدة التي تم شراؤها بأموالٍ أميركية. لم تشتمل كتب التاريخ الجديدة على فصلٍ مهم: قلب نظام صدّام. اعتبرت السلطات أنه موضوع مثير للجدل، ولا يجدر أن يكون من ضمن المنهج[١].

يبدو أن نظرية نقطة الحبر قد أصابت بعض النجاح. بدا أن الالتزام الذي قطعته الولايات المتحدة في إنفاق ملايين الدولارات، والتنسيق المحكم ما بين القادة العسكريين المحليين والشركات المكلفة إعادة البناء ـ أي يو أس آيد، وسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي، ومكتب إدارة إعادة الإعمار في العراق التابع لوزارة الخارجية، بدا كل ذلك أنه أنتج بعض التحسينات الحقيقية. استطاعت أيضاً مدينتا الصدر والنجف ـ المدينتان ذاتا الغالبية الشيعية اللتان عانتا كثيراً تحت حكم صدّام ـ أن تحصلا على خدمات عامة أفضل من ذي قبل بعد عملية إعادة البناء. انسابت مياه الشرب النظيفة إلى البيوت التي عرف كثير منها هذه الخدمة لأول مرة، كما فُتحت المحال على جانبَي الشوارع التي كانت مقفرة من قبل بسبب القتال الدائر. بقيت مدينة الصدر بعيدة عن أعمال العنف نسبياً مقارنة بأماكن أخرى في بغداد. كانت النجف هادئة بما فيه الكفاية بحيث سمح هذا الهدوء في تحويل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية المحلية.

بقيت هذه النقاط المضيئة مجرد استثناءات. تركت السنوات الثلاث، التي أنفقت فيها الولايات المتحدة الكثير من الأموال، العراقيين الجالسين في بيوتهم، أو في متاجرهم، أو في أماكن صلواتهم، في حالة أسوأ فيما يتعلّق بأمن البلاد العام، والخدمات الأساسية، وهي الخدمات التي كانت متوافرة لهم

(١) Jonathan Finer, "For Iraqi Students, Hussein's Arrival Is End of History," *Washington Post*, April 15, 2006, p. A1.

خلا حكم صدّام حسين الاستبدادي. عانى السكان شدة الحرارة، وانقطاع الكهرباء، وأصيبوا بالأمراض بنتيجة المياه المبتذلة الجارية في الشوارع، والتي شكّلت بركاً في بعض الأماكن. شاهد هؤلاء أحباءهم يموتون في المستشفيات التي افتقرت إلى ما يكفيها من الكهرباء والتجهيزات. أما الأسوأ من كل ذلك فكان أنهم رأوا بلادهم التي مزّقتها أعمال العنف تنزلق نحو شفير حربٍ أهليةٍ شاملة. أما بالنسبة إلى الجنود الأميركيين، الذين يعملون في حقل الخدمة العامة، والمقاولين المستقلين في العراق، فإن الفشل الأميركي [في تحقيق الأهداف المعلنة] شكّل خيبة أملٍ رهيبة بالنسبة إليهم، والمزيد من أعمال العنف، والموت. عجز القادة العسكريون والجنود عن تحقيق نتائج على الأرض، وإقناع العراقيين بالتالي أن الوجود الأميركي سيجلب تحسينات ملموسة إلى حياتهم. استخدم الثوار العراقيون من جهتهم التخريب الذي أحدثوه في أنابيب النفط، وأعمدة التوتر العالي الكهربائية، في إثبات عجز أميركا وشركائها في الحكومة العراقية الجديدة. مثّل فقدان الطاقة الكهربائية بالنسبة إليهم فقدان الحكومة للسلطة. يمكننا القول إن بعض ملاعب كرة القدم قد اكتست بأرضية عشبية، لكن عملية إعادة إعمار العراق فشلت تماماً في تحقيق أهم الأمور: تحويل العراق إلى ديموقراطية مزدهرة تستطيع تقليص خطر الإرهاب الماثل ضد أميركا.

تتحمل إدارة بوش قدراً كبيراً من اللوم، وذلك بدءاً بالرئيس ذاته، وصولاً إلى كبار المسؤولين الحكوميين، من أمثال رامسفيلد، ورايس، وباول. تمثّل خطأ الإدارة الجسيم في عدم إرسال ما يكفي من الجنود للقيام بالمهمات الأمنية، كما كانت أعمال العنف وحدها أكبر عائق أمام نجاح عملية إعادة بناء البلاد. كانت أنابيب النفط وخطوط الكهرباء أهدافاً سهلة، ومناسبة للمتمردين. وصل عدد المقاولين، الأميركيين والأجانب، العاملين في مشاريع إعادة البناء في البلاد، والذين لقوا مصرعهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص مع حلول العام ٢٠٠٦ أي إن نسبتهم وصلت إلى ضحية واحدة مقابل كل خمسة جنود قُتلوا في العراق. أصيب أيضاً آلاف الأشخاص غيرهم. أدى الخطر الذي يحيط بالتجوال

في أنحاء العراق إلى بقاء المقاولين ضمن مراكزهم، من دون التمكن من القيام بأعمالهم. أثّر هذا الوضع كذلك في نوعية المشاريع المنجزة، وذلك بسبب عدم قدرة المشرفين على زيارة مواقع العمل من أجل الكشف عن سلامة التنفيذ. أدت أعمال العنف كذلك إلى ازدهار مهنة الأمن الخاص في العراق، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة هائلة في عدد الرجال المسلحين في ميادين القتال العراقية. اصطدم المقاولون الأمنيون، وهم غير المسؤولين أمام أية جهة، مع الجنود العراقيين، وحتى مع الأميركيين، غير مرة، وهو الأمر الذي وضع عراقيل جديدة أمام هدف كسب قلوب العراقيين وقلوبهم.

أهمل كبار المسؤولين في إدارة بوش الأمور الأساسية في عملية إعادة الإعمار. ركّز كلٌّ من بوش، ورايس، ورامسفيلد، على مشاكل العراق السياسية والعسكرية. أما مسؤوليات إعادة الإعمار فتركوها موزعة على حفنة من المؤسسات البيروقراطية الحكومية من الصف الثالث، من أمثال سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، يو أس آيد، ووزارة الخارجية. اضطر أشخاص مثل جيري بريمر، ودافيد ناش، وبيل تايلور إلى الاعتماد على فريق عمل غير متجانس من حيث النوعية، وكان من بينهم من يعمل بجهد مع افتقاره إلى التدريب، أو إلى التجهيزات التي تتطلبها عملية بناء مجتمع جديد. افتقد المشرفون على عملية إعادة البناء النفوذ الكافي، أو بعد النظر، الذي يحميهم من التدخل المستمر من السياسيين في واشنطن الذين رأوا في العراق فرصة ذهبية مفتوحةً أمام أصدقائهم، وشركائهم التجاريين، الذين يساهمون معهم في حملاتهم الانتخابية.

أدى الإهمال، وافتقاد الخبرة، وغياب قائد يتمتع بنفوذٍ سياسي إلى إحداث تغييرات مثيرة في الاستراتيجية. اعتقد المخططون في البنتاغون، وعلى رأسهم دوغ فايث، قبل بداية الحرب أن العراقيين هم الذين سيتولون هذ المسؤولية. حوّلت الولايات المتحدة، عندما لم تجرِ الأمور هكذا، مسؤولية إعادة الإعمار إلى شركات متعددة الجنسيات، ومنحتها عقوداً تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وعقوداً مفتوحة. تحوّل الزخم بعد تلكؤ مسيرة إعادة الإعمار، إلى تسليم

المسؤولية إلى العراقيين. كان العراقيون غير مدربين، وغير مجهزين للاستفادة من السلطة الممنوحة لهم. اختارت إدارة بوش في النهاية التحوّل إلى فرق إعادة الإعمار العراقية الإقليمية لأنها الطريقة المثالية للعمل مع العراقيين عن قرب. انتهت هذه الفرق أخيراً إلى أن تكون آخر المبادرات الكثيرة التي لم تُنجز تماماً.

أدت الأولويات المتغيرة بشكلٍ دائم، وفقدان الإشراف إلى انتشار الفساد والهدر، وهو الأمر الذي أعاق الجهود الهادفة إلى تجديد العراق. أما فيما يتعلق بأموال دافع الضرائب الأميركي فإن المسؤولين الأميركيين قد تعاملوا بحذر وببطءٍ معها، فأدى ذلك إلى شلّ الأعمال، وإنفاق الملايين على نحو أكلافٍ أمنيّة. أما الأموال العراقية فانسابت بكل حرية، أي من دون كثير تخطيط، ولا محاسبة. أدى الفساد وأداء المقاولين إلى تشجيع ظهور الحرب بتأثير الجشع، وأحياناً تحوّلها إلى حقيقة. لم يكن الأميركيون، أو العراقيون، هم من استفاد من هذا الوضع، بل الشركات العملاقة، وعدد من الانتهازيين الجشعين. بدا أن قرار الإدارة الأميركية بالتراجع عن مجهود إعادة الإعمار، آخر الأخطاء التي ارتكبتها تلك الإدارة، وأكثرها مأساوية. بدا عمل الفرق الإقليمية - وهي التي جمعت الجهد المركّز للولايات الأميركية مع جهود السكان العراقيين المحليين وخبراتهم - حلاً واعداً مستقى من الدروس المكلفة التي مرّت معهم خلال السنوات القليلة الماضية. خاطرت الإدارة بإيصال مشروع إعادة الإعمار إلى هزيمته النهائية، وذلك بسبب قطع التمويل، وعدم بذل الجهود الكافية [لإنجاح هذا المشروع]. وصلت إدارة بوش في النهاية إلى تجاهل دروس التاريخ. كانت جهود إعادة الإعمار التي بُذلت في نهاية الحرب العالمية الثانية، كارثيةً أيضاً، وهي الجهود التي أطلق عليها المنتقودن اسم عملية «رات هول» [وكر الجرذ]. تراجع الديبلوماسيون، والقادة، الأميركيون في النهاية وعدّلوا استراتيجيتهم، وابتكروا خطة مارشال، وهي التي كانت استجابةً أكبر، وأبعد نظراً. تمكّن هؤلاء في الساعة الأخيرة من إعادة بناء خطة إعادة الإعمار. لم يفت الوقت عندها، ولم يفت الآن [بالنسبة إلى العراق].



ملاحظات

استقيت المعلومات الواردة في هذا الكتاب من المقابلات التي أجريتها، والوثائق التي اطّلعت عليه، والسجلات الرسمية التي جمعتها خلال ما يزيد على عامين راسلت خلالهما صحيفة لوس أنجلوس تايمز عن عملية إعادة الإعمار. واشتمل عملي على أربع زيارات للعراق (إلا في حال ذكرت خلاف ذلك في الملاحظات الواردة في ما يلي). منحني الأشخاص الواردة أسماؤهم فيما يلي مقابلات مسجلة، وقد وردت إشارات إليها في متن هذا الكتاب، بينما أعطاني بعضهم الآخر معلومات مهمة تضيء خلفية الأحداث. خاطرت مصادر أخرى مخاطرة كبيرة في التحدث معي، وفي تمكيني من الوصول إلى بعض الوثائق والمراسلات، ويتعيّن عليّ عدم ذكر أسماء هؤلاء.

المقابلات العلنية

ابراهيم علي عباس، تموز/يوليو ٢٠٠٥

الملازم مات آدامشيك، آب/أغسطس ٢٠٠٤

فيصل أحمد، شباط/فبراير ٢٠٠٤

محمود علي أحمد، شباط/فبراير ٢٠٠٥

ديلنيا محمد علي، شباط/فبراير ٢٠٠٥

حيدر علاّم، تموز/يوليو ٢٠٠٥

نهاد عليم، شباط/فبراير ٢٠٠٥

جعفر الطائي، تموز/يوليو ٢٠٠٥

النقيب ستيف الفاريز، الجيش الأميركي

ستيفن براوننغ، عدة مقابلات

آمي برنز، عدة مقابلات

باتريك برنز، عدة مقابلات

بوني كارول، عدة مقابلات

عصام شلبي، تموز/يوليو ٢٠٠٥

آلان شفوتكين، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

دافيد كوبر، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

ساشين ديفكوتا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ماري دي يونغ، حزيران/يونيو ٢٠٠٤

عدة مقابلات

ماهندرا باجغاين، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ويليام «بيتي» بالدوين، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

العقيد ريتشارد بالارد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

نيليم بوروا، أيار/مايو ٢٠٠٥

عدنان بشير، آب/أغسطس ٢٠٠٤

ديبورا بيل، آذار/مارس ٢٠٠٥

فيليسيا بيل ـ كارتر، آذار/مارس ٢٠٠٥

رودني بينت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

نسرين بيرواري، شباط/فبراير ٢٠٠٥

بيجايا بيشتا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

لاكسمي بيستا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

المقدم ويليام بلاند، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

جاك بواز، شباط/فبراير ٢٠٠٥

ستيوارت بوين، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

كريس فرابو، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ديكلان غانلي، نيسان/أبريل ٢٠٠٤

ريتشارد غارفيلد، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

ميشال غوتييه، آب/أغسطس ٢٠٠٤

المقدم أس. جامي غايتون، آب/أغسطس ٢٠٠٥

تيمور غضبان، آب/أغسطس ٢٠٠٥

آيدان غولد سميث، شباط/فبراير ٢٠٠٥

آلان غرايسون، عدة مقابلات

بوناتين غرين هاوس،

كاناك ديكسيت، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ديك دمفورد، عدة مقابلات

كارين دورهام ـ أغويليرا، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥

نائب أميرال جو داير، البحرية الأميركية، شباط/فبراير ٢٠٠٤

النقيب روب ادواردز، تشرين أول ٢٠٠٤

آي. هدى فاروقي، شباط/فبراير ٢٠٠٤

جورج فارار، شباط/فبراير ٢٠٠٤

دوغ فايث، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

آرون فيشتلبيرغ، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

جنرال جوزيف فيل، الجيش الأميركي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

إنغريد فيشر، آذار/مارس ٢٠٠٥

نيك فوتيون، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

هاسر لايمان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

سيناتور باترك ليهي، شباط/فبراير ٢٠٠٤

مارك ليمون، حزيران/يونيو ٢٠٠٤

جاكي ليستر، آذار/مارس ٢٠٠٥

دافيد لينكر، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

رامون لوبيز، آذار/مارس ٢٠٠٥

روب ماك غاراه، أيار/مايو ٢٠٠٥

جاك مارتون، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

مايك مينز، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

عدة مقابلات

براكاش غورونغ، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ماجد حباشنه، تموز/يوليو ٢٠٠٥

إدي هاير، آب/أغسطس ٢٠٠٤

ويندي هال، عدة مقابلات

طومي هاميل، آذار/مارس ٢٠٠٥

لاري هارتمان، شباط/فبراير ٢٠٠٥

محمد نوري حطب، آب/أغسطس ٢٠٠٥

كلاي هندرسون، آب/أغسطس ٢٠٠٤

شارلي هيس، عدة مقابلات

جو هولاداي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

نيلسون هويل، آذار/مارس ٢٠٠٥

هولي آي. هوليت، آذار/مارس ٢٠٠٥

جاك هيوم، آذار/مارس ٢٠٠٥

بوب هنتر، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

عبد الرؤوف ابراهيم، تموز/يوليو ٢٠٠٥

روبرت ايزاكسون، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

آبريل جونسون، آذار/مارس ٢٠٠٥

كيم جونسون، آذار/مارس ٢٠٠٥

حسن جمعة، تموز/يوليو ٢٠٠٥

احمد كاظم، آب/أغسطس ٢٠٠٤

دينيس كارنز، آب/أغسطس ٢٠٠٥

فاروق قاسم، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

وافي منادي، آب/أغسطس ٢٠٠٤

مايك موسيلي، آب/أغسطس ٢٠٠٤

فخر موسوي، شباط/فبراير ٢٠٠٤

عبد المطلب، آب/أغسطس ٢٠٠٥

دافيد ناش، عدة مقابلات

ميليسا نور كروس، عدة مقابلات

جو نورتون، أيار/مايو ٢٠٠٥

محمود عثمان، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

كاظم عوض، تموز/يوليو ٢٠٠٥

مارك أوفيات، شباط/فبراير ٢٠٠٥

إيريك أوكسفيلد، أيار/مايو ٢٠٠٥

طوم بالايما، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

تشارلز ل. بانايديس، حزيران/يونيو ٢٠٠٤

سارة كاي. باين، آب/أغسطس ٢٠٠٥

لورنس بيترز، آب/أغسطس ٢٠٠٥

الجنرال دافيد بيترايوس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

العقيد جوزيف فيليبس، الجيش الأميركي عدة مقابلات

بيان برادان، آب/أغسطس ٢٠٠٥

عبدالي كاظم، آب/أغسطس ٢٠٠٥

القاضي راضي راضي، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

جانيت رايزر، شباط/فبراير ٢٠٠٤

اللواء دايف ريتشواين، شباط/فبراير

بيل كيلير، أيار/مايو ٢٠٠٥

جيت بهادوركادكا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

راديكا كادكا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

عبد الأمير خفاجي، آب/أغسطس ٢٠٠٥

جبار عبد الخلف، آب/أغسطس ٢٠٠٥

عزيز ابراهيم خليل، آب/أغسطس ٢٠٠٥

حيدر خير الله، عدة مناسبات

مايك كون، شباط/فبراير ٢٠٠٦

فيكتور كوبلي، عدة مناسبات

بيكرام لاما، آب/أغسطس ٢٠٠٥

الرقيب هوسيا لارك، الجيش الأميركي، آب ٢٠٠٤

العميد ستيفن سي، الجيش الأميركي، نيسان/أبريل ٢٠٠٤

حسين شهرستاني، حزيران/يونيو ٢٠٠٥

جاك شو، نيسان/أبريل ٢٠٠٤

جيامجو شيربا، آب/أغسطس ٢٠٠٥

محسن شلش، آب/أغسطس ٢٠٠٥

بيتر دبليو. سنجر، عدة مناسبات

فريد سي. سميث، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

النقيب جيف سميث، الجيش الأميركي، آذار/مارس ٢٠٠٥

مارجوري بيل سميث، آذار/مارس ٢٠٠٥

كيث ستانلي، آذار/مارس ٢٠٠٥

هاوري رواندي‌زي، شباط/فبراير ٢٠٠٥

إيرني روبنز، شباط/فبراير ٢٠٠٥

راندس روس، آذار/مارس ٢٠٠٥

شاكر جاسم سعدي، آب/أغسطس ٢٠٠٥

رحيم عبد الصدر، آب/أغسطس ٢٠٠٥

أيهم السامرائي، آب/أغسطس ٢٠٠٤

إيدي سانشيز، آذار/مارس ٢٠٠٥

مارك شافير، نيسان/أبريل ٢٠٠٥

ستيفن شونر، عدة مناسبات

العقيد جو شوايتزر، شباط/فبراير ٢٠٠٥

بيفرلي سكيبا، آذار/مارس ٢٠٠٥

بيل طومبسون، آب/أغسطس ٢٠٠٥

تشارلز تايفر، عدة مناسبات

بوب تودور، آب/أغسطس ٢٠٠٥

ريتشارد توليسون، آذار/مارس ٢٠٠٥

العقيد تيم ترواينور، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

بيلي لي تريب، آب/أغسطس ٢٠٠٤

جاكلين تونستال، آذار/مارس ٢٠٠٥

جبار عويبي، تموز/يوليو ٢٠٠٥

ابراهيم بحر العلوم، آب/أغسطس ٢٠٠٥

اللواء جون يورياس، الجيش الأميركي، أيار/مايو، ٢٠٠٥

دونالد فيريني، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

راي ستانارد، آذار/مارس ٢٠٠٥

جايمس «سبايك» ستيفنسون، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الرائد إيريك ستور، الجيش الأميركي، آب/أغسطس ٢٠٠٤

العقيد دافيد ستايلز، الجيش الأميركي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

دان صنديك، عدة مناسبات

غياث سوختيان، شباط/فبراير ٢٠٠٤

نورم زيدلوسكي، أيار/مايو ٢٠٠٥

بيل تايلور، عدة مناسبات

كيث ويستهوزينغ، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

تيم ويستهوزينغ، نيسان/أبريل ٢٠٠٦

النقيب [ة] كاترين ولكنسون، الجيش الأميركي، آب/أغسطس ٢٠٠٤

فرانك ويليس، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

ملفين وينتر، آب/أغسطس ٢٠٠٤

وليام وينتر، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥

بروس سي. وود أيار/مايو ٢٠٠٥

داني وود، آذار/مارس ٢٠٠٥

حياة زامل، آب/أغسطس ٢٠٠٥

دوغ زويسلر، شباط/فبراير ٢٠٠٥



Selected Bibliography

These are the books I found most helpful on the reconstruction.

Anderson, Liam, and Gareth Stansfield. *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division*? New York: Palgrave MacMillan, 2004.

Bremer, L. Paul, III. *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*. New York: Simon and Schuster, 2006.

Briody, Dan. *The Halliburton Agenda: The Politics of Oil and Money*. Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons, Inc., 2004.

Chatterjee, Pratap. *Iraq, Inc.: A Profitable Occupation*. New York: Seven Stories Press, 2004.

Diamond, Larry. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Times Books, 2005.

Dobbins, James, et al. *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq*. Santa Monica: RAND, 2003.

Dulles, Allen W. *The Marshall Plan*. Providence, R.I.: Berg Publishers, Inc., 1993.

Feldman, Noah. *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004.

Fukuyama, Francis. *State-Building: Governance and the World Order in the Twenty-first Century*. Ithaca: Cornell University Press, 2004.

Glantz, Aaron, *How America Lost Iraq*. New York: Penguin Group, 2005.

Gordon, Michael R., and General Bernard E. Trainor. *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. New York: Pantheon Books, 2006.

Hamill, Thomas, and Paul T. Brown. *Escape in Iraq: The Thomas Hamill Story*. Accokeek, Md.: Stoeger Publishing, 2004.

Hartung, William D. *How Much Are You Making on the War, Daddy?: A Quick and Dirty Guide to War Profiteering in the Bush Administration*. New York: Nation Books, 2003.

Hogan, Michael J. *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Holmes, Eric. *Iraq: Providing Hope*. Allen, Tx.: Timberwolf Press, Inc., 2004.

Lipsky, David. *Absolutely American: Four Years at West Point*. New York: Random House, 2004.

Mack, Robert T., Jr. *Raising the World's Standard of Living: The Coordination and Effectiveness of Point Four, United Nations Technical Assistance, and Related Programs*. Birmingham, N.Y.: Citadel Press, 1953.

McDermott, Terry. *Perfect Soldiers*. New York: HarperCollins Publishers, Inc., 2005.

Packer, George. *The Assassins' Gate: America in Iraq*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.

Phillips, David L. *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco*. Boulder, Colo: Westview Press, 2005.

Risen, James. *State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration*. New York: Free Press, 2006.

Schain, Martin A., ed. *The Marshall Plan: Fifty Years After*. New York: Palgrave, 2001.

Schultheis, Robert. *Waging Peace: A Special Operations Team's Battle to Rebuild Iraq*. New York: Gotham, 2005.

Shadid, Anthony. *Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War*. New York: Henry Holt and Company, LLC., 2005.

Singer, P.W. *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*. Ithaca: Cornell University Press, 2003.

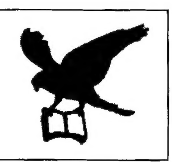
Woodward, Bob. *Plan of Attack*. New York: Simon and Schuster Paperbacks, 2004.

Westhusing, T.S. "The Competitive and Cooperative *Aretai* Within the American Warfighting Ethos." PhD diss., Emory University, 2003.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York: Free Press, 1992.

Zucchino, David. *Thunder Run: The Armored Strikc to Capture Baghdad*. New York: Atlantic Monthly Press, 2004.





صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سياسة

مجموعــات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن
- زمن المحارب

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قلّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة

مجموعة د. وليد رضوان

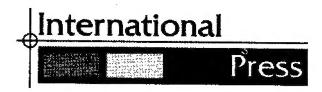
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- مبادئ المعارضة اللبنانية
- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

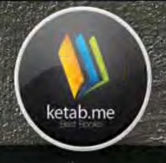
مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم



الجية، طلعة زاروط،
مبنى **International Press**، لبنان
هاتف: ٩٦١+ ٧ ٩٩٦٢٠٠/٣٠٠
البريد الإلكتروني: **Interpress@int-press.com**
الموقع الإلكتروني: **www.int-press.com**







ت. كريستيان ميلر خريج جامعة كاليفورنيا في بيركلي، محقق صحفي ومراسل لصحيفة لوس أنجلس تايمز من مكتبها في واشنطن. خلال سنواته العشر كصحافي محترف، راسل من بلاد تزيد على العشرين. يعيش حالياً في واشنطن مع زوجته وأولاده.

يتضمّن السيناريو الكامل للحرب على العراق، بدءاً من اختلاق الذرائع مروراً بالوعود الكاذبة لبناء عراق ديمقراطي حضاري وانتهاءً بالنهب الكلي لثروات العراق، وبث الفوضى الدموية في كل أرجائه وتقطيع أوصاله، والمساومات الحاصلة والصفقات السرية بين كبريات الشركات العالمية على بتروله بمباركة الكونغرس الأميركي، وفضائح السياسة الأميركية في عهد بوش الابن، واستلاب قرارات مجلس الأمن الدولي وتجييرها لخدمة المخططات الإمبريالية والضغط على شعوب المنطقة وحكوماتها. تفاصيل موثّقة لكل مجريات الأحداث من سيطرة القوات الأميركية على بغداد ومقتل ابنَيْ صدام حسين، واعتقاله هو شخصيّاً في مخبئه السرّي، ومختلف عمليات التفجير والاغتيالات وخلفياتها الاقتصادية والمالية.

خديعة كبيرة دفع ثمنها الشعب العراقي دماً غالياً لا يزال يراق حتى الآن.

«ضريبة الدم» مرجع أساسي لمعرفة سياسة بوش في الشرق الأوسط. وكتاب يختلف عن سواه لأنه لا يركِّز على الأخطاء الأميركية، بل يحدِّد مكامن الفساد عند الأميركيين، لاسيما وأنه يشير بأصابع الاتهام إلى بوش وزوجته وأصدقائه.


ISBN 978-9953-88-227-7

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. :٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون+فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١٧٥٢٥٤٧+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com


شركة المطبوعات للتوزيع والنشر